



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغات



ارسلنا
عليكم يا صابغ
الرماد

www.ghaemiyeh.com
www.ghaemiyeh.org
www.ghaemiyeh.net
www.ghaemiyeh.ir

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مصباح المنهاج

كاتب:

محمد سعيد طباطبائي حكيم

نشرت في الطباعة:

دار الهلال

رقم الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٣	مصباح المنهاج - كتاب الطهارة المجلد ٤
١٣	اشاره
١٤	اشاره
١٨	تتمه كتاب الطهارة
١٨	تتمه المبحث الرابع فى الغسل
١٨	المقصد الثانى فى غسل الحيض
١٨	اشاره
٢٢	الفصل الأول فى سببه
٢٢	تحديد مصاديق الحيض
٢٧	مسأله ١: إذا افتضت البكر فسال دم كثير و شك فى أنه من دم الحيض أم من دم العذره أو منهما
٣٨	مسأله ٢: إذا تعذر الاختبار المذكور فالأقوى الاعتبار بحالها السابق من حيض أو عدمه
٣٨	اشاره
٤٣	تنبيه
٤٤	تتميم
٤٨	بقى فى المقام أمران:
٤٨	الأول: أنه بناء على اعتبار الجانب و لزوم العمل بالروايه على أحد الوجهين المتقدمين فالظاهر وجوب الفحص عليها
٤٩	الثانى: بناء على اعتبار الجانب فمورد الروايه ما لو علم بوجود القرحة و تردد الدم بينها و بين الحيض
٥٠	الفصل الثانى فى تحديد وقت الحيض
٥٠	لا حيض قبل البلوغ
٥٨	فى سن اليأس
٦٨	الشك فى كون المرأه قرشياً
٧١	حكم النسب بالزنا
٧٦	مسأله ٣: الأقوى مجامعه الحيض للحمل

- ٧٦ اشاره
- ٩٥ تنبيهات
- ٩٥ الأول: العشرون يوما في التفصيل المتقدم تبدأ من أول العادة،
- ٩٥ الثاني: ما يخرج بعد العادة بعشرين يوما حيث لا يحكم عليه بالحيضه لا يكون تكرره في وقته من أشهر الحمل موجبا لانقلاب العادة،
- ٩٥ الثالث: إذا تم دليل الصفات فلو كان بعض الدم واجدا لها دون بعض فهو خارج عن المتيقن من الدليل المذكور،
- ٩٥ الرابع: الذي تقتضيه القواعد مشاركة الحامل لغيرها في حكم التحيض
- ٩٧ الخامس: الحكم بعدم حيضه ما يخرج بعد العشرين يوما من العادة
- ٩٨ الفصل الثالث في تحديد مده دم الحيض
- ٩٨ اشاره
- ١٠٢ أما اعتبار التوالى
- ١٠٢ فقد استدل له بوجهه..
- ١٠٢ الأول: الاحتياط،
- ١٠٢ الثاني: استصحاب عدم الحيض.
- ١٠٥ الثالث: عموم أحكام الطاهر،
- ١٠٦ الرابع: الرضوى:
- ١٠٦ الخامس: ما في المدارك من أن المتبادر من قولهم عليهم السلام: أدنى الحيض ثلاثة و أقله ثلاثة، كونها متواليه.
- ١١٤ بقى في المقام أمور..
- ١١٤ الأمر الأول: أن الذى صرح به الشيخ و نسبه لبعض أصحابنا لزوم كون الثلاثة فى ضمن العشره،
- ١٢١ الأمر الثانى: لا يبعد اختصاص المرسله بما إذا كان التلقيق فى أقل الحيض بين دميين لا أكثر،
- ١٢٢ الأمر الثالث: حكم النقاء المتخلل بين الدمين
- ١٣٢ الأمر الرابع: لما كانت مرسله يونس مختصه بما إذا كان تفرق الدم فى أيام العاده فقد مال فى الحدائق إلى تقييدها لإطلاق حديثى محمد بن مسلم
- ١٣٣ الأمر الخامس: لا إشكال فى وجوب الغسل إذا زاد الدم الأول على مقدار الاستحاضه القليله.
- ١٣٣ الأمر السادس: الظاهر أنه بناء على اعتبار التوالى فى الأيام الثلاثه فاللزم كونها فى أول الحيض،
- ١٣٤ الكلام فى اللبالي
- ١٣٨ مقدار خروج الدم فى اليوم
- ١٤٥ أكثر الحيض

- ١٤٥ اشاره
- ١٤٧ تنبيهات:
- ١٤٧ الأول: أن الكلام في الليالي المتوسطة و المتطرفه في الأكثر يظهر مما سبق في الأقل،
- ١٤٧ الثاني: تقدم منا في مسأله اعتبار التوالى في تعقيب ما ذكره المحقق الخراسانى قدس سزه
- ١٤٧ الثالث: الكلام في ظهور إطلاقات التحديد في اعتبار التوالى
- ١٤٩ أقل الطهر
- ١٥٢ الكلام في الدم الفاقد في الحد
- ١٥٥ الفصل الرابع في معيار العاده و أحكامها
- ١٥٥ اشاره
- ١٥٧ أقسام العاده
- ١٥٧ اشاره
- ١٦٢ بقى في المقام أمور..
- ١٦٢ الأول: الظاهر توقف العاده العدديه مطلقا- وقتيه كانت أم لا- على الاتفاق في عدد الأيام،
- ١٦٤ الثاني: الظاهر أنه لا يعتبر في العاده العدديه استقرار عاده للطهر،
- ١٦٤ الثالث: لا يبعد عدم إخلال الاختلاف اليسير في انعقاد العاده الوقتيه و العدديه
- ١٦٤ الرابع: الظاهر أنه لا يعتبر في استقرار العاده في العدد تعدد الشهر و لا توالى الشهرين،
- ١٧١ الخامس: صرح في المعتبر و التذكرة و المنتهى و محكى غيرها بانعقاد العاده المركبه،
- ١٧٤ السادس: لو كان حيض المرأة بنحو يتخلله النقاء
- ١٧٦ السابع: ادعى في المنتهى الاتفاق على انقلاب العاده العدديه بالمرتبتين المتفتقتين،
- ١٧٩ مسأله ٤: ذات العاده الوقتيه- سواء أ كانت عدديه أم لا- تتحيز بمجرد رؤيه الدم في العاده
- ١٧٩ اشاره
- ١٩١ بقى في المقام أمور..
- ١٩١ الأول: حكم الصفرة في غير أيام العاده
- ١٩٣ الثاني: لا يخفى أن النصوص المتقدمه لا تنهض ببيان اعتبار الصفات في حيضيه الدم في موردها،
- ١٩٤ الثالث: في مرسله يونس القصيره عن أبي عبد الله عليه السلام:
- ١٩٧ تتميم: قاعده الإمكان

- ١٩٧ اشارة
- ١٩٩ إذا عرفت هذا، فاعلم أنهم استدلوا على القاعده بوجهه..
- ١٩٩ الأول: الأصل.
- ٢٠٠ الثاني: بناء العرف على ذلك،
- ٢٠٢ الثالث: ما فى كشف اللثام من أنه لو لم يعتبر الإمكان لم يحكم بحيض،
- ٢٠٢ الرابع: النصوص الكثيره الظاهره فى الاكتفاء فى التحيض بإمكان حيضه الدم،
- ٢١٣ الكلام فى عموم حجيه الصفات
- ٢١٨ قصور قاعده الإمكان عن الصفه
- ٢١٩ بقى الكلام فى مورد القاعده،
- ٢١٩ اشارة
- ٢٢٠ و الذى ينبغى الكلام فيه هو جريانها فى موارد آخر..
- ٢٢٠ الأول: ما إذا شك فى اعتبار بعض الشروط المفقوده بنحو الشبهه الحكميه.
- ٢٢٤ الثاني: ما لو شك فى وجود شرط الحيض أو المانع منه بنحو الشبهه الموضوعيه
- ٢٢٥ الثالث: ما لو تردد الدم بين أن يكون من الرحم و أن يكون من جرح أو قرح فى الفرج.
- ٢٢٧ و قد تحصل مما تقدم أمور..
- ٢٢٧ الأول: أن الدليل على قاعده الإمكان الإجماع و النصوص،
- ٢٢٧ الثاني: أنه لا دليل على حجيه الصفات بنحو تصلح لرفع اليد عن عموم نصوص القاعده،
- ٢٢٧ الثالث: لزوم الاقتصار فى القاعده على ما إذا أحرز موضوع الحيض
- ٢٢٨ مسأله ٥: غير ذات العاده الوقتيه تحيض برؤيه الدم
- ٢٤٥ مسأله ٦: إذا تقدم الدم على العاده الوقتيه أو تأخر عنها بمقدار كثير
- ٢٤٦ مسأله ٧: الأقوى ثبوت العاده بالتمييز
- ٢٥٣ الفصل الخامس فى الدم المتقطع
- ٢٥٣ إذا رأته الدم ثلاثه أيام و انقطع، ثم رأته ثلاثه أخرى أو أزيد
- ٢٥٣ اشارة
- ٢٧١ بقى فى المقام أمران:
- ٢٧١ الأول: بعد ما سبق من كون الأول حيضاً فلا إشكال فى عدم حيضه الثانى لو كان بعد مضى عشره أيام من رؤيه الأول.

- الثاني: قد تضمن صحيح يونس بن يعقوب فيمن ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعه و الطهر كذلك مكررا التحيض بكل دم إلى شهر «٤» ----- ٢٧١
- مسألة ٨: إذا تخلل بين الدمين أقل الطهر كان كل منهما حيضا مستقلا ..----- ٢٧٥
- الفصل السادس في تشخيص الحيض ..----- ٢٧٨
- إذا انقطع دم الحيض لدون العشره، فإن احتملت بقاءه في الرحم وجب الاستبراء ..----- ٢٧٨
- الكلام في الاستظهار مع النقاء و احتمال العود في ضمن العشره ..----- ٢٨٣
- كيفية الاستبراء ..----- ٢٨٧
- الكلام فيما لو لم تستبرأ ..----- ٢٩١
- الكلام فيمن تعذر عليها الاستبراء ..----- ٢٩٢
- مسألة ٩: إذا استبرأت فخرجت القطنه ملوثة و لو بصفره ..----- ٢٩٣
- اشاره ..----- ٢٩٣
- الكلام في الاستظهار ..----- ٢٩٧
- في وجوب الاستظهار و عدمه لذات العاده بعد مضيها ..----- ٢٩٧
- اشاره ..----- ٢٩٧
- و المذكور في كلماتهم وجوه ..----- ٢٩٨
- الأول: حمل أخبار الاستظهار على الاستحباب، ..----- ٢٩٨
- الثاني: حمل أخبار الاستظهار على الإباحه، ..----- ٣٠٠
- الثالث: ما ذكره المحقق الخراساني قدس سرّه من رفع اليد عن ظهور كلتا الطائفتين في الوجوب التعييني و حملهما على الوجوب التخييري، ..----- ٣٠١
- الرابع: ما جعله في المعتبر أحد وجهي الجمع من حمل الاستظهار على ما يغلب عند المرأة في حيضها. ..----- ٣٠٣
- الخامس: ما احتمله في المدارك من حمل أخبار الاستظهار على ما إذا كان الدم بصفه الحيض و أخبار الاقتصار على العاده على ما إذا كان فاقدا لها. ..----- ٣٠٣
- السادس: تقييد نصوص الاقتصار على العاده بنصوص الاستظهار، ..----- ٣٠٤
- السابع: ما في الحدائق من حمل أخبار الاقتصار على العاده- لو عمل بها و لم تحمل على التقيه، ..----- ٣٠٥
- الثامن: ما قرّبه شيخنا الأعظم قدس سرّه من إبقاء أخبار الاستظهار على ظهورها في الوجوب ..----- ٣٠٧
- التاسع: هو تخصيص أخبار الاقتصار على العاده بالداميه التي يستمر دمها من الدور الأول إلى الثاني فما زاد ..----- ٣١٢
- بقي في المقام أمور ..----- ٣٢٣
- الأول: أنه ظهر مما تقدم أنه لا مجال من طرح نصوص الاقتصار على العاده ..----- ٣٢٣
- الثاني: أن ظاهر النصوص بمجموعها التفصيل بين الدورين في وجوب الاستظهار و وجوب الاقتصار على العاده، ..----- ٣٢٤

- الثالث: أشرنا أنفاً إلى احتمال التفصيل في الدور الثاني، ٣٢٧
- الرابع: المحكى عن بعض مشايخنا أنه بعد رد الوجه المتقدم عن الوحيد حمل أخبار الاستظهار على غير مستمره الدم، ٣٢٧
- الخامس: قال في الوسيله: فإذا طهرت و كان عادتها أقل من عشره أيام استبرأت بقطنه، ٣٢٩
- السادس: الظاهر أن المعيار في الاستظهار على العاده العدديه - ٣٣٠
- مقدار الاستظهار ٣٣٢
- اشاره - ٣٣٢
- أتنبيه: فيما لو انقطع الدم على العشره أو تجاوزها بعد الاستظهار ٣٤٣
- اشاره - ٣٤٣
- المقام الأول: في انكشاف حيضيه ما بعد أيام الاستظهار مع انقطاع الدم على العشره. ٣٤٤
- المقام الثاني: في انكشاف عدم حيضيه ما في أيام الاستظهار مع تجاوز الدم على العشره. ٣٤٥
- مسأله ١٠: الكلام في جملة من أحكام المستحاضه - ٣٤٩
- رجوع مستمره الدم للعاده مع تحقيق العاده التي ترجع إليها ٣٤٩
- اشاره - ٣٤٩
- ترجيح العاده على التمييز ٣٥٤
- رجوع غير ذات العاده للتمييز - ٣٦١
- بقي في المقام أمور.. ٣٦٨
- الأول: قال في مفتاح الكرامه: «و ليعلم أن جماعه من الأصحاب لم يتعرضوا للتمييز فيما أجد، ٣٦٨
- الثاني: ذكر في المبسوط أن المستحاضه المبتدأه ذات التمييز تتحيز بتمام الدم الواجد لصفه في كل شهر مع اختلاف الشهور في قدره، ٣٧٠
- الثالث: سبق أن رجوع مستمره الدم إلى العاده الوقتيه و العدديه لا يشمل الدور الأول، ٣٧١
- الرابع: ذكر غير واحد أن المعيار في التمييز على اختلاف حال الدم من الشديد إلى الضعيف بما لهما من واقع إضافي ٣٧٦
- الخامس: استظهر في الدروس مشروعيه الاستظهار لذات التمييز بما تستظهر به المعتاده، ٣٧٩
- الكلام في شروط التمييز ٣٨٠
- اشاره - ٣٨٠
- بقي في المقام أمران.. ٣٩٣
- الأول: و إذا رأته المبتدأه ما هو بصفه دم الاستحاضه ثلاثه عشر يوماً ثم رأته ما هو بصفه الحيض بعد ذلك و استمر ٣٩٣
- الثاني: مقتضى بعض الكلمات السابقه و غيرها من تصريحاتهم التحيز بالواجد لصفه الحيض ٣٩٤

- رجوع المبتدأ لعاده نسائها - - - - - ٣٩٤
- اشاره - - - - - ٣٩٤
- بقي في المقام أمور.. - - - - - ٤٠١
- الأول: المراد بالنساء هنا الأقارب من الأبوين، لا من خصوص أحدهما- - - - - ٤٠١
- الثاني: حيث كان ظاهر المضمرة اعتبار أقرء جميع الأقارب و صريح الموثق الاكتفاء بالبعض فقد سبق الجمع بينهما - - - - - ٤٠٣
- الثالث: أهمل الأكثر التعرض لحكم الاستظهار مع اشتغال الموثق عليه، - - - - - ٤٠٣
- الرابع: مقتضى إطلاق الأصحاب عموم الرجوع لأقرء الأقارب لأول رؤيه الدم، - - - - - ٤٠٤
- الخامس: ذكر الشيخ في جملة من كتبه رجوع المبتدأ في المرتبة المتأخره عن أقرء أقرءها إلى أقرء أقرءها في السن، - - - - - ٤٠٧
- حكم اختلاف الأقارب في العدد - - - - - ٤١١
- اشاره - - - - - ٤١١
- و حيث ظهر ما ينبغي العمل عليه فالمناسب النظر في بقيه الأقوال على تداخلها و اضطرابها. - - - - - ٤١٦
- الأول: التخيير بين التحيض في كل شهر بسته أيام أو سبعة و التحيض في شهر عشره أيام و في آخر بثلاثه، - - - - - ٤١٦
- الثاني: وجوب الاقتصار على الستة و السبعة - - - - - ٤١٩
- الثالث: الاقتصار على التحيض بعشره في شهر و ثلاثه في آخر، - - - - - ٤٢٢
- الرابع: التحيض في كل شهر ثلاثه أيام، - - - - - ٤٢٣
- الخامس: التخيير بين السبعة و الثلاثه، - - - - - ٤٢٥
- السادس: أنها تعد عشره حيضا و عشره طهرا حتى تنعقد لها عاده، - - - - - ٤٢٥
- السابع: التحيض بعشره في كل شهر، - - - - - ٤٢٥
- بقي في المقام أمور.. - - - - - ٤٢٩
- الأول: صرح في جامع المقاصد و الروض و الروضه و المدارك و محكى الموجز بأن الأولى لها جعل العدد الذى تختاره في أول أيام الدم، - - - - - ٤٢٩
- الثاني: بناء على التخيير لها في مقدار التحيض - - - - - ٤٣٢
- الثالث: لا يبعد كون الشهر الحيزى لمستمره الدم هو الشهر الهلالى، - - - - - ٤٣٢
- الرابع: قال في الدروس بعد الحكم برجوع المبتدأ و المضطربه إلى التمييز ثم الروايات: - - - - - ٤٣٤
- حكم المضطربه . - - - - - ٤٣٦
- حكم الناسيه الرجوع للتمييز - - - - - ٤٣٨
- تتميم: ينبغى إلحاق الكلام في وظائف المستحاضه بأمر.. - - - - - ٤٥٤

- الأول: لا بد في الانتقال من وظيفه لأخرى من ارتفاع موضوع الأولى و تحقق موضوع الثانيه، ٤٥٤
- الثاني: لا إشكال في جريان الوظائف السابقه في مستمره الدم أكثر من شهر، ٤٥٤
- الثالث: لا يخفى أن تشريع الوظائف المذكوره لا يرجع إلى تحديد الحيض واقعا بها، ٤٥٦
- (مسأله ١١): الأقوى عدم ثبوت عاده شرعيه مركبه ٤٥٨
- مسأله ١٢: الكلام في ذات العاده العدديه ٤٥٨
- مسأله ١٣: إذا حصرت وقت عادتها في عدد من أيام الشهر يزيد على أيام عادتها ٤٧٤
- مسأله ١٤: إذا ذكرت وقت عادتها و نسيته عددها، ٤٧٥
- اشاره ٤٧٥
- و بقى في المقام أقوال أخر ذكرت في أغلب كلماتهم في الناسيه لعددها، ٤٨٠
- اشاره ٤٨٠
- الأول: الاقتصار على الثلاثه، ٤٨٠
- الثاني: جواز كل من الاقتصار على الثلاثه و التحيض بالروايات، ٤٨١
- الثالث: الاحتياط فيما زاد على الثلاثه إلى تمام العشره، ٤٨١
- الفهرست ٤٨٦
- تعريف مركز ٤٩٩

سرشناسه : طباطبائی حکیم، محمد سعید، ۱۹۳۵- م.

عنوان و نام پدید آور : مصباح المنهاج / تالیف محمد سعید الطباطبائی الحکیم.

مشخصات نشر : نجف : دار الهلال ، ۱۴۲۷ ق. = ۲۰۰۶ م. = ۱۳۸۵ -

مشخصات ظاهری : ج.

شابک : دوره: ۹۶۴-۸۲۷۶-۵۴-۴ ؛ ج. ۱: ۹۶۴-۸۲۷۶-۵۴-۴ ؛ ج. ۴: ۹۶۴-۸۲۷۶-۴۲-۰ ؛ ج. ۵: ۹۶۴-۸۲۷۶-۴۳-۹ ؛ ج. ۷:

۹۶۴-۸۲۷۶-۸۳-۱ ؛ ج. ۸: ۹۶۴-۸۲۷۶-۸۴-۸ ؛ ج. ۵: ۹۶۴-۸۲۷۶-۸۵-۵

وضعیت فهرست نویسی : برون سپاری.

یادداشت : عربی.

یادداشت : ج. ۴ و ۵ (چاپ اول: ۱۴۲۶ ق. = ۲۰۰۵ م. = ۱۳۸۴).

یادداشت : ج. ۳ و ۷ و ۸ (چاپ اول: ۱۴۳۰ ق. = ۲۰۰۹ م. = ۱۳۸۸)

یادداشت : ج. ۹ (چاپ؟: ۱۳۹۹).

یادداشت : چاپ قبلی: محمدسعید طباطبایی حکیم، ۱۴۱۵ ق. = ۱۹۹۴ م. = ۱۳۷۳.

یادداشت : کتابنامه.

مندرجات : ج. ۱. کتاب التجاره. - ج. ۴ و ۵ و ۷ و ۸. کتاب الطهاره

موضوع : اصول فقه شیعه

رده بندی کنگره : BP۱۵۹/۸ / ط ۶م ۱۳۸۵

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۱۲

شماره کتابشناسی ملی : ۱۰۴۱۸۹۴

المقصد الثانى

فى غسل الحيض (١)

و فيه فصول:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين و الصلاه و السلام على سيدنا محمد و آله الطيبين الطاهرين و لعنه الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

(١) ظاهر جمله من الأصحاب أن الحيض اسم عين جامد، و هو عبارته عن الدم الخاص، حيث عرف به أو وصف بصفاته فى المبسوط و السرائر و المراسم و الوسيله و المعتبر و الشرائع و النافع و التذكرة و المنتهى و القواعد و الإرشاد و الدروس و اللمعه و الروض و الروضه و غيرها، فيكون اشتقاق الفعل و الوصف منه، حيث يقال:

حاضت المرأة، و هى حائض، بلحاظ خروجه منها، نظير قولنا: بال الصبى و باضت الدجاجة بلحاظ خروج البول و البيضة منهما، مع أن كلا من البول و البيض اسم جنس جامد.

و قد يظهر من غير واحد أن منشأ تسميته بذلك سيلانه من الرحم، أو سيلانه بدفع، أو اجتماعه فيه، لأن هذه الامور معانى الحيض بحسب أصل اللغه، و إن احتمل فى المعتبر كون تسميته بذلك ابتدائه بلحاظ خصوصيه الدم، قال: « كما يقال: حاضت الأرنب إذا رأت الدم و حاضت السمرة إذا خرج منها الصمغ الأحمر».

و كيف كان، فظاهر أكثرهم كون ذلك معناه لغه أو عرفا من دون أن يكون معنى شرعيا أو اصطلاحيا و به صرح فى الجواهر مدعى أنه الذى يظهر بعد إمعان

النظر و التأمل فى كلمات أهل اللغة و غيرها. قال: «و ليس له نقل شرعى إلى معنى جديد. و احتمالاه كاحتمال أن الحيض فى اللغة اسم من أسماء المعانى و هو السيل أو سيل دم مخصوص- و هو الذى رتب الشارع على خروجه الأحكام- ضعيفان».

لكن كلمات جملة من اللغويين شاهده بكونه من أسماء المعانى، مصدرا لحاضت، فقد ساقه كذلك كالمحيض فى الصحاح و التبيان و مجمع البيان و نهايه ابن الأثير و لسان العرب و القاموس و مجمع البحرين و حكاة فى مفتاح الكرامه عن المغرب، و فى لسان العرب عن غير واحد.

كما حكى عن الأزهرى قوله: «و المحيض و الحيض اجتماع الدم إلى ذلك المكان»، و فى التبيان: «و أصل الباب الحيض: مجىء الدم لأنثى على عادته معروفه»، و فى مجمع البحرين: «و الحيض اجتماع الدم ... و الحيضه المره الواحده من الحيض»، و فى نهايه ابن الأثير: «فأما الحيضه بالفتح فالمره الواحده من دفع الحيض و نوبه»، و نحوه فى لسان العرب، مع وضوح أن المره و الدفعه و النوبه من صفات الأفعال، لا الأعيان، و لم يشر فى شىء منها إلى مجيئه بمعنى الدم بنحو الاشتراك- كما ذكروا ذلك فى البول- فضلا عن الاختصاص.

نعم، فى مفردات الراغب: «الحيض الدم الخارج من الرحم على وجه مخصوص فى وقت مخصوص، و المحيض الحيض ...». لكن لا مجال للخروج به عمّا سبق، و لا سيما مع مطابقتها للمعنى العرفى و مناسبتها لهيئه الحيض و اشتقاقاته المختلفه من اسم الزمان و المكان و المصدر و غيرها.

كما لا مجال مع ذلك لدعوى: أنه بمعنى الدم شرعا، و إن صرح به فى التذكرة و المنتهى و الروض، لعدم الدليل على خروج الشارع عن المعنى اللغوى و العرفى، بل هو خلاف الأصل و بعيد فى نفسه، لخلوه عن الفائده المصححه له، و مخالفته لظاهر إضافه الدم إليه فى النصوص، حيث يبعد كونها من إضافه العام للخاص.

و مجرد إطلاقه فى بعض النصوص على الدم لا يكشف عن نقله إليه، لأن

الاستعمال أعم من الحقيقة، بل الظاهر ابتناؤه على التسامح فى إطلاق الشىء على متعلقه، كما هو كثير فى استعمالات العرف و الشرع.

و مثله ما يظهر من المدارك و احتمله فى كشف اللثام من كونه المعنى الاصطلاحى له. فإنه و إن لم يكن فى الاصطلاح مشاحه، إلا أن ثبوت الاصطلاح بتصريح من عرفت لا يخلو عن إشكال مع إهمال جملة من الأصحاب التعرض لذلك، و شيوخ إضافة الدم إليه فى كلماتهم- حيث يبعد كونها من إضافة العام للخاص، كما سبق- و تصريح بعضهم- كالحلبى فى إشاره السبق- بأنه خروج الدم المخصوص. فلا يبعد كون مبنى تعريفه بالدم فى كلام من سبق على التسامح أو الخطأ فى تشخيص المعنى اللغوى و العرفى لا تحديد معنى اصطلاحى له مخترع.

و أشكل من ذلك: الاقتصار فى التذكرة و المنتهى و الروض و المدارك فى بيان المعنى اللغوى على السيل أو الاجتماع أو نحوها مما سبق التعرض له فى بيان منشأ التسمية.

حيث يظهر من ذلك عدم معهوديه الحيض بالمعنى الخاص فى اللغة و العرف السابق، و أنه من مستحدثات الشارع، أو الفقهاء، لتعلق الغرض به بسبب أحكامه الشرعية، كالإسلام و الوضوء و الأذان و الإقامة و نحوها مما كانت تسميتها بلحاظ مناسبتها لمفاهيم لغويه عامه من دون أن تكون معهوده قبل الشريعة لأهل اللغة، مع وضوح أن الحيض ليس كذلك، بل هو معروف بين الناس بما له من المعنى الخاص مع قطع النظر عن أحكامه الشرعية، كما يشير إليه قوله تعالى: **وَ يَشِيرُ إِلَيْكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٌّ (١)**، و لذا كان موردا للأحكام و الآثار العمليه فى كثير من الأعراف و الأديان غير المرتبطه بالإسلام، فهو كسائر المفاهيم العرفيه التى أخذت موضوعا للأحكام الشرعية، كالجنابه و المنى و البول و غيرها.

و أما تصدى الشارع الأقدس لتمييزه بالصفات و تحديد مدته و شروطه و نحو ذلك، فليس مبني على اختراعه لمفهومه، بل لتحديد مصاديقه دفعا للاشتباه أو الخطأ

(١) سورة البقره: ٢٢٢.

فيها، كذكر صفات المنى، و لذا لم يرد السؤال عن مفهومه فى النصوص.

و منه يظهر أن ما فى المبسوط و الشرائع من أخذ ثبوت الحد لقليله فى تعريفه ليس حدا شارحا لمفهومه بل رسما لتحديد مصاديقه، كما أن ما فى الشرائع و غيره من أخذ بعض الأحكام الشرعية فى تعريفه- كدخله فى انقضاء العده- ليس صالحا لتحديد مصاديقه أيضا، لأن تشخيص الحكم فرع تشخيص مصداق موضوعه، فلا يكون علامه له، بل هو إشاره لمفهومه إجمالا بسبب معهوديه أخذه فى موضوع الحكم المذكور.

و قد تحصل مما سبق: أن الحيض و إن كان له مفهوم عام بحسب أصل اللغة- كالسيلان أو الاجتماع أو نحوهما- إلا أنه بما له من المعنى المعهود الخاص معروف بين الناس قبل الإسلام مع قطع النظر عن أحكامه.

و بذلك المفهوم صار موضوعا للأحكام الخاصه ككثير من المفاهيم العرفيه، من دون أن تكون أحكامه سببا فى معرفيته، فضلا عن أن تكون مأخوذه فيه، و هو عبارته عن خروج الدم الخاص من المرأه فهو اسم معنى و مصدر لحاضت المرأه، و لم يثبت خروج الشارع أو الفقهاء عن المعنى المذكور و إرادتهما منه الدم الخاص ليكون اسما جامدا.

الفصل الأول فى سببه و هو خروج دم الحيض الذى تراه المرأه فى زمان مخصوص غالبا (١)،

(١) الظاهر عدم سوق الوصف المذكور للتقييد و الاحتراز، لأن غلبه الاعتياد فى الزمان من لوازم الحيض غير المفارقة له، و إنما المفارق له فعليه الاعتياد، بل هو للتوضيح و الإشاره لماهيه الحيض بالوصف المعهود له، كما جرى عليه فى المنتهى و التذكرة و القواعد، كما أن ذكره للإشاره لماهيه الحيض إجمالا، لا للرجوع إليه فى مقام تشخيص فعليه أحكام الحيض أو عدمها واقعا أو ظاهرا عند الشك للعمل عليها، لعدم صلوح الغلبه بنفسها لذلك.

و مثله فى ذلك توصيفه فيها و فى السرائر و الغنيه و الشرائع و المعتمر و غيرها بغلبه ثبوت الصفات الخاصه له، من السواد أو شده الحمرة و الغلظ و الحراره و الدفع على اختلافهم فى بيانها.

نعم، مقتضى إطلاق ذكر هذه الصفات له من دون تنبيه على كونها غالبيه فى المقنعه و المبسوط و النهايه و المراسم و الوسيله و غيرها، الإرجاع إليها فى مقام العمل و اناطه معرفه الحيض بها وجودا و عدما.

إلا- إن ذلك- مع أنه لا مجال له فى نفسه، كما يظهر مما يأتى إن شاء الله تعالى- مخالف لظاهر بعض كلماتهم، لفرض اشتباه الدم فيها مع ذلك و الإرجاع لمميزات آخر، مع عدم اشتباه هذه الصفات غالبا، فلا يبعد إرادتهم غلبه اتصاف الحيض بهذه الصفات- كما صرح به من سبق- فيجرى فيه ما تقدم.

سواء خرج من الموضع المعتاد أم من غيره (١)، و إن كان خروجه بقطنه (٢)، و إذا انصب من الرحم إلى فضاء الفرج و لم يخرج منه أصلاً ففي جريان حكم الحيض عليه إشكال (٣).

غايه الأمر كون الصفات المذكوره مرجعا عند الاشتباه في بعض الموارد حسبما دلت عليه النصوص، على ما يتضح في محله إن شاء الله تعالى.

(١) لإطلاق ما دل على سببيه الحيض للغسل كأدله سائر أحكامه، و قد سبق أن الحيض من الأمور العرفيه، و هو متقوم بنوع الدم و كيفيه خروجه، فهو عبارته عن خروج الدم المتجمع في الرحم و المندفع منه بمقتضى طبيعه مزاج المرأه، من دون خصوصيه لموضع الخروج المعتاد. و لذا طبق على السلققيه - كما في لسان العرب - أو السلقلق - كما في القاموس - و هي التي تحيض من دبرها.

و قد تضمن بعض أخبار فضائل أمير المؤمنين عليه السلام: أنه جبه بعض النساء بذلك و نحوه «١»، و لا مجال لجريان ما تقدم في ناقضيه البول و الغائط لاختلاف المقامين في الأدله. فراجع.

(٢) بلا إشكال ظاهر. لصدق الحيض في المقام عرفاً، كما يناسبه ما في غير واحد من النصوص من التعبير عنه برؤيه الدم.

نعم، قد ينافيه تعريف الحيض في كلام غير واحد من اللغويين بسيلان الدم، لما تقدم من بعضهم من أن أصله السيلان، لظهور السيلان في نزول الدم و خروجه بنفسه. لكن لا يبعد ابتناؤه على غلبه ذلك فيه كسائر الصفات المذكوره في كلامهم، أو على أن المراد سيلانه من الرحم.

و كيف كان، فلا مجال للخروج به عما ذكرنا.

(٣) كما في العروه الوثقى و محكى نجاه العباد و جمله من حواشيها.

(١) راجع الاختصاص طبع النجف الاشرف صفحه ٢٩٦ - ٣٠٠، مستدرک الوسائل باب: ٣٧ من أبواب الحيض.

و كأنه لعدم وضوح صدق الحيض به، ليرفع اليد عن أحكام الطاهر الثابتة بالعمومات- كجواز الاستمتاع بها- أو بالأصل- كجواز دخولها المساجد- حيث لا بد في الخروج عن العموم و الأصل من دليل قاطع.

و أما استصحاب عدم الحيض فلا مجال له، لأنه من استصحاب المفهوم المردد الذي لا يجرى على التحقيق.

و أما دعوى: أن المأخوذ في نصوص التحيض هو الخروج و الرؤيه، و مقتضاه عدم التحيض مع عدمهما.

فمندفعه بعدم العثور على ما يظهر منه إناطه التحيض بخروج الدم و إنما وصف بالخروج عند التعرض لمخرجه و لمنبعه، كقوله عليه السلام: «إن دم الاستحاضه و الحيض ليس يخرجان من مخرج واحد» (١)، و هو أجنبي عما نحن فيه.

و أما الرؤيه فهي و إن ورد إناطه التحيض بها، إلا أنه ليس لبيان حد التحيض بالدم ليكون له مفهوم صالح للاستدلال، بل لبيان وجوب التحيض بالدم، كقوله عليه السلام: «كلما رأت المرأة في أيام حيضها من صفره أو حمرة فهو من الحيض، و كلما رآته بعد أيام حيضها فليس من الحيض» (٢).

مع أنه بعد معلوميه عدم توقف التحيض على الرؤيه لا- بد من حملها على الطريقيه إما لخروج الدم للظاهر أو لخروجه لباطن الفرج، و لو كان الأول أنسب في نظائر المقام لم يبعد كون الثاني أنسب في المقام لما يأتي، و لا سيما بملاحظه ورود ذلك في الطهر (٣).

مع أن المراد به الطهر في باطن الفرج لما يأتي من الاكتفاء في بقاء الحيض ببقاء الدم فيه. فتأمل جيدا.

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٣) راجع الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض، و باب: ٢٧ منها حديث ٥، ٦، و باب ٤٩ منها وغيرها.

(١) كما حكاه قدّس سرّه عن شيخه الجواهرى. و قد يوجه بصدق الحيض عرفا، لأنه أمر تقتضيه طبيعه المزاج و ما تقتضيه طبيعه المزاج هو اندفاع الدم من الرحم لباطن الفرج، و ليس خروجه للظاهر إلا لأن مقتضى طبع السائل النزول للسافل.

و يؤيد ذلك نصوص الاستبراء «١» الداله على بقاء الحيض ما دام الدم فى باطن الفرج، لإلغاء خصوصيه البقاء فى ذلك و فهم عدم الفرق بينه و بين الحدوث عرفا.

و لا- سيما مع ظهور بعض نصوصه فى مفروغيه السائل عن بقاء الحيض ببقاء الدم فى باطن الفرج، لفرضه الشك فى الطهر مع فرض انقطاع الدم «٢»، فلو كان الحيض عرفا منوطا بظهور الدم لم يكن وجه لفرضه ذلك، بل كان المناسب له فرض الطهر تبعا لانقطاع الدم، و إن حكم الشارع ببقاء الحيض تعبدا.

كما يؤيد أيضا بما ورد فى الاستحاضه التى لا تنقب الكرسف، مع وضوح كون استمرار خروج الدم فيها حدثا جديدا، لا بقاء للحدث الأول، و لذا يجب له تجديد الوضوء أو الغسل، حيث يظهر من ذلك أن المناط فى تحقق الحدث خروج الدم لباطن الفرج، فجعل ذلك قرينه على نظيره فى الحيض قريب جدا.

و دعوى: ورود ذلك فى بقاء الاستحاضه لا فى حدوثها، كما هو الحال فى نصوص الاستبراء من الحيض، فلو لم يتعد من البقاء للحدوث لم تنفع نصوص الاستحاضه، و لو تعدى له كفت نصوص الاستبراء.

مدفوعه بأن الاستثناس بنصوص الاستحاضه ليس بلحاظ دلالتها على بقاء الاستحاضه بخروج الدم لفضاء الفرج لإثبات صدق الحيض فى المقام ليتوجه عليه ما ذكر، بل بلحاظ دلالتها على أن خروج الدم لفضاء الفرج سبب لحدث جديد، و لذا

(١) راجع الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض حديث: ٢، ٣، ٤.

يجدد له الغسل أو الوضوء، كما ذكرنا، و ينفع ذلك في تجدد حدث الحيض.

على أنه يبعد جدا الالتزام بأنه مع انقطاع الاستحاضه لحظه لو وضعت المرأه الكرسف ثم توضأت أو اغتسلت كان لها أن تصلى بذلك الوضوء صلوات كثيره و إن علمت رجوع الدم لها و إصابتها للكرسف ما لم يثقبه و يخرج للظاهر، بل هو خلاف المستفاد من مجموع أدلتها عرفا، مع وضوح أن خروج الدم المتجدد استحاضه جديده، لأن النقاء المتخلل بين الدميين فى الاستحاضه طهر، و ليس كالنقاء المتخلل بين الدميين فى الحيض.

و بالجملة: البناء على تحقق الحيض بمجرد نزول الدم من الرحم لفضاء الفرج قريب جدا، و إن كان الأمر محتاجا للتأمل.

لكن فى موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: «فى المرأه تكون فى الصلاه فتظن أنها قد حاضت. قال: تدخل يدها فتمس الموضوع، فإن رأت شيئا انصرفت، و إن لم تر شيئا أتمت صلاتها» (١)، فإن الاكتفاء فى الفحص بمس الموضوع الذى يراد به ظاهر الفرج و عدم طلب إدخال الإصبع و نحوه لباطنه ظاهر فى توقف التحيض على خروج الدم للظاهر. و به يخرج عما سبق لو تم فى نفسه.

ثم إن المصرح به فى محكى نجاه العباد بعد استشكاله فى الحكم هو أن مقتضى الاحتياط ترتيب أحكام الحائض. و الظاهر أن مراده الجمع بينها و بين أحكام غير الحائض، لأن لها أحكاما إلزاميه لا يعلم سقوطها، و مقتضى الاحتياط ترتيبها.

و لذا صرح فى العروه الوثقى و محكى حاشيه المحقق الخراسانى قدس سرّه على نجاه العباد و غيرهما بأن الاحتياط بالجمع بين أحكام الطاهر و الحائض. لكن عن بعض حواشى نجاه العباد لزوم الاحتياط بالجمع بين أحكام الحائض و المستحاضه.

و قد احتمل شيخنا الأستاذ قدس سرّه كون المراد به ما لو خرج بعد استقراره فى باطن الفرج بنحو لا يحكم عليه وحده بالحيضيه، كما لو نقص زمانه عن أقل الحيض،

(١) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

و لا إشكال فى بقاء الحدث ما دام باقيا فى باطن الفرج (١).

مسألة ١: إذا افتضت البكر فسال دم كثير و شك فى أنه من دم الحيض أم من دم العذره أو منهما

(مسألة ١): إذا افتضت البكر فسال دم كثير و شك فى أنه من دم الحيض أم من دم العذره (٢) أو منهما (٣) فإن كانت مطوقه بالدم فهو من العذره و إن كانت مستنقعها فهو من الحيض (٤).

و كان بضميمه زمان استقراره فى باطن الفرج بقدره أو أكثر، حيث يتردد الخارج للظاهر بين أن يكون بعض الحيض و ان يكون استحاضه.

و أما احتمال كون زمان مكثه فى باطن الفرج محكوما بالاستحاضه فلا وجه له. و كأنه لأن الخروج للظاهر إن كان معتبرا فى الحكم بالحيض كان معتبرا فى الحكم بالاستحاضه، لأنهما من باب واحد.

لكن سبق شده استبعاد اعتبار خروج الدم للظاهر فى الاستحاضه. مع أنه لا مجال لترتيب أحكام الاستحاضه مع خروج الدم للظاهر، لما ذكره سيدنا المصنف قدس سرّه من أن المفروض العلم بكونه دم الحيض الخلقى فى المرأه.

و أما ما ذكره من أن كل دم غير محكوم بالحيضيه فهو استحاضه فالمتيقن منه ما إذا شك فى نوعه، لا ما إذا علم نوعه و لم يحكم عليه بالحيضيه لعدم خروجه للظاهر فى بعض مده أقل الحيض لضعف دفع أو لحبس أو نحوهما.

اللهم إلا- أن يفرض فى المقام الشك فى نوع الدم حيث يحكم بأنه حيض مع اجتماع شروطه- و لو لقاعده الإمكان- و بأنه استحاضه مع فقدها. فتأمل.

(١) كما يظهر من نصوص الاستبراء على ما سبق.

(٢) و هى بضم العين البكاره.

(٣) احتمال كون الدم منهما غير مذكور فى النصوص و لا فى الفتاوى- فيما تيسر لى من فحص- و يأتى الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

(٤) كما فى الفقيه و المقنع و المبسوط و النهايه و الوسيله و التذكره و المنتهى و عن

الذكرى و غيرها. و لعله إليه يرجع قوله فى الدروس: «و يتميز من العذره بتلوث القطنه فيه لا بتطوقها».

و يشهد به ما فى صحيح خلف بن حماد عن أبى الحسن موسى بن جعفر عليهما السّلام و قد دخل عليه بمنى: «فقلت له: إن رجلا من مواليك تزوج جاريه معصرا لم تطمّث فلما افتضها سال الدم، فمكث سائلا لا ينقطع نحوا من عشره أيام، و إن القوابل اختلفن فى ذلك فقال بعضهن دم الحيض، و قال بعضهن دم العذره، فما ينبغى لها أن تصنع؟ قال: فلتتق الله فإن كان من دم الحيض فلتمسك عن الصلاه حتى ترى الطهر و ليمسك عنها بعلها، و إن كان من العذره فلتتق الله و لتتوضأ و لتصلّ و يأتيها بعلها إن أحب ذلك. فقلت له: و كيف لهم أن يعلموا ما هو حتى يفعلوا ما ينبغى؟ قال:

فالتفت يمينا و شمالا فى الفسطاط مخافه ان يسمع كلامه أحد، قال: ثم نهدي إلى، فقال:

يا خلف سر الله فلا تذيعوه و لا تعلموا هذا الخلق اصول دين الله، بل ارضوا لهم ما رضى الله لهم من ضلال. قال: ثم عقد بيده اليسرى تسعين، ثم قال: تستدخل قطنه ثم تدعها مليا ثم تخرجها إخراجا رقيقا «رقيقا» فان كان الدم مطوقا فى القطنه فهو من العذره، و إن كان مستنقعا فى القطنه فهو من الحيض ...» (١).

و صحيحه الآخر: «قلت لأبى الحسن الماضى عليه السّلام: جعلت فداك، رجل تزوج جاريه أو اشترى جاريه طمّث او لم تطمّث أو فى أول ما طمّث، فلما افترعها غلب الدم، فمكث [فمكثت. يب] أياما و ليالى فأريت القوابل، فبعض قال من الحيضه و بعض قال من العذره. قال: فتبسم فقال: إن كان من الحيض فليمسك عنها بعلها و لتمسك عن الصلاه و إن كان من العذره فلتتوضأ و لتصلّ و يأتيها بعلها إن أحب.

قلت: جعلت فداك و كيف لها ان تعلم من الحيض هو أم من العذره؟ فقال: يا خلف سر الله فلا تذيعوه، تستدخل قطنه ثم تخرجها، فإن خرجت القطنه مطوقه بالدم فهو من العذره، و إن خرجت مستنقعه بالدم فهو من الطمّث» (٢).

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب الحيض حديث: ٣.

و صحيح زياد بن سوجه: «سئل ابو جعفر عليه السّلام عن رجل افتض امرأته فرأت دماء [دما. فى يب] كثيرا لا ينقطع عنها يوما [يومها. يب] كيف تصنع بالصلاه؟ قال:

تمسك الكرسف فإن خرجت القطنه مطوقه بالدم فإنه من العذره تغتسل و تمسك معها قطنه و تصلى، فإن خرج الكرسف منغمسا بالدم فهو من الطمث تقعد عن الصلاه أيام الحيض» (١).

و منه يظهر ضعف ما عن الأردبيلى، حيث قال فى شرح الإرشاد بعد التعرض لصفات الحيض: «و أما كونه من اليمنى أو اليسرى عند الاشتباه بغيره يتميز بذلك، و امتيازه عن العذره بالطوق و غيره فغير واضح و إن ورد به النص مع اختلافه، كما حكى، لكن ليس بحيث يعمل عليه و لا- ينظر إلى غيره. فالمرجع حينئذ الصفات المذكوره لا- مجرد الطوق و إلا- فالمرجع هو الأصل و الاحتياط واضح، و يحمل الروايه على ذلك».

إذ لا وجه للتوقف فى ذلك مع ورود الروايات المتقدمه به. كما لا وجه لتنزيلها على خصوص الواجد للصفات، بل اشتباه الواجد لها بدم العذره بعيد.

و أما الاختلاف فلم ينقله أحد فى نصوص المقام، بل فى نصوص الاختبار بالجانب عند الاشتباه بدم القرحة، كما يأتى إن شاء الله تعالى.

بقى فى المقام امور..

الاول: أول من تعرض لكيفيه ادخال القطنه و إخراجها الشهيد الثانى، قال فى المسالك: «و طريق معرفه التطوق و عدمه أن تضع قطنه بعد أن تستلقى على ظهرها و ترفع رجليها ثم تصبر هنيهة ثم تخرج القطنه إخراجا رقيقا»، و قال فى الروض:

«و مستند ذلك روايات عن أهل البيت عليهم السّلام لكن فى بعضها الأمر باستدخال القطنه من غير تقييد بالاستلقاء، و فى بعضها إدخال الاصبع مع الاستلقاء. و طريق الجمع حمل المطلق على المقيد، و التخيير بين الاصبع و الكرسف، لأن الكرسف أظهر فى الدلاله».

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

و فى المدارك بعد نقل ذلك عنه قال: «و ما ذكره رحمه الله لم اقف عليه فى شىء من الاصول، و لا نقله ناقل فى كتب الاستدلال. و الذى وقفت عليه فى هذه المسأله روايتا زياد بن سوجه و خلف بن حماد المتقدمان، و هما خاليتان عن قيد الاستلقاء و إدخال الإصبع. فالأظهر الاكتفاء بما تضمنته الروايه الثانيه من وضع القطنه و الصبر هنيهة، ثم إخراجها برفق».

و يتجه ما ذكره بملاحظه النصوص السابقه، لصلوح صحيح خلف الاول لتقييد إطلاق إدخال القطنه و إخراجها فى الصحيحين الأخيرين، و لا سيما مع قرب انصرافه إلى ما تضمنه الصحيح لمناسبته لمقام الفحص و استكشاف الحال.

و دعوى: عدم حجيه صحيح خلف الاول فى ذلك لقرب اتحاد الوقعه التى تضمنها مع الوقعه التى تضمنها صحيحه الثانى، فالاختلاف بينهما كالاختلاف فى نسخ الروايه الواحده مسقط لكل منهما عن الحجيه فيما ينفرد به، و يكون المرجع صحيح زياد بن سوجه الذى هو مطلق من هذه الجبهه.

مدفوعه: بأن الاختلاف بين الصحيحين لما كان بالاجمال و التفصيل فهو لا يوجب عرفا استحكام تعارضهما المسقط لهما عن الحجيه، بل الجمع بينهما عرفا بحمل إهمال القيد فى الثانى على غفله الراوى عنه أو تسامحه فيه، لتخيل وضوحه بسبب مناسبته لمقام الفحص - كما سبق - أو لعدم الغرض ببيانه، كما هو الحال فى كثير من موارد النقل بالمعنى، فيبقى الاول حجه فى بيان القيد، و لا سيما مع بعد الخطأ فى نقله، لما فيه من العنايه و الدقه.

ثم إنه لو فرض ورود النصوص التى أشار إليها فى الروض كان مقتضى الجمع بينها التخيير بين الإصبع مع الاستلقاء و الكرسف مطلقا و لو بدونه، لا اعتبار الاستلقاء فيهما معا. فلاحظ.

الثانى: جعل فى الإرشاد الحكم بالحيز منوطا بعدم التطوق، لا بخصوص الاستنقاع، و هو لا يناسب ما تقدم من النصوص و الفتاوى. و لعله لذا حملة فى الروض

على خصوص الاستنقاع.

و ربما يوجه الإطلاق المذكور بقاعده الامكان، حيث تقتضى البناء على الحيض عند فقد الاستنقاع الذى هو امارته و فقد التطوق الذى هو إماره عدمه.

لكنه- مع ابتناؤه على عموم القاعده للمقام، و يأتى الكلام فيها إن شاء الله تعالى- لا يناسب النصوص المتقدمه الظاهره فى ملازمه الحيض للاستنقاع و البكاره للتطويق، و لذا اقتصر فيها عليهما فى مقام التقسيم و التمييز عند التردد بينهما، و لم يشر لغيرهما، و هو المناسب لما يرتكز عرفا من كونهما من لوازمهما التكوينييه، حيث يكون عدم الاستنقاع حينئذ دليلا على عدم الحيض فيخرج عن موضوع قاعده الإمكان.

اللهم إلا- أن يقال: الاستنقاع فى النصوص المتقدمه و إن كان ظاهرا بدوا فى استيلاء الدم على تمام سطوح القطنه و نفوذه لباطنها، إلا- أنه لا مجال للجمود عليه مع ما هو المعلوم من خروج دم الحيض من الرحم المتصل ببعض جوانب فضاء الفرج، فلا يغمس تمام القطنه إلا مع كثرته، و بدونها لا ينفذ إلا فى بعض جوانبها، بل قد لا ينفذ أصلا لقلته فى بعض أوقاته، و حيث لا يحتمل خصوصيه حال الافتضاض فى كيفية خروج دم الحيض لا بد من حمل النصوص المتقدمه على صورته كثره الدم، كما صرح به فى الصحيحين الأخيرين. و يكون ما هو علامه للحيض فى غيره مجرد عدم التطويق الملازم للبكاره حتى مع قله الدم.

ولا- أقل من خروج صورته قله الدم التى لا يحصل معها الاستنقاع و التطويق عن مورد النصوص، فمع الحكم فيها بعدم البكاره لفرض عدم التطويق يحكم بالحيض، إما لانحصار الأمر به- لو لم يحتمل دم ثالث- أو لقاعده الإمكان. فلاحظ.

نعم، لا يبعد الاكتفاء فى البناء على البكاره بالتطويق من بعض الجوانب- كما عن كشف الغطاء- لإمكان عدم استيعاب التشقق فى البكاره لبعض الجوانب أو لسرعه التثام الجرح منه، فيختص نبع الدم بالباقي، و يتميز بذلك عن الحيض، لأن نبع الدم فيه من داخل الفرج لا من أوله كما لا يخل بذلك تلتخ القطنه من رأسها من دون أن

ينفذ الدم فيه لأنه قد يحصل بمجرد إدخال القطنه من البكاره بسبب انطباق المدخل.

و بالجمله: بعد الالتفات إلى كيفية خروج الدم في البكاره و في الحيض و تنبيه النصوص لذلك و جريها عليه، يتعين عدم الجمود على الاستنقاع الظاهر في استيعاب القطنه، و لا- على التطويق الظاهر في الكامل، بل التعدى إلى ما يناسبه الأمران مما يختلف باختلاف كثرة الدم و لا خفاء به غالباً.

الثالث: قال في السرائر: «فإن اشتبه دم الحيض بدم العذره في زمان الحيض فلتدخل المرأه قطنه ...»، و قد يظهر منه اختصاص الاختبار المذكور بالدم الخارج في العاده دون غيره مما يخرج ممن لم تطمث، أو ممن لا عاده لها. و لا يظهر الوجه في ذلك بعد اختصاص الصحيح الأول بمن لم تطمث و صراحه الثاني في العموم لها، و شمول إطلاق الثالث لها، كإطلاق الفتاوى.

و قريب منه ما يأتي من المعتبر من الاقتصار على ما إذا كان الدم بصفات دم الحيض، فإنه مخالف لإطلاق النصوص المتقدمه، بل يبعد جدا اشتباه الدم بدم العذره إذا كان بصفات دم الحيض، خصوصاً الحرقه و الدفع، لما هو المعلوم من خلو دم العذره عنهما، فالظاهر كون منشأ الاشتباه في مورد النصوص هو استمرار الدم على خلاف الغالب في دم العذره مع خلوه من الحراره و الدفق الغالبين في دم الحيض.

الرابع: قال في المعتبر عند الكلام في دم الحيض: «و لو جاء بصفه دم الحيض و اشتبه بدم العذره حكم أنه للعذره إن خرجت القطنه مطوقه بالدم. روى ذلك زياد ابن سوجه عن أبي جعفر عليه السلام و خلف بن حماد عن أبي الحسن الماضي عليه السلام ... و لا ريب أنها إذا خرجت مطوقه كانت من العذره، أما إذا خرجت منتقعه فهو محتمل. فإذا يقضى بأنه من العذره مع التطوق قطعاً. فلهذا اقتصر في الكتاب على الطرف المتيقن».

و مراده بالكتاب المختصر النافع، حيث اقتصر فيه على الحكم بأن الدم من العذره مع التطوق و لم يذكر الحكم بالحيض مع الاستنقاع، و نحوه في الشرائع و القواعد و عن الموجز و البيان، و هو- كما ترى- إهمال للنصوص المتقدمه الحاكمه

بالحيضيه مع الاستنقاغ من دون وجه.

وقد حملة غير واحد على ما إذا اشتبه بدم ثالث غير دم الحيض و العذره لدعوى اختصاص النصوص المتقدمه بما إذا تردد الدم بين الحيض و العذره لا غير.

لكن فيه- مع أنه مخالف لظاهر كلامه- أن صحيح زياد بن سوجه شامل لصوره الاشتباه بدم ثالث. و مجرد السؤال فيه عن الصلاه لا يكشف عن الاشتباه بالحيض فقط، لأن للاستحاضه دخلا في الصلاه أيضا. غايه ما يدعى تخصيص إطلاقه بادل الصفات، و هو يقتضى البناء على الحيضيه مع كون الدم بصفات الحيض كما هو مفروض كلامه.

بل قال قدس سرّه بعد ذلك بأربع مسائل: «و ما تراه المرأه بين الثلاثه إلى العشره حيض إذا انقطع، و لا عبره بلونه ما لم يعلم أنه لقرح أو لعذره. و هو إجماع. و لأنه زمان يمكن أن يكون حيضا، فيجب أن يكون الدم فيه حيضا». فان مقتضاه البناء على الحيضيه في المقام.

و مثله ما ذكره شيخنا الاستاذ قدس سرّه من احتمال حملة على صوره كثره الدم لدعوى تعذر الفحص المذكور معه، لتلوث القطنه بمجرد ادخالها حتى لو كان من البكاره.

إذ فيه- مع عدم إشعار كلامه بذلك، بل هو لا يناسب فرض التردد بين التطويق و الاستنقاغ- أن التلوث بسبب إدخال القطنه لا يمنع من الاختبار المذكور، إذ مع كثره نبع الدم إن كان نفوذه في القطنه بنحو التطويق كان من البكاره، و إن كان بغمس تمام القطنه كان من الحيض، كما يظهر مما سبق. و لذا تضمن صحيح زياد الاختبار المذكور في فرض كثره الدم إلا أن تكون الكثره فاحشه بنحو توجب نفوذ الدم في القطنه بمجرد مماسها للفرج عند إدخالها من دون مهله معتد بها يكون فيها الاختبار. و هو فرض نادر أو غير واقع خارج عن مفاد النصوص، لظهورها في أن نفوذ الدم في القطنه بعد إدخالها بزمان معتد به. و ربما يرجع إليه ما عن كشف الغطاء

من قوله: «و يشترط أيضا أن لا يكون الدم كثيرا مستوليا على القطنه بمجرد دخولها، فلا يمكن الاختبار».

الخامس: من الظاهر اختصاص الصحيحين الأولين بما إذا تردد سبب الدم بين الحيض و العذره، دون ما إذا احتمل كونه منهما معا، لأنه المناسب لاختلاف القوابل المذكور فيهما.

أما الصحيح الثالث فهو و إن لم يتعرض فيه لذلك، بل للسؤال عن حكم الصلاه المتجه حتى مع احتمال كونه منهما معا، إلا أن الاقتصار فيه على الحكم بالحيضيه تاره و بالبكاره اخرى ظاهر في انصراف السؤال عن الاحتمال المذكور. كما أن الفتاوى قاصره عنه، كما أشرنا إليه عند التعرض في المتن.

هذا و حيث لا يحتمل دخل خصوصيه حال الحيض في استلزام البكاره للتطويق، و لا حال الافتراع في استلزام الحيض للاستنقاغ أمكن مع الاحتمال المذكور إحراز اجتماعهما عند اجتماع الأمرين باستنقاغ القطنه في بعض جوانبها الملاصق لداخل فضاء الفرج و تطويقها فيما يلاصق منها أوله، الذي هو موضع البكاره. كما يمكن إحراز انفراد أحدهما بتحقق ما يناسبه فقط.

كما قد يشتهب الأمر بأن يكون الدم كثيرا يغمس تمام القطنه، حيث يتردد الأمر معه بين انفراد الحيض و اجتماعه مع البكاره من دون أن يتميز موضع التطويق. لكن لا أثر للاشتباه المذكور بعد ترتب أحكام الحيض على كل حال، حيث لا أثر معه للبكاره.

السادس: النصوص المتقدمه مختصه باحتمال مفاجأه الحيض بعد الافتراع، دون ما إذا كان الافتراع حال الحيض ثم تردد استمرار الدم بين الحيض و البكاره، و قوله في صحيح خلف الثاني: «أو في أول ما طمئت» لا يراد به فعليه الطمئ، بل بلوغها مبالغ النساء بطمئتها، مع كون الافتراع حال طهرها، كما يناسبه تفريع غلبه الدم على الافتراع.

و من هنا كان الفرض المذكور خارجا عن النصوص. لكن لا ينبغي التأمل في التمييز معه بالاستنقاغ و التطويق، لإلغاء خصوصيه موارد النصوص من هذه الجبهه.

و إنما الإشكال في وجوب الفحص حينئذ، كما يجب في مورد هذه النصوص، و نصوص الاستبراء، حيث قد يدعى إلغاء خصوصية الموردين المذكورين، و استفادته وجوب الفحص في كل مورد يشك في الحيض من نصوصهما.

لكنه ممنوع، لإمكان اهتمام الشارع بالاحتياط لاحتمال الحيض، دون احتمال الطهر، و لذا شرع الاستظهار بيوم أو يومين أو أكثر عند استمرار الدم في أثناء العشرة «١»، و نهى عن اختبار المرأة نفسها عند انقطاع الدم ليلاً «٢»، و من الظاهر أن اللازم في مورد النصوص المذكورة لو لا الفحص هو البناء على عدم الحيض، لاستصحاب الطهر في مورد نصوص المقام، و لظهور انقطاع الدم فيه في مورد نصوص الاستبراء، بخلاف محل الكلام، حيث يلزم البناء فيه على الحيض لاستصحابه، فلا- دليل على وجوب الفحص فيه احتياطاً لاحتمال الطهر.

و قد تعرض غير واحد للكلام في ذلك، على اختلاف بينهم فيه، مع غموض كلماتهم في أن المقصود حجية الاختبار لو حصل، أو وجوبه مع الفراغ عن حجيته.

و مثله في ذلك ما لو شك في الافتضاض، حيث لا- تخلو كلماتهم فيه عن غموض من هذه الجهة، و الظاهر حجية الاختبار المذكور فيه، و إن كان خارجاً عن مورد النصوص المتقدمة، إلغاء لخصوصيتها عرفاً، و عدم وجوبه لعدم وضوح إلغاء خصوصيتها من هذه الجهة. فلاحظ.

السابع: لو تردد الدم بين العذرة و غير الحيض لم يبعد اعتبار التطويق و عدمه في إثبات العذرة و نفيها، لأنه و إن خرج عن مورد النصوص المتقدمة إلا أن إلغاء خصوصية موردها قريب جداً، كما ذكرناه في نظائره.

نعم، ثبوت الاستحاضة مع عدم التطويق موقوف على أصالة كون دم غير الحيض و العذرة دم استحاضة. كما أن وجوب الفحص المذكور موقوف على

(١) راجع الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض و يأتي الكلام فيه في المسألة التاسعة.

(٢) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الحيض. و يأتي الكلام فيه في أوائل الفصل السادس في ذيل الكلام في وجوب الاستبراء.

و لا يصح عملها بدون ذلك ظاهرا (١).

وجوب الفحص عن دم الاستحاضه عند الشك فى حدوثها. و هو موكول إلى مبحث الاستحاضه.

الثامن: ذكر الصدوق فى المقنع أن دم العذره لا يتجاوز الشفرين، و نحوه ذكر فى الفقيه حاكيا له عن رساله والده. و مقتضى ذلك مانع من سيلان الدم للخارج من الحكم بأنه من العذره و إن تطوقت القطنه، إذ لا- أقل من تنافى الامارتين و تعارضهما المسقط لهما عن الحجيه، أو الحكم بأن السائل دم آخر غير المطوق للقطنه.

لكن لم نعثر على نص بذلك عدا الرضوى «١» الذى لا مجال للتعويل عليه فى نفسه، فضلا عن الخروج به عن إطلاق النصوص المتقدمه، و لا- سيما مع التعبير فيها بسيلان الدم و كثرته و غلبته، بل يتعين العمل عليها. و ربما يحمل ما فى الرضوى و كلام الصدوق على بيان الوصف الغالبى، لسوقه فيهما مساق وصف دم الحيض بأنه يخرج بحراره شديده، و دم الاستحاضه بأنه بارد يسيل من المرأه و هى لا تعلم. فلا ينافى خروجه عن ذلك و اشتباهه بغيره بنحو يحتاج تمييزه للاختبار المذكور.

(١) لظهور النصوص المتقدمه فى وجوب الفحص المذكور، و المنسبق منها كون وجوبه طريقا لترتيب أحكام الطاهر أو الحائض المشار إليها فيها، فيكون رادعا عن الرجوع لاستصحاب الطهر المقتضى لصحة العمل من دون فحص. و ليس وجوبه نفسيا كى لا يمنع من الرجوع لاستصحاب الطهر و إن كانت عاصيه بتركه، و لا إرشاديا لشرطيته فى عملها، لبيطل العمل بدونه واقعا، فإن كلا منهما خلاف ظاهر النصوص.

و بذلك يفترق المقام عن سائر الشبهات الموضوعيه حيث يجوز الرجوع فيها للأصول من دون فحص.

و بذلك يتضح أيضا تنجز احتمال أحكام كل من الطاهر و الحائض التكليفيه فى

(١) مستدرک الوسائل باب ٢ من أبواب الحيض حديث: ١.

حقها قبل الفحص كوجوب الصلاة، و تمكين الزوج من الوطاء، و حرمة تمكينه منه، و دخول المساجد عليها و غير ذلك. لأن ذلك مقتضى كون وجوب الفحص طريقاً، بل هو مقتضى العلم الإجمالي بثبوت أحد التكليفين بعد عدم جريان استصحاب الطهر المسقط له عن المنجزيه.

و من ذلك يظهر أنه لو تأخرت في الاختبار في الزمان المشتبه الذي ينبغي لها الاختبار فيه حتى مضى زمان يحتمل فيه مجيء الحيض و انتهاءه ثم اختبرت فظهرت القطنه مطوقه تعين عليها الاحتياط بغسل الحيض، لعدم المؤمن لاحتمال وجوبه بعد عدم كشف الفحص عن عدم وجوبه، و عدم جريان استصحاب الطهر.

ثم إن النصوص المتقدمه و إن اختصت بصوره العلم بالافتضاض، إلّا أنه لا- يبعد التعدى منها لما لو شك فيه، لأن منجزيه احتمال حيضه الدم بنحو تقتضى وجوب الفحص و تمنع من الرجوع لاستصحاب الطهر مع العلم بالافتضاض تقتضى منجزيته مع الشك فيه بالأولويه العرفيه.

بل لا يبعد التعدى في وجوب الفحص لغير البكاره مما يعلم أو يحتمل وجوده في الفرج و خروج الدم منه، لقوه ظهور النصوص المذكوره في أهميه احتمال الحيض. فتأمل.

(١) بأن ينكشف كون الدم من العذره حين العمل، إما بالقطع أو بالاختبار في وقت يعلم بأنه إن كان الدم منها فيه كان منها حين العمل. و الوجه في صحه العمل حينئذ ما أشرنا إليه من أن ظاهر النصوص كون الأمر بالاختبار طريقاً لتحصيل الواقع، لا إرشادياً لشروطه لعملها، فمع فرض إصابه الواقع لا وجه لبطلانه.

و قد نبه سيدنا المصنف قدس سرّه إلى أن عدم تعرض الامام عليه السلام في صحيح خلف الأول لما ذكره الفقهاء من الفتوى بالاحتياط لا يكشف عن عدم مشروعيه الاحتياط من دون فحص و بطلان العمل المطابق للواقع الأولى بدونه، لأن السائل لم يشر في سؤاله له عليه السلام إلى فتواهم المذكوره، ليكشف إعراض الإمام عليه السلام عنها عن ردعه

(مسألة ٢): إذا تعذر الاختبار المذكور فالأقوى الاعتبار بحالها السابق من حيض أو عدمه (١).

عن مضمونها. كما ان اقتصاره عليه السلام على بيان الاختبار لا ينافى مشروعيه الاحتياط و تحصيل الواقع بدونه، إذ قد يكون منشؤه سهوله الاختبار و صعوبه الاحتياط.

و مما ذكرنا ظهر أنه لا مجال لما فى الجواهر من أن مقتضى ظهور النص و الفتوى فى وجوب الاختبار توقف صحه عملها على وقوعه بوجه تعذر فيه، و ما فى طهاره شيخنا الأعظم قدس سرّه من أن مقتضاه توقف الصحه على الغفله عن وجوب الاختبار.

نعم، يتجه ذلك بناء على اعتبار الجزم بالنيه فى العباده مع القدره عليه الذى هو خلاف التحقيق.

كما يتجه بناء على أن حرمة العباده على الحائض ذاتيه لا تشريعيه، و أن المحرم يعم الإتيان بها برجاء المشروعيه، حيث تكون العباده دون فحص محتمله للتحريم المنجز فيتعذر التقرب بها و إن قيل بعدم استحقاق العقاب على التجرى. و هو محل إشكال. و تمام الكلام فيه فى محله.

ثم إن أثر الحكم المذكور إنما يظهر فيما يجب إعادته أو قضاؤه على تقدير الحيض، كقضاء الصلوات السابقه و أداء الصلاه التى يحتمل الحيض فى اثناء وقتها و الصوم، دون مثل أداء صلاه اليوم التى يحتمل الحيض فى تمام وقتها، حيث يعلم ببراءه الذمه مع الإتيان بها من دون اختبار و لو لم ينكشف الحال، لعدم وجوبها مع الحيض، و صحتها مع عدمه.

(١) أما مع سبق الحيض فلاستصحابه، حيث سبق فى الأمر السادس جريانه حتى مع التمكن من الاختبار. كما أن المرجع مع سبق الطهر هو استصحابه، الذى لا مانع منه إلا الخطاب بالاختبار فى النصوص السابقه الذى لا مجال له مع تعذره.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سرّه من انه لا يبعد شمول إطلاق النصوص المتقدمه لصوره العجز عن الاختبار، فيمتنع معه الرجوع للاستصحاب كما يمتنع

الرجوع له مع التمكن منه. فهو غير ظاهر، لأن دلالة النصوص على امتناع الرجوع للاستصحاب إنما هي بسبب الأمر فيها بالاختبار، وحيث يقصر الأمر به عن صورته تعذره كان امتناع الرجوع للاستصحاب تابعا له في ذلك، فكيف يكون إطلاق النصوص شاملا لصورته التعذر؟!.

نعم، لو كان الأمر بالاختبار مسوقا لبيان امتناع الرجوع للاستصحاب و كناية عنه فقد يتوجه الإطلاق المدعى، لإمكان امتناع الرجوع له في ظرف تعذر الاختبار، نظير استفادته إطلاق الجزئية والشرطية من إطلاق الأمر بالجزء والشرط المسوق للكناية عنهما، لإمكان عمومهما لحال تعذر الجزء والشرط. لكن لا مجال لدعوى ذلك في المقام، لعدم التوجه في مورد النصوص للاستصحاب المذكور، لتكون مسوقه لبيان عدم جريانه، وإنما استفيد امتناع الرجوع إليه تبعا من الأمر بالاختبار المسوق للحث الفعلي عليه والذي يقصر عن حال تعذره.

إن قلت: الأمر في صحيحى خلف بترتيب أحكام الحائض والطاهر ظاهر في تنجز تلك الأحكام قبل الاختبار، وأن الاختبار إنما هو لأجل تنجزها، ومن الظاهر إمكان تنجز الأحكام المذكوره مع تعذر الاختبار، بل هو مقتضى إطلاق الأمر بها، ولازمه امتناع الرجوع لاستصحاب الطهر.

«قلت»: لم تتضمن النصوص الأمر بترتيب أحكام كل من الحيض والطهر عند احتمالها، ليكون لها إطلاق شامل لحال تعذر الاختبار، بل الأمر بترتيب أحكام الثابت من الأمرين والاقتصار عليه، وذلك لا يكون إلا مع تيسر معرفه الحال بالاختبار ونحوه و يتعين قصوره عن صورته تعذرها لتعذر الاختبار وغيره، بل يتعين الرجوع فيه للقواعد الأخرى، ومنها استصحاب الطهر مع اليقين بسبقه.

بقي في المقام امور..

الأول: الرجوع لاستصحاب الطهر موقوف على قصور قاعده الامكان عن المقام ونحوه مما يحتمل فيه عدم نزول الدم من الرحم، وهو غير بعيد، وإن كان الجزم

و إذا جهلت الحال السابقه فالأحوط وجوبا الجمع بين عمل الحائض و الطاهره (١).

فيه موقوفا على النظر فى أدله القاعده، و هو ما يأتى إن شاء الله تعالى فى المسأله الرابعه.

الثانى: لو أمكن الاختبار بعد العمل لاستكشاف حاله احتمال وجوبه، إلغاء لخصوصيه موارد النصوص، و إن لم يخل عن الاشكال أو المنع، و يأتى نظيره عند التعرض لكلام الجواهر.

الثالث: لو أمكن معرفه الحال بغير الاختبار المذكور لم يبعد وجوبه و عدم الرجوع لاستصحاب الطهر، لإطلاق الأمر فى صحيحى خلف بترتيب أحكام الثابت من الأمرين، الظاهر فى تنجزها مع إمكان معرفه الحال. فتأمل جيدا.

(١) للعلم الإجمالى بثبوت أحد الحكمين، فيتجزز الإلزامى من كل منهما، كوجوب الصلاه و الصوم من أحكام الطهر، و حرمة دخول المساجد و وجوب قضاء الصوم و بطلان قضاء الصلاه من أحكام الحيض. لكنه يقتضى الفتوى بلزوم الاحتياط بالجمع المذكور- كما هو ظاهر المستمسك و بعض حواشى العروه الوثقى- بنحو لا يجوز لمقلديه الرجوع لمن يفتى بتعيين أحدهما، لا التوقف عن الفتوى المستلزم لجواز رجوع مقلديه لغيره ممن يفتى بتعيين أحدهما، كما هو ظاهر المتن.

هذا و قد ذكر السيد قدس سرّه فى العروه الوثقى أنها تبنى حينئذ على الطهاره، و أمضاه بعض الأعظم و غيره. و قد يرجع إليه ما عن نجاه العباد و جملة من حواشيهما من الحكم بأولويه الاحتياط المذكور من دون إلزام به.

و كأن ما فى العروه الوثقى مبنى على مسلكه من حجيه العام فى الشبهه المصدقيه من طرف الخاص، لأن أحكام الطاهر هى مقتضى العمومات، و أدله أحكام الحائض مخصصه لها، فمع الشك فى تحقق الحيض و عدم إحراز وجوده و لا عدمه يتعين البناء على مقتضى العمومات بترتيب أحكام الطاهر. لكن تحقق فى محله ضعف المسلك المذكور.

و مثله الاستدلال على ذلك..

تاره: بقاعده المقتضى، بدعوى: أن المستفاد من الأدله كون أحكام الطهاره من مشروعيه العباده للمرأه و جواز وطئها و صحه طلاقها مقتضى طبعها الأولى، و الحيض من سنخ المانع عنها، و مع إحراز المقتضى لا يعتنى باحتمال المانع.

و اخرى: بما قد ينسب لبعض الأعاضم من أن تعليق الحكم على عنوان وجودى يقتضى عدم ترتبه مع عدم إحراز العنوان المذكور، و لما كانت أحكام الحيض معلقه فى الأدله على عنوانه فلا ترتب مع عدم إحرازه، بل لا يترتب إلا نقائضها التى هى أحكام الطهاره، لأنها لم تعلق على عنوان الطهاره بما أنها أمر وجودى، بل استفيد اختصاصها بها من الجمع بين إطلاقاتها و أدله أحكام الحيض.

لاندفاعه- بعد تسليم كون المقام من صغريات إحدى الكبريين المذكورتين- بأن الكبريين غير تامتين، كما تقدم عند الكلام فى الشك فى الكريه من مباحث المياه. فراجع.

نعم، قد يوجه ذلك بانحلال العلم الإجمالى المذكور بالاستصحاب، حيث قد يقرب بأحد وجهين:

أولهما: استصحاب عدم خروج الدم من الرحم، بناء على أن معنى الحيض خروج الدم من الرحم بحيث يكون هو الموضوع لأحكامه، فباستصحاب عدمه يثبت لها أحكام الطهاره، لعموم أدلتها.

ثانيهما: استصحاب عدم كون هذا الدم حيضا من باب استصحاب العدم الأزلى، بناء على ما هو غير بعيد من أن حيضيه الدم من لواحق وجوده- كما ذكره شيخنا الأستاذ- خلافا لما احتمله سيدنا المصنف قدس سرّه من أنها من لوازم ماهيته. بل لا يبعد عدم كونه من استصحاب العدم الأزلى، لأن الحيضيه تابعه لخروج الدم المتأخر عن وجوده زمانا. و عن بعض مشايخنا الاعتماد على هذا الوجه فى الاكتفاء بأعمال الطاهره.

و يشكل الأول بأنه لا- طريق لإحراز مطابقه خروج الدم من الرحم لمفهوم الحيض، بل هو أعم منه، فيشاركه فيه النفاس و الاستحاضه، غايه ما يدعى أن

الأصل فى الدم الخارج من الرحم الحيضيه، فاستصحاب عدم الخروج من الرحم لا ينفى الحيضيه، إلاً بناء على الأصل المثبت، لأن انتفاء العام يستلزم انتفاء الخاص.

مضافا إلى أن المستصحب ان كان هو عدم خروج مطلق الدم من الرحم فهو خلاف فرض الجهل بالحاله السابقه، وإن كان عدم خروج الدم الخاص فمن الظاهر أن الحيض لما كان يتحقق بخروج مطلق الدم من الرحم فانتفاء خروج الدم الخاص منه لا يقتضى انتفاء الحيض، لأن انتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام، إلا بضميمه العلم بعدم خروج غيره من أفراد الدم منه، فيكون من أظهر أفراد الأصل المثبت، كما نبه له سيدنا المصنف قدس سرّه.

و منه يظهر الحال فى الثانى، لوضوح أنه يكفى فى تحيض المرأه حيضيه أى دم خرج منها، لا- خصوص الدم الخاص، فعدم حيضيه الدم الخاص لا يستلزم عدم حيضيتها إلاً بضميمه العلم بعدم خروج دم آخر منها محتمل للحيضيه. على أن موضوع الأحكام هو المرأه الحائض و حيضيه الدم ليست مقومه لحيضيتها شرعا و لا عرفا، بل هما متلازمان خارجا، لوضوح أن خروج النوع الخاص من الدم يصحح انتزاع الحيضيه له و لها، من دون ترتب بينهما فى الاتصاف بها. بل ليس فائده الأصل المذكور إلا عدم ترتيب أحكام دم الحيض على الدم المذكور، كعدم العفو عن قليله فى الصلاه، كما نبه له سيدنا المصنف و شيخنا الأستاذ (قدس سرهما).

و لو لا ما ذكرنا لامتنع الرجوع لاستصحاب الحيض عند العلم بسبقه، لكونه محكوما للاستصحابين المذكورين مسبيا بالإضافة إليهما، لوضوح ان الشك فى بقاء الحيض يكون مسبيا عن الشك فى خروج الدم من الرحم، و فى حيضيته. فتأمل جيدا.

هذا و فى الجواهر: «أما إذا لم تتمكن من الاختبار المذكور ... فيحتمل البناء على الحيضيه، لأصالتها عندهم، و عدمها. و الأقوى الفرق بين الصور، بسبق الحيض، أو العذره، و حيث لا سبق فالظاهر وجوب العمل عليها ثم الاختبار بعد ذلك. فتأمل جيدا».

لكن من الظاهر أن سبق العذره لا أثر له فى المقام، لعدم كون موضوع الآثار هى العذره، بل عدم الحيض، فيكفى استصحابه مع اليقين به سابقا و لو مع عدمها.

كما أن وجوب العمل عليها مع فرض عدم جريان الاستصحاب ثم الاختبار بعد ذلك، إن أريد به العمل جمعا بين أحكام الحائض و الطاهر- للعلم الإجمالى المذكور- لم يحتج للاختبار بعد ذلك، و إنما يحتاج للاختبار فيما بعد للعمل اللاحق، و هو خارج عن محل الكلام، لعدم كونه بالاضافه للمذكور متعذرا.

و إن أريد به العمل على طبق أحكام الطاهره أشكال- مضافا إلى ما عرفت من عدم الوجه للاقتصار عليه- بأن وجوب الاختبار بعد قدره لاستكشاف حال العمل السابق المفروض وقوعه مطابقا للأصل الجارى حينه محتاج إلى دليل، لظهور النصوص فى كون الاختبار للعمل اللاحق الذى لا يشرع بدونه، و قد سبق الإشكال فى التعدى منه لما نحن فيه.

تنبيه

الاحتياط فى حق المرأة لا- يقتضى منع الزوج عن الوطء، بل حيث يدور الأمر فيه بين الحرمة لاحتمال الحيض و الوجوب لاحتمال الطهر يتعين تخيرها بينهما. نعم، لو أمكنها إقناع الزوج بترك الوطء لم يبعد وجوبه عليها، للعلم معه بعدم مخالفه الوظيفة المعلومه إجمالا. و أظهر من ذلك حرمة طلبها الوطء من الزوج، لتجزه عليها بمقتضى العلم الإجمالى المذكور.

كما أنه لا ملزم للزوج باجتنب وطئها لعدم منجزيه العلم الإجمالى فى حقه بعد خروج بعض أطرافه عن مورد عمله. بل مقتضى أصاله البراءه فى حقه جواز الوطء.

و انقلاب الأصل فى الفروج- لو تم- مختص بما إذا كان احتمال الحرمة لاحتمال عدم الزوجيه أو ملك اليمين، لا لاحتمال مثل الحيض مع إحراز الزوجيه، كما فى المقام.

نعم، لو كان الاحتياط فى العمل بسبب توقف المجتهد عن الفتوى للشبهه الحكميه فقد يكون مشتركا بين الزوجين. و حينئذ لو طالب الزوج تخيرت المرأة بين التمكين و الامتناع مع تعذر معرفه الوظيفة عليها، لانسداد طريق العلم بالمجتهد الذى يجوز الرجوع اليه. أما مع تيسر معرفتها فاللازم عليها الرجوع اليها و العمل بها، كما يجب فى سائر موارد تعذر الاحتياط. فتأمل جيدا.

تعرض جمهور الأصحاب من القدماء والمتأخرين إلى مسأله اشتباه دم الحيض بدم القرحة و اختلفوا فيها على أقوال:

الأول: أن الدم إن خرج من الجانب الأيسر فهو من الحيض، و إن خرج من الجانب الأيمن فهو من القرحة. و به صرح فى المقنع و الفقيه و المبسوط و النهايه و السرائر و الوسيله و القواعد و التذكرة و المنتهى - فى صدر كلامه و ان ذكر بعد ذلك منافاه الروايه له- و جامع المقاصد، و هو المناسب لما فى الإرشاد من جعل الخروج من الأيسر من صفات الحيض، كما أنه المحكى عن المفيد و القاضى و الإصباح و الجامع و البيان و جميع كتب العلامه و الجعفرية و غيرها.

و جعله الأشهر فى التذكرة، و نسبه للأكثر فى جامع المقاصد و الروض و محكى شرح الجعفرية، و للمشهور فى جامع المقاصد أيضا و المسالك و حاشيه المدارك و محكى فوائد الشرائع و شرح المفاتيح.

الثانى: عكس الأول، و به صرح فى الدروس و الذكرى و حكى عن ابن الجنيد و ابن طاوس، و لعله ظاهر الكلينى، لأنه اقتصر على الخبر الدال عليه فى باب معرفه دم الحيض و العذره و القرحة.

الثالث: عدم اعتبار الجانب، و إليه ذهب فى المعبر و المدارك و ظاهر المسالك، و حكى عن الأردبيلى.

و كأن منشأ اختلاف القولين الأولين الاختلاف فى الروايه الوارده فى المقام، و هى مرفوعه محمد بن يحيى عن ابان، فقد رويت فى التهذيب هكذا: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: فتاه منا بها قرحة فى جوفها (١)» و الدم سائل لا تدرى من دم الحيض

(١) كذا فى المطبوع فى النجف الاشرف من التهذيب و حكاه غير واحد من الفقهاء عنه و عن الكافى، و هو الموجود فى بعض نسخ الكافى على ما حكى. و ظاهر الوسائل ان الموجود فى التهذيب و الكافى (فرجها) بدل (جوفها) و هو الموجود فى بعض نسخ الكافى أيضا.

أو من دم القرحة. فقال: مرها فلتستلق على ظهرها ثم ترفع رجلها و تستدخل اصبعها الوسطى، فإن خرج الدم من الجانب الأيسر فهو من الحيض، و إن خرج من الجانب الأيمن فهو من القرحة» (١). و كذا رويت في الكافي إلا أنه قال: «فإن خرج الدم من الجانب الأيمن فهو من الحيض، و إن خرج من الجانب الأيسر فهو من القرحة» (٢).

و قد صرح غير واحد بترجيح الأولى، لأن الشيخ اعرف بوجوه الحديث و أضبط، و لانجبارها بعمل المشهور، و اعتضادها بفتوى الصدوق ناقلا له عن رساله والده التي قيل إنها متون أخبار كنهايه الشيخ، و بالرضوى (٣).

و قال في الجواهر: «بل المحكى عن كثير من النساء العارفات أن الحيض مخرجه من ذلك». كما قد يعتضد ببعض نصوص الاستبراء من أنها تعتمد برجلها اليسرى على الحائط (٤)، حيث يناسب كون مخرج الحيض من الجانب الأيسر.

لكن رفع الرجل اليسرى لا- يكشف عن كون مخرج الحيض من الجانب الأيسر، بل قد يكون لاستلزامه الضغط على الجانب الأيمن. على أن في مرسل يونس في الاستبراء أيضا: «و ترفع رجلها اليمنى» (٥). و شهاده النساء العارفات لم تتضح بنحو تثبت صحه الروايه المذكوره. و الرضوى قد سبق عدم وضوح كونه من كلام المعصوم عليه السلام بل لسان بعضه لا يناسب ذلك، و لا- يبعد كونه كتاب فتوى مقارب في اللسان للروايات فلا يزيد على موافقه الروايه لفتوى الصدوق. و موافقتها لرساله على بن بابويه لم تثبت، لأن الصدوق إنما نسب لأبيه ما أفتى به بعد فقرات كثيره من هذا الكلام فلعل نسبته لا تشملها، بل تختص بتلك الفقرات.

على أن موافقه الروايه لفتاوى هؤلاء إنما يكشف عن وجودها و لا ينافى اشتباههم في مضمونها، إذ ليس الاشتباه عليهم بأبعد من الاشتباه على الكليني و ابن الجنيد.

(١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ١٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض حديث: ٢.

و مثله الحال فى فتوى المشهور فإنها إنما توجب انجبار الروايه مع الشك فى صدورها، لا فى تصحيحها، إذ اتفاق النقلين فى السند و اللسان شاهد بعدم كونهما روايتين إحداهما مهجوره عند الاصحاب و الاخرى معتمده لهم، بل ليس هناك إلا روايه واحده اختلف الكلينى و الشيخ فى كيفية نقل محمد بن يحيى لها، و مرجحيه عمل المشهور فى مثل ذلك غير ظاهره، و لا سيما مع اضطراب كلماتهم و قرب كون منشأ عملهم الأئس بكتب الشيخ و ترجيح فتاواه، لأن الشهره لو كانت فهى بعده.

كما ان الترجيح بأضبطيه الشيخ و أعرفيته غير ظاهر، بل قال المجلسى فى مرآه العقول بعد ذكر الترجيح بهما: «و فيهما معا نظر بين يعرفه من يقف على احوال الشيخ و وجوه فتاواه ... و يمكن ترجيح روايه الكلينى بتقدمه و حسن ضبطه، كما يعلم من كتابه الذى لا يوجد مثله» و أشار غيره لذلك، بل اغرق فيه صاحب الحدائق.

على انه صرح فى الوافى بأن ما سبق من التهذيب إنما هو فى بعض نسخه، و قال فى الذكرى بعد نقل روايه الكافى: «و فى كثير من نسخ التهذيب الروايه بلفظها بعينه. قال الصدوق و الشيخ فى النهايه الحيز من الايسر. قال ابن طاوس: و هو فى بعض نسخ التهذيب الجديده، و قطع بأنه تدليس ...» بل لم ينقل فى المنتهى و المختلف عن التهذيب إلا ما يوافق روايه الكلينى، و لذا جعل فى المنتهى الروايه منافيه لفتوى الصدوق و الشيخ، كما ذكر ذلك فى التحرير أيضا.

نعم، نبه للاختلاف بين الكافى و التهذيب فى التذكرة. و منه يظهر أنه لا مجال لما عن شرح المفاتيح من استبعاد الاختلاف المذكور فى نسخ التهذيب لاتفاق النسخ التى بين ايدينا على ما يخالف الكافى، كما لم يشر إليه المحشون مع أن ديدنهم نقل النسخ حتى النادره، بل اعترف المحققون باتفاقها على ذلك، و يناسبه عدول الشهيد فى البيان المتأخر تأليفا إلى ما يوافق المشهور، حيث يكشف عن اطلاعه على خطأ ما ذكره سابقا.

إذ فيه: انه لا مجال لرفع اليد عن نقل هؤلاء الأعظم بذلك و إن كان هذا

الاضطراب غريبا. و قد يكون عدول الشهيد فى البيان لمرجّحيه الشهره بنظره حينئذ، لا لظهور خطأ ما ذكره سابقا.

نعم، قد ترجح النسخ المخالفه للكافى بموافقته لفتاوى الشيخ نفسه، كما نبه له غير واحد، إلّا أن خطأ الشيخ و غفلته عن مخالفه فتواه للسان دليله ليس بأبعد كثيرا من خطئه أو خطأ الكلينى فى نقل الروايه، لما عرفت من وحده الروايه.

و من هنا كان مقتضى القاعده سقوط روايه التهذيب باختلاف نسخه، و أما الكافى فحيث لم نعثر فيه و لم ينقل عنه الاختلاف، بل صرح فى الوافى باتفاق نسخه، فروايته هى الحججه بعد انجبار ضعف سندها باعتماد المشهور عليها و لو فى المضمون الآخر، لأن انجبار الروايه بالشهره ليس لكونها أماره على صحه مضمونها، كى لا- يتم مع مخالفتهم لها، بل لكونها موجب للوثوق بصدورها، و كشفها عن اطلاعهم على قرائن موجب له، و حيث سبق وحده الروايه فاعتمادهم على نسخه التهذيب مستلزم لانجبار نسخه الكافى و إن أخطئوا فى تشخيص مفادها.

لكن الإنصاف أن الاكتفاء بذلك فى حجّيه روايه الكافى لا يخلو عن إشكال، لأن اختلافها مع الرضوى، و مخالفه الصدوق و الشيخين و أتباعهم فى فتاواهم لها موجب للريب فيها، و لا سيما مع هذا الاضطراب فى نقل التهذيب لها. و من هنا كان المتعين طرحها و الرجوع للقواعد الأخرى، بعد عدم وجود قدر مشترك بين النقلين ليخرج عن القواعد المذكوره فيه بعد انجبار الروايه لما سبق.

نعم، قد يدعى أن ذلك يقتضى التوقف عن القواعد، للعلم الإجمالى بتخصيصها بأحد وجهى الروايه.

لكن لا مجال له بعد اختلاف نقل الروايه من جهه اخرى قد يختلف فيها مفاد القاعده، فلا تكون مخالفه للقاعده على أحدهما، و هى تعيين موضع القرحة و أنها الفرج أو الجوف، على ما أشرنا إليه عند نقلها. و لم ينبه الاصحاب لذلك بل أطلق بعضهم من هذه الجهه و اقتصر الصدوق على القرحة فى الفرج، و يظهر من بعضهم

إرادته القرحة في الجوف. و الكل لا مجال له بعد اختلاف نقل الروايه. كما قد يظهر من الصدوق إرادته الاشتباه و لو للشك في وجود القرحة و هو مطابق في ذلك للرضوى، و إلا فالمرفوعه المتقدمه ظاهره في فرض العلم بها.

و من هنا كان اللازم تنقيح مفاد القاعده فاعلم: أن القرحة إن علم أو احتمل وجودها في الفرج جاز البناء على حاله السابقه من حيض أو عدمه، و مع عدمها يتعين الجمع بين عمل الطاهر و الحائض، بناء على قصور قاعده الإمكان عن شمول الدم الذى يحتمل نزوله من الفرج، نظير ما تقدم في المسأله السابقه.

و إن احتمل أو علم وجودها في الجوف فالظاهر عموم قاعده الإمكان و لزوم البناء على الحيض.

و يقتضيه في الجملة مرسله يونس القصيره- التى لا تخلو عن اعتبار، بناء على ما سبق في مبحث الكر من حجيه مراسيل يونس- عن أبى عبد الله عليه السلام: «فإذا رأَت المرأة الدم في ايام حيضها تركت الصلاه، و إن انقطع الدم بعد ما رأته يوما أو يومين اغتسلت وصلت و انتظرت ... و إن مرَّ بها من يوم رأَت الدم عشره أيام، و لم تر الدم فذلك اليوم و اليومان الذى رأته لم يكن من الحيض، إنما كان من علّه، إما قرحة في جوفها و إما من الجوف ...» (١).

فإن ظاهره عدم الاعتناء باحتمال خروج الدم من القرحة إذا لم يحرز فقده لشروط الحيض، و إنما يبنى على عدم كونه حيضا عند فقده لشروطه.

نعم، هو قاصر عما لو علم بوجود القرحة أو خرج الدم في غير ايام العاده، و العمده فيه قاعده الامكان. فلاحظ.

بقى في المقام أمران:

الأول: أنه بناء على اعتبار الجانب و لزوم العمل بالروايه على أحد الوجهين المتقدمين فالظاهر وجوب الفحص عليها

و عدم الرجوع إلى ما تقتضيه القواعد إذا

(١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الحيض حديث: ٣.

كان مخالفا للاحتياط من بعض الوجوه، لأمر الامام عليه السلام بالفحص الظاهر فى لزومه و تنجز الواقع بدونه.

الثانى: بناء على اعتبار الجانب فمورد الروايه ما لو علم بوجود القرحة و تردد الدم بينها و بين الحيض.

و أطلق غير واحد الرجوع إليه عند اشتباه دم الحيض بدم القرحة، بنحو يشمل ما لو شك فى وجود القرحة، بل ظاهر بعضهم و صريح آخرين عموم اعتباره لما إذا لم تكن هناك قرحة، بحيث يكون من علامات الحيض، لدعوى:

أن الجانب إن كان من شئون الحيض فلا- خصوصيه لوجود القرحة فيه، خلافا لما صرح به بعضهم من الاقتصار على مورد الروايه، لإمكان خصوصيه وجود القرحة فى مخرج دم الحيض.

و الإنصاف أن الاحتمال المذكور غير عرفى، فالتعميم أنسب. بل لا يبعد البناء على وجوب الفحص مع تيسره لو شك فى وجود القرحة و إن خرج عن مورد الروايه، لنظير ما تقدم فى العذر عند الكلام فى وجوب الفحص. بل مقتضى ما تقدم هناك وجوب الفحص عن الحيض مع العلم بوجود القرحة فى الفرج أو احتمالها و إن لم يعتمد على المرفوعه فى المقام.

الفصل الثانى كل دم تراه الصبيه قبل بلوغها تسع سنين و لو بلحظه لا تكون له أحكام الحيض (١).

(١) كما صرح به الأصحاب، و نفى فيه الخلاف فى الحدائق، بل ادعى الإجماع عليه فى المعتبر و كشف اللثام و الجواهر، و عن مجمع البرهان: «الذى يقتضيه النظر فى الحيض و العلامات هو الحكم بكون الدم حيضا إن لم يكن إجماع، لكن الظاهر أنهم أجمعوا عليه».

و يقتضيه موثقه عبد الرحمن بن الحجاج: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ثلاث يتزوجن على كل حال: التى قد يئست من المحيض و مثلها لا تحيض - قلت: و متى تكون كذلك؟ قال إذا بلغت ستين سنه فقد يئست من المحيض و مثلها لا تحيض - و التى لم تحض و مثلها لا تحيض - قلت: و متى يكون كذلك؟ قال: ما لم تبلغ تسع سنين - و التى لم يدخل بها» (١).

و معتبرته: «قال أبو عبد الله عليه السلام: ثلاث يتزوجن على كل حال: التى لم تحض و مثلها لا تحيض - قال: قلت: و ما حدها؟ قال: إذا أتى لها أقل من تسع سنين - و التى لم يدخل بها، و التى قد يئست من المحيض و مثلها لا تحيض. قلت: و ما حدها؟ قال:

إذا كان لها خمسون سنه» (٢).

و حديث عبد الله بن سنان عنه عليه السلام: «قال إذا بلغ الغلام ثلاث عشره سنه

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب العدد من كتاب الطلاق حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب العدد من كتاب الطلاق حديث: ٤.

كتبت له الحسنه و كتبت عليه السيئه و عوقب، و إذا بلغت الجاربه تسع سنين فكذلك، و ذلك أنها تحيض لتسع سنين «(١)». و منها يظهر ضعف ما تقدم عن مجمع البرهان فإنها تنهض لرفع اليد عن إطلاق أدله العلامات لو تم، كما لا يخفى.

بقي في المقام امور..

الأول: أن ظاهر الأصحاب بل صريح بعضهم عدم الاكتفاء بالدخول في التاسعه، بل لا بد من إكمالها، و ادعى عليه الإجماع في كشف اللثام.

و يقتضيه النصوص المتقدمه، أما الثاني فظاهر، حيث يصدق على من لم تكمل التاسعه أن لها أقل من تسع سنين. و أما الأول و الثالث فلأن بلوغ الشىء و إن كان قد يصدق بالدخول فيه إلا أنه يعلم بعدم إرادته في المقام، لأنه لا يتوقف على الدخول في التاسعه، لأن التسع مجموع السنين و الدخول فيها يكون بالدخول في السنه الأولى.

نعم، لو عبر ببلوغ التاسعه فقد يتوجه الاحتمال المذكور.

الثاني: ظاهر النص و الفتوى كون التحديد بذلك تحقيقيا لا تقريبا، كما هو الحال في سائر التحديدات الشرعيه، و به صرح في التذكرة لكن في الروض: «و الأقرب أنه تحقيق لا تقريب مع احتمال، فلو قلنا به فإن كان بين رؤيه الدم و استكمال التسع ما لا يسع الحيض و الطهر كان الدم حيضا» و حكى نحوه عن نهايه الأحكام. و لا مجال للاحتمال المذكور بعد ظهور النص و الفتوى في خلافه. كما انه لا شاهد بتحديد التقريب بما ذكره من عرف أو غيره.

الثالث: الظاهر أن المراد بالسنين الهلاليه، لأن ذلك مقتضى الاطلاقات المقاميه لأدله التحديدات الشرعيه، تبعا للعرف الذى وردت فيه.

و قد يدل عليه قوله تعالى: يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيْتُ لِلنَّاسِ «(٢)»،

(١) الوسائل باب: ٤٤ من كتاب الوصايا حديث: ١٢.

(٢) سورة البقره: ١٨٩.

لظهوره فى أن فائدها بنظر الشارع توقيت الناس بها، فىكون حاكما على أدله التوقيتات. فتأمل.

كما أن الظاهر الاكتفاء بالتلفيق فىكتفى بمرور نفس اليوم من شهر الولاده فى الدور التاسع، ولا يهتم نقيصه الأشهر، لاكتفاء العرف بذلك فى تطبيق التسع سنين.

الرابع: صرح فى المبسوط و الوسيله و الغنيه و وصايا السرائر و محكى نوادر قضائها و الجامع و التحرير بأن الحيض بلوغ فى المرأه، و فى الغنيه الإجماع على ذلك.

و ذكر فى الشرائع أنه لا يكون بلوغا، بل قد يكون دليلا عليه، و بدليلته عليه صرح فى القواعد و الروضه و المسالك و غيرها، و عن مجمع البرهان استظهار الإجماع عليها، و نفى فى المسالك الخلاف فى كونه دليلا على سبق البلوغ، و فى كونه بلوغا بنفسه.

و قد يستدل على كونه بلوغا بموثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: «سألته عن الغلام متى تجب عليه الصلاه؟ قال: إذا أتى عليه ثلاث عشره سنه، فإن احتلم قبل ذلك فقد وجبت عليه الصلاه و جرى عليه القلم. و الجاربه مثل ذلك إذا أتى لها ثلاث عشره سنه أو حاضت قبل ذلك فقد وجبت عليها الصلاه و جرى عليها القلم» «١».

و فى صحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام: «قال: لا يصلح للجاربه إذا حاضت إلا أن تختمر، إلا أن لا تجده» «٢»، و فى صحيح يونس بن يعقوب الوارد فى اللباس فى الصلاه: «و لا يصلح للحره إذا حاضت إلا الخمار» «٣». و فى خبر أبى بصير:

«على الصبى إذا احتلم الصيام و على الجاربه إذا حاضت الصيام و الخمار...» «٤»، و فى مرسل الصدوق: «على الصبى إذا احتلم الصيام و على المرأه إذا حاضت الصيام» «٥»، و غيرها مما يناسب ألسنتها.

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب مقدمه العبادات حديث: ١٢.

(٢) الوسائل باب: ١٢٦ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب لباس المصلى حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب لباس المصلى حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٤ من أبواب مقدمه العبادات حديث: ١٠.

و أما حديث عبد الله بن سنان المتقدم فهو بضميمه العلم بعدم ملازمه الحيض للتسع محمول على إرادته أن عله البلوغ بالتسع أنها وقت إمكانه، و مرجعه إلى أن سبب البلوغ إمكان الحيض لا فعليته، فيكون من نصوص البلوغ بالتسع لا بالحيض، و إن عده من نصوص المقام سيدنا المصنف قدس سره.

هذا و قد استشكل في سبب الحيض للبلوغ بأن الحيض حيث لا يكون إلا بعد إكمال تسع سنين، التي بها يتحقق البلوغ فلا يستند البلوغ إليه. قال في كتاب الصوم من السرائر بعد ذكر الحيض و الحبل من علامات البلوغ- بعد ذكر بلوغ التسع و الاحتلام و الإنبات:- «هكذا يذكر في الكتب و المحصل من هذا بلوغ التسع سنين، لأنها لا تحيض قبل ذلك، و لا تحمل قبل ذلك، فعاد الأمر إلى بلوغ التسع سنين، و إنما أوردنا ما أوردته غيرنا من المصنفين».

و قد تصدى غير واحد لتوجيه ذلك بحمله على أن الحيض أماره على البلوغ عند الشك في بلوغ المرأة تسع سنين، لا سبب له في قبال بلوغها تسع سنين.

فإن اريد لزوم البناء على ذلك في نفسه مع قطع النظر عن النصوص المتقدمه، فهو متجه بناء على أن امتناع الحيض قبل التسع واقعي دلت عليه النصوص، لا شرعي راجع إلى عدم ترتيب أحكام الحيض قبلها و إن كان الدم حيضا واقعا- و يأتي الكلام في ذلك إن شاء الله تعالى- و على اليقين بكون الدم الخارج ممن لا- يعلم بلوغها حيضا، حيث يعلم بسببه بلوغ التسع من باب الانتقال من الملزوم للآزم، و لا يكون أماره عليه شرعا.

أما لو كان امتناعه قبل التسع شرعيا فاليقين بكون الدم حيضا لا يكفي في البناء على البلوغ، لأنه اعم منه. و اليقين بكونه الحيض الواجد للأحكام موقوف على اليقين بلوغ التسع، فلا يكون سببا له. كما أنه لو لم يتيقن بكون الدم حيضا فالرجوع للصفات أو لقاعده الإمكان في البناء على حيضيته موقوف على إطلاق دليليتهما للأماريه عليه و التعبد به عند الشك فيه من حينه البلوغ. و هو قريب في أدله الصفات

و لا يخلو عن إشكال أو منع فى قاعده الامكان، و بيتنى على ما يأتى فى المسأله الرابعه من الكلام فيها.

هذا بناء على امتناع الحيض واقعا قبل التسع، أما بناء على امتناعه شرعا فلا ينفع إطلاق أدله الصفات أيضا، لظهورها فى بيان صفات الحيض الواقعى، و قد ذكرنا أن العلم به لا يكفى فى البناء على بلوغ التسع على المبنى المذكور، فأحرازه بالصفات أولى بذلك.

و ان اريد لزوم البناء على ذلك بلحاظ النصوص المتقدمه، حيث يلزم حملها عليه بعد تعذر حملها على سببها الحيض للبلوغ ثبوتا- لما تقدم- فلا مجال له، لندرته الجهل ببلوغ المرأه تسع سنين مع حيضها، ليجتاج لنصب الاماره شرعا، لغلبه تأخر الحيض عن التسع كثيرا، فيلزم حمل هذه النصوص على الفرد النادر.

بل لا بد من طرح هذه النصوص أو الجمع بينها و بين نصوص البلوغ بالتسع و نصوص تأخر الحيض عن التسع بوجه آخر.

أما موثق عمار فحيث كان صريحا فى أن سن البلوغ هو الثلاث عشره سنه، فهو لا ينافى أدله عدم الحيض قبل التسع، بل هى حاكمه أو وارده عليه، و إنما ينافى أدله البلوغ بالتسع، فإن أمكن الجمع بينهما بحمل الثانيه على الاستحباب و إلا تعين طرحه.

و أما صحيح محمد بن مسلم فالأقرب حملة على عدم وجوب الخمار بالتسع، إما لعدم البلوغ بها أو لجواز تأخيره عن البلوغ إلى الحيض، و لو بحمله على الخمار فى الصلاه، الذى هو المراد فى صحيح يونس و غيره، و التى يلزم حملها على ذلك أيضا.

و اما خبر أبى بصير و مرسل الصدوق فحيث كانا ظاهرين فى تحقق البلوغ بالحيض، و كان الحيض قبل التسع ممتنعا- كما قد يظهر من نصوص المقام- أو نادرا كانا منافيين لما دل على تحقق البلوغ بالتسع، و جرى فيهما ما تقدم فى موثق عمار، لأن مضمونهما مقارب لذيله.

(١) سبق عند الكلام فى مفهوم الحيض أنه من الامور العرفيه، و لازم ذلك إدراك العرف له بأنفسهم مع قطع النظر عن التحديدات الشرعيه، و إمكان القطع به على خلافها، كما يمكن مع الجهل بها.

و حينئذ لو فرض العلم به فما ذكره قدس سره من عدم ترتيب أحكام الحيض مبنى على ما ذكره فى مستمسكه من أن الأدله التى تضمنت تحديدات الشارع الأقدس للحيض و إن كانت ظاهره فى أنفسها فى بيان الحدود الواقعيه له، إلا أنه بعد تعذر البناء على ظاهرها، لفرض العلم بحيضيه الدم الفاقد للحد، يتعين حملها على بيان نفي أحكام الحيض عن الفاقد للحد بلسان نفي الموضوع و إن كان حيضا واقعا.

خلافاً لما قرّ به أستاذه المحقق الخراسانى قدس سره من حملها على نفي أحكامه عند الشك فيه، فلو علم به تعيين ترتيب أحكامه لعموم أدلتها، بعد امتناع التعبد الظاهرى على خلاف العلم.

و قد ساق قدس سره تبعاً لأستاذه المذكور الكلام فى جميع التحديدات فى مساق واحد. و لعل الاولى الكلام فى كل منها عند التعرض له و النظر فى أدلته لإمكان اختلاف ألسنه أدلتها.

فالكلام هنا فى حد السن من طرفى القله و الكثره لتشابه ألسنه أدلته فى الطرفين.

و لم يذكر المحقق الخراسانى قدس سره ما يقتضى الحمل على الوجه المذكور فيه إلا استبعاد عدم ترتيب أحكام الحيض شرعا على ما علم أنه حيض واقعا. قال: «و لا أظن أن يلتزم به أحد» مضافاً إلى أنه ليس لسان الأخبار بيان حدود تعدييه و قيود شرعيه لما هو موضوع لأحكام خاصه شرعا، بل لبيان أن الحيض كذلك واقعا، غايه الأمر يكون ذلك غالبيا، للقطع بالتخلف أحيانا.

وفيه: ان مجرد البعد- لو سلم- لا يجدى. و عدم التزام أحد به غير ظاهر، بل

استظهر سيدنا المصنف قدّس سرّه التسالم على خلاف ما ذكره قدّس سرّه بالنظر لظاهر كلماتهم، بل صريح بعضها. كما أن حمل الأدله الظاهره فى القضيّه الواقعيه الكليه على القضيّه الواقعيه الغالبية إنما يقتضى حجية الغلبه عند الشك إذا كانت وارده فى مقام الأمر أو النهى عن ترتيب الأحكام فى مقام العمل، و من الظاهر عدم ورود نصوص المقام للنهى عن ترتيب أحكام الحيض، بل لبيان عدم وجوب العده، فغايه ما تدل عليه أن السن الذى تسقط فيه العده لا يمتنع فيه الحيض، بل يغلب عدمه فيه. و هو لا يستلزم حجية الغلبه المذكوره على نفى الحيض فى السن المذكور عند الشك فيه.

نعم، لا- مجال لما ذكره سيدنا المصنف قدّس سرّه من إنكار الغلبه بملاحظه أحوال النساء. قال: «و كيف يصح دعوى كون الغالب ذلك مع ان الفرق بين المشتمل على الحد و غيره بمحض الآنات اليسيره».

لاندفاعه بأن ذلك لا يمنع من استفاده الغلبه من بيانات الشارع الأقدس المطلع على دقائق الأمور. غايه الأمر مانعيته من إدراك العرف لها بأنفسهم، لصعوبه التمييز عليهم معه.

بل الانصاف أنه لا- يمنع من إدراكهم لها فى خصوص المقام، حيث كان الحد لامتناع الحيض فى مقابل إمكانه، لا لعدمه فى مقابل وجوده، إذ يسهل الاطلاع على الغلبه مع كون زمان إمكان الحيض المذكور فى الحد أوسع من زمان تحققه غالباً، لغلبه تأخر الحيض عن التسع و انقطاعه قبل سن اليأس.

بل لو لم يكن الحد المذكور دائماً فلا- ريب فى أنه غالبى، ثم إن كون الحيض من المفاهيم العرفيه التى يستقل العرف بتشخيصها بنحو قد يقطع بها على خلاف التحديدات الشرعيه، لا يستلزم رفع اليد عن ظهور النصوص المتقدمه فى القضيّه الواقعيه الكليه، بل يكون مرجع القضيّه المذكوره إلى تخطئه العرف فى تشخيص الحيض على خلافها من دون أن تقتضى التصرف فى مفهومه، لاستناد العرف فى تشخيصه إلى علامات معهوده له فى الدم الخاص الطبيعى للمرأة الذى هو دم الحيض عندهم، و يمكن اطلاع الشارع الأقدس على أن العلامات أعم من الدم المذكور، و أنه لا يخرج

إلا- في السن الخاص و الخارج في غيره ليس منه و إن كان واجدا للعلامات. و ليس تشخيص العرف له مبنيًا على البداهة غير القابلة للخطأ، كتشخيصه للرضاع و البياض.

و عليه تكون القضية المذكورة بعد الاطلاع عليها مانعه من العلم بالحيض على خلافها.

هذا و لو فرض عدم مانعيه القضية المذكورة من العلم بالحيض على خلافها فالعلم المذكور مساوق للعلم بعدم تماميتها، فهل يتعين ما ذكره المحقق الخراساني قدّس سرّه من حملها على القضية الواقعيه الغالبية- و إن لم تكن حجه عند الشك لما سبق- من دون أن تقتضى رفع اليد عن عموم أحكام الحيض في المخالف للغالب، أو ما ذكره سيدنا المصنف قدّس سرّه من المحافظه على ما هي ظاهره فيه من الكليه و حملها على النفي التشريعي الراجع إلى نفي أحكام الحيض عما خرج عن الحد الشرعي بلسان نفي الموضوع- الذي هو مفاد الحكومه العرفيه- وجهان، أظهرهما الأول، لقوه ظهورها في القضية الواقعيه في مقام تحديد الحيض بما هو أمر خارجي. و لا- سيما مع عدم ورود النصوص في مقام نفي الحيض عمّا خرج عن الحد ابتداء، بل في مقام آخر.

فقد وردت جمله منها «١» - و منها حديثا عبد الرحمن بن الحجاج- في مقام تحديد موضوع خارجي أخذ في سقوط العده، و هو اليأس من المحيض أو التي لا- تحيض و هي في سن من لا- تحيض، و من الظاهر أن مقام السؤال و الجواب يناسب إرادته تحديد زمان الحيض واقعا، لا تحديد موضوع أحكامه شرعا.

كما أن حديث عبد الله بن سنان قد تضمن تعليل وضع القلم ببلوغ التسع بأنها قابله للحيض حيثئذ من دون نظر لأحكامه بل المناسب للبلوغ هو القابليه للحيض بنفسه، لا ثبوت أحكامه على تقدير تحققه.

بل قوله عليه السلام: في مرسله ابن أبي عمير: «إذا بلغت المرأة خمسين سنه لم تر حمرة إلا- أن تكون امرأه من قريش» «٢». كالصريح في إرادته نفس الحيض بالكنايه عنه

(١) راجع الوسائل باب: ٣١ من أبواب الحيض.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الحيض حديث: ٢.

و كذا المرأه بعد اليأس. و يتحقق اليأس ببلوغ خمسين سنه فى غير القرشيه، و فيها ببلوغ ستين (١).

بالحمره، إذ لم يعهد الكنايه بها عن أحكامه.

و بالجملة: لا ينبغى التأمل فى قوه ظهور النصوص فى بيان القضيه الواقعيه، و أنه يتعذر حملها على قضييه تشريعيه تنزيليه بلحاظ أحكام الحيض.

و دعوى: أن ورودها فى مقام تحديد تعذر الحيض و اليأس منه لا يناسب حملها على القضييه الغالبية، لابتناء اليأس و التعذر على السلب الكلى، كما هو صريح مرسله ابن أبى عمير المتضمنه تأكيد نفى الحيض بقوله: «قط».

مدفوعه: بأن الغلبه إنما هى بلحاظ الشذوذ فى الخلقه مع اراده الكليه فى الوضع الطبيعى للمرأه. و على هذا لا مجال لرفع اليد عن عموم أحكام الحيض فى الفرد الشاذ لو تحقق.

و أما ما سبق من سيدنا المصنف قدس سرّه من ظهور تسالمهم على خلاف ذلك، فهو ممنوع، لأنهم - تبعاً للنصوص - فى مقام تحديد نفس الحيض، و لا - نظر لهم إلى فرض خروج الحيض عن الحد المذكور فى كلماتهم، ليعلم رأيهم فيه، بل الفرض المذكور ممتنع عندهم كما قد يظهر مما ذكره فى اماريه الحيض على البلوغ و إن كان قد يظهر من كلام المفيد الآتى فى تحديد سن اليأس للنبطيه إمكان الحيض بعد سن اليأس. لكنه ظاهر فى ترتب أحكامه.

نعم، فى المعتبر: «و لو رأيت دماً لما كان حيضاً، بمعنى: انه لا تمتنع مما يمنع منه الحائض». و هو مشعر بأن مرجع نفى الحيضيه الى نفى أحكامها و إن كانت موجوده حقيقه. لكنه - مع عدم بلوغه مرتبه الظهور فى صدق الحيض حقيقه - لا يكفى فى إثبات التسالم بنحو ينهض بتخصيص العمومات.

فى سن اليأس

(١) قال فى مفتاح الكرامه: «لم يختلفوا - كما فى مجمع الفائده - فى عدم اليأس

قبل الخمسين و تحققة فى الستين مطلقا، كما اتفقوا- كما فى شرح المفاتيح و ظاهر المجمع - على أنه إذا لم يكن خمسين يكن [يكون: ظ] ستين».

هذا، و الأقوال المعروفه للأصحاب فى المقام أربعة:

الأول: ما ذكره فى المتن، و هو ظاهر الفقيه، لاقتصاره فيه على مرسله ابن أبى عمير المتقدمه، و المبسوط، لقوله فيه: «و تأس المرأه من الحيض إذا بلغت خمسين سنه إلا إذا كانت امرأه من قريش، فانه روى أنها ترى دم الحيض إلى ستين سنه»، و المعتبر و الروضه، و مال إليه فى المسالك و نسبه إلى أصحابنا فى التبيين و مجمع البيان، و عن الراوندى فى الأحكام أنه قطع به فى الهاشميه خاصه.

الثانى: التفصيل المذكور، لكن مع إلحاق النبطيه بالقرشيه، كما فى المراسم و الوسيله و التذكره و القواعد و الإرشاد و الدروس و اللعه و عن غيرها، و نسب للمشهور فى جامع المقاصد و الروض و الروضه و المسالك.

الثالث: تحديد اليأس بالخمسين مطلقا، كما فى النهايه و ظاهر طلاق السرائر و الشرائع و فى المدارك و عن جمل الشيخ و الاستبصار و المهدب و كشف الرموز، و فى النافع أنه أشهر الروايتين، و قيده فى كتاب الطهاره و العدد من السرائر بما إذا تغيرت عاداتها.

الرابع: تحديده بالستين مطلقا كما فى طهاره الشرائع و ظاهر المنتهى، و جنح إليه فى محكى المختلف.

و الأقوى الأول جمعا بين ما دل على التحديد بالستين - و هو موثقه عبد الرحمن بن الحجاج المتقدمه فى أول المسأله المؤيده بمرسله الكلينى «١» - و ما دل على التحديد بالخمسين - كمعتبره عبد الرحمن المتقدمه هناك أيضا، و صحيحته عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: حد التى قد يئست من المحيض خمسون سنه» «٢»، و قريب منها مرسله البنزطى «٣» - بقرينه مرسله بن أبى عمير المتقدمه قريبا، بناء على ما سبق فى مباحث

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الحيض حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الحيض حديث: ٣.

الكر من حجّيه مراسيله، و لا سيما مع ظهور فتوى الصدوق بمضمونها و اعتماد غيره من اجله الأصحاب عليها و تأيدها بمرسله المبسوط المتقدمه فى كلامه و مرسله المقنعه الآتیه «١».

و الإشكال فيها تاره: بعدم اشتمالها على حد اليأس فى القرشيه، و لا يكفى ذكره فى مرسلتى المبسوط و المقنعه لضعفهما. و اخرى: بأن الحمره أعم من الحيض، فبقاء الحمره فى القرشيه بعد الخمسين لا ينافى انقطاع الحيض بها.

مدفوع بظهور المفروغيه بين الأصحاب عن أن الحد إذا زاد على الخمسين فهو الستون، كما تقدم من مفتاح الكرامه. و بأن الظاهر كون الحمره كناية عن الحيض، كما فهمه الأصحاب بطبعهم، و لا سيما مع أنه هو الذى يهتم بمعرفه حده، و إلا فمن المعلوم عدم امتناع غيره من أنواع الدم فى السن المذكور. على أنه يكفى فى ذلك روايه الستين المتقدمه.

نعم، قد يشكل الاستدلال بروايه الستين - كما عن بعض مشايخنا - تاره: بضعف روايه عبد الرحمن، لروايه الشيخ لها بسنده عن على بن الحسن بن فضال، و طريقه اليه منحصر بأحمد بن عبدون عن على بن محمد بن الزبير، و لا نص على توثيقهما. و عدم التعويل على مرسله الكلينى.

و اخرى: بأن حملها على القرشيه حمل على الفرد النادر.

و ثالثه: بأنه بعد عدم التعويل على مرسله الكلينى ينحصر الأمر بروايه عبد الرحمن، و الظاهر اتحادها مع معتبرته المتقدمه المتضمنه للتحديد بالخمسين، لتقارب لسانيهما و اشتراكهما فى بعض رجال السند فتكون روايه مضطربه غير حجه على أحد الوجهين، و يكون المرجع غيرهما مما تضمن التحديد بالخمسين.

و لو فرض كونهما روايتين متعارضتين تعين طرح روايه الستين، لأنها أشبه بقول العامه، لقول بعضهم بالخمس و خمسين، و آخر باثنتين و ستين، و ثالث بسبعين، و لم ينقل القول بالخمسين إلا عن الحنابله الذين هم جماعه قليله.

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الحيض حديث: ٩.

و يندفع الأول: بأنه يكفي في إثبات وثاقه احمد بن عبدون كونه شيخ النجاشي و قد روى عنه غير مره منها في ترجمه أبان بن تغلب، مع ظهور حاله في أنه لا- يروى بلا- واسطه إلا- عن ثقه، كما يظهر مما ذكره في غير موضع منها في ترجمه أبى المفضل محمد بن عبد الله بن محمد بن عبيد الله الشيباني. و لذا وثقه بعض مشايخنا نفسه في معجم رجال الحديث.

و أما ابن الزبير فتشهد القرائن بجلالته حيث صرح الشيخ بأنه روى جميع كتب ابن فضال و أكثر الأصول و روى عنه التلعكبري، الذى ذكر عنه الشيخ أيضا أنه جليل القدر عظيم المنزله واسع الروايه عديم النظير روى جميع الأصول و المصنفات، و ذكر النجاشي أنه كان وجها في أصحابنا ثقه معتمدا لا يطعن عليه، مع أن من جمله طعون القدماء التى اشار إليها النجاشي و غيره في ترجمه بعضهم أنه يروى عن الضعفاء.

بل طريق الشيخ إلى كتب ابن فضال منحصر به، مع أهميه تلك الكتب و فتوى الشيخ و غيره بكثير من رواياتها، حيث يظهر من مجموع ذلك معروفه الرجل بين الأصحاب و جلالته و أنه من مشايخ الإجازه الذين يهتم باتصال السند من طريقهم، كما يناسبه تنبيه النجاشي في ترجمه احمد بن عبدون على لقائه إياه و روايته عنه. على أن الظاهر معروفه كتب ابن فضال في عصر الشيخ، و ذكر السند له لمحض التبرك و الجرى على سيره الأصحاب في ذكر الاسناد، و من ثم ذكر بعضهم عدم الحاجه لتوثيق مشايخ الإجازه. فإن ذلك بمجموعه كاف في الاعتماد على الروايه و الوثوق بصدورها عن ابن فضال الذى هو موثق.

و يندفع الثانى: بأن مرسله ابن أبى عمير لا- تكون قرينه على حمل روايه الستين على خصوص القرشيه، بل على ورودها لبيان أقصى حد سن اليأس فى المرأه و لو بلحاظ بعض النساء، فمرجع الجمع إلى حملها على قضيه نوعيه، لا- انحلاله كليه ليلزم تخصيصها بالقرشيه و يرد ما سبق.

و أما الثالث: فهو و إن كان لا يخلو عن قرب، إلا أن فى بلوغه حدا يسقط

الروايتين عن الحجية و يخرج عن أصاله الصدور في كل منهما إشكالا أو منعا، لاختلاف متن الروايتين في بعض الألفاظ و في ترتيب الثلاث اللاتي يتزوجن على كل حال.

و لا- مجال لدعوى استحكام التعارض بينهما لو كانا روايتين بعد إمكان الجمع بينهما بقريته مرسله ابن أبي عمير التي عرفت حجيتها. و لو سلم لم تصلح مشابهة فتوى العامه لتعيين روايه الستين للسقوط، للمنع من ذلك صغرى و كبرى. فتأمل.

هذا و قد أشار في الروض إلى ذهاب بعضهم إلى البناء على الخمسين بالنسبه إلى العباده، و على الستين بالنسبه للعهده. فإن كان مبتنیا على الجمع بين النصوص بذلك، فهو- مع خلوه عن الشاهد- لا يناسب معتبره عبد الرحمن من نصوص الخمسين، لورودها في نفى العده.

و ان كان مبتنیا على طرح النصوص و الاحتياط في مقام العمل، أشكل بعدم الوجه لطحها مع إمكان الجمع بينها بما سبق. مع أنه لا يقتضى الاحتياط، بل يكون المرجع بعد الخمسين عموم ما دل على إحراز الحيض بالعباده أو الصفات أو قاعده الإمكان.

على أن البناء على ثبوت العده ينافى الاحتياط من حيثيه جواز الرجوع بالمرأه في بعض الموارد من دون تجديد العقد عليها. و المتحصل: أن الأقوى هو القول الأول.

و أما ما تقدم عن الراوندى من القطع بالستين في خصوص الهاشميه. فهو إن رجع إلى التوقف في ثبوت ذلك في غيرها من أفراد القرشيه، فلا وجه له مع إطلاق دليل التفصيل. و إن رجع إلى عدم تيسر إحراز قرشيه غيرها لضياح الأنساب- كما ذكره غير واحد- فهو يختلف باختلاف الأشخاص في تيسر طريق إثبات النسب و عدمه، و ليس المرجع فيه الفقيه، و ربما يختص تيسر إحراز القرشيه ببعض أفراد الهاشميه كالتاليه و العباسيه في الجملة، كما ذكره غير واحد.

و في الجواهر: «نعم، لا- يبعد إلحاق الحكم على القبيله المعروفه الآن بقريش» و كأن مراده القبيله القاطنه في أواسط العراق التي بعض أفرادها في النجف الأشرف.

فإن كان وجه إلحاقها ثبوت كونها من قریش عنده قدس سرّه فهو حجه عليه. و ان كان لظهور حال التسميه أشكل بأن مجرد الاشتراك بالاسم لا- يكفى فى الإلحاق ما لم يبتن على ادعاء الانتساب للقبيله المعهوده و شياع ذلك بالنحو المعبر فى ثبوت النسب، و هو غير ظاهر فى القبيله المذكوره، بل ادعى بعض المؤلفين رجوعها إلى ربيعه.

ثم إنه من جميع ما تقدم يظهر ضعف القولين الآخرين، لابتنائهما على العمل ببعض نصوص المقام دون بعض، و لا سيما القول الرابع المبتنى على العمل بروايه الستين، و إهمال نصوص الخمسين مطلقها و مقيدها، مع أنها أكثر عددا، و معول عليها عند جمهور الأصحاب و إن اختلفوا بين الإطلاق و التقييد.

نعم، قال فى المنتهى: «و لو قيل: اليأس يحصل ببلوغ ستين أمكن، بناء على الموجود، فإن الكلام مفروض فيما إذا وجد من المرأه دم فى زمن عادتها على ما كانت تراه قبل ذلك، فالوجود هاهنا دليل الحيض كما كان قبل الخمسين دليلا. و لو قيل:

ليس بحيض، مع وجوده و كونه على صفه الحيض، كان تحكما لا يقبل. اما بعد الستين فالإشكال زائل، للعلم بأنه ليس بحيض، لعدم الوجود و لما علم من أن للمرأة حالا يبلغها يحصل معها اليأس، لقوله تعالى: وَ اللَّائِي يَيْسِّنَ مِنَ الْمَحِيضِ «١».

كما ترى، لأن عدم الوجود بعد الستين خلاف الفرض أيضا. و ليس فى الآيه تعرض لسن اليأس. و فرض اليأس لا يستلزم تحديده بسن خاص، بل مقتضى الإطلاق المقامى إيكاله للإحراز الشخصى، و هو يختلف باختلاف أحوال النساء.

بل المراد باليأس فى الآيه هو اليأس من دون بلوغ السن الخاص، لتقييدها بالريبه، و الحكم بوجود العده عليها، فهى خارجه عما نحن فيه. و ليس وجه التحديد بالسن إلا- النصوص التى يرفع بها اليد عن قاعده الإمكان- لو تمت- أو عن بناء العرف على حيضيه الدم الخارج فى عادته مستمره و لو مع تبدلها، خصوصا إذا كان بالصفات، و لا وجه معه للاقتصار على نصوص الستين.

اللهم إلا أن يبتنى ما ذكره على إهمال النصوص لتعارضها، و الاعتماد على

الإجماع الذى تقدم من مفتاح الكرامه دعواه فى المقام. لكن لا وجه لإهمال النصوص مع إمكان الجمع بينها بما سبق.

و أشكل منه ما تقدم من السرائر- فى الطهاره و العدد- من تقييد التحديد بالخمسين بما إذا تغيرت عادته المرأه. لعدم الدليل عليه من النصوص، بل لا يقتضيه الاعتبار أيضا، إذ ليس تغير العاده غريبا فى النساء، فإن كان البناء على العمل بالنصوص لزم التحديد بالسن مطلقا، و لو مع بقاء العاده، و إن كان البناء على إهمالها- لتعارضها، أو عدم حججه أخبار الآحاد عنده- لزم البناء على الحيضيه بعد الخمسين و لو مع اختلاف العاده، و لا إجماع هنا على دخل بقاء العاده، بل لا يعرف القول به من غيره.

و مثله فى الإشكال ما قد يظهر من كلام المفيد الآتى من اختصاص الاعتبار بسن اليأس بما إذا انقطع الحيض، و أنه يمكن بقاء الحيض بعده، فانه مخالف لظاهر نصوص تحديد اليأس بالسن، بل مقتضاها البناء على عدم حيضيه الدم لو خرج بعده و إن كان بصفات الحيض، كما سبق.

و أما القول الثانى فقد اقتصر فى التذكرة فى الاستدلال عليه على مرسله ابن أبى عمير المختصه بالقرشيه و فى المدارك: «و اما النبطيه فذكرها المفيد و من تبعه معترفين بعدم النص عليها ظاهرا». لكن المفيد قد نسبه للروايه، حيث قال فى مبحث العدد من المقنعه: «و إن كانت قد استوفت خمسين سنه و ارتفع عنها الحيض و أيست منه لم يكن عليها عده من طلاق. و قد روى أن القرشيه و النبطيه تريان الدم إلى ستين سنه. فإن ثبت ذلك فعليها العده حتى تجاوز الستين». نعم، لا مجال للتعويل على الروايه فى الخروج عن اطلاقات الخمسين مع إرسالها.

و أما ما فى الجواهر من دعوى: انجبارها بالشهره، بل فى جامع المقاصد نسبه ذكر النبطيه للأصحاب، فيدفعه أن الشهره لو تمت فهى بين المتأخرين، كما يظهر من الروض، بل من جامع المقاصد أيضا لأنه عقب نسبه ذكره للأصحاب بنقل ما فى الذكري من انه ذكرها المفيد و من تبعه روايه. و إلا فلم يعرف القول بها من أحد من

القدماء حتى المفيد، لظهور ذيل كلامه المتقدم في عدم الجزم بها، كما هو المناسب لما تقدم من البيان و التبيان من نسبه التحديد بالخمسين في غير القرشيه للأصحاب.

بل قد يكون التأمل في مجموع كلام بعض من نسب له الفتوى من المتأخرين شاهدا بتردده تبعا لضعف دليلها. كما ربما لا تكون فتوى بعضهم بمضمونها لاعتمادهم عليها، كما يناسبه عدم الإشارة إليها في التذكرة، بل هو صريح جامع المقاصد، حيث قال بعد الاعتراف بضعف المستند سوى الشهرة: «و يمكن أن يستأنس له بأن الأصل عدم اليأس، فيقتصر فيه على موضع الوفاق. و في بعض الأخبار الصحيحه عن الصادق عليه السلام حدّ التي يئست من المحيض خمسون سنه، و في بعضها استثناء القرشيه.

و الأخذ بالاحتياط في بقاء الحكم بالعهده و توابع الزوجيه - استصحابا لما كان، لعدم القطع بالمنافى - أولى. و الأمر في العباده أسهل. فالوقوف مع المشهور أوجه». فلا ينبغي التأمل في عدم حجّيه الروايه.

و أما ما في جامع المقاصد فضعفه ظاهر. لأن أصله عدم اليأس و إن كانت مقتضى إطلاق بعض النصوص بحيضيه الدم الذي تراه المرأه، على ما يأتي الكلام فيه في قاعده الإمكان، إلا أنه لا مجال لها و لا للاحتياط مع اطلاقات التحديد بالخمسين.

على أن أهميه الاحتياط في بقاء العده من الاحتياط في العباده - لو تمت و كانت صالحه للترجيح - إنما تقتضى الترجيح مع تعذر الجمع بينهما، و إلا وجب الجمع بينهما مع تنجزهما بالعلم الإجمالي. بل سبق أن البناء على بقاء العده ينافي الاحتياط من حيثه رجوع الزوج بها.

و من هنا لا مجال للقول المذكور، و لأجله لا يهيم تحديد النبطيه و إن أطال الأصحاب فيها و في نقل كلمات اللغويين و غيرهم على اختلافها بما لا ينهض بالحجّيه.

و إنما المهم تحديد القرشيه، و الكلام فيه في أمرين..

الأول: أن القرشيه هي المنتسبه إلى قريش القبيله المشهوره. و قيل: إنها تنتهى

إلى النضر بن كنانة بن خزيمة، و أرسله إرسال المسلمات فى إثبات الوصية و تاريخ اليعقوبى و إعلام الورى و كشف الغمه و المسالك و الروض و الروضة و المدارك و كشف اللثام و الحقائق و المستند و الجواهر و طهاره شيخنا الأعظم و العروه الوثقى و بعض حواشيها، و فى تنقيح المقال: «بل هو المشهور بين فقهاءنا، بل المتفق عليه بين متأخريهم»، اقتصر عليه فى الصحاح ناسبا له للفراء، و فى الكشاف و لسان العرب فى مادتي (نضر) و (قرش)، و القاموس، و حكى عن ابن سيده و ابن أبى الفتوح فى النفحة العنبريه، بل ادعى الرازى فى تفسيره الاتفاق عليه.

لكن فى مجمع البحرين بعد أن ذكر ذلك قال: «وقيل: قريش هو فهر بن مالك و من لم يلبده فليس بقريشى». و نظير ذلك فى سيره ابن هشام، و اقتصر على الثانى فى لسان العرب فى ماده (فهر)، و حكاه الطبرى و ابن الأثير عن هشام بن محمد الكلبي، كما حكى عن العقد الفريد و سبك الذهب و المختصر فى أخبار البشر لأبى الفداء و الشجره المحمديه لأبى على الجوانى و السيره النبويه لابن دحلان، و نسبه فى عمده الطالب إلى كثير من الأقوال، و عن السيره الحلبيه: «فهر اسم قريش. قال الزبير بن بكار: اجمع النسابون من قريش و غيرهم أن قريشا إنما تفرقت عن فهر».

و فى عمده الطالب و عن محكى سبائك الذهب: أن الأصح الأول. لكن لا طريق له مع الاختلاف المذكور، و تسالم متأخرى أصحابنا عليه لا يكفى فيه مع قرب استنادهم فيه إلى من سبق أو نحوهم و عدم أخذهم له من المعصومين عليهم السلام.

و أما ما عن بعضهم من احتمال أن قريشا هو قصى فهو ضعيف جدا، لما هو معلوم من عدم رجوع كثير من القبائل المعروفة بهذه النسبه له، بل ذكروا أن قصيا إنما سمي (مجمعا) لأن قريشا تجمعت إلى مكه من حوالها بعد تفرقها فى البلاد حين غلب عليها قصى.

و مثله ما فى مجمع البحرين: «و جاء فى الحديث: امرأه من قريش. يريد العلويه»، إذ لا قرينه على هذا التفسير، إلا أن يريد حديثا آخر غير مرسله ابن أبى عمير قد احتف

بقريته على ذلك.

و كيف كان، فالتردد إنما هو بين رجوع القبيله إلى النضر و رجوعها إلى فهر بن مالك بن النضر.

و من هنا لا مجال للبناء على الستين فيمن لا يرجع إلى فهر من ولد النضر، بل يتعين على الخمسين فيها، لا لأصالة عدم كونها قرشيه، لأنها من استصحاب المفهوم المردد، بل لعموم ما دل على التحديد بالخمسين، لأن المرجع في مورد إجمال الخاص المنفصل هو العموم.

أما دعوى: أن الرجوع فيه لعموم التحديد بالخمسين ليس بأولى من الرجوع فيه لعموم التحديد بالستين، لتكافئهما، و أما مرسله ابن أبي عمير فحيث كان التخصيص فيها متصلًا فلا مجال للرجوع مع إجماله لعمومها، فيظهر اندفاعها مما سبق من أن موثقه عبد الرحمن المتضمنه للستين لو كانت حجة في نفسها- و غض النظر عن احتمال اتحادها مع معتبرته المتضمنه للخمسين و سقوطهما عن الحجية بالاضطراب- فهي محموله بقريته مرسله ابن أبي عمير على القضييه النوعيه، لا الكليه العامه الصالحه للعمل، لئلا يلزم حملها على الفرد النادر، فلا تكون مرجعا مع الشك. فلاحظ.

الثاني: الظاهر اعتبار الانتساب لقريش بالأب، كما صرح به جملة من الأصحاب، و هو الحال في نظائر المقام مما اخذ فيه عنوان القبيله. لكن احتمال بعضهم الاكتفاء بالانتساب للأُم، بل حكى القول به في المستند عن جماعه و اختاره، كما اختاره بعض المعاصرين، إما للإطلاق لدعوى: كفايه ذلك في صدق القرشيه، أو ان المرأه من قريش. أو لأن للأُم مدخلا في سن اليأس بسبب تقارب الامزجه، و من ثم اعتبر ذلك في المبتدأه، حيث ترجع للخالات و بناتهن. أو لاستصحاب كونها ممن تحيض و عمومات الرجوع للصفات و العاده في إحراز الحيض.

لكن الإطلاق ممنوع، لعدم كفايه ذلك في دخول الشخص في القبيله عرفا،

و إن كفى في صدق الولد و الذريه و البنوه، و من ثم تباينت القبائل، و ظاهر النصوص في المقام اراده الدخول في القبيله، لا أحد العناوين المذكوره.

كما أن دخل الأم في ذلك بسبب تقارب الأمزجه غير ثابت بنحو يخرج به عن عموم دليل التحديد بالخمسين. و بالعموم المذكور يخرج عن الاستصحاب و العمومات المشار إليها- لو تمت في أنفسها- كما يخرج به عنها في غير المنتسبه أصلا لا بالأب و لا بالأم.

الشك في كون المرأة قرشيا

(١) لما في الروض و الروضه و المدارك من أصاله عدم كونها قرشيه، و في المسالك من ان الأصل عدم الإلحاق بها.

قال جمال الدين الخونساري في حاشيته على الروضه في بيان الأصل المذكور:

«أى الراجح من جهة الغلبه. أو أن الأصل عدم سقوط العباده و عدم وجوب العده» ثم أشكل على كلا التقريبين بما لا يسعنا إطاله الكلام فيه.

لكن التقريبين المذكورين- مع الاشكال فيهما في انفسهما- مخالفان لظاهر تقرير الأصل في كلماتهم، لظهورها في إرادته الأصل الموضوعي المحرز لعدم القرشيه.

فالأولى تقريبه باستصحاب عدم كون المرأة قرشيه بلحاظ أن قرشيه المرأة و انتسابها لِمَا كانا من لواحق وجودها الزائده على ذاتها جرى استصحاب عدمها بلحاظ حال ما قبل وجودها، حيث لم تكن متصفه بهما، بناء على التحقيق من جريان استصحاب العدم الأزلي.

بل لا يبعد كون اصاله عدم الانتساب من الأصول العقلائيه المعول عليها مع قطع النظر عن الاستصحاب المذكور. و لعله لذا عول عليها الفقهاء في جميع الموارد، كما ذكره شيخنا الأعظم، و جرى عليها في المقام من لم يعول على الاستصحاب المذكور، كبعض الأعظم قدس سرّه. و بها يخرج عن عموم وجوب العده مع الريه.

و اما عموم سقوط العباده برؤيه الدم فهو عباره عن عموم التحيض بالصفات أو العاده أو قاعده الإمكان، و حيث كان قاصرا عن غير القرشيه بعد سن الخمسين كان التمسك به مع الشك فى قرشيه المرأه من التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه من طرف العام أو الخاص.

بل مقتضى اصاله عدم كونها قرشيه البناء على عدم التحيض بها. و لا تعارض باستصحاب عدم كونها من غير قریش لعدم اخذ عنوان غير القرشيه فى موضوع التحديد بالخمسين، بل موضوعه مطلق المرأه المحرز بالوجدان و انما خرجت عنها القرشيه تخصيصا، و مع احراز عدم الخاص يتعين الرجوع لحكم العام على ما ذكر فى مباحث العموم و الخصوص.

هذا و لو شك فى بلوغ المرأه سن اليأس فلا ينبغى التأمل فى استصحاب عدمه، ليرتب عليه وجوب العده و التحيض بخروج الدم. كما أنه لو شك فى بلوغها تسع سنين جرى استصحاب عدمه، ليرتب عليه عدم وجوب العده و عدم التحيض برؤيه الدم، كما ذكره بعضهم، لأن المستصحب ليس هو العدم الأزلى، بل العدم المقارن لوجود المرأه. و اما أماريه الحيض على البلوغ بنحو يرفع به اليد عن استصحاب عدمه فقد تقدم الكلام فيها.

نعم، ينبغى التنبيه على أمر، و هو أن الأصل المحرز لكون المرأه فى سن الحيض - كاستصحاب عدم بلوغها الخمسين - يحرز وجوب العده عليها، لتوقف سقوطها شرعا على خروجها عن السن المذكور، فيتعين عدم سقوطها مع احراز عدمه. كما أنه إنما يحرز حيضه الدم الخارج منها بضميمه عموم احراز الحيض بالعاده أو الصفات أو قاعده الإمكان، و إلا فمجرد كون المرأه فى سن الحيض لا يستلزم حيضه الدم الخارج منها.

أما الأصل المحرز لعدم كونها فى سن الحيض - و هو استصحاب عدم كونها قرشيه أو عدم بلوغها تسع سنين - فهو و إن كان يحرز بنفسه سقوط العده عنها لنظير ما سبق، إلا أنه لا ينهض باحراز عدم حيضه الدم الخارج منها، و لا عدم ثبوت أحكام

الحيض به، لما سبق- فى فرض العلم بحيضيه الدم الخارج قبل البلوغ- من أن ظاهر أدله عدم الحيض قبل البلوغ و بعد سن اليأس ليس بيان قضيه شرعيه واقعيه لبيان عدم ترتب أحكام الحيض عليه فى السن المذكور، و لا ظاهريه لبيان التعبد بعدم الحيضيه مع خروج الدم فى السن المذكور عند الشك فى حاله، ليكون الأصل المذكور محرزا للمانع من تلك الأحكام، أو لموضوع التعبد الظاهري بعدم موضوعها، بل بيان قضيه خارجيه واقعيه، فيكون مجرى الأصل ملازما خارجا لعدم الحيض بخروج الدم و عدم ثبوت أحكامه، فيبتنى إحرازهما به على الأصل المثبت.

نعم، لما كان عموم إحراز الحيض بالعادة أو الصفات أو قاعده الإمكان مختصا بالسن الخاص كان الأصل المحرز لعدم كونها فيه مانعا من الرجوع للعموم المذكور، و مع عدم إحراز الحيض بخروج الدم يتعين الرجوع لاستصحاب عدمه، فعدم التحيض لا يترتب على الأصل المذكور رأسا، بل بضميمه الاستصحاب المذكور.

و لذا لو كان مقتضى الاستصحاب الحيض- كما لو رأت من يشك فى قرشيتها الدم قبل انتهاء الخمسين بثلاثه ايام مثلا ثم استمر بها إلى ما بعد الخمسين- تعين البناء عليه، و لم ينفع الأصل المحرز لعدم كونها فى سن الحيض، لأنه إنما يمنع من احرازه بالعادة و نحوها، لا انه يحرز عدمه ليكون حاكما على استصحاب الحيض.

و بذلك يظهر الاستغناء عن الأصل المحرز لعدم كونها فى سن الحيض- لو بنى على عدم جريانه كما بنى على ذلك بعض الأعظم فى اصاله عدم القرشيه- لأن عموم إحراز الحيض بالعادة و نحوها لَمَا كان قاصرا عمّا اذا لم تكن المرأه فى سن الحيض فلا يمكن الرجوع إليه مع الشك فى حالها، لعدم جواز التمسك بالعام فى الشبهه المصدقيه، و مع عدم إحراز الحيض بخروج الدم يتعين الرجوع لمقتضى حاله السابقه من الحيض و عدمه. فلاحظ.

و في المنتسبه إليهم بالزنى إشكال (١).

(١) فقد استظهر في الجواهر عدم الفرق بين النسب الشرعى و غيره. لكن مال في كتاب الزكاه إلى جواز دفع زكاه غير الهاشمى للهاشمى المتولد من الزنى.

قال: «فالأحوط عدم دفعها للمتولد منهم و لو من زنى. و إن كان قد يقوى خلافه، لعموم الفقهاء في مصرف الزكاه، و لم يثبت أنه هاشمى بعد الانسباق للمتولد منهم بغير ذلك».

و استشكل فيه سيدنا المصنف قدس سره في المبحث المذكور، قال: «دعوى الانصراف غير ظاهره، فعموم المنع من اعطاء الهاشمى محكم. و نفى ولد الزنى على نحو يشمل المقام غير متحصل، اذ عدم التوارث أعم. و قاعده: الولد للفراش، قاعده ظاهريه لا مجال لها في ظرف العلم بالانتساب».

لكنه قدس سره خالف مسلكه في كتاب النكاح في المسأله السابعه و الاربعين من فصل المحرمات بالمصاهره في الجمع بين الاختين من الزنى، فقد ادعى التسالم على نفى النسب بالزنى، ثم قال: «كما يقتضيه قوله: «الولد للفراش و للعاهر الحجر» «١»، فإن الظاهر منه أنه وارد في مقام بيان الحكم الواقعى من نفى النسب عن العاهر واقعا.

و يشير إليه ما في صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: أيما رجل وقع على وليده قوم حراما ثم اشتراها فادعى ولدها فانه لا يورث منه شىء، فإن رسول الله صلى الله عليه و آله قال: الولد للفراش و للعاهر الحجر. و لا يورث ولد الزنى، إلا رجل يدعى ابن وليدته» «٢»، فإن قوله: «و لا يورث ولد الزنى» كالصريح في ولد الزنى الواقعى، و نحوه غيره» «٣».

أما ما ذكره في كلامه الثانى من التسالم على نفى النسب بالزنى شرعا واقعا

(١) راجع الوسائل باب: ٥٨، ٥٦ من أبواب نكاح العبيد و الاماء و باب: ٨ من أبواب ميراث ولد المملعنه و ما اشبهه.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب ميراث ولد المملعنه و ما اشبهه حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب ميراث ولد المملعنه و ما اشبهه حديث: ٤.

فهو المناسب للتصريح بذلك فى السرائر، و لما فى التذكرة و القواعد و غير موضع من الشرائع من عدم ثبوت النسب بالزنى، و فى المبسوط من عدم لحوق ولد الزنى بامه شرعا، و ظاهر بعضهم أنه من المسلمات، كما يظهر المفروغية عنه من تعليل نفى التوارث بعدم صحه النسب و نفيه شرعا فى المبسوط و الخلاف و التهذيبيين و السرائر و الغنيه و غيرها، و مما يظهر من السرائر من أن اللاحق بوطء الشبهه مستند للروايه لا للقاعده، و هو المناسب لتعبير بعضهم بالحاق و طء الشبهه بالنكاح الصحيح.

كما يظهر المفروغية عنه أيضا مما ذكره فى ميراث المجوس من الخلاف فى توريثهم بالنسب الباطل عندنا، و هو النسب العرفى المستند لنكاح باطل.

و لعله لذا ادعى الإجماع فى المسالك على نفى النسب بالزنى، و قال فى الجواهر:

«فلا يثبت النسب مع الزنى إجماعا بقسميه، بل يمكن دعوى ضروريته».

نعم، لما كان معنى انتفائه شرعا تصرف الشارع فى مفهوم النسب و نقله من الإطلاق للتقييد أو قصور موضوع أدله أحكامه و اختصاصها بالمقيد فلا يناسب تسالمهم على ذلك تعليل تحريم بنت الزنى على أبيها بأنها بنت لغيره أو حقيقه فى الخلاف و الشرائع و التذكرة و كشف اللثام و غيرها.

بل فى التذكرة: «لقوله تعالى: وَ بَنَاتُكُمْ و حقيقه البنتيه موجوده فيها، فإن البنت هى المتكونه من منى الرجل و نفيها عنه شرعا لا يوجب نفيها عنه حقيقه، لأن المنفى فى الشرع هو تعلق الأحكام الشرعيه من الميراث و شبيهه». حيث قد يظهر منه رجوع النفى الشرعى إلى نفى بعض الأحكام، كما أشار إليه سيدنا المصنف قدس سره فى كلامه الأول.

كما هو المناسب لاستشكال العلامه فى القواعد فى انتفاء جمله من أحكام النسب عنه، قال: «و فى تحريم النظر إشكال. و كذا فى العتق و الشهاده و القود و تحريم الحليله و غيرها من توابع النسب». و فى كشف اللثام بعد ذكر ذلك: «و الأولى الاحتياط فيما يتعلق بالدماء أو النكاح».

لكن الإنصاف أنه لا- مجال للتشكيك في التسالم لأجل ذلك، لأن من ذكره- مع قتلهم- قد اعترفوا بانتفاء النسب شرعا كما ذكره غيرهم، بل الظاهر ابتناؤه على الغفلة عن أن تماميه الكبرى المذكوره تستلزم امتناع حمل أدله الأحكام على النسب الحقيقي أو اللغوي كما نبه له في السرائر و المسالك.

نعم، لا يبعد كشف ذلك عن عدم التسالم على تحديد مفهوم القاعده، بل حيث كانت مأخوذه من الأدله اختلفت تطبيقاتهم لها حسب اختلاف مفاد الأدله عندهم و لو بمعونه الارتكازيات و القرائن الخاصه في الموارد المتفرقه.

كما قد يشهد بذلك أيضا ظهور كلماتهم في أن عمده الدليل على ذلك ما دل على نفى ميراث ولد الزنى و النبوى المتقدم، مع ظهور كون نفى الميراث لا- يستلزم إطلاق نفى النسب، و أما النبوى فقد تكرر في كلامهم الاستدلال به على القاعده الظاهريه الراجعه إلى الحاق الولد بالفراش عند الشك في انعقاده من ماء صاحبه، و هو لا يناسب حمله على نفى نسب الزنى واقعا عند العلم بانعقاد الولد من ماء الزانى الذى هو محل الكلام، حيث يظهر من ذلك اضطرابهم في مفهوم القاعده و عدم تحديده بالوجه الموجب لصلوح تسالمهم عليها للاستدلال بها في المقام.

و من هنا لا مجال للاستدلال بالتسالم المذكور، بل اللازم النظر في مفاد الأدله التي هي المستند له.

و من الظاهر أنه لا- مجال للاستدلال بما تضمن نفى بعض أحكام النسب كالميراث، لأنه أعم من إطلاق إلغاء أحكام النسب بنحو يشمل مورد الشك، كما اشار إليه سيدنا المصنف قدس سره في كلامه الاول.

فالعمده النبوى المستفيض المشهور بين الفريقين الذى تقدم منه قدس سره حمله على النفي الواقعي بقريته تفرغ عدم إرث ابن الزنى عليه في صحيح الحلبي. و لأجله يلزم حمل الصحيح على العلم بكون الولد من ماء الزانى، و حمل قوله في صدره: «فادعى ولدها» على التبنى تجاهلا لعدم ميراث ابن الزنى، لا الادعاء القابل للكذب و عدم

كون الولد من مائه. و بلسان الصحيح المذكور حديث آخر عنه عليه السلام مروى بطرق متعدده لا يبعد كون بعضها موثقا «١».

و دعوى: أن لازم حمل النبوى على القضييه الواقعيه كفايه الفراش فى الإلحاق و إن لم يكن الولد من ماء صاحبه، مع عدم الإشكال فى اشتراط الإلحاق به واقعا بكونه منه و ظاهرا بإمكان ذلك، و هو مناسب لإرادته ترجيح الفراش على العاهر ظاهرا عند التردد بينهما.

مدفوعه: بإمكان حمليه على كون الفراش قيذا فى إلحاق الولد بمن تكون من مائه، لإتمام الموضوع للإلحاق بصاحبه. نعم، ظاهر جملة من النصوص كون قاعده الفراش ظاهريه، كحديث سعيد الاعرج الذى لا يبعد اعتباره عن أبى عبد الله عليه السلام:

«قلت له: الرجل يتزوج المرأه ليست بمأمونه تدعى الحمل. قال: ليصبر لقول رسول الله صلى الله عليه وآله: الولد للفراش و للعاهر الحجر» «٢». و فى صحيحه عنه عليه السلام: «سألته عن رجلين وقعا على جاريه فى طهر واحد لمن يكون الولد؟ قال: للذى عنده لقول رسول الله صلى الله عليه وآله: الولد للفراش و للعاهر الحجر» «٣». و قريب منه الموثق و الصحيح عن الحسن الصيقل «٤»، الذى لا يبعد وثاقته، و خبر على بن جعفر «٥».

و حمل النبوى على المعنيين بعيد جدا، بل لعله ممتنع عرفا، لرجوع الأول للتصرف شرعا فى مفهوم النسب أو أحكامه واقعا، و الثانى للتعبد ظاهرا بالنسب عند الشك فيه.

و من هنا يتعين العمل بالنصوص الأخيره لأنها أصرح فى اراده القاعده الظاهريه و تنزيل الحديثين السابقين عليها بحمل ادعاء الولد فى صدرهما على الادعاء القابل للخطأ لاحتمال عدم كونه من مائه و يكون الاستشهاد بالنبوى لبيان عدم

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب ميراث ولد الملائعنه و ما أشبهه حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب نكاح العبيد و الاماء حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٥٨ من أبواب نكاح العبيد و الاماء حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٨ من أبواب نكاح العبيد و الاماء حديث: ٢، ٣، ٧.

(٥) الوسائل باب: ٨ من أبواب نكاح العبيد و الاماء حديث: ٢، ٣، ٧.

تصديقه، و حمل الحكم فى ذيلهما بعدم ميراث ولد الزنى على كونه حكما مستقلا غير متفرع على مفاد النبوى، فكأنه عليه السلام قال: لا يورث منه، لأنه لا يصدق فى ادعائه له عملا بقاعده الفراش، و لأن ولد الزنى لا يورث، فلا يفيد صدق الادعاء المذكور.

بل لعل حمل الحديثين على هذا المعنى أقرب من حملهما على المعنى الذى قربه سيدنا المصنف قدس سره مع قطع النظر عن النصوص الاخيرى، لأنه الأنسب بالادعاء، و لعدم الاشعار بتفريع الذيل على الاستشهاد بالنبوى، بل لازم المعنى الاول كون الذيل تكرارا لمفاد الصدر من دون فائده، أما على المعنى الثانى فيكون مضمونه مستقلا عن الصدر محتاجا للبيان. فتأمل.

و لو فرض تعذر حمل الحديثين على المعنى الذى ذكرناه تعيين الالتزام بإجمال وجه الاستشهاد بالنبوى فيهما، و يقتصر على المتيقن من مفادهما، و هو نفى الميراث.

و لا سيما مع كون القاعده الظاهريه أقرب لمفاد النبوى الشريف، لظهور مقابله الفراش بالعاهر فيه فى كون إلحاق الولد بالفراش تكريما لصاحبه فى قبال حرمان العاهر منه و توهينه بالحجر، و هو يناسب ترجيح الفراش عند التردد فى الولد بينه و بين العهر، لا شرطيته واقعا مع العلم بصاحب الماء، بل هو لا يناسب إضافه الولد للفراش باللام.

على انه لو فرض إجمال الحديث فى نفسه و تكافؤ طائفتى النصوص المتقدمه فى بيان المراد منه، فالقاعده الظاهريه- مع كونها مسلمه فى نفسها- مطابقه لأصالة عدم الانتساب، و القاعده الواقعيه لا دليل عليها، بل مقتضى الإطلاقات المقاميه لأدله أحكام النسب الحمل على النسب العرفى و إن كان من الزنى. و يقتصر فى الخروج عنها على ما قام الدليل على عدم ترتبه عليه كالميراث.

ثم إنه لو تم كون نفى النسب بالزنى شرعا واقعيًا فهو إنما يقتضى نفى أحكام النسب الشرعيه، دون الآثار الواقعيه، لأن نفى الشارع لها بالبيان المذكور إنما يتجه إذا كان فى مقام الإخبار عن قضيه واقعيه مرجعها إلى الكنايه بنفى النسب عن نفى آثاره، و هو خلاف ظاهر النبوى جدا، بل خلاف المقطوع به منه.

(مسألة ٣): الأقوى مجامعه الحيض للحمل (١).

و من هنا لا مجال لشمول النفي للمقام، لما سبق من ظهور أدله تحديد سن اليأس في بيان قضيه خارجيه، لا شرعيه. على انها لو كانت شرعيه فحيث كان منشؤها ارتكازا خصوصيه المزاج التي لا دخل للفراش فيها لم يبعد انصراف إطلاق نفي النسب عنها. فلا ينبغي التوقف في عموم التحديد بالستين للمنتسبه لقريش بالزنى.

فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) مطلقا، كما هو ظاهر المقنع و الناصريات و التذكرة و المنتهى و الدروس و جامع المقاصد و المسالك و المدارك، و عن الجامع و المقتصر و غيرها من كثير من كتب الاصحاب، بل هو صريح بعضها. و قد نسب للمشهور في جامع المقاصد، و للأكثر في المدارك، و في الناصريات دعوى الإجماع على اجتماع الحيض مع الحمل.

و يشهد باجتماعهما مطلقا- مضافا إلى عموم ما دل على إحرازه بالعادة أو الصفات أو قاعده الإمكان- النصوص الكثيره، كصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام:

«سألته عن الجبلى ترى الدم كما كانت ترى أيام حيضها مستقيما في كل شهر. قال:

تمسك عن الصلاة كما كانت تصنع في حيضها، فإذا طهرت صلت» (١)، و صحيح عبد الرحمن بن الحجاج: «سألت أبا الحسن [أبا إبراهيم] عليه السلام عن الجبلى ترى الدم و هى حامل كما كانت ترى قبل ذلك في كل شهر، هل تترك الصلاة؟ قال: تترك الصلاة إذا دام» (٢)، و صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه سئل: الجبلى ترى الدم، أ تترك الصلاة؟ فقال: نعم، ان الجبلى ربما قذفت بالدم» (٣). و غيرها.

خلافًا لما في ظاهر الشرائع و عن ابن الجنيد و المفيد و التلخيص من عدم اجتماعهما مطلقا، و عن ظاهر كشف الرموز الميل إليه، و نسبه في النافع لأشهر الروايتين (٤). لموثق السكونى عن جعفر عن أبيه عليهما السلام: «أنه قال: قال النبي صلى الله عليه و آله: ما كان الله ليجعل حيضا

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٤) يأتي منه في المعتبر ان المراد به حال استبانة الحمل. (منه عفى عنه).

ص: ٦٣

مع حبل. يعنى إذا رأَت الدم و هى حامل لا- تدع الصلاة. إلا- أن ترى على رأس الولد إذا ضربها الطلق و رأَت الدم تركت الصلاة» «١»، و صحيح حميد بن المثنى: «سألت أبا الحسن الأول عليه السّلام عن الحبلى ترى الدفقه و الدفقتين من الدم فى الأيام و فى الشهر و الشهرين. فقال: تلك الهراقه «٢» ليس تمسك هذه عن الصلاة» «٣»، و خير مقرر عن أبى عبد الله عليه السّلام: «قال: سألت سلمان رحمه الله عليا عليه السّلام عن رزق الولد فى بطن أمه. فقال:

ان الله تبارك و تعالى حبس عليه الحيضه فجعلها رزقه فى بطن أمه» «٤»، و للإجماع على جواز طلاق الحامل و إن رأَت الدم- كما تقتضيه النصوص المتضمنه أنها تطلق على كل حال «٥» - بضميمه ما تضمن بطلاق الحائض «٦»، و عن شرح المفاتيح دعوى تواتر الأخبار بذلك كأخبار استبراء الجوارى و السبايا بحيضه «٧».

لكن لا مجال للاستدلال بما عدا الموثق، أما الصحيح فلعدم تحقق أقل الحيض بالدفقه و الدفقتين، بل لعل قوله عليه السّلام: «ليس تمسك هذه ...» مشعر بخصوصيتها فى عدم الإمساك عن الصلاة و عدم عمومه لكل حامل.

و أما خير مقرر فهو- مع ضعفه- محمول على حبس الحيضه بالمقدار الذى يحتاجه الولد، فلا ينافى خروج ما زاد على ذلك، كما تضمنه صحيح سليمان بن خالد: «قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: الحبلى ربما طمشت؟ قال: نعم، و ذلك أن الولد فى بطن امه غذاؤه الدم فربما كثر ففضل عنه، فإذا فضل دفته، فإذا دفته حرمت عليها الصلاة» «٨».

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١٢.

(٢) قال فى الصحاح: (و هراق الماء يهريقه بفتح الهاء هراقه بالكسر صبه. و فى مجمع البحرين: (و فى الحديث:

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبايى، مصباح المنهاج - كتاب الطهاره، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهاره؛ ج ٤، ص: ٦٤

تلك الهراقه من الدم، بهاء مكسوره بمعنى الصبه).

(٣) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٨.

(٤) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١٣.

(٥) راجع الوسائل باب: ٢٥، ٢٧ من أبواب مقدمات الطلاق و شرائطه.

(٦) راجع الوسائل باب: ٨ من أبواب مقدمات الطلاق و شرائطه.

(٧) راجع الوسائل باب: ١٠، ١١ من أبواب بيع الحيوان، و باب: ٣، ١٠، ١٧، ٤٥، من أبواب نكاح العبيد و الاماء.

(٨) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١٤.

ص: ٦٤

و أما جواز طلاقها فهو لا ينهض بضميمه عموم بطلان طلاق الحائض بنفى الحيض عنها، لعدم حجيه العام فى عكس نقيضه، بل المتيقن من حجيته نهوضه بإثبات الحكم فى المورد تبعا لإحراز موضوعه، دون نفي موضوعه تبعا لإحراز انتفاء حكمه فرارا من التخصيص.

على أنه لو كان حجه فى ذلك فى نفسه تعين البناء على تخصيصه فى المورد المذكور، لأجل النصوص المتقدمه الصريحه فى اجتماع الحيض و الحمل.

كما أن أخبار الاستبراء إنما تقتضى أماريه الحيض على انتفاء الحمل، و لا ملزم بكون منشئها امتناع اجتماعه معه، بل لعله لندرته التى هى ظاهر صحيحى عبد الله بن سنان و سليمان بن خالد. و ربما يناسبه استحباب الاستبراء بحيضتين، حيث قد يظهر منها عدم كفايه الواحده فى اليقين بعدم الحمل.

فالعمده موثق السكونى التام السند و الدلاله. و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سرّه من قرب حمله على القضييه الغالبية الامتثانيه و كون التفسير من الراوى. ففيه- مع عدم وضوح الامتثان فى ذلك، و بعد كون التفسير من غير الإمام عليه السلام- أن لسانه لا يناسب القضييه الغالبية.

و مثله ما ذكره من ترجيح النصوص المتقدمه عليه بمخالفتها للعامه. لاختلاف العامه فى ذلك، فكما حكى القول بعدم اجتماعهما عن جماعه منهم، بل نسبه فى التذكرة لجمهور التابعين، كسعيد بن المسيب و عطاء و الحسن و جابر بن زيد و عكرمه و محمد بن المنكدر و الشعبى و مكحول و حماد و الثورى و الأوزاعى و أبى حنيفه و ابن المنذر و أبى عبيد و أبى ثور و أحمد، و زاد فى الخلاف و المنتهى الشافعى فى القديم، كذلك حكى القول باجتماعهما عن مالك و الشافعى فى الحديث و الليث و الزهرى و قتاده و إسحاق و عائشه. و لا دليل على مرجحيه المخالفه لقول أكثرهم مع ظهور القول الآخر عندهم.

فالعمده فى ترجيح النصوص المذكوره عليه شهرتها، لكثرة عددها جدا و شيوع

روايتها بين الأصحاب، بخلافه حيث لم يروه إلا الشيخ بسنده عن محمد بن أحمد بن يحيى، فهو بالنسبة إليها شاذ نادر.

و أما ما يظهر من الجواهر من الجمع بين أدله عدم الحيض مع الحمل و أدله اجتماعهما بحمل الأولى على الفاقد للصفات أو المرئى بعد العاده كثيرا، و حمل الثانيه على المرئى فى العاده أو ما قاربها واجدا للصفات، لنصوص الصفات الآتية، و لمثل صحيحى ابنى مسلم و الحجاج المتضمنين تشبيه رؤيتها للدم برؤيه الحائض له.

ففيه: أنه حيث كان دليل عدم الحيض حال الحمل منحصرًا بالموثق فهو ظاهر في امتناع الحيض معه بنحو لا موضوع للتفصيل المذكور فيه، لا في عدم حيضه الدم، ليتمكن فيه التفصيل المذكور. على أن حمل إطلاق عدم الحيض على الدم الفاقد للصفات أو المرئى بعد العاده كثيرا حمل على الفرد الخفى، فلا مجال له فى مقام الجمع العرفى.

و من هنا يستحكم التعارض بين الموثق و نصوص التحيض بخروج الدم مطلقها و مقيدها، فيلزم طرحه لما سبق. و يتعين العمل بها بعد تنزيل المطلق منها على المقيد المنافى له، كنصوص الصفات و غيرها- على ما يأتى- دون الموافق، كصحيحى ابنى مسلم و الحجاج، لاشتمالهما على التقييد فى السؤال، لا فى الجواب.

(١) خلافا لما فى المبسوط «١»، و الخلاف و السرائر و محكى الإصباح من عدم حيضها بعد الاستبانة، و نسبه فى السرائر لأكثر أصحابنا المحصلين منهم، و صرح فى المعبر بأن المراد مما فى النافع من أن أشهر الروايتين عدم حيضها إنما هو بعد استبانة الحمل. بل فى المسألة الخامسة و العشرين من مباحث حيض الخلاف: «إجماع الفرقه على أن الحامل المستبين حملها لا تحيض، و إنما اختلفوا فى حيضها قبل أن يستبين الحمل». لكن اعترف فى المسألة السادسة من كتاب الطلاق بتحقيق الخلاف فيها، كما

(١) ذكر ذلك فى فصل النفاس و أحكامه. أما فى مباحث العدد فلا يظهر منه إلا اجتماع الحيض مع الحمل فى الجملة. (منه عفى عنه).

صرح به فى السرائر.

و كيف كان، فالمراد باستبانة الحمل إن كان هو العلم به مع أخذها بمحض الطريقيه رجوع إلى القول السابق بعدم اجتماع الحيض مع الحمل مطلقا فى الواقع، مع البناء ظاهرا على الحيض عند الشك فى الحمل، كما لا تأباه كلمات أهل القول المذكور، لما أشرنا من أماريه الحيض على عدم الحمل.

و لعله الظاهر من السرائر، لاقتصاره فى بيان الخلاف فى الحامل على الخلاف فى المستبين حملها، ولا استدلاله على عدم اجتماع الحيض مع الحمل بالإجماع على صحه طلاق الحامل حال خروج الدم منها، مع أن موضوع الإجماع - كالنصوص - هو الحامل الواقعيه، و ليس العلم بحملها إلا طريقا محضا لترتيب الحكم المذكور.

و حينئذ ينحصر الدليل عليه بما تقدم فى وجه عدم اجتماع الحيض مع الحمل مطلقا، كما يردده نصوص اجتماعهما على ما سبق، لتعذر حملها على خصوص البناء على الحيض ظاهرا عند الشك فى الحمل و عدم التحيض مع العلم به.

و أولى بالإشكال ما لو أخذت الاستبانة بالمعنى المذكور قييدا فى المانعيه واقعا، لأن اجتماع الحيض مع الحمل ليس حكما شرعيا، بل هو أمر واقعى كشف عنه الشارع، و من المقطوع به تبعيته للواقع من دون دخل للاستبانة فيه و عدمها. كيف و لازمه اختلاف الحيض باختلاف الأشخاص من حيثيه استبانة الحمل و عدمها، مع وضوح كون الحيض أمرا حقيقيا لا إضافيا.

إلا أن يرجع ذلك إلى ترتب أحكام الحيض قبل الاستبانة لا بعدها من دون نظر لواقعه. و حينئذ لا دليل على ذلك حتى ما تقدم من أدله اجتماع الحيض مع الحمل، لأنها - مع عدم خصوصيه الاستبانة فيها - ظاهره فى انتفاء الحيض واقعا. بل تنهض نصوص اجتماعهما برده، لتعذر حملها على صورته الجهل بالحمل.

نعم، فى الرضوى: «و الحامل إذا رأت الدم فى الحمل كما كانت تراه تركت الصلاه أيام الدم، فإن رأت صفره لم تدع الصلاه، و قد روى: أنها تعمل ما عمله

المستحاضه إذا صح لها الحمل فلا تدع الصلاة. والعمل من خواص الفقهاء على ذلك» (١). و ظاهر ذيله إرادته هذا المعنى. لكنه - مع ضعفه في نفسه، و ظهور غموض المراد به - لا مجال لرفع اليد به عما مضى.

و إن كان المراد بالاستبانة ظهور الحمل عرفاً أشكل بعدم الدليل على التفصيل المذكور. و الجمع به بين النصوص تبرعى بلا شاهد. بل ياباه أكثر نصوص اجتماعهما، حيث يلزم حملها على أقل أحوال الحمل و أخفاها.

بل صحيح محمد بن مسلم المتقدم كالصريح في خلافه، سواء كان قوله:

«مستقيماً في كل شهر» بدلاً من قوله: «كما كانت ترى ...» الذي هو حال معمول لقوله: «ترى الدم» كما هو الأقرب، أم حالاً معمولاً لقوله: «ترى أيام حيضها»، إذ على الأول يكون المفروض فيه استمرار الدم في جميع أشهر الحمل، و على الثاني يكون ظاهراً في ذلك، لأنه مقتضى فرض مشابهة الدم المرثى أيام الحمل للدم المرثى قبله.

و حملة على المشابهة من غير حيثه الاستقامة في كل شهر بعيد جداً، لعدم مناسبتة للتنبيه على الخصوصية المذكورة في المشبه به.

و يقرب منه في ذلك صحيح ابن الحجاج، و إن لم يكن مثله، لإمكان كون قوله: «في كل شهر» للتنبيه لدم الحيض لعدم التصريح به فيه كما صرح به في صحيح محمد بن مسلم، مع قصد التشبيه بدم الحيض في غير الجهة المذكورة.

و مثله في ذلك ما لو اريد بالاستبانة مضى مده خاصه حددت بها شرعاً، كالثلاثة أشهر، على ما في حسن محمد بن حكيم من قول العبد الصالح عليه السلام: «رفع الطمث ضربان، إما فساد من حيضه ... و إما حامل فهو يستبين في ثلاثة أشهر، لأن الله عزّ و جلّ قد جعله وقتاً يستبين فيه الحمل» (٢). أو خمسه و أربعين ليله على ما في صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام فيمن اشترى جاريه لا تحيض من قوله عليه السلام:

(١) مستدرک الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب العدد حديث: ٤.

«أمرها شديد غير أنه إن أتاها فلا ينزل عليها حتى يستبين له إن كان بها حبل، قلت:

و في كم يستبين؟ قال: في خمسه و أربعين ليله» (١).

هذا كله مع أن الاستبانه بأى وجه فسرت فالبناء على عدم الحيض معها مناف لصريح صحيح أبى المغراء حميد بن المثنى: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحبل قد استبان ذلك منها ترى الدم كما ترى الحائض من الدم. قال: تلك الهراقه، إن كان دما كثيرا فلا- تصلين، و إن كان قليلا فلتغتسل عند كل صلاتين» (٢). و قريب منه المرسل عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام (٣).

هذا و مقتضى ما ذكره فى الخلاف من أن الدليل على التفصيل المذكور الأخبار المذكوره فى التهذيبين، و أنه بين فيهما وجه اختلاف الأخبار كون مراده بالاستبانه ما فسرها به فى الاستبصار، قال: «فالوجه فيه أن يكون ذلك مع الحبل [الحبل]. ظ [المستبين حملها، و إنما يكون الحيض ما لم يستين الحبل، فإذا استبان فقد ارتفع الحيض، و لأجل ذلك اعتبرنا أنه متى تأخر عن عاداتها بعشرين يوما فليس ذلك بدم حيض يدل على ذلك ...» ثم ذكر صحيح الصحاف الآتى، كما ذكر فى التهذيب القول المذكور مستدلا عليه بالصحيح المزبور وجها للجمع بين النصوص من دون تنبيه على الاستبانه.

لكن ظاهر القول المذكور كدليله- على ما يأتى- ليس هو التفصيل بالوجه المذكور فى خصوص الشهر الأول الذى قد لا يستبين فيه الحمل، بل فى كل شهر حتى التاسع، فإن كان المراد من التفصيل بين الاستبانه و عدمها الأول فلا يشهد به الصحيح المذكور، و تنهض نصوص اجتماع الحيض مع الحمل برده، لتعذر حملها على خصوص ما يرى فى أيام العاده من الشهر الأول، بل المتيقن منها إرادته حال استبانه.

و إن كان المراد به الثانى رجع للقول الآتى الذى يأتى الكلام فى دليله. لكن لا مناسبه للتعبير عنه بالاستبانه و عدمها، كما لا يخفى. و من هنا لا مجال لحمل كلام غير الشيخ ممن بنى على عدم حيض المستبين حملها عليه.

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب بيع الحيوان حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١٦.

لكن لا يترك الاحتياط فيما يرى بعد العاده بعشرين يوما (١).

نعم، قد يناسبه ما فى المعبر من الجمع بين استحسان الصحيح المذكور و الجنوح لمضمونه و ما تقدم من دعوى أن شهره الروايه بعدم الحيض إنما هى مع استبانة الحمل.

(١) فقد سبق من التهذيبن البناء على عدم حيضه الدم المذكور لصحيح الصحاف، كما صرح به فى النهايه، و فى المعبر: «و هذه الروايه حسنه، و فيها تفصيل يشهد له النظر»، و فى المدارك: «و هى مع صحتها صريحه فى المدعى، فيتعين العمل بها، و إن كان القول الأول لا يخلو عن قرب أيضا» و مراده بالقول الأول إطلاق اجتماع الحيض مع الحمل.

و كيف كان، فينحصر الدليل عليه بالصحيح المذكور، و هو ما رواه الحسين بن نعيم الصحاف قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: إن أم ولدى ترى الدم و هى حامل كيف تصنع بالصلاه؟ قال: فقال لى: إذا رأأت الحامل الدم بعد ما يمضى عشرون يوما من الوقت الذى كانت ترى فيه الدم من الشهر الذى كانت تقعد فيه فإن ذلك ليس من الرحم و لا- من الطمث، فلتتوضأ و تحتشى بكرسف و تصلى. و إذا رأأت الحامل الدم قبل الوقت الذى كانت ترى فيه الدم بقليل أو فى الوقت من ذلك الشهر فإنه من الحيضه فلتمسك عن الصلاه عدد أيامها التى كانت تقعد فى حيضها، فإن انقطع عنها الدم قبل ذلك فلتغتسل و لتصل..» «١».

و قد جعله فى التهذيبن شاهد جمع بين نصوص اجتماع الحيض مع الحمل و موثق السكونى. و قد ذكرنا آنفا أنه لا ظهور له فى الاختصاص بالشهر الأول من الحمل. و ذلك لإطلاق السؤال، بل المتيقن منه ما يكون بعد استبانة الحمل الذى لا يكون غالبا إلا بعد مضى أكثر من شهر، فعدم الاشاره فى الجواب للاختصاص ببعض الأشهر ظاهر فى العموم لها.

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٣.

و توهم حمل قوله: «الوقت الذى كانت ترى فيه الدم» على الزمان الجزئى و هو آخر أزمته رؤيه الدم قبل الحمل، لا على الزمان الكلى و هو أيام العاده التى تتكرر فى كل شهر. ممنوع جدا، فإن المناسب لذلك أن يقول: الوقت الذى رأت فيه الدم. مع أنه لا يناسب ما بعده من فرض رؤيه الدم فى الوقت المذكور أو قبله. بل لازمه اعتبار كون الطهر بين الدم المرئى قبل الحمل و بعده عشرين يوما أو دونها، و هو مستلزم لتقدمه على العاده غالبا، و لم يقل أحد بذلك، بل التزموا بعدم تأخره عن العاده عشرين يوما.

و بالجملة: لا ينبغى التأمل فى أن المراد بالوقت هو أيام العاده التى تتكرر فى كل شهر، و فى ظهور الحديث فى عموم التفصيل لجميع أشهر الحمل. و لازمه إمكان الحيض حال الحمل مطلقا- كما تضمنته النصوص الأول و امتناع تنزيل موثق السكونى عليه لتضمنه امتناع الحيض حاله مطلقا بنحو لا موضوع معه للتفصيل المذكور.

و لو غرض النظر عما ذكرنا و حمل التفصيل فيه على خصوص الشهر الأول رجع إلى امتناع الحيض فى بقية الأشهر و سهل تنزيل موثق السكونى عليه، إلا أنه لا مجال لتنزيل النصوص الأول عليه كما سبق، لأن المتيقن منها حال ظهور الحمل و استبانته الذى يكون غالبا بعد الشهر الأول. و من هنا لا مجال لجعل الصحيح شاهد جمع بين النصوص.

بل يتعين رفع اليد عن موثق السكونى لما سبق، و العمل بنصوص اجتماع الحيض مع الحمل بعد تنزيلها على هذا الصحيح، لأنها بين ما يطابقه موردا- كصحيح محمد بن مسلم- و ما لا ينافيه أصلا، لتضمنه إمكان الحيض حال الحمل بلا نظر لتمييز دمه عن غيره من الدماء- كصحيح سليمان بن خالد- و مطلق يتضمن التحيض برؤيه الدم- و هو الأكثر- فيسهل تنزيهه عليه و تقييده به، كما لا يخفى.

و لا وجه مع ذلك لقول شيخنا الأعظم قدس سرّه بعد ذكر الصحيح المذكور:

«و كيف كان، ففي مكافأته لما تقدم من الأخبار منع واضح». قال: سيدنا المصنف قدس سره:

«و كأنه لكثرة النصوص المطلقة و اشتغال بعضها على بعض التعليلات بنحو تأبى عن التقييد». لكن ندره الفرد المذكور تهون إهمال استثنائه فى المطلقات. و لم نعثر إلا على التعليل بأن المرأه ربما حاضت أو قذفت الدم، و هو لا يأبى التقييد المذكور.

و مثله ما يظهر من غير واحد من وهنه بإعراض أكثر الأصحاب عنه، لعدم وضوح إعراض القدماء عنه بعد عمل الشيخ به، و ذكر الكليني له فى أول باب:

«الجبلى ترى الدم»، و تصريح المحقق فى المعتبر بما سبق، و العلامه فى المنتهى بابتناؤه على مقتضى الغالب فى النساء و خصوصاً الحامل فى عدم كون الدم بعد العاده حيضاً، حيث قد يظهر منه حملة على الحكم ظاهراً بعدم الحيض عملاً بالغلبه و إن أمكن حيضه الدم الخارج من الحامل فى الواقع مطلقاً.

و قرب كون إهمال بعضهم له لأنهم بصدد بيان أصل اجتماع الحيض مع الحمل - كما قد يظهر من المرتضى فى الناصريات - أو لندره الفرض المذكور، كما أهمل جملة من الأصحاب التعرض لحيض الحامل و عدمه.

و لم يتضح الإعراض عنه إلماً من جماعه من المتأخرين الذين لا يوهن إعراضهم، و لا سيما مع ظهور بعض كلماتهم فى كون منشئه استبعاد تنزيل المطلقات عليه أو إمكان تأويله أو نحو ذلك من الاجتهاديات، دون الاطلاع على قرائن حسيه موهنه له.

و كذا ما فى الجواهر من إجمال التقدم على العاده الذى حكم فيه بحيضه الدم معه، لإمكان انطباقه على التأخر عن العاده السابقه بأكثر من عشرين يوماً الذى حكم فيه بعدم حيضه الدم معه، فيحصل التدافع بين الصدر و الذيل.

إذ الظاهر ابتناؤه على تخيل إطلاق التقدم فى الصحيح، كما هو مقتضى نقله بإسقاط لفظ: (بقليل) مع أنه موجود فى الوسائل و الحدائق تبعاً للكافى و التهذيب، بل الاستبصار و إن كان الموجود فى المطبوع منه: (القليل) لقرب كونه تصحيحاً له، على أنه لو فرض إطلاقه فهو منصرف لذلك، لانسباق كون المراد تحكيم العاده التى

قد تتقدم أو تتأخر قليلا، كما ذكر في النصوص و بعض الفتاوى، و لذا ألحق به الشيخ صورته التأخر قليلا. و لا أقل من لزوم حملته عليه، جمعا بين الصدر و الذيل و دفعا للتدافع بينهما.

و أشكل من ذلك ما ذكره الفقيه الهمداني قدس سرّه من أن الحكم بحيضيه ما في العاده و عدم حيضيه ما تأخر عن عشرين يوما منها ظاهري، تبعا لظاهر حال العاده.

و حينئذ يتعين حمل الحكم بعدم حيضيه المتأخر ظاهرا على ما إذا لم يستمر الدم ثلاثه أيام أخذا بالاطلاقات، لأنه أولى من تقييد قوله في صحيحه ابن الحجاج: «ترك الصلاة إذا دام»، و في صحيح ابى المغراء: «إن كان دما كثيرا فلا تصلين»، لاعتضاد المطلقات بعضها ببعض و بموافقه العمومات المتقنه التي عليها العمل.

إذ فيه: - بعد تسليم كون الحكم بالتحيض في الصحيح ظاهريا- أن عدم التحيض مع عدم استمرار الدم ثلاثه أيام- مع أنه واقعي- لا يختص بما يرى بعد العشرين، فالحمل عليه إلغاء لخصوصيه التفصيل، و هو مما يباه الصحيح جدا، بخلاف تقييد المطلقات بالصحيح.

و بالجمله: لا- ينبغى التوقف عن العمل بالصحيح و تحكيمه على المطلقات، لكن بعد الجمع بينه و بين ما دل على الاعتبار بالصفات، الذي يأتي الكلام فيه قريبا إن شاء الله تعالى.

نعم، لم يتعرض فيه لما إذا روى الدم بعد العاده بأقل من عشرين يوما، و قد يدعى ظهوره في لزوم البناء على حيضيته، لقوه ظهوره في خصوصيه العشرين، فلو بنى على عدم حيضيته لزم إلغاؤها. و يشكل بظهوره في خصوصيه العشرين في البناء على عدم الحيض للعلم بعدمه، كخصوصيه كونه في العاده في البناء على الحيض و لو لأماريتها عليه، فيكون المتوسط بينهما فاقتدا للخصوصيتين غير منظور إليه في الصحيح.

نعم، مقتضى إطلاق النصوص المتقدمه و غيرها البناء على حيضيته.

و دعوى: أنها بصدد البناء على عدم مانعيه الحمل من الحيض، لأن احتمال ذلك هو الموجب للسؤال.

مدفوعه بأن كون ذلك هو الموجب للسؤال لا يمنع من استفاده الإطلاق منها بعد الأمر فيها بترتيب أحكام الحيض برؤيه الدم الراجع لعدم التعويل على احتمال عدم الحيضيه. غايه الأمر أن ذلك قد يوجب إلغاء خصوصيه موردها و التعدى منها لغير الحامل إلا- أن يفرض حكومه أدله الصفات على ذلك. و يأتي في المسأله السادسه إن شاء الله تعالى ما ينفع في المقام. و منه يظهر ضعف ما عن محكى الجامع من اعتبار كون الدم في العاده.

(١) ففي الفقيه: «و الجبلى إذا رأت الدم تركت الصلاه، فإن الجبلى ربما قذفت الدم. و ذلك إذا رأت الدم كثيرا أحمر، فإن كان قليلا أصفر فليس عليها إلا الوضوء».

و يشهد به صحيح إبراهيم بن هاشم عن بعض رجاله عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: «سألته عن الجبلى قد استبان جبلا ترى ما ترى الحائض من الدم. قال:

تلك الهراقه من الدم، إن كان دما أحمر كثيرا فلا تصلى، و إن كان قليلا أصفر فليس عليها إلا الوضوء» (١). و فى التفصيل بين الكثره و القله صحيح أبى المغراء المتقدم (٢)، و فى عدم التحيض مع الصفرة الرضوى المتقدم (٣)، فى التفصيل بين الاستبانة و عدمها.

كما قد يستدل عليه أيضا بصحيح اسحاق بن عمار: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة الجبلى ترى الدم اليوم و اليومين. قال: إن كان دما عبيطا فلا تصلى ذينك اليومين، و إن كان صفرة فلتغتسل عند كل صلاتين» (٤). و سيتضح حاله إن شاء الله تعالى.

و استشكل شيخنا الأعظم قدس سره فى ذلك بأن المراد بالنصوص ليس هو اعتبار

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١٦.

(٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٥.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٦.

الصفات فى حىضيه الدم بمجموعه واقعا، كما هو المدعى، بل فى الحكم بحىضيته ظاهرا بمجرد خروجه عند الشك فى استمراره ثلاثه أيام، كما يشهد به ذكر اليوم و اليومين فى صحيح إسحاق، مع أن الحىض لا يقل عن ثلاثه. و لعل الكثره و القله فى حديث ابن مسلم إشاره إلى استمرار الدم ثلاثه أيام و انقطاعه بعد زمان يسير «١». فلا ينافى التحىض مع استمرار الدم ثلاثه أيام مطلقا و إن كان الدم فاقدا للصفات، كما هو مقتضى إطلاق نصوص الاجتماع، و لا سيما مع أن حمل أخبار منع الحىض مع الحمل على خصوص فاقده الصفه فى غايه البعد.

و يندفع بأن استبعاد حمل أخبار المنع على الفاقد و إن كان فى محله، لأنه أخفى أفراد الدم، بل لا مجال له فى عمدتها و هو موثق السكونى المتضمن عدم اجتماع الحىض مع الحمل، لا عدم حىضيه الدم الخارج حاله، إلا أنه إنما يمنع من جعل الصحيح شاهد جمع بين النصوص، لا- من تخصيصه لنصوص الاجتماع بعد ما سبق من تعين العمل بها و طرح نصوص المنع، و مرجعه عدم حىضيه الفاقد، كما تقدم من الصدوق.

و حمل الأخبار المذكوره على التحىض برؤيه الدم ظاهرا لا حىضيه الدم بمجموعه واقعا مخالف لظاهرها جدا، كحمل الكثره و القله على الاستمرار و عدمه، بل الظاهر منها كثرته و قلته حال خروجه، كما يناسبه سوقهما مساق اللون، و إلا فلا دخل للصفه فى عدم التحىض مع القله بالمعنى المتقدم، كما لا دخل للحمرة فى التحىض بناء على العمل بالعمومات.

و لا مجال للاستشهاد لما ذكره بصحيح إسحاق، لظهوره فى كون الدم بمجموعه لا يزيد على اليوم أو اليومين، لإضافتهما له، لا لحكمها حاله، بل لا أثر لهما إذا كان المراد السؤال عن حكمها الظاهرى، لاحتياجها لمعرفة الحكم بمجرد رؤيه الدم.

حيث إن أمكن العمل بظاهره و تخصيص ما دل على تحديد أقل الحىض

(١) هذا راجع إلى ورود الحديث لبيان الحكم الواقعى، غايته انه لبيان شرط متفق عليه، لا شرطيه الصفات.

(منه عفى عنه).

بثلاثه فى الحامل - كما قد يناسبه تعليل حملها بأن الدم قد يفضل عن الولد فى صحيح سليمان بن خالد، و التعبير عنه بالهراقه فى غير واحد من النصوص - فهو، و إلا فلا مجال لحمله على خلاف ظاهره و تفسير غيره من النصوص به، مع عدم اشتمالها على ما يلزم بالتفسير المذكور.

نعم، قد يشكل الاستدلال بنصوص الصفات بوضوح عدم حجيه الرضوى.

و ظهور صحيح أبى المغراء فى التفصيل بين الكثره و القله. و حملهما على ما يلزم الحمره و الصفرة بلا قرينه، بل لا يناسبه الحكم بالغسل عند كل صلاتين الذى هو حكم الاستحاضه الكثيره، التى يغلب حمره الدم فيها لكثرتها، فلا يؤثر فى لونه اختلاطه برطوبات الرحم القليله غالباً.

و لا مجال لجعل الكثره و القله بنفسهما فى الصفات المعتره فى حيضيه الدم، إذ لازمه حمل الكثره فيه على ما يزيد بوجه ظاهر على الاستحاضه الكثيره، و الظاهر إباء نصوص اجتماع الحيض و الحمل - كالفتاوى - عن اختصاص حيضيه الدم بذلك.

فلا يبعد حمل الكثره فيه على الاستمرار ثلاثه أيام، فيخرج عن محل الكلام.

و أما صحيح إسحاق فلو أمكن العمل بظاهره أشكال التعدى فى التفصيل الذى تضمنه عن مورده للدم المستمر ثلاثه أيام الذى هو محل الكلام.

فلم يبق إلا حديث محمد بن مسلم المشتمل سنده على الإرسال، و انجباره بظهور عمل الصدوق فى الفقيه به، لتعبيره بمضمونه، لا يخلو عن إشكال. مع أنه لو تم مختص بالصفرة، و هى أخص من فاقد صفات الحيض، فليكن عدم الحيضيه مختصاً بها نظير ما يأتى فى المسأله الرابعه.

هذا و لو غرض النظر عن ذلك و بنى على حجيه نصوص الصفات فقد سبق لزوم العمل بصحيح الصحاف أيضاً، و حيث كان بينه و بينها عموم من وجه فقد ذكر سيدنا المصنف قدس سره أن المرجع فى موضع التعارض - و هو الخارج فى العاده فاقد الصفات، و الخارج بعد العشرين يوماً واجداً لها - إطلاقات الباب المقتضيه للحيضيه،

بل يمكن الرجوع فى الأول إلى إطلاق ما دل على أن الصفره فى أيام الحيض حيض «١».

و يشكل بأن لازم ذلك حمل ما دل على عدم حيضيه الفاقد للصفات على خصوص ما لا يرى فى العاده أو خصوص ما يرى بعدها بعشرين يوما و حمل الصحيح الدال على عدم حيضيه ما خرج بعد العشرين يوما على خصوص الفاقد للصفات، و كلاهما مخالف لظاهر دليله جدا، لأنه حمل على الفرد الخفى الذى لا ينسب له الذهن.

بل الأول لا يناسب ما فى صحيح أبى المغراء و حديث ابن مسلم من تشبيه رؤيه الحامل الدم برؤيه الحائض له، مع أن العاده من أظهر صفات الحيض عرفا.

و الثانى إن رجع إلى إبقاء ذيل الصحيح الوارد فى حكم ما يرى فى العاده على إطلاقه، كان أدعى لاستبشاع حمل الصدر على الفاقد، و إن رجع إلى تنزيل الذيل أيضا على ذلك، رجع إلى ورود الصحيح لبيان حكم الفاقد لا غير، و هو كالمقطوع ببطلانه.

مع أن الذى يظهر من مساق كلامه قدس سرّه فى المتن اختصاص احتمال إعمال دليل الصفات بالخارج بعد العشرين يوما من العاده، مع أن اللازم بناء على ما سبق- تبعا له قدس سرّه- من قصور صحيح الصحاف عما يخرج بعد العاده قبل العشرين، إعمال دليل الصفات فيه، فيحكم بعدم حيضيه الفاقد منه لها، لعدم المعارض له فيه، فتخصص به العمومات فيه أيضا.

و كيف كان، فالأقرب البناء على كون كل من فقد الدم للصفات و رؤيته بعد عشرين يوما من العاده مانعا من حيضيته، و الاقتصار فى الحكم بالحيضيه على الواجد للصفات غير الخارج بعد عشرين يوما من العاده. إذ لا يلزم منه إلا حمل دليل الصفات على خصوص ما يرى فى العاده، و صحيح الصحاف على خصوص الواجد للصفات. و كلاهما سهل فى مقام الجمع بين الأدله، لأنه حمل على الفرد الظاهر. و قد تقدم عند الكلام فى نصوص عدم اجتماع الحيض مع الحمل من الجواهر ما يقاربه، و إن لم يبتن على العمل بصحيح الصحاف.

(١) راجع الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض.

و أما ما عن بعض مشايخنا من أن إطلاق أدله الصفات معارض بإطلاق ما دل على تحيض الحامل برؤيه الدم فى العاده كصحيحى ابنى مسلم و الحجاج و غيرهما، و المرجع فى مورد الاجتماع- و هو الفاقد المرئى فى العاده- إطلاق أدله تحيض الحامل برؤيه الدم.

فمدفوع بأن تنزيل أدله العاده على واجد الصفات أقرب من تنزيل أدله الصفات على ما لا يرى فى العاده، لأن الواجد للصفات هو الفرد الأظهر كالمريء فى العاده، و لا سيما مع احتمال أدله الصفات على فرض رؤيه الحامل للدم كرؤيه الحائض له، فلا معدل عما ذكرنا. و لا يضر عدم ظهور القائل بذلك لاضطراب الأصحاب فى المسأله و فى فهم أدلتها و العمل بها و الجمع بينها، بنحو لا- يظن معه اطلاعهم على ما يمنع من العمل بظواهر الأدله الواصله إلينا، فضلا عن الوثوق به، بنحو يسقطها عن الحجيه.

و قد تحصل من جميع ما تقدم: أن الاصحاب بين من منع حيض الحامل مطلقا- كالمفيد و ابن الجنيده- أو بعد الاستبانة- كالشيخ على البيان المتقدم، و ابن ادريس- و من أجازة مطلقا مع البناء على حيضيه كل دم يحكم بحيضيته مع عدم الحمل- و هو المنسوب للمشهور- أو إذا كان أحمر- كما تقدم من الصدوق فى الفقيه- أو ما عدا ما يخرج بعد العشرين فاقتدا للصفات- كما يستظهر من كلام سيدنا المصنف قدس سرّه فى المتن و فى استدلاله- أو مطلقا- كما تقدم أنه الأظهر، مع الكلام فى اعتبار الصفات فيما يرى بعد العاده قبل العشرين يوما، الذى حكى عن بعض مشايخنا- أو على حيضيه خصوص ما يخرج فى العاده- كما تقدم عن الجامع و كلام الشيخ مردد بينه و بين ما سبقه- أو حيضيه ما لم يتأخر عن عشرين يوما أو يفقد الصفات، كما تقدم أنه الأظهر بناء على تماميه دليل الصفات، و تقدم من الجواهر ما يقاربه.

هذا كله فى ذات العاده الوقتيه، و أما غيرها فهى خارجه عن مفاد صحيح الصحاف موضوعا، فيتردد الأمر فيها بين المنع من حيضها مطلقا أو مع استبانة

الحمل، وإمكانه مع حيضيه كل ما يحكم بحيضيته مع عدم الحمل، أو خصوص الواجد للصفات. فلاحظ. والله سبحانه و تعالى العالم العاصم. ومنه نستمد العون و التوفيق.

تنبيهات

الأول: العشرون يوما في التفصيل المتقدم تبدأ من أول العاده،

لا من آخرها لأنه المنساق من المقابلة لرؤيه الدم في العاده أو ما قبلها، ولأن حسابها من آخر العاده يقارب العاده اللاحقه غالبا، فلا يبقى معه موضوع للتفصيل المذكور، بناء على ما هو الظاهر من جريانه مع انقطاع الحيض في بعض الأشهر ثم عوده، لإطلاق صحيح الصحاف، حيث يشمل الحاصل في العاده بعد الانقطاع.

الثاني: ما يخرج بعد العاده بعشرين يوما حيث لا يحكم عليه بالحيضيه لا يكون تكرره في وقته من أشهر الحمل موجبا لانقلاب العاده،

لأن أيام العاده هي أيام خروج الحيض لا أيام خروج مطلق الدم و إن لم يكن حيضا، فلا مجال للبناء على حيضيته في الشهر الثالث فما بعده.

الثالث: إذا تم دليل الصفات فلو كان بعض الدم واجدا لها دون بعض فهو خارج عن المتيقن من الدليل المذكور،

فيحكم بحيضيته بمقتضى الإطلاقات و إن كان المقدار الواجد لها دون أقل الحيض. بل حيث تقدم اختصاص الحكم بالحيضيه على ما يخرج في العاده أمكن الرجوع فيه إلى ما دل على أن الصفره في أيام الحيض حيض «١».

كما أنه لو تمت دعوى: أن دم الحيض لا- بد من اشتمال بعضه على الصفره تعين حمل الأ-حمر في دليل الصفات على حمرة البعض، فيدخل محل الكلام في موضوع الحكم بالحيضيه في الصحيح.

الرابع: الذي تقتضيه القواعد مشاركه الحامل لغيرها في حكم التحيض

برؤيه الدم مع الشك في استمراره ثلاثه أيام، الذي يأتي الكلام فيه في المسأله الرابعه إن شاء الله تعالى. لعموم أكثر الأدله الآتية لها أو كلها. و هو مقتضى الإطلاق المقامى

(١) راجع الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض.

ص: ٧٩

لما تضمن من النصوص أنها قد تحيض، لظهور سكوته عن طريق إحراز حيضها في التحويل على الطريق المعهود في غيرها.

بل الظاهر مما تضمن أنها تمسك عن الصلاة إذا رأت الدم أو قذفت به أو نحو ذلك التحيض برؤيه الدم، لأنه وإن ورد لبيان الحكم الواقعي دفعا لتوهم عدم حيض الحامل - كما هو مصب السؤال - لا لبيان حكمها الظاهري عند الشك في استمرار الدم، إلا أن إناطه ترك الصلاة برؤيه الدم و دفعه اللذين هما من المحسوسات الوجدانية بمجرد رؤيه الدم ظاهر في المفروغيه عن ترتب العمل عليهما في الظاهر.

نعم، تقدم قوله عليه السلام في صحيح ابن الحجاج: «ترك الصلاة إذا دام» «١»، وقد يستظهر منه أنها لا تترك الصلاة إلا بعد دوامه المحمول على الدوام ثلاثة أيام، لعدم اعتبار غير ذلك قطعاً. ولعله لذا استدل به الفقيه الهمداني قدس سره و بنصوص الصفات على عدم تحيض الحامل بمجرد رؤيه الدم في العاده، بل لا بد من استمراره ثلاثة أيام أو لكونه واجدا للصفات، بناء على ما سبق من شيخنا الأعظم قدس سره من حمل نصوص الصفات على الحكم الظاهري.

لكن تقدم منع تنزيل نصوص الصفات على ذلك، و أما الصحيح فحيث كان السؤال فيه عن رؤيه الحامل الدم كما تراه الحائض، فهو ظاهر في السؤال عن الحكم الواقعي في فرض استمرار الدم، و هو لا يناسب التقييد بالدوام في الجواب، و ليس حمله على بيان موضوع الحكم الظاهري بأولى من حمله على تأكيد اعتبار الدوام في الحكم الواقعي، أو على إرادته استمرار الدم في مقابل تقطعه الذي اشير إليه في صحيح حميد بن المشي المتقدم فيمن ترى الدفقه و الدفقتين في الأيام و الشهر و الشهرين، فلا يخرج به عما سبق.

الخامس: الحكم بعدم حيضه ما يخرج بعد العشرين يوماً من العاده

كالصريح في كون النفي حقيقياً لا تنزلياً بلحاظ انتفاء الأحكام، كما يشهد به نفي لازم الحيضه

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٢.

الفصل الثالث أقل الحيض ما يستمر ثلاثه أيام (١).

و هو كونه من الرحم مع عدم كونه موضوعا للأحكام. فيكون مانعا من العلم بحيضيه الخارج.

و لو لم يمنع منه فى مورد لزم حمل الحكم المذكور على القضييه الواقعيه الغالبية، ليرجع إليها فى مقام العمل ظاهرا عند الجهل بحال الدم، لورودها فى مقام ترتيب الأحكام، و ليست كقضييه عدم الحيض قبل البلوغ و بعد سن اليأس التى تقدم عدم الوجه فى حملها على حجييه الغلبه المفروضه. و حينئذ يترتب على الحيض المخالف للغالب أحكام الحيض العامه، بعد عدم سوق القضييه للنفى التنزيلي بلحاظ انتفاء الأحكام لتكون من سنخ المخصص للعمومات.

و أظهر من ذلك الحكم بحيضيه ما يخرج فى العاده، فانه و إن كان بلسان الإثبات بنحو القضييه الكليه الواقعيه إلا أنه لما أمكن خروج غير دم الحيض من الحامل فاستبعاد امتناع خروجه فى العاده عرفا صالح للقرينيه على حمل القضييه على الظاهريه، بلحاظ أماريه العاده على الحيض أو أصاله كون الخارج فيها حيضا، فلا تنافى العلم بعدم حيضيه الدم، فلا تترتب أحكامه، و حملها على القضييه التنزيلييه لبيان كونه بحكم الحيض و إن لم يكن حيضا بعيد جدا.

(١) قد صرح الأصحاب بأن أقل الحيض ثلاثه أيام، و نفى فى السرائر و التذكره الخلاف فيه، كما ادعى الإجماع عليه فى الخلاف و الغنيه و المنتهى و جامع المقاصد و الروض و كشف اللثام و المدارك و محكى نهايه الأحكام و المختلف و الذكرى

والتنقيح وغيرها، وعده الصدوق في أماليه من دين الإماميه، وفي الجواهر: «إجماعا محصلا و منقولا مستفيضا كاد يكون متواترا»، و قريب منه في طهاره شيخنا الأعظم، بل جزم بتواتر نقل الإجماع عليه.

و يشهد به النصوص المستفيضة، كصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: أقل ما يكون الحيض ثلاثه أيام و أكثره ما يكون عشره أيام» (١) و صحيح صفوان: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن أدنى ما يكون من الحيض.

فقال: أدناه ثلاثه و أبعده عشره» (٢)، و غيرهما.

نعم، تقدم صحيح إسحاق بن عمار: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة الحبلى ترى الدم اليوم و اليومين. قال: إن كان دما عبيطا فلا تصل ذينك اليومين، و إن كان صفره فلتغتسل عند كل صلاتين» (٣)، و فى موثق سماعه: «سألته عن الجاربه البكر أول ما تحيض فتتعد فى الشهر يومين و فى الشهر ثلاثه أيام يختلف عليها لا يكون طمثها فى الشهر عدده أيام سواء. قال: فلها أن تجلس و تدع الصلاه ما دامت ترى الدم ما لم يجز العشره، فإذا اتفق الشهران عدده أيام سواء فتلك أيامها» (٤).

و قد تقدم من شيخنا الأعظم و الفقيه الهمداني (قدس سرهما) حمل الأولى على إرادته التحيض ظاهرا بمجرد خروج الدم عند الشك فى استمراره. و قد أصر عليه بعض مشايخنا هنا فيما حكى عنه بدعوى: أنه لا معنى للنهي عن الشىء السابق، فلا بد من كون المراد أنها متى رأت الدم تترك الصلاه، و هو حكم ظاهرى.

و تندفع بأن التحيض متى رأت الدم إنما يكون حكما ظاهريا إذا أخذ فى موضوعه الشك فى استمراره بعد الفراغ عن التحيض معه واقعا، و لا إشعار بذلك فى الصحيح، بل ظاهره إرادته الحكم الواقعى لدفع توهم عدم حيض الحامل، و يكون

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٦.

(٤) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

مقتضى الجمع بينه و بين ما دل على اعتبار الاستمرار فيه كون الحكم المذكور مقيدا بالاستمرار مراعى به.

غايته أنا أشرنا فى ذيل المسأله السابقه إلى أن إناطه العمل بالرؤيه و عدم التنبيه على لزوم المراعاة ظاهر فى المفروغيه عن التحيض ظاهرا برؤيه الدم و عدم التوقف لأجل احتمال عدم الاستمرار. على أنه لم يتعرض فى الصحيح سؤالا و جوابا لحال رؤيه الدم، بل لحكم اليوم و اليومين، الظاهر فى خصوصيتهما، و هو لا يناسب الحكم الظاهرى.

و أشكل من ذلك حملة الموثق على ذلك أيضا. لأنه لا يناسب إقرار ما فى السؤال من فرض القعود و الطمث يومين و تكرره، كما لا يناسب إطلاق الحكم بحصول العاده مع اتفاق الشهرين فى عدد الأيام الظاهر فى إمكان استقرار العاده على اليومين.

فلا ينبغى التأمل فى ظهور الحديثين فى إمكان نقص الحيض عن ثلاثه أيام.

نعم، لا- مجال للتعويل على الموثق مع معارضه النصوص الكثيره له و ترجحها عليه بالشهره فى الروايه. بل الإجماع دليل قطعى على خلاف مضمونه.

و أما الصحيح فحيث كان مختصا بالحامل كان مقتضى الجمع العرفى تقييده للإطلاقات المذكوره، كما سبق و سبق التعرض لما يناسبه عند الكلام فى نصوص الصفات من مسأله حيض الحامل، لو لا ظهور الإجماع على خلافه لإطلاق معاقده، إلا أن يحتمل كون وجه إعراضهم عنه تخيل استحكام التعارض بينه و بين النصوص المذكوره. فتأمل.

و أما ما يأتى من الاستبصار من حملة على من ترى الدم اليوم و اليومين و يتم لها الثلاثه فى مده العشره، بناء منه على عدم اعتبار التوالى فى الثلاثه عملا بمرسل يونس الآتى. فهو بعيد جدا، لأنه و إن كان بين المرسل المتضمن عدم حيضه اليومين إذا لم تتم الثلاثه فى العشره و الصحيح عموم من وجه، إلا أن حمل المرسل على غير الحامل التى هى الفرد غير المتعارف أقرب عرفا من حمل الصحيح على من تتم لها الثلاثه، لاحتياجه إلى عناية يبعد معها جدا إهمال التنبيه عليه.

و أشكل منه ما عن الراوندى فى الأحكام من جعل الصحيح قرينه على حمل المرسل على خصوص الحامل، و الاقتصار عليها فى عدم اعتبار التوالى فى الثلاثه، مع اعتباره فى غيرها. إذ فيه - مضافا إلى ما سبق - أن حمل المرسل على خصوص الحامل بعيد جدا، بعد كونها الفرد غير المتعارف المغفول عنه.

هذا و الأصحاب رضى الله عنهم بعد أن اتفقوا على أن أقل الحيض ثلاثه أيام اختلفوا فى اعتبار التوالى فيها و عدمه، فذهب جملة منهم إلى اعتبار التوالى، كما فى الفقيه و الهدايه و إشاره السبق و السرائر و الشرائع و جملة من كتب العلامه و الشهيدين و المحقق الثانى - مما عثرنا عليه أو حكى عنه - و هو ظاهر الغنيه و المعتبر و محكى الكافى، كما هو المحكى عن جمل الشيخ و عقوده و المقتصر و التنقيح و عن والد الصدوق و المرتضى و محكى ابن الجنيد و غيرهم، و جعله فى المبسوط الأحوط.

و نسبه للأكثر فى التذكرة و جامع المقاصد و كشف اللثام، و جعله الأشهر فى محكى نهايه الأحكام، و المشهور فى المسالك و محكى الذكرى و شرح المفاتيح، و الأظهر بين الأصحاب فى محكى كشف الرموز، و لم أعثر على مخالف صريح فيه بعد الشيخ إلى الأردبيلي.

و ذهب إلى عدم اعتبار التوالى فى النهايه و التهذيبيين «١»، و جواهر القاضى و محكى المهذب و مجمع البرهان، و نسبه فى المبسوط إلى بعض أصحابنا، و قواه فى كشف اللثام و استظهره فى الحقائق «٢»، مدعيا ميل جملة من متأخري المتأخرين إليه منهم الحرّ فى

(١) فإنه و إن لم يصرح به فى التهذيب إلا أنه بعد أن ذكر أن الحائض إذا رأت الدم أقل من ثلاثه أيام فليس بحيض قال: (و يؤيد ذلك ما أخبرنى به الشيخ ...) و ذكر مرسله يونس الآتيه الصريحه فى ذلك. و قال فى الاستبصار تعقيبا على صحيح إسحاق المتقدم فى الحبلى ترى الدم اليوم و اليومين: (فلا ينافى هذا الخبر ما قدمناه من أن أقل الحيض ثلاثه أيام، لأن الوجه فيه أن ترى الدم اليوم و اليومين دما متواليا و ترى تمام الثلاثه فى مده العشره، لأن الحائض متى رأت الدم فى مده العشره أيام ثلاثه أيام كانت حائضا و إن لم يكن ذلك متواليا حسبما روينا فى كتاب تهذيب الأحكام فى روايه يونس).

(٢) على تفصيل يأتى التنبيه إليه إن شاء الله تعالى.

رسالته و بعض علماء البحرين.

و قد يظهر التردد من الوسيله و المعتبر لقوله فى الأول فى بيان أقل الحيض:

«و هو ثلاثه أيام متواليات. و روى مقدار ثلاثه أيام من عشره» و اقتصاره فى الثانى على نسبة عدم اعتبار التوالى للروايه.

و قد تقدم عن الراوندى التفصيل بين الحامل و غيرها، كما تقدم وجهه و دفعه، فالمهم حجه القولين الأولين.

أما اعتبار التوالى

فقد استدل له بوجوه..

الأول: الاحتياط،

و هو ممنوع صغرى و كبرى، كما لا يخفى.

الثانى: استصحاب عدم الحيض.

و قد استشكل فيه.. تاره: بما ذكره سيدنا المصنف قدس سرّه و غيره من أنه من استصحاب المفهوم المردد الذى لا يجرى على التحقيق. و قد يتجه بناء على كون مفهوم الحيض شرعياً، حيث قد يحتمل أخذ التوالى فيه، و قد سبق فى أول الفصل المنع من ذلك و أنه أمر عرفى و أن تحديد الشارع له راجع إلى تحديد مصاديقه، و لا يظن من أحد احتمال أخذ التوالى فى مفهومه عرفاً، و غايه ما يحتمل كونه من لوازمه التى يدل عدمها على عدمه، فليس الشك حينئذ إلّا فى مصداقه، و مقتضى الاستصحاب عدمه لليقين به سابقاً.

نعم، لو قيل برجوع التحديدات الشرعيه للحيض إلى تحديد أحكامه بلسان تحديد موضوعها مع عموم عنوانه حقيقه، كان مرجع الشك فى اعتبار التوالى إلى الشك فى التخصيص الذى لا يعتد به فى قبال العموم. لكن يأتى إن شاء الله تعالى المنع من ذلك، كما تقدم فى نظائره.

و اخرى: بمعارضته باستصحاب عدم الاستحاضه، لأنها أيضاً ذات أحكام خاصه، فاستصحاب عدمها يقتضى انتفاء تلك الأحكام.

وقد يجاب عنها بوجهين:

أولهما: أنه إن قلنا بعدم الواسطه بين الحيض و الاستحاضه في ذات الدم غير

ص: ٨٥

النفساء و ذات العذره و القرحة فأصاله عدم الحيض محرزه للاستحاضه و حاكمه على استصحاب عدمها، بناء على أن المستفاد من النصوص و الفتاوى أن المرأه ذات الدم إذا لم تكن حائضا و لا ذات قرحة أو عذره فهي مستحاضه، على ما يأتي الكلام فيه فى مبحث الاستحاضه و إن قلنا بثبوت الواسطه بينهما فلا تعارض بين الأصلين، بل يجريان معا، و يحكم بعدم ترتب أحكام كل منهما. إلا أن يعلم من الخارج بأحدهما إجمالا، فيعلم بكذب أحد الأصلين.

ثانيهما: أنه لما كان استصحاب عدم كل من الأمرين لا يحرز أحكام الآخر فلا تعارض بين الاستصحابين ذاتا.

غايته أن مقتضى استصحاب عدم الحيض وجوب الصلاه و الصوم و مقتضى استصحاب عدم الاستحاضه عدم وجوب تجديد الوضوء و الغسل لهما، مع العلم بكذب أحد الأمرين و عدم مشروعيه الصلاه و الصوم بدون التجديد بناء على دوران الدم بين الحيض و الاستحاضه.

و لازم ذلك سقوط استصحاب عدم الاستحاضه للقطع بعدم فعلية الخطاب بأثر عدمها، و هو عدم وجوب التجديد، المانع من التعبد به ظاهرا باستصحابه، أما مع الحيض فلأن وجوب التجديد لما كان غيريا لمقدميته للصلاه و الصوم فلا موضوع للسعه بنفى وجوبه مع عدم وجوبهما من جهة الحيض، و أما مع عدمه و ثبوت الاستحاضه فلو وجب التجديد تبعا لوجوبهما.

و إذا لم يجر استصحاب عدم الاستحاضه وجبت الصلاه و الصوم بمقتضى استصحاب عدم الحيض و وجب تجديد الغسل و الوضوء لهما للقطع بعدم صحتهما بدونه.

فالمقام نظير ما لو علمت المرأه فى أثناء الوقت بأنها إما أن تكون قد صلت ذات الوقت أو استحيضت، حيث لا- يجرى استصحاب عدم الاستحاضه فى حقها، للعلم بعدم فعلية أثره على تقدير الصلاه، و عدم ثبوته على تقدير عدمها، فلا يمكن التعبد به ظاهرا باستصحابه، بل لا يجرى الأصل إلا فى الصلاه، فإن أحرزها- كما فى مورد

قاعده الفراغ- فهو، و إلا لزم الاتيان بها بعد التجديد، للعلم بطلانها بدونه.

هذا و قد تعرض شيخنا الأ-عظم قدّس سرّه لما يقرب من هذين الوجهين فى الجواب عن الإشكال المذكور، و أطال سيدنا المصنف قدّس سرّه فى تعقيبه، و الظاهر أنه لا مجال لما ذكره على التقريبين المتقدمين. فلاحظ.

و بالجمله: الظاهر تماميه الاستصحاب المذكور فى نفسه. إلا- أن يكون محكوما لقاعده الإمكان أو لاطلاقات أدله التحيض بخروج الدم فى العاده أو بالصفات، بناء على عمومها لصوره عدم التوالى، أو للنص المستدل به على عدم اعتبار التوالى، بناء على نهوضه بذلك. و يتضح الحال فى ذلك فيما يأتى إن شاء الله تعالى.

و الاستصحاب المذكور مغن عن استصحاب أحكام الطاهر الذى استدل به غير واحد، لأنه سببى بالإضافه إليه. مع الإشكال فيه فى نفسه بأنه بالإضافه إلى الأحكام التى لم يدخل وقتها قبل رؤيه الدم تعليقى لا يجرى على التحقيق، و بالإضافه للأحكام التى دخل وقتها غير محرز فيه بقاء الموضوع، لاحتمال أخذ عدم الحيض قيذا فى موضوعها.

و أشكال من ذلك التمسك بأصالة البراءه من تكاليف الحائض، كحرمة دخول المساجد و تمكين الزوج من الوطء و نحوهما. لمعارضتها بأصالة البراءه من تكاليف الطاهر كوجوب الصلاه و الصوم و تمكين الزوج من الوطء، حيث يعلم إجمالا بثبوت أحد التكليفين الملزوم بالاحتياط مع إمكان الجمع، و التخيير مع عدمه. إلا- أن يكون هناك ما ينحل به العلم الإجمالى من دليل أو أصل محرز لأحد الأمرين، كاستصحاب عدم الحيض، الذى هو العمده فى تقريب الأصل.

الثالث: عموم أحكام الطاهر،

بدعوى: لزوم الاقتصار فى تخصيصه بأدله أحكام الحائض على المتيقن مع إجمال المخصص بسبب إجمال الحيض. و هو مبنى على احتمال اعتبار التوالى فى مفهوم الحيض. و قد سبق فى الوجه الثانى المنع من ذلك، بل المحتمل كونه من لوازمه الخارجيه، فالشك فيه مع عدمه شك فى المصداق لا فى المفهوم، و لا يجوز التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه من طرف الخاص، إلا مع

إحراز عدمه بأصل أو نحوه.

الرابع: الرضوى:

«و إذا رأته يوماً أو يومين فليس ذلك من الحيض ما لم تر ثلاثه أيام متواليات» بدعوى: انجباره بالشهره العظيمه، بل فى الرياض: «و لا دليل فى المقام سواه». كما اقتصر عليه فى المستند.

و يندفع بما ذكرناه و ذكره غير واحد فى غير مقام من أنه لا يكفى فى انجبار الخبر موافقته لفتوى المشهور، بل لا بد فيه من اعتمادهم عليه، و هو غير حاصل فى المقام بعد عدم إشارتهم له. نعم، مطابقه عباره الصدوق فى الفقيه و الهدايه له قد يكون أماره على اعتماده عليه.

لكنه ليس بنحو صالح لإثبات حجيته، و لا سيما مع غموض حال الرضوى.

بل لا ريب فى أن دعوى انجبار مرسل يونس الآتى بعمل الشيخ أولى من ذلك.

الخامس: ما فى المدارك من أن المتبادر من قولهم عليهم السلام: أدنى الحيض ثلاثه و أقله ثلاثه، كونها متواليه.

و قد تصدى غير واحد لتقريب التبادر المذكور.

و حاصل ما يقال فى وجهه: أن ظاهر أدله التقدير فى طرفى القله و الكثره بيان اختلاف أفراد الحيض فى الأمد، و حيث كان الحيض استمرارياً و وحده الأمر الاستمرارى المقومه لفرديته بعدم انقطاعه، كان ظاهر التحديد المذكور اعتبار وجود الحد فى الحيض الواحد المستمر المستلزم لاعتبار التوالى.

نعم، لو كان التحديد للجنس الحاصل فى الخارج مطلقاً أو خصوص ما تلبس الشخص به منه لم يعتبر فيه الاستمرار، كما لو قيل: جلوسى فى المسجد ثلاثه أيام.

إلا أنه لا مجال له فى المقام، بقريته التحديد فى طرف الكثره، لما هو المعلوم من أن تمام الحيض أو حيض المرأه الواحده يزيد على عشره أيام كثيراً.

و مثله ما لو امتنع رجوع التحديد للفرد، كالصوم ثلاثه أيام، و الحج ثلاث سنين، حيث لا يزيد الفرد الواحد من الصوم عن اليوم الواحد، و لا يستغرق الحج الواحد إلا أياماً قليله، فيلزم حمله على محض تحقق ثلاثه أفراد فى الأزمنه الثلاثه،

و يكون مقتضى إطلاقه عدم اعتبار التوالى.

إلّا أن يراد منه بنحو من العناية وحده المجموع الاعتباريه، تبعاً لتعاقب أجزائه التى يصدق معها الاستمرار، و لذا يقال: صمت من أول الشهر إلى نصفه، فيعتبر التوالى حينئذ.

و منه يظهر أنه لا مجال لما فى الجواهر من النقض بالندر و اليمين، لاختلاف الحال فيهما ثبوتاً حسب اختلاف المتعلق فى رجوع التحديد فيه للفرد، أو لبيان عدد الأفراد، و إثباتاً حسب اختلاف القرائن و المناسبات.

و مثله دعوى: أن اعتبار التوالى فى الأقل يقتضى اعتباره فى بقيه المراتب، مع أنه لا إشكال فى عدم اعتباره فيها. و لذا لو رأت الدم ثلاثه أيام مثلاً- ثم انقطع يومين و عاد قبل العشره كان المجموع إلى العشره حيضاً. لاندفاعها بأن ذلك للدليل الخاص المخرج عما تقتضيه القاعده المتقدمه فيلزم الاقتصار فيه على المتيقن منه، و هو ما إذا حكم بحيضيه السابق لاستمراره ثلاثه أيام.

بل بناء على حيضيه النقاء المتخلل لا يكون ذلك خارجاً عن القاعده، لتحقق التوالى فى تمام الحيض الواحد المركب من أيام الدم و أيام النقاء.

و دعوى: أن البناء على وحده الحيض و استمراره فيه بلحاظ النقاء المتخلل يقتضى البناء عليه فى أقل الحيض أيضاً.

مدفوعه: بأنه لا إشكال فى عدم البناء عليه فيه، و لذا لو رأت الدم يومين بينهما يوم نقاء لم يكن المجموع مصداقاً لأقل الحيض. بل لا بد فى الحكم بحيضيه النقاء المتخلل من قابليه الدم الأول لأن يكون حيضاً بنفسه، و هو لا يكون إلا باستمراره ثلاثه أيام، لأنه المتيقن من مورد النص.

هذا حاصل ما يقرب به هذا الوجه حسبما يتحصل من مجموع كلماتهم بعد تمييزه بما يقتضيه المقام. و قد أطلنا الكلام فيه لأنه عمده الوجوه بعد الأصل.

لكنه يشكل بأن وحده الأمر الاستمرارى المقوم له فرديته إنما تكون بعدم

انقطاعه إذا لم تكن هناك جهة أخرى صالحه لاعتبار وحدته و فرديته، فالطواف مثلا و إن كان أمرا استمراريا إلا أنه حيث لم يشرع إلا السبعة أشواط فوحده شرعا إنما تكون بإكمال السبع و لو مع تخلل الفصل بين أجزاءه، كما أن عدم تخلل الفصل بين الأربعة عشر شوطا لا يوجب كونها طوفا واحدا.

و فى المقام حيث كان مبنى الحيض على خروج الدم فى نوب متفرقه يقتضيها طبع المزاج فقد تدرك المرأة كون الحيض المتقطع من نوبه واحده مما تقتضيه طبيعه مزاجها، و أن تقطعه لضعف الدفع أو لوجود المانع، فاعتبار التوالى بالوجه المتقدم موقوف على كون فرديه الحيض و وحدته التى يبتنى عليها التحديد بالثلاثة بلحاظ استمراره، لا بلحاظ النوب المشار إليه، و لا قرينه على حمل دليل التحديد على الأول.

بل الظاهر انصرافه للثانى، لارتكازيه الجبهه التى ذكرناها. و لذا لا يشك فى بناء العرف - مع قطع النظر عن التحديدات الشرعيه - على أن المرأة التى يتخلل دمها الشهرى يوم نقاء مثلا - تحيض فى شهرها حيضه واحده متقطعه، لا - حيضتين، بخلاف ما لو حاضت فى أول الشهر و آخره، فىكون مقتضى الإطلاقات المقاميه لنصوص التحديد الحمل عليه.

و لا سيما مع الجرى عليه فى صحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام: «قال:

إذا رأت المرأة الدم قبل عشره أيام فهو من الحيضه الأولى، و إن كان بعد عشره فهو من الحيضه المستقبليه» «١»، و موثقتة عنه عليه السلام: «قال: أقل ما يكون الحيض ثلاثه، و إذا رأت الدم قبل عشره أيام فهو من الحيضه الأولى، و إذا رأتة بعد عشره أيام فهو من حيضه أخرى مستقبليه» «٢».

لظهورهما فى عدّ الدميين فى العشره حيضه واحده، لا حيضتين، و هو لا يكون إلّا بلحاظ ما ذكرنا. و نحوهما فى ذلك صحيحه عبد الرحمن الآتيه و غيرها.

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحيض حديث: ١١.

و دعوى: أن المراد بها إلحاق الدم الثانى بالأول فى كونه حيضاً، لا بيان الوحده بينهما ليستكشف بذلك ابتناء وحده الحيض المقومه لفرديته على أمر غير الاستمرار.

مدفوعه بمخالفه ذلك للظاهر، بل المناسب له الاقتصار على الحكم بحيضيه الثانى، لا- الحكم عليه بأنه من الحيضه الأولى بخصوصها.

و من ثم استدل بحديثى محمد بن مسلم على عدم اعتبار التوالى، لأن مقتضى إطلاقهما أن الدميين فى العشره حيض واحد وإن كان الأول دون الثلاثه، بل يكتفى ببلوغ مجموعهما الثلاثه.

و أما ما يظهر من المعبر وغيره من أن مضمونها إلحاق الدم الثانى بالحيضه الأولى، و هو إنما يتم مع حيضه الدم الأول، و مقتضى نصوص التحديد عدم حيضته إلا ببلوغه ثلاثه أيام.

فيدفعه: أن كون الدم المتأخر من الحيضه الأولى مستلزم لكون الدم الأول مهما بلغ بعض الحيضه لإتمامها، و نصوص التحديد إنما تقتضى اعتبار الثلاثه فى تمام الحيضه لا فى بعضها.

نعم، قد يشكل الاستدلال المذكور بما ذكره الفقيه الهمداني من أن الحديثين بصدد إلحاق الدم بإحدى الحيضتين بعد الفراغ عن تماميه شروط الحيض، و ليسا بصدد بيان شروطه، ليكون لهما إطلاق بنفى اعتبار التوالى فيه.

لكن هذا إنما يمنع مما صدر من غير واحد من الاستدلال بهما على نفي التوالى، و لا ينافى كشفهما عن أن وحده الحيض التى هى المعيار فى التحديد بالثلاثه بلحاظ النوبه الطبيعیه و لو مع التقطع، التى عرفت أنها المنصرف إليها عرفاً، دون استمرار خروج الدم.

و لعله لأجل ذلك استدل بعضهم بإطلاق أدله التحديد بالثلاثه أيام على عدم اعتبار التوالى.

و إن كان قد يشكل بأن واجديه المتفرق للحد المذكور لا يقتضى الحكم

بحيضيته، لعدم سوق أدله التحديد لبيان حيضيه كل دم واجد للحد، بل لبيان عدم حيضيه الفاقد له، و لذا لا تنافى أدله سائر شروط الحيض.

غايه الأمر عدم نهوض أدله التحديد بنفى حيضيه الدم المتفرق، و يحتاج إثبات حيضيه أو نفيها للدليل.

اللهم إلا أن يكون الدليل على حيضيته هو الدليل على حيضيه المستمر ثلاثه أيام من عموم ما دل على التحيض برؤيه الدم مطلقا أو فى العاده أو بالصفات، إذ لا- فرق بينهما إلا- بلحاظ احتمال اعتبار التوالى لدعوى كونه مقتضى أدله التحديد، فإذا ظهر قصورها عن ذلك و أن مقتضى إطلاقها عدمه تعين الرجوع فى البناء على حيضيه المتفرق إلى ما يرجع إليه فى المستمر. و لعل هذا هو مراد من استدلال بإطلاق نصوص التحديد.

هذا كله بناء على اعتبار الاستمرار فى الأيام الثلاثه على تقدير اعتبار التوالى فيها. أما لو قيل بعدم اعتباره و أنه يكفى وجود الدم فى كل يوم من الأيام الثلاثه- كما يأتى من غير واحد- فلا يتم الوجه السابق فى تقريب ظهور نصوص التحديد فى التوالى، لابتناؤه على اعتبار الاستمرار فى وحده الحيض التى هى موضوع التحديد. و حينئذ يكون الاستدلال بإطلاق نصوص التحديد لنفى اعتبار التوالى أظهر. و ما فى الروض و غيره من ظهورها فى اعتبار التوالى غير ظاهر المأخذ.

هذا و قد استدلل الشيخ و من تبعه على عدم اعتبار التوالى- مع قطع النظر عن الإطلاقات المذكوره- بمرسله يونس عن أبى عبد الله عليه السلام قال فى حديث: «فإذا رأت المرأة الدم فى أيام حيضها تركت الصلاة فإن استمر بها الدم ثلاثه أيام فهى حائض، و إن انقطع الدم بعد ما رآته يوما أو يومين اغتسلت وصلت و انتظرت من يوم رأت الدم إلى عشره أيام، فإن رأت فى تلك العشره أيام من يوم رأت الدم يوما أو يومين حتى يتم لها ثلاثه أيام فذلك الدم الذى رآته فى أول الأمر مع هذا الذى رآته بعد ذلك فى العشره هو الحيض، و إن مرّ بها من يوم رأت الدم عشره أيام و لم تر الدم فذلك اليوم و اليومان الذى رآته لم يكن الحيض إنما كان من عله إما قرحه فى جوفها و إما من

الجوف، فعليها أن تعيد الصلاة تلك اليومين التي تركتها، لأنها لم تكن حيضا... و إن تم لها ثلاثة أيام فهو من الحيض، و هو أدنى الحيض، و لم يجب عليها القضاء...» (١).

و قد استشكل فيه تاره: بإرسال الخبر. و اخرى: بأن راويه عن يونس إسماعيل بن مرار الذى لم ينص على توثيقه أحد.

و يندفع الأول بما تقدم فى مبحث تحديد الكر عن الشيخ و الشهيد (قدس سرهما) من إجماع الطائفة على العمل بمراسيل يونس، لأنه لا يروى و لا يرسل إلا عن ثقة، المؤيد بما تضمن من الروايات إرجاع الرضا عليه السلام إليه فى معالم الدين «٢»، الظاهر فى اعتماده عليه السلام عليه فى معرفه أحاديثهم و حسن انتقائه لها، و بما ورد بسند صحيح من تشديده فى قبول الروايات و كثره رده لها حتى قيل له فى ذلك فاعتذر بكثرة الكذب عليهم عليهم السلام «٣». فراجع.

و الثانى بأن الظاهر كون روايات إسماعيل من كتب يونس التى حكى عن ابن الوليد تصحيح رواياتها إلا ما رواه محمد بن عيسى عن يونس، كما حكاه بعض مشايخنا.

و بأن الظاهر كون الرجل من رواه كتاب نواذر الحكمة، لوقوعه فى سند مؤلفه لروايه فى صوم المكارى و إتمامه «٤»، مع عدم روايه الأصحاب له فى الفقه غير كتاب نواذر الحكمة، و لم يستثنه القميون من رجال الكتاب المذكور كما استثنوا غيره، بنحو يظهر منه أن منشأ الاستثناء عدم ثبوت وثاقه الرجل عندهم، حيث يظهر من ذلك توثيقهم لإسماعيل فى الجملة. و بكثرة روايه إبراهيم بن هاشم - الذى هو من الأجلاء، حتى قيل أنه أول من نشر حديث الكوفيين بقم - عنه فقد نقل بعض مشايخنا أنه روى عنه فيما يزيد عن مائتى مورد، إذ يبعد جدا عدم وثاقته عنده مع ذلك، فإن ذلك كله كاف فى استفاده وثاقه إسماعيل، و لا سيما مع ظهور معروفه رواياته بين الأصحاب

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب صفات القاضى حديث: ٣٣، ٣٤، ٣٥.

(٣) رجال الكشى طبع النجف الأشرف ص: ١٩٥.

(٤) الوسائل باب: ١٢ من أبواب صلاة المسافر حديث: ١.

و اعتمادهم عليها فى الجملة.

مضافا إلى ظهور اعتماد الكلينى و الشيخ و ابن البراج على الروايه و حكايه الشيخ مضمونها عن بعض الأصحاب.

و أما ما فى الروض من طعن الروايه بالشذوذ، فهو لا يرجع إلى محصل. إذ لو أريد به شذوذها بلحاظ روايات الأصحاب، فليس هناك ما ينافيها صريحا، غايه الأمر دعوى انصراف نصوص التحديد للثلاثه المتواليه، و هو لو تم لا يوجب شذوذ الروايه، بل يلزم رفع اليد بها عنه لصراحتها.

و إن أريد به شذوذها عما عليه الأصحاب، فقد اعترف هو بأن اعتبار التوالى مذهب الأكثر، و لم يدع أحد الإجماع عليه، و كيف يمكن دعوى شذوذ روايه عمل بها من عرفت و ظاهر ابن حمزه و المحقق التردد لأجلها.

و اشكل من ذلك ما عن الجامع من أن الكل على خلافها.

هذا و أما ما ذكره المحقق الخراسانى قدس سره فى تقريب عدم منافاتها لما عليه الأكثر، من إمكان دعوى أن قيد التوالى فى كلامهم لبيان أقل أيام قعود المرأه و إن لم يستمر فيها الدم، دفعا لتوهم كون النقاء المتخلل طهرا، ليصح مقابله بأكثر أيام الحيض، حيث يراد به أكثر أيام قعودها و إن لم يستمر فيها الدم، فإن أريد بالأقل أقل أيام الدم لزم إما عدم مراعاة المقابله بينه و بين الأكثر، أو حمل الأكثر على خصوص أيام الدم، مع إهمال أكثر أيام القعود.

فهو مخالف للظاهر جدا، لظهور حالهم فى الإشاره لمفاد نصوص التحديد الظاهره فى إرادته زمان الدم فى طرفى القله و الكثره، لأنه المفهوم عرفا من الحيض، بل هو المقطوع به فى بعضها كصدر مرسله يونس المتقدمه «١»، المتضمن تفريع الأكثر و الأقل على كثره دم المرأه و قلتها. و القعود فى غير أيامه لو تم قد تعرضوا له فى مقام آخر و استدلوا عليه بنصوص أقل الطهر، كما يأتى إن شاء الله تعالى.

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحيض حديث: ٤.

و لو حملت نصوص أقل الحيض على زمان القعود لزم إهمالها لأقل أيام الدم الذى يحتاج لبيانه، كما لزم إهمالهم له تبعاً لها، و انحصار الدليل عليه بمرسله يونس، الداله على عدم اعتبار التوالى.

بل بعض كلماتهم كالصريحه فى إرادتهم من مورد اعتبار التوالى أيام الدم، حيث تعرضوا فى بيان الخلاف فيه للقول بعدم اعتبار التوالى أيام الدم، لا للقول بكون النقاء المتخلل طهراً، كما فرغوا عليه الكلام فى كيفية وجود الدم فى الأيام الثلاثه.

و من هنا لا مجال لإنكار مخالفه الأكثر لمفاد المرسله. و لذا ذكر شيخنا الأعظم قدس سرّه أنه يقوى العمل بها، لقوتها دلالة و سنداً، لو لا مخالفتها للشهره العظيمة.

لكن الظاهر عدم موهنيه الشهره المذكوره لها بعد اعتماد من عرفت من القدماء عليها، و لا سيما مع قرب استناد بعض القائلين باعتبار التوالى إلى الاحتياط أو الأصل أو نحوهما من الوجوه الاجتهاديه من دون أن يبتنى على اطلاعهم على ما يوهن الروايه. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

بقى فى المقام أمور..

الأمر الأول: أن الذى صرح به الشيخ و نسبه لبعض أصحابنا لزوم كون الثلاثه فى ضمن العشره،

و ظاهر غير واحد المفروغيه عنه، بل ادعى الاتفاق عليه فى المنتهى، و أن الخلاف إنما هو فى لزوم توالى الثلاثه زائداً على ذلك. و تقتضيه مرسله يونس المتقدمه.

و ظاهرهم ذلك أيضاً فيما إذا كان الدم الأول بقدر أقل الحيض أو أزيد، ففى محكى نهايه الأحكام: «و لا قائل بالالتقاط من جميع الشهر و إن لم يزد مبلغ الدم عن الأكثر» فمرجه إلى لزوم كون الحيضه الواحده فى ضمن عشره أيام و إن كانت متقطعه.

لكن ظاهر الحدائق الاكتفاء بعدم فصل أقل الطهر بين الدميين، فلو رأته يومين أو ثلاثه ثم نقيت تسعه أيام ثم رأته خمسه أيام كان المجموع حيضه واحد فإن مصب كلامه و إن كان هو كون النقاء المتخلل بين الدميين طهراً لا- حيضاً، إلا أن ظاهره المفروغيه عما ذكرناه.

و لازمه إمكان تفرق الحيضه الواحده فى واحد و تسعين يوما، بأن تنقى بعد كل يوم تسعه أيام، بناء على ما هو الظاهر من إمكان التلفيق بين أكثر من دميين، بل بناء على إمكان التلفيق بين ساعات الدم لا خصوص أيامه يمكن تفرق الحيضه الواحده فى أكثر من ذلك بكثير، بأن تراه كل مره ربع يوم أو أقل ثم تنقى تسعه أيام و هكذا حتى يكمل لها أكثر الحيض، و هو من البعد بمكان.

و كيف كان، فيظهر منه الاستدلال لذلك بحديثى محمد بن مسلم المتقدمين فى الاستدلال على اعتبار التوالى بأدله التحديد بثلاثه أيام. و صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن المرأه إذا طلقها زوجها متى تكون [هى] أمملك بنفسها؟ قال: إذا رأت الدم من الحيضه الثالثه فهى أمملك بنفسها.

قلت: فإن عجل الدم عليها قبل أيام قرئها. فقال: إذا كان الدم قبل عشره أيام فهو أمملك بها، و هو من الحيضه التى طهرت منها، و إن كان الدم بعد عشره أيام فهو من الحيضه الثالثه، و هى أمملك بنفسها» «١»، حيث التزم بأن المراد فى هذه النصوص من العشره أيام التى يخرج الدم قبلها هى العشره من حين انقطاع الدم الأول، لا من حين خروجه، لأن ذلك هو المراد بالعشره التى يخرج الدم بعدها، لأن كون الثانى حيضه مستقلة عن الأول مشروط بمضى أقل الطهر، فلو حملت العشره التى يخرج الدم قبلها على العشره من حين خروج الدم لزم عدم التطابق بين العشريتين.

و أصرح منها فى ذلك الرضوى: «و الحد بين الحيضتين القراء، و هو عشره أيام بيض، فإن رأت «٢» الدم بعد اغتسالها من الحيض قبل استكمال عشره أيام بيض فهو ما بقى من الحيضه الأولى، و إن رأت الدم بعد العشره البيض فهو ما تعجل من الحيضه الثانيه» «٣».

و أجيب عنه بأن حمل حديثى محمد بن مسلم على ما ذكره مستلزم لتقييد صدرهما بما إذا لم يتجاوز الدميان العشره أيام، و ليس هو بأولى من حمل العشره على

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب العدد حديث: ١.

(٢) كذا نقل فى الحقائق و المستند، و فى المطبوع من الرضوى و مستدرک الوسائل: (زاد) و الظاهر أنه تصحيف.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ٩ من أبواب الحيض حديث: ١.

العشره من حين رؤيه الدم، مع تقييد ذيله بمضى أقل الطهر بين الدمين.

لكنه يشكل بأن تقييد الذيل بمضى أقل الطهر بعيد جدا، لما فيه من إهمال موضوع الإلحاق المذكور فى الحديثين عرفا، و جعل الموضوع أمرا آخر غير مذكور، و ليس هو كتقييد الصدر بعدم تجاوز الدمين العشره، إذ لا يستلزم إهمال موضوع الإلحاق المذكور فى الحديثين، بل تقييد مورده.

نعم، بعد التقييد المذكور قد يقرب ما أشرنا إليه آنفا من كون الحديثين بصدد بيان ما يمكن إلحاق الدم به من الحيضتين، لا بصدد فعلية الإلحاق، ليكون ظاهرهما تحديد موضوعه و يتعين حملة على ما ذكره فى الحدائق مع الالتزام بالتقييد المذكور.

و لا أقل من الالتزام بذلك فى فقره الثانيه، لقوله عليه السّلام فى صدر الموثقه: «أقل ما يكون الحيض ثلاثه»، حيث قد يوجب انصراف العشره فيها إلى العشره من رؤيه الدم كالثلاثه، و تكون قرينه على إرادته ذلك فى الصحيح أيضا، لأن الظاهر أنه بعض منها و يلزم بما ذكرنا.

و بالجمله: إن لم يكن الحديثان ظاهرين فى العشره من حين رؤيه الدم فلا أقل من إجمالهما و عدم ظهورهما فى العشره من حين انقطاعه.

و أما صحيح عبد الرحمن فهو ظاهر- بسبب عدم تعيين مبدأ العشره فيه مع فرض تعجيل الدم قبل القرء فى السؤال- فى إرادته العشره قبل أيام القرء التى تكون غالبا بعد مضى أقل الطهر من الدم الأول، لغلبه كون الدم دون العشره، بل هو المتعين فى مورد الصحيح، لتضمنه الترديد فى إلحاق الدم الثانى بين الحيضتين الظاهر فى المفروغيه عن قابليه الحيضه الأولى لذلك من حيثيه كميّه الدم، فيكون واردا لتحديد تعجيل الحيض الذى تضمنته بعض النصوص، كموثق سماعه: «سألته عن المرأه ترى الدم قبل وقت حيضها. فقال: إذا رأت الدم قبل وقت حيضها فلتدع الصلاه، فإنه ربما تعجل بها الوقت» (١). و قد وقع الكلام بينهم فى تحديده تبعا للنصوص.

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١.

نعم، الظاهر عدم إمكان البناء على إلحاق الدم بالحیضه الأولى بمجرد تقدمه على القرء بأكثر من عشره أيام، بل لا بد إما من تقييده بما إذا كان فى ضمن العشره أيام من حين رؤیه الدم الأول- ليطابق القول المشهور- أو من حين انقطاعه- ليطابق ما فى الحدائق- أو حمل العشره فيه على العشره بأحد المعنيين السابقين ليطابق أحد القولین أيضا.

و الكل بعيد، لأن الأول- مع ما فيه من إلغاء موضوع الإلحاق المذكور فى الصحيح- لا بد فيه من التقييد أيضا بما إذا كان تمام الدميين فى ضمن عشره أيام، و هو لا يناسب مورد السؤال، لظهوره فى الفصل المعتد به بينهما، حتى يحتمل كون الثانى حیضه مستقلة و يسأل عنه.

و الثانى- مع ما فيه من إلغاء موضوع الإلحاق أيضا- لا بد فيه من التقييد بما إذا لم يتجاوز الدمیان عشره أيام، و هو بعيد فى مفروض السؤال، و هو ما إذا كان كل من الدميين صالحا لأن يكون حیضه تامه، لأن زياده الحیضه على خمسہ أيام هو الشائع الغالب، فيبعد إرادته ما عداه من الإطلاق.

و الثالث- مع رجوعه إلى أحد الوجهين السابقين، فيستلزم لازمه- مخالف فى نفسه لظاهر الصحيح.

فلعل الأقرب حمل كونه من الحیضه السابقه على كونه حقيقه من بقیه دمها الذى لم يخرج بها و إن لم يكن جزءا منها عرفا و لا شرعا، فلا- تجرى عليه حدودها و لا يحكم بأحكامها، لعدم سوقه لتحديد الحیضه السابقه فى مقام النظر لأثرها كى لا يناسب حملة على بيان أمر واقعى غير شرعى، بل لبيان نفى أثر كونه حیضه مستقلة، و هو بينونه المطلقه به، لأن ذلك هو الجبهه المسئول عنها، و هو يجتمع مع كون الإلحاق بالسابقه واقعا لا شرعا.

و لا مجال لتظيره فى حديثى محمد بن مسلم، لأن تعقيب التفصيل المذكور فيهما لقوله عليه السلام فى الموثقه: «أقل ما يكون الحیض ثلاثه» ظاهر فى كونه من شئون تحديد الحیض ذى الأحكام.

و الظاهر أن ما ذكرنا في صحيح عبد الرحمن أقرب مما ذكره فيه شيخنا الأعظم قدس سرّه من احتمال حمل (من) في قوله: «و هو من الحيضه التي طهرت منها» على كونها ابتدائية لبيان أن الدم استحاضه ناشئه من الحيضه السابقه، لأن الغالب كون الاستحاضه من توابع الحيض، لا تبعضيه لبيان أنه بعض الحيضه السابقه. قال: «و لا يقدر في ذلك كونها تبعضيه قطعاً».

للإشكال فيه بأن (من) حيث وقعت بين الشىء و سنخه في المقام فظاهاها التبعض، و يبعد حملها على الابتدائية، و لا سيما مع استلزامه التفكيك بين الفقرتين.

و كيف كان، فالأخذ بظاهر الصحيح ممتنع في نفسه، و لم يتضح كون التصرف فيه بالنحو المناسب لاستدلال الحدائق عرفياً، ليتجه البناء عليه، فإن أمكن حمله على ما ذكرنا أو نحوه فهو، و إلا تعين البناء على إجماله و عدم نهوضه بالاستدلال.

هذا و قد يستدل أيضاً بما في ذيل مرسله يونس المتقدمه من قوله عليه السلام بعد ما سبق: «و لا يكون الطهر أقل من عشره أيام، فإذا حاضت المرأة و كان حيضها خمس أيام ثم انقطع الدم اغتسلت و صلت، فإن رأت بعد ذلك الدم، و لم يتم لها من يوم طهرت عشره أيام، فذلك من الحيض، تدع الصلاة، فإن رأت الدم من أول ما رأتها [رأت. خ] الثاني الذي رأتها تمام العشره أيام و دام عليها، عدت من أول ما رأت الدم الأول و الثاني عشره أيام، ثم هي مستحاضه» (١)، لأن الحكم فيه بحيضه الثاني مع عدم مضى أقل الطهر بين الدميين لا بد أن لا يبتنى على كونه حيضه مستقله، بل متمماً للحيضه السابقه، كما هو المناسب لقوله عليه السلام: «عدت من أول ما رأت الدم الأول و الثاني عشره أيام» فيدل على المطلوب.

و قد أجاب عن ذلك شيخنا الأعظم قدس سرّه بأن قوله عليه السلام: «من يوم طهرت» لما لم يكن قيلاً (عشره) لتقدمه عليها (٢) لم يصلح بيانا لمبدئها، بل يكون مبدؤها أول

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) لأن الظرف المذكور و إن أمكن تقدمه على عامله إلا أنه ليس معمولاً لعشره، لأنها اسم جامد، فلا يكون قيلاً لها إلا إذا كان تاماً متعلقاً بكون عام صفه لها، و يمتنع تقدم الصفه على الموصوف. (منه عفى عنه).

رؤية الدم الأول، و يكون المعنى: و لم يتم لها من يوم طهرت إلى يوم رؤيه الدم الثانى عشره أيام من أول حيضها. فيدل على اشتراط حيضيه الدم الثانى بكونه فى ضمن العشره من حين رؤيه الدم الأول، كما هو المشهور.

و فيه: أن تقدير العشره بما ذكره بعيد جدا مبتن على عناية لا إشعار بها فى الكلام. بل ظاهره أن مبدأها يوم الطهر، لأن عدم ذكر مبدئها مع شدة الحاجة لبيانه ظاهر فى الاتكال على الظرف المذكور فى بيانه و إن لم يكن قيدا للعشره.

نعم، قال قدس سرّه: «مع أن حاشيه نسخه التهذيب الموجوده عندى المصححه المقروه على الشيخ الحر العاملى بدل قوله: «طهرت»: «طمثت» و انطباقه على مذهب المشهور واضح. و يؤيد ما ذكرناه أن الظاهر من العشره فى قوله فى الفقره الثانيه تمام العشره المذكوره فى الفقره الأولى، و لا ريب أن المراد تمام العشره من مبدأ ظهور الدم الأول، لا من زمان انقطاعه».

و لا يخفى أن نسخه التى ذكرها و إن كانت لا تقتضى إلا سقوط روايه التهذيب باختلاف نسخه، دون روايه الكافى لها على طبق الوجه الأول، إلا أن اعتضادها بالمؤيد المذكور فى كلامه يوجب الريب فى روايه الكافى أيضا، إذ لا يمكن توجيهها مع الفقره الثانيه إلا بحمل «تمام العشره» على ما يضاف للخمسه التى ذكرت فى صدر الروايه بحملها على خصوص أيام الدم - كما ذكره فى الحقائق - و حمل اللام على العهد الذهنى بلحاظ معهوديه أن أكثر الحيض عشره، و هو و إن كان ممكنا إلا أن الوجه الذى ذكره أقرب، بلحاظ تقدم (عشره) فىكون العهد ذكريا، و التعبير بالتمام الذى فرض عدمه فى الفقره التى هى محل الكلام. فتأمل.

و لا سيما مع ظهور الاضطراب فى هذه الفقرات، و عدم مناسبه نسخه الأولى لصدر المرسله المتقدم الصريح فى اعتبار كون الدميين فى العشره، فإنه و إن اختص بأقل الحيض، و اختص المذيل بما زاد عليه، إلا أن بعد التفكيك بينهما فى ذلك موهن للنسخه المذكوره و مقرب للثانيه. فلاحظ.

و قد تحصل من جميع ما تقدم: أن النصوص المستدل بها لما فى الحدائق لا- تنهض به. على أنه لو فرض تماميه دلالتها فى أنفسها إلا أنه لا مجال للتعويل عليها بعد ظهور إعراض الأصحاب عنها، و ظهور مفروغيتهم عن عدم تفرق الحيضه الواحده فى أكثر من عشره أيام، لعدم تنبيههم إلا لعود الدم فى ضمن العشره مع شده احتياجه للتنبيه.

و لا سيما مع تعرضهم للخلاف فى اعتبار التوالى فى الأقل و تصريحهم بلزوم كونه فى ضمن العشره، بل تقدمت دعوى الإجماع عليه من المنتهى و عن نهايه الأحكام: «و لا قائل بالالتقاط من جميع الشهر و إن لم يزد مبلغ الدم عن الأكثر». إذ يبعد جدا خفاء ذلك على الأصحاب مع كونه معرضا للابتلاء.

فلا مجال للخروج بهذه النصوص عن المرسله التى تقدم الاستدلال بها للمشهور.

نعم، قد يقال: لما كانت المرسله مختصه بأقل الحيض فلا دليل على امتناع خروج ما زاد عليه عنها. بل مقتضى أدله التحديد بأن أكثره عشره إمكانه، بناء على ما سبق من عدم ظهورها فى الاستمرار.

لكن الإنصاف أن من القريب جدا فهم عدم الخصوصيه لأقل الحيض فى ذلك، و أن تحديد تفرق الدم بالعشره لأجل أنها منتهى ترامى الحيض، و لذا صار أكثره عشره. على أنه سبق قرب حمل العشره فى حديثى محمد بن مسلم على العشره من حين رؤيه الدم. و لعل المتيقن منهما صورته بلوغ الدم السابق أقل الحيض.

مضافا إلى ما أشرنا إليه من ظهور تسالم الأصحاب على ذلك، حيث يقرب معه فهمهم ذلك من مجموع النصوص، إذ لو لم يكن إجماعهم حجه فى نفسه لم يبعد كشفه عن تماميه دلالة النصوص التى ذكرناها بنحو لا مجال معه للرجوع لاطلاقات أدله التحديد، خصوصا مع أن لازمه إمكان تفرق الحيض فى مده طويله جدا، كما سبق.

بل لا إشكال فيما ذكرنا بناء على حيضيه النقاء المتخلل بين الدميين، حيث لا يظن من أحد إمكان كون القعود أكثر من عشره أيام.

و لعله لذا لم يتصد فى الحدائق للتفصيل المذكور، مع أنه مقتضى الجمع بين

المرسله و النصوص التي ذكرها لو تمت دلالتها، لأن النصوص المذكوره بين ما هو مطلق بنظره، كحديثي محمد بن مسلم و ما هو مختص بما إذا كان الدم المنفصل زائدا على أكثر الحيض، كصحيح عبد الرحمن الظاهر في المفروغيه عن تحقق الحيضه السابقه و ذيل المرسله بناء على النسخه الأولى.

على أن تطبيق إطلاقات التحديد على الدم المتفرق مشروط بإدراك المرأه كون الدميين من حيضه واحده، لأنها في مقام تحديد الحيض الواحد، لا بيان وحده الحيض، و هو قد يتم مع قله الفاصل، و يبعد تحققه بعد العشره، بل في أثنائها مع طول الفاصل، و إنما بنى على الإلحاق فيما يقع في ضمنها لمرسله يونس لأنه المتيقن من حديثي محمد بن مسلم. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

الأمر الثاني: لا يبعد اختصاص المرسله بما إذا كان التلقيق في أقل الحيض بين دميين لا أكثر،

إلا أن ظاهرهم المفروغيه عن إمكان التلقيق بين أكثر من دميين في العشره على القول بعدم اعتبار التوالى، كما لا إشكال ظاهرا بينهم في ذلك لو بلغ الدم الأول أقل الحيض.

و يقتضيه إطلاق نصوص التحديد بعد حملها على عدم إرادته الاستمرار، إما لأنه مقتضى إطلاقها، أو بعد تحكيم المرسله عليها الظاهره في كون الثلاثه الملفقه من أفراد الواجد للحد الذي دلت عليه النصوص، لا خروجا عنه، ليقصر على موردها، كما أنه مقتضى إطلاق حديثي محمد بن مسلم أيضا، اللذين عرفت أن المتيقن منهما ما لو بلغ الدم الأول أقل الحيض.

و من هنا يتجه الاكتفاء في أقل الحيض بالتلقيق من أبعاض اليوم، بل بالساعات - كما جعله في المبسوط و المعبر و التذكرة و المنتهى و محكى الجامع و نهايه الأحكام مقتضى القول بعدم اعتبار التوالى - لأنه بعد حمل الإطلاق على محض بيان المقدار، فكما لا يعتبر الاستمرار في مجموع الثلاثه لا يعتبر في كل منهما. و ما في كشف اللثام - و رافقه غيره - من اعتبار كمال الأيام في التلقيق بينها، لأنه المتبادر، في غير محله.

الأمر الثالث: حكم النقاء المتخلل بين الدمين

قال فى الروض بعد ذكر القول بعدم اعتبار توالى الثلاثه: «و على هذا القول لو رأت الأول و الخامس و العاشر فالثلاثه حيض لا غير». و مقتضاه كون النقاء المتخلل طهرا لا تثبت فيه أحكام الحيض من القعود عن الصلاه و نحوه.

و نحوه المحكى فى كشف اللثام و غيره عن الفخر فى شرح الإرشاد و الهادى، و هو الذى جزم به صاحب الحدائق القائل بعدم اعتبار التوالى و قد جعله مفاد مرسله يونس. و فى محكى الجامع و إن ادعى أن الكل على خلافها.

و استشكل فى ذلك فى المدارك و كشف اللثام و غيرهما بأنه لا يناسب الإجماع على أن أقل الطهر عشره، و لذا يحكم بحيضيه النقاء المتخلل لو بلغ الدم الأول ثلاثه أيام. و من هنا صرح فى كشف اللثام بالإجماع على اعتبار التوالى فى الثلاثه التى هى أقل الحيض، و عن شرح المفاتيح أن الخلاف إنما هو فى اعتبار استمرار الدم ثلاثه أيام فى أول الحيض إذا لم تكن أقل الحيض، و أما إذا كانت أقل الحيض فلا بد من استمرارها عند الكل. لكن هذا لا يناسب تعرضهم فى أقل الحيض للخلاف فى اعتبار التوالى فى الثلاثه بنحو يظهر منهم المفروغيه عن كون المتفرق على القول بحيضيته من أفراد أقل الحيض.

اللهم إلا أن يكون نظرهم فى التحديد بالثلاثه و الخلاف فى اعتبار التوالى إلى أيام الدم الذى هو المعيار فى الحيض عرفا، من دون نظر إلى أيام القعود التى لو فرض شمولها للنقاء المتخلل كانت ملحقه بالحيض حكما، و هو خارج عن محل الكلام فى التحديد و غيره.

و على هذا لا مجال لدعوى: أن الثلاثه المتفرقه ليست من أقل الحيض عندهم.

كما لا مجال لنسبه القول باختصاص حكم الحيض بها إليهم من مجرد كونها عندهم من أقل الحيض، لأن عدم حيضيه النقاء المتخلل عندهم لا ينافى كونه بحكم الحيض عندهم، بل لا بد فى ذلك من النظر فى كلماتهم و أدلتهم الأخر.

و كيف كان، فحيث كان الحيض عباره عن خروج الدم الخاص - كما سبق - كان جريان أحكامه على النقاء المتخلل موقوفا إما على صدق الحيض معه عرفا،

لاكتفائهم فى استمرار الحيضه الواحده بابتداء دمها فى الظهور و عدم انتهائه، أو توسع الشارع فى مفهومه بنحو يشمله على خلاف ما عليه العرف، أو إلحاقه بالحيض حكما مع عدم كونه منه.

أما الأول فلا مجال للبناء عليه بعد الرجوع للعرف و اللغه فى معنى الحيض.

نعم، قد يحتمل ذلك مع قله الفترات بالنحو المتعارف فى ظهور الحيض، على ما يأتى الكلام فيه فى كيفية رؤيه الدم المعتبره فى الأيام الثلاثه إن شاء الله تعالى. و لو تم خرج عن محل الكلام و لزم البناء على حيضيته إجماعا، كما فى التذكرة، و كان الكلام فى غيره مما لا يصدق معه استمرار الحيض. و منه يظهر أنه لا مجال لما فى التذكرة و المنتهى من الاستدلال عليه بأن من شأن الدم التقطع. فلاحظ.

كما أن الثانى مخالف للإطلاق المقامى لأدله أحكام الحيض القاضى بحملها على الحيض العرفى. على أن الحكم فى مرسله يونس المتقدمه على ثلاثه أيام الدم المتفرقه فى ضمن العشره بأنها أدنى الحيض صريح فى رد هذين الوجهين. بل لازمهما عدم دلالة نصوص التحديد على كون أقل الدم ثلاثه أيام، لأن مقتضى إطلاقها الاكتفاء برؤيه الدم فى أول اليوم الأول و آخر الثالث، لاستمرار الحيض بالمعنى المذكور ثلاثه أيام حينئذ، و هو خلاف المقطوع به من النصوص و الفتاوى.

فيتعين الثالث، و حيث كان مخالفا لعموم أحكام الطهر كان محتاجا للدليل.

و قد استدل عليه جملة من الأصحاب بما يأتى من النصوص و الإجماع على أن أقل الطهر عشره أيام. و هو مبنى على خروج الشارع الأقدس فى مفهوم الطهر فى هذه النصوص عما عليه العرف - و هو النقاء من دم الحيض - و إرادته منه الطهاره الشرعيه التى هى موضوع الأحكام المعهوده، حيث يمكن عدم تحققها حين النقاء بين الدميين، إذ لو أراد منه الطهر العرفى الصادق على النقاء المذكور يعلم بقصور التحديد عنه و عدم بقائه على عمومه.

و الأول مخالف لإطلاق نصوص التحديد المقامى، كما لا يناسب المقابله

فى بعض النصوص المذكوره و غيرها بين الطهر و الدم، كقوله عليه السّلام فى صحيح محمد بن مسلم: «أقل ما يكون عشره من حين تطهر إلى أن ترى الدم» (١)، و فى مرسله يونس الطويله: «إذا رأيت الدم البحرانى فدعى الصلاه، و إذا رأيت الطهر و لو ساعه من نهار فاغتسلى و صلى» (٢).

كما أنه خلاف ظاهر التعبير فيها و فى غيرها (٣) برؤيه الطهر، لظهوره فى كون الطهر أمرا يرى كالدم، لا- أمرا شرعيا غير قابل للرؤيه.

كيف و لازم البناء على إرادته المعنى المذكور من نصوص التحديد عدم نهوضها بإثبات لزوم تخلل عشره أيام بين الحيضتين، بل يمكن كون النقاء بينهما دونها مع كونه بحكم الحيض، لعدم التصدىق فيها لتحديد النقاء، بل لتحديد المحكوم بالطهاره منه، بخلاف ما إذا كان المراد بها المعنى العرفى المتقدم، إذ حيث يعلم بلزوم الفصل بين الحيضتين، فإذا كان أقل الطهر عشره أيام لزم تخلله بينهما.

و من هنا لا- ينبغى التأمل فى أن المراد به فى نصوص التحديد معناه العرفى المقابل للحيض، فيختص التحديد بالطهر بين الحيضتين. إما لأجل تخصيص ما تضمن إمكان تفرق الحيضه فى ضمن العشره لعموم التحديد، أو لانصراف العموم لذلك، كما هو صريح جملة من معاهد الإجماعات عليه، و المناسب لجعل موضوعه فى بعض نصوصه القراء (٤)، المفسر فى جملة من النصوص بما بين الحيضتين (٥).

و بالجملة: بعد أن كان الطهر عرفا مقابلا- للحيض فهو صادق قطعاً على النقاء المتخلل بين الدميين فى المقام و يكون دليل إمكان تخلله مخرجاً له عن عموم تحديد أقل الطهر تخصيصاً أو تخصصاً، سواء كان بحكم الحيض أم لم يكن، و لا- مجال لتحكيم العموم المذكور فيه لإثبات أحكام الحيض له، فضلاً عن نفى كونه طهراً.

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب الحيض حديث: ٤.

(٣) راجع الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض.

(٤) الوسائل باب: ١١ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٥) راجع الوسائل باب: ١٤ من أبواب العدد.

و أما ما فى الحدائق من اعتضاد ما ذكره من وقوع الطهر فى أقل من عشرة أيام بموثق يونس بن يعقوب أو صحيحه: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: المرأه ترى الدم ثلاثه أيام أو أربعة. قال: تدع الصلاه. قلت: فإنها ترى الطهر ثلاثه أيام أو أربعة. قال:

تصلى. قلت: فإنها ترى الدم ثلاثه أيام أو أربعة [أيام] قال: تدع الصلاه. قلت: فإنها ترى الطهر ثلاثه أيام أو أربعة. قال: تصلى. قلت: فإنها ترى الدم ثلاثه أيام أو أربعة.

قال: تدع الصلاه. تصنع ما بينهما و بين شهر، فإن انقطع عنها الدم، و إلا فهى بمنزله المستحاضه» (١) و قريب منه حديث أبى بصير (٢).

فهو كما ترى، لأن حملهما على كون الدم المتفرق حيضه واحده مستلزم لزياده الحيض على العشره أيام، و حملهما على كونه حيضات متعدده مستلزم لكون الطهر بين حيضتين دون العشره، و لا مجال للبناء عليه. فيتعين حملهما على صورته اشتباه الحيض بغيره، أو طرحهما، على ما يأتى الكلام فيه فى محله إن شاء الله تعالى. فالعمده ما ذكرناه.

و منه يظهر حال ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سرّه من الاستدلال بما تضمن تفسير القراء بالطهر، لظهوره - بضميمه ما تضمن تفسير القراء بما بين الحيضتين (٣) - فى أن الطهر المطلق ليس إلا - ما بين الحيضتين، و لا طهر سواه، ففى صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام: «قال: الأقرء هى الأظهار» (٤).

لاندفاعه بأنه حيث عرفت أن النقاء المتخلل بين أجزاء الحيضه الواحده طهر و إن جرت عليه أحكام الحيض فلا مجال لحمل الصحيح على الطهر المطلق، بل خصوص ما بين الحيضتين منه لبيان خروج العده بأول الحيضه الثالثه و دفع احتمال كونه نفس الحيضه المستلزم لخروجها بانتهاء الحيضه المذكوره، كما تضمنته جمله من النصوص و حكى عن بعض العامه. و يناسب ما ذكرنا ما فى صحيحه الآخر: «قلت

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٣) راجع الوسائل باب: ١٤ من أبواب العدد.

(٤) الوسائل باب: ١٤ من أبواب العدد حديث: ٣.

لأبي عبد الله عليه السّلام: سمعت ربيعه الرأى يقول: من رأى أن الأقرء التى سمى الله عزّ و جلّ فى القرآن إنما هو الطهر فيما بين الحيضتين. فقال: كذب لم يقل برأيه، و لكنه إنما بلغه عن على عليه السّلام فقلت: أ كان على عليه السّلام يقول ذلك؟ فقال: نعم،، إنما القرء الطهر الذى يقرء فيه الدم فيجمعه، فإذا جاء المحيض دفعه [دفعه] «١».

ثم إنه قد يستدل على ذلك أيضا بما فى بعض نصوص الاستبراء من فرض انقطاع الدم مع الشك فى الطهر، ففى مرسله يونس عن أبى عبد الله عليه السّلام: «سئل عن امرأه انقطع عنها الدم فلا تدرى أ طهرت أم لا. قال: تقوم قائما ...» «٢».

بل يظهر من بعضها أن الطهر يستعمل تاره: فى انقطاع الدم. و اخرى: فى الفراغ من الحيض، و أن موضوع الأحكام الثانى، ففى موثق سماعه عنه عليه السّلام: «قلت له: المرأه ترى الطهر و ترى الصفرة أو الشىء فلا تدرى أ طهرت أم لا، قال: فإذا كان كذلك فلتقم ...» «٣».

و يندفع بأن المراد بهما انقطاع الدم عن الخروج للظاهر مع احتمال بقائه فى باطن الفرج الذى ينكشف بالاستبراء و أن المعيار فى الطهر ذى الأحكام عدم وجوده فى باطنه، لا انتهاء الحيضه الذى هو محل الكلام.

بل مقتضى إطلاقهما تحققه بذلك و إن عاد بعد الفصل بالنقاء قبل العشره لعدم انتهاء الحيضه، و عدم ترتب أحكام الحيض على النقاء المذكور. و مثلهما فى ذلك سائر ما تضمن الأمر بالغسل و الصلاه بانقطاع الدم.

نعم، لو تم الدليل على ترتب أحكام الحيض على النقاء المذكور لزم حملها على غير صورته عود الدم قبل العشره، أو على بيان الوظيفة الظاهرية فى فرض الجهل بعوده، كما يتعين الثانى فيما تقدم فى مرسله يونس من الأمر بالغسل و الصلاه عند انقطاع الدم بعد اليوم أو اليومين و انتظار عوده، و فى مرسله داود عن أبى عبد الله عليه السّلام: «قلت

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب العدد حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض حديث: ٤.

له: فالمرأه يكون حيضها سبعة أيام أو ثمانية أيام، حيضها دائم مستقيم، ثم تحيض ثلاثه أيام ثم ينقطع عنها الدم و ترى البياض لا صفره و لا دما قال: تغتسل و تصلى.

قلت: تغتسل و تصلى و تصوم ثم يعود الدم. قال: إذا رأته الدم أمسكت عن الصلاه و الصيام. قلت: فإنها ترى الدم يوما و تطهر يوما. قال: إذا رأته الدم أمسكت و إذا رأته الطهر صلت، فإذا مضت أيام حيضها و استمر بها الطهر صلت، فإذا رأته الدم فهى مستحاضه. قد انتظمت لك أمرها كله» (١).

و خبر على بن جعفر عن أخيه عليه السّلام: «سألته عن المرأه ترى الدم فى غير أيام طمثها فتراها [فتراه. ظ] اليوم و اليومين و الساعه و الساعتين و يذهب مثل ذلك كيف تصنع؟ قال: تترك الصلاه إذا كانت تلك حالها ما دام الدم و تغتسل كلما انقطع عنها» (٢)، لاختصاص الأخيرتين بالنقاء القليل و فرض احتمالها فى الأولى، ليست مطلقه قابله للتقييد بغيره.

لكنه لا ينافى ما ذكرنا من ظهورها بدوا فى عدم جريان أحكام الحيض على النقاء، لأن حمل المطلق على المقيد و الكلام على الوظيفة الظاهرية التى يؤخذ الجهل فى موضوعها مخالف لظاهرهما.

هذا و قد استدل سيدنا المصنف قدس سرّه على عدم جريان أحكام الحيض على النقاء بما تقدم فى مرسله يونس من قوله عليه السّلام: «و إن رأته فى تلك العشره أيام من يوم رأته الدم يوما أو يومين حتى يتم لها ثلاثه أيام فذلك الدم الذى رأته فى أول الأمر مع هذا الذى رأته بعد ذلك فى العشره هو من الحيض» لظهوره فى اختصاص الحيض بأيام الدم.

أقول: بل قوله عليه السّلام بعد ذلك: «و هو أدنى الحيض» صريح فى ذلك.

إلا- أنه لا- يصلح للاستدلال، لما عرفت من عدم احتمال كون النقاء حيضا، بل غايه الأمر أنه طهر بحكم الحيض، و لا تنفيه المرسله، لأنها بصدد تحديد نفس

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ٨.

الحيض، لا تحديد موضوع أحكامه و لو كان أعم منه.

كما استدل صاحب الحدائق على ذلك بالنصوص التي تقدم منه الاستدلال بها على عدم لزوم كون الحيضه الواحده فى عشره أيام، و الاكتفاء بعدم الفصل بين الدميين بعشره، بدعوى: أنه لو كان النقاء حيضا لزم زياده الحيض على عشره أيام، و هو باطل إجماعا و نضا. و فى الجواهر أنه كيف ساغ له الإقدام على تخصيص قاعده أقل الطهر و قصرها على ما بين الحيضتين و لم يسغ له الإقدام على نقض قاعده أكثرية الحيض حتى جعل لزوم بطلانها شاهدا له على مدعاه، مع أن منشأهما واحد.

لكنه كما ترى، للفرق بين القاعدتين فى وضوح العموم و خفائه قطعا.

على أنه بملاحظه ما سبق من أن الحيض أيام الدم و الطهر أيام النقاء يتضح أن قاعده تحديد الطهر بالعشره لا يراد منها العموم قطعا، بل تقصر عن النقاء المتخلل بين أجزاء الحيضه الواحده و إن لم نقل بجريان أحكام الحيض عليه، و أن جريان أحكام الحيض على النقاء فى مفروض كلام صاحب الحدائق لا يستلزم زياده الحيض على عشره، بل زياده أيام القعود عليها، و هو- كزياده نفس الحيض- لا يظن من أحد احتمالاه فضلا عن القول به.

نعم، سبق الاشكال فى حمل النصوص المذكوره على ما ذكره و العمل بها فيه.

فراجع.

فالعمده فى الدليل على عدم جريان أحكام الحيض على النقاء المذكور ما أشرنا إليه من عموم أحكام الطهر، و إطلاق ما تضمن الأمر بالغسل و الصلاه عند انقطاع الدم الظاهر فى الحكم الواقعى، و قد عرفت عدم نهوض الأخبار المستدل بها على حيضيته بالخروج عن ذلك.

كما لا مجال للاستدلال عليه بأن لازم جريان حكم الطهر على النقاء إمكان عدم مانعيه الحيض من الصلاه، كما لو فرض عدم استيعاب الدم المتقطع فى كل نوبه لوقت الفريضة. إذ لا محذور فى الالتزام بذلك، و لا سيما مع ندره الفرض المذكور

بالنحو المانع من وضوح حكمه من السيره و نحوها على خلاف مقتضى الأدله.

فالعمده فى الدليل على ذلك الإجماع الذى قد يستفاد من استيعاب كلماتهم، فقد ادعى الإجماع فى الخلاف و التذكرة و ظاهر المنتهى على أنه إذا انقطع الدم بعد الثلاثه و عاد قبل العشره كان مجموع الدم و النقاء المتخلل حيضا، فى قبال بعض العامه المقتصرين فى الحيضه على الدم، و عن شرح المفاتيح أنه لم ينقل فى ذلك خلاف.

و يؤيده إرساله فى كلام بعضهم إرسال المسلمات، بل تصريح جملة منهم بذلك فى النفاس، كما فى المبسوط و الخلاف و السيرائر و المعبر و الشرائع و التذكرة و المنتهى و القواعد و غيرها، و عن كشف الالتباس نسبته لسائر عبارات الأصحاب و عن مجمع البرهان الإجماع عليه، مع أن غايه الدليل لهم فى النفاس إلحاقه بالحيض. فإن المستفاد من مجموع ذلك مفروغيتهم عن أن النقاء المتخلل للدم فى ضمن العشره بحكم الدم.

و دعوى: اختصاص معقد الإجماع المتقدم- ككلماتهم المتقدمه بما إذا كان الدم الأول ثلاثه أيام، و لا يشمل النقاء المتخلل للثلاثه- بناء على عدم اعتبار التوالى فيها- الذى هو محل الكلام، و سبق ظهور مرسله يونس فى كونه بحكم الطهر.

مدفوعه بأن الظاهر كون اختصاص معقد الإجماع بذلك لأنه مورد كلام مدعيه، أو لبنائه على اعتبار التوالى فى ثلاثه الحيض، لا لخصوصيته فيه، كما يناسبه استدلالهم عليه بأن أقل الطهر عشره، و ظهور جملة من عباراتهم فى أن مرجع القول بعدم اعتبار التوالى إلى حيضه النقاء مع الدم، ففى الوسيله أنه لو تفرقت ثلاثه الدم فى ضمن عشره أيام كان جميع العشره بحكم الحيض فى إحدى الروايتين، و نحوه عن المعبر و التذكرة، و فى المنتهى: «و احتسب النقاء من الحيض عند القائلين بالتلفيق مطلقا، و عندنا بشرط أن يتقدمه حيض صحيح».

و ربما كان هذا هو الوجه لما تقدم عن الجامع من أنها لو رأت الدم ثلاثه متفرقه كانت وحدها حيضا على روايه يونس، و على خلافها الكل، حيث لا يبعد كون مراده

مخالفه الكل للروايه فى اختصاص الحيض بالدم المتفرق، لا فى حيضيته التى سبق ظهور القائل بها منهم.

نعم، تقدم من الروض و عن غيره أن مقتضى القول بعدم اعتبار التوالى فى الثلاثه حيضيه أيام الدم وحدها، و فى المنتهى: «إذا قلنا بالتلفيق فكل قدر من الدم لا يجعل حيضا تاما، و كذا كل قدر من الطهر، لكن جميع الدماء حيض واحد يفرق، و جميع النقاء طهر كامل واحد، حتى أن العده لا ينقضى بعود الدم ثلاث مرات، و لو كان كل قدر من النقاء طهرا كاملا خرجت العده بعد ثلاثه»، و نحوه عن نهايه الأحكام، فإنه صريح فى أن النقاء المتفرق طهر لا حيض.

لكن لا يبعد عدم ابتناء كلام الأولين على الاطلاع على كلام القائلين بعدم اعتبار التوالى حسا، بل على محض الاجتهاد منهم فى لازم القول المذكور تبعا لدليله، و هو مرسله يونس التى عرفت ظهورها فى عدم جريان حكم الحيض على النقاء.

و كلام المنتهى لا- يناسب تصريحاته بحيضيه النقاء، فلا يبعد كون مراده نفى كون النقاءات أطهارا متعددة حتى على القول بطهرية النقاء الذى حكاه عن بعض العامه- كما احتمله شيخنا الأعظم قدّس سرّه لا الحكم منه بكونه طهرا.

كيف و قد نبه فى الفرع الثانى لعدم وجوب الغسل بانقطاع الدم الأول إذا لم يغمس القطنه، بل الوضوء و الصلاة، لأنه إن لم يعد بعد ذلك لم يكن الدم حيضا، بل استحاضه حكمها الوضوء، و إن عاد تبين أن الزمان حيض، بناء على ما سبق منه من حيضيه النقاء، فلا يشرع فيه الغسل.

و من هنا لا مجال لإخلال ذلك بدعوى الإجماع السابقه.

نعم، يشكل التعويل عليه فى الخروج عن ظاهر الأدله المتقدمه، لعدم وضوح كونه إجماعا تعديا، بل من القريب جدا استنادهم فيه لقاعده أن أقل الطهر عشره المجمع عليه عندنا، كما تكرر فى كلماتهم الاستدلال به، و حيث سبق عدم نهوضها بالمدعى لم ينهض الإجماع المبتنى عليها بالاستدلال عليه.

و لا سيما مع أن الآثار العمليه لذلك- كقضاء الصوم و عدم وجوب الغسل بانقطاع الدم الأول لو لم يغمس القطنه- ليست شايعه الابتلاء بنحو يتضح لأجله قيام السيره عليها لتعضد الإجماع المدعى و تكشف عن اتصاله بعصر المعصومين عليهم السلام و جرى من لم يصرح بمقتضاه عليه، لا على ظاهر الأدله القاضيه بجريان أحكام الطهر على النقاء.

و من هنا يصعب الخروج عن الظاهر المذكور، و البناء على جريان أحكام الحيض على النقاء، فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

الأمر الرابع: لما كانت مرسله يونس مختصه بما إذا كان تفرق الدم في أيام العاده فقد مال في الحدائق إلى تقييدها لإطلاق حديثي محمد بن مسلم

بناء على كونهما من أدله المسأله- و كونها شاهد جمع بينهما و بين الرضوى المتقدم الصريح في اعتبار التوالى بحمله على غير أيام العاده، و إن اعترف بأن ظاهر الأصحاب عموم النزاع في اعتبار التوالى لأيام العاده و غيرها.

و يشكل بأن المرسله لا تصلح لتقييد حديثي محمد بن مسلم، لعدم التنافى بينهما و بينها مع اتفاقهما في الإثبات. و الرضوى ضعيف في نفسه فلا ينهض بمعارضه الحديثين لتكون المرسله شاهد جمع بينهما و بينه.

نعم، سبق الإشكال في الاستدلال بحديثي محمد بن مسلم. فالظاهر أن وجه التعميم إلغاء خصوصيه مورد المرسله عرفاً، و أنه إذا أمكن تقطع الحيض في العاده أمكن في غيرها.

و لا سيما مع كون مقتضى إطلاق حديثي محمد بن مسلم إمكان تقطع الحيض بعد الثلاثه و لو في غير العاده. و خصوصاً مع تطبيق أقل الحيض عليه في المرسله، حيث يظهر منه كون المراد بالأقل ما يعم المتقطع.

مضافاً إلى اعتضادها بإطلاق نصوص التحديد بناء على ما سبق من شموله للمتقطع. و بالجملة: لا ينبغي التأمل بعد ملاحظه إطلاق نصوص التحديد و إعمال الفهم العرفي في المرسله في عدم اختصاص التقطع في أقل الحيض بأيام العاده.

الأمر الخامس: لا إشكال في وجوب الغسل إذا زاد الدم الأول على مقدار الاستحاضه القليله.

و أما إذا كان بقدرها بأن لم يغمس القطنه فلا يجب الغسل بانقطاعه، بناء على حيضيه النقاء المتخلل، لما تقدم من علامه من تردد الأمر بين الاستحاضه التي يجب بها الوضوء و بقاء حكم الحيض المانع من الغسل و به يرفع اليد عن إطلاق المرسله.

أما بناء على أن النقاء طهر، فحيث يحتمل حيضيه الدم يحتمل مشروعيه الغسل، فيجب بمقتضى إطلاق المرسله المحمول على التعبد ظاهرا بحيضيه الدم، لقاعده الإمكان أو نحوها، و لذا وجب ترك الصلاه برؤيته.

فلا مجال لما في الروض من وجوب الوضوء خاصه لاحتمال كونه استحاضه، فلو عاد الدم بعد ذلك في ضمن العشره انكشف بطلانه.

و مثله قوله: «و لو اغتسلت للأولين احتياطا ففي إجزائه نظر». إذ هو مبنى على اعتبار الجزم بالنيه في الغسل الذي هو خلاف التحقيق، و لا سيما مع تعذر معرفه الحال.

نعم، مقتضى القاعده أنه لو لم يعد الدم بنحو يتم به أقل الحيض انكشف عدم مشروعيه الغسل فلا يجزى للصلاه. و لم ينبه لذلك في المرسله. فلا بد من حملها إما على الدم الذي يغمس القطنه، أو على أجزاء الغسل في الفرض تعبدا، أو على فرض ضم الوضوء للغسل استحبابا، أو لعدم أجزاء غسل الحيض عن الوضوء.

و لعل الأقرب الأخير. فتأمل.

الأمر السادس: الظاهر أنه بناء على اعتبار التوالى في الأيام الثلاثة فاللزم كونها في أول الحيض،

و لا- يكفى كونها في وسطه، فلو رأت الدم يوما ثم نقت يوما ثم رأت الدم ثلاثه أيام لم يحكم بإلحاق اليوم الأول بثلاثه الحيض، و إن حكاها في الجواهر عن بعض المحصلين من معاصريه.

لأنه إن بنى على ظهور نصوص التحديد في التوالى و العمل بها كان إلحاق المتقطع محتاجا للدليل، و المتيقن من دليله- و هو حديثا محمد بن مسلم و صحيح

و لو فى باطن الفرج (١). و ليله الأول كليله الرابع خارجتان، و الليلتان المتوسطتان داخلتان (٢).

عبد الرحمن بن أبى عبد الله و الإجماع- هو إلحاق المتأخر عن الثلاثة دون المتقدم. و إن بنى على عدم ظهورها فيه أو رفع اليد عنها فى ذلك بمرسله يونس لزم عدم اعتبار توالى الثلاثة مطلقا حتى فى وسط الحيض. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

الكلام فى الليالى

(١) أما بناء على ما سبق منه قدس سره من الاكتفاء بنزول الدم لباطن الفرج فى حدوث الحيض و ترتب أحكامه فظاهر.

و أما بناء على اعتبار خروجه للظاهر فى حدوثه فالظاهر عدم الإشكال بينهم فى عدم اعتباره فى بقاءه، بل يكفى خروجه لباطن الفرج لابتناء الحيض على ذلك، فتصرف إليه نصوص التحديد.

و لذا اكتفى به هنا من لم يكتف به هناك. و أما الاستدلال بنصوص الاستبراء «١» الصريحه فى عدم الطهر مع بقاء شىء من الدم فى داخل الفرج.

فقد يشكل بأنها حيث كانت واردة فى الحائض و التى لا تعلم بطهرها من الحيض فالمتيقن منها ما إذا صدق الحيض منها، لاستمرار الدم ثلاثة أيام، و لا تدل على الاكتفاء به فى تحقق الحد المذكور الموقوف عليه صدق الحيض. و لا سيما بناء على ما سبق منهم من أن عدم الطهر أعم من خروج الدم الذى يعتبر فيه الحد المذكور.

و إن سبق المنع منه.

(٢) كما فى كشف اللثام و الرياض و المستند و الجواهر و طهاره شيخنا الأعظم قدس سره و غيرها، و نفى فى المستند الخلاف فى دخول الليلتين المتوسطتين و استظهر ذلك فى الرياض. لكن اعتبر الأيام الثلاثة بلياليها فى التذكرة و المنتهى و جامع المقاصد و الروض و محكى ابن الجنيد، بل نفى الخلاف فيه فى التذكرة، و ادعى الإجماع عليه

(١) راجع الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض.

فى المنتهى، و نسه لظاهر الأصحاب فى محكى الذخيره، و نفى الريب فى فى جامع المقاصد، مدعيا دلالة بعض أخبار العامه عليه، كما نسه لبعض الأخبار فى الروض.

نعم، احتمال غير واحد خروج الليالى عن مقعد الإجماع و نفى الخلاف فى التذكره و المنتهى. و هو- كما ترى- مخالف للظاهر.

و مثله ما فى الجواهر من حمل كلام جميع من سبق- عدا الذخيره- على خصوص الليلتين المتوسطتين. قال: «و إلا للزم أن يكون أقل الحيض أربعه أيام و ثلاثه ليالى لو فرض رؤيتها الدم صبح الخميس لعدم صدق الأيام بلياليها بدون ذلك، لأن المفروض كون ليله الخميس بياضا. أو يجعل يوم الخميس ليله الجمعه، و يوم الجمعه ليله السبت، و يوم السبت ليله الأحد. و هما معا كما ترى».

للإشكال فيه بأن جمعهم الليالى مع الأيام ظاهر فى إرادته مجموع اليوم و الليله فى كل منها الراجع لتثليث الليالى كالأيام، كما يناسبه ما فى جامع المقاصد و الروض من ابتناؤه على دخول الليله فى مسمى اليوم أو على التغليب.

و إنما يكتفى بثلاثه أيام فى الفرض الذى ذكره إما لإيرادتهم من إضافه الليله لليوم مطلق الليله مع اليوم، لا خصوص ليلته، أو للاكتفاء بالتلفيق نظير التلفيق فى أبعاض اليوم.

فلا ينبغى التأمل فى ظهور كلام من سبق فى إلحاق الليالى.

و كيف كان، فلا- ينبغى التأمل فى ظهور اليوم فى نفسه فيما يقابل الليل. و لا مجال لما تقدم من جامع المقاصد و الروض من احتمال عمومه له، فحمله على ما يعمه تغليبا- نظير قولنا: الشهر ثلاثون يوما- يحتاج إلى قرينه.

و حينئذ نقول: أما بناء على اعتبار الاستمرار فى أقل الحيض فالיום فى نصوص التحديد..

تاره: يحمل على ما يقابل الليل، مع تنزيهه على محض بيان المقدار من دون خصوصيه لبياضه، بنحو يتم الحد بمقداره من الليل. و لازمه الاجتزاء بيومين و ليله

و بيوم و ليلتين.

و اخرى: على ذلك مع المحافظه على خصوصيه بياضه. و لازمه إلحاق الليلتين المتوسطتين محافظه على الاستمرار، بل الليالى الثلاثه مع عدم كون مبدأ الدم أول النهار، دون الليله المتطرفه، لعدم توقف الاستمرار عليها.

و ثالثه: على ما يعم الليل تغليبا. و لازمه اعتبار ثلاثه أيام و ثلاث ليال مطلقا و مع قطع النظر عن الاستمرار.

و الأول بعيد جدا، بل هو خلاف المقطوع به من النصوص و عبارات الأصحاب، لاستلزامه عدم توقف أقل الحيض على أيام ثلاثه أصلا، و لا مناسبة مصححه لاختيارها فى التحديد.

و الثانى و إن كان أنسب بالمحافظه على المعنى الحقيقى لليوم فى الإلحاق و الاقتصار فى الإلحاق على المتيقن، كما الترموا بنظيره فى ثلاثه الخيار و الاعتكاف و عشره الإقامة و غيرها.

إلّا أن الثالث هو الأقرب فى خصوص المقام، لظهور أن الأقل لما كان هو أحد طرفى الشىء لم يكن قابلا للزيادة و النقصان، فلا مجال لتحديده بما يقابلهما، كما هو مقتضى الوجه الثانى، حيث يستلزم اختلافه باختلاف مبدئه، فإن خرج فى أول اليوم كان مقداره أقل مما إذا خرج فى نصف الليل، و هو أقل مما إذا خرج فى أول الليل أو أثناء النهار، بل يلزم تحديده بما لا يقبلهما، كما هو مقتضى الوجه الثالث.

نعم، لو لم يكن لسان التحديد بيان أقل الحيض، بل بيان أقل ما يستوعبه من الأيام كسائر خواصه، أمكن حمله على الوجه الثانى، و لا يضر بذلك قبوله للزيادة و النقصان، لعدم التصدى فيه لتحديد مقداره. لكنه لا يناسب لسان النصوص.

بل لا يناسب واقع الحيض، لعدم خصوصيه بياض الأيام فيه ارتكازا، بل المناسب له خصوصيه المقدار و الأمد.

و لا سيما بملاحظه مرسله يونس عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: أدنى الطهر

عشره أيام. و ذلك أن المرأة أول ما تحيض ربما كانت كثيره الدم فيكون حيضها عشره أيام، فلا تزال كلما كبرت نقصت حتى ترجع إلى ثلاثه أيام، فإذا رجعت إلى ثلاثه أيام ارتفع حيضها، و لا يكون أقل من ثلاثه أيام» (١).

لصراحتها في تبعيه التحديد لكثرة الدم وقلته، لا لخصوصيه بياض اليوم.

و بهذا افترق المقام عن الخيار و الإقامه و نحوهما مما كان مرجع تحديده بالأيام إلى تحديد الحكم الشرعى أو موضوعه القابلين للزياده و النقصان، لا إلى تحديد أمر واقعى لا يقبلهما.

و منه يظهر الحال بناء على عدم اعتبار الاستمرار، إذ بعد تعذر الحمل على الوجه الأول فالحمل على الوجه الثانى مستلزم لخروج الليلالى مطلقا، المستلزم خروج صوره الاستمرار التى هى شايعه عن أقل الحيض، و يرجع التحديد إلى بيان ما يستوعبه الحيض من الأيام، الذى عرفت أنه بعيد فى نفسه غير مناسب للسان النصوص، فيتعين الثالث.

و لعل هذا هو الوجه فى جزم المحقق و الشهيد الثانين به مع عدم جزمهما بدخول الليل فى مسمى اليوم، بل احتمال كونه مرادا منه تغليبا مع وضوح أن الثانى مخالف للأصل.

و لأجل ما ذكرنا لم يبعد انصراف إطلاق اليوم فى كلام جملة من الأصحاب لما يعم الليل. و لعله لذا نسبه لظاهر الأصحاب فى محكى الذخير.

كما لعله الوجه فى دعوى الإجماع و عدم الريب فى كلام من سبق، مع عدم حكاية التصريح به عن أحد من القدماء غير ابن الجنيد.

نعم، الوجه المذكور بناء على عدم اعتبار الاستمرار مستلزم لاعتبار استيعاب الدم للأيام، أما لو اكتفى بوجوده فى كل منها فى الجملة لزم البناء على عدم ورود النصوص لبيان كم الحيض و مقداره، بل مجرد لزوم وقوعه فى الأيام الثلاثه.

و حينئذ لا وجه لإلحاق الليلالى - الراجع إلى الاكتفاء بوقوعه فيها دون الأيام

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحيض حديث: ٤.

و لا يكفى وجوده فى بعض كل يوم من الثلاثه (١)،

- بعد خروجها عن مسمى الأيام. و من هنا يتجه الإشكال على الشهيد الثانى فى الروض، حيث جمع بين الأمرين.

مقدار خروج الدم فى اليوم

(١) بعد البناء على اعتبار التوالى فى ثلاثه الحيض فظاهر المسالك و الروض و المدارك الاكتفاء برؤيته فى بعض كل يوم من الثلاثه، و استقر به فى الحدائق و عن شرح المفاتيح و محكى الذخير. و فى كشف اللثام: «و هو مناسب للمشهور من عدم التشطير» (١) و نسب لظاهر الأكثر فى المدارك و عن شرح المفاتيح و محكى الذخير، و فى الأخير أنهم يشترطون أن تكون رؤيه معتدا بها عرفا.

و أشار شيخنا الأعظم قدس سره للاستدلال عليه بما تقدم فى موثق سماعه من فرض قعود البكر فى أول طمئتها يومين (٢) بحمله على القعود عن الصلاه يومين مع زياده الحيض عليهما بالدخول فى الثالث- كما لو رأت الدم بعد الظهر بمقدار صلاه الظهرين من يوم الجمعة و انقطع عصر الأحد- فيدل على عدم لزوم استيعاب الثالث.

لكنه كما ترى، لظهوره فى تبعيه القعود للطمث فى كونه يومين تاره و ثلاثه أخرى، فهو ظاهر فى إمكان كون الحيض يومين- كما سبق- و عدم إمكان العمل به فى ذلك لا يقتضى حججه فيما ذكره بعد أن لم يكن مقتضى الجمع العرفى.

نعم، ظاهر غير واحد الاستدلال باطلاق نصوص التحديد، قال فى الروض:

«لصدق رؤيته ثلاثه أيام، لأنها ظرف، و لا تجب المطابقه بين ظرف و المظروف».

لكنه يشكل بأن ظاهر النصوص تحديد الدم و تقديره بالثلاثه، لا مجرد كونه فيها، فاللازم مطابقتها لها و عدم قصوره عنها، كما نبه له غير واحد.

و أما ما عن حاشيه الروض بما تقدم فى مرسله يونس من قوله عليه السلام: «فإذا رأت المرأة الدم فى أيام حيضها ...». فلعله بلحاظ ظهوره فى كون الأيام ظرفا لا حدا.

(١) لم يتضح المراد به.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الحيض حديث: ١. و تقدم عند الكلام فى أقل الحيض.

لكنه يندفع بأن كون أيام العاده ظرفاً للدم لا ينافي كون الثلاثة حداً له، كما تضمنته المرسله نفسها، بل قوله عليه السّلام: «فإن استمر بها الدم ثلاثة أيام ...» صريح في اعتبار استيعاب الدم لليوم.

ومثله الاستدلال بإطلاق مفهوم الرضوى: «وإن رأيت يوماً أو يومين فليس ذلك من الحيض ما لم تر ثلاثة أيام متواليات» (١).

لأنه وإن كان ظاهراً في كون الثلاث ظرفاً للرؤيه، إلا أنه - مع ضعفه في نفسه - يلزم تقييده بنصوص التحديد - ومنها صدره - الظاهره في كونها حداً للدم المرئى وللحيض.

كما لا مجال لنسبته لظاهر الأكثر بعد ما يأتي من كلماتهم، وكذا ما في التذكرة والمنتهى من جعل القول بأن أقل الحيض يوماً ونصف في قبال قول الأصحاب بأن أقله ثلاثة.

وكانه لذلك ذكر في الروض أنه ربما يعتبر وجوده في أول الأول، و آخر الثالث و أى جزء من الثانى، و نسبه غير واحد لبعض الأصحاب أو بعض متأخريهم (٢)، و لم يستبعده البهائى فى الحبل المتين و محكى حاشيه الاستبصار، و قواه فى المستند.

قال فى الأولين: «إذ لو لم يعتبر وجوده فى الطرفين المذكورين لم يكن الأقل ما جعله الشارع أقل».

و إليه يرجع ما فى المستند من أن المتبادر من نصوص التحديد عدم تحقق الحائضيه فى أقل من ثلاثة أيام.

قال: «و أظهر منه فى ذلك المعنى قوله فى موثقه ابن بكير: ثم تترك الصلاه فى المره الثانىه أقل ما تترك امرأه الصلاه و تجلس أقل ما يكون من الطمث، و هو ثلاثة أيام».

الحديث (٣). فإن المتبادر ... ثلاثة أيام تامه، لصحه السلب عن الأقل و لو بدقيقه ...».

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائى، مصباح المنهاج - كتاب الطهاره، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهاره؛ ج ٤، ص: ١١٩

و يندفع بأن كثره الحيض و قلته إنما هى بطول أمد خروج الدم و قصره،

(١) مستدرک الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) حكاة غير واحد عن السيد حسن بن السيد جعفر معاصر الشهيد الثاني.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٥.

ص: ١١٩

لا بكثرة الفاصل بين طرفيه مع انقطاعه فى الوسط.

إلا أن يعمم الحيض للنقاء المتخلل، بناء على حيضيته، و لازمه عدم اعتبار خروجه فى اليوم الثانى، كما تقدم فى أول الكلام فى حكم النقاء المتخلل.

و أما الموثق فلسانه مقارب للسان بقيه النصوص، و لا يتضح وجه أظهرته منها.

و من هنا كان اللازم استيعاب الدم لليوم و استمراره فيه، كما هو ظاهر إطلاق الأصحاب، لتعبيرهم بعبارات النصوص.

بل هو كالصريح مما ذكره جملة سبق التعرض لهم من الاكتفاء بالتلفيق بالساعات حتى تتم ثلاثة أيام فى ضمن العشرة بناء على عدم اعتبار التوالى و عدم الاكتفاء به بناء على اعتباره، و ما فى كلام بعضهم من تقييد الأيام بالكامل، و ما فى الغنيه و السرائر و محكى الكافى من التعبير فى بعض فروع أقل الحيض بالاستمرار، بل صرح به فى جامع المقاصد و محكى المحرر لابن فهد و غايه المرام و غيرها، و حكى عن ظاهر الإسكافى، و فى محكى الجامع: «لو رأى يومين و نصفاً لم يكن حيضاً، لأنه لم يستمر ثلاثة أيام بلا خلاف».

بل سبق أن عمدته الدليل على اعتبار التوالى يبنى على اعتبار الاستمرار فى وحده الحيض.

هذا و قد ذكر جمال الدين فى حاشيته على الروضة بعد أن مال إلى أن القول الأول مقتضى إطلاق النصوص أنه لا ريب فى تحيض المرأة بالدم المتقطع مع عدم خروجه فى فترات التقطع عن الوجه المتعارف لها كثيراً، و أما مع خروجه عن متعارفها بوجه معتد به مع كونه بصفات الحيض فيحتمل تحيضها به عملاً بإطلاق دليلى التحديد و الصفات، و عدمه اقتصاراً فى الحكم بسقوط العبارات و العده على المتيقن.

و هو كما ترى، إذ مع فرض شمول إطلاق نصوص التحديد لغير المستوعب لليوم- كما هو مقتضى الظرفيه- لا ينهض التعارف الشخصى للخروج عنه، و لا سيما مع واجديته للصفات، و مع فرض ظهورها فى الاستيعاب لا يحكم بحيضيه غير

المستوعب من أول الأمر، فلا ينعقد لها التعارف فيه. إلا أن يعلم بحيضيه الدم، فيأتي فيه ما يأتي فيما لو علم بحيضيه الفاقد للحدّ إن شاء الله تعالى.

نعم، قال في التذكرة في مسأله اعتبار التوالى بعد ذكر الخلاف فى التليفق بين الدميين و فى حيضيه النقاء المتخلل: «و موضع الخلاف ما إذا كانت أزمنه النقاء زائده على الفترات المعتاده بين دفعات الدم، فإن لم يزد عليها فالجميع حيض إجماعاً» و نحوه عن المنتهى و نهايه الأحكام بلا دعوى للإجماع.

فإن كان مراده به الاعتياد الشخصى للمراه جرى فيه ما تقدم فى كلام جمال الدين. لكن يبعده ما سبق منه مما يظهر منه اعتبار الاستمرار مطلقاً.

و لعله لذا قال شيخنا الأعظم قدس سرّه فى توجيهه: «مرادنا من التوالى عدم تخلل النقاء و استمرار التقاطر من الرحم عرفاً و لو لم يخرج للخارج. و لذا فرق فى نهايه الأحكام و التذكرة بين الفترات و ما يتخلل من ساعات النقاء بين الثلاثه- على القول بعدم اشتراط التوالى- بأن دم الحيض يجتمع فى الرحم، ثم يقطره الرحم شيئاً فشيئاً.

فالفتره ما بين ظهور دفعه و انتهاء أخرى من الرحم إلى المنفذ، فإذا زاد على تلك فهو النقاء. انتهى. لكنه لا- يخلو من منافاه لتفسير الاستمرار بتلطح الكرسف كلما وضعت.

إلا أن يقيد بما بعد الصبر هنيهة».

و قريب إليه ما أشار إليه فى الرياض. و قد يرجع إليه ما فى العروه الوثقى من كفايه الاستمرار العرفى.

و هو يبنى على أن مبنى الحيض على التقطع فى الخروج من الرحم و لو لداخل الفرج، فلا يخل التقطع المذكور باستمراره عرفاً، و يلزم تنزيل إطلاق نصوص التحديد عليه، حيث لا- يكون الاستمرار فيه تسامحياً، بل حقيقياً بنظر العرف، و إلا- لزم حمل النصوص على ما لا يتعارف خارجاً، و لا تناسبه إطلاقاتها المقاميه.

لكن ابتناء الحيض على التقطع غير ثابت، بل لا- يبعد ابتناؤه على الاستمرار الحقيقى، بحيث كلما أدخلت القطنه تلوثت، فيلزم اعتبار ذلك. غايته بعد المبالغه فى إدخالها كما

و لا مع انقطاعه فى الليل (١). و يكفى التليفق من أبعاض اليوم (٢).

يظهر من نصوص الاستبراء «١». و الأمر محتاج للفحص، و المناسب إيكاله للنساء.

و أما ما يظهر من الجواهر من الاكتفاء ببقاء الدم فى باطن الرحم، حيث نزل عليه كلام العلامة المتقدم.

فهو ممنوع جدا، لعدم إدراك ذلك عرفا، فلا تنزل النصوص عليه. إلا أن يرجع إلى ما ذكرناه من معهوديه الفترات فى خروج الحيض، و لو لما تقدم عن العلامة، فيبنى على ما تقدم.

ثم أنه مما ذكرنا يظهر أنه بناء على عدم اعتبار التوالى فلا بد من إكمال ثلاثه أيام بلياليها فى ضمن العشره. فتأمل جيدا. و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) يظهر وجهه مما تقدم فى دخول الليالى فى التحديد.

(٢) كما قواه شيخنا الأعظم قدس سرّه و استظهر فى المستند عدم الخلاف فيه، و فى الجواهر: «لا يبعد جريان التليفق الذى يعده أهل العرف كالحقيقى ... كأن يكون قد جاء الدم عند الظهر و انقطع فى الثالث عنده و نحو ذلك. و منه تعرف أنه لا وجه للتليفق بالمخالف، كتليفق النهار بالليل، لعدم مساعده العرف له. بل قد عرفت سابقا الاشكال فيما ذكرناه من التليفق».

و لا يخفى أن الجمود على عنوان اليوم يقضى بعدم الاكتفاء بالتليفق، و لا أقل من خروجه عن المتيقن منه، فتجرى أصاله عدم الحيض، بناء على ما سبق عند الكلام فى اعتبار التوالى.

لكن لا يبعد التعميم له عرفا و لو لإلغاء خصوصيه العنوان المذكور فى مقام التقدير.

بل لا- ينبغى التأمل فيه فى المقام بملاحظه ما سبق فى وجه دخول الليالى من ظهور نصوص التحديد فى بيان مقدار غير قابل للزياده و النقصان.

(١) راجع الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض.

ثم أن ذلك لا يستلزم الاكتفاء بالأيام المملقه التامه بناء على عدم اعتبار التوالى، فضلا عن التلفيق من أبعاض اليوم، لأن تحقق أقل الحيض بها لا ينافى عدم الاكتفاء بها من حيثيه خصوصيه التقطيع، جمودا على ظاهر اليوم فى مرسله يونس.

و من ثم كان ظاهر غير واحد عدم الاكتفاء به على القول المذكور. لكن سبق فى الفرع الثانى مما ألحقناه بالكلام فى اعتبار التوالى تقريب الاكتفاء به، تبعا لغير واحد.

فراجع.

أكثر الحيض

اشاره

(١) يظهر وجهه مما تقدم فى الأقل، لسوقهما فى أكثر النصوص و عبارات الأصحاب و معاقد إجماعاتهم فى مساق واحد.

نعم، فى صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: إنه أكثر ما يكون الحيض ثمان و أدنى ما يكون منه ثلاثه» «١»، و فى مرسله يونس الطويله عند التعرض للمرأة التى سألت النبى صلى الله عليه و آله و سن لها التحيض بالعدد و أنها ليست ذات عاده قال عليه السلام: «ألا ترى أن أيامها لو كانت أقل من سبع ... ما قال لها تحيضى سبعا ...

و كذلك لو كان حيضها أكثر من سبع و كانت أيامها عشرا أو أكثر لم يأمرها بالصلاه و هى حائض ...» (٢).

و لا مجال للتعويل عليهما فى قبال ما سبق. و لذا رمى فى التهذيب الصحيح بالشذوذ، مدعيا إجماع العصابه على ترك العمل به، كما طعنه فى المنتهى بمخالفته لإجماع المسلمين. و ذكر أنه يحمل إما على مستمره الدم إذا كانت عاداتها ثمانية - كما صنع الشيخ - أو على بيان الغالب بحسب حال النساء، كما ذكره غير واحد.

لكن الأول بعيد جدا لا يناسب التعبير بالأكثر، و لا المقابله بالأقل.

و الأقرب الثانى، فتكون الأكثرية بلحاظ أفراد الحيض لا أمده المقوم لأجزائه،

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحيض حديث: ١٤.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٣.

كما قد يناسبه العدول عما تضمنته نصوص التحديد من إضافه العدد للحيض إلى إضافته لما يكون منه.

و أما المرسله فهى ظاهره فى إمكان زياده العاده على العشره، و ترتب أحكام الحيض تبعاً لذلك و أن المرأه المذكوره لو كانت كذلك لم تتحيز بالسبع.

و دخول (لو) الامتناعيه إنما يدل على امتناع كون تلك المرأه كذلك، بدليل أمر النبي صلى الله عليه و آله لها بالتحيز سبعا فلا ينافى إمكان ذلك فى غيرها من ذوات العاده، بل فرضه ظاهر فى إمكانه، كفرض كونها عشره أو أقل من سبع، كما لا يخفى. فالعمده ما عرفت من عدم نهوضها بمعارضه ما سبق.

تنبيهات:

الأول: أن الكلام فى الليالى المتوسطه و المتطرفه فى الأكثر يظهر مما سبق فى الأقل،

لعدم الفرق بينهما من هذه الجهه.

الثانى: تقدم منا فى مسأله اعتبار التوالى فى تعقيب ما ذكره المحقق الخراسانى قدس سره

فى مرسله يونس أن ظاهر النصوص إرادته أكثر أيام الدم، لا- أيام القعود عن الصلاه و نحوها، و أن القعود فى غير أيامه لو تم مستفاد من أدله آخر تقدم الكلام فيها عند الكلام فى حكم النقاء المتخلل بين الدميين.

و لو قيل به فى النقاء المذكور فالظاهر التسالم على عدم تجاوزه بضميمه أيام الدم على العشره، و هو ظاهر بناء على عدم إمكان تفرق الحيضه الواحده فى أكثر من عشره أيام. و أما بناء على إمكانه- كما يظهر من الحدائق- فالظاهر انحصار الدليل عليه بالتسالم المذكور. و لا مجال للاستدلال عليه بأن أكثر الحيض عشره، لوروده لتحديد أيام الدم لا أيام القعود، كما ذكرنا.

الثالث: الكلام فى ظهور إطلاقات التحديد فى اعتبار التوالى

كما يجرى فى الأقل يجرى فى الأكثر و ما بينهما من المراتب.

فإن قيل بظهوره فى اعتبار التوالى فحيث كان مبني على ما تقدم من بعضهم من

أن وحده الحيض باستمراره، كان مقتضاه عدم تقطع الحيض الواحد.

فيتعين مع تقطعه أن يكون الحيض أول دم يشتمل على أقله، و ما يرى بعده قبل مضي أقل الطهر استحاضه.

نعم، خرج منه ما يرى في العشره، فيحكم بحيضيته، كما يأتي في الفصل الخامس، و يظهر وجهه مما تقدم في مقدار الفصل بين دمى الحيضه الواحده من فروع عدم اعتبار التوالى.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن لازم اعتبار التوالى في الأكثر البناء على حيضيه الدم المتقطع بتمامه و إن زاد على العشره، لعدم تحقق العشره المتواليه به، و حيث لا يمكن الالتزام به كشف عن عدم اعتبار التوالى في الأكثر.

فهو كما ترى، لعدم دخول الدم المذكور بتمامه في شىء من المراتب التى تضمنتها أدله التحديد فكيف يمكن دخوله في إطلاقها.

و بعباره أخرى: اعتبار الاستمرار في الحدين و ما بينهما من المراتب فرع اعتباره في وحده الحيض، فغير المستمر ليس بمجموعه حيضا واحدا، لا أنه دخيل في حديه أحد الحدين مع إطلاق الحيض بالإضافة إليه.

نعم، يتجه ما ذكره قدس سره لو كان مفاد النصوص تقييد عدم زياده الحيض على عشره بما إذا كانت متواليه، بحيث يرجع إلى عدم اشتمال الحيض على ما يستمر أكثر من عشره أيام و إن أمكن أن يزيد عليها- مع التقطع. و كذا لو كان التحديد مختصا بالحيض المستمر، لا لمطلق الحيض. لكن الأول مابين لمفاد النصوص. و الثانى لا يناسب إطلاقها.

و إن قيل بعدم ظهوره في اعتبار التوالى - كما تقدم منا- كان مقتضى إطلاقه إمكان كون الحيضه الواحده في أكثر من عشره أيام، كما التزم به في الحدائق مع البناء على كون النقاء المتخلل طهرا.

لكن لا بد من الخروج عن مقتضى الإطلاق المذكور، كما يظهر مما سبق في الفرع الثالث مما ألحقناه بالكلام في اعتبار التوالى.

و كذلك أقل الطهر (١).

(١) كما صرح به الأصحاب، و في المعتبر: «و لا أعلم فيه خلافا لأصحابنا» و ادعى الإجماع عليه في الانتصار و الخلاف و الغنيه و التذكرة و الروض و المدارك و محكى نهايه الأحكام و المختلف و الذكري و شرح الجعفريه و غيرها، و في المنتهى أنه مذهب أهل البيت عليهم السلام و جعله في الأمالي من دين الإماميه.

و يشهد به صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: لا يكون القرء في أقل من عشره أيام فما زاد، أقل ما يكون عشره من حين تطهر إلى أن ترى الدم» (١)، و مرسله يونس عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: أدنى الطهر عشره أيام... و لا يكون الطهر أقل من عشره أيام» (٢).

و أما الاستدلال عليه بما تضمن أن ما يرى قبل العشره فهو من الحيضه السابقه و ما يرى بعدها فهو من الحيضه المستقبله مما تقدم في مسأله اعتبار التوالى (٣).

فهو موقوف على أن المراد بالعشره العشره من حين انقطاع الدم، و قد تقدم الاشكال فيه عند الكلام في مقدار الفصل بين الدميين.

ثم إنه قد يدعى معارضه ما تقدم في تحديد أقل الطهر بعشره بقوله عليه السلام في مرسله يونس الطويله عند التعرض لتحريض مستمره الدم بالصفات: «إذا رأيت الدم البحراني فدعى الصلاه، و إذا رأيت الطهر و لو ساعه من نهار فاغتسلى و صلى» (٤)، و ما في مرسل داود المتقدم عند الكلام في حكم النقاء المتخلل بين الدميين من فرض الطهر يوما و الدم يوما (٥)، و موثق يونس أو صحيحه: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: المرأه ترى

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحيض حديث: ١١. و باب: ١١ من أبواب الحيض حديث: ٣. و باب: ١٧ من أبواب العدد حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١١ من أبواب الحيض حديث: ٤.

(٥) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ١.

الدم ثلاثة أيام أو أربعة. قال: تدع الصلاة. قلت: فإنها ترى الطهر ثلاثة أيام أو أربعة.

قال: تصلى قلت: فإنها ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة [أيام] قال: تدع الصلاة. قلت:

فإنها ترى الطهر ثلاثة أيام أو أربعة. قال: تصلى. قلت: فإنها ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة. قال: تدع الصلاة. تصنع ما بينهما و بين شهر، فإن انقطع عنها الدم، وإلا فهي بمنزلة المستحاضه «١»، و قريب منه خبر أبي بصير «٢».

لكن لا يبعد حمل مرسله يونس على أنها تصلى فى أول ساعه من الطهر- الذى يكون بفقد الدم الصفات- و لا تنتظر شيئاً- كما فى الوسائل- فى قبال ذات العاده التى تنتظر انتهاء عاداتها و إن فقد الدم الصفات، فلا ينافى لزوم استمرار الطهر عشره. أو على النقاء المتخلل بين الدميين المحكومين بأنهما حيض واحد لواجديتهما للصفات فى ضمن العشره، حيث لا إشكال فى وجوب ترتيب أحكام الطهر عليه إما واقعا أو ظاهرا، على ما تقدم. و إلا- فلا- يظن من أحد البناء على كفايه الساعه فى الطهر بين الحيضتين. و لعل الثانى أقرب، لأنه الأنسب بعبارة النص. و هو المتعين فى مرسل داود، لظهوره فى كون مجموع الدماء فى العاده.

نعم، لا مجال لكلا الوجهين فى الأخيرين، للتصريح فيهما بأن الطهر أقل من عشره، و لامتناع كون مجموع الدماء حيضه واحده لزيادتها على العشره. و من ثم حملهما الشيخ على اختلاط العاده، أو استمرار الدم مع اختلاف صفته، فيشبهه الحيض بغيره، فهى تتحيض بكل دم تراه لاحتمال كونه هو الحيض دون ما سبقه الذى لم يفصله عنه أقل الطهر، و هو لا ينافى كون الحيض بعض الدماء بنحو يتم لها أقل الطهر.

و استحسنته فى المعتبر. و يناسبه ما فى ذيلهما من تحديد الحكم بذلك إلى شهر ثم الرجوع لحكم المستحاضه، إذ يبعد جدا خصوصيه الشهر فيه لو كان حكما واقعيًا، بخلاف ما لو كان ظاهريًا، حيث يمكن ارتفاع الاضطراب بعد الشهر، و يسهل التسامح بالصلاه فيه احتياطا للحيض، بخلاف ما إذا طالت المده.

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٣.

فكل دم تراه المرأة ناقصا عن ثلاثه أو زائدا على العشره أو قبل مضي عشره من الحيض الأول فليس بحيض (١).

نعم، المناسب لذلك التنبيه لوجوب قضاء الصلاه المتروكه فى بعض الدماء، للعلم إجمالا بعدم حيضيه بعضها، فعدم التنبيه عليه قد يكشف عن كون الجميع حيضا واقعا.

لكن الخروج بذلك عما ذكرنا فى وجه كونه ظاهريا لا يخلو عن إشكال. فلا يبعد عدم تصدى الإمام عليه السلام لهذه الجبهه و الاتكال فيها على عموم وجوب القضاء.

و لو فرض ظهورهما فى عدم وجوبه فهو لا يستلزم حيضيه الدم واقعا، بل قد يرجع إلى سقوطه منه و تسهيفا على المرأة بعد تسويغ الشارع لها ترك الصلاه ظاهرا.

و ربما يأتى الكلام فيهما فى الفصل الخامس إن شاء الله تعالى.

و بالجمله: لا مجال للخروج بما سبق عما تقدم من تحديد أقل الطهر بعشره أيام.

نعم، تقدم الكلام فى النقاء المتخلل بين الدمين من حيضه واحده. فراجع.

كما إنه مما تقدم فى أقل الحيض يتضح حال الليالى فى المقام.

هذا و المصرح به فى كلام جماعه كثيره أنه لا حد لأكثر الطهر، و نفى فيه الخلاف فى الغنيه، و ادعى الإجماع عليه فى التذكرة. و يقتضيه إطلاق قوله عليه السلام فى صحيح محمد بن مسلم المتقدم: «فما زاد».

و عن أبى الصلاح تحديده بثلاثة أشهر. و رماه بالشذوذ فى المنتهى، و حمله فى التذكرة و غيرها على الغالب. لكن الغالب هو الحيض فى كل شهر، و ما زاد على ذلك نادر من دون خصوصيه للثلاثة أشهر.

و من هنا لا يبعد حمل كلامه على أنها إنما تكون من ذوات الأقرء و تعتد بها إذا لم يتجاوز طهرها ثلاثة، و إلا اعتدت بالشهور. و لعله إليه يرجع ما عن البيان من احتمال نظره إلى عده المسترابه.

الكلام فى الدم الناقص فى الحد

(١) لفقده لحدّ الحيض. فلا مجال للتعويل على بعض الطرق المحرزه له

شرعا- كالعاده و قاعده الإمكان- لورودها لإحرازه ظاهرا عند الشك فيه الذى هو فرع إمكانه، و مقتضى نصوص التحديد امتناعه.

بل لو فرض العلم بدوا بحيضيته لبعض الأمارات فقد يرتفع بمجرد الالتفات لفقده للحد، حيث يوجب الشك أو العلم بعدم ملازمه الأمارات المذكوره للحيض و تخطئه العرف فى اعتقاد ملازمتها له لو كان بانيا على ذلك.

نعم، لو فرض عدم ارتفاع العلم بذلك المستلزم للعلم بعدم كون التحديد واقعا كليا فهل تجرى أحكام الحيض عليه أو لا؟.

تقدم من سيدنا المصنف قدس سره عند الكلام فى سن الحيض أن التحديدات المذكوره له من الشارع إن تعذر تنزيلها على تحديد الحيض الحقيقى كما فى الفرض المذكور تعين تنزيلها على تحديد ما يكون منه موضوعا للأحكام، فلا تجرى فى الدم المذكور و إن كان حيضا.

و تقدم منعه هناك. و المتجه منعه هنا أيضا بالنظر لألسنه التحديدات المتقدمه، لقوه ظهورها فى تحديد الحيض الحقيقى، خصوصا مثل مرسله يونس «١» المتضمنه أن تردد الحيض بين حديه مسبب عن كثره الدم و قلته بحسب مزاج المرأه، فمع تعذر حملها على القضيه الواقعيه الكليه يكون الأقرب تنزيلها على القضيه الواقعيه الغالبية، دون القضيه التعبديه الراجعه لنفى الأحكام. فيتعين إجراء أحكام الحيض فى الفرض، عملا بإطلاق أدلته.

نعم، لا بد من البناء على حجيه القضيه الغالبية المذكوره لو شك فى حيضيه الدم الفاقده، لتضمن أدلتها تفريع العمل عليها. و بهذا افترق هذا التحديد عن التحديد بالسن، كما يظهر بمراجعته ما تقدم فيه.

و مما ذكرنا يظهر أن المتعين جريان أحكام الحيض إذا كان الانقطاع قبل الثلاثه بسبب دعاء الدم الذى تضمنته جمله من النصوص- و فيها الصحيح- لقطع الحيض

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحيض حديث: ٤.

لمن تريد النسك أو زياره مسجد النبي صَلَّى الله عليه و آله «١».

و لا مجال لتوهم كشف انقطاعه عن عدم حيضيته، لابتناء تشريع الدعاء على كونه حيضا، فلا يمنع تأثيره من البناء على حيضيته لو كانت مقتضى بعض الأمارات الشرعيه أو قاعده الإمكان، فضلا عما لو كانت معلومه، بل يؤكدها.

بل لا يبعد جريان أحكام الحيض عليه حتى بناء على ما تقدم من سيدنا المصنف قدس سرّه لأن عدم جريان الأحكام على فاقد الحد و إن كان راجعا إلى قصور عموم الأحكام المذكوره عنه الممكن في المقام، إلا أن قصورها عنده ليس بلسان التخصيص، بل بلسان الحكومه العرفيه، لتضمن أدله التحديد نفى الحيض عن فاقد الحد.

و من الظاهر أن اللسان المذكور لا- يناسب فرض الدم حيضا موضوعا للأحكام، في نصوص تشريع الدعاء المشار إليها، بل الأولى تخصيص أدله التحديد بها، بحملها على فقد الحد من غير جهه الدعاء و إبقاء فاقد الحد بسبب الدعاء تحت عموم أحكام الحيض. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) تراجع النصوص المذكوره في الوسائل باب: ٩٣ من أبواب الطواف و باب: ٨ من أبواب المزار من كتاب الحج.

الفصل الرابع تصير المرأة ذات عاده بتكرر الحيض مرتين (١).

(١) فلا يكفى المره و لا يعتبر الثلاث، كما صرح به الأصحاب رضى الله عنهم و ادعى الإجماع عليه فى الخلاف و التذكرة و جامع المقاصد و المدارك، كما عى الإجماع فى جامع المقاصد و محكى الذكرى و شرح الجعفرىه على عدم اعتبار الثلاث.

و يقتضيه موثق سماعه: «سألته عن الجارية البكر أول ما تحيض فتقعد فى الشهر يومين و فى الشهر ثلاثه يختلف عليها لا يكون طمئتها فى الشهر عده أيام سواء. قال:

فلها أن تجلس و تدع الصلاة ما دامت ترى الدم ما لم يجز العشره، فإذا اتفق الشهران عده أيام سواء فتلك أيامها» (١).

و قوله عليه السلام فى مرسله يونس الطويله: «فإن انقطع الدم أقل من سبع أو أكثر من سبع فإنها تغتسل ساعه ترى الطهر و تصلى فلا تزال كذلك حتى تنظر ما يكون فى الشهر الثانى، فإن انقطع الدم لوقته فى الشهر الأول سواء حتى يوالى عليها حيضتان أو ثلاث فقد علم الآن أن ذلك قد صار لها وقتا و خلقا معروفا تعمل عليه و تدع ما سواه و تكون سنتها فيما تستقبل إن استحاضت، قد صارت سنه إلى أن تجلس أقرأؤها.

و إنما جعل الوقت أن توالى عليها حيضتان أو ثلاث لقول رسول الله صلى الله عليه و آله للتي تعرف أيامها: دعى الصلاة أيام أقرأئك، فعلمنا أنه لم يجعل القرء الواحد سنه لها، فيقول لها:

دعى الصلاة أيام قرئك، و لكن سن لها الأقرأء، و أدناه حيضتان فصاعدا ...» (٢).

و لا يقدح ظهور الموثق فى إمكان نقص الحيض عن الثلاثه، لأن عدم العمل به فى

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب الحيض حديث: ٢.

ذلك- كما تقدم- لا يمنع من العمل به في كيفية حصول العاده بعد كونهما أمرين متباينين.

و منه يظهر ضعف القول بكفايه المره، كما عن بعض العامه و عن الفخر في شرح الإرشاد حكايته عن بعض أصحابنا.

مضافا إلى أن الغرض المهم من تنقيح العاده إنما هو حجيتها، و حيث كانت الحجية مخالفه للأصل احتيج في الاكتفاء بالمره للدليل، و لا- دليل عليه بعد اختصاص مطلق الرجوع للعاده بما يظهر في الاستمرار و التكرار، لاشتمالها على مثل استقامه الحيض، و أيامها، و أيام حيضها، و الأيام التي كانت تقعد فيها، و نحو ذلك مما لا يصدق بالمره، بل يشكل صدقه بالمرتين لو لا ما سبق.

و أما ما في كلام جماعه من أن العاده مأخوذه من العود، و لا يتحقق بالمره.

فهو موقوف على اشتغال أدله الإرجاع على عنوان العاده، و لم أعثر عاجلا على ذلك، و الوقت يضيق عن استقصاء الفحص.

(١) كما صرح به في النهايه و القواعد و المنتهى و محكى نهايه الأحكام و غيرها، بل هو المنصرف من إطلاق المرتين في كثير من كلماتهم، و منها معاهد الإجماعات المتقدمه، لأخذهم في موضوعها عنوان العاده المتوقفه على التوالى، و لا- سيما مع استدلالهم بالمرسله المتقدمه الصريحه في اعتبار التوالى، و الظاهره في انصراف الأقرء في كلامه صلى الله عليه و آله له. و هي الدليل في المقام. مضافا إلى ما تضمن عنوان الاستقامه «١».

و بها يخرج عن إطلاق موثق سماعه الاكتفاء باتفاق شهرين. بل قد يستشكل في ثبوت الإطلاق له بعد تعريف الشهرين في نسخه الكافي، الذي يقرب معه العهد لخصوص المتواليين.

(٢) لتوقف التوالى على ذلك.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الاستحاضه حديث: ١.

فإن اتفقا فى الزمان و العدد- بأن رأى فى أول كل من الشهرين المتوالين أو آخره سبعة أيام مثلا- فالعاده وقتيه و عدديه (١).

(١) بمعنى: أنها تكون مرجعا فى تعيين الوقت و العدد معا، كما صرح به فى المعتبر و المنتهى و التذكرة و الإرشاد و جامع المقاصد و الروض و الروضه و محكى الذكري، و هو ظاهر المبسوط و القواعد، و عدم تعرض جملة منهم له، بالاختصار على فرض الاتفاق فى العدد، لا- يدل على خلافهم فيه، لأن عدم فرض هذه الصوره فى كلامهم لا يدل على اختصاص حجيتها عندهم فى فرض وقوعها بأحد الأمرين.

بل قد يظهر منهم المفروغيه عن حجيتها فى كلا- الأمرين، كما هو المناسب لإرجاعهم المستحاضه للعاده مع احتياجها لمعرفه الوقت و العدد معا، و لحكمهم بتحريض صاحبه العاده بمجرد رؤيه الدم.

و من هنا قد يكون الاختصار على فرض الاتفاق فى العدد للمفروغيه عن لزوم الاتفاق فى الوقت، فترجع كلماتهم إلى إرادته الوقتيه و العدديه التى هى محل الكلام.

و كيف كان، فيقتضيه ما تقدم فى مرسله يونس، حيث فرض فيها عدد معين و انقطاع الدم فى وقت واحد من الشهرين.

و حمل الوقت فيه على العدد المذكور سابقا بعيد فى نفسه، كتزيله على أن المدار فى العاده المفروضه فيه على خصوص الوقت، لاستلزامه عدم الفائده لذكر العدد سابقا.

على أن كلا- منهما لا- يناسب إرجاع المستحاضه للعاده المذكوره و الاختصار عليها فى بيان وظيفتها، مع أن عمل المستحاضه بأحكام الحيض موقوف على معرفه الأمرين معا، فلا بد من نهوض العاده بذلك، لكونها عدديه و وقتيه.

و لا سيما مع ظهور هذه الفقرات فى تحديد العاده التى أخذت فى موضوع السنه الأولى من سنن النبى صلى الله عليه و آله فى المستحاضه، التى شرحتها المرسله قبل ذلك، و قد قال عليه السلام فى بيان تلك السنه: «أما إحدى السنن فالحائض التى لها أيام معلومه قد أحصتها بلا اختلاط عليها ثم استحاضت و استمر بها الدم و هى فى ذلك تعرف

و إن اتفقا فى الزمان خاصه دون العدد- بأن رأت فى أول الشهر الأول

أيامها، و مبلغ عددها ... و إنما سن لها أياما معلومه من قليل أو كثير بعد أن تعرفها ...

و أما سنه التى قد كانت لها أيام متقدمه ثم اختلط عليها من طول الدم فزادت و نقصت حتى أغفلت عددها و موضعها من الشهر ... فهذا يبين أن هذه امرأه قد اختلط عليها أيامها لم تعرف عددها و لا وقتها ... فإذا جهلت الأيام و عددها احتاجت إلى النظر حينئذ إلى إقبال الدم و إداره ... « ١ ».

فإن هذه الفقرات صريحه فى أن العاده التى أريد شرحها و تحديدها بالمرتين فيما سبق هى الوقتيه العدديه و أن الرجوع إليها فى الوقت و العدد معا.

و لا ينافى ذلك ما تضمنته المرسله نفسها من أن النبى صَلَّى الله عليه و آله إنما قال لذات العاده:

«تدع الصلاه قدر أقرائها أو قدر حيضها»، الظاهر فى الإرجاع فى خصوص العدد، لإمكان المفروغيه عن أخذ الوقت المفروض معرفته و التنبيه على العدد لدفع توهم كثره الحيض على العاده بسبب استمرار الدم.

و بهذا يكون مطابقا معنى ما حكاه الإمام عليه السلام بعد ذلك عنه صَلَّى الله عليه و آله.

و مثله فى ذلك إطلاق ما تضمن إرجاع المستحاضه إلى أيامها، كصحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: المستحاضه تنظر أيامها فلا تصلى فيها و لا يقربها بعلمها ...» « ٢ » و غيره، لظهوره فى تعيين الأيام، و لذا أرجع إليها مع توقف عمل المستحاضه و ارتفاع تحيرها على معرفه الوقت و العدد معا. فتأمل.

هذا مضافا إلى إطلاق ما تضمن الإرجاع لقسمى العاده الآخرين لو تم الدليل على كل منهما بخصوصه، لأن هذا القسم من أفرادهما معا، بل من أظهرها، لكونه أكد فى استقامه الحيض و انضباطه.

(١) لم نعلم على الوسائل فى تخريج هذه الفقرات، لتقطيعه للروايه على خلاف الترتيب، و إنما أخذناها من الكافى الطبعه الجديده ج: ١، ص: ٨٣-٨٦.

(٢) الكافى: ج ٣ باب جامع فى الحائض و المستحاضه حديث ٢، ص: ٨٨.

(١) فتكون مرجعا في تعيين الوقت، كما في جامع المقاصد و الروض و المدارك و كشف اللثام، بل في المستند دعوى الإجماع عليه.

لكن لم يتضح الوجه في دعواه بعد عدم تصريح القدماء به، بل هم بين من ظاهره الاقتصار على العدد و من ظاهره اعتبار الوقت معه، بل قد يظهر من السرائر المفروغيه عن عدم ثبوت الوقتيه غير العدديه، لأنه خص العاده بذات الوقت و العدد، ثم دفع احتمال الاكتفاء فيها بالعدد، و لم يشر لاحتمال الاكتفاء فيها بالوقت، بل في التذكرة:

«ذهب علماؤنا أجمع إلى أن العاده إنما تثبت بالمرتين ترى الدم فيهما بالسواء عددا و وقتا».

اللهم إلا أن يكون إهمال القدماء لها لقله فائدتها، أو لعدم بنائهم على كثره التفريعات، كإهمال بعضهم لأحد القسمين الآخرين. و لعله لذا لم يشر إليها في السرائر، لا للمفروغيه عن عدمها.

و إجماع التذكرة محمول على إرادته العاده التي يرجع إليها في الوقت و العدد معا، و يكون معقده في الحقيقه اعتبار المرتين، و لذا صرح هو بانعقاد الوقتيه فقط، كما صرح بانعقاد الأقسام الثلاث في جامع المقاصد، مع تعبيره في بيان معقد الإجماع بنظير عبارته التذكرة.

إلا- أن الإنصاف عدم نهوض ذلك بتوجيه دعوى الإجماع، فضلا عن نهوضه بالحجيه، و لا سيما في مثل المقام مما يقرب فيه عدم كونه إجماعا تعديا، بل يبتنى على بعض الاجتهادات. فلا بد من التماس دليل آخر في المقام.

و قد يستدل بمرسله يونس المتقدمه، بدعوى: أنها تضمنت شرح العاده الوقتيه خاصه، لقوله عليه السلام: «فإن انقطع الدم لوقته في الشهر الأول سواء» لصراحته في تقوم العاده بانقطاع الدم في وقت واحد من الشهرين، و كذلك في أول الحيض بين الأول و الآخر في ذلك.

مضافا إلى أن أمر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ آله بالتحيض أيام الأقرء لا يصلح لأن يعمل عليه إلا

مع ضبط وقتها.

وفيه: أنه إن أريد بالاتفاق فى خصوص الوقت الاتفاق فى أحد الأمرين من أول الدم أو آخره فلا مجال له بعد ما سبق فى العاده الوقتيه و العدييه، و إن أريد به الاتفاق فى الأول و الآخر معا كانت العاده وقتيه و عدييه لا وقتيه فقط.

كما أن صلوح أمر النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَأَنْ يَعْمَلَ بِهِ كَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى ضَبْطِ الْوَقْتِ يَتَوَقَّفُ عَلَى ضَبْطِ الْعَدَدِ، لَأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ أَيَّامِ الْأَقْرَاءِ تَمَامُهَا.

و مثله فى ذلك ما فى المستند من الاستدلال بما سبق من قوله عليه السلام فى بيان السنن: «فإذا جهلت الأيام و عددها احتاجت إلى النظر حينئذ إلى إقبال الدم و إدباره» بدعوى: دلالتها بالمفهوم على عدم الرجوع للتمييز مع معرفه الأيام وحدها، و تمام المطلوب يثبت بالإجماع المركب.

لاندفاعه بأن المراد بذلك نسيان العاده الوقتيه و العدييه بعد انعقادها، و لا إشكال ظاهرا فى أن النسيان إنما يمنع من الرجوع للعاده المذكوره فى خصوص الجهه المنسيه منها، لأن عدم العمل بها مع النسيان ليس لسقوطها به عن الحجيه ذاتا، بل لتعذر العمل بها معه، و هو مختص بجهته، و ذلك لا يستلزم انعقاد العاده الوقتيه غير العدييه من أول الأمر، بحيث يتحقق بها معرفه الأيام فقط.

و إن كان مراده بالإجماع المركب إثبات الملازمه بين الأمرين به فهو ممنوع جدا، لعدم الجامع بينهما ارتكازا.

و لعل الأولى أن يقال: بعد أن تضمنت النصوص بعض الأحكام لوقت الحيض، كالتحيز بمجرد رؤيه الدم «١»، و تعجيل الحيض «٢»، و أن الصفره فى أيام الحيض حيض «٣»، و غيرها، فمقتضى إطلاقها المقامى و إن كان هو اعتبار صدق العنوان

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٢) راجع الوسائل باب: ١٥ من أبواب الحيض.

(٣) راجع الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض.

عرفا المتوقف على التكرار كثيرا مع اتحاد الوقت و لو مع اختلاف العدد إلا أن المستفاد مما تقدم في المرسله الاكتفاء في صدقه بالمرتين - كما نبه له في الجمله سيدنا المصنف قدس سره - لأنه و إن ورد في خصوص العاده الوقتيه و العدديه - كما تقدم - إلا أن استدلال الإمام عليه السلام له بقول النبي صلى الله عليه و آله ظاهر في أن ذلك هو الذى ينبغى أن يستفاد منه، و هو لا يكون إلا بالمفروغيه عن صدق الإضافه بالمرتين من دون خصوصيه للمورد.

مضافا إلى قضاء المناسبات الارتكازيه بأن ما تضمنته المرسله من حجيه العاده الوقتيه و العدديه فى تعيين الوقت و العدد معا لا يبنى على الارتباطيه، بل الانحلال، لمناسبه العاده فى كل من الجهتين للحجيه فيما يناسبها مع قطع النظر عن الأخرى.

و لا سيما مع قوله عليه السلام: «فقد علم الآن أن ذلك قد صار لها وقتا و خلقا معروفا تعمل عليه» لإشعاره بأن المعيار فى العمل عليه كشفه عن طبيعه المزاج، و من الظاهر عدم ابتناء الكشف المذكور عن الارتباطيه.

و مقتضاه استقلال كل منهما بالحجيه فيما يناسبه لو انفرد.

و لا ينافى هذا موثق سماعه المتقدم الظاهر بمقتضى الشرطيه فى اعتبار اتفاق الشهرين فى عدد الأيام. لأنه بصدد بيان كيفيه تحقق العاده التى يرجع إليها فى العدد، جوابا عن السؤال عن حكم الاضطراب فيه، فلا ينافى عدم اعتبار الاتفاق فى العدد فى العاده الوقتيه التى يرجع إليها فى خصوص الوقت.

و ليس بصدد بيان مطلق العاده التى يرجع إليها فى الجمله، لتدل على عدم الرجوع حتى فى الوقت للعاده التى لا تبنى على الاتفاق فى العدد، إذ لو كانت بصدد ذلك لزم عدم دلالة على جواز الرجوع للعاده المذكوره فى العدد، بل على جواز الرجوع إليها فى الجمله.

ثم إنه هل المعيار فى تحقق العاده الوقتيه خصوص الاتفاق فى أول الحيض، أو ما يعم الاتفاق فى آخره و فى وسطه، كما لو رأته فى الشهر الأول من الأول للسابع و فى الثانى من الثالث للسابع، أو رأته فى الشهر الأول من الثانى للتاسع، و فى الثانى من

و إن اتفقا فى العدد فقط- بأن رأأت الخمسه فى أول الشهر الأول و فى آخر الشهر الثانى- فالعاده عدديه فقط (١).

الثالث للشامن؟ لا يبعد العموم، عملا بالجبهه الارتكازيه المشار إليها، لعدم الفرق فى وقت الحيض بين الأول و الوسط و الآخر، كما فى الجواهر، لكن قال: «إلا أنى لم أعر على أحد من الأصحاب أثبت ذلك أو رتب حكما عليه، مع تصور بعض الثمرات له».

و قد تظهر ثمرته فى مثل التحيض برؤيه الدم فى الأيام التى يتفق الشهران فى وجود الحيض فيها.

بل لا- يبعد جريان ذلك و ترتب الثمره لو كان بين الشهرين عموم من وجه، كما لو رأته فى الأول من الأول للخامس، و فى الثانى من الثالث للثامن.

نعم، لا- يبنى على الأيام المتفق عليها بين الشهرين أنها تمام زمان الحيض، بنحو يكون أولها أوله، و آخرها آخره، لعدم اتفاق الشهرين فى ذلك، بل هى أيام الحيض فى الجملة، فلا- يكون التقدم عليها تعجيلا- فى الحيض مثلا. فتأمل. و يأتى فى الفرع الأول بعض ما يتعلق بالمقام.

(١) بمعنى: أنها تكون مرجعا فى تعيين العدد، كما فى المعتبر و التذكرة و المنتهى و جامع المقاصد و الروض و المدارك و كشف اللثام. بل هو مقتضى إطلاق من اقتصر فى بيان معيار العاده على الاتفاق فى العدد، كما فى النهايه و الشرائع، و إن سبق احتمال إرادتهم منه خصوص صورته الاتفاق فى الوقت أيضا.

و كيف كان، فيقتضيه- مضافا إلى ما سبق فى تقريب استفاده حجيه العاده من مرسله يونس، حيث يجرى نظيره فى المقام- إطلاق موثق سماعه المتقدم، لظهوره فى كفايه الاتفاق فى العدد فى انعقاد العاده التى يرجع إليها فيه.

بقى فى المقام أمور..

الأول: الظاهر توقف العاده العدديه مطلقا- و قتيه كانت أم لا- على الاتفاق فى عدد الأيام،

فلو اختلفت لم تنعقد العاده فى الأقل و إن تكرر فى الشهرين - كما صرح به جماعه، منهم المحقق و الشهيد الثانى - لأن المدار فى التكرر أن يكون العدد المتكرر تمام الحيض، حتى يصدق اتفاق الشهرين و تساويهما فيه، لا ما يعم كونه بعض الحيض، و إلا- لزم انعقاد العاده بالشهرين دائما، لعدم انفكاكهما عن التساوى أو الاختلاف بالقله و الكثره. و منه يظهر ضعف ما عن نهايه الأحكام و الذكرى من الميل لانعقادها فيه، و قد يظهر من المنتهى الميل إليه.

اللهم إلا- أن يكون المراد حجيتها فى نفى ما دون الأقل، لا ما زاد عليه. فلو رأت فى شهر خمس و فى الثانى سبعة لم ينقص فى الثالث عن خمس، و إن أمكن الزيادة عليها. حيث قد يتجه ذلك، إما بدعوى: صدق العدد فى الجملة، كما صدق الوقت فى الجملة مع الاختلاف فى مقداره كثره و قلته تبعا لعدم الاتفاق فى العدد، على ما سبق فى العاده الوقتيه غير العدديه.

أو بدعوى: أن المستفاد من نصوص العاده وجوب الأخذ بالقدر المشترك بين الحيضتين لاتفاقهما فيه و إن لم يتفقا فى قدر الحيض.

لكنه- مع بعده عن مساق كلماتهم- لا ثمره له، لأن العاده العدديه إنما تنفع فى نفى الزائد عليها لو استمر الدم لا فى نفى حيضيه الناقص عنها لو قصر عنها الدم.

مع عدم تماميه الوجه المذكور له. أما الدعوى الأولى فللفرق بين العدد و الوقت بتقوم العدد بالحدّ غير القابل للزيادة و النقصان، بخلاف الوقت، حيث يصدق على المتفق عليه من الوقتين أنه وقت الحيض، بمعنى كونه فيه، و لذا سبق ترتب خصوص أحكام ذلك، كالتحيز بمجرد رؤيه الدم، لا أحكام تمام الوقت، بخلاف العدد، إذ ليس هناك حكم بعدم النقص عن أيام الحيض أو عدم الزيادة عليه، بل الحكم إنما هو بالتحيز بالعدد المتفق عليه، و المفروض عدمه.

و أما الثانى فلاختصاص الأدله بحجيه العاده فى إثبات مقدار الحيض و وقته، و التعدى منهما لغير ذلك فى غير محله بعد كون الأصل عدم حجيه العاده العرفيه، فضلا عن الحاصله بالمرتين.

و منه يظهر أنه لا مجال لجعل ذلك في الفرض حجه لنفي زياده الحيض على الأكثر، ولا سيما مع أن إهماله في نصوص العاده مع دوام الابتلاء به موجب لظهورها في عدمه. فتأمل جيدا.

الثاني: الظاهر أنه لا يعتبر في العاده العدديه استقرار عاده للطهر،

فلو رأت في أول الشهر الأول خمسه ثم في وسط الثاني خمسه كان عادتها الخمسه و إن زاد أو نقص الطهر الثاني عن الأربعين يوما التي كان عليها الطهر الأول، كما صرح به في المعبر و المنتهى و التذكرة و جامع المقاصد و غيرها.
لإطلاق موثق سماعه كما أن الوجه المتقدم لاستفاده العاده العدديه من المرسله- لو تم- قاض بأن المدار على حال الحيض لا الطهر.

و أما ما عن الذكرى من اعتبار استقرار عاده الطهر، فلعل ظاهر المنقول من كلامه إرادته اعتباره في العاده الوقتيه.

و لعله مبنى على ما يأتي من بعضهم من أن المراد بالشهر في العاده شهر الحيض، لا الشهر الهلالي، حيث لا يعلم اتحاد الحيضتين وقتا إلا بمطابقه الطهر الثاني للأول، كما يتضح قريبا. و عليه لا يكون مخالفا لمن سبق، و إن ظهر منه مخالفته لهم.

و من ثم لم يخل كلامه عن غموض. و قد أطال في تعقيبه غير واحد بما لا مجال لمتابعتهم فيه. فلاحظ.

الثالث: لا يبعد عدم إخلال الاختلاف اليسير في انعقاد العاده الوقتيه و العدديه

بالنحو الذي يتسامح فيه عرفا- كالساعة و الساعتين- لندره الاتفاق الحقيقي على الظاهر.

و أما ما عن كاشف الغطاء من عدم إخلال الاختلاف في الدم ببعض اليوم، فلا مجال للبناء على إطلاقه، كما نبه له صاحب المستند و شيخنا الأعظم قدس سرّه و غيرهما.

الرابع: الظاهر أنه لا يعتبر في استقرار العاده في العدد تعدد الشهر و لا توالي الشهرين،

فإذا رأت خمسه أيام مرتين في شهر واحد أو في شهرين بينهما شهر لا حيض فيه انعقدت عادتها على الخمسه، كما صرح به غير واحد. لأنه و إن لم يناسب الجمود

على المتيقن من مفاد الموثقة والمرسله، إلا- أن إلغاء خصوصيتهما في ذلك قريب جدا، لعدم دخل الزمان في أماريه العدد ارتكازا.

اللهم إلا- أن يقال: لما كان المستفاد من النصوص المتضمنه أن الحيض في كل شهر مره، و أن الريبه بتجاوز الشهر «١»، و أن مستمره الدم تحيض في كل شهر مره «٢»، و غيرها أن الوضع الطبيعي للحيض هو التعاقب في كل شهر، فلا- مجال للإلغاء خصوصيه الشهر بعد تضمن النصوص لها، بل احتمال عدم أماريه الاتفاق في العدد عليه مع الإخلال بها معتد به بعد عدم استقامه الحيض بدونها، لقرب اختصاص انعقاد العاده و حجيتها شرعا بالحيض الطبيعي.

فالعمده ما أشرنا إليه في دليل العاده الوقتيه و العديده من صلوح المرسله ببيان الاكتفاء بالمرتين في صدق العاده في كل من الوقت و العدد، لأن استدلال الإمام عليه السلام بقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَآلِهِ ظاهراً في أن المدار على تعدد القرء من دون خصوصيه للشهر، و إن ذكر في كلام الإمام عليه السلام. فلاحظ.

و أما استقرار العاده في الوقت فمن الظاهر أنه منوط بتمائل الوقت في شهرين، حيث يصدق معه تعيين الوقت عرفاً، إلا أن الكلام في أن المعيار هو الشهر الهلالي، أو الشهر الحيضي، الذي هو عبارته عن مده الحيض و الطهر، و أقله ثلاثة عشر يوماً؟

صرح بالثاني في المنتهى و محكى نهايه الأحكام، و قد يناسبه ما في المبسوط من أن المرأه إذا تكررت منها الحيض خمساً أيام بعده طهر عشره أيام، أو تكررت منها الحيض خمساً أيام معه طهر خمساً و خمسين يوماً فقد حصل لها عاده في الحيض و الطهر تعمل عليهما لو استمر بها الدم بعد ذلك، و أقره عليه في المعتمد.

و فيه: أولاً: أنه خروج عن ظاهر لفظ الشهر في المرسله كسائر موارد استعماله في كلام الشارع الأقدس و العرف، و لا سيما في المقام حيث ارتكز عند العرف أن الوضع الطبيعي للحيض هو التعاقب في كل شهر، و سبق دلاله النصوص عليه.

(١) راجع الوسائل باب: ٩ من أبواب الحيض.

(٢) راجع الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض.

و ما فى الروض من الإشكال فى الاستدلال بالمرسله فى غير محله، بعد كون المرسل لها يونس الذى تقدم الاعتماد على مراسيله، و لا سيما مع روايته لها عن غير واحد من رجاله، لظهوره فى معرفيتها بين الأصحاب، مع أنه يكفى اعتماد الأصحاب عليها فى المقام و غيره، حيث لا دليل على انعقاد العاده الوقتيه بالمرتين سواها، لما سبق من أن المطلقات إنما تقتضى اعتبار الصدق العرفى المتوقع على كثره التكرار.

و مثله ما ذكره شيخنا الأ-عظم قدس سرّه من حمل ذكر الشهر على الغالب من دون أن يكون معتبرا، و لذا لا يعتبر فى العاده العدديه. لاندفاعه بتقوم العدديه بالاتفاق فى العدد، الحاصل مع الاختلاف فى الشهر، فيمكن تنزيل ذكر الشهر بالإضافة إليها على الغالب، لما تقدم، بخلاف الوقتيه، لأنها متقومه بالاتفاق فى الوقت المتفرع على فرض جهه مصححه لاعتبار الاتفاق من الشهر الهلالى أو غيره، فمع ظهور المرسله فى إرادته الشهر الهلالى لا وجه لرفع اليد عنه.

إلا أن يريد بذلك أن ذكر الشهر ليس لخصوصيته، بل لأنه إحدى جهات الانضباط، فيقوم غيره مقامه و أن الاقتصار عليه للغلبه، فيرجع لما يأتى.

و ثانيا: أن لازم الحمل على الشهر الحيضى تحقق العاده دائما و عدم الفائدة فيها، لأن كل حيض فى أول الشهر الحيضى دائما، و الاختلاف إنما هو فى طول الشهر و قصره، و لا أثر له فى تعيين وقت الحيض فى ضمن الشهر، لأن مدار العاده على وقت الحيض من الشهر، لا على حال الشهر.

نعم، لو غض النظر عن الحيضه الأولى و فرض بدء الشهر بالطهر كان مدار العاده على الحيضه الثانيه و الثالثه و أمكن اختلاف وقتهما بالإضافة إلى الشهر الحيضى، كما لو طهرت بعد الحيضه الأولى عشره أيام ثم حاضت خمسه، ثم طهرت عشرين يوما ثم حاضت خمسه، كما يمكن اتفاقهما بأن يتساوى الطهران كالحيضتين.

لكنه- مع توقفه على اختصاص التوقيت بأول الحيض، إذ لو عمم لآخره، كما سبق، فالحيضتان فى مثل الفرض المذكور متفتقتان فى كونهما فى آخر الشهر الحيضى،

و كذا حال كل حيضه- يبتنى على تحكم صرف، إذ لا وجه لجعل الطهر مبدأ الشهر مع أسبقيته و إهمال الحيض مع أسبقيته.

هذا و لو فرض دخل طول الشهر الحيضى و قصره فى توقيت الحيض فثبوت العاده و إن لم يكن لازما للحيضتين، لإمكان اختلاف الأشهر باختلاف كل من الحيض و الطهر، إلا أن اللازم عدم انعقاد العاده بالحيضه الثانيه، بل تتوقف على انتهاء الطهر الثانى حيث يعلم به التطابق بين شهري الحيض، فلا- يكفى فيها رؤيته فى يوم خاص من شهرين هلاليين، لعدم العبره بالشهر الهلالى حينئذ، مع أنه يمكن تحصيل الإجماع على خلافه، كما فى الجواهر.

و منه يظهر عدم إمكان تنزيل المرسله عليه، لظهورها فى الاكتفاء فى انعقاد العاده بالاتفاق بين الحيضتين من دون انتظار للطهر.

و لعله لهذا و نحوه كان ظاهر كشف اللثام التعميم لكل من الشهر الهلالى و الشهر الحيضى، و الاكتفاء بأحدهما، فلا يحتاج لانتظار الطهر إلا- فى الثانى، فلا ينافى الإجماع المتقدم. بل لا يبعد تنزيل ما سبق من المبسوط و المعتبر عليه، بل لا يظن حتى بالعلامه عدم الاعتداد بالشهر الهلالى المتيقن من النص و الفتوى.

و ربما يوجه التعميم المذكور بوجه..

الأول: أن العاده العدديه كما تكون حجه فى الحيض تكون حجه فى الطهر، فيتحصل من مجموع العادتين وقت الحيض من دون أن يستند لعاده وقتيه فيه.

و يناسبه ما تقدم من المبسوط، كما يناسبه اقتصارهم فى فرض ذلك على ما إذا تساوى الطهران عددا و الحيضتان كذلك، دون ما إذا اختلفت مع تساوى الشهرين الحيضيين، كما لو حاضت خمسه ثم طهرت عشرين يوما، ثم حاضت عشره ثم طهرت خمسه عشر يوما، حيث يتحصل بذلك أن وقت الحيض بعد خمسه و عشرين يوما من الحيض السابق.

لكنه يندفع باختصاص النصوص العامه و الخاصه بعاده الحيض و لا دليل على

ثبوت عاده للطهر، كما فى الجواهر. وهذا هو العمده، لا ما ذكره من أن غايه ما تقتضيه العاده الوقتيه حيضيه ما فيها، لا نفي حيضيه ما فى غيرها، فلا مجال للبناء مع استمرار الدم فى الفرض على عدم حيضيه ما صادف وقت الطهر من الشهر الحيضى، بل ينبغى الرجوع فيه للصفات أو غيرها حسبما تقتضيه الأدله. لاندفاعه بأن رجوع مستمره الدم إلى عادتها يقتضى انحصار حيضها بها، لا مجرد تحيضها فيها، على ما يتضح فى محله إن شاء الله تعالى.

الثانى: تنزيل المرسله الوارده لبيان العاده الوقتيه على الأعم من الشهر الهلالى و الشهر الحيضى.

وفيه: أن إطلاق الشهر على الحيضى لما كان مجازيا كان التعميم له محتاجا للقرينه، بل لما لم يكن بينه وبين الشهر الهلالى جامع ارتكازى تعذرت إرادتهما معا.

ولا سيما مع ما سبق من أن العاده تتم فى الشهر الهلالى باتفاق الحيضتين فى اليوم من الشهر، وفى الشهر الحيضى باتفاق مقدار الشهرين الموقوف على تماميه الطهر الثانى، و مفاد المرسله مناسب لخصوص الأول.

الثالث: تنزيل المرسله على إرادته الاكتفاء فى تعيين الحيض بكل أمد تتشابه فيه حيضتان متواليتان و أن ذكر الشهر - المحمول على الهلالى - لأنه الغالب فى حال النساء، من دون خصوصيه له فى ذلك، فيرجع إلى ما سبق احتمالاه فى كلام شيخنا الأعظم قدس سرّه.

و يندفع بظهور المرسله فى خصوصيه الشهر، و إلغاء خصوصيته و التعميم بالوجه المذكور محتاج إلى دليل.

ولا سيما مع ما أشرنا إليه من تطابق النصوص و المرتكزات العرفيه على أن الحيض فى كل شهر مره.

بل ليس التعميم لذلك إلا - كالتعميم لكل جهه تتفق فيها الحيضتان تصلح للكشف عن الحيض، و لا يظن من أحد الاكتفاء بذلك، فلا تنعقد العاده بالحيض مرتين عند الخوف أو التعب أو غيرهما. و كذا لو اتفقت الحيضتان فى عدم الزيادة على

قدر خاص أو عدم التأخر لوقت خاص إلى غير ذلك مما يقطع بعدم انعقاد العاده به، وإن كان قد يظهر من بعضهم الالتزام ببعض أفراده.

و دعوى: أن قوله عليه السلام: «فقد علم الآن أن ذلك قد صار لها وقتا و خلقا معروفا تعمل عليه» ظاهر في أن المعيار على العاده كيفما كانت.

ممنوعه، بل هو ظاهر في أن تكرر الوقت الشهري يوجب كونه عاده يعمل عليها في قبال المره التي لا يعمل عليها، لا أن كل ما يتكرر يكون عاده يعمل عليه، لعدم مناسبه التركيب المذكور له، و عدم إمكان الالتزام به على عمومه، كما ذكرنا.

الرابع: أن المرسله و إن اختصت بالشهر الهلالي، إلا أنه يكفى في الشهر الحيضى العمومات المتضمنه رجوع المرأه لأيامها أو أيام حيضها، أو أقرائها أو نحو ذلك، حيث تصدق هذه العناوين على أيام العاده المتحصله من الشهر الحيضى، و إن لم تتحصل بالإضافة للشهر الهلالي.

و فيه: أن العمومات المذكوره إن لم تنصرف في نفسها لخصوص الأيام المتعينه بلحاظ الشهر الهلالي، لأنها الجهه الصالحه للتعين المعهوده عرفا، دون الجهات الأخرى من التعيين، فلا أقل من صلوح المرسله لصرفها إليه، بلحاظ ما تضمنته من تعليل عدم الرجوع للقرء الواحد بقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «دعى الصلاه أيام أقرائك» حيث يظهر من ذلك أن عدم الرجوع له ليس لعدم صلوحه في نفسه للتعين، بل لاعتبار التعدد فيما يرجع إليه، و من الظاهر أن صلوح القرء الواحد لتعيين الوقت إنما يكون بلحاظ الشهر الهلالي، لأنه الأمر المنضبط عرفا الذى يصلح للتعين دون غيره من الخصوصيات الكثيره التي تقارنه.

فالتكرار المعبر لا بد أن يكون مع المحافظه على الجهه المذكوره، لا أنه بنفسه يحدث جهه أخرى تكون مرجعا في التعيين.

و بعبارة أخرى: ظاهر المرسله أن ما من شأن القرء الواحد أن يكشف عنه لا يعمل عليه ما لم يتكرر في قرءين لا أن التكرار في قرءين بنفسه يكشف عن جهه

يجب العمل عليها، و لذا جعل المقابل لاعتبار المرتين الاكتفاء بالمره، دون اعتبار كثره التكرار التي يتوقف عليها حصول جهه التعيين من التكرار عرفا.

و لا ينافى هذا قوله عليه السلام بعد فرض تكرر الحيض: «فقد علم الآن أن ذلك قد صار لها وقتا و خلقا معروفا تعمل عليه».

لأن المراد به فعلية الانكشاف المساوق للحجيه، فلا ينافى صلوح القراء الواحد للكاشفيه عن تلك الجبهه و أن القراء الآخر يؤكد كاشفيته حتى تبلغ مرتبه الحجيه.

و بذلك تكون المرسله حاكمه على العمومات و كاشفه عن أن الرجوع للأيام و الأقرء ليس بلحاظ تحصيل جهه تعيين بالتكرار، بل بلحاظ تأكيد جهه خاصه تتحصل من القراء الواحد.

و من الظاهر أن القراء الواحد لا يصلح للتعين من حيثه العدد إلا بعدده، و من حيثه الوقت إلا بموقعه من الشهر الهلالى فلا بد من تكررهما فى بقيه الأقرء، و مع الاختلاف بينها فيهما لا تتعقد عادته و إن تحصل من مجموعها جهه متفق عليها قد يصدق بلحاظها الأيام و الأقرء عرفا.

و منه يظهر ضعف ما فى الجواهر من الاكتفاء بالشهر الحيضى مع كثره التكرار بنحو يحصل لها الاعتياد العرفى، عملا بالعمومات بعد قصور المرسله عنها، لاختصاصها بالعادة الشرعيه.

إذ بما ذكرنا يتضح قصور العمومات عن ذلك بعد تحكيم المرسله عليها.

و لو غرض النظر عنه تعيين الاكتفاء بالمرتين، لأن مقتضى المرسله أن مصحح الإضافه التي تضمنتها العمومات هو المرتين.

و أما ما يظهر منه من ورود المرسله لبيان العاده الشرعيه، و موضوع العمومات العاده العرفيه، فيعمل بكل منهما فى مورد.

فهو لا يناسب ما فى المرسله من الاستدلال بقول النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله الذى هو من جمله العمومات.

بل ليس فى المقام إلا عاده واحده أخذت فى موضوع العمومات، و مقتضى الإطلاق المقامى و إن كان هو اعتبار الاعتياد العرفى فى صدقها، إلا أن ما تضمن الاكتفاء بالمرتين حاكم عليها.

ثم إن ما ذكرنا كما يقتضى توقف العاده الوقتيه على اتفاق الحيضتين فى الوقت بلحاظ الشهر الهلالى، كذلك يقتضى اعتبار توالى الشهرين الهلاليين الذين يخرج فيهما الدم- كما هو ظاهر وصف الشهرين بالمتواليين فى كلام بعضهم- فلا يكتفى باتفاق الحيضتين فى الوقت من الشهر مع تخلل شهر لا- دم فيه بينهما، لأن القراء الواحد إنما يصلح عرفا لتعيين الوقت بلحاظ مطلق الشهر، لا بلحاظ كل شهرين أو ثلاثه، فمع خروج الدم فى الشهر المتصل به أيضا يكون القراء الثانى مؤكدا لما يكشف عنه القراء الأول، أما مع عدم خروجه فيه، فينتقض مفاد القراء الأول، و لا يكفى رؤيته فى الشهر الثالث، لأنه إن أريد به إثبات العاده فى كل شهر فهما على خلاف ذلك، و إن أريد به إثباتها فى كل شهرين فالقراء الأول لا يصلح للكشف عن ذلك، و إنما هو أمر متحصل من مجموع القراءين، كالاتفاق بلحاظ الشهر الحيضى، و قد سبق عدم ظهور المرسله فى ذلك.

و لا سيما مع ظهور قوله عليه السّلام: «حتى تنظر ما يكون فى الشهر الثانى» فى إرادته الشهر المتصل بشهر الدم، لا الشهر الثانى من شهور الدم و إن كان ثالثا أو رابعا بالإضافة للشهر الأول للدم.

فما صرح به بعضهم من الاكتفاء بعدم تخلل حيضه مخالفه مما لا مجال له و إن أرسله إرسال المسلمات.

الخامس: صرح فى المعتبر و التذكرة و المنتهى و محكى غيرها بانعقاد العاده المركبه،

و هى التى تختلف فيها الأشهر بدوره منظمه كما لو رأت الدم فى الشهر الأول خمسه أيام و فى الثانى سته و فى الثالث سبعة، ثم رجعت إلى الخمسه و الستة و السبعة بالانتظام المذكور.

و إليه مال شيخنا الأعظم قدّس سرّه. بل عممه للاختلاف فى الوقت، كما لو رأت الدم أول الشهر الأول و خامس الثانى و عاشر الثالث، ثم رجعت إلى الأول و الخامس

بالانتظام المذكور.

و كأن الوجه فى ذلك- بعد قصور المرسله و الموثقه عنه- عمومات رجوع المرأه لأقراءها و أيامها، لأنها و إن لم تقتض الاكتفاء بالتكرر مرتين، إلا أن المرسله حاكمه عليها، لما سبق من ظهورها فى الاكتفاء فى النسبه بالمرتين.

و منه يظهر ضعف ما فى الجواهر من عدم الاكتفاء فيها بالمرتين و اعتبار كثره التكرار بالنحو الذى يحصل به الاعتياد العرفى، نظير ما سبق منه فى الاعتبار بالشهر الحيزى.

اللهم إلا- أن يقال: المرسله إنما تضمنت الاكتفاء بالقراءين حملا للأقراء فى كلام النبى صَلَّى الله عليه و آله على ما يعممها، لا الاكتفاء بالمرتين و لو اشتملت كل مره على أقراء متعدده، كما فى المقام.

فالاستدلال بالمرسله يبتنى على إلغاء خصوصيه موردها و فهم أن المعيار فى العاده على المرتين مطلقا، و هو لا يخلو عن إشكال.

بل لا- مجال للبناء عليه، لأن العاده المركبه كما تكون بأشهر منفرده- كما فى الفرض السابق- تكون بشهرين شهرين، كما لو رأت الدم خمس فى شهرين متواليين، ثم سته فى آخرين، ثم خمس فى شهرين، ثم سته فى آخرين و هكذا.

فالبناء على عموم العاده للمركبه فى الفرض السابق يقتضى عمومها لها فى هذا الفرض، لعدم الفرق بينهما بالنظر للأدله، و لازمه عدم العلم بالعاده البسيطه بالشهرين الأولين، لاحتمال تعقبهما بما يخالفهما مما تتحصل منه عاده مركبه، و هو لا يناسب المرسله و الموثقه جدا.

و حملهما على انعقاد العاده البسيطه ظاهرا لا واقعا حتى ينكشف الحال- مع بعده فى نفسه لقوه ظهورهما فى بيان العاده الواقعيه- مستلزم لعدم الدليل على انعقاد العاده الواقعيه بالمرتين، لانحصار الدليل عليه بالموثق و المرسله.

و مثله الإشكال فيما ذكره غير واحد من الاستدلال بعدم الفصل بين المرتين و الأكثر. لأن مجرد عدم الفصل لا يجدى ما لم يكشف عن الاتفاق على عدم الفصل،

بحيث يرجع إلى الإجماع على الملازمه بين الاكتفاء بالمرار الكثيره و الاكتفاء بالمرتين، و لا طريق لذلك مع عدم العثور على تحرير المسأله ممن قبل المحقق فى المعتبر، و قرب كون الوجه فى بنائه و بناء من بعده على ذلك التوسع فى فهم النص، لا على وضوحه عند الأصحاب و تسالمهم عليه بنحو يكشف عن إجماع تعبدى.

و لا سيما مع ما عرفت من استلزامه عدم العلم بانعقاد العاده البسيطة بشهرين متفقين الذى هو متيقن من كلماتهم كالنصوص.

مضافا إلى أن الاكتفاء بالمرتين فى ذلك يستلزم التوسع فى العاده المركبه كثيرا، لعدم خصوصيه الوجه المتقدم فى الدخول تحت العمومات، بل كما تكون بلحاظ اختلاف الشهور تكون بلحاظ اختلاف الأحوال و الأطوار، كالصحه و المرض، و الحرّ و البرد، و السفر و الحضر، و غيرها، فلو رأته مثلا خمسها حال الصحه و ثلاثه حال المرض و تكرر ذلك مرتين من دون فصل بما يخل بالنظم انعقدت لها عاده مركبه فى الصحه و المرض.

بل يتوسع لكل ما يتكرر مرتين و إن لم يتحصل منه وقت و عدد محدودان، فلو رأته فى شهرين متتاليين خمسها أيام ثم فى آخرين سته تنعقد لها عاده على التطابق بين كل شهرين متتاليين، فلو رأته فى الخامس أربعه لزم التحيض فى السادس كذلك. و كذا لو كان الاتفاق بين كل شهرين متتاليين فى الوقت.

بل يلزم أخذ كل جهه مشتركه تتكرر مرتين، سواء كانت بسيطه - كتطابق الشهرين المتتاليين فى عدم النقيصه عن السبعه أو عدم التأخر عن نصف الشهر، مع اختلافهما فى المقدار أو الوقت التفصيليين - أم مركبه - كتطابق كل شهرين أو ثلاثه فى ذلك - إلى غير ذلك مما لا - يظن بأحد الالتزام به - و إن كان قد يبدو من إطلاق بعض كلماتهم - لعدم إمكان تنزيل إطلاق ما دل على رجوع من لا - تعرف أيامها إلى التمييز أو غيره على خصوص من لا - يشترك لها قرآن فى جهه أصلا، أو على الرجوع فى غير الجهه المشتركه. و من هنا لا ينبغى التأمل فى عدم الاكتفاء فى ذلك بالمرتين.

و أما البناء عليها مع كثره التكرار بالنحو الذى تصدق معه العاده عرفا- كما سبق من الجواهر- فهو مبنى على الرجوع للعمومات. ويشكل بأن العمومات لم تتضمن عنوان العاده لتشمل ما ابنتت على اختلاف الأيام، بل على عنوان أيام الحيض و أيامها و أيام أقرائها، و لا يبعد انصرافها إلى خصوص الأيام المتعينه المتفقه، دون المختلفه و إن كانت بانتظام.

بل ما سبق فى تقريب عدم نهوض العمومات بإثبات العاده بلحاظ الشهر الحيسى جار هنا، لوضوح أن العاده المذكوره تتحصل من مجموع الأقرء، و ليست متحصله من القرء الواحد و مؤكده ببقية الأقرء لتنهض بها العمومات. فراجع ما سبق يتضح الحال هنا.

هذا و سيأتى من سيدنا المصنف قدس سره التعرض للعاده المركبه فى المسأله الحاديه عشره. و ذكرها هنا أنسب بنظم الكلام. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

السادس: لو كان حيض المرأة بنحو يتخلله النقاء

فبناء على ما سبق منا من كون النقاء طهرا يتعين البناء على كون أيام الدم هى المعيار فى العاده الوقتيه، سواء اتفق الشهران فى تخلل النقاء بقدر واحد أو مختلف فى محل واحد أو مختلف أم اختص به أحدهما و استمر الدم فى الآخر بقدر أيام الدم فى ذى النقاء لإطلاق موثق سماعه، حيث يصدق فى جميع الفروض المذكوره تساوى أيام الدم.

و أما العاده الوقتيه التفصيليه المبنيه على الاتفاق فى أول الحيض و آخره و وسطه فلا- إشكال فى عدم انعقادها مع اختلاف الشهرين فى تخلل النقاء أو فى قدره أو موقعه.

و أما مع اتفاقهما فى جميع ذلك فلا يبعد انعقادها فى أيام الدم، لأنه و إن خرج عن المتيقن من المرسله، لظهورها فى فرض وحده الانقطاع تبعا لوحده الدم، إلا أنه لا يبعد إلغاء خصوصيتها فى ذلك، و لا سيما مع الاستدلال فيها بقول النبى صلى الله عليه و آله: «دعى الصلاه أيام أقرائك» الذى يعم الأقرء المذكوره.

و منه يظهر انعقاد العاده الوقتيه الإجماليه بلحاظ الأول أو الوسط أو الآخر فى

جميع الصور المذكوره.

نعم، الظاهر البناء على حيضيه الدم المستمر في وقت النقاء من العاده إذا لم يتجاوز مجموع الدم العشره لما دل على عدم الاقتصار على العاده مع عدم التجاوز عن العشره.

بل لا يبعد البناء على حيضيه ما يبدأ خروجه في أيام النقاء، لا لما في صحيح محمد بن مسلم في المرأه ترى الصفرة في أيامها من قوله عليه السلام: «لا تصلى حتى تنقضي أيامها» (١) و إن حكى عن بعض مشايخنا الاستدلال به، بدعوى: صدق عدم انقضاء أيامها في الفرض. لاندفاعها بأنه إنما تضمن نهى من ترى الدم في أيامها لا مطلق من لم تنقض أيامها. بل لما قد يستفاد من نصوص تعجيل الدم عن العاده من ابتناء الرجوع للعاده على نحو من التوسع في الوقت.

و كذا جواز تحيضها فيه مع استمرار الدم فيه في مورد مشروعيه الاستظهار لها بعده في آخر الحيض، لقرب أولويته بالاستظهار منه. و إن كان الأمر محتاجاً للتأمل.

و أما بناء على المشهور من كون النقاء بحكم الحيض فدليله و إن لم يتحصل لنا - كما سبق - إلا أنه لا إشكال في عدم كونه بلسان تنزيل النقاء منزله الدم، بل غايته تنزله منزله الحيض أو نفى الطهر عنه، و حينئذ يشكل شمول الموثق و المرسله على نحو يقوم مقام الدم في أحد الشهرين في انعقادها، بل يختصان بما إذا تساوى الشهران في أيام النقاء و أيام الدم، لظهورهما في أن المعيار في انعقاد العاده على الدم، و ليس التعبير في الموثق بالعود إلا كناية عنه، كما يشهد به ذيله الذي عليه المعول، لوروده في تحديد العاده.

و لا- ينافيه الاستدلال في المرسله بقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، لأن أيام الأقرء و إن كانت شامله له على المبنى المذكور، إلا أن المرسله تضمنت وروده فيمن تعرف أيامها، و ظاهرها إرادته أيام الدم التي تضمنت هي انعقاد العاده بها.

نعم، يتعين على المبنى المذكور الجلوس في أيام النقاء بعد انعقاد العاده باتفاق أيام الدم كسائر أفراد النقاء المتخلل بين الدميين، كما لا يبعد البناء على حيضيه الدم

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

الخارج فيه، لما سبق من الاستظهار.

و منه يظهر أن ما تضمن الأمر بالجلوس عن الصلاة أيام الأقرء و إن اقتضى في الفرض الجلوس أيام النقاء، لأنها من جملة الأقرء على المبنى المذكور، إلا أنه لا يدل على انعقاد العاده بلحاظها، لأنه وارد لبيان حكم العاده، لا كيفية انعقادها. فلاحظ.

هذا و أما ما حكاه شيخنا الأعظم قدس سره عن بعض من قارب عصره من أن المدار في العاده على الدم الأول وقتا و عددا، مدعيا أنه المستفاد من الفتاوى و النصوص بعد إمعان النظر، فلا يبعد أن يكون الوجه فيه ما أشرنا إليه من ظهور المرسله في وحده الانقطاع، و لا يبعد كونه منصرف كلمات الأصحاب.

لكنه لو تم اقتضى عدم انعقاد العاده بالحيز المتقطع، لخروجه عن موردها، لا انعقادها بخصوص الدم الأول منه. على أنه عرفت ما يصلح للخروج عنه، بل لا مجال له في الموثق، لعدم ما يشعر به فيه.

السابع: ادعى في المنتهى الاتفاق على انقلاب العاده العديده بالمرتين المتفتين،

بل هو ظاهره في الوقتيه أيضا، و به صرح شيخنا الأعظم قدس سره و غيره ممن تأخر عنه.

و لا يخفى أن الجمود على الموثق و المرسله لا يقتضيه، لورودهما في بيان كيفية انعقاد العاده للمبتدئه، بل مقتضى إطلاقهما العمل على العاده المذكوره و لو مع مخالفتها فيما بعد بشهر واحد أو أكثر متفقه أو مختلفه.

نعم، لما تضمنت المرسله الاستدلال بالنبوى الذى هو كبقية العمومات ظاهر في العاده الفعلية، و لم يظهر منها الخروج عن مفاده العرفى إلا فى الاكتفاء بالمرتين، كان حملها على العمومات أقرب من حمل العمومات عليها عرفا، فتحمل على نسخ كل مرتين متفتين لما قبلها، كما تنسخ المرات الكثيره التى تتحقق بها العاده العرفيه ما قبلها لو بقينا على العمومات و قلنا بالعاده العرفيه، فينزل الموثق على ذلك أيضا، لأنه مثلها.

و بعبارة أخرى: لما كان مقتضى العمومات أن المدار على الأقرء و الأيام الفعلية المستلزم لنسخ كل عاده لما قبلها، و كان مقتضى الموثق و المرسله الاكتفاء فى العاده

بمرتين متفتحتين كان مقتضى الجمع بينهما وبين العمومات عرفا نسخ كل مرتين متفتحتين لما قبلهما و صدق الأيام و الأقران بها لا بما قبلها، و هو أقرب من تنزيل العمومات على خصوص الأوليين جمودا على ظاهر الموثق و المرسله.

ثم إنه صرح فى المنتهى بعدم زوال حكم العاده بالمره المخالفه لها، بل قد يظهر من اقتصاره فى نسبه الخلاف على أبى يوسف الاتفاق منا بل من بقيه العامه على ذلك.

و يقتضيه إطلاق الإرجاع للعاده المذكوره فى الموثق و المرسله.

بل مقتضاه عدم زوالها بالمرتين و الأكثر مع الاختلاف. إلّا بناء على انعقاد العاده فى القدر المشترك بين المختلفين، حيث يتجه نسخه لمقتضى العاده السابقه، بناء على ما عرفت من نسخ كل عاده لما قبلها، فلو كانت عادتها خمسه أو فى أول الشهر، ثم رأته فى شهر سته و فى آخر سبعة، أو فى شهر فى السابع و فى آخر فى العاشر، انعقد لها عاده عدديه بما زاد على الخمسه، أو وقتيه بعد السادس من الشهر، و انتقضت العاده الأولى.

لكن عرفت فى الأمر الرابع و الخامس ضعف المبنى المذكور، و أن العاده تختص بالمتفتحين، فيتعين بقاء العاده الأولى.

و دعوى: أن مقتضى مفهوم قوله عليه السلام فى الموثق: «فإذا اتفق الشهران عدّه أيام سواء فتلك أيامها» عدم ثبوت العاده مع اختلاف الشهرين.

مدفوعه بأن مقتضى المفهوم المذكور كون اختلاف الشهرين مانعا من انعقاد العاده بهما، لا من ثبوت العاده مطلقا و لو بغيرهما. على أنه لو كان مقتضاه عدم ثبوت العاده مطلقا و لو بغيرهما فالمرأه داخله فى المنطوق، لفرض اتفاق الشهرين اللذين أوجبا العاده السابقه لها.

نعم، لو كان المراد بالشهرين خصوص الأخيرين اتجه دخولها فى المفهوم.

لكنه- مع مخالفته لإطلاق الشهرين خصوصا مع تنكير لفظهما كما فى نسخه التهذيب- مستلزم لارتفاع العاده بالشهر الواحد المخالف للعاده، لأنه و الشهر السابق مختلفان.

هذا و قد يدعى زوال حكم العاده بالأشهر المختلفه إذا كانت كثيره يصدق بها

كون المرأة مضطربة، إما لما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من انصراف إطلاق الإرجاع للمرتين عن ذلك. أو لإطلاق ما تضمن الرجوع مع الاضطراب و عدم العاده إلى التمييز و نحوه، فإنه لو لم يقدم على إطلاق الإرجاع للمرتين فلا- أقل من تكافئهما و الرجوع لإطلاق الإرجاع للتمييز.

لكن لم يتضح حال الانصراف المدعى، بل الظاهر أنه- لو تم- بدوى، و أن الإطلاق المذكور محكم، فتكون به المرأة ذات عاده ترجع إليها لا مضطربه ترجع للتمييز.

نعم، قد يستدل عليه في الجملة بموثق إسحاق بن جرير عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث المرأة التي سألته عن يستر بها الدم، و فيه: «قال عليه السلام: تجلس أيام حيضها ثم تغتسل لكل صلاتين. قالت له: إن أيام حيضها تختلف عليها، و كان يتقدم الحيض اليوم و اليومين و الثلاثة و يتأخر مثل ذلك فما علمها به؟ قال: دم الحيض ليس به خفاء...» (١) «لأن فرض التقدم و التأخر مناسب لتعيين الوقت بعاده سابقه.

و قوله عليه السلام في مرسله يونس الطويلة: «و أما سنه التي قد كانت لها أيام متقدمه ثم اختلط عليها من طول الدم فزادت و نقصت حتى أغفلت عددها و موضعها من الشهر... [إلى أن قال:] و كان أبي يقول: إنها استحيزت سبع سنين، ففي أقل من هذا تكون الريبه و الاختلاط... [إلى أن قال:] إن اختلطت الأيام عليها و تقدمت و تأخرت فسنتها إقبال الدم و إدباره و تغير حالاته...» (٢) «لأن فرض الزيادة و النقيضه مناسب لإرادته اختلاف الدم اللاحق عن العاده، لا كون استمرار الدم موجبا لنسيان العاده.

لكنه لا- يخلو عن إشكال، لقرب حمل الموثق على اضطراب الحيض ابتداء، لا بعد انعقاد العاده، لنسبه الاختلاف فيه إلى أيام الحيض، فيراد تقدم كل حيض و تأخره عما قبله لا عن العاده، و إلّا كان المناسب أن يقال: إن حيضها اختلف عن أيامها.

كما أن الحمل المذكور في المرسله لا- يناسب التعبير بالإغفال الظاهر في النسيان، و لا لجعل سبب الاختلاط فيه طول الدم، لوضوح أن الاضطراب عن العاده لو تم

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

(مسألة ٤): ذات العادة الوقتية - سواء أ كانت عدديه أم لا - تتحيز بمجرد رؤيه الدم فى العاده (١).

يستند لتعدد الحيضات المختلفه لا لطول الدم الواحد الذى حكمه الرجوع للعادة، بل المناسب له نسيان العاده. و من ثم لا تخلو المرسله عن إجمال، فلا تنهض بالخروج عن إطلاق الرجوع للمرتين.

هذا ما يههم من الكلام فى فروع العاده، و لم يبق إلا الكلام فى انعقاد العاده بالتمييز، الذى يأتى الكلام فيه تبعاً لسيدنا المصنف قدس سره فى المسأله السابعه. و منه سبحانه نستمد العون و التوفيق.

مسألة ٤: ذات العاده الوقتية - سواء أ كانت عدديه أم لا - تتحيز بمجرد رؤيه الدم فى العاده

إشاره

(١) إجماعاً، كما فى الشرائع و عن فوائدها و التحرير و كشف الالتباس، و هو مذهب أهل العلم، كما فى المعتبر، و بإجماع العلماء، كما فى التذكرة، و هو قول كل من يحفظ عنه العلم، كما فى المنتهى، و نفى الخلاف فيه فى جامع المقاصد.

و يقتضيه جمله من النصوص ...

منها: ما تضمن تحيض المرأة مطلقاً برؤيه الدم، مثل ما ورد فى الحامل «١»، مما تقدم بعضه، و فىمن اشتبه دمها بالعدره «٢»، أو القرحة «٣»، و فىمن ترى الدم مكرراً كل ثلاثه أيام أو أربعه أو خمسه أو سته «٤»، و فىمن ذهب طمثها ثم عاد إليها شىء «٥»، و فىمن يفجؤها الدم فى الصلاه «٦»، و فىمن تحيض فى أثناء وقت الصلاه «٧»، أو فى أثناء النهار و هى صائمه «٨»، و غيرها مما يأتى التعرض له فى المسأله الخامسه.

(١) راجع الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض.

(٢) راجع الوسائل باب: ٢ من أبواب الحيض.

(٣) راجع الوسائل باب: ١٦ من أبواب الحيض.

(٤) راجع الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض.

(٥) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٦) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٧) راجع الوسائل باب: ٤٨ من أبواب الحيض.

(٨) راجع الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الحيض.

ص: ١٥٥

فإنها بين ظاهر و صريح في ترتيب أثر الحيض بمجرد رؤيه الدم و عدم لزوم إحراز استمراره ثلاثة أيام الذي لا يكون غالباً إلا بالانتظار، و يأتي في المسأله الخامسة ما يتعلق بالنصوص المذكوره.

و منها: ما تضمن جلوس مستمره الدم أيام حيضها «١»، كموثق إسحاق بن جرير المتقدم «٢»، و مرسله يونس الطويله «٣» و غيرهما، لظهوره في فعلية الجلوس في تمام أيام الحيض، لا- أنه الحكم الواقعي و إن لم يعمل عليه فعلاً، لعدم اليقين باستمرار الدم ثلاثة أيام إلا بعد مضيها.

و منه يظهر الإشكال فيما ذكره سيدنا المصنف قدس سرّه من أن عمومات الأمر بالعود عن الصلاه أيام الحيض لا تصلح للاستدلال، لظهورها في الحكم الواقعي للحيض، لا- في التحيض بالرؤيه. إلا- أن يريد بالعمومات المذكوره ما تضمن حرمه الصلاه حال الحيض، حيث لا تنهض بإحراز حيضيه الدم الخارج لو علم استمراره ثلاثة أيام، فضلاً عما لو لم يعلم.

و منها: ما دل على ترك المرأة الصلاه برؤيه الدم في أيام حيضها، كمرسله يونس القصيره «٤» المتقدمه عند الكلام في اعتبار التوالى في أقل الحيض. بل التعرض فيها بعد ذلك لانقطاع الدم قبل الثلاثه موجب لكونها كالصريحه في عدم الاعتناء بالاحتمال المذكور في أول الأمر.

و منها: ما يأتي في تحيض المرأة برؤيه الصفرة في أيام الحيض، حيث يدل على التحيض برؤيه الدم و الحمره بالأولويه العرفيه. و لعله لذا حكى عن جامع المقاصد دعوى تواتر الأخبار عن المعصومين عليهم السّلام بذلك، كما ادعى في المستند تواترها الإجمالي.

فلاحظ.

(١) راجع الوسائل باب: ٥، ٣ من أبواب الحيض.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

ثم إن المناسب للحكم المذكور هو العاده الوقتيه عدديه كانت أم لا، كما ذكره فى المتن و سبقه إليه فى المسالك و كشف اللثام و عن غيرهما.

و يناسبه إطلاق مثل مرسله يونس القصيره المتضمنه تحيض المرأه برؤيه الدم فى أيام حيضها «١»، لصدقه فى الوقتيه فقط.

و قد يظهر من بعضهم الاقتصار على العدديه الوقتيه، لاقتصارهم فى بيان العاده عليها. لكن سبق فى أقسام العاده أن ذلك لا يكشف عن خلافهم فى اعتبار الوقتيه فقط.

و أما ما قد يظهر من الشرائع من أن المدار على كون المرأه ذات عاده عدديه و إن لم تكن وقتيه. فهو لا- يناسب النصوص الظاهره فى خصوصيه العاده فى الحكم المذكور، لأن موضوعها رؤيه الدم فى أيام الحيض، المستلزم لتعيين وقته لا عدده.

و ما فى الجواهر من الاستثناس له بعد الإجماع المدعى فى الشرائع بالنصوص الآتية المتضمنه التحيض برؤيه الدم و الصفه قبل الحيض، لأنه لو كان مدار التحيض بالرؤيه على الوقت لما حكم به مع عدم الرؤيه فيه. كما ترى، لعدم صلوح الإجماع المذكور للحجيه مع ظهور بقيه معاهد الإجماعات المتقدمه- و منها ما ادعاه المحقق نفسه فى المعتمد- كبقيه كلمات الأصحاب و النصوص فى أن المعيار على العاده الوقتيه.

و أما النصوص المذكوره فهى مختصه بما إذا كان الفاصل مع التقدم قليلا- كما سيأتى- فلا مجال للتعدى منها لما إذا لم يتعين الوقت أصلا. و لو فرض التعدى عن موردها لزم عدم اعتبار العاده العدديه أيضا، لعدم الدليل عليها، و عدم مناسبتها للحكم ارتكازا. كما هو الحال لو بنى على العمل بمطلقات التحيض برؤيه الدم.

و من هنا لا يبعد أن يكون ذلك من الشرائع قرينه على أن مراده بالعاده العدديه خصوص الوقتيه منها، كما سبق التنبيه عليه عند الكلام فى أقسام العاده.

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(١) كما فى المستند مدعيا أنه الأشهر، بل قيل إنه إجماع. انتهى. و يقتضيه ما فى صحيح الصحاف الوارد فى الحامل من قول أبى عبد الله عليه السلام: «و إذا رأَت الحامل الدم قبل الوقت الذى كانت ترى فيه الدم بقليل أو فى الوقت من ذلك الشهر فإنه من الحيضه فلتمسك عن الصلاه عدد أيامها» (١)، و موثق سماعه: «سألته عن المرأة ترى الدم قبل وقت حيضها. فقال: إذا رأَت الدم قبل وقت حيضها فلتدع الصلاه، فإنه ربما تعجل بها الوقت» (٢)، و صحيح أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: «فى المرأة ترى الصفرة».

فقال: إن كان قبل الحيض بيومين فهو من الحيض، و إن كان بعد الحيض بيومين فليس من الحيض» (٣)، و موثق معاويه ابن حكيم قال: «قال: الصفرة قبل الحيض بيومين فهو من الحيض، و بعد أيام الحيض فليس من الحيض، و هى فى أيام الحيض حيض» (٤)، و خبر على بن أبى حمزة: «سئل أبو عبد الله عليه السلام و أنا حاضر عن المرأة ترى الصفرة».

فقال: ما كان قبل الحيض فهو من الحيض، و ما كان بعد الحيض فليس منه» (٥).

فإن هذه النصوص و إن كانت وارده لبيان حيضه الدم المذكور واقعا أو ظاهرا، لدفع توهم عدم حيضيته لكونه من الحامل أو متقدما أو صفرة، لا- لاحتمال عدم استمراره ثلاثه أيام، و لذا يتحقق موضوعها مع العلم باستمراره، إلا أن إناطه التحيض فيها بالرؤية و عدم التنبيه فيها إلى لزوم الانتظار و الاحتياط ظاهر فى المفروغيه عن عدم الاعتناء باحتمال عدم استمرار الدم.

و بها يخرج عن إطلاق ذيل صحيح محمد بن مسلم: «سألَت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى الصفرة فى أيامها فقال: لا تصلى حتى تنقضى أيامها. و إن رأَت الصفرة فى غير أيامها توضأت وصلت» (٦).

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ٦.

(٥) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ٥.

(٦) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

و مثله في ذلك مرسله يونس الطويله الداله على اقتصار ذات العاده على عاداتها «١». على أنه لا يبعد اختصاصها بمستمرة الدم، فلا تنافى تحيض غيرها قبل العاده لو تقدم دمها.

و منه يظهر ضعف ما في المسالك من أن رؤيته متقدما على العاده كرؤيه المبتدأه و المضطربه له، و ما في جامع المقاصد من لزوم الاحتياط لها إلى الثلاثه، و ما في المدارك من تحيضها به مع كونه بصفات الحيض عملا بنصوص الصفات، الراجع إلى إلغاء خصوصيه العاده. فإنه لا يناسب النصوص الأخيره، و لا سيما مع استدلاله في المدارك بصحيح أبي بصير.

نعم، لا- مجال لردهم بالاتفاق المدعى في المنتهى على حيضيه الدم الخارج قبل العاده بيومين، لأنه أعم من التحيض به بمجرد خروجه مع الشك في استمراره ثلاثه أيام.

(١) كما قواه في جامع المقاصد و شيخنا الأ-عظم. و خصه في المدارك بما إذا كان بصفه الحيض، عملا بأخبار الصفات. و مرجعه إلى عدم خصوصيه ذات العاده، و الكلام الآن في خصوصيتها، و أن التأخر كالتقدم يقتضى البناء على الحيضيه في ذات العاده مع قطع النظر عن الأدله العامه، أو لا، بل هي كالمبتدأه و المضطربه فيلحقها ما يأتي في المسأله الآتية. كما أن كلام بعضهم- كجامع المقاصد- منصب إلى التحيض بمجرد الرؤيه مع المفروغيه عن حيضيه الدم لو استمر، و كلام آخرين منصب إلى أصل حيضيه الدم حتى لو استمر.

و كيف كان، فقد يستدل على التحيض ظاهرا بمجرد الرؤيه مع المفروغيه عن حيضيه الدم لو استمر ...

تاره: بما في جامع المقاصد و غيره من أن تأخر الدم يزيده انبعاتا.

(١) تقدمت في أول الفصل.

و اخرى: بما ذكره شيخنا الأعظم قدس سرّه من أن المستفاد من تعليل التحيض مع التقدم في موثق سماعه بالتعجيل أن المدار على مطلق التخلف.

و ثالثه: بأن كل من قال بالتحيض مع التقدم قال به مع التأخر، و لا عكس، حيث توقف فيه في جامع المقاصد مع التقدم و قواه مع التأخر، بل ادعى في المستند الإجماع على التحيض مع واجديته للصفات، و حكى عن بعض الأجله دعوى الإجماع عليه.

و يندفع الأول بأنه- مع عدم نهوضه بإثبات حكم شرعى- لا يناسب التحيض مع عدم شدة انبعاث الدم، فضلا عما إذا كان صفره مترشحا، حيث يكون مقتضى التعليل عدم حيضيته.

و الثانى تعدّ عن مفاد النص بلا قرينه، بل احتمال خصوصيه التقدم معتد به، و لا سيما بملاحظه نصوص الصفرة المتقدمه الصريحه فى الفرق بين التقدم و التأخر.

و الثالث لا يبلغ مرتبه الحجيه، و لا سيما مع عدم وضوح تحرير ذلك إلّا فى كلمات المتأخرين مع تصريحهم بالاستدلال ببعض الوجوه المتقدمه التى عرفت ضعفها.

فالبناء على إلحاق رؤيته متأخرا عن العاده برؤيه المضطربه و المبتدأه له لا يخلو عن قوه.

هذا فى غير الصفرة، أما الصفرة فمقتضى بعض النصوص المتقدمه و غيرها البناء على عدم حيضيتها إذا كانت بعد أيام العاده بيومين فلا تحيض بها و إن استمرت ثلاثه أيام.

و حملها على ما إذا كانت الصفرة استمرارا للحيض المرئى فى العاده لا دما غير مسبوق بحيض قد تأخر عنها الذى هو محل الكلام، بإرادته التأخر عن الحيض الفعلى.

لا يناسب إطلاق غير واحد منها، و لا سيما صحيح محمد بن مسلم الذى لم يخص عدم الحيضيه فيه بالتأخر، بل بالرؤيه فى غير أيامها، و لم يخرج عنه إلا صورته التقدم.

و خبر على بن جعفر عن أخيه عليه السلام و فيه: «ما دامت ترى الصفرة فلتتوضأ من

الصفرة و تصلى، و لا غسل عليها من صفرة تراها، إلا فى أيام طمثها، فإن رأت صفرة فى أيام طمثها تركت الصلاة كتركها للدم»
«١».

نعم، لا- يبعد اختصاص موثق معاويه بن حكيم به، لأن التفصيل فيه بين ما يرى فى أيام الحيض و ما يرى فى غيرها، بالتعبير عن الأول بأنه حيض، و عن الثانى بأنه منه إن كان قبلها و ليس منه إن كان بعدها كالصريح فى عدم صلوحه لأن يحكم عليه بأنه حيض مستقل، بل هو متصل بالحيض التام الحاصل فى العاده محكوم بأنه منه مع التقدم و ليس منه مع التأخر.

لكن قد يشكل فى الأخير بمنافاته لنصوص الاستظهار المتضمنه للتحيض بعد إكمال العاده لمستمرة الدم بيوم أو يومين أو ثلاثه أو إلى العشره «٢»، لعدم التفصيل فيها بين الصفرة و غيرها، بل فى موثق سعيد بن يسار أو صحيحه: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تحيض ثم تطهر، و ربما رأت بعد ذلك الشىء من الدم الرقيق بعد اغتسالها من طهرها. فقال: تستظهر بعد أيامها بيومين أو ثلاثه ثم تصلى» «٣».

بل قد يظهر من بعض نصوص الاستبراء المفروغيه عن كون الصفرة فى آخر الحيض من الحيض، ففى صحيح ثعلبه عنه عليه السلام: «أنه كان ينهى النساء أن ينظرن إلى أنفسهن فى المحيض بالليل، و يقول: إنها قد تكون الصفرة و الكدره» «٤».

إلا أنه يندفع بأن غايه ما يقتضيه عدم التفصيل فى نصوص الاستظهار العموم القابل للتخصيص بالنصوص السابقه. و لا سيما مع قرب انصراف الدم أو قصوره- حتى الرقيق منه الذى تضمنه حديث سعيد- عن الصفرة.

و مثلها فى قبول التقييد و فى الانصراف نصوص الاستبراء، لأنها تضمنت عنوان الدم، و فى بعضها: «دم عييط» «٥». بل فى موثق سماعه عنه عليه السلام: «قلت له: المرأة

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ٨.

(٢) راجع الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض.

(٣) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٨.

(٤) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض حديث: ٢.

ترى الطهر و ترى الصفره أو الشىء فلا- تدرى أ طهرت أم لا-؟ قال: ... فلتقم ... ثم تستدخل الكرسف ... فإن خرج دم فلم تطهر ... « ١ »، فإن فرض الشك فى الطهر مع رؤيه الصفره ظاهر فى المفروغيه عن عدم حيضيتها، و أن الاستبراء إنما هو لاحتمال عدم كون النازل من الرحم صفره، بل دما، و إنما صار صفره لاختلاطه بماء الفرج بعد ذلك.

فلم يبق إلا صحيح ثعلبه الذى هو كالصريح فى عدم النقاء مع الصفره و الكدره، إلا أن تقييده بما إذا لم يتأخر عن العاده يومين غير عزيز.

بل قد يدعى أن عدم النقاء مع الصفره و الكدره أعم من كونها حيضا، لإمكان كونها استحاضه، و إنما نهى عن النظر ليلا لئلا يضيعان عليها فتعتقد بالطهر و تغتسل من الحيض من دون ترتيب أحكام الاستحاضه. فتأمل.

نعم، قد يشكل مفاد النصوص على عمومه بظهور إعراض الأصحاب و عدم عملهم بمضمونها و بنائهم على حيضيه الصفره الخارجه فى الزمان القابل للحيض، سواء كانت حيضا مستقلا أم استمرارا للحيض.

كما يشهد به - مضافا إلى ما سبق فى الوجه الثالث - ظهور جمله من كلماتهم و تفرعاتهم فى المفروغيه عن عدم اعتبار الصفات فى جريان قاعده الإمكان، بل صرح جمله منهم بعمومها للصفره، على ما يأتى فى محله إن شاء الله تعالى.

و من هنا كان ظاهر غير واحد تنزيل النصوص المذكوره و نحوها على أن المراد بأيام الحيض أيام إمكانه لا أيام العاده، فقد ادعى فى الروض أنه مقتضى إطلاق النصوص.

وقال فى الخلاف: «الصفره و الكدره فى أيام الحيض حيض، و فى أيام الطهر طهر. سواء كانت العاده أو الأيام التى يمكن أن تكون حائضا فيها ... دليلنا ... إجماع الفرقه»، و قريب منه فى المبسوط من دون دعوى الإجماع مع تعقيبه بالفروع المناسبه له ثم قوله: «و إنما قلنا بجميع ذلك لما روى عنهم عليهم السلام من أن الصفره فى أيام الحيض حيض، و فى أيام الطهر طهر».

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض حديث: ٤.

و يناسبه ما فى السرائر، حيث حمل أيام الحيض فى قولهم عليهم السّلام: «الكدره و الصفره فى أيام الحيض حيض و فى أيام الطهر طهر» على العشره التى هى حد لأكثر الحيض لا على أيام العاده. كما قد يظهر من المراسم أيضا، لتعليه الاكتفاء بالاستبراء الذى أوجبه على الحائض مطلقا بالصفره و الكدره بأنهما فى أيام الحيض حيض.

و عليه حمل فى الروض قول العلامة فى الإرشاد: «و الصفره و الكدره فى أيام الحيض حيض، كما أن الأسود الحار فى أيام الطهر فساد»، و يناسبه ما فى ذيله، و إلّا فلا- إشكال ظاهرا فى إمكان تعجيل الحيض كثيرا لذات العاده، كما تضمنته بعض النصوص، كصحيح عبد الرحمن «١» المتقدم عند الكلام فى اعتبار التوالى.

لكن حمل أيام الحيض على أيام إمكانه بعيد فى نفسه لا قرينه عليه، بل لا مجال له فى النصوص المتقدمه المعبر فى بعضها بأيام المرأه، لا أيام حيضها، و الظاهر من بعضها خصوصيه الصفره فى الحكم، و لا سيما مع التفصيل فيها بين ما قبل الحيض أو أيامه و ما بعدها مع تحديد القبليه و البعديه، لوضوح عدم حيضيه ما فى غير أيام الإمكان مطلقا، بل صريح مرسله يونس الطويله «٢» أن أيام الحيض التى جرت السنه بأن الكدره و الصفره فيها حيض هى أيام العاده، كما أن ذلك كالصريح من معتبره اسماعيل الآتیه.

و فهم من عرفت أيام الإمكان من أيام الحيض غير واضح المأخذ. و مثله حملها على عدم التحيض بالصفره بمجرد الرؤيه و إن وجب التحيض بها بعد الاستمرار ثلاثه أيام، على ما يأتى فى المسأله الخامسه.

و لذا لا- مجال لتحصيل الإعراض الموهن للنصوص، لعدم ظهور كلام من سبق فى الإعراض عنها، بل فى الاعتماد عليها، و الاستدلال بها بعد فهم خلاف ظاهرها.

و لا سيما مع ظهور العمل بها من الكلينى، حيث أودع جملة منها فى باب المرأه

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب العدد من كتاب الطلاق حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

ترى الصفره قبل الحيض أو بعده، و من الصدوق فى الفقيه، حيث أرسل بعضها فى الفقيه، كما قد يظهر من التذكرة حيث عبر بنظير عبارته الإرشاد، ثم قال: «و روى عن الصادق عليه السلام أن الصفره حيض إن كان قبل الحيض بيومين و إن كان بعده بيومين فليس منه»، و مع التعبير بأن الصفره فى أيام الحيض و فى أيام الطهر طهر- من دون إشعار بحملها على أيام الإمكان- فى المقنع و الهداياه و الفقيه و الناصريات و النهايه، و قد يظهر من الفقيه حكايته عن رساله والده، كما يظهر من الناصريات أنه إجماعى. كما قد يقوى احتمالهما فيما تقدم من عبارته الإرشاد على ما أوضحه شيخنا الأعظم قدس سره، بل قال فى المنتهى بعد أن ذكر صفات الحيض: «و قال أبو حنيفه: ما عدا البياض الخالص حيض. و هو حق إن كان فى زمن العاده».

و قد يظهر من الوسيله التردد، حيث قال: «و الصفره و الكدره فى أيام الحيض أو فيما يمكن أن يكون حيضا حيض، و فى أيام الطهر طهر». فتأمل.

و مع كل ذلك لا- مجال لطعن النصوص المتقدمه بالإعراض، بل يتعين العمل عليها. و يأتى فى آخر الكلام فى عموم حجيه الصفات ما ينفع فى المقام.

ثم إننا قد أشرنا آنفا إلى أن نصوص التفصيل بين المتقدم و المتأخر عن العاده مخصصه لعموم عدم حيضه الصفره فى غير أيام العاده المستفاد من صحيح محمد بن مسلم، و من المرسل الذى أشير إليه فى كلام من تقدم و لا يبعد كون المراد به مفاد الصحيح.

و حينئذ لا وجه لإطلاق عدم حيضيتها فى أيام الطهر فى كلام من عرفت، عدا الصدوق فى الفقيه، حيث عقب الإطلاق المذكور ببعض نصوص التفصيل، و كذا ما سبق من التذكرة.

بقى فى المقام أمور..

الأول: حكم الصفره فى غير أيام العاده

أن حديثى أبى بصير و معاويه حيث تضمننا تقييد التقدم و التأخر باليومين فظاهرهما بيان أول زمان يحكم فيه بالحيضيه و عدمها، فما يرى قبل أيام الحيض بأكثر من يومين فليس حيضا- و هو مقتضى صحيح محمد بن مسلم أيضا-

و ما يرى بعد أيام الحيض بأقل من يومين فهو حيض، و إلا كان القيد لاغيا عرفا، بل لزم عدم استيفاء التفصيل لأقسام الصفره، و هو مما يأباه الحديثان، و لا سيما مع وقوع التفصيل المذكور بعد السؤال عن حكم الصفره فى حديث أبى بصير و التعرض لما يرى فى أيام الحيض فى موثق معاويه بن حكيم.

و بذلك يخرج عن إطلاق ما تضمن عدم حيضيه الصفره فى غير أيام الحيض، كصحيح محمد بن مسلم المتقدم، أو بعد الحيض، كخبر على بن أبى حمزه المتقدم أيضا، أو بعد أيامه، كمعتبره اسماعيل الجعفى عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: إذا رأت المرأة الصفره قبل انقضاء أيام عاداتها لم تصل، و إن كانت الصفره بعد انقضاء أيام قرئها صلت» (١) و غيرها.

نعم، البناء على حيضيه الصفره بعد أيام العاده بأقل من يومين مشروط بإمكان ذلك، إما بأن تكون استمرارا للدم المرئى فى أيام العاده، أو دما جديدا بعد انقطاعه قبل تمام العشره من حين رؤيه الدم. أما لو حدثت بعد إكمال العشره، كما لو كانت عاداتها تسعه أيام أو عشره ثم رآته صفره فى اليوم الحادى عشر أو استمر له صفره فلا مجال لحيضيته، لعدم تخلل أقل الطهر فى الأول، و لعدم تجاوز الحيض عن العشره فى الثانى.

و هو لا ينافى عموم حيضيه الصفره قبل مضى يومين بعد العاده، لأن المراد بالعموم المذكور بيان عدم مانعيه كونها صفره من حيضيتها، لا حيضيتها مطلقا و لو فى مورد امتناع حيضيه الدم فيه.

و مثلها فى ذلك ما لو حدثت من دون سبق الحيض فى أيام العاده، أما مع انقطاعها بمضى اليومين بعد العاده فلعدم بلوغها أقل الحيض، و أما مع استمرارها فلتوقف حيضيتها على حيضيه ما بعد اليومين، و مقتضى النصوص المتقدمه عدم حيضيته، فيمتنع حيضيه ما قبل اليومين، لعدم بلوغه أقل الحيض، لا لكونه صفره، لينافى عموم حيضيه الصفره قبل مضى يومين من انقضاء العاده.

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ٤.

نعم، لو انقلبت بعد اليومين إلى دم واستمر المجموع ثلاثه أيام لم يبعد البناء على حيضيه المجموع، بناء على ثبوت عموم يقضى بحيضيه الدم فى غير أيام العاده، حيث تكون حيضيه المجموع مقتضى العمومين معا.

اللهم إلا أن يقال: بعد أن سبق اختصاص موثق معاويه بن حكيم بالصفرة المتصله بما فى العاده فالظاهر أن حديثى أبى بصير و على بن أبى حمزه مختصان بما يتصل بالحيض لا بأيامه، و حينئذ لا مجال للبناء على حيضيه الصفرة فى الفرض المذكور إلا إذا كان الدم المتصل بها محكوما بالحيضيه، لبلوغه ثلاثه أيام.

و عليه يكون المتحصل من مجموع النصوص: أن الصفرة إن كانت متصله بالدم المحكوم بالحيضيه سواء كان فى أيام العاده أم فى غيرها إنما يحكم عليها بالحيضيه إذا كانت قبل الحيض بيومين فما دون أو بعده بأقل من يومين، من دون فرق بين ذات العاده و غيرها.

نعم، لو رأتها قبل الحيض بثلاثه أيام فهل يحكم بعدم حيضيه خصوص اليوم الأول، أو بعدم حيضيتها بتمامها؟ الأول أنسب بالإطلاق، و إن كان الأمر لا يخلو عن إشكال.

و إن كانت مستقله بنفسها فهى فى أيام العاده حيض، و كذا ما يتصل بها من طرفيها إلى يومين، كما يقتضيه موثق معاويه بن حكيم، و كذا صحيح محمد بن مسلم فى الجملة. و إن كانت متقدمه عليها أو متأخره عنها بأكثر فهى ليست حيضا.

و إن كانت من غير ذات العاده لم يبعد البناء على عدم حيضيتها، لأن مقتضى اشتراط كونها حيضا فى النصوص بكونها قبل الحيض بيومين عدم حيضيتها بدون ذلك، سواء كان هناك حيض قد تقدمت عليه بأكثر من يومين أم لم يكن حيض أصلا.

و لا بد من التأمل التام. و منه سبحانه نستمد العون، و به الاعتصام.

الثانى: لا يخفى أن النصوص المتقدمه لا تنهض بيان اعتبار الصفات فى حيضيه الدم فى موردها،

لأن الصفرة أخص من الدم الفاقد للصفات، فنفى حيضيتها أعم من نفى حيضيته، فلو كان مقتضى بعض الأدله حيضيه الدم مطلقا فلا مجال للخروج عنه بالنصوص المذكوره. و إلغاء خصوصيه الصفرة فيها، و فهم أن المدار على فقد

بيوم أو يومين أو نحوه مما يصدق معه التقدم أو التأخر عرفا (١)، وإن كان

الصفات مطلقا بلا شاهد.

الثالث: في مرسله يونس القصيره عن أبي عبد الله عليه السلام:

«و كل ما رأته المرأه في أيام حيضها من صفره أو حمرة فهو من الحيض، و كل ما رأته بعد أيام حيضها فليس من الحيض» (١).
و لا بد من تنزيله في الحمرة على ما يناسب نصوص الاستظهار، و ما تضمن أن ما يرى في ضمن العشره فهو من الحيضه الأولى.
و لعل الأقرب تنزيله على مستمره الدم. فتأمل. و أما في الصفره فيظهر الحال مما تقدم.

(١) أما مع التقدم فكأنه للتعبير بالتعجيل في موثق سماعه، بدعوى ظهوره في كون الدم المتقدم من شئون العاده لقربه منها، و التقييد بالقله في صحيح الصحاف و باليومين في حديثي أبي بصير و معاويه بن حكيم.

فيخرج بذلك عن إطلاق القبلية في خبر علي بن أبي حمزه. مع أنه - مضافا إلى الإشكال في سنده - يشكل الإطلاق فيه، للمقابله فيه بين التقدم و التأخر. قال سيدنا المصنف قدس سرّه: «إذ لو لم يكن المراد التقدم قليلا لم يكن وجه للمقابله بينهما، إذ كل ما قبل الحيض السابق يصدق عليه أنه بعد الحيض اللاحق و بالعكس، بخلاف ما لو حمل على التقدم قليلا».

لكن التقييد باليومين مختص بالصفره فالتعدى للدم موقوف على فهم عدم الخصوصيه لها، و هو ممنوع. و منه يظهر لزوم الجمود في الصفره على اليومين و عدم التعدى لغيرهما مما يصدق معه التعجيل أو قله التقدم، لورودهما في الدم.

و صحيح الصحاف مختص بالحامل التي ثبت فيها التفصيل بوجه خاص لا يجري في غيرها.

و أما التعجيل في الموثق فالظاهر أنه مطلق شامل للتقدم و لو كثيرا، كإطلاقات التحيض برؤيه الدم. بل هو كالصریح من صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله:

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ٣.

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة إذا طلقها زوجها متى تكون [هي] أملك بنفسها.

قال: إذا رأَت الدم من الحيضه الثالثه فهى أملك بنفسها. قلت: فإن عجل عليها الدم قبل أيام قرئها؟ قال: إذا كان الدم قبل عشره أيام فهو من الحيضه التى طهرت منها، وإن كان الدم بعد العشره أيام فهو من الحيضه الثالثه، وهى أملك بنفسها» (١)، حيث طبق الإمام عليه السلام التعجيل على ما إذا كان الدم قبل العشره من الحيض الأول، فضلا عما بعدها مما قد يكون قبل العاده بسبعه عشر يوما.

و ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سرّه من الفرق بينه وبين الموثق بنسبه التعجيل فيه للدم و فى الموثق للوقت الذى يراد به العاده، فهو لا يصدق إلا إذا ظن من قرب الزمان منها أن المرئى دمها تقدم على وقتها. كما ترى، لأن تعجيل الدم إنما يكون مع تقدمه على وقته، فإذا صدق مع كثره زمان التقدم صدق تعجيل الوقت أو العاده مع ذلك أيضا.

على أنه لا مجال لتزليل تقدم الوقت على تقدم العاده، إذ لا يراد تقدمها بنفسها، ولذا لا يكون التقدم مره موجبا لتقدم العاده الوقتيه، بل لا بد من حمله على تقدم وقت الدم الخاص على العاده، فيكون نظيرا للصحيح.

مضافا إلى أن ما سبق فى الموثق لو تم إنما يقتضى قصوره عن صوره زياده التقدم، لا ظهوره فى عدم التحيض معها، فلا ينافى الصحيح الذى هو كالصريح فى التحيض معها. و من هنا يتعين البناء على التحيض مع التقدم مطلقا، كما هو المحكى عن المشهور، بل عن ظاهر الروض أن الفرق فى التقدم بين اليومين و الزائد إحداث قول ثالث، و إن قال شيخنا الأعظم قدس سرّه: «لكنه غير ثابت».

نعم، قد يدعى لزوم تقييد الإطلاق المذكور بما إذا كان الدم واجدا للصفات، دون ما إذا كان فاقدا لها، لعموم أدله الصفات. و هو مبنى على تماميه العموم المذكور،

و يأتى إن شاء الله تعالى الكلام فى ذلك فى ذيل المسأله.

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب العدد من كتاب النكاح حديث: ١.

هذا كله فى التقدم، و أما التأخر فقد سبق أن خصوصيه ذات العاده فيه مبنيه على استفادته من دليل التقدم بالأولويه، لأن تأخر الدم يزيده انبعاثا، أو من موثق سماعه بإلغاء خصوصيه التقدم فيه، أو من عدم القول بالفصل بينه و بين التقدم.

و على الأخيرين يتجه مشاركته للتقدم فى التقييد بقصر الأمد لو تم فيه، أما على الأول فاللازم الإطلاق، بل أولويه التأخر الكثير، لأنه يوجب زياده انبعاث الدم، كما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره.

لكن سبق عدم تماميه الوجوه الثلاثه، و أنه لا خصوصيه لذات العاده فى التأخر، بل هى معه كالمضطربه، فيبتنى تحيضها على عموم حيضيه الدم فى غير العاده إذا كان واجدا للصفات أو مطلقا. و يأتى الكلام فيه عند الكلام فى قاعده الإمكان إن شاء الله تعالى، كما سيأتى الكلام فى حكم الصفره.

و أما ما فى المبسوط من تحديد التقدم و التأخر بعشره أيام، و أنه لو زاد على ذلك حكم بأنه ليس بحيض. فلم يتضح وجهه، و لا سيما مع ظهور كلامه فى عدم حيضيته حتى لو استمر. إذ لم يعرف من أحد القول بأن التقدم على العاده من موانع الحيض.

(١) مما تقدم يظهر لزوم البناء على حيضيه الصفره فى أيام العاده، أو قبلها بيومين لا أكثر، لاختصاص النصوص بذلك، و أنه لا مجال لتزيلها على ما يصدق معه التعجيل أو قله التقدم. كما سبق أن مقتضى النصوص المتقدمه عدم حيضيه الصفره الابتدائيه المتأخره عن العاده، إلا أن يتعقبها دم محكوم بالحيضيه، بحيث تكون قبله بيومين فما دون، فلا مجال للتحيض ظاهرا بها إلا مع إحراز ذلك.

(٢) كما هو مقتضى التعبد بحيضيه الدم أو الصفره الذى هو صريح غير واحد من النصوص المتقدمه و غيرها، و المستفاد عرفا مما تضمن منها ترتب بعض أحكامه كترك الصلاه، لظهور مساقها فى المفروغيه عن أن ترتبه متفرع على تحقق موضوعه

و لكن إذا انكشف أنه ليس بحيض لانقطاعه قبل الثلاثه مثلا (١) و جب عليها قضاء الصلاه (٢).

المعهود، و هو الحيض، لا على موضوع آخر فى قبالة.

(١) بناء على اعتبار التوالى فى ثلاثه الحيض، أما بناء على عدمه فلا بد فى لزوم التدارك من عدم عوده بنحو يتم به ثلاثه أيام فى ضمن العشره، فلو عاد انكشف كونه حيضا.

نعم، قد يشكل البناء على ذلك فى الصفره لو رأتها قبل العاده بيومين و تخلل النقاء بينها و بين الدم، إما لانصراف نصوص إلحاقها بالحيض إلى خصوص المتصل منها بالدم، أو لانصراف الدم فى دليل تفرق ثلاثه الحيض إلى ما يقابل الصفره مما يتضح صدق الدم عليه عرفا، لعدم وضوح صدقه على الصفره بعد كون الدم فيها مختلطا بما لا يستهلك فيه، و لذا تضمن بعض النصوص المقابله بينها و بين الدم.

إلا- أن يكون دليل التفرق إطلاق دليل تحديد الحيض بثلاثه أيام، فيكفى إطلاق دليل إلحاق الصفره بالحيض- لو تم بنحو يشمل المنفصله عن الدم- فى دخولها تحت إطلاق دليل تحديد الحيض. فتأمل جيدا.

(٢) كما ينكشف عدم خروجها عن العده، و عدم وجوب الكفاره بوطنها لو قيل بوجوبها بوطن الحائض، إلى غير ذلك من أحكام الحيض التى يترتب الأثر العملى بانكشاف عدم ترتبه واقعا من أول الأمر، لعدم تحقق موضوعه.

تتميم: قاعده الإمكان

إشاره

حيث عرفت أن الحكم بحيضيه الدم فى بعض الفروع السابقه يبتنى على عموم حيضيه الدم الذى تراه المرأه، كما يبتنى عليه كثير من الفروع الآتية لزم التعرض للعموم المذكور و لدليله، و حيث كان الكلام فيه من شئون الكلام فى قاعده الإمكان كان المناسب الكلام فيها، فنقول بعد التوكل على الله سبحانه و تعالى و طلب العون و التوفيق و التسديد منه:

ص: ١٧٠

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٤، ص: ١٧١

قد تكرر في كلماتهم أن كل دم يمكن أن يكون حيضا فهو حيض كقاعده يرجع إليها في مقام العمل، وقد يستفاد ذلك من جملة من كلماتهم تبعا من دون أن يكون مقصودا بالأصل، فقد سبق من الخلاف الحكم بحيضيه الصفرة و الكدره في أيام إمكان الحيض مدعيا عليه الإجماع، و سبق من غير واحد موافقته، مع وضوح أن حيضيه الصفرة و الكدره فيها تستلزم حيضيه الدم بالأولويه العرفيه، و في الوسيله أن دم الحيض إن اشتبه بدم الاستحاضه فهو حيض. و في الخلاف أن من عادتھا خمسة أيام إذا رأت الدم عشره أيام كان كله حيضا، قال: «لأنه زمان يمكن أن يكون حيضا».

و في المعتبر: «و ما تراه المرأه بين الثلاثه إلى العشره حيض إذا انقطع، و لا عبره بلونه ما لم يعلم أنه لقرح أو عذره، و هو إجماع، و لأنه زمان يمكن أن يكون حيضا، فيجب أن يكون الدم فيه حيضا» و نحوه في المنتهى، كما استدل فيه بقاعده الإمكان على تحيض المضطربه و المبتدأه برؤيه الدم، و على حيضيه الدم إذا تقدم على العاده، فإن استدلالهم بالقاعده ظاهر في التسالم عليها.

و في الشرائع: «و ما تراه من الثلاثه إلى العشره مما يمكن أن يكون حيضا فهو حيض تجانس أو اختلف»، و قريب منه في النافع و التذكرة، و في الإرشاد: «و كل دم يمكن أن يكون حيضا فهو حيض»، و نحوه في القواعد و اللمعه و محكى البيان، و زاد عليه في القواعد: «و إن كان أصفر أو غيره» و نحوه عن نهايه الأحكام مدعيا عليه الإجماع، و في جامع المقاصد: «هذا الحكم ذكره الأصحاب كذلك و تكرر في كلامهم، و يظهر أنه مما أجمعوا عليه» و اعترف في المدارك بأن الأصحاب قد ذكروه كذلك، و عن محكى شرح الروضه: «ذكره الأصحاب قاطعين به على وجه يظهر منهم اتفاقهم عليه»، و عن الذخيره: «لا أعرف في ذلك خلافا بين الأصحاب» و عن شرح المفاتيح أنه المعروف من مذهب الأصحاب، و عن حاشيه المدارك: «أنهم لم يعولوا على الإمكان، و إنما عولوا على الإجماع، و المجمعون اطلعوا على المستند»، و في الجواهر:

«كما أنها عند المعاصرين و من قاربهم من القطعيات التي لا تقبل الشك و التشكيك».

و لا- يخفى أن حكم الأصحاب بذلك مع ظهور التسالم عليه من جماعه من أعيانهم، و دعوى الإجماع عليه أو على بعض صغرياته من جمله من أكابرهم، كاشف عن ثبوته فى الجملة، لامتناع خطئهم عادة فى مثل هذا الحكم مما يكثر الابتلاء به.

و لا يمنع من ذلك القطع باستنادهم لبعض الوجوه الآتية، فضلا عن احتمال ذلك، لأن العلم بمستند الإجماع إنما يمنع من العلم بمضمونه إذا أمكن خطأ المجمعين على تقدير خطأ استدلالهم، و هو لا يمكن فى المسائل التى يكثر الابتلاء بها، حيث يمتنع خفاء الحكم فيها على الأصحاب و خطؤهم فى تشخيصه، بل يكشف إجماعهم فيها إما عن تماميه مستندهم، لاطلاعهم على ما يتم دليليته و إن خفى علينا، أو عن وجود سيره و نحوها موافقه لهم و إن غفلوا عن الاعتماد عليها أو التنبه إليها و اعتمدوا على ما تخيلوا دليليته، أو عن خطأ اعتقاد أو احتمال اعتمادهم على المستند المذكور و أنهم قد اعتمدوا على غيره مما يصلح للاستدلال و إن لم يظهر لنا.

نعم، لما لم تتفق دعاوى الإجماع السابقه فى معقد واحد، بل اختلفت، و استفيد من بعضهم المفروغيه عن الدعوى من دون تصد لبيانها بوجه دقيق، و احتمال تسامح بعضهم فى إطلاق معقد الإجماع، و كان المراد بالإمكان فى كلامهم محتملا لمعان متعدده، لم ينهض الإجماع المذكور بتحديد القاعده بالوجه الكافى، فلا بد من النظر فى وجوه الاستدلال الأخر و تحديد مفاد ما ينهض بالاستدلال منها فى نفسه و بعد النظر فيما يعارضه، و بعد تحديد ما يستحصل منها ينظر فإن لم يكن المتيقن من الإجماع المذكور منافيا له و لا- أوسع منه لزم العمل به و لم يكن الإجماع حجه فى غيره، و إن نافاه أو كان أوسع منه لم يعتد به و لزم النظر فى المتيقن من الإجماع فيعمل به مع تحديده تفصيلا، و يحتاط فى احتمالاته مع تحديده إجمالا.

إذا عرفت هذا، فاعلم أنهم استدلوا على القاعده بوجوه..

الأول: الأصل.

ذكره غير واحد.

و قد يقرب تاره: بأنه مقتضى الظاهر، لأن غالب دم النساء هو الحيض، كما قرر

ص: ١٧٢

فى الجواهر.

وفى - مع عدم الدليل على حجيه الغلبه - أن الغلبه النوعيه فى النساء قد تعارض بالغلبه الشخصيه كما فى المرأه التى يكتر منها غير الحيض. كما تعارض فيما لو كان الدم فاقدا للصفات بغلبه واجديه دم الحيض لها، التى هى نوعيه مثلها.

و اخرى: باستصحاب عدم كون الدم من قرح أو عرق العاذل أو نحوهما مما تضمنت النصوص أو يعلم بخروج دم غير الحيض منه، كما قرر فى المستند. و فيه:

أنه لا يحرز كونه حيضا إلا بناء على الأصل المثبت، بل الجارى هو استصحاب عدم الحيض، على ما تقدم نظيره عند الكلام فى اعتبار التوالى فى أقل الحيض.

و ثالثه: بأصاله الصحه، لأن الحيض مقتضى طبيعه المزاج وغيره من آفه، كما قد يظهر من الرياض، و ربما يكون هو مرجع الوجهين السابقين فى كلماتهم. و فيه: أن المتيقن من بناء العقلاء على العمل بأصاله الصحه ترتيبهم أثر الصحه، كدفع ما يشك فى صحته بدلا عن المبيع الكلى، دون آثار لوازمها الخارجيه، ككون الدم حيضا. مع أنه لو جرى لاختص بمن يحتمل صحتها، دون من يعلم بعروض الآفه عليها إذا تردد دمها بين أن يكون حيضا أو من الآفه.

الثانى: بناء العرف على ذلك،

كما عن محكى شرح المفاتيح. و قد يوجه لزوم متابعتهم فى إحراز الحيض بأنه مقتضى الإطلاقات المقاميه لأدله أحكامه، إذ لما كان المخاطب بها العرف و كان القطع بالحيض متعذرا أو نادرا لهم، بل المعهود لهم الرجوع لطرق خاصه، كان ظاهر الخطاب بها إيكالهم فى العمل بها لما هو المعهود لهم. و لم يرد من الشارع الأقدس الردع عن متابعتهم فى التشخيص و لا بيان الضابط العام فيه ليستغنى به عما عندهم و يخرج عن مقتضى الإطلاقات المشار إليها.

و أما ما ورد فى بيان شروط الحيض و موانعه أو عدم مانعيه بعض الأمور - كالحمل - منه. فهو لا يقتضى حيضيه واجد الشرط و فاقد المانع بنحو القضية الكليه، بل المهمله التى لا تصلح لتشخيص الدم الذى هو من الحيض خارجا. و ورود بعض

تلك الأدلة للردع عما عليه العرف- بناء على مخالفتها لما عندهم- لا يقتضى الردع عن متابعتهم فى غير مواردنا بعد أن كان مقتضى الإطلاقات المذكوره متابعتهم.

كما أنه لو وقت بعض الأدله الشرعيه بتشخيص الحيض بمقدار معتد به لا يعلم بوجود ما زاد عليه- كإطلاق التحيض برؤيه الدم فى العاده، أو الواجد للصفات لو تم- فهى لا- تمنع من الرجوع للعرف فى التشخيص فيما زاد على ذلك، لعدم كونها بلسان الحصر و نفي ما عدا تلك الموارد لتنافي الإطلاقات المشار إليها.

و بالجملة: لا ينبغي التأمل فى الاكتفاء بتشخيص العرف للحيض ما لم يثبت الردع عنه فى مورد.

و أما ما يظهر من سيدنا المصنف قدس سره من أن العرف يبنى على حيضه كل دم يخرج من الرحم واقعا- لا ظاهرا، كما هو محل الكلام- و يناسبه اشتقاق الاستحاضه، لأنها استفعال من الحيض، فيكون ما دل على مباينه الاستحاضه للحيض رادعا عما عليه العرف و كاشفا عن خطئهم.

فهو لا يخلو عن إشكال، لأن الظاهر مفروغيه العرف عن كون الحيض طبيعيا للمرأة و أنه دورى فى الشهر بقدر خاص، مع ما هو المعلوم من ابتلاء بعض النساء بدماء مستمره لعوارض خاصه بهن، كما يناسبه ظهور بعض النصوص «١» فى المفروغيه عن كون الاستحاضه من سنخ المرض.

و ليس إطلاق الاستحاضه على دمها لأنها من أفراد الحيض عندهم، بل لمشابهتها له فى الخروج من الرحم أو اشتباهها به أو نحو ذلك، و لذا أطلقت على دمها فى لسان الشارع الأقدس فى مقام بيان عدم كونها بحكمه.

و من هنا لا يبعد كون تشخيص العرف للحيض حدسيا بالنظر لأماراته أو لأنه مقتضى الأصل.

نعم، لم يتضح بناؤهم على الحيض فى موارد قاعده الإمكان على عمومها

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضه حديث: ٤، ٧.

المتقدم فى كلماتهم، بل لا يبعد عدم بنائهم على حيضه الدم الخارج فى غير أيام العاده أو ما يقرب منها إذا كان فاقدا للصفات. كما لا يبعد أن يكون بناؤهم على حيضه الخارج فى العاده أو فى غيرها إذا كان بالصفات للعلم أو الاطمئنان بحيضته، لا لحجيه الصفات بنظرهم بحيث يعمل عليها مع وجود مثير لاحتمال عدم الحيض بنحو معتد به.

الثالث: ما فى كشف اللثام من أنه لو لم يعتبر الإمكان لم يحكم بحيض،

إذ لا طريق لليقين به، و الصفات إنما تعتبر عند الحاجة إليها لا مطلقا، للنص و الإجماع على انتفائها. انتهى.

و هو يبنى على ما سبق من عدم صلوح أدله الشروط و الموانع لبيان حيضه واجد الشرط و فاقد المانع بنحو القضية الكليه، بل المهمله. و عدم تماميه عموم حجيه الصفات الذى يأتى الكلام فيه إن شاء الله تعالى، و الذى لا ينافيه جواز انتفائها عن الحيض، لأنه يستلزم عدم كشف انتفائها عن عدم الحيضيه، و لا ينافى الملازمه بينها و بين الحيضيه التى تكفى فى اليقين بالحيضيه معها. بل لو فرض عدم ملازمتها للحيضيه أمكن حجيتها عليها، للاكتفاء فى الحجيه بالاحتمال و لا يعتبر اليقين.

و كيف كان، فالوجه المذكور لا يقتضى البناء على الحيضيه فى جميع موارد قاعده الإمكان، بل وجود ما يصلح لإحرازه فى الجملة، و يكفى فى ذلك السيره، لما هو المعلوم من عدم البناء على الاقتصار فى مورد الشك فى حيضه الدم على الاحتياط فى مورد العلم الإجمالى، و استصحاب الحيض أو عدمه فى غيره. لكن يلزم الاقتصار على المتيقن من طرق الإحراز، و لعله مقتضى بعض الإطلاقات الآتية. و منه يظهر حال الاستدلال بالسيره على القاعده.

الرابع: النصوص الكثيره الظاهره فى الاكتفاء فى التحيض بإمكان حيضه الدم،

و إن لم يحرز بأماره أو يقين.

منها: قوله عليه السلام فى موثق سماعه المتقدم معللا التحيض بالدم المتقدم على

العاده: «فإنه ربما تعجل بها الوقت» (١) لظهوره بمقتضى ارتكازيه التعليل فى الاكتفاء باحتمال حيضيه الدم من دون خصوصيه للتعجيل المختص بذات العاده، لعدم دخلها ارتكازا، بل الحكم معها أخفى، لأن وجود العاده صالح للأماريه على عدم حيضيه ما يخرج فى غيرها.

نعم، لو اختص بما يقرب من العاده أمكن رجوعه إلى أماريه العاده على حيضيه الدم فيما يقرب منها، فيختص بذات العاده. لكن سبق المنع منه عند الكلام فى مقدار التقدم على العاده، مع أن لسانه لم يتضمن أماريه العاده على حيضيه ما يقرب منها، بل احتمال تقدم الحيض عليها، فلو لا المفروغيه عن الاكتفاء فى التحيض باحتمال كون الدم حيضا لم يحسن الاكتفاء بذلك فى التعليل فى ذات العاده، كما نبه له فى الجمله سيدنا المصنف قدس سرّه.

و منها: ما ورد فى الحامل من تعليل تحيضها بالدم بأنها قد تحيض، ففى صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام: «سألته عن الحبلى ترى الدم أترك الصلاة؟»

فقال: نعم، إن الحبلى ربما قذفت بالدم» (٢)، و فى مرسل حريز عن أحدهما عليهما السلام: «تدع الصلاة فإنه ربما بقى فى الرحم الدم و لم يخرج و تلك الهراقه» (٣)، لظهور التعليل فيهما فى المفروغيه عن الاكتفاء بالاحتمال. و خصوصيه الحمل ملغيه عرفا، لعدم دخلها ارتكازا. بل الحكم معها أخفى، لبعدها حيض الحامل، فيلزم البناء على العموم محافظه على ارتكازيه التعليل.

و أما ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سرّه من المناقشه فيهما و فى موثق سماعه بأن (ربما) للتكثير جى ء به لرفع الاستبعاد و لم يقصد تعليل الحكم بالاحتمال.

فهو كما ترى، لقوه ظهور (ربما) فى التقليل، و ظهور الكلام فى التعليل. مع أن الحكم ليس باحتمال الحيض، ليكتفى برفع الاستبعاد، بل بترك الصلاة الموقوف على إحراز الحيض، و لا- يكفى فى إحرازه رفع الاستبعاد، إلا أن يرجع إلى الاكتفاء فيه بالاحتمال.

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٩.

و ربما يكون مثلهما فى ذلك صحيح أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام: «سألته عن الحبلى ترى الدم؟ قال: نعم، إنه ربما قذفت المرأة الدم و هى حبلى» (١)، و صحيح سليمان بن خالد: «قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: جعلت فداك الحبلى ربما طمشت؟ قال:

نعم، و ذلك أن الولد فى بطن أمه غذاؤه الدم فربما كثر ففضل عنه، فإذا فضل دفته، فإذا دفته حرمت عليها الصلاه» (٢).

اللهم إلا- أن يقال: التعليل فيهما مسوق لبيان إمكان حيض الحامل، لا لتحريضها بالدم المجهول الحال، ليدل على الاكتفاء فى التحيض باحتمال حيضه الدم، و لا ينافى ذلك ذيل الصحيح الثانى، إذ لعل الأمر فيه بالتحريض ابتداء من الإمام عليه السّلام لا لكونه مسئولاً عنه، و هو إنما يدل على حرمة الصلاه مع حيضه الدم واقعا، لا مع احتمالها.

فالأولى التمسك بما تضمن تحيض الحامل برؤيه الدم من دون تعليل، كصحيح صفوان: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السّلام عن الحبلى ترى الدم ثلاثه أيام أو أربعه أيام تصلى؟ قال: تمسك عن الصلاه» (٣) لشمول إطلاقه لما إذا لم يكن فى العاده و لا بالصفات، مع ما هو المعلوم- و لو بقريته النصوص السابقه- من عدم العلم بحيضه دم الحامل، و من القريب جدا إلغاء خصوصيه الحمل فيه، لما أشرنا إليه فى الحديثين الأولين، و إن افترقا عنه بأن لسان التعليل ملزم بالتعدى عن مورده محافظه على ارتكازيته.

و دعوى: ورود الإطلاقات المذكوره لبيان عدم مانعيه الحمل من الحيض من دون نظر إلى كيفية إحرازه، بل ظاهرها الإيكال فيه إلى ما يحرز به حيض غيرها.

مدفوعه بأن وروده لبيان ذلك لا- ينافى ثبوت الإطلاق له بلحاظ الإحراز أيضا بمقتضى الحكم فيه بترتيب أثر الحيض بمجرد رؤيه الدم فيه، و لا سيما مع تنبيه السائل على استمراره ثلاثه أيام أو أربعه الذى هو دخيل فى حيضيته، فعدم التعرض فى الجواب لاعتبار ما زاد على ذلك فى التحيض ظاهر فى عدمه و الاكتفاء بما ذكره السائل.

نعم، سبق احتمال تقييده فى الحامل بغير الدم الأصفر، فلا مجال للتمسك

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١٠.

(٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١٤.

(٣) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٤.

بإطلاقه في غير الحامل لو تم إلغاء خصوصيتها، لأنه فرع إرادته إطلاقه في مورده، بخلاف التعليل، فإنه راجع إلى كبرى مستدل بها على حكم المورد، فلا يلزم من تقييد الحكم في مورد الاستدلال بها تقييدها. فلاحظ.

ومنها: موثق عبد الله بن المغيرة عن أبي الحسن الأول عليه السلام: «في امرأه نفست فتركت الصلاة ثلاثين يوما، ثم طهرت، ثم رأت الدم بعد ذلك. قال: تدع الصلاة، لأن أيامها أيام الطهر قد جازت مع أيام النفاس» (١)، لظهوره في الاكتفاء في البناء على حيضه الدم بعدم مانعيه ما يتوهم مانعيته، وهو عدم تخلل الطهر، لمضى أيامه مع أيام النفاس.

و مقتضى ارتكازيه التعليل إلغاء خصوصية النفاس في ذلك، خصوصا مع كون الحيض أبعد مع مسبقته باستمرار الدم، فيكون مرجع التعليل إلى الاكتفاء في البناء على الحيضه بعدم المانع منها.

وما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أنه في مقام بيان عدم مانعيه الدم الأول عن حيضه الثاني التي توهمها السائل، وإن كان مسلما، إلا أن الحكم فيه بترك الصلاة ظاهر في إرادته فعلية التحيض لأجل عدم المانع، لا مجرد إمكانه وإن لم يكن فعليا لعدم إحراز حيضه الدم.

و مثله دعوى: أن ظهوره في كون تمام الثلاثين يوما نفاسا مانع من التمسك به.

لاندفاعها بأن ذلك لم يتضمنه كلام الإمام عليه السلام وإنما فرض السائل عمل المرأة عليه، ولا مجال لاستفاده إمضاء الإمام عليه السلام لذلك بعد عدم سوق السؤال له، بل لمعرفه حكم الدم الثاني، وبعد حكمه عليه السلام بجواز أيام الطهر مع أيام النفاس، إذ كما يمكن حمله على جواز أيام الطهر التي تعودتها فيما سبق - وإن لم يكن لها طهر فعلا - مع أيام النفاس الحقيقيه، فيدل على إمضاء كون تمام الثلاثين نفاسا و إلى عدم اعتبار فصل أقل الطهر في مورده، كذلك يمكن حمله على جواز أيام طهرها الحقيقيه الفعلية

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب النفاس حديث: ١.

مع أيام النفاس التي تخيلتها، فيدل على الردع عن كون تمام الثلاثين نفاساً و أن بعضها طهر حقيقه و تحقق الفصل بأقل الطهر، و الثاني أنسب بعدم اشتمال الحديث على فرض كون المرأة ذات عاده و أن ولادتها في أيام عادتها، و بظهوره في المفروغيه عن اعتبار فصل أقل الطهر على أن عدم العمل به في ذلك لا يستلزم عدم العمل بالكبرى المستفاده من التعليل فيه، فإنها أجنبيه عنه.

و منها: جمله من النصوص الحاكمه بالتحيض بالدم من دون تنبيه إلى لزوم إحراز حيضته مثل ما ورد في الاشتباه بدم العذره «١» من الحكم بالتحيض بمجرد انغماس القطنه، مع وضوح أنها علامه على عدم كون الدم من العذره، لا على كونه حيضاً.

و ما ذكره غير واحد من أن موردها ما إذا علم من الخارج انتفاء الثالث، غير ظاهر المأخذ، بل قد ياباه ما في بعضها من فرض عدم طمث المرأة قبل ذلك. و مجرد ما تضمنه بعضها من اختلاف القوابل في أنه من الحيض و العذره لا يقتضى الانحصار بهما.

و أما ما في الجواهر من أنه لو كان البناء على قاعده الإمكان لم يحتج للاختبار.

فيدفعه أن ذلك إنما يدل على عدم الرجوع للقاعده من دون اختبار، أو على اختصاصها بالدم الذي يعلم أنه من الرحم، و لا يمنع من دلالتها على الرجوع إليها بعد الاختبار و انكشاف كون الدم من الرحم.

نعم، قد تتم دعوى الاختصاص بما إذا علم بعدم الدم الثالث فيما ورد في الاشتباه بالقرحه، لقول السائل: «و الدم سائل لا تدرى من دم الحيض أو من دم القرحة» «٢»، و إن كان الظاهر أنه لا منشأ للتردد بينهما إلا سيلان الدم القابل لهما و لغيرهما، فيدل بالتقرير على المفروغيه عن أن الدم السائل يبنى على حيضته مع العلم بكونه من الرحم.

(١) راجع الوسائل باب: ٢ من أبواب الحيض.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الحيض حديث: ١.

و كذا حديثا محمد بن مسلم «١» المتقدمان في اعتبار التوالى في ثلاثه الحيض و صحيح عبد الرحمن «٢» المتقدم هناك- و هنا عند الكلام في مقدار التقدم عن العاده- المتضمنه أن ما يرى قبل العشره من الحيضه الأولى، و ما يرى بعدها من الحيضه المستقبليه.

و ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سرّه من أنها مسوقه لبيان إلحاق الدم المفروغ عن حيضته بإحدى الحيضتين. ممنوع لعدم الإشعار فيها بالمفروغيه عن حيضيه الدم الذى أخذ في موضوعها، بل قد ياباه فرض السائل فى الأخير تعجيل الدم قبل أيام القرء المناسب للتشكيك فى حيضته.

و مثلها صحيح العيص: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن امرأه ذهب طمثها سنين [سنه] ثم عاد إليها شىء. قال: تترك الصلاة حتى تطهر» «٣».

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سرّه من أن التعبير فيه بالعود يصلح قرينه على اختصاصه بصوره إحراز الحيض بالعلم أو العلمى، و كأن الوجه فى السؤال احتمال كون انقطاعه مده طويله مانعا عنه شرعا.

فهو كما ترى، لا يناسب العدول فى فاعل (عاد) من ضمير: (طمثها) إلى (شىء) الظاهر فى الابهام، و لا سيما مع مناسبه الانقطاع للجهل بحال الدم. كما أنه يبعد جدا كون منشأ السؤال احتمال مانعيه الانقطاع من ترتب أحكام الحيض عليه.

ثم إنه لا يخفى أن كلا- من هذه النصوص و إن اختص ببعض الموارد، فالأول مختصه بالاشتباه بالعدوه أو القرحة، و نصوص التفصيل بين ما قبل العشره و ما بعدها مختصه بمن تقدم منها الحيض دون المبتدأه، و صحيح العيص مختص بقسم منها و هى التى انقطع حيضها ثم عاد، إلا أن إلغاء خصوصيه مواردنا قريب جدا. و لا أقل من الاستدلال بمجموعها على العموم.

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحيض حديث: ١١، و باب: ١١ من الأبواب المذكوره حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب العدد من كتاب الطلاق حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الحيض حديث: ١.

نعم، الجمود على لسانها يقتضى البناء على حيضه الدم فى مواردنا واقعا- لا ظاهرا، كما هو مفاد قاعده الإمكان- إلا أن من القريب تنزيلها على القضية الظاهرية بلحاظ المفروغية عن أصله كون الدم حياضا، فتطابق مفاد التعليقات السابقة، كما تقدم تنزيل إطلاق تحيض الحامل بالدم على القضية الظاهرية بلحاظ التعليقات الواردة فيها. ولا سيما مع بعد انحصار الدم فى الحيض وارتكاز عدم المانع من خروج غيره.

هذا وقد يستدل على القاعده بنصوص آخر، كصحيح يونس بن يعقوب:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام: المرأة ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة. قال: تدع الصلاة. قلت:

فإنها ترى الطهر ثلاثة أيام أو أربعة. قال: تصلى. قلت فإنها ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة [أيام] قال: تدع الصلاة... تصنع ما بينها وبين شهر فإن انقطع الدم وإلا فهى بمنزلة المستحاضه» (١).

و صحيح أبى بصير: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى الدم خمسة أيام و الطهر خمسة أيام و ترى الدم أربعة أيام و ترى الطهر ستة أيام. فقال: إن رأيت الدم لم تصل، و إن رأيت الطهر صلت ما بينها و بين ثلاثين يوما، فإذا تمت ثلاثون يوما فرأت دما صبيا اغتسلت و استنشرت...» (٢) حيث لا طريق لإحراز حيضه الدم خصوصا مع هذا الاضطراب لو لا قاعده الإمكان.

و موثق سماعه فى الجارية أول ما تحيض فتقعد فى شهر يومين و فى آخر ثلاثة حيث قال عليه السلام: «فلها أن تجلس و تدع الصلاة ما دامت ترى الدم ما لم يجز العشرة...» (٣)،

حيث حكى عن بعض مشايخنا الاستدلال به على جريان القاعده فى المبتدأ، لظهوره فى أن المدار فى ترك الصلاة على رؤيه الدم.

و كذا نصوص الاستظهار الحاكمة بالتحيض بالدم المستمر بعد العاده قبل العشرة (٤)، و نصوص الاستبراء الحاكمة ببقاء الحيض بخروج شىء من الدم على

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٤) راجع الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض.

ص: ١٨١

القطنة «١»، و ما تضمن أن الصفره فى أيام الحيض حيض «٢»، بناء على أن المراد بها أيام إمكانه، كما سبق من جماعه، و نصوص إفطار الصائمه برؤيه الدم فى النهار «٣»، إذ لا يقين بحيضيه الدماء المذكوره فى هذه النصوص.

لكن ذكر شيخنا الأعظم قدس سرّه لزوم حمل الصحيحين على المتحيره، فتنحيض بكل دم لاحتمال كونه هو الحيض، دون غيره، حتى يتضح لها الحال، لا أنها تبنى على حيضيه كل منها، إذ البناء على أن الجميع حيض واحد مستلزم لتجاوز الحيض العشره، و على أن كلا منها حيض مستقل لكون الطهر بين الحيضتين دون العشره.

و ما ذكره و إن كان متينا- كما ذكره غير واحد و سبق عند الكلام فى حكم النقاء المتخلل بين الدميين- إلا- أنه لا ينافى الاستدلال بهما على المطلوب، لوضوح أنه لو لا- لزوم التحيض بكل دم يمكن حيضيته لم بين على حيضيه شىء من الدماء المذكوره، بل البناء على حيضيه كل منها عند الابتلاء به يقتضى البناء على حيضيه الدم المنفرد بالأولويه.

نعم، استشكل سيدنا المصنف قدس سرّه فى الاستدلال بهما على القاعده، قال:

«لامتناع الحيض فى تمام الشهر، فتكون متعارضه التطبيق بالإضافة إلى كل واحد من الدماء. و خروج الدم السابق عن محل الابتلاء بالإضافة إلى بعض الأحكام لا يقدح فى التعارض، و لو بالإضافة إلى بعض الأحكام الأخر، مثل قضاء الصلاه».

و ما ذكره لا- يخلو عن وجه، حيث لا- إشكال ظاهرا فى وجوب القضاء بانكشاف عدم الحيض لعموماته، و لخصوص مرسله يونس القصيره فيمن رأت الدم يومين و لم يتم لها ثلاثه فى ضمن العشره «٤».

و من هنا لا مجال لحمل الأمر بترك الصلاه على إحراز حيضيه الدم بالقاعده،

(١) راجع الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض.

(٢) راجع الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض.

(٣) راجع الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الحيض.

(٤) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

بل لعل الأقرب حملة على الاحتياط تقديمًا لاحتمال الحيض على احتمال الطهر في الصلاة لأهميته، أو للتسهيل تجنبًا للحرص بأعمال أحكام المستحاضه، فإن أمكن ذلك و رفعت اليد عن لزوم الاحتياط بالصلاه برجاء المطلوبيه، و إلا تعين طرحها. و على كل حال لا مجال للاستدلال بهما على قاعده الإمكان.

و أما ما عن بعض مشايخنا من أن لزوم التأويل و التصرف في الفقرات المتأخره من صحيح يونس لا يمنع من الاستدلال بالفقره الأولى منه، لأنها مستقلة سؤالًا و جوابًا، بخلاف صحيح أبي بصير، لاشتماله على سؤال واحد عن مجموع الدماء.

فهو لا يخلو عن إشكال، لأن إجمال الفقرات المتأخره من صحيح يونس إنما هو لامتناع حيضيه جميع الدماء المذكوره فيه، و هو يقتضى إجمال الفقره الأولى أيضا، لعدم المرجح لها، و لا سيما مع الحكم في ذيله بأنها تصنع ذلك إلى شهر، لظهوره في كون تمام الفقرات متضمنه وظيفه واحده في تمام الشهر، و المفروض عدم البناء على ذلك.

و أما موثق سماعه فظاهر قول السائل فيه: «أول ما تحيض» المفروغيه عن حيضيه الدم، فيكون أجنيا عما نحن فيه.

كما أن نصوص الاستظهار- مع اختلافها في قدره و حكمه- مختصه بموردها، و محتمله للجرى على الاستصحاب دون قاعده الإمكان، كما نبه له سيدنا المصنف قدس سره.

و مثلها نصوص الاستبراء. كما تقدم أن حمل النصوص المتضمنه أن الصفره في أيام الحيض حيض على أيام الإمكان مخالف لظاهرها، بل للمقطوع به من بعضها.

و أما نصوص إفطار الصائمه برؤيه الدم فهي وارده لبيان مفطريه الدم في أى جزء وقع من النهار، لدفع احتمال عدم مفطريه الحيض الواقع في أثناءه، كما تضمنته بعض النصوص، فلا إطلاق لها في حيضيه الدم، لتنفع فيما نحن فيه، كما نبه له غير واحد.

و من هنا يتعين الاقتصار في الاستدلال على ما تقدم مما هو تام دلالة و سندا، و كفى به دليلا يخرج به عن استصحاب عدم الحيض. و منه يظهر ضعف ما في جامع المقاصد من أنه لو لا الإجماع لكان الحكم بذلك مشكلا، لابتناؤه على ترك المعلوم

ثبوته

فى الذمه تعويلا على مجرد الإمكان، و ما عن الأردبىلى من اختصاص الحكم بالحىضيه بما إذا امتنع غيرها، الذى هو فى الحقيقه إنكار للقاعده.

و مثله ما فى المدارك من اختصاص ذلك بما إذا كان الدم بصفه الحىض أو فى العاده، لعموم ما دل على حجيه الصفات على حىضيه الدم، و على أن الصفره فى أيام الحىض حىض. لظهور كلامه فى عدم نهوض الأدله بعموم التحىض بالدم، و قد عرفت نهوض ما تقدم من النصوص بذلك.

نعم، قد يدعى لزوم رفع اليد عن العموم المذكور بما تضمن عدم حىضيه فاقد الصفات، و هو موقوف على ثبوت عموم حجيه الصفات نفيا و إثباتا.

و لا بد فى إثباته أو نفيه من النظر فى النصوص الداله عليه، و هى صحيح معاويه بن عمار: «قال أبو عبد الله عليه السّلام: إن دم الاستحاضه و الحىض ليس يخرجان من مكان واحد، إن دم الاستحاضه بارد، و إن دم الحىض حار» «١»، و صحيح حفص بن البخرى: «دخلت على أبى عبد الله عليه السّلام امرأه فسألته عن المرأه يستمر بها الدم، فلا تدرى أحىض هو أو غيره؟ قال: فقال لها: إن دم الحىض حار عيبط أسود له دفع و حراره، و دم الاستحاضه أصفر بارد، فإذا كان للدم حراره و دفع و سواد فلتدع الصلاه ...» «٢»، و ما فى موثق إسحاق بن جرير الوارد فى مستمره الدم أيضا: «قالت له: إن أيام حىضها تختلف عليها ... فما علمها به؟ قال: دم الحىض ليس به خفاء، هو دم حار تجد له حرقه، و دم الاستحاضه دم فاسد بارد» «٣»، و ما فى مرسله يونس الطويله فى المستحاضه التى اختلطت أيامها من قوله عليه السّلام: «فقال لها النبى صلّى الله عليه و آله: ليس ذلك بحىض، إنما هو عرق، فإذا أقبلت الحىضه فدعى الصلاه، و إذا أدبرت فاغسلى عنك الدم و صلى ... فهذا يبين أن هذه امرأه قد اختلط عليها أيامها ... فهذا احتاجت أن تعرف إقبال الدم من إدباره و تغيير لونه من السواد إلى غيره، و ذلك أن دم الحىض أسود يعرف ...» «٤».

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحىض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحىض حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحىض حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحىض حديث: ٤.

وقد صرح فى الروض و المدارك بأن الصفات المذكوره فى النصوص بمجموعها خاصه مركبه للحيض. و كأن مرادهما أن الخاصه المركبه هى غلبه عروضها، لا- فعليتها، ليناسب ما ذكره هما و غيرهما من الأصحاب و يستفاد من النصوص من أنها صفات غالبيه لا دائميه، فلا يكون وجودها أو عدمها دليلا قطعيا على الحيض أو عدمه.

لكن صرح فى المدارك بأن مقتضى نصوص الصفات أنها متى وجدت حكم بحيضه الدم، و متى انتفت حكم بعدمها إلا بدليل من خارج، و حكاه شيخنا الأعظم قدس سرّه عن بعض من تأخر عنه، و هو راجع إلى الأمازيه المستلزمه للحكم بأحد الأمرين ظاهرا لا واقعا.

الكلام فى عموم حجيهِ الصفات

و لا- يخفى أن الحكم بحيضه الدم الواجد للصفات لا يحتاج فيه لهذه النصوص، حيث يكفى فيه عموم النصوص التى تقدم الاستدلال بها لقاعده الإمكان، و إنما المهم الحكم بعدم حيضه الفاقدها، لكونه مخالفا لعموم نصوص القاعده.

فكأن الوجه فيه استفاده عموم حجيتها وجودا و عدما من النصوص السابقه، و عدم الاقتصار فيها على مستمره الدم و نحوها- ممن لا مجال فيها لقاعده الإمكان، للتعارض فى تطبيقها- إما لإطلاق صحيح معاويه، أو لأن ورود باقى النصوص المتقدمه فى مستمره الدم لا يوجب اختصاصها بها، لما فى كلام بعضهم من أن خصوصيه المورد لا تخصص الوارد.

لكن قد يستشكل فى الاستدلال بصحيح معاويه بما ذكره شيخنا الأعظم قدس سرّه من أن المنساق من ذكر صفات الحيض لزوم الحكم به معها، لا بانتفائه بدونها.

و فيه: أنه إنما يتم فيما إذا كان بيان الصفات بلسان بيان علامات الحيض، دون ما إذا كان بلسان القضية الحملية الظاهره فى الكليه و لزوم المحمول للموضوع- دون المهمله- كما فى المقام، حيث يلزمها انتفاء الموضوع بانتفاء المحمول.

غايتها أن ثبوت تخلف الصفه فى بعض الموارد ملزم بحملها على القضية الغالبية سيقنت للتعبد بمقتضى الغلبه ظاهرا، و هو عدم حيضه فاقده الصفه. على أن فقد صفه

الحيض لما كان مستلزماً لتحقيق صفه الاستحاضه، كان مقتضى الصحيح المذكور الحكم بها فى الدم الفاقد للصفه. و سيأتى إن شاء الله تعالى تمام الكلام فى ذلك.

فالعمده فى الإشكال فى الصحيح أنه لا قرينه على سوق ذكر الصفات فيه لبيان حجيتها، بل قد يكون الغرض منه التنبيه لما قد يوجب العلم بالحيضيه و لو بضميمه بعض القرائن غير المنضبطه.

و ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن حمل الكلام على غير مقام التشريع مع الحاجه إليه خلاف الأصل فى الكلام الصادر من الشارع، إنما يتم مع إحراز صدور الكلام بداعى الحث على العمل لو تردد بين كونه بداعى التشريع و كونه بداعى آخر من إرشاد أو بيان مراد المتكلم الشخصى أو نحوهما، لا فى مثل المقام مما لا قرينه فيه على ذلك، بل احتمال كون الغرض التنبيه لما يوجب العلم.

و لو فرض الظن أو الاطمئنان و لو بالنظر لبقية النصوص بسوق الصحيح لبيان الحجية فلا طريق لإثبات عمومها به، بل قد تختص بمستمرة الدم.

و دعوى: أنه مخالف للإطلاق. مدفوعه بأن ذلك إنما يتم لو كانت الحجية مفاد نفس الكلام، لا فى مثل المقام، حيث كان مفاد الكلام قضيه واقعيه سيقى لبيان الحجية، لأن ذلك راجع إلى احتفاف الكلام بقرينه توجب صرفه لذلك من سؤال أو نحوه، فمع تردد القرينه بين ما يقتضى العموم و ما يقتضى الخصوص لا- طريق لإحراز العموم، لأن أصله الإطلاق إنما يعول عليها عند الشك فى قرينه التقييد، لا مع تردد مفاد القرينه بين التقييد و الإطلاق.

هذا و قد عمم المحقق الخراسانى قدس سره الإشكال المذكور لصحيح حفص و موثق إسحاق، لأن لسانهما فى ذكر الصفات لا يتضمن الإرجاع إليها تعبدًا، بل بيان اتصاف الحيض بها بنحو القضية الواقعيه، و أما مرسله يونس فهى و إن تضمنت الإرجاع، إلا أنها لم تتضمن الإرجاع لصفات الحيض، بل لإقبال الدم و إدباره و إن كان الدم بتمامه بصفات الحيض أو بصفات الاستحاضه.

لكنه يشكل بأن اشتمال الصحيح و الموثق على السؤال عن حكم اشتباه الدم موجب لظهور الجواب فيهما في سوق القضية الواقعيه الغالبه ليعمل عليها عند الاشتباه، بل هو صريح قوله عليه السلام في الصحيح: «إذا كان للدم حراره و دفع فلتدع الصلاه».

كما أنه لو تم ما ذكره في مرسله يونس أمكن جريانه في غير مستمره الدم لو اختلف دمها، فيحكم بحيضيه الأشد منه، لا بحيضيه تمامه، عملا بعموم قاعده الإمكان.

و بالجمله: لا- ينبغي التأمل في أن مفاد النصوص الأخيره الثلاثه في حجيه الصفات بنحو يمكن أن يرجع إليها في غير مستمره الدم.

و إنما الإشكال في عمومها لها، كما عرفته ممن سبق، أو اختصاصها بمستمرة الدم، كما أصر عليه شيخنا الأعظم قدس سرّه و غيره و نسب للمشهور، و يناسبه ما تقدم من الأصحاب في قاعده الإمكان.

الظاهر الثاني لأن المورد إنما لا- يخصص الوارد فيما لو كان لسان الوارد عاما، و لا مجال لذلك في هذه النصوص، لأن ما تضمنته من اتصاف الحيض بالصفات المذكوره، و إن كان يعم كل حيض و لا- يختص بحيض مستمره الدم، لإطلاق لفظ (الحيض) في هذه النصوص، و لمناسبته لظهور كون الصفات طبيعیه له، و الاستمرار من العوارض التي لا دخل لها بطبيعته الدم ارتكازا، إلا- أن الاتصاف المذكور لما كان غالبا لا دائما لم يمكن الرجوع إليه في معرفه حيضيه الدم و عدمها إلا بإرجاع الشارع إليه، و المتيقن من إرجاعه إليه حال استمرار الدم الذي هو مورد النصوص.

و لا مجال لإلغاء خصوصيه الاستمرار مع قوه احتمال دخلها، بلحاظ عدم جريان قاعده الإمكان فيه، لامتناع كونه حيضا بتمامه، فكما أمكن عدم رجوع ذات العاده إليها للاستغناء عنها بحجيه العاده كذلك يمكن عدم رجوع غير مستمره الدم إليها للاستغناء عنها بقاعده الإمكان.

و دعوى: أن سوق قوله عليه السلام في صحيح حفص: «ان دم الحيض حار ...»

و قوله عليه السلام في مرسله يونس: «و ذلك أن دم الحيض أسود يعرف ...» تمهيدا للحكم

بالتحيز بواجد الصفات و تعليلا له ملزم بالتعدى عن مورده تبعا لعموم العله.

مدفوعه بأن التعدى عن مورد التعليل مختص بما إذا كانت ارتكازيه التعليل مناسبه لإلغاء خصوصيه مورده، و هو إنما يتم لو كانت القضية فى التعليل كليه، دون ما إذا كانت غاليه، لعدم وضوح عموم أماريه الغلبه ارتكازا، بل لا يبعد عن الارتكاز اختصاصها بما إذا احتيج إليها و لم يكن هناك مرجع آخر من أصل أو أماره، و لعله لهذا تضمنت مرسله يونس تعليل رجوع من اختلقت عليها أيامها للصفات بالحاجه إليها بسبب تعذر الرجوع للعاده.

نعم، قد يتعدى من المستمر لما يشبهه فى عدم جريان قاعده الإمكان، كالدّم المتقطع الذى لا يمكن كونه بتمامه حيضا، كما تضمنته بعض النصوص «(١)». فلاحظ.

و دعوى: أن ظاهر قول المرأه فى صحيح حفص: «و الله أن لو كان امرأه ما زاد على هذا» و قول الأخرى فى موثق إسحاق: «أ تراه كان امرأه مره» كون الرجوع للصفات المذكوره ارتكازيا عرفيا، لأجل كونها من صفاته الطبيعیه، لا تعبديا مغفولا عنه عرفا.

مدفوعه بأن ارتكازيه الرجوع للصفات المذكوره لا تناسب ظهور الحديثين فى تحير المرأتين فى تمييز الحيض، و كلامهما إنما يدل على تعجبهما من إحاطه الإمام عليه السلام بصفات الدم و دقه وصفه له بما لا يدركه عادة إلا النساء، لا على ارتكازيه الإرجاع للصفات. على أن ارتكازيه الأرجاع لها فى مورد الحديثين، و هو استمرار الدم لا يستلزم عموم ارتكازيته لغيره.

و من جميع ما سبق يظهر عدم إمكان الاستدلال بما تضمنته هذه النصوص من ذكر صفات دم الاستحاضه. بدعوى: أن الصفات المذكوره لما كانت مضاده لصفات الحيض و كان فقد صفات الحيض مستلزما لها، فيلزم لأجلها البناء على كون الدم استحاضه لا حيضا.

(١) راجع الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض.

لاندفاعه بأن ذكر صفات الاستحاضه لما كان غالبا كذكر صفات الحيض، جرى فيه ما سبق من عدم الرجوع إليه إلا بإرجاع الشارع، و المتيقن من إرجاعه صورته استمرار الدم.

نعم، لو تم سوق صحيح معاويه بن عمار لبيان حجيه الصفات مطلقا اتجه الاستدلال المذكور فيه، كما تقدم.

و أما ما ذكره شيخنا الأ-عظم قدس سره من أن الظاهر من الاستحاضه فى تلك الأخبار- على ما يساعد عليه تتبع الأخبار و تصريح أهل اللغه- هو الدم المتصل بدم الحيض، بل خصوص الكثير من أقسامها.

فهو و إن كان قريبا فى الجملة، إلا أن خصوصيه الاتصال ملغيه عرفا- بل قطعاً- فى اتصاف الدم بصفاته، بل هو تابع لخصوصيته الذاتيه، فإذا كانت الصفات المذكوره من شئون الدم المتصل بالحيض الخارج عنه كانت من شئون ذاته و إن خرج وحده و لم يتصل بالحيض، فلو كان دليل علاميته مطلقا شمل حال خروجه وحده، و احتمال كون المتصل بالحيض مخالفا للخارج وحده فى الصفات الطبيعيه بعيد جدا.

هذا و قد يدعى أن قول المرأه فى صحيح حفص: «فلا- تدرى [حيض] أحيض هو أو غيره» ظاهر فى احتمال كون الدم كله حيضا، و هو يناسب ما كان دون العشره، فليحمل الاستمرار فيه على الزيادة على العاده.

لكنه يندفع بأن عدم احتمال كون الدم بتمامه حيضا مع الزيادة على العشره إنما هو بالنظر لعموم الأدله الشرعيه، و هو كعدم احتمال كونه بتمامه غير حيض مع النقيصه عنها و التجاوز عن العاده، أما مع قطع النظر عنها فالاحتمال المذكور ممكن كاحتمال الآخر الذى يتضمنه السؤال أيضا.

و من هنا كان من القريب جدا الحمل على الاستمرار مع الزيادة على العشره أو ما زاد على ذلك على ما يأتى فى محله، لأن التجاوز عن العاده من دون تجاوز للعشره بسبب تعارفه كثيرا لا يعتد به فى احتمال عدم الحيض، بل هو لا يناسب السؤال، لعدم

الإشارة فيه لكون المرأه ذات عادته، و لا الجواب للبناء منهم تبعاً للنصوص على حيضيه ما فى العاده، بل ما زاد عليها فى الجملة من دون نظر للصفات. فيتعين حمل الجواب على تمييز الحيض عن غيره فى مستمره الدم، لا- بيان أن الدم كله حيض أو كله استحاضه.

قصور قاعده الإمكان عن الصفره

و من هنا يتعين الاقتصار فى حجيه الصفات على مستمره الدم و نحوها ممن لا تجرى فى حقها قاعده الإمكان، كما يؤيده عدم الإشارة إليها فى نصوص قاعده الإمكان المتقدمه، مع أن فيها ما ورد فى مورد قوه احتمال عدم الحيض الذى يناسب فيه التنبيه إلى أمارات عدمه، مثل نصوص الحامل و موثق عبد الله بن المغيره فى النفساء و صحيح عبد الرحمن فىمن تعجل بها الدم- المصرح بعموم فرضه لما إذا كان بعد الحيض السابق بأقل من عشره أيام أو أكثر- و صحيح العيص فىمن انقطع عنها الحيض مده طويله.

بل قد يظهر فى تأخر مرتبه الصفات ما تقدم فى صحيح يونس فىمن يتكرر منها كل من الدم و الطهر ثلاثه أيام أو أربعه من جعلها بعد الشهر بمنزله المستحاضه التى ترجع للصفات فى مرتبه متأخره عن العاده، إذ لو كانت الصفات محكمه على قاعده الإمكان كان المناسب الإرجاع إليها من أول الأمر.

كما يناسبه تأخر أماريه الصفات فى مستمره الدم عن أماريه العاده المتأخره عن قاعده الإمكان رتبه، حيث لا يرجع للعاده فى نفى حيضيه الدم إلا مع تعذر جريان قاعده الإمكان فيه.

مضافاً إلى ظهور تسالم من سبق من الأصحاب على عموم قاعده الإمكان، فإنه لو فرض عدم حجيه دعاوى الإجماع المتقدمه منهم، إلا- أن خفاء مثل هذا الحكم الذى يكثر الابتلاء به عليهم فى غايه البعد، فتسالمهم على اختصاص الرجوع للصفات بمستمرة الدم مع كون نصوصها نصب أعينهم قد اعتمدوا عليها فيها من أقوى المؤيدات لقصور النصوص المذكوره عن غيرها، و أنه يتعين الرجوع فيها إلى عموم نصوص قاعده الإمكان المتقدمه.

نعم، لا مجال لعمومها للصفره، لما تقدم من النصوص على أنها فى غير أيام

الحيض ليست بحيض، على التفصيل المتقدم فيها، و قد سبق لزوم العمل بها بعد عدم ظهور الأعراض الموهن لها، لتصريح غير واحد بمضمونها.

و لا يمنع منه ما تضمن وجوب التحيض بالدم إذا استمر ثلاثه أيام- كبعض ما تقدم فى الاستدلال لقاعده الإمكان- إما لقصوره عن الصفرة، لانصراف الدم لغيرها، أو للزوم تخصيصها له و إن كان بينهما عموم من وجه، لأن تنزيله على غير الصفرة أهون عرفا من تنزيل الصفرة على ما لا يبلغ ثلاثه أيام، لأن الثانى مستلزم لإلغاء خصوصيه الصفرة، و هو خلاف ظاهر نصوصها جدا.

كما أنها لا تنافى الإجماعات المتقدمه المصرح فى معقدها بعموم قاعده الإمكان لفاقد الصفات، لأن موضوعها الدم، و هو منصرف عن الصفرة، و لا أقل من خروجها عن المتيقن منه.

نعم، سبق من الشيخ و غيره أن الصفرة و الكدره فى أيام إمكان الحيض حيض.

لكن سبق أن ظاهر هم العمل بهذه النصوص بعد فهم ذلك منها، لا الأعراض عنها.

كما سبق من القواعد تعميم القاعده للدم الأصفر و عن نهايه الأحكام دعوى الإجماع على ذلك. فإن أمكن تنزيلهما على الدم الخفيف دون الصفرة التى يشكل صدق الدم عليها عرفا فهو، و إلا فلا مجال للتعويل على دعوى الإجماع بعد ما سبق من جملة من الأصحاب من عدم حيضيه الصفرة فى غير أيام الحيض، و أن ظاهر الناصريات الإجماع عليه. كما أنا ذكرنا آنفا أن عدم حيضيه الصفرة لا تستلزم عدم حيضيه فاقد الصفات مطلقا، لأنها أخص منه أو هو منصرف عنها.

و من هنا يتعين البناء على عموم قاعده الإمكان فى غير الصفرة.

بقى الكلام فى مورد القاعده،

اشاره

فإن المتيقن منها ما لو شك فى حيضيه الدم الواجد لتمام الشروط المعتبره و المحتمله فى الحيض، لما سبق من أن واجديه الدم لشروط الحيض لا تستلزم حيضيته، لعدم الدليل على حيضيه كل واجد لها، بل لسان أدلتها حيضيه الواجد لها فى الجملة، فيتحقق فيه موضوع القاعده.

و الذى ينبغى الكلام فيه هو جريانها فى موارد آخر..

الأول: ما إذا شك فى اعتبار بعض الشروط المفقوده بنحو الشبهه الحكيمه.

كالتوالى فى ثلاثه الحيض، و فى اعتبار عدم تجاوزها الخمسين.

و قد قرب صاحب الجواهر و شيخنا الأعظم (قدس سرهما) قصورها عنه، لأن الظاهر من الإمكان ليس هو مجرد الاحتمال و إن أوهمته بعض عباراتهم، بل الإمكان الواقعى بالنظر للشرائط الواقعيه، فمع الشك فى اعتبار شىء يشك فى الإمكان الذى هو موضوع القاعده.

لكن لا- ينبغى الإطاله فى معنى الإمكان الذى هو موضوع القاعده، و أنه بمعنى الاحتمال، أو الإمكان الظاهرى للاقتصار على ما علم اعتباره، أو الواقعى بالنظر لما احتمل اعتباره أيضا، لعدم أخذه فى شىء من نصوص القاعده، و إنما وقع فى عبارات الفقهاء على اختلاف بينها فيما هو الظاهر منه، فاللازم النظر فى النصوص المتقدمه و أنها تشمل مورد الشك أو لا.

و المناسب للكلام فى قاعده الإمكان التى هى ظاهريه و إن كان هو الكلام فى دلالة النصوص على نفى اعتبار ما يشك فى اعتباره ظاهرا، إلا أن اللازم التعرض قبل ذلك لدلاله هذه النصوص أو غيرها على نفيه واقعا لتماميه إطلاقها من هذه الجهه أو عدم دلالتها عليه، لأن ذلك مقدم رتبه على النفى الظاهرى، و لعدم تعرضهم له فى مقام آخر.

فقول: لا- مجال للبناء على ظهور النصوص المتقدمه فى نفى ما قد يشك فى اعتباره فى الحيض واقعا، لأنها و إن أطلق فيها التحيض بالدم، إلا- أنها ليست بصدد بيان حيضيه الدم المرئى، لىتمسك بإطلاقها، بل فى مقام البيان من جهات آخر، كما كان التعجيل عن العاده أو الحيض من الحامل، و عدم مانعيه الانقطاع مده طويله أو تخلل دم النفاس من حيضيه الدم، و إلحاق الدم بإحدى الحيضتين.

فلا بد من حمل الدم فيها على الواجد لشروط الحيض، و لذا لا تكون أدله

الشروط منافيه لها مقيده لإطلاقها، و إلا لزم كثره التقييد فيها بالنحو المستهجن، لعدم التعرض فى كثير منها لشيء من الحدود و الاقتصار على عنوان الدم.

نعم، لا يبعد الإطلاق فى صحيح صفوان فى الحبلى ترى الدم ثلاثه أيام أو أربعه، لأن الاقتصار فى بيان حدّ الدم على الثلاثه أو الأربعه ظاهر فى عدم اعتبار ما عداه، فيكتفى بذلك فى غير الحامل بعدم الفصل.

و دعوى: أنه ليس واردا لبيان تحيضها واقعا، بل ظاهرا بقريته النصوص المتضمنه الاكتفاء فى تحيض الحامل باحتماله، كما تقدم، فلا مجال لإحراز عدم اعتبار ما عدا ذلك واقعا من الإطلاق.

مدفوعه بأنه حيث كانت وظيفه الإمام عليه السلام رفع الشبهه الحكميه دون الموضوعيه، فحكمه بالتحيض ظاهرا فى الصحيح لا بد أن يكون من جهه الشبهه الموضوعيه دون الحكميه، بل لو كان هناك ما يعتبر فى حيضيه الدم واقعا لكان المناسب منه عليه السلام بيانه، ليعلم بعدم الحيض مع فقده، و لا يكتفى بإطلاق التحيض الظاهرى إبقاء للشبهه الحكميه، فعدم بيانه و الاكتفاء ببيان الحكم الظاهرى ظاهر فى عدمه، و أن الحكم إنما كان ظاهريا للشبهه الموضوعيه لا غير.

و دعوى: أن كثيرا من الأصول تجرى فى الشبهات الحكميه لإطلاق أدلتها.

مدفوعه بأن ذلك إنما يتم فيما إذا ورد الكلام لبيان حكم الشك - كنصوص الاستصحاب و قاعدتى الحل و الطهاره - لا ما إذا ورد لبيان عنوان واقعى - كالدم و الحيض و الماء و نحوها، كما فى المقام - حيث يناسب بيان حكمه الواقعى الوارد عليه بنفسه، لا بسبب الجهل بحكمه الذى يتسنى للإمام رفعه.

كما لا يبعد الإطلاق فى نصوص اشتباه دم الحيض بدم العذره للتصدى فيها لبيان حيضيه الدم الذى يغمس القطنه. و لزوم تنزيلها على حيضيته ظاهرا - لعدم انحصار الدم المذكور بالحيض - لا ينافى ذلك، لما ذكرنا من أن وظيفه الإمام رفع الشبهه من حيثيه الحكم دون الموضوع.

إلا أن يشكل بأن عدم ذكر الحد له قد يستلزم كثره التخصيص فيه لو كان مطلقاً من هذه الجهة. إلا أن يكون فرض الكثرة في بعض هذه النصوص مستلزماً لبلوغ الثلاثة أيام. فلاحظ.

و يمكن الاستدلال أيضاً بمرسلة يونس القصيره المتضمنه تحيض المرأه بالدم الذي تراه في عاداتها ثلاثه أيام متواليه أو متفرقه في ضمن العشره «١»، لأن خصوصيه العاده لو كانت معتبره فهي معتبره في التحيض ظاهراً للشبهه الموضوعيه، لا لدخلها في الحيض واقعاً، فيكون مقتضى إطلاقها عدم اعتبار أكثر من بلوغ الدم ثلاثه أيام في حيضته.

و لا مجال للاستدلال بإطلاق موثق سماعه في الجاربه تحيض فتقعد في الشهر يومين و في الشهر ثلاثه أيام المتضمن تحيضها كلما رأت الدم ما لم يتجاوز العشره «٢»، لظهوره في المفروغيه عن حيضها بتحقيق تمام ما يعتبر فيه، و عدم إمكان الالتزام بما تضمنه من إمكان تحيض المرأه يومين.

و كذا الاستدلال بإطلاق صحيحى يونس و أبى بصير «٣» المتقدمين في ذيل نصوص قاعده الإمكان، لما تقدم من عدم إمكان الالتزام بظاهرها من التحيض بالدم المتفرق بتمامه، بل يطرحان أو يحملان على الاحتياط.

اللهم إلا أن يقال: الاحتياط فرع الاحتمال، و حيث كان من وظيفه الإمام رفعه من حيثيه الشبهه الحكميه كان عدم تعرضه لبعض ما يعتبر في حيضيه الدم ليكون فقهه موجبا للقطع بعدم حيضيه الدم ظاهراً في عدم اعتباره و صلوح الدم المذكور فيهما للحيضيه. فتأمل.

و كيف كان، فيكفى صحيح صفوان و مرسله يونس في إثبات عدم اعتبار أمر غير بلوغ الدم ثلاثه أيام في حيضته، لكنهما مختصان بما إذا بلغت المرأه سن الحيض،

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٣، ٢.

فكانت حاملات، كما فى الصحيح، أو ذات عاده، كما فى المرسله، و لا إطلاق لهما من حيثه مبدأ سنه. كما لا ينهضان بإثبات حيضيه ما زاد على الثلاثه أو الأربعة إلى العشره إلا بضميمه عدم الفصل، أو ما تضمن أن ما يرى فى ضمن العشره فهو من الحيضه الأولى مما تقدم التعرض له فى نصوص قاعده الإمكان أو غير ذلك. كما أنهما مخصصان بما تضمن أن أقل الظهر عشره أيام و ما تضمن بيان سن اليأس. و ليعمل على إطلاقهما فى غير ذلك.

نعم، الظاهر أنه لا- خلاف فيما تضمنه الإطلاق المذكور إلّا فى اعتبار التوالى فى الثلاثه و إلحاق الليالى بالأيام اللذين تقدم الكلام فيهما مفصلاً. و لا يحتمل تقييد هذا الإطلاق فى غير ذلك، كى ينفع تنقيحه.

و دعوى: أن مجرد عدم الخلاف فى ذلك لا يكفى فى رفع الاحتمال، كما ترى لا مجال لها فى مثل المقام مما يعم به الابتلاء، لامتناع ضياع الشرط عاده لو بينه الشارع.

إذا عرفت هذا، يقع الكلام فى نهوض نصوص قاعده الإمكان المتقدمه بإثبات أصاله حيضيه الدم عند الشك فى اعتبار شىء فى الحيض بنحو الشبهه الحكميه، إما لدعوى عدم تماميه الإطلاق المتقدم أو فى مورد إجماله، كما لو فرض إجمال الثلاثه أيام من حيثه دخول الليالى.

و لا- ينبغى التأمل فى قصور النصوص الأخره عن ذلك، لأن استفاده قاعده الإمكان من نصوص التحيض فى مواردنا إنما هو بضميمه عدم انحصار الدم المفروض فيها بالحيض، و من الظاهر أن عدم الانحصار إنما هو لإمكان مشابهه غير الحيض له، و هو إنما يقتضى الاشتباه من حيثه الشبهه الموضوعيه لا غير.

مضافاً إلى ما أشرنا إليه آنفاً من أن وظيفه الشارع رفع الشبهه الحكميه فلو كانت موارد تلك النصوص عامه لها كان المناسب رفعها بذكر ما يعتبر فى الحيض و يكون فقده موجبا للعلم بعدمه.

كما أن النصوص الأولى المتضمنه للتعليل بما لا يرفع احتمال عدم الحيض

ترجع للتعليل إما بعدم مانعيه الموجود كنصوص الحامل و التعجيل عن العاده أو بوجود الشرط كصحيح ابن المغيرة الوارد في النفساء المعلل بمضى أيام الطهر مع أيام النفاس، و هي إنما تقتضى عدم الاعتناء باحتمال عدم الحيض فى فرض عدم المانع منه، و لا تعم ما إذا احتمل عدمه لاحتمال مانعيه الموجود بنحو الشبهه الحكميه.

و تعميمها له موقوف على فهم عدم الخصوصيه للاحتمال الخاص فى موردها، ليتعين حمل التعليل على مطلق الاحتمال محافظه على ارتكازيته، و لا مجال لذلك بعد قرب خصوصيته، لعدم تيسر رفعه للشارع الأقدس، بخلاف الشبهه الحكميه التى يتيسر له رفع الاحتمال من حيثيتها، و إن كان بيانه قد لا يصل للمكلف.

الثانى: ما لو شك فى وجود شرط الحيض أو المانع منه بنحو الشبهه الموضوعيه

كما لو شك فى بلوغ المرأه سن الحيض أو اليأس منه أو مضى أقل الطهر أو نحوها.

و الظاهر قصور القاعده عنه فلا تجرى فى نفسها، فضلاً عن أن تنهض برفع اليد عن الأصل الذى قد يحرز عدم الشرط أو وجود المانع، لقصور نصوصها عنه.

أما النصوص الأخيره فلما تقدم من أن استفاده القاعده منها ليس لأخذ الشك فى موضوعها، ليشمل المقام، بل لعدم انحصار الدم المفروض فيها بالحيض، لإمكان مشابهه غيره له، و المتيقن منها الاحتمال مع إحراز حدود الحيض الذى لا طريق لرفعه، حيث يكون عدم التنبيه للزوم إحراز الحيض ظاهراً فى المفروغيه عن كونه مقتضى الأصل حينئذ، أما مع عدم إحراز حدوده فلعل عدم التنبيه للزوم إحرازها للاتكال على ما هو المرتكز من لزوم إحرازها، كسائر الأمور الدخيله فى إحراز الموضوع فى سائر الأحكام.

و أما النصوص المتضمنه للتعليل فلما عرفت من اختصاصها بصوره عدم المانع من البناء على الحيض، و لا مجال للتعدى لصوره الشك فى المانع الذى يغلب تيسر إحراز وجوده أو عدمه للمكلف، نظير ما سبق فى الشبهه الحكميه.

نعم، لو أحرز بالأصل وجود الشرط أو فقد المانع فلا إشكال فى الرجوع للقاعده، لإحراز موضوعها، و هو الاحتمال فى فرض عدم المانع الشرعى.

و منه يظهر عدم جريان القاعده لإثبات التحيض برؤيه الدم لو احتمل عدم استمراره ثلاثه أيام، خلافا للمنتهى، إلا أن يجرى استصحاب بقائه الذى يأتى الكلام فيه فى المسأله الآتية إن شاء الله تعالى، أو يتم ما يأتى فى الفصل الخامس من كون موضوع القاعده هو الإمكان بلحاظ الموانع السابقه على الدم. فراجع.

و أظهر من ذلك ما لو كان الاشتباه مع الشك فى موضوع الحيض، و هو كون من يخرج منه الدم امرأه، كما فى الخشى و الممسوح، حيث يزيد على ما سبق بأخذ عنوان المرأه فى جميع نصوص القاعده، فلا بد فى جريانها من إحراز ذلك.

الثالث: ما لو تردد الدم بين أن يكون من الرحم و أن يكون من جرح أو قرح فى الفرج.

و ظاهر ما تقدم من المعتبر و المنتهى شمول قاعده الإمكان له، لاستثنائهما صورته العلم بكون الدم لقرح أو عذره.

لكنه فى غايه الإشكال، لقرب انصراف الدم المسئول عنه فى النصوص المشتمله على التعليل للدم المعهود الذى يخرج من الرحم المفروغ عن قابليته لأن يكون حيضا لو لا احتمال المانع أو عدم الشرط المشار إليه فيها، و الاشتباه بغيره يبتنى على عنايه تحتاج للتنبيه فى السؤال و الجواب، كما تضمنته نصوص الاشتباه بالعذره، فلا يحرز موضوعها لو احتمل عدم خروج الدم من الرحم.

و مثلها النصوص الأخيره، لأن استفاده قاعده الإمكان منها إنما هى بضميمه عدم انحصار الدم الذى أخذ فى موضوعها بالحيض، لمشابهه غير الحيض له، و المعهود من الاشتباه هو الاشتباه فى الدم الخارج من الرحم، كما هو المناسب للتعبير بالعود فى صحيح العيص فيمن انقطع عنها الدم مده و بالتعجيل فى صحيح عبد الرحمن، فإنهما و إن لم يحملا- على عود الطمث و تعجيله لظهورهما فى الشك فى حيضه الدم، إلا أنه يقرب كون مصححهما مشابهه الدم الخارج للحيض فى الخروج من الرحم.

بل هو كالمقطع به فى نصوص اشتباه دم الحيض بدم العذره التى أنيط الحكم فيها بالحيضيه بغمس القطنه، فإن الظاهر ابتناؤه على المفروغيه عن ملازمه الغمس

لعدم كون الدم من الفرج لقرح أو جرح غير البكاره الموجه للتطويق، لأن التنبيه على البكاره ليس بأولى ارتكازا من التنبيه على احتمال ذلك، فالإقتصار في التنبيه عليها ظاهر في المفروغيه عن عدم غيرها في الفرج.

على أنه لو بنى على التعميم لذلك أخذنا بإطلاق الدم تعين التعميم لاحتمال كون الدم من الرعاف أو من جرح ظاهر أو دما واقعا عليها من الغير أو نحو ذلك مما لا يمكن الالتزام به، حيث يكشف ذلك عن الإشاره بالنصوص لمعهود خاص، فيقتصر فيه على المتيقن، وهو الخارج من الرحم الذي يخرج من المرأه بما أنها امرأه، لا بما أنها انسان أو حيوان.

و عليه يتعين في الفرض الرجوع لمقتضى الحاله السابقه، من حيض أو عدمه، مع عدم تيسر الفحص عن الحيض، و أما مع تيسره فيجب على ما تقدم في مسأله اشتباه دم الحيض بدم العذره عند الكلام في وجوب الفحص. فراجع.

و منه يظهر قصور نصوص القاعده عما لو كان طرف التريده المقابل للحيض خروج الدم من قرح أو جرح في الجوف غير الرحم، فلا مجال للبناء على حيضيه الدم بعد عدم العلم بكونه من الرحم.

بل مع تعذر الفحص يرجع للحاله السابقه و مع تيسره لا يبعد وجوبه لنظير ما تقدم. فتأمل.

نعم، قد ينافى ذلك ما في مرسله يونس القصيره: «فإذا رأَت المرأه الدم في أيام حيضها تركت الصلاه و إن انقطع الدم بعد ما رأته يوما أو يومين اغتسلت وصلت و انتظرت ... و إن مر بها من يوم رأَت الدم عشره أيام و لم تر الدم فذلك اليوم و اليومان الذي رأته لم يكن من الحيض، إنما كان من عله، إما قرحه في جوفها، و إما من الجوف فعليها أن تعيد الصلاه ...» (١) لظهورها في لزوم البناء على حيضيه الدم من أول رؤيته و إن احتمل خروجه من الجوف.

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

لكن - مع اختصاصها بما يرى في العاده - لا يبعد حمل الجوف فيها على الرحم، كما يناسبه الحكم فيها بالاستحاضه بعد ذلك، فهي تبتنى على المفروغيه عن كون الدم من الرحم، و إلا - لم يتضح وجه الجزم بكونه من غير الرحم بمجرد تعذر البناء على حيضته مع ما هو المعلوم من أن دم الاستحاضه من الرحم.

و قد تحصل مما تقدم أمور..

الأول: أن الدليل على قاعده الإجماع و النصوص،

و أن النصوص صالحه لتحديدها، و الإجماع قابل للتنزيل على مفادها.

الثاني: أنه لا دليل على حجيته الصفات بنحو تصلح لرفع اليد عن عموم نصوص القاعده،

بل المتيقن من حجيتها حاله استمرار الدم أو نحوها مما لا يمكن الرجوع فيه للقاعده بالإضافه إلى تمام الدم.

نعم، لا - مجال للبناء على حيضيه الصفرة إلا - إذا كانت في العاده أو قبلها بيومين، على ما تقدم فيه عند الكلام فيما يتأخر عن العاده.

الثالث: لزوم الاقتصار في القاعده على ما إذا أحرز موضوع الحيض

- و هو كون من خرج منه الدم امرأه - و كون الدم من الرحم و شروط الحيض و ارتفاع موانعه و لم يشك في ذلك بنحو الشبهه الموضوعيه أو الحكميه، لعدم مساعده النصوص على أكثر من ذلك، لا لدلالاتها على كون المراد بالإمكان هو الإمكان بالقياس للموانع المعلومه و المحتمله بنحو لا - تجرى واقعا مع احتمال وجود المانع - كما يظهر من بعض كلماتهم - بل لظهورها في إرادته الإمكان الواقعي بالإضافه إلى الموانع الواقعيه، فما لم يحرز ذلك لا يحرز موضوعها.

نعم، لو أحرز بالأصل عدم ما هو مانع بعنوانه المأخوذ في الأدله - كبلوغ الستين - اتجه جريان القاعده لإحراز موضوعها.

و أما الإجماع فالمتيقن منه ذلك، لأن الإمكان إن لم يكن ظاهرا في خصوص ذلك فلا أقل في احتمال له و عدم ظهوره في مطلق الاحتمال.

(مسألة ٥): غير ذات العاده الوقتيه- سواء أ كانت ذات عاده عدديه فقط (١) أم لم تكن ذات عاده أصلا، كالمبتدأه- إن كان الدم جامعا للصفات (٢)

و ما قد يظهر من بعض عباراتهم فى بيان القاعده و استدلالاتهم المتقدمه بها من الاكتفاء بمطلق الاحتمال ليس من الكثره و الوضوح بنحو يصلح للحجيه و ينهض بالمنع من الرجوع للأصل. كما أن ما يظهر من بعضهم كشيخنا الأعظم قدس سره من أن موضوع القاعده هو الإمكان المستقر المتيقن، لأنه المستفاد من الإجماع عليها الذى هو عمده الدليل عليها عنده، فلا يكفى إحراز عدم المانع بالأصل، فى غير محله بعد ما عرفت من مفاد النصوص. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم. و له الحمد.

مسألة ٥: غير ذات العاده الوقتيه تحيض برؤيه الدم

(١) التعميم لها يبتنى على ما تقدم فى أول المسأله الرابعه من أن المعيار فى العاده التى يرجع إليها فى التحيض برؤيه الدم هى الوقتيه عدديه كانت أو لا، و لا أثر للعدديه فى ذلك.

(٢) ظاهره اعتبار اجتماع الصفات فى الأماريه على الحيض و عدم الاكتفاء بإحداها، كما هو مقتضى ما تقدم من المدارك من أنها خاصه مركبه متى وجدت حكم بالحيضيه و متى انتفت حكم بعدمها.

و أما بقيه عبارات الأصحاب فهى و إن اشتملت على الصفات المذكوره بنحو يظهر منها اجتماعها إلا أنها فى مقام بيان صفاته الغالبه لا الأماره عليه الذى هو محل الكلام.

و إنما خصوا الأماريه بمستمرة الدم، و يظهر من جمله منهم هناك الاكتفاء بالإقبال و الإدبار و لو بلحاظ بعض الصفات، على ما يأتى الكلام فيه فى محله إن شاء الله تعالى.

و كيف كان، فاعتبار اجتماع الصفات مقتضى الجمع بين نصوصها المتقدمه، فإنه و إن اقتصر فى بعضها على بعض الصفات، كالحراره فى صحيح معاويه «١»، و موثق إسحاق «٢»، و السواد فى مرسله يونس «٣»، إلا أنه يلزم تنزيلها على كون إهمال الباقي

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

لغلبه ملازمته للمذكور، جمعا مع قوله عليه السّلام في صحيح حفص: «إن دم الحيض حار عيبط أسود له دفع و حراره، و دم الاستحاضه أصفر بارد، فإذا كان للدم حراره و دفع و سواد فلتدع الصلاه» (١) الذي هو كالصريح في اعتبار الاجتماع.

فما ذكره سيدنا المصنف قدّس سرّه في مستمسكه من ظهور الأدله في طريقه كل صفة في نفسها بلا اعتبار الاجتماع بشهادة اختلاف النصوص فيها، في غير محله.

على انه يشكل بما أشار إليه قدّس سرّه من أن ذلك كما يجري في الحيض يجري في الاستحاضه لتشابه ألسنه الأدله فيهما، و حينئذ كما تكون واجديه الدم لبعض صفات الحيض أماره على حيضيته تكون فاقديته لبعضها المستلزم لتحقيق بعض صفات الاستحاضه أماره على كونه استحاضه فيتعارضان.

و دعوى: أن حجيه صفات الاستحاضه في طول حجيه صفات الحيض عليه، فلا يرجع لأماره الاستحاضه إلا مع فقد أماره الحيض. ممنوعه جدا، لسوق الأدله صفات كل من الحيض و الاستحاضه في مساق واحد، و لا قرينه على تقدم إحداهما رتبه.

و مثله في الضعف ما في الجواهر من أن لا يبعد الرجوع للظن مع تحقق بعض الصفات دون بعض، فيدور الحكم مداره وجودا و عدما، و لا ضابط له. إذ فيه: أنه لا دليل على حجيه الظن.

و دعوى: أن المستفاد من دليل الإرجاع للصفات إمضاء طريقه العرف في العمل عليها، و مبني عملهم بها على إفادتها الظن، و إن لم يتضح بناؤهم على العمل بالظن المجرد عنها. غير ظاهره بنحو تنهض بالخروج عن استصحاب عدم الحيض في المقام.

ثم إن مقتضى ما سبق كون فقد بعض الصفات أماره على عدم الحيض، لأنه إذا كان الاجتماع هو الغالب في الحيض يكون عدمه أماره على عدمه، و مقتضى إطلاق سوق القضييه الغالبه ليعمل عليها في معرفه حال الدم حجيتها في ذلك. لكن ظاهر صحيح حفص لزوم اجتماع الصفره- التي يراد بها خفه الحمره- و البروده في دم

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٢.

الاستحاضه، فعدم اجتماعهما يكون أماره على عدمها بعين البيان المتقدم، و حيث كان ظاهر النصوص المتقدمه انحصار الدم بالحيض و الاستحاضه تعين تعارض الأمارتين و تساقطهما، أو يكون ذلك كاشفا عن سوق اجتماع صفات دم كل من الحيض و الاستحاضه أماره عليه، من دون أن يكون عدمه أماره على العدم، فالدم الواجد لبعض صفات الحيض و الاستحاضه كما لا أماره على حيضيته أو كونه استحاضه كذلك لا أماره على عدم كونه من أحدهما.

و كيف كان، فالمرجع فيه استصحاب عدم الحيض المقتضى لترتب أحكام الاستحاضه عليه بالبيان المتقدم فى أول الكلام فى مسأله اعتبار التوالى فى الثلاثه أيام التى هى أقل الحيض.

(١) كما فى النهايه و الغنيه و الشرائع و النافع و المعتبر و التذكره و المنتهى و الإرشاد و الدروس و اللمعه و محكى الكافى و البيان و التبصره. و قد تضمنها صحيحا معاويه بن عمار و حفص بن البخرى و موثق إسحاق بن جرير المتقدمه «١». و حيث كان كل دم، بل كل ما يخرج من الباطن حارا تبعا للباطن فالظاهر أن المراد بها نحو من الحرارة فى الدم تقتضى الإحساس بلذعه و حرقة حين خروجه، فتدرك الحرارة بذلك.

(٢) كما فى المعتبر و النافع و التذكره و اللمعه و محكى البيان. و كأنه للجمع بين ما اقتصر فيه على السواد- كصحيح حفص و مرسله يونس المتقدمين- و ما اقتصر فيه على الحمرة، كمرسله التذكره: «إن دم الحيض ليس به خفاء هو دم حار أحمر محتدم له حرقة، و دم الاستحاضه فاسد بارد» «٢».

و ما تضمن التعبير عن الحيض بالحمرة، كمرسله ابن أبى عمير: «إذا بلغت

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ١، ٢، ٣.

(٢) التذكره ج ١: ص ٣١.

المرأه خمسین سنه و لم تر حمره إلا- أن تكون امرأه من قریش» (١) و ما تضمن التفصیل فی التحیض بین الحمرة و الصفرة، كالنصوص الآتیة فی دلیل التحیض بواجد الصفات.

لكن مرسله التذکره لیست بحجه، و لا سیما مع قرب كونها تصحیفا لموثق إسحاق بن جریر و روايتها فی مستدرک الوسائل خالیة عن لفظ «أحمر» علی أن تقييده بالاحتدام الذی قیل إنه شدة الحمرة فی الدم حتی یسود مانع من الأخذ بإطلاق الأحمر فیة.

و التعبير عن الحیض بالحمرة إنما یقتضی اتصافه بها، و هو أعم من أماريتها علیه عند اشتباهه، و إنما استفیدت الأماریة من نصوص الصفات المتقدمه لظهورها فی الإرجاع إليها لغلبه اختصاصه بها، لا لمجرد اتصافه بها.

و أما نصوص التفصیل فهی ظاهره فی حیضیه الأحمر- و لو لقاعده الإمكان- فی قبال نفی حیضیه الأصفر، لا فی أماریه الحمرة علی الحیض عند الشك فی حال الدم.

علی أن النصوص المقتصر فیها علی السواد تأبی الجمع المذكور جدا، لظهورها فی خصوصیه السواد.

بل یبعد جدا جعل الحمرة أماره علی الحیض مع وضوح عدم غلبه اختصاصه بها، و أنها تكثر فی دم الاستحاضه، بل هی لازمه لكل ما یتضح إطلاق الدم علیه عرفا، و إطلاق الدم علی غیر الأحمر خفی.

و ما فی صحیح حفص من أن دم الاستحاضه أصفر لا- بد من حملة إما علی خفه الحمرة و إلا- لم یکن مقابلا للسواد و كان صدق الدم علیه خفیا، كما ذكرنا، أو علی أماریه الصفرة علی الاستحاضه لا اختصاصها بها غالبا، دون أماریه عدمها علی عدم الاستحاضه.

و مثله فی الإشکال ما فی المقنعه من الاقتصار علی الحمرة. بل یتعین الاقتصار علی السواد، كما فی المبسوط و النهایه و الوسیله و السرائر و الشرائع و المنتهی و القواعد

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الحیض حدیث: ٢.

و الإرشاد و الدروس و محكى المصباح و التحرير و التبصره و التلخيص.

نعم، لا إشكال فى عدم إرادته السواد الحقيقى لعدم اتصاف الدم به، بل شدة الحمرة بنحو يضرب إلى السواد، كما فى الغنيه و المراسم و محكى الكافى.

و يناسبه ما فى مرسله يونس الطويله من رجوع الأمر بالتحيض بالدم البحرانى إلى التمييز بالسواد، مع أن البحرانى ليس هو الأسود، بل شديد الحمرة فى السرائر:

«و هو الشديد الحمرة و السواد، كما يقال: أبيض يقق و أسود حالك و حانك و أحمر بحرانى و باحرى. هكذا أورد ابن الأعرابى»، و قريب منه ما فى لسان العرب حاكيا له عن الصحاح و ابن سيده.

و لعل ذلك مراد الكل، و إن كان تنزيل كلام من سبق منه الترديد بين الوصفين عليه بعيدا و من ثم كان ما ذكره مشكلا.

(١) كما فى المراسم و الوسيله و الشرائع و الارشاد و محكى التحرير. فى موثق إسحاق بن جرير: «هو دم حار تجد له حرقه» «١». و لعله إليه يرجع ما فى المقنعه و المبسوط و السرائر و المنتهى من التعبير بالخروج بحراره، لظهوره فى كون الحراره من حالات الخروج، لا من صفات الدم الخارج، ليرجع للحراره المذكوره فى المتن أولا و ذكرها من سبق.

و من هنا لا- يبعد كون عطف الحراره على الحرقه فى الوسيله و القواعد و محكى التحرير تفسيريا. و لعل ذلك هو الوجه فى تكرار الحراره فى صحيح حفص، فالمراد بها أولا صفه الدم و ثانيا حاله الخروج. نعم، تقدم تقريب التلازم بينهما.

هذا و بقيت بعض الصفات لم يتعرض لها فى المتن:

منها: الخروج بدفع، و قد ذكره فى النهايه و الغنيه و المعبر و النافع و التذكره

و المنتهى و اللمعه و محكى الكافى و البيان و التبصره، و يقتضيه ما تقدم من صحيح حفص.

و منها: أن يكون عيباً، كما فى المنتهى و الدروس. و يقتضيه ما تقدم من صحيح حفص. و قد فسرته فى التذكرة و المنتهى و لسان العرب و القاموس بالطرى، و فى مختار الصحاح بالخالص الطرى. و لعله لمناسبه الخروج بدفع لعدم مكث الدم فى الرحم فيخرج طرياً قبل أن يفسد أو يختلط بغيره.

و منها: الغلط، كما فى المقنعه و الوسيله و المراسم و الغنيه و المعتبر و النافع و التذكرة و جامع المقاصد و المسالك و الروض و الروضه و المدارك و محكى نهايه الأحكام و البيان و غيرهما.

و لم أعر على نص به سوى ما عن الدعائم: «و روينا عنهم عليهم السلام: أن دم الحيض كدر غليظ منتن، و دم الاستحاضه دم رقيق» «١»، و الرضوى: «و دم الحيض إلى السواد، و له غلظه» «٢».

و منها: التنتن، كما فى جامع المقاصد و المسالك و الروض و الروضه و المدارك و محكى نهايه الأحكام. و لم أعر على نص به سوى ما تقدم عن الدعائم.

هذا و لا يبعد كون منشأ اضطراب الأصحاب فيها البناء على التلازم بينها حتى ذكر ما هو غير معتبر أو أهمل ما هو معتبر استغناء عنه بما ذكر، أو عدم سوقهم لها للأماريه شرعاً على الحيض، بل لبيان صفاته الغالبه بالنظر لواقعه الخارجى فلا يهتم بالتدقيق فيها. و إنما اختص الرجوع إليها عندهم بمستمرة الدم التى يظهر من جمله منهم كون المعيار فى التمييز لها إقبال الدم و إدباره الذى هو أمر عرفى لا يختص بالصفه المنصوصه.

كما لا يبعد أن يكون اختلاف النصوص فيها ناشئاً عن التلازم الغالبى كما ذكرنا فى كلمات الأصحاب، و قد يناسبه اشتغال صحيح حفص على ذكر (حار)، و (عيبط) فى مقام وصف الحيض و عدم ذكرهما بعد ذلك فى الشرطيه معياراً فى التحيض.

(١) مستدرک الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

و إن كان فاقدا للصفات تنحيز بعد ثلاثه أيام (١). ولا يترك الاحتياط فى الثلاثه بالجمع بين عمل الحائض و المستحاضه.

و كيف كان، فلا بد من الجمود على الشرطيه المذكوره فيه و تنزيل جميع ما ورد عليها.

(١) كما فى الجواهر و سبقه إليه فى المبتدأه فى المدارك و محكى الكفايه و الذخيره و المفاتيح، و فى الجواهر أنه قد يظهر من بعض عبارات المقنعه و المختلف و المنتهى.

و كيف كان، فقد استدل أو يستدل عليه بأموور..

الأول: نصوص الصفات المتقدمه عند الكلام فى قاعده الإمكان.

لكن سبق اختصاصها بمستمرة الدم و لو عمت كان مقتضاها البناء على عدم حيضيه فاقد الصفه حتى لو استمر ثلاثه أيام، و هو خلاف الفرض.

مع أنه قد يدعى ورودها فى مقام تمييز دم الحيض عن دم الاستحاضه ظاهرا بعد الفراغ عن قابليه الدم للحيضيه واقعا لواجديته لتمايم ما يعتبر فى الحيض، و لا تقتضى عموم التعبد بالحيضيه أو عدمها لما لو شك فى قابليه الدم له، لاحتمال فقد شرط الحيض، كما فى المقام.

و كما لو شك فى البلوغ أو فى سن اليأس أو فى مضي أقل الطهر، بل مقتضى استصحاب عدم البلوغ أو عدم مضي أقل الطهر البناء على عدم حيضيه الدم و إن كان واجدا لصفته، و لا يكون محكوما لأماريه الصفه.

و إن كان ما تقدم من غير واحد فى مبحث اعتبار البلوغ فى الحيض من دعوى أماريه الحيض على البلوغ عند الشك فيه قد يناسب بناءهم على عموم حجيه الصفات لحال الشك فى البلوغ و نحوه، حيث يبعد تنزيهه على خصوص صورته العلم الوجدانى بالحيض مع عدم الاجتزاء فى إحرازه بواجديه الدم للصفات. فلاحظ.

الثانى: ما تضمن التفصيل بين الحمرة و الصفرة مما ورد فى الحامل و النفساء

كما فى مرسل محمد بن مسلم فى الحبلى: «إن كان دما أحمر كثيرا فلا تصلى، و إن كان قليلا أصفر فليس عليها إلا الوضوء»
 «١»، و صحيح إسحاق بن عمار: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة الحبلى ترى الدم اليوم و اليومين. قال: إن كان دما
 عبيطا فلا تصلى ذينك اليومين. و إن كان صفرة فلتغتسل عند كل صلاتين» «٢»، و صحيح عبد الرحمن بن الحجاج: «سألت أبا
 إبراهيم عليه السلام عن امرأة نفسها فمكثت [و بقيت.

يب صا] ثلاثين يوما [ليله. يب صا] أو أكثر ثم طهرت و صلّت ثم رأّت دما أو صفرة.

قال: إن كان صفرة فلتغتسل و لتصل و لا تمسك عن الصلاة»، و زاد الشيخ: «و إن كان دما ليس بصفرة فلتمسك عن الصلاة
 أيام أقرائها، ثم لتغتسل و لتصل» «٣»، بعد إلغاء خصوصيه موردها.

و كذا ما تضمن عدم التحيض بالصفرة فى غير أيام العاده «٤» مما تقدم بعضه فى المسألة السابقة، بناء على ظهوره فى خصوصيه
 الصفرة، أو للرجوع فى غيرها إلى ما دل على التحيض برؤيه الدم مما يأتى الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

لكن يشكل الاعتماد على نصوص الحامل و النفساء بعد ضعف المرسل، و صراحه صحيح إسحاق فى التحيض بالدم فى اليوم و
 اليومين، و ظهور صحيح عبد الرحمن فى عدم التحيض بالصفرة فى أيام القرء، حيث يتجه طرحهما أو الجمود فيهما على
 موردهما.

مضافا إلى أنها و بقيه نصوص الصفرة ظاهره فى التفصيل بين الحمره و الصفرة فى حيضيه ما يخرج بتمامه و عدمها، لا فى
 التحيض به بمجرد خروجه و عدمه لو شك فى استمراره، فإنه بعيد عن مفاد النصوص جدا، لعدم الإشاره فيها للشك فى
 الاستمرار، بل فى حكم الصفرة من حيث هى صفرة و إن استمرت.

و لا سيما بلحاظ صحيح محمد بن مسلم: «سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن المرأة

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١٦.

(٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب النفاس حديث: ٢، ٣.

(٤) راجع الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض.

ترى الصفره فى أيامها، فقال: لا تصلى حتى تنقضى أيامها، وإن رأيت الصفره فى غير أيامها توضأت وصلت» (١)، لصراحه قوله عليه السلام: «حتى تنقضى أيامها» فى النظر لحكم الاستمرار و عدم الاقتصار على حكم الحدوث.

و أما ما سبق من شيخنا الأعظم قدس سره فى حيض الحامل من الاستشهاد لذلك بما فى صحيح إسحاق من التحيض بالدم اليوم و اليومين، لأن وضوح عدم نقص الحيض عن ثلاثه ملزم بحمله على كون النظر فيه لأول أزمته رؤيه الدم لا- لتمام أزمته فهو راجع لبيان حكم الدم فى اليوم و اليومين الأولين، لا إلى فرض كون الدم بتمامه يوما أو يومين.

فقد سبق منعه، لقوه ظهوره فى بيان مقدار الدم، لا السؤال عن حكم أول أزمته، و إلا فلا خصوصيه لليوم و اليومين فى ذلك، فلا بد من طرحه، أو الاقتصار فيه على مورده، و هو الحامل. فراجع.

و مثله ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن حمل نصوص المقام على إرادته عدم التحيض بالصفره مع الشك فى الاستمرار إنما هو بعد تعذر العمل بظاهرها و هو عدم الحيضيه فى تمام الدم و لو مع استمراره، لعدم الإشكال فى البناء على حيضيه الثلاثه المتواليه و دعاوى القطع به و الإجماع عليه فى كلماتهم فى موارد متفرقه متظافره كالنصوص.

لاندفاعه بعدم وضوح عموم الإجماع للصفره، بل الظاهر قصوره عنها، كما يظهر مما تقدم منا عند الكلام فى حكم الصفره عند الكلام فى تقدم الدم على العاده، فلا مانع من العمل بظاهر نصوص المقام و رفع اليد بها عن إطلاق ما تضمن حيضيه الدم البالغ ثلاثه أيام، و لا سيما مع كون الصفره من أفراد الخفيه.

و لو تعذر العمل بظاهرها فلا مجال لحملها على نفى التحيض ظاهرا عند الشك فى الاستمرار ليستدل بها على التفصيل المدعى، لبعدها عن ذلك جدا، فلا يكون عرفيا، بل يتعين طرحها.

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

على أن عدم التحيض بالصفرة لا يستلزم عدم التحيض بكل دم فاقد لصفات الحيض، فضلا عما لم تجتمع فيه صفاته المتقدمه. و فهم عدم الخصوصيه للصفرة و أن المدار على فقد الصفات فى غاية المنع، و لا سيما بعد عدم وضوح بناء العرف على حيضيه الصفرة و أن الحيض هو الدم الذى يكون تطبيقه عليها خفيا، كما يناسبه جعلها فى قبالة فى صحيح عبد الرحمن المتقدم.

نعم، قد يظهر من الجواهر الاقتصار على الصفرة لردده لاطلاقات التحيض بانصراف الدم عن الصفرة.

لكنه لو تم خروج عن المدعى من الاقتصار فى التحيض على الواجد للصفات، كما لا يناسب الاستدلال بنصوصها المتقدمه.

الثالث: أنه لا إشكال فى بناء العرف فى الجملة على التحيض برؤية الدم و عدم انتظار حاله، فيتابعون فيه بالتقريب المتقدم فى الوجه الثانى للاستدلال على قاعده الإمكان، إلا أن المتيقن من ذلك ما لو كان واجدا للصفات.

وفيه: أنه لو تم توقعهم فى الفاقد فهو إنما يكون لعدم بنائهم على حيضيته مطلقا و لو استمر ثلثه أيام، لا للشك فى استمراره، لينفع فيما نحن فيه، فمع فرض البناء على حيضيته مطلقا لا مجال للاعتماد على سيره العرف فى التفصيل المذكور.

و منه يظهر أن اختصاص التحيض بمجرد الرؤية بواجد الصفه عند صاحب المدارك و نحوه ممن لا يرى حيضيه الفاقد و إن استمر إنما هو لاختصاص الحيض به لا لخصوصيته فى عدم وجوب الانتظار مع وجوبه فى الفاقد كما هو محل الكلام، فلا ينبغى عدّه من القائلين بالتفصيل المذكور و إن كان هو ظاهر كلامه.

و المتحصل: أنه لم يتضح الوجه فى التفصيل المذكور. و لعله لذا لم يذكر فى كلام متقدمى الأصحاب، و إنما الكلام بينهم فى اختصاص التحيض بمجرد الرؤية بما يرى فى العاده أو عمومه لغيره.

و كأن نسبته فيما سبق من الجواهر للمقنعه لتوصيفه دم الحيض بالصفات من دون تنبيه على كونها غالبية مع حكمه بالتحيض برؤيته، و للمختلف و المنتهى

للاستدلال فيهما بنصوص الصفات المتقدمة.

لكن ما في المقنع لو أريد ظاهره خلاف في حدود الحيض راجع إلى عدم حيضه فاقد الصفه واقعا مطلقا، و هو أجنبي عن المقام.

و الاستدلال بنصوص الصفات في المختلف و المنتهى، لعله ليس للبناء على التفصيل لعدم الإشارة إليه في تحرير النزاع، بل إما أن يكون مع التعدى عن موردها لفهم عدم خصوصيته أو لعدم الفصل أو غيرهما، أو يكون لبيان عدم اختصاص الحكم المذكور بما في العاده، لما في المنتهى من أن الإرجاع فيها للتمييز دليل على كونها غير ذات العاده، لعدم رجوع ذات العاده له. كيف و قد استدل عليه فيهما أيضا بقاعده الإمكان المصرح في كلماتهم بعمومها لفاقد الصفه.

نعم، ذكر في المختلف أن الدم المذكور بصفه الحيض في زمان يمكن أن يكون حيضا فيلزم أن يكون حيضا. و صدر كلامه و إن أوهم الاختصاص بواجد الصفه، إلا أن استدلاله بكبرى قاعده الإمكان ملزم برفع اليد عن ذلك.

كما أنه لا وجه لما في المدارك من اختصاص النزاع بواجد الصفه مدعى التصريح بذلك في المختلف و غيره، لأن الاختصاص به لا يناسب إطلاق الأصحاب، و ما في المختلف قد عرفت حاله.

و مثله ما في الجواهر من احتمال ذهابهم للتفصيل المذكور لأن موضوع كلامهم الدم المنصرف عن الصفه، لما سبق من أن فاقد الصفات أعم من الصفه.

و بالجملة: الظاهر أن التفصيل المذكور مستحدث لا وجه له إلا ما لو تم اقتضى اختصاص الحيض بواجد الصفه فغيره ليس بحيض لا أنه حيض إذا استمر كما هو محل الكلام.

و من هنا يتعين النظر في القولين المعروفين بين الأصحاب المشار إليهما آنفا.

فقد ذهب في السرائر إلى أن غير ذات العاده لا تتحيز إلا بمضى ثلاثه أيام، و وافقه في المعبر و التذكرة و الدروس و اللمع و جامع المقاصد و محكى البيان، كما حكى

فى المبتدأه عن أبى الجنيد و السيد المرتضى فى المصباح و الحلبى فى الكافى، و جعله أحوط فى القواعد، كما ألزمها بالاحتياط للعباده فى الشرائع، و تردد فيها و فى المضطره فى النافع.

و كيف كان، فقد استدل عليه فى المعتبر بأن مقتضى الدليل لزوم العباده حتى تتيقن المسقط- و هو الحيض- و لا يقين به إلا بعد الثلاثه أيام. لكن لما كان دليل لزوم العباده هو عمومها المعلوم تخصيصه بأدله الحيض، كان التمسك به مع الشك فيه تمسكا بالعام فى الشبهه المصدقيه من طرف الخاص، الذى هو خلاف التحقيق.

و أما استصحاب وجوب العباده عليها و نحوه من أحكام الطهر بلحاظ حال ما قبل خروج الدم، فلا مجال له، لاحتمال تبدل الموضوع، على ما ذكرناه فى أكثر موارد الشك فى الأحكام التكليفيه.

نعم، الظاهر جريان استصحاب الطهر و عدم الحيض، و كما يقتضى عدم ترك العباده يقتضى ترتب جميع أحكام الطهر، فيجوز لها دخول المساجد و قراءه العزائم و مس الكتاب و نحوه، و يجب عليها تمكين الزوج من الوطء، كما يجوز لها المطالبه به.

و أما لو لم يجر الاستصحاب المذكور فمقتضى العلم الإجمالى الاحتياط لها فى تكاليف الحائض و المستحاضه، بالإتيان بالعباده و عدم دخول المساجد و نحو ذلك من تكاليف الحائض.

نعم، لا يجب عليها منع الزوج من الوطء مع مطالبته به التى هى جائزه له، على ما تقدم فى المسأله الثانيه من الفصل الأول. و من البعيد بناء من سبق على التفصيل المذكور.

ثم إن كلام بعض من تقدم و إن اختص بالمبتدئه، إلا أنه لا يبعد عدم خصوصيتها و أن المدار عندهم على عدم العاده، و قد صرح بعدم الفرق بينها و بين المضطره فى جامع المقاصد و محكى الذكري.

إلما أنه صرح فى الدروس و محكى البيان بأن المضطره لو ظنت الحيض جاز لها ترك العباده. و يشكل بعدم وضوح وجه خصوصيتها فى ذلك. و لعله لذا عممه فى المسالك للمبتدئه. لكن لا بد من الدليل على حجيه الظن فيهما معا.

اللهم إلا أن يدعى أن الاحتياط للمضطربه مستلزم للعسر بنحو يكشف عن رضا الشارع بالرجوع للأصل، لكثرة أفرادها وابتلائها بالدم في كل شهر، فلا بد من الاكتفاء بالظن، بخلاف المبتدأه. فتأمل.

هذا وربما يدعى أنه بناء على ما هو الظاهر من جريان الاستصحاب في التدريجيات وبلحاظ الأزمنة المستقبله يتجه الرجوع لاستصحاب خروج الدم إلى ثلاثه أيام، فيرفع به اليد عن مقتضى العلم الإجمالي المذكور، ويكون حاكما على استصحاب عدم الحيض لو كان جاريا في نفسه، لكونه محرزا لحد الحيض وشرطه، و بضميمه قاعده الإمكان في واجد الحد و الشرط يحرز الحيض، كما سبق في ذيل الكلام على القاعده.

و دعوى: أن الاستصحاب كما يقتضى استمرار الدم ثلاثه أيام، يقتضى تجاوزه عن العشره، فيخرج عن موضوع قاعده الإمكان.

مدفوعه بأن لازم ذلك عدم التحيض ظاهرا بالدم حتى بعد الثلاثه، مع أنه لا إشكال في وجوب التحيض به حينئذ، و ذلك إنما يكشف عن عدم التعويل على الاستصحاب الاستقبالي في إحراز التجاوز عن العشره، لا مطلقا، لإمكان الفرق بينهما و لو بسبب الإجماع المذكور.

مع أن المستفاد من بعض نصوص المقام أن التجاوز عن العشره إنما يمنع من البناء على حيضيه خصوص المتجاوز مع البناء على حيضيه ما قبله، كموثق ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: المرأه إذا رأت الدم في أول حيضها فاستمر بها الدم تركت الصلاه عشره أيام، ثم تصلى عشرين يوما ...» «١» و غيره.

نعم، لو كان الثاني بصفات الحيض و الأصول فاقدا لها فقد يتعين الثاني للحيضيه، إلا أنه غير محرز في المقام، بل مقتضى الاستصحاب عدمه.

فالعمده في الإشكال في الاستصحاب المذكور أن وجود الدم في الزمان اللاحق

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٦. و في الباب أحاديث أخر ظاهره في المدعى.

الذى هو مفاد الاستصحاب ليس موضوعا للأثر بنفسه، بل من حيثيه ملازمته لكون مجموع الدم المعلوم و المستصحب ثلاثه أيام، التى هى حدّ الحيض. و لم يتضح لحاظ الشارع آتات الثلاثه أيام فى حدّيتها للحيض بنحو الانحلال، بحيث يكون الحد مركبا من الآتات المذكوره، و يكون كل آن ملحوظا جزءا من الموضوع و دخيلا فى ترتب الأثر، ليكون المقام من باب إحراز أحد جزئى الموضوع بالأصل و الآخر بالوجدان.

بل لعل الحد هو الثلاثه بمجموعها. و لا سيما بعد ظهور الأدله فى كون التحديد الشرعى بما هو الحد الواقعى، لا الاعتبارى، و الحد الواقعى لا يبتنى على الانحلال، بل على أنه كم الحيض الواحد. و من هنا يشكل الاعتماد على الاستصحاب المذكور فى الخروج عن مقتضى العلم الإجمالى أو استصحاب عدم الحيض. و الأمر محتاج لمزيد من التأمل.

هذا و قد أطلق فى المبسوط و النهايه التحيض برؤيه الدم، و وافقه على ذلك فى المنتهى و المختلف و التحرير و الروضه و محكى الإصباح و الجامع و نهايه الأحكام و الذكرى، و هو ظاهر الوسيله، بل قد يظهر من الفقيه و الهدايه للحكم فيهما بعدم حيضيه الدم إذا كان يوما أو يومين بل يجب معه القضاء.

بل هو المنساق من كل من ذكر أحكام الحيض و لم ينبه لطريق إحراز حيضيه الدم أول ظهوره و لا لوجوب الانتظار فى ترتيب الأحكام، و لعله لذا جعله الأشهر فى محكى كشف الالتباس و المشهور فى الرياض و محكى شرح المفاتيح.

و قد استدل عليه غير واحد بقاعده الإمكان. لكن سبق المنع من عمومها لمثل ما نحن فيه مما لم يحرز فيه شرط الحيض. نعم، لو تم استصحاب بقاء الحيض إلى ثلاثه أيام تحقق موضوعها، و كذا بناء على أن موضوعها الإمكان بلحاظ الموانع السابقه على الحيض، كما سبق.

فالعمده فيه: النصوص الكثيره الظاهره فى المفروغيه عن التحيض برؤيه الدم.

و قد تقدمت الإشاره لجمله منها فى أول المسأله الرابعه.

و كذا ما ورد فى تقدم الدم على العاده مما تقدم التعرض له هناك أيضا «١»، بناء على ما سبق من عدم اختصاصه بالتقدم القليل، حيث يتعين إلغاء خصوصيه كونها ذات عاده فيه، لأن مخالفه الدم للعاده أدعى للتشكيك فى حيضيته، بل حتى بناء على اختصاصه بالتقدم القليل لا- يبعد إلغاء خصوصيه العاده بسبب التعليل فيه بالاحتمال، نظير ما تقدم فى الاستدلال به لقاعده الإمكان.

و مثلها ما ورد فى المبتدأه التى يستمر بها الدم من أنها تترك الصلاه سبعة أيام أو عشره و ثلاثه «٢»، كموثق ابن بكير المتقدم و غيره، لظهوره فى فعليه الترك بالمقدار المذكور، لا- أنه حكمها الواقعى مع عدم جوازه فى الثلاثه الأول ظاهرا لعدم إحراز الاستمرار. و خصوصيه المبتدأه ملغيه عرفا، بل لعلها أولى بالتشكيك فى حيضيه الدم من المضطربه التى تعودت الحيض و إن لم تتعود وقته.

إلى غير ذلك من النصوص التى يظهر من سبرها المفروغيه عن عدم الاعتناء باحتمال عدم الاستمرار.

و دعوى: أنها وارده لبيان أحكام آخر، كما يمكن حيض الحامل و تمييز دم الحيض عن دم العذره، و عدم مانعيه انقطاع الحيض مده من البناء على حيضيه الدم المرئى، و حكم تقطع الدم فى دفعات لا يفصل بينها أقل الطهر، و حكم الصلاه التى تحيض المرأه فى أثنائها أو فى أثناء وقتها و الصوم الذى تحيض المرأه فى أثنائه، و إمكان تقدم الدم عن العاده، و مده الحيض لمستمره الدم، إلى غير ذلك مما يمنع عن إطلاق هذه النصوص و يلزم بحملها على المفروغيه عن حيضيه الدم، و لذا لا يشمل إطلاقها الدم الفاقد لشروط الحيض الآخر. كما أنه لا نظر فيها لاحتمال عدم الاستمرار، لتنهض ببيان عدم الاعتناء به.

مدفوعه: بأن ذلك لا- يمنع من استفاده ذلك منها تبعاً، لأن عدم التنبيه فيها للاحتمال المذكور ظاهر فى المفروغيه عن عدم الاعتناء به و لزوم التحيض بمجرد

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١ و باب: ١٧ من أبواب العدد حديث: ١.

(٢) راجع الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض.

(مسألة ٦): إذا تقدم الدم على العاده الوقتيه أو تأخر عنها بمقدار كثير لا يتعارف وقوعه (١) - كعشره أيام - فإن كان الدم جامعا للصفات

الرؤيه. و لا سيما ما كان منها موضوعه الدم لا الحيض.

و لذا استدل شيخنا الأعظم و سيدنا المصنف «قدس سرهما» على التحيض بمجرد رؤيه الدم فى العاده أو قبلها أو بعدها بقليل بما تضمن تعجيل الدم عن العاده الذى هو من نصوص المقام و بنصوص الصفرة التى هى - نظير نصوص المقام - وارده لبيان حيضيه الصفرة بعد الفراغ عن عدم المانع من البناء على ذلك لتحقق شروط الحيض، و لا نظر فيها للشك فى الاستمرار.

و الحاصل: أنه لا ينبغى التأمل بعد سبر النصوص فى المفروغيه عن عدم الاعتناء باحتمال عدم الاستمرار.

و يشهد به عدم ورود السؤال عن حكم الشك فى استمرار الدم مع عدم وضوح الطريق لإحرازه و كثره الابتلاء بالمسألة، و ابتناء الاحتياط على مزيد عنايه و كلفه شديده، و عدم احتمال المفروغيه سابقا عن عدم التحيض معه، أو التحيض بالظن دون الشك، ليستغنى عن السؤال و البيان.

بل لا إشكال فى بناء العرف على التحيض بالرؤيه، كما سبق، و سبق أنه لو تم اختصاصه بالواجد للصفه فهو لاختصاص الحيضيه به، لا - لخصوصيته فى التحيض بالرؤيه، و لا - ببعده ارتكازيه التحيض بالرؤيه فى كل ما لو استمر لحكم بحيضيته، و عليه تبنتى المفروغيه عن ذلك المستفاده من النصوص، لا لتعبد خاص، و إلا لظهر و بان، و بما ذكرنا يخرج عن مقتضى استصحاب عدم الحيض لو تم فى نفسه و لم يكن محكوما لاستصحاب بقاء الدم إلى ثلاثه أيام على ما تقدم الكلام فيه. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

مسألة ٦: إذا تقدم الدم على العاده الوقتيه أو تأخر عنها بمقدار كثير

(١) الظاهر أن المراد بتعارف الوقوع ليس هو الشخصى، بل النوعى الراجع إلى ما يصدق معه تقدم العاده أو تأخرها عرفا لقله الفاصل، ليطبق ما تقدم منه قدس سرّه

تحيضت به أيضا، وإلا جمعت بين أعمال الحائض و المستحاضه إلى ثلاثة أيام (١)، ثم تحيض به.

(مسألة ٧): الأقوى ثبوت العاده بالتمييز (٢)،

فى المسأله الرابعه.

(١) إذ بناء على ما سبق منه فى المسأله الرابعه فى تحديد التقدم و التأخر الملحق بالعاده يكون هذا الفرض خارجا عما يقتضى خصوصيه العاده فى التحيض بالرؤيه، بل يكون كالدّم الخارج من غير ذات العاده، الذى تقدم منه قدس سرّه فى المسأله الخامسه التفصيل فيه بالوجه المذكور.

لكن سبق منا أن مقتضى إطلاق دليل التقدم التحيض معه بالرؤيه مطلقا. كما أن التأخر غير ملحق بالعاده مطلقا، فيلحقه ما تقدم فى المسأله الخامسه.

مسألة ٧: الأقوى ثبوت العاده بالتمييز

(٢) كما فى التذكرة و المنتهى و القواعد و الدروس و محكى نهايه الأحكام و التحرير و الذكري و البيان و كشف الالتباس و شرح الجعفرية، و يظهر ممن تعرض للخلاف فى ترجيح العاده المذكوره على التمييز المفروغيه عن انعقادها فى الجمله، بل فى المنتهى: «لا نعرف فيه خلافا».

و كيف كان، فالوجه فيه ظهور أدله التمييز فى أماريته على الحيض، فتتعقد العاده به، كما تنعقد بالعلم بالحيض، لعدم الإشكال فى قيام الأماره مقام العلم الطريقي. و بذلك يخرج عن عموم ما تضمن الرجوع للتمييز أو غيره مما هو متأخر رتبه عن العاده، حيث يحرز به عنوان المخصص له.

و منه يظهر الفرق بينه و بين تحيض المتحيره بالعدد المذكور فى الروايات، كما نبه له شيخنا الأعظم قدس سرّه، لظهور روايات المتحيره فى كون تحيضها بالعدد للتعبد ظاهرا بحيضيته من دون أن يكون محرزا له، فضلا عن أن يكون أماره عليه، ليقوم مقام العلم به.

اللهم إلا- أن يقال: كما تقوم الأماره مقام القطع الطريقي يقوم مقامه الأصل التعبدي غير المبتنى على الإحراز، وإنما لا يقوم الأصل المذكور مقام العلم الموضوعي و إن كان مأخوذاً على نحو الطريقيه، و هو أجنبي عن المقام بناء على الاستدلال بالوجه المذكور.

و أما ما يظهر من شيخنا الأعظم قدس سرّه من أن موضوع العاده هو الحيض الواقعي الذي يكون التمييز طريقاً له دون التحيض بالعدد، فلم يتضح مأخذه، لعدم الإشارة في أدله العاده لتقييد الحيض بكونه واقعياً. على أن مقتضى ذلك عدم انعقاد العاده بقاعده الإمكان، لما يأتي من أن مفادها مفاد الأصل لا الأماره.

كما أن مقتضاه انعقادها بالتحيض بأقراء نساءها، لظهور دليله في كونه أماره على الحيض الواقعي، كأيام عاداتها، مع أن الظاهر عدم انعقاد العاده به عندهم، بل يظهر من الجواهر المفروغيه عنه.

و ما في الجواهر من أن التحيض بأقراء نساءها من التحيض الشرعي، لا الحيض الحقيقي، و أخبار العاده في الثاني لا الأول، كما ترى لأن المراد من التحيض الشرعي إن كان هو التعبد بالحيض ظاهراً بلا توسط محرز له أو أماره عليه، فلا مجال له في التحيض بأقراء نساءها، لارتكاز كون تخصيصهن لغلبيه مشابهه مزاجها لأمزجتهن التي هي من سنخ الأماره. و إن كان هو التحيض تبعاً للطريق الشرعي دون العلم الوجداني فهو جار في التمييز، لعدم كونه موجبا للعلم بالحيض.

فالعمده في الفرق ظهور أدله العاده في كون اتفاق المرتين في الوقت أو العدد أمراً غير لازم، بل تابعا لخصوصيه مزاج المرأة و كاشفاً عن طبيعتها، و إن كان التعبد بحيضيه الدم مستندا للأصل، و لا يشمل ما لو لم يستند لمزاج المرأة، بل كان لازماً بسبب خصوصيه المرجع في تشخيص الحيض، كما في التحيض بالعدد و بأقراء نساءها و إن كان من سنخ الأماره.

نعم، قد يمنع الوجه المتقدم لانعقاد العاده بالتمييز لوجهين..

أولهما: أن دليل انعقاد العاده لم يتضمن أخذ الحيض الواقعي في موضوعه،

ليكتفى في إحرازه بالأماره كما يحرز بالعلم، بل انقطاع الدم على عدد معين أو وقت معين، كما تضمنه موثق سماعه و مرسله يونس اللذين هما دليل انعقاد العاده بالمرتين و المتقدمان في أول الفصل، إما لكون الموضوع هو العلم الوجداني بالحدّ، دون مطلق الطريق عليه أو لكونه كاشفا عن اعتدال مزاج المرأه و استقامه طبيعتها.

و لا مجال لدعوى فهم عدم خصوصيه الانقطاع، و أن ذكره لمحض طريقيته لحدّ الحيض، فيقوم مقامه سائر الطرق. لأن دخله في قوه كاشفيه العاده مانع من إلغاء خصوصيته في حجيتها.

و مثلها الاستشهاد على ذلك بما تضمنته المرسله بعد بيان ما تنعقد به العاده من الاستدلال بقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «دعى الصلاه أيام أقرائك». بدعوى ظهوره في أن المدار على القراء- و هو الحيض- بنفسه.

لاندفاعه بأن المراد بقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قضيته خارجيه شخصيه موضوعه المرأه الخاصه التي أيام قرئها معروفه لها قبل استمرار الدم بسبب انقطاعه في كل شهر، و إنما استدل به الإمام عليه السّلام لبيان اعتبار المرتين، و ليس قضيته حقيقيه أخذ في موضوعها مطلق القراء، ليتمكن إحراز موضوعها بالتمييز.

ثانيهما: أن ذلك موقوف على إطلاق حجيه التمييز على الحيض بنحو يشمل البناء على حصول العاده التي هي من لوازمه الواقعيه- و إن كانت حجيتها شرعيه- و عدم اختصاصه بالحجيه عليه من حيثه ترتيب أحكامه الشرعيه عليه من ترك الصلاه و نحوه.

و هو لا يخلو عن إشكال، لأن مدلول الأدله المطابقي خصوص ترك الصلاه و التعدى منه لسائر أحكام الحيض بفهم عدم الخصوصيه أو للتسالم على عدم الفرق بينه و بينها لا يستلزم التعدى لمثل العاده. و ما ذكره سيدنا المصنف قدّس سرّه من أنه مقتضى إطلاق أدلته غير ظاهر الوجه.

نعم، في مرسله يونس عند الكلام في سنه المبتدأه التي استمر بها الدم قال عليه السّلام:

«و هذه سنه التي استمر بها الدم أول ما تراه، أقصى وقتها سبع و أقصى طهرها ثلاث و عشرون حتى يصير لها أيام معلومه فتنتقل إليها» (١). و هو ظاهر في إمكان انعقاد العاده لها مع استمرار الدم، و لا يكون ذلك إلا بالتمييز.

و أما حملة على انعقاد العاده بعد انقطاع الدم، و الرجوع إليها لو استمر بها الدم مره أخرى بعد ذلك، حيث تخرج من كونها مبتدئه إلى كونها ذات عاده. فهو لا يناسب التركيب اللفظي للجمله المتقدمه.

لكنه - مع عدم خلوه عن الإجمال، و اختصاصه بالمبتدئه التي وظيفتها التحيض بالعدد تعبدا - ظاهر في عدم انتقالها عن العدد المذكور إلى التمييز الذي تنعقد به العاده، بل تبقى عليه حتى تنعقد به العاده فتنتقل إليها منه رأسا، فلا يكون التمييز حجه إلا من حيثيه انعقاد العاده به.

و هو - مع غرابته - مخالف للإجماع، فلا مجال لحملة على ذلك و التعويل عليه فيه، بل يتعين البناء على عدم انعقاد العاده بالتمييز، كما هو ظاهر من اقتصر في بيان العاده على تساوى الدم في المرتين وقتا أو عددا، كما هو حال من عثرنا على كلامه ممن سبق العلامة قدس سره. و لعل ما سبق من المنتهى من نفي معرفه الخلاف فيه ليس لعثوره على من ذكره، بل لدعوى استفادته من فحوى كلامهم أو إطلاقه.

ثم إنه بناء على انعقادها بالتمييز فالظاهر عدم الفرق بين اتفاق المرتين في التمييز و اختلافهما فيه، كما لو كان في المره الأولى أسود و في الثانيه أحمر - بناء على أن المعيار في التمييز على إقبال الدم و إدباره، لا خصوص لون - لإطلاق دليل حجيته، و إن تردد فيه في كشف اللثام و طهاره شيخنا الأعظم قدس سره و محكى الذكرى، بل عن ظاهر التحرير العدم.

كما أن الظاهر انعقادها بالملفق من التمييز و غيره، كما يأتي من شيخنا الأعظم قدس سره فلو رأت الدم في أول الشهر الأول سبعة أيام، ثم انقطع ثم رآته في

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٣.

أول الشهر الثاني واجدا للصفات سبعة أيام ثم استمر، انعقدت عاداتها على السبعة في أول الشهر، و تعمل عليها لو استمر بعد ذلك، لإطلاق دليل انعقاد العاده باتفاق الحيض في مرتين بضميمه إطلاق دليل التمييز الذى لو شمل حيشه انعقاد العاده شمل تميمها.

هذا وقد قال شيخنا الأعظم قدس سرّه: «ثم إنه لا فرق في المرتين المثبتين للعاده بين ثبوت حيزيتهما بالوجدان أو بقاعده الإمكان أو بالصفات مع استمرار الدم، أو بالملفق من الثلاثه أو اثنين منها.

أما ثبوتها بالوجدان فظاهر. و أما الصفات ... فقد جعلها الشارع بمنزله الوجدان فى إثبات الحيض الواقعي، كسائر الطرق الشرعيه للموضوعات الواقعيه.

و منه يظهر ... وجه ثبوتها بقاعده الإمكان، لأن المستفاد من دليل تلك القاعده- على تقدير تماميتها- جعل اجتماع الشروط و فقد الموانع المقرره فى الشريعه طريقا للحيض الواقعي، كما لا يخفى على من تأمل فى أدلتها. بل ظاهر الروايتين المتقدمتين فيما يثبت به العاده كون الدم فى المرتين حيزا بمقتضى الإمكان لا الوجدان».

و ما ذكره مبنى على ما سبق فى تقريب انعقاد العاده بالتمييز من أن موضوع العاده الحيض الواقعي، و الرجوع للعلم و الأماره لطريقتيهما له.

لكنه لا يتم فى قاعده الإمكان، لأن وجود الشرط و فقد المانع لا يصلح للأماريه ارتكازا، بل هو بموضوع الأصل أشبه، و من ثم كان هو المتيقن من دليلها، غايه الأمر احتمال كون الحكمه فى جعل هذا الأصل الغلبه أو أصاله السلامه اللذين هما من سنخ الأماره و إن لم ينهض لسان دليلهما ببيان ذلك، ليكشف عن الأماريه.

فالعمده فى انعقاد العاده بقاعده الإمكان ما أشار إليه أخيرا من ظهور الموثق و المرسله المتضمنين كيفية انعقاد العاده فى ذلك، لغلبه استناد حيز المبتدأه لها دون العلم الوجدانى.

هذا و أما بناء على ما ذكرناه من أن موضوع العاده هو انقطاع الدم على عدد

فإن استمر بها الدم أشهراً فالدم الذى يقتضى التمييز حيضته هو الحيض شرعاً، فإن تكرر ذلك العدد فى الوقت المعين - كما إذا رأت الحمرة فى سبعة أيام فى أول الشهرين أو آخرهما - كانت ذات عاده وقتيه و عدديه، و إن رأت تمام العدد المذكور حمرة فى أول الشهر الأول و مثله فى آخر الشهر الثانى فهى ذات عاده عدديه خاصه، و إن رأت الحمرة فى أول الشهر الأول عدداً معيناً و رأتها أيضاً فى أول الثانى عدداً آخر فهى ذات عاده وقتيه فقط (١)، فتستغنى بعد ذلك عن الأخذ بالتمييز فيما استقرت عاداتها فيه (٢) على الأقوى.

معين أو وقت معين مرتين فاللازم إحراز ذلك بالوجدان أو بالأماره و إن كانت حيضيه الدم بقاعده الإمكان، و لا تنعقد بدونه و إن أحرزت حيضيه الدم بالعدد المعين أو فى الوقت المعين فى المرتين بالأماره، فضلاً عما لو أحرزت بقاعده الإمكان لو فرض نهوضها بإحراز حيضيه بعض الدم دون بعض.

و أما لو أحرزت الحيضيه بالعلم الوجدانى فهو يبتنى على أن دخل خصوصيه الانقطاع لكونه مستلزماً للعلم الوجدانى بقدر الدم، أو لكونه كاشفاً عن اعتدال المزاج، فتنعقد على الأول دون الثانى. فلاحظ.

(١) انعقاد العاده العدديه فقط، أو الوقتيه كذلك و الاستغناء بها فى مستمره الدم عن التمييز لا يناسب ما يأتى منه فى المسأله العاشره من عدم رجوع مستمره الدم للعادتين المذكورتين، بل العاده التى ترجع إليها هى خصوص العدديه الوقتيه.

(٢) بناء على ما يأتى إن شاء الله تعالى من ترجيح العاده على التمييز. و على ذلك جرى فى التذكرة، و به جزم فى المدارك و الحدائق و الجواهر، لإطلاق ما تضمن ترجيح العاده على التمييز بعد فرض انعقادها فى المقام.

لكن فى مفتاح الكرامه عند التعرض لترجيح العاده على التمييز: «و ليس المراد

من العاده المستفاده من التمييز، كما نبه على ذلك جماعه»، و في جامع المقاصد: «و الحق ترجيح العاده المستفاده من الأخذ و الانقطاع، و هى المراده فى كلام المصنف قدّس سرّه. أما المستفاده من التمييز فلا، لأن الفرع لا يزيد على أصله. مع احتمال الترجيح، لصدق الأقرء عليها، و فيه بعد، لأنه خلاف المتعارف» و ظاهر الروض و كشف اللثام التردد.

و عليه تختص حجيه العاده المذكوره بما إذا فقد التمييز، كما قد يومئ إليه ما فى القواعد من الاقتصار فى بيان فائدها على ذلك.

لكن عدم زياده الفرع على أصله و إن كان قريبا فى نفسه، فكما لا تتقدم العاده الحاصله من الأخذ و الانقطاع على الأخذ و الانقطاع فى غير مستمره الدم لا- تتقدم العاده فى المقام على التمييز، إلا- أنه لا- يزيد على الظن و لا- يرجع إلى وجه صالح للاستدلال و الخروج عن مقتضى الإطلاق المتقدم.

إلا أن يرجع إلى امتناع مانعيه العاده المتفرعه على حجيه التمييز من حجيه التمييز، لاستحاله مانعيه الشىء عن سببه. لكنه يندفع بأن العاده المذكوره متفرعه على حجيه التمييز فى الشهرين اللذين يتفقان فيه، و ليس المدعى مانعيها منها، بل من حجيته فى الأشهر المتأخره عنهما، فهى إنما تمنع من غير ما تفرعت عليه.

و أما ما ذكره من انصراف إطلاق الأقرء عن العاده المذكوره فلا وجه له بعد فرض انعقادها. و خروجها عن المتعارف- مع عدم صلوحه لرفع اليد عن الإطلاق- غير ظاهر، بل اتفاق التمييز مرتين كاتفاق الدميين أخذاً و انقطاعاً.

مع أنه لو كان عدم التعارف موجبا لانصراف الإطلاق المذكور اتجه فى سائر إطلاقات أحكام العاده، و مرجعه إلى عدم انعقاد العاده بالتمييز، إذ لا مصحح له إلا ترتب أحكامها. بل يتجه الانصراف حتى فى دليل انعقاد العاده بالمرتين.

نعم، لو كان وجه الانصراف ما ذكره أولا من عدم زياده الفرع على أصله اختص بإطلاق ترجيح العاده على التمييز. لكن فى صلوحه وجهها للانصراف إشكال.

و مثل ذلك دعوى: ظهور أدله رجوع مستمره الدم للتمييز فى كونه مرجعا

إذا رأَت الدم ثلاثة أيام و انقطع، ثم رأَت ثلاثة أخرى أو أزيد

إشارة

الفصل الخامس إذا رأَت الدم ثلاثة أيام و انقطع (١)، ثم رأَت ثلاثة أخرى أو أزيد، فإن كان مجموع النقاء و الدمين لا يزيد على عشرة أيام كان الكل حيضا واحدا (٢).

لكل من لم تكن لها عادة أيام استقامه دمها قبل استمرار الدم.

لاندفاعها بأن ذلك و إن كان مورد بعض نصوص التمييز إلا أن الظاهر منها كون موضوعه عدم معرفه أيامها، كما هو مقتضى تفريع الإرجاع إليه فى موثق إسحاق «١» على اختلاف أيام الحيض و قوله عليه السّلام فى مرسله يونس: «و لو كانت تعرف أيامها ما احتاجت إلى معرفه لون الدم» «٢»، فإذا فرض انعقاد العاده بالتمييز و صلوحها لتعيين أيام الحيض ارتفع بها موضوع حجه التمييز.

و بالجمله: بعد فرض انعقاد العاده المذكوره تدخل تحت إطلاق أحكام العاده و منها إطلاق ترجيحها على التمييز لو لا احتمال انصرافه عنها لما سبق من عدم زياده الفرع على أصله، كما ذكرناه. و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) أما لو انقطع قبل الثلاثة فهو ليس بحيض مطلقا بناء على اعتبار التوالى فى ثلاثة الحيض، و أما بناء على عدم اعتباره فحيضيته مشروطه بتتميم الثلاثة فى ضمن العشره على ما تقدم فى أوائل الفصل الثالث.

(٢) بلا خلاف أجده بين الاصحاب، بل يظهر من بعضهم دعوى الإجماع عليه، كما هو صريح آخر، من غير فرق بين الجامع و غيره، و لا بين ذات العاده و غيرها، كذا فى الجواهر. و قد أطلق الإجماع على حيضيه تمام الدم لو عاد قبل العشره

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

و لم يتجاوزها في الخلاف و التذكرة، و في المنتهى: «و لو رأته ثلاثه أيام دما و سته طهرا ثم يوما دما فالجميع عندنا حيض. و هو قول أبي يوسف».

و قد استدل عليه غير واحد بموثق محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال:

أقل ما يكون الحيض ثلاثه، و إذا رأته الدم قبل عشره أيام فهو من الحيضه الأولى، و إذا رأته بعد عشره أيام فهو من حيضه أخرى مستقبلة» (١)، و قريب منه صحيحه عن أبي جعفر عليه السلام (٢) «أقل ما يكون الحيض ثلاثه»، و صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة إذا طلقها زوجها متى تكون [هي] أملك بنفسها؟ قال: إذا رأته الدم من الحيضه الثالثه فهي أملك بنفسها.

قلت: فإن عجل الدم عليها قبل أيام قرئها؟ فقال: إذا كان الدم قبل عشره أيام فهو أملك بها، و هو من الحيضه التي طهرت منها، و إن كان الدم بعد العشره أيام فهو من الحيضه الثالثه، و هي أملك بنفسها» (٣).

و قد سبق في قاعده الامكان من شيخنا الأعظم قدس سرّه أنها وارده لبيان إلحاق الدم المفروغ عن حيضته بإحدى الحيضتين، و أن إطلاقها لا يتكفل ببيان حيضه الدم، لينفع فيما نحن فيه. لكن تقدم المنع من ذلك، لعدم الإشعار فيها بالمفروغيه المذكوره.

نعم، حمل العشره فيها على العشره من حين رؤيه الدم الأول لا يناسب حكم الفقره الثانيه منها، لتوقفه على مضى أقل الطهر بين الدميين، و على العشره من حين انقطاعه لا يناسب حكم الفقره الأولى منها، بناء على ما سبق في ذيل الكلام في اعتبار التوالى من لزوم كون الحيضه الواحده في ضمن العشره أيام، و التفكيك في العشره بين الفقرتين لا يناسب سياقهما جدا.

و قد سبق عند الكلام في مقدار الفصل بين الدميين من فروع الكلام في اعتبار التوالى في الثلاثه أن ذلك قد يكون قرينه على حملهما على إرادته إمكان الإلحاق بإحدى

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحيض، حديث: ١١.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب الحيض، حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١٧ من أبواب العدد من كتاب الطلاق، حديث: ١.

الحيضتين لا فعليته، ليتمكن الاستدلال بإطلاقه لما نحن فيه.

اللهم إلا أن يقال: الإجمال المذكور في العشرة لا يخل بالاستدلال، لأن إلحاق الدم بالحيضه السابقه إذا كان في ضمن العشره من حين رؤيه الدم متيقن منه. بل الموثق بقريته صدره ظاهر في إرادته العشره المتممه للثلاثه التي هي من حين رؤيه الدم، فيصلح لتفسير الصحيح لأنه بعض منه على الظاهر.

و يكفى في رفع الإشكال المتقدم حمل فقره الثانيه على إمكان الإلحاق بالحيضه المستقبله و عدم الإلحاق بالحيضه الأولى في مقابل فقره الأولى، و لا- يتوقف على حمل فقره الأولى عليه، بل يتعين ابقاؤها على ظاهرها في إرادته فعليه الإلحاق بالحيضه الأولى، فيتم الاستدلال بها.

هذا كله في حديثي محمد بن مسلم، و أما صحيح عبد الرحمن فقد سبق هناك الإشكال في حمله على الإلحاق بالحيضه الأولى بنحو تجرى عليه أحكامها بما لا مجال لإعادته هنا لطوله. فراجع، و تأمل.

و قد يستدل على ذلك أيضا بما يأتي في مرسله يونس في صورته التجاوز عن العشره، لأن إلحاق ما كان في ضمن العشره من المتجاوز عنها مستلزم للإلحاق ما لم يتجاوزها بالأولويه أو بعدم الفصل.

كما يدل عليه في الجملة ما يأتي في مرسل داود و موثق سعيد بن يسار، و كذا خبر على بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن المرأه ترى الدم في غير أيام طمثها فتراها [فتراه. ظ] اليوم و اليومين و الساعه و الساعتين و يذهب مثل ذلك كيف تصنع، قال: تترك الصلاه إذا كانت تلك حالها ما دام الدم و تغتسل كلما انقطع عنها» (١).

و دعوى: أن مقتضاه نقصان الحيض عن ثلاثه. مدفوعه بأنه مختص بما إذا كان تقطع الدم حالا للمرأه، و هو مستلزم لكون مجموع الدم أكثر من ثلاثه، غايه الأمر أنه يدل على عدم اعتبار التوالى في الثلاثه، و هو لا بأس به بناء على ما سبق منا. كما يلزم

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ٨.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٤، ص: ٢٢٦

تقييده بما إذا كان في ضمن العشره.

هذا وقد استدل عليه غير واحد بقاعده الإمكان.

و هو موقوف.. أولاً: على شمول إطلاق أدلتها لأبعض الحيض و عدم اختصاصها بالحيض التام، و لا يشهد بذلك من نصوصها إلا حديثاً محمد بن مسلم و صحيح عبد الرحمن التي سبق الكلام فيها.

و ثانياً: على إحراز عموم إمكان تقطع الحيض الواحد، لما سبق من أن موضوعها الإمكان الواقعي لا-المحتمل، و لا-طريق لإحرازه إلا الإجماع في المقام الذي لو تم استغنى به عن القاعده.

و أما إطلاق ما دل على عدم المانع من الحيض واقعا الذي تقدم التعرض له عند الكلام في جريان القاعده في الشبهه الحكميه و الذي ينقح به موضوعها، فقد سبق أن عمدته دليله صحيح صفوان في الجبلى ترى الدم ثلاثه أيام أو أربعة، و الظاهر منه الحيض التام المستقل، و مرسله يونس، و هى مختصه بالثلاثه أيام المتواليه و المتقطعه، و لا تعم غيرها من صور التقطع.

اللهم إلا أن يستفاد منها و من غيرها مما تضمن تقطع الحيض في بعض الموارد و لو بضميمه فهم عدم الخصوصيه أو التسالم على عدم الفرق عموم الإمكان في المقام، غايه الأمر أن يتوقف في فعلية الإلحاق في بعض الموارد كما لو كان على خلاف العاده أو فاقدا للصفات، لاحتمال طريقتها على نفى حيضيه ما خالفها، فلو فرض عموم قاعده الإمكان لأبعض الحيض كانت مرجعا مع عدم الدليل على الاحتمال المذكور.

هذا مضافا إلى ظهور التسالم على الحكم بين الأصحاب، كما يظهر بملاحظه كلماتهم فيما يناسب المقام، حيث يمتنع عاده خفاء الحكم في ذلك مع شيوع الابتلاء به.

نعم، قد يشكل عموم الحكم لما لو كان أحد الدمين بعد العاده، لما في مرسله يونس القصيره من قوله عليه السلام: «و كلما رأت المرأه في أيام حيضها من صفره أو حمره فهو من

الحيض، و كلما رأته بعد أيام حيضها فليس من الحيض» (١) لظهور ذيله فيما يعم الحمرة.

و ما فى مرسله داود عن أبى عبد الله عليه السلام: «قلت له: فالمرأه يكون حيضها سبعة أيام أو ثمانية أيام حيضها دائم مستقيم ثم تحيض ثلاثه أيام ثم ينقطع عنها الدم و ترى البياض لا صفره و لا دما. قال: تغتسل و تصلى. قلت: تغتسل و تصلى و تصوم ثم يعود الدم. قال: إذا رأته الدم أمسكت عن الصلاه و الصيام. قلت: فإنها ترى الدم يوما و تطهر يوما. قال: إذا رأته الدم أمسكت و إذا رأته الطهر صلت، فإذا مضت أيام حيضها و استمر بها الطهر صلت، فإذا رأته الدم فهى مستحاضه، قد انتظمت لك أمرها كله» (٢).

بل فى صحيح يونس الوارد فىمن ترى الدم ثلاثه أيام أو أربعة و الطهر كذلك مكررا، حيث حكم عليه السلام بأنها تدع الصلاه كلما رأته الدم و تصلى كلما رأته الطهر، ثم قال:

«تصنع ما بينها و بين شهر، فإن انقطع الدم، و إلا فهى بمنزله المستحاضه» (٣) فإن مقتضاه جريان أحكام المستحاضه عليها من الرجوع للعاده ثم للتمييز ثم لنسائها أو العدد التعبدى على الكلام الآتى، و لا تتحيز بكل ما يكون فى ضمن العشره و إن خرج عن ذلك.

و مخالفه صدره لما تضمن امتناع زياده الحيضه الواحده على العشره أو امتناع الفصل بين الحيضتين بما دونها لو كانت مانعه من العمل به فيما قبل الشهر لا تمنع من العمل بذيله فيما بعد الشهر.

لكن مرسله يونس مخالفه لنصوص الاستظهار الصريحه فى أن المرأه قد تتحيز زياده على عادتها.

و لا مجال للجمع بحمل المرسله على ما إذا كانت رؤيه الدم الثانى بعد مضى وقت العاده و نصوص الاستظهار على استمرار الدم الواحد، لصراحه بعض نصوص الاستظهار فى انقطاع الدم و عوده قبل العشره، فى موثق سعيد بن يسار: «سألت

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض، حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض، حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض، حديث: ٢.

أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تحيض ثم تطهر وربما رأته بعد ذلك الشئ من الدم الرقيق بعد اغتسالها من طهرها. فقال: تستظهر بعد أيامها بيومين أو ثلاثة ثم تصلى « ١ » إذ المتيقن من الاستظهار أن يكون احتياطا لاحتمال انقطاع الدم و عدم تجاوزه للعشره الذى هو محل الكلام.

و من هنا كان الموثق من أدله المقام. بل وروده فى ذات العاده مع أماريتها على عدم حيضه ما بعدها فى الجملة يقتضى حيضه الدم من غيرها بالأولويه العرفيه.

و أما الجمع بينهما بحمل المرسله على رؤيه الدم الجديد بعد العاده و الموثق على رؤيته قبل انقضائها و استمراره بعدها، فهو تبرعى بلا شاهد، بل هو بعيد فى نفسه، لأن الطهر قبل العاده لما كان خارجا عن مقتضى طبيعه المرأة كان حمل إطلاق السؤال فى الموثق على خصوصه بعيدا.

فالتعارض بينهما مستحکم. و الترجيح للموثق، لموافقته للإطلاقات المتقدمه.

بل لا مجال للتعويل على المرسله فى نفسها مع ظهور إعراض الأصحاب عنها، لما عرفت من ظهور تسالمهم على الحكم. و لعل الأولى حملها على خصوص الصفره، لأنها المقصوده بالأصل فى الصدر، لأن التحيض بالحمرة فى العاده ظاهر لا يحتاج إلى بيان، و ليس ذكرها إلا تبعا، لبيان مساواه الصفره لها، فلا يبعد عدم إرادتها من الذيل.

و منه يظهر الحال فى مرسل داود، فإنه - مع ضعفه فى نفسه، و إعراض الأصحاب عنه - معارض للموثق، فليحمل على تجاوز الدم الجديد للعشره، أو رؤيته بعدها، بل الثانى غير بعيد فى نفسه، لفرض استمرار الطهر فيه بعد أيام العاده.

و أما صحيح يونس فهو مختص بمن تستمر على الحال المذكوره مده، و البناء فيها على ما تضمنه ليس بعيدا. و لعلها خارجه عن مفروض كلام الأصحاب، لندرتها، فلا مجال لتحصيل الإعراض الموهن له. و لا سيما مع ظهور كلام الشيخ فى الاستبصار و المحقق فى المعبر فى إمكان العمل بصدرة بعد حملة على صورته اختلاط أيام المرأة.

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض، حديث: ٨.

نعم، ظاهر الاستبصار احتمال حملته على مستمره الدم بحمل الدم فيه على الواجد للصفات و الطهر على الفاقد لها، بقريته الحكم فى ذيله بأنها تعمل ما عمله المستحاضه، و ذلك لا يكون إلا مع استمرار الدم. لكنه- كما ترى- مخالف لظاهرة جدا، و الحكم بأنها تعمل ما عمله المستحاضه لما كان بلسان تنزيلها منزلتها فهو كالصريح فى عدم كونها مستحاضه.

ثم إن موثق سعيد بن يسار و إن اقتصر فيه على اليومين أو الثلاثة و لم يحكم فيه بالاستظهار فى تمام العشره لاحتمال انقطاع الدم عليها، إلا- أنه لا- ينافى الحكم بحيضيه تمام العشره لو لم يتجاوزها الدم المتقطع لأن الاستظهار حكم ظاهرى عند الشك فى استمرار الدم، فعدم ثبوته فى أكثر من يومين أو ثلاثة لا ينافى حيضيه تمام الدم واقعا لو انقطع على العشره، كما هو الحال فى أكثر نصوص الاستظهار فى مستمره الدم التى اقتصر فيها على أيام معدوده دون تمام العشره.

هذا و من جميع ما تقدم يظهر حال ما عن مجمع البرهان من أن الحكم بحيضيه الدم اللاحق، خصوصا مع كونه بغير صفه الحيض و كونه زائدا على العاده، غير ظاهر الوجه، إلا أن يكون إجماعا. انتهى.

إذ فيه: أن ما سبق من النصوص صالح لإثبات المدعى على إطلاقه، مع عدم نهوض ما سبق بالخروج عنه فيما زاد على العاده. و أما فيما كان فاقدا للصفات فالأمر يبتنى على عموم حجيه الصفات، و قد سبق المنع منه فى ذيل أدله قاعده الإمكان، و أن الظاهر اختصاصها بمستمرة الدم و ما ألحق بها.

نعم، تقدم أن الصفرة بعد أيام العاده ليست بحيض، و ذلك جار فى المقام، لأن مقتضى إطلاق بعض أدلتها و صريح آخر عدم الفرق بين ما لا- تكون مسبوقة بالحيض و ما تكون مسبوقة به متصله به أو منفصله عنه بنقاء، لكن سبق أنها أخص من فاقد الصفات.

و النقاء المتخلل بحكم الدمين على الأقوى (١)، و إن تجاوز المجموع عن العشره و لكن لم يفصل بينهما أقل الطهر فإن كان أحدهما فى العاده دون الآخر كان ما فى العاده حيضا و الآخر استحاضه (٢).

(١) تقدم الكلام فى ذلك فى ذيل مسأله اعتبار التوالى فى ثلاثه الحيض، و أن الأظهر جريان حكم الطهر عليه.

(٢) كما فى المنتهى و كشف اللثام و نسب لغيرهما. و يقتضيه ما يظهر من الغنيه من عموم الرجوع للعاده حتى مع تخلل أقل الطهر، بل فى المستند: «و لو رأته فى العاده و انقطع عليها ثم رأته قبل مضى أقل الطهر لم تتحيض به إجماعا. و كذا بعده على الأصح، لعدم كون ذلك حيضا ... إلا إذا كان ذلك أيضا عاده لها». و قد يستدل عليه..

تاره: بعموم ما دل على طريقه العاده، مثل ما تضمن أن الصفرة فى أيام الحيض حيض «١». قال سيدنا المصنف قدس سره: «و لا يعارضه فى الدم الآخر إلا قاعده الإمكان، و هى كالأصل لا تصلح لمعارضه الأماره».

و اخرى: بما دل على ذلك فى مستمره الدم مع إلغاء خصوصيه الاستمرار أو الفتره، كما أشار إليه سيدنا المصنف قدس سره، أو بضميمه حديث يونس المتقدم المتضمن أن متقطعه الدم بعد الشهر بمنزله المستحاضه.

لكن الإجماع المدعى فى المستند غير ثابت على إطلاقه. مع أنه لو تم مختص بما يرى بعد العاده، و لا ينفع فيما يرى قبلها الذى هو المهم فى المقام، حيث قد يدعى أنه هو الحيض، دون ما فى العاده، أما حيضيه ما فى العاده مع تقدمه فلعله فى الجملة ليس موردا للإشكال.

و أما عموم أماريه العاده فلم يثبت بنحو معتد به. و حيضيه الصفرة فيها لا

(١) راجع الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض.

تستلزمها، لإمكان أن تكون بملا-ك عدم امتناع حيضيه الصفرة أو عدم استبعادها مع خروجها في العاده، و تكون حيضيتها كحيضيه الدم في غيرها لأجل قاعده الإمكان لا لأماريه العاده.

مع أن أماريه العاده على حيضيه ما فيها لا يكفي في رفع اليد عن عموم قاعده الإمكان في الدم الآخر التي هي من سنخ الأصل إلا أن تكون حجه في لازم مؤداها، لتنهض بنفي حيضيته، و قد تحقق في محله أن الأماريه لا تستلزم ذلك، بل هو محتاج لدليل خاص مفقود في المقام.

هذا و قد يدعى أن قاعده الإمكان لما كانت شامله لكل من الدميين فامتناع حيضيتهما معا مستلزم لسقوط عمومها في كل منهما، و يكون المرجع عموم حجيه العاده لو تم بلا-حاجه إلى حجيتها في لازم مؤداها، حيث يكفي في عدم التحيض بالآخر استصحاب عدم الحيض.

أو يدعى أنه بعد معارضة قاعده الإمكان في الدم الذي في غير العاده لأماريه العاده على حيضيه ما يرى فيها و تساقطهما يكون المرجع فيما يرى في العاده قاعده الإمكان بلا معارض.

لكن الأول موقوف على سقوط قاعده الإمكان بالمعارضه في رتبه سابقه على إعمال أماريه العاده، إذ لو كانت أماريتها في رتبه جريان قاعده الإمكان في الفردين سقطا معا بناء على ما هو الظاهر من عدم مرجعيه كثره الأدله في مقام التعارض.

و الثاني موقوف على كون جريان قاعده الإمكان فيما يرى في العاده في رتبه متأخره عن إعمال أماريه العاده فيه. و كلاهما محل إشكال. فتأمل.

هذا كله بناء على تعارض تطبيق قاعده الإمكان في كل من الدميين، و أما بناء على ما يأتي من عدم جريانها إلا في الأول فيختلف الحال، كما لا يخفى.

نعم، لو كانت العاده بنفسها أماره على عدم حيضيه الدم في غيرها، لا من حيثيه كونه لازما لحيضيه ما فيها، بحيث تصلح لنفي حيضيته لو لم تر الدم في العاده،

أو فصل أقل الطهر بينهما، اتجه حكومتها على القاعده.

و عليه قد يبتنى ما تقدم من الغنيه و المستند، لكن لا دليل على ذلك، لوضوح أن حيضيه الصفرة فى العاده أعم منه، و نصوص مستمره الدم مختصه بها، فتعميمها لكل ذات دم بلا وجه.

بل نصوص الاستظهار «١» و تقدم الدم على العاده «٢» و غيرها شاهده بخلافه، كإطلاق نصوص قاعده الإمكان. بل لا يبعد تحصيل الإجماع فى جملة من الموارد على خلافه.

و أما نصوص مستمره الدم فقد سبق أن تعميمها لكل ذات دم راجع إلى انحصار الحيض بما فى العاده، و لا مجال للبناء عليه، و أما تعميمها لكل ما إذا تعذر البناء على حيضيه تمام الدم فيشمل المقام، فهو و إن كان ممكنا إلا أنه يحتاج إلى دليل.

بل يأتى إن شاء الله فى مستمره الدم أن حيضها فى الدور الأول من حين رؤيه الدم و إن كان قبل العاده، و إنما ترجع للعاده فى الدور الثانى و ما بعده لو استمر، فمع قصور الإرجاع للعاده فى نصوص مستمره الدم عن بعض أحوالها كيف يمكن التعدى بها لغيرها.

و أما حديث يونس فقد سبق اختصاصه بمن تستمر على الحال المذكوره فيه أكثر من شهر، فالتعدى منها لكل من يتقطع منها الدم بالنحو الذى لا يمكن فيه حيضيته بتمامه بلا وجه. و لا سيما مع أن لازمه اختصاص الحيض بما فى العاده و لو مع إمكان حيضيه تمام الدم، و قد سبق أنه لا مجال للبناء عليه.

و قد تحصل من جميع ما تقدم أنه لا خصوصيه للعاده فى تعيين الحيض فى المقام.

(١) راجع الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض.

(٢) راجع الوسائل باب: ١٥ من أبواب الحيض.

مطلقا (١)، أما إذا لم يصادف شىء منها العاده- و لو لعدم كونها ذات عاده- فإن كان أحدهما واجدا للصفات دون الآخر جعلت الواجد حيضا و الفاقدا استحاضه (٢)، و إن تساويا تحيضت بالأول على الأقوى.

(١) يعنى: و إن كان ما فى العاده فاقدا للصفات، و الآخر واجدا لها. لأنه لو تم الترجيح بالصفات و قيل بعموم حجيتها و عدم اختصاصها بمستمرة الدم فهى متأخره عن العاده، لاختصاص أدلتها بنصوص مستمره الدم المنزله على ذلك كما يأتى فى محله إن شاء الله تعالى.

(٢) كما يظهر من كشف اللثام، و كأن الوجه فيه عموم حجيه الصفات الذى لا إشكال فى تقديمه على قاعده الإمكان فى الفاقدا، لصلوحها لنفى حيضيته.

و خصوص ما ورد فى مستمره الدم مع إلغاء خصوصيه الاستمرار و تعميمه لكل ما إذا تعذر البناء على حيضيه تمام الدم، و لو بضميمه حديث يونس بن يعقوب.

لكن سبق عند الكلام فى قاعده الإمكان إنكار عموم حجيه الصفات و أنها مختصه بمستمرة الدم. كما سبق عند الكلام فى الرجوع للعاده المنع من إلغاء خصوصيه الاستمرار فى نصوصه، و اختصاص حديث يونس بمن تستمر على الحال المذكوره فيه. و من هنا كانت الصفات كالعاده غير صالحه لتعيين الحيض فى المقام.

و لعله لذا أطلق فى القواعد و محكى نهايه الأحكام حيضيه الأول خاصه، و جعله فى الجواهر الظاهر من إطلاق الأصحاب، بل إجماعهم المدعى. قال: «و لا يتنقض ما حكمنا بحيضيته من الدم الأول و إن كانت الامراه مبتدئه أو مضطربه و الدم الأول غير جامع للصفات و الثانى جامعا».

و عن بعض مشايخنا الاستدلال على ذلك فيما لو كان كل منهما واجدا للصفات- بعد البناء منه على اختصاص الحيض فى غير العاده بواجدها مطلقا لإطلاق أدلتها- بأن مقتضى إطلاق أخبارها هو الحكم بحيضيه الدم الأول، لعدم المانع من حيضيته،

و مع الحكم بحيضيته لا- يبقى موضوع لحيضيه الثانى- للزوم فصل أقل الطهر بين الحيضتين- ليتمكن إحرازها بالصفات كى تعارض تطبيق دليل الصفات على الأول، نظير تقديم الأصل السببى على المسببى، لارتفاع موضوعه به دون العكس، بل تطبيق دليل الصفات على الأول يقتضى بالالتزام كون الثانى استحاضه.

و فيه: أولاً: أن عدم المانع من حيضيه الدم غير مأخوذ شرعاً فى موضوع حجيه الصفات، و إنما لا تكون الصفات حجه مع امتناع حيضيه الدم لاستحاله جعل الحجه مع العلم.

و مجرد إحراز حيضيه الأول بالصفات لا توجب العلم بحيضيته و عدم حيضيه الثانى، ليمتنع شمول دليل حجيه الصفات للثانى، بل مقتضى إطلاق دليلها حجيتها على حيضيته الموجب لتعارض الحجتين و تساقطهما.

إن قلت: عدم المانع من حيضيه الدم و إن لم يؤخذ فى موضوع حجيه الصفات إلا أنه مأخوذ فى حيضيه الدم التى تحرز بها، فمع كون مقتضى حجيه الصفات فى الأول حيضيته و امتناع حيضيه الثانى لا- مجال لحجيه الصفات فى الثانى، لارتفاع موضوع مؤداها- و هو حيضيه الثانى- بالأول تعبدًا، و إن لم يرتفع به موضوع حجيتها، كما هو الحال فى الأصل السببى المحرز لارتفاع موضوع الحكم المحرز بالمسببى، لا ارتفاع موضوع نفس الأصل المسببى.

و بعبارة أخرى: كما يكون الترتب بين التعبدين موجبا لتقديم السابق رتبه منهما، كذلك يكون الترتب بين مؤديهما موجبا لتقديم ما يحرز السابق رتبه من المؤدين.

قلت: الترتب بين المؤدين إنما يكفى فى التقديم فى الأصول لفهمه عرفاً من إطلاق أدلتها فى مقام الجمع بينها بسبب ابتلائها غالباً بالأصول المسببيه، فلو بنى على التعارض بين السببى و المسببى لزم غلبه عدم فعلية العمل بها، و لأن نسبه السببى للمسببى نسبه الحكم الثانوى للحكم الأولى، إلى غير ذلك من القرائن المذكوره فى محلها، و لا مجال لذلك فى الأمارات التى لا يغلب فيها التعارض و تبتنى حجيتها على

كاشفتها النوعية التي لا دخل للترتب بين المؤديات فيها، بل هي في عرض واحد مع فرض إطلاق موضوع حجيتها.

و ثانيا: أنه لو أخذ في موضوع حجية الصفات إمكان حيضه الدم أو اكتفى في تقديم إحدى الأمارتين تقدم مؤداها رتبه فكل من الدميين ممكن الحيضيه لو لم يكن الآخر حيضا، ممتنع الحيضيه لو كان الآخر حيضا، فتطبيق عموم حجية الصفات في كل منهما موجب لإحراز ارتفاع موضوع حجيتها في الآخر. وليس السبق الزماني معينا لتطبيق العموم على السابق، بل يتعين سقوط التطبيقين معا.

و مجرد عدم اليقين حين خروج الأول بخروج الثاني إنما يصحح الرجوع للصفات في الأول قبل العلم بخروج الثاني أما بعد العلم بخروجه فينكشف تمانع التطبيقين من أول الأمر.

نعم، يتجه الترجيح بالسبق الزماني بناء على توقف حيضه الدم الواجد للصفات و دخوله تحت الأدله على فعلية خروجه، بحيث لو علم يوم الجمعه مثلا بخروج دم واجد للصفات يوم السبت لم يحرز يوم الجمعه حيض يوم السبت، بل يجرى فيه استصحاب عدم الحيض المذكور بنحو الاستصحاب الاستقبالي، و إنما يحرز الحيض المذكور بعد خروج الدم يوم السبت، فلا يمتنع استصحاب عدمه إلا- حينئذ، نظير ما لو علم الشاك بأنه سوف يقطع و لو خطأ بانتقاض حاله السابقه، حيث لا يمنع ذلك من استصحابها قبل حصول القطع.

فإنه بناء على ذلك يقطع بتحقق موضوع حجية الصفات حين خروج الدم الأول، فيحرز بها حيضته، لعدم دخول الدم الثاني تحت دليل الحجية كى يعارض الأول، و حينئذ يحرز امتناع حيضه الدم الثاني فى مرتبه خروجه، فلا يتم موضوع حجية الصفات فيه حين خروجه ليحرز بها حيضته المستلزمه لامتناع حيضه الدم الأول، كى يتعارض التطبيقان، فيكون المورد من صغريات مرجحيه السبق الزماني لأحد الحكمين المتواردين على الآخر.

لكن لا- مجال للبناء على ذلك في أماريه الصفات، لارتكاز تبعيتها لكاشفيتها الذاتية التي لا تتوقف على فعلية خروج الدم، فيدخل الدم الثاني تحت عموم دليل الحجية من أول الأمر كالدّم الأول و يتعارض التطبيقان.

ولذا كان المرتكز تنجز أحكام الحيض اللاحق حين العلم بخروج الدم الواحد للصفات في المستقبل فلا يجوز حينئذ التعجيز عن الخروج من المسجد حين خروج الدم، مع أنه لو لم تحرز الحيضه إلا- بعد خروجه لجاز ذلك، كما لو كانت المرأة حين شكها بأنها سوف تحيض بعد يومين عالمة بأنها سوف تقطع بالحيض و لو خطأ، حيث يجوز لها حين الشك تعجيز نفسها عن الخروج من المسجد حين القطع، لعدم المنجز للحيض حينئذ، و إنما يحصل المنجز بعد التعجيز. فلاحظ.

هذا كله بناء على حجيه الصفات، و أما بناء على عدم حجيتها و أن المرجع عموم قاعده الإمكان فقد استدل في الجواهر و غيره على حيضه الأول بصحيح صفوان عن أبي الحسن عليه السلام: «إذا مكثت المرأة عشره أيام ترى الدم ثم طهرت فمكثت ثلاثه أيام طاهرا ثم رأت الدم بعد ذلك أتمسك عن الصلاه؟ قال: لا هذه مستحاضه» (١).

و قد استشكل فيه سيدنا المصنف قدس سرّه باحتمال كون السؤال فيه عن جواز التحيض بالثاني في ظرف المفروغيه عن حيضه الأول، لا في مقام السؤال عن تعيين ما هو الحيض من الدميين.

و يندفع بأن ظاهر السؤال أن البناء على حيضه الدم الأول ليس إلا- لكونه دما من شأنه أن يبنى على حيضته، و لو لقاعده الإمكان التي لا إشكال في الرجوع إليها قبل رؤيه الدم الثاني، لعدم الإشعار فيه بما يحرز حيضته زائدا على ذلك من عادته أو تمييز أو غيرهما، و إلا- كان المناسب تعرض السائل له لدخله ارتكازا في الجهه المسئول عنها، فإطلاق الجواب بأن الثاني استحاضه من دون تفصيل ظاهر في إقرار البناء على حيضه الأول و عدم انتقاضه بخروج الثاني مطلقا، كما هو المدعى.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضه، حديث: ٣.

و يعضده في ذلك ما في مرسله يونس القصيره من قوله عليه السلام: «و لا يكون الطهر أقل من عشره أيام. فإذا حاضت المرأة و كان حيضها خمسه أيام ثم انقطع الدم اغتسلت و صلت، فإن رأت بعد ذلك الدم و لم يتم لها من يوم طهرت «١» عشره أيام فذلك من الحيض تدع الصلاه، فإن رأت الدم من أول ما رآته [رأت. في] الثاني الذي رآته تمام العشره أيام و دام عليها عدت من أول ما رأت الدم الأول و الثاني عشره أيام ثم هي مستحاضه» «٢»، فإنه صريح في عدم رفع اليد عن حيضيه الدم الأول باستمرار الدم الثاني بالنحو المانع من حيضيه مجموع الدميين بل يتعين كون ما زاد على العشره من الدم الثاني استحاضه.

نعم، قوله عليه السلام: «فإذا حاضت المرأة» ظاهر في المفروغيه عن كون الأول حيضا. لكن الظاهر أن منشأها قاعده الإمكان، لعدم الإشعار فيه بكونها ذات عاده أو تمييز، بل هو لا يناسب الحكم بتحويضها بالعشره، لأن ذات العاده أو التمييز تقتصر عليهما مع استمرار الدم عندهم.

هذا و قد استشكل غير واحد في نهوض قاعده الإمكان بإثبات حيضيه الأول بأن كلا الدميين بالإضافه إليها سواء، و أعمالها في كل منهما مانع من أعمالها في الآخر، لارتفاع موضوعها- و هو الإمكان- معه، فلا بد من قصورها عن كلا الدميين، نظير ما تقدم منا في الصفات.

و لا مجال لتوهم الترجيح بالسبق الزماني، لنظير ما سبق في الصفات من أن شمولها للدم المتأخر و إحرازها حيضيته لا يتوقف على فعلية خروجه، لينفرد الأول حين خروجه في الدخول تحت العموم و يمنع من دخول الثاني فيه حين خروجه.

و حيثئذ لا مجال لجريانها في أحد الدميين، لا معينا، لعدم المرجح، و لا مرددا أو تخيرا، إما لما تحقق في محله من أن الأصل في المتعارضين التساقت، أو لأن المقام من صغريات التوارد الذي يمنع فيه شمول الدليل لكلا الفردين رأسا لعدم تماميه

(١) تقدم في مسأله اعتبار التوالى في أقل الحيض عند الكلام في مقدار الفصل بن الدميين ما يتعلق بهذه الفقره.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

موضوعه في كل منهما، لا من صغريات التعارض، الذي يشمل فيه الدليل كلا الفردين ذاتا و إن امتنع فيه فعليه حكمه فيهما معا لاستلزامه محذور التعبد بالنقيضين، و الذي قيل فيه بالتخيير اقتصارا في التخصيص على ما يندفع معه المذكور، أو بأن الحجج أحدهما من باب اشتباه الحجج باللاحجج، على ما فصل في محله.

و من هنا قال سيدنا المصنف قدس سره: «فالعمده ظهور الإجماع على وجوب التحيض بأحد الدميين ... و إنما خلافهم في التعيين و التخيير، و إذ أن الأصل في مثله يقتضى حيضه الأول يتعين البناء على حيضته».

لكن هذا مختص بما إذا لم يكن الثاني في العاده أو واجدا للصفات مع فقد الأول لها، و إلا كان المورد من موارد الدوران بين المتباينين، لأن ما سبق من عدم حججه العاده و لا الصفات راجع إلى عدم ثبوت مرجحتهما، لا ثبوت عدمها، فلا يكون جواز التحيض بالأول متيقنا، بل يلزم الاحتياط في كلا الدميين، للعلم إجمالا بوجوب التحيض بأحدهما.

و كذا لو علم إجمالا بحيضه أحد الدميين واقعا، لخروجه عن المتيقن من الإجماع على جواز التحيض بالأول، لاحتمال اختصاصه بما إذا كان التحيض مقتضى الوظيفة الظاهرية، حيث وقع الخلاف في كونها تعيينيه أو تخيرييه، دون ما إذا كان التحيض مقتضى الوظيفة الواقعيه تبعا للحيض الواقعي المردد بين الدميين. فتأمل.

اللهم إلا أن يدعى الإجماع على عدم وجوب الاحتياط على الحائض بين الدماء، و جواز الاقتصار في التحيض على أحدها في خصوص المقام أو مطلقا، فيكشف عن تشريع الوظيفة الظاهرية الواصلة لتعيين مورد التحيض، و لازم ذلك التحيض بالأول إذا لم يكن مقتضى العاده أو التمييز الثاني، و إلا فالتخيير بينهما.

لكن لا مجال لتحصيل الإجماع على ذلك. بل يشكل تحصيله على وجوب التحيض بأحد الدميين إذا لم يعلم إجمالا بحيضيه أحدهما، لقله التعرض لذلك في كلماتهم.

و يقرب ابتناء فتاوى من تعرض له على فهم مضمونها من النصوص أو قاعده الإمكان، فمع ظهور عدم نهوضها بذلك يكون المرجع الأصل، و مقتضاه عدم حيضيه كلا الدميين مع الشك في حيضيتهما معا، لاستصحاب عدم الحيض، و الاحتياط بينهما مع العلم الإجمالى بحيضيه أحدهما.

هذا كله بناء على أن موضوع القاعده هو الإمكان المطلق و لو من حيثه الدم اللاحق، حيث يكون نسبه كلا الدميين إليه سواء و يتعارض التطبيقان، أما لو كان موضوعها الإمكان من غير حيثه الدم اللاحق، فتشمل الدم الأول لا غير، لا لمرجحه السبق الزمانى فى إعمال القاعده، بل لعدم مانع الدم الثانى من تحقق موضوعها فيه، و مع الحكم بحيضيته تمتنع حيضيه الثانى، و يخرج عن موضوع القاعده.

و يشهد به موثق سماعه المتضمن التحيض بالدم المتقدم على العاده، معللا بأنه ربما تعجل بها الوقت، حيث تقدم أنه من أدله القاعده، مع قوله عليه السلام فى ذيله: «فإن كان أكثر من أيامها التى كانت تحيض فيهن فلتربص ثلاثه أيام بعد ما تمضى أيامها، فإذا تربصت ثلاثه أيام و لم ينقطع الدم عنها فلتصنع كما تصنع المستحاضه» (١)، فإنه صريح فى تعيين ما بعد الاستظهار لأن يكون استحاضه و إن صادف أيام العاده، فضلا عما إذا لم يصادفها.

حيث يكشف ذلك عن عدم كون المراد بالتعليل المانع و لو من حيثه الدم اللاحق، بل من غير حيثته، و إلا لأوجب الاستمرار التوقف عن إعمال القاعده فى أول الدم.

و هو و إن اختص بمستمرة الدم، دون من تقطع عليها الدم، إلا- أن خصوصيه الاستمرار ملغيه عرفا بعد لزوم كون التعليل ارتكازيا، لعدم الفرق بينهما ارتكازا.

بل لعل تعيين أول الدميين غير المتصلين للحيضيه أولى من تعيين أولى قسمى الدم المستمر لها عرفا.

و لذا كان من القريب جدا فهم حكمه من جميع نصوص مستمره الدم الحاكمه

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١.

بكون ما بعد العشره أو مقدار العاده استحاضه و منها نصوص الاستظهار، فيستفاد منها كون الحيض هو الأول مع انقطاع الدم أيضا.

و لعله لذا له يشر في النصوص لمانعيه التقطع من البناء على حيضيه الدم الأول الظاهر في المفروغيه عن عدمها.

كما قد يشهد بذلك أيضا ما تقدم في مرسله يونس القصيره من تفريع حيضيه الأول بتمامه، دون تمام الثاني على الحكم بأن أقل الطهر عشره أيام، لظهوره في أن تحديد أقل الطهر بالعشره لا يقتضى التوقف عن تعيين الحيض من الدمين، بل عن حيضيه تمام الثاني، و لزوم الحكم بحيضيه خصوص ما لا ينافي حيضيه الأول منه.

بل الإنصاف أن ملاحظه ذلك مع صحيح صفوان و نصوص مستمره الدم- و منها موثق سماعه- و نصوص التحيض بمجرد الرؤيه مع القرائن التي سبقت في المسأله الخامسه تقرب استظهار أن موضوع قاعده الإمكان هو الإمكان بلحاظ الموانع السابقه على الدم، دون اللاحقه له، كعدم استمراره ثلاثه أيام أو حيضيه الدم اللاحق الذي لا ينفصل عنه بأقل الطهر، فيكون مقتضى قاعده الإمكان الارتكازيه المفروغ عنها نصا و فتوى التحيض بالدم و عدم التعويل على الاحتمالات المذكوره، كما هو المناسب للارتكازيات العرفيه و التشريعيه في الجملة، خلافا لما سبق من قصور قاعده الإمكان عما لو احتمل عدم استمرار الدم ثلاثه أيام كما أشرنا إليه هناك.

و لعله لذا سبق من الجواهر دعوى ظهور كلمات الأصحاب فلى إطلاق التحيض بالأول هنا، كما سبق منا ظهورها في إطلاق التحيض بمجرد الرؤيه. و حينئذ لا تجرى القاعده في الدم الثاني لارتفاع موضوعها فيه مع جريانها في الأول.

و لو لم ينهض ذلك بمجموعه بالاستدلال في المقام فلا أقل من كونه مؤيدا لإطلاق صحيح صفوان و مرسله يونس المتقدمين. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

بقي في المقام أمران:

الأول: بعد ما سبق من كون الأول حيضا فلا إشكال في عدم حيضه الثاني لو كان بعد مضي عشره أيام من رؤيه الأول.

و أما لو كان قبل ذلك فهل يحكم بعدم حيضته بتمامه - كما هو مقتضى إطلاق القواعد و محكى نهايه الأحكام حيضه الأول خاصة - أو بحيضه ما صادف منه العاده - كما في جامع المقاصد و الروض - أو ما كان قبل مضي عشره أيام؟

ففي مرسل داود المتقدم: «إذا مضت أيام حيضها و استمر بها الطهر صلت، فإذا رأَت الدم فهي مستحاضه» (١)، و في موثق سعيد بن يسار المتقدم فيمن ترى بعد طهرها الشىء من الدم الرقيق: «تستظهر بعد أيامها بيومين أو ثلاثة ثم تصلى» (٢)، و تقدم في مرسله يونس القصيره أنها تتحيز إلى تمام العشره (٣).

و لعل مقتضى الجمع بينها بضميمه نصوص الاستظهار، التحيز في غير ذات العاده إلى العشره، و في ذات العاده إلى مقدارها جزما و بما زاد عليها بيومين أو ثلاثة أو إلى تمام العشره مع استمرار الدم من باب الاستظهار الذى يأتي الكلام فيه في محله إن شاء الله تعالى.

الثاني: قد تضمن صحيح يونس بن يعقوب فيمن ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة و الطهر كذلك مكررا التحيز بكل دم إلى شهر «٤»،

و كذا صحيح أبى بصير فيمن ترهما خمسة أيام أو ترى الدم أربعة و الطهر سته كذلك (٥).

و قد أفتى بمضمون الثانى فى المقنع و الفقيه. و ربما نسب للمبسوط و النهايه.

لكنه قال فى المبسوط بعد أن ذكر شروط الحيض و العاده و أنها قد تتقدم: «فإن اختلط عليها أيامها، فلا يستقر لها على وجه واحد تركت الصوم و الصلاه كلما رأَت

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض، حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض، حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض، حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض، حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض، حديث: ٣.

ص: ٢٤١

الدم، و كلما رأَت الطهر صلت إلى أن تستقر عاداتها».

وقال في النهاية: «فإن كانت امرأه لها عادة إلا أنها اختلقت عليها العادة واضطربت و تغيرت عن أوقاتها و أزمانها فكلما رأَت الدم تركت الصوم و الصلاة، و كلما رأَت الطهر صلت و صامت إلى أن ترجع إلى حال الصحة. و قد روى أنها تفعل ذلك ما بينها و بين شهر ثم تفعل ما تفعله المستحاضه».

ثم ذكر بعد ذلك شروط الحيض و ظاهرهما لزوم الخروج عن العادة بالدم المخالف لها، لا حيضيه الدم المخالف لشروطه المقرر.

نعم، ذيل كلام النهاية مشعر بنظره للصحيحين. لكنه قد يكون لحملهما على ما يناسب ما سبق منه، و ليس بنحو يخرج به عن إطلاق ما ذكره من حدود الحيض. فلاحظ.

و كيف كان، فإن حمل الصحيحان على أن جميع الدماء حيض واقعا و جميع النقاءات طهر واقعا- كما يظهر من الحدائق- كانا مخالفين لما تضمن أن الحيض الواحد لا تكون في أكثر من عشرة أيام أو لما تضمن أن أقل الطهر بين الحيضتين عشرة أيام، كما ذكرناه عند الكلام في حكم النقاء المتخلل بين الدميين.

مضافا إلى عدم خصوصيه الشهر في ذلك ارتكازا، لتبعيه الحيض الواقعي لمزاج المرأه من دون خصوصيه للشهر.

و إن حملا- على أن كلا- من الدماء حيض ظاهرا و ليس الحيض الواقعي إلا- ما لا- ينافي ما سبق- كما يظهر من الشيخ في الاستبصار و استحسنه في المعبر، و قد يناسبه ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من حملهما على المتحيره- فإن كان مع عدم وجوب القضاء مع انكشاف عدم الحيض فهما و إن كانا غير منافيين للعلم الإجمالي بعدم حيضيه بعض الدماء، لعدم الابتلاء بأحكام كل منها عند الابتلاء بالآخر.

إلا أنه- مع منافاته لعموم وجوب القضاء، و لا سيما مع التصريح بوجوبه في مرسله يونس القصيره فيمن تحيضت يومين و لم يتم لها ثلاثه أيام في ضمن العشره «١» - يبعد بناء الأصحاب عليه جدا.

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

و إن كان مع وجوب القضاء كانا منافيين للعلم الإجمالى المنجز بسبب الابتلاء بأحكام الدم السابق عند خروج اللاحق، فلا بد من حملهما على عدم التعبد بحيضيه الدم، بل خصوص ترك الصلاة حاله احتياطا لاحتمال الحيض، لأنه أهم من الاحتياط بفعلها لاحتمال عدمه، بناء على أن حرمة الصلاة على الحائض ذاتيه و أنها تعم فعلها برجاء المطلوبيه، أو لتعذر الاحتياط بفعلها لاعتبار الجزم بالنيه.

و هو- مع ما فيه من التكلف- لا- يناسب إهمال التنبه على وجوب القضاء جدا. و من هنا كان مضمونهما غريبا فى نفسه غير مناسب للعمومات و القواعد المعول عليها عند الأصحاب.

ولذا يشكل الاعتماد عليهما، و لا سيما مع مخالفتها لصحيح صفوان و مرسله يونس و موثق سعيد بن يسار و مرسل داود المتقدمه، فإنها صريحه فى التحيض بالدم الأول دون ما بعده مما لا تجتمع حيضيته مع حيضيته.

و لا- مجال لحمل الصحيحين على ما لو علم باستمرار التقطع إلى الشهر فما زاد و حمل غيرهما على عدم دوامه، لبعده العلم بذلك جدا، و لقوه ظهورهما فى توقع الانقطاع قبل الشهر و أن التحيض بالدم إلى تمام الشهر لاحتمال ذلك، فلا يلزم من الاحتياط لاحتمال الحيض التفريط بالصلاه كثيرا.

كما لا- مجال لحمل النصوص الأخر على خصوص ما لو علم بعدم تقطع الدم و عوده أكثر من مره واحده، لبعده العلم بذلك أيضا.

على أن تكرر السؤال فى صحيح يونس عن كل مره و إطلاق الجواب فيها من دون نظر لغيرها و عدم السؤال عن صورته التكرر مره واحده يجعله كالصريح فى عدم دخل استمرار التقطع فى الحكم.

و من هنا كان التعارض بينهما و بين النصوص الأخر مستحكما، و لا ينبغى التأمل فى ترجيح تلك النصوص لمطابقه مضمونها للقاعده و التعويل عليها بين الأصحاب. فلاحظ.

مسأله ٨: إذا تخلل بين الدمين أقل الطهر كان كل منهما حيضا مستقلا

(مسأله ٨): إذا تخلل بين الدمين أقل الطهر كان كل منهما حيضا مستقلا (١)، سواء أ كان كل منهما أو أحدهما فى العاده أم لا (٢)، و سواء

(١) كما فى المبسوط و الوسيله و الشرائع و القواعد و التذكرة و الروض، و ظاهر غير واحد المفروغيه عنه.

و يقتضيه عموم قاعده الإمكان المصرح بها فى كلماتهم و معاهد إجماعاتهم. بل لا إشكال فيه فى الجملة على ما يأتى.

و أما ما تضمن أن ما يرى بعد العشره فهو من حيضه مستقبلة الذى تقدم فى أول الفصل فيظهر الإشكال فى الاستدلال به مما تقدم هناك. فراجع.

(٢) أما إذا لم تكن المرأة ذات عاده فلظهور كلماتهم فى بيان العاده بلحاظ الشهر الحيضى الذى أقله ثلاثه عشر يوما فى المفروغيه عنه. و منه يظهر مفروغيتهم عنه لو كان كل منهما فى العاده المذكوره، لأنه أولى من ثبوته قبلها.

و يقتضيه فيهما موثق السكونى عن جعفر عن أبيه عليهما السلام: «أن أمير المؤمنين عليه السلام قال فى امرأه ادعت أنها حاضت فى شهر واحد ثلاث حيض، فقال: كلفوا نسوه من بطانتها أن حيضها كان فيما مضى على ما ادعت، فإن شهدن صدقت، و إلا فهى كاذبه» (١).

و أما لو كان كل منهما فى العاده بلحاظ الشهر الهلالى المستلزم للفصل بين الدمين بعشرين يوما أو أكثر فهو المقطوع به من النصوص و الفتاوى، إذ لا ريب فى انعقاد العاده به المستلزم للتحيض بما يرى فى كل شهر قبل انعقاد العاده و بعده.

و أما لو كانت ذات عاده فخالف أحد الدمين أو كلاهما عاداتها فهو مقتضى ما سبق من المبسوط و النهايه من أن من اختلطت عاداتها تحيض كلما رأت الدم، لتوقف اختلاط العاده على مخالفتها فى أول الأمر، بل صرح فى المبسوط بأن من رأت الدم فى عاداتها ثم طهرت عشره أيام و رأت بعدها صفره تحيضت بها، لأنها قد استوفت أيام الطهر.

(١) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الحيض حديث: ٣.

أ كان كل منهما أو أحدهما واجدا للصفات أم لا (١) على الأقوى.

و يقتضيه فى غير الصفرة ما عرفت من عموم قاعده الإمكان. و أما الصفرة فقد سبق المنع من التحيض بها فى غير أيام العاده أو قبلها بيومين مطلقا.

لكن فى المستند: «لو رأت فى العاده و انقطع عليها أو على غيرها و طهرت أقل الطهر ثم رأت فى ذلك الشهر بعدد العاده أيضا، فإن كان ذلك لها عاده تحيضت بهما، و كان كل حيضا، و إن لم يكن عاده لها فالمشهور فيه ذلك أيضا. و الحق التحيض بأيام العاده خاصة و إن كان التمييز لغيرها»، و يناسبه ما يظهر من الغنيه من إطلاق الرجوع للعاده بعد انعقادها. و كأنه لإطلاق حجيه العاده، و لموثق السكونى المتقدم.

و يشكل بما تقدم فيما لو تردد الدم بين ما فى العاده و غيره من إنكار عموم حجيه العاده لإثبات حيضيه ما فيها، فضلا عن نفي حيضيه ما فى غيرها.

كما أن موثق السكونى وارد لبيان عدم تصديق المرأه مع عدم إحراز موافقه ما تدعيه لمقتضى العاده، و هو مختص بمورد يرجع فيه إليها كالعده، و لا ينافى كون الدم حيضا شرعا، فيجب عليها ترتيب أحكامه فى حقها.

و لذا لا إشكال فى إمكان انعقاد العاده على ذلك بعد العدم و إن لم تصدق فى دعواه إلا بعد انعقادها. ثم إن مفاد عمومات العاده- لو تمت- عدم مخالفه العاده الشرعيه المنعقده باتفاق الشهرين الهلالين، و مفاد الموثق لزوم سبق العاده العرفيه بمده معتد بها.

(١) كما هو صريح ما تقدم من المبسوط و مقتضى إطلاق غيره. و تقتضيه قاعده الإمكان المصرح فى كلماتهم بعمومها لفاقد الصفه.

لكن سبق قصوره عن خصوص الصفرة فى غير أيام العاده أو قبلها بيومين.

كما أن من يرى قصوره عن فاقد الصفات مطلقا لا بد له من البناء على عدم حيضيه الفاقد فى المقام إذا كان فى غير العاده، كما صرح به فى المدارك.

إذا انقطع دم الحيض لدون العشره، فإن احتملت بقاءه فى الرحم وجب الاستبراء

الفصل السادس إذا انقطع دم الحيض لدون العشره، فإن احتملت بقاءه فى الرحم (١) استبرأت بإدخال القطنه (٢).

(١) أما لو علمت بأحد الأمرين فلا استبراء عليها، كما صرح به غير واحد و حكى عن جماعه، لظهور النصوص الآتية فى كون وجوبه طريقاً لمعرفه حال الدم لا نفسياً، و لا غيرياً لشرطيته فى صحه الغسل و الصلاه و نحوهما.

و مقتضى إطلاق النصوص عدم الاكتفاء بالظن بعدم بقاءه فى الرحم و لو استند لعاده أو نحوها، بل و لا بالأطمئنان بناء على ما هو الظاهر من عدم حجيته فى نفسه. فلاحظ.

(٢) كما صرح به الأصحاب بنحو يظهر منهم الوجوب، بل هو صريح جملة منهم، و استظهر فى الحدائق عدم الخلاف فيه، و عن الذخيره نسبه للأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه، و فى الجواهر: «بلا خلاف أجده فيه سوى ما عساه يظهر من المنقول عن الاقتصاد للتعبير بلفظ: (ينبغى) المشعر بالاستحباب».

و لعله لذا نسبه فى كشف اللثام لظاهر الأكثر. لكن تنزيل ما فى الاقتصاد على الوجوب ليس بعيداً.

و يقتضيه صحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام: «قال: إذا أرادت الحائض أن تغتسل فلتستدخل قطنه فإن خرج فيها شىء من الدم فلا تغتسل، و إن لم تر شيئاً فلتغتسل. و إن رأته بعد ذلك [صفره. فى، يب] فلتوض [فلتوضاً. فى، يب] و لتصل»
«١»، و مرسل يونس عن أبى عبد الله عليه السلام: «سئل عن امرأه انقطع عنها الدم

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض، حديث: ١.

فلا تدري أظهرت أم لا؟ قال: تقوم قائما و تلزق بطنها بحائط و تستدخل قطنه بيضاء، و ترفع رجلها اليمنى، فإن خرج على رأس القطنه مثل رأس الذباب دم عبيط لم تطهر، و إن لم يخرج فقد طهرت تغتسل و تصلى» (١)، و قريب منه موثق سماعه (٢).

و الظاهر حجيه المرسل لعين ما تقدم فى مرسلته القصيره عند الكلام فى اعتبار التوالى فى أقل الحيض، بل يزيد عليها بأن إبراهيم بن هاشم رواه عن إسماعيل بن مرار و غيره عن يونس و اقتصر على إسماعيل بن مرار فى المرسله.

و أما ما ذكره شيخنا الأعظم و سيدنا المصنف قدس سرهما من أن ظاهر الأخيرين بيان طريق العلم بانتفاء الحيض من دون دلالة على وجوبه عليها.

فيشكل بأن ظاهر السؤال عن المرأه المذكوره هو السؤال عن وظيفتها الشرعيه، لاعن قضيه واقعيه متعلقه بها لا يرجع فيها للشارع بما هو شارع.

و لذا لو أجاب عليه السلام بجواز الاعتماد على الأصل كان مناسبا للسؤال لا إعراضا عنه.

و من هنا لم يعهد التوقف منهم فى دلاله ما ورد عند الاشتباه بالقرحه (٣) على وجوب الفحص مع مشابهته للحديثين فى اللسان.

نعم، يتم ما ذكره فى خبر شرحبيل الكندى عن أبى عبد الله عليه السلام: «قلت له: كيف تعرف الطامث طهرها؟ قال: تعمد برجلها اليسرى على الحائط و تستدخل الكرسف بيده [كذا] اليمنى، فإن كان ثم مثل رأس الذباب خرج على الكرسف» (٤).

و منه يظهر أن وجوب الاستبراء كما يمنع من الاعتماد على انقطاع الدم فى البناء على الطهر - الذى يكفى فى المنع عنه الاستصحاب - كذلك يمنع من البناء على الحيض عملا - باستصحابه، كما هو مقتضى إطلاق من علق وجوب الاستبراء على انقطاع الدم، بل ادعى سيدنا المصنف قدس سره أنه ظاهر الكل.

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض، حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض، حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الحيض، حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض، حديث: ٣.

لأن ذلك مقتضى إطلاق الموثق والمرسل، فلا يهم معه عدم ظهور الصحيح إلا في الأول لتعليق الأمر بالاستبراء فيه على إرادته الاغتسال، لا على انقطاع الدم، فلا ينافى جواز ترك الاغتسال والبناء على بقاء الحيض بدونه عملاً بالاستصحاب.

لكن سيدنا المصنف قدس سره - مع اعترافه بذلك - قال: «اللهم إلا - أن يكون النقاء الظاهري طريقاً عرفاً بالإضافة إلى إلغاء الاستصحاب، ويكون قوله عليه السلام: «إذا أرادت أن تغتسل» إمضاء له في الجهة المذكورة، لا - بالإضافة إلى ثبوت النقاء الباطني».

وهو كما ترى، لأن طريقه النقاء الظاهري عرفاً بالإضافة إلى إلغاء الاستصحاب إما لبنائهم على كونه معياراً في الطهر، أو على حجته على النقاء الباطني، أو لتخليهم ملازمته له، فمع كون الأمر بالاستبراء ردعاً عن الأولين وتنبهها لخطأ الأخير لا - وجه لاستفاده إمضاء إلغاء الاستصحاب من قوله عليه السلام: «إذا أرادت..».

ومثله ما احتمله شيخنا الأعظم قدس سره من عدم جريان الاستصحاب المذكور، لأصالة عدم حدوث دم في الرحم وعدم جريان أصالة البقاء في الأمور التدريجية.

إذ فيه: أن كون خروج الدم من الرحم تدريجياً لتباين أجزاء الدم - المستلزم لمباينه خروج كل منها لخروج الآخر حقيقة وليست الوحده بينها إلا عرفيه بسبب اتصال الأجزاء - لا يستلزم كون الحيض تدريجياً، بل الظاهر أن الحيض صفة بسيطة عرفاً مستمرة تنتزع للمرأة من خروج الدم لا عين خروجه، فلا يكون استصحابه مبني على الاستصحاب في التدريجيات.

كما لا يكون محكوماً لاستصحاب عدم حدوث الدم في الرحم، لأن التلازم بينهما خارجي لا شرعي، فرفع اليد عنه به يبتنى على الأصل المثبت.

بل حيث كان موضوع الأحكام هو الحيض جرى استصحابه دون استصحاب عدم حدوث الدم في الرحم، لعدم الأثر له.

وكذا حال ما يظهر منه قدس سره من الإشكال في دلالة الصحيح على الوجوب بأنه مسوق لبيان وجوب الاستبراء عند إرادته الاغتسال لئلا يظهر الدم فيلغو الاغتسال.

فإن مرجعه إلى حمل الأمر على الإرشاد الذي هو خلاف الأصل في أوامر الشارع. مع أنه موقوف على صحة الغسل مع وجود الدم في الباطن ثم بطلانه بخروجه للظاهر، وهو لا يناسب ظهور النصوص الأخرى في إناطه الطهر بالنقاء الباطني.

و مثل ذلك في الإشكال قوله بعد المناقشه في دلاله النصوص: «فالعمده فهم الأصحاب. و يمكن أن يؤيد بدعوى أن الأصل في امثال المقام من الشبهات الموضوعيه التي لا يعلم غالبا إلّا بالفحص هو وجوب الفحص».

لعدم وضوح حجيه فهم الأصحاب في المقام، و عدم تماميه المؤيد المذكور بعد إطلاقات أدله الأصول.

اللهم إلا- أن يقال: إطلاقات أدله الأصول و إن كان مسلما إلا- أن البناء على ذلك في خصوص المقام لا يناسب المرتكزات العرفيه و المتشرعيه بل النصوص المتضمنه ترتيب أحكام الطهر بانقطاع الدم و رؤيه الطهر، إذ لو لم يكن الانقطاع الظاهري دافعا للفحص لزم عدم العمل بتلك الأحكام كثيرا، و هو ما تأباه المرتكزات و النصوص المذكوره، خصوصا قوله عليه السلام في مرسله يونس الطويله: «فإن انقطع الدم في أقل من سبع أو أكثر من سبع فإنها تغتسل ساعه ترى الطهر و تصلي» (١).

و لعل هذا هو منشأ البناء العرفي على وجوب الغسل بالنقاء الظاهري الذي يظهر من صحيح محمد بن مسلم ابتناء إرادته الغسل عليه.

و التنبيه في نصوص الاستبراء إلى عدم ملازمته للطهر لا يرجع إلى جواز التسامح في الغسل لاحتمال عدم الطهر، بل إلى لزوم التأكد منه قبله لا غير، فالصحيح المذكور و إن لم يكن ظاهرا في إمضاء ذلك- خلافا لما سبق من سيدنا المصنف قدس سره- إلا أنه لا ينهض بالردع عنه، فيتعين العمل عليه بعد ما عرفت من مطابقته للمرتكزات و النصوص. فتأمل جيدا.

و الذي تحصل من جميع ما ذكرنا: أن وجوب الاستبراء بنحو يمنع من الاكتفاء

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب الحيض حديث: ٢.

بانقطاع الدم فى البناء على الطهر مقتضى الصحيح والمرسل والموثق. مضافا إلى استصحاب الحيض. و بنحو يمنع من البناء على بقاء الحيض لاستصحابه مقتضى المرسل والموثق المؤيدين بما سبق.

هذا وقد اقتصر فى المقنع فى الأمر بالاستبراء على ما إذا رأت الصفرة والشيء ولا تدرى أ طهرت أم لا، مع ذكر الكيفية الخاصة له التى تضمنتها بعض النصوص السابقة وغيرها.

ولعله للمحافظة على مضمون النص لا- لتقييد وجوبه بذلك، أو لاختصاص الكيفية المذكورة به وإن كان وجوب أصل الاستبراء مطلقا، نظير ما يأتى من الفقيه، وإلا أشكل ما ذكره بمخالفته لإطلاق بقيه النصوص.

ثم إن فى صحيح أبى حمزة عن أبى جعفر عليه السّلام: «أنه بلغه أن نساء كانت إحداهن تدعو بالمصباح فى جوف الليل تنظر إلى الطهر، فكان يعيب ذلك ويقول: متى كان النساء يصنعن هذا» (١) و صحيح ثعلبه عن أبى عبد الله عليه السّلام: «أنه كان ينهى النساء أن ينظرن إلى أنفسهن فى المحيض بالليل ويقول: إنها قد تكون الصفرة والكدره» (٢).

و مقتضاهما عدم وجوب الاستبراء بالليل، بل ينتظر فيه النهار.

و دعوى: أن مقتضى التعليل فى الثانى كون النهى لاحتمال التباس الأمر بسبب ظلمه الليل، فلا ينافى وجوبه مع شدة النور بالنحو الذى لا التباس معه، كما هو الحال فى عصورنا بسبب الكهرباء.

مدفوعه: بأن المرأه حيث لا- تحتل الاشتباه حتى مع ضعف النور، بل تقطع بأحد الأمرين، فلا مجال لجعل الاشتباه موضوعا يكون عليه المدار فى العمل، بل لا بد من كون توقعه حكمه تدعو الشارع إلى النهى عن الاستبراء بالليل لسد باب الاشتباه، مع كون الموضوع هو الليل بإطلاقه، من دون فرق بين قوه النور و ضعفه.

و الأمر محتاج للتأمل.

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الحيض، حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الحيض، حديث: ٢.

فإن خرجت ملوثة و لو بصفره بقيت على التحيض، كما سيأتي (١) و إن خرجت نقيه اغتسلت و عملت عمل الطاهر (٢)، و لا استظهار عليها هنا (٣) حتى مع ظن العود (٤)

(١) و يأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

(٢) قطعاً، كما في الجواهر، و هو إجماعى كما في المدارك و المستند. و تقتضيه النصوص المتقدمة و غيرها مما تضمن الطهر و الأمر بالغسل و الصلاة بانقطاع الدم.

و هي محمولة على ظاهرها من الطهر الواقعى مطلقاً بناء على أن النقاء المتخلل بين الدميين بحكم سائر أفراد الطهر.

أما بناء على أنه بحكم الحيض فيتعين حملها على صورته عدم عود الدم، أو على الطهر الظاهرى، الذى هو المتعين فى بعض النصوص الواردة فى صورته عود الدم أو احتمالاً، كمرسل داود المتقدم «١» و خبر على بن جعفر فيمن ترى الدم اليوم و اليومين و الساعه و الساعتين و ينقطع عنها مثل ذلك «٢» و مرسله يونس القصيره فيمن تراه اليوم و اليومين «٣»، على ما تقدم عند الكلام فى حكم النقاء المتخلل بين الدميين.

فراجع. و يأتي تمام الكلام فى ذلك.

الكلام فى الاستظهار مع النقاء و احتمال العود فى ضمن العشره

(٣) الكلام فى الاستظهار مبنى على أن النقاء المتخلل بين الدميين بحكم الحيض، و لا- موضوع له بناء على ما تقدم من أنه كسائر أفراد الطهر، كما لا يخفى.

(٤) خلافاً للدروس فحكم بالاستظهار حينئذ، بل يظهر من السرائر وجود قول به مع النقاء من دون تقييد بالظن، و حكاة فى جامع المقاصد و الروض و محكى الذكري عن ظاهر المختلف، و ظاهر السرائر أنه مقتضى بعض أخبار الآحاد.

و لا يخفى أن نصوص الاستبراء السابقه إن حملت على الحكم الظاهرى فى

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

فرض الشك في العود كان مقتضى إطلاقها عدم جواز الاستظهار مع ظن العود، فضلا عما دونه من الاحتمال.

و الأخبار المشار إليها في السرائر لو وجدت غير تامه الحجيه في نفسها، فضلا عن أن تنهض بمعارضه تلك النصوص.

و إن حملت على الحكم الواقعي - كما لعله الظاهر منها، لعدم الإشاره فيها للشك في العود - لزم تقييدها بناء على أن النقاء المتخلل بين الدميين بحكم الحيض - بغير صورته العود، فيكون التمسك بها مع احتمالها تمسكا بالعام في الشبهه المصادقيه من طرف الخاص الذي لا يجوز على التحقيق.

فالعمده في المقام استصحاب عدم عود الدم، حيث يحرز به أن النقاء طهر بناء على ما هو الظاهر من جريان الاستصحاب بلحاظ الأزمنه المستقبلة.

و دعوى: أن المستصحب هو الحيض، لليقين به سابقا و الشك في ارتفاعه مع النقاء، لاحتمال العود.

مدفوعه بأنه لا معنى لاحتمال الحيض مع النقاء، لأن الحيض منوط عرفا بظهور الدم و مقابل للنقاء، غايه الأمر أنه يحتمل كونه بحكم الحيض، على ما سبق توضيحه عند الكلام في حكم النقاء المذكور، و حيث كان جريان أحكام الحيض عليه مشروطا بعدم عود الدم كان مقتضى استصحاب عدمه عدم جريانها.

على أنه لو كان الحيض من الأمور الجعليه القابله لأن تستصحب في المقام فحيث كان موضوعه النقاء المتخلل بين الدميين كان استصحاب عدم عود الدم محرزاً لعدم الحكم بالحيضيه على النقاء و حاكما على استصحاب الحيض.

نعم، لو كان مرجع الحكم بحيضيه النقاء إلى التصرف في مفهوم الحيض بإرادته ما يعم النقاء المذكور منه من دون حكم به و لا بأحكامه عليه، كان ملازماً لعدم عود الدم و لم ينهض استصحاب عدم العود بإحراز عدمه، بل يجرى استصحابه لا غير، إلا أنه لا يظن منهم البناء على ذلك.

على أن حمل نصوص الاستبراء على الحكم الواقعي لا ينافي استفاده الحكم الظاهري من النصوص الواردة في صورته عود الدم أو احتمالها التي تقدمت الإشارة إليها آنفاً، فيرفع بها اليد عن الاستصحاب المذكور.

هذا وفي المدارك: «و لو اعتادت النقاء في أثناء العاده ثم رؤيه الدم بعده فالظاهر عدم وجوب الغسل معه، لا طراد العاده، و استلزام وجوبه الحرج و الضرر بتكرار الغسل مع تكرار النقاء. و يحتمل الوجوب للعموم و احتمال عدم العود». و حكى ذلك عن غيره.

لكن اطراد العاده بعد ما لم يكن قطعياً لا- يكفي ما لم تثبت حجيتها في ذلك، و لا دليل عليها، لاختصاص دليل انعقادها في الرجوع إليها في مقدار دم الحيض، لا مقدار جلوس المرأة، فضلاً عن غير ذلك، كعود الدم بعد انقطاعه. فراجع ما تقدم في الفرع السادس من فروع العاده.

و لزوم الحرج و الضرر بتكرار الغسل غير ظاهر، و لذا لم يذكر مانعاً من وجوبه بناء على كون النقاء المتخلل بين الدميين بحكم الطهر. مع أنه لو تم لا يوجب القطع بحجيه العاده في ذلك، لعدم شيوع الابتلاء بذلك بنحو يستلزم وضوح الحال من السيره التي لا تبتنى على الحرج و الضرر.

و أما عموم أدله نفيهما فالاستدلال به موقوف..

أولاً: على نهوضه بتشريع الحكم الذي يتدارك به الضرر، كالحجيه في المقام، و إلا فمجرد رفع وجوب تكرار الغسل المفروض كونه حرجياً أو ضرورياً لا يقتضى عدم وجوبه بالنقاء الأول، بل يكفي فيه عدم وجوبه بالثاني.

و ثانياً: على أن موضوعة الحرج و الضرر النوعيان، لأنهما المعلومان في المقام دون الشخصيين، لفرض عدم العلم بعود الدم ليعلم بتكرار الغسل الذي قد يستلزم الحرج و الضرر. و كلا الأمرين ممنوع، على ما حقق في محله.

ثم إنه قال في المستند في حكم من انقطع دمها: «و لا استظهار حينئذ، وفاقاً للمعظم لمرسله داود و غيرها، خلافاً لشاذ لا يعبأ به، لبعض إطلاقات الاستظهار،

إلا مع اعتياد تخلل النقاء على وجه تظمن بعوده (١) فعلها الاحتياط بالغسل و الصلاة. و الأولى لها فى كىفه إدخال القطنه (٢)

الواجب تقييده بما مر». فإن كان مراده الاستظهار مع احتمال العود الذى يحكم معه بحيضه النقاء عندهم كان مما نحن فيه. لكنه لا- يناسب ما يظهر منه فى أحكام الاستبراء من عدم القول بالاستظهار مع النقاء إلا مع اعتياد العود للظن معه به، لا لاطلاقات الاستظهار.

و إن كان مراده الاستظهار مع عدم احتمال العود فلم أعثر عاجلا على من أشار إلى القول المذكور، و كيف يمكن القول بذلك مع صراحه نصوص الاستبراء و غيرها فى ترتيب أحكام الطهر بانقطاع الدم و تحقق النقاء.

كما لم أعثر عاجلا- على إطلاق ينهض بتشريع الاستظهار مع انقطاع الدم، بل لما كان الاستظهار طلب ظهور الحال فموضوعه الشك فى الحيض، و هو غير حاصل مع انقطاع الدم و القطع بعدم عوده.

(١) فقد استشكل فى وجوب الغسل حينئذ فى العروه الوثقى- كما هو ظاهر المتن- و قوى عدمه بعض الأعظم فى حاشيته عليها. قال فى الجواهر: «فإن تكليفها بالغسل حينئذ مع ذلك لا يخلو من تأمل بل منع للشك فى شمول الأدله لمثلها». و كأنه راجع إلى دعوى انصراف الإطلاقات عن هذه الصورة.

لكن لا- وجه لانصرافها عنها مع كون العود أمرا مغفولا- عنه فى مقام ورود الاطلاق، مبنيًا على القول بأن النقاء المتخلل بين الدميين حيض، الذى هو محل بحث و كلام. مع أنه لو تم انصرافها كفى استصحاب عدم عود الدم فى وجوب الغسل.

نعم، يتجه ذلك بناء على حجيه الاطمئنان فى نفسه. لكنه لا يختص بصوره الاعتياد.

كىفه الاستبراء

(٢) اقتصر غير واحد فى بيان كىفه الاستبراء على إدخال القطنه، و مقتضى إطلاقه عدم اعتبار كىفه خاصه له، كما هو المصرح به فى المدارك و غيرها، و حكاها فى

الجواهر عن جماعه، و يقتضيه إطلاق صحيح محمد بن مسلم.

لكن فى المقنع: «و إذا رأأت الصفره أو الشىء و لا تدرى أ طهرت أم لا فلتلصق بطنها بالحائط و لترفع رجلها اليسرى، كما ترى الكلب يفعل إذا بال و تستدخل الكرشف ...»، و اقتصر فى المسالك فى كفيته على روايه شرحبيل الكندى، و فى المدارك و المفاتيح أن الأولى اختيارها.

لكن لا وجه لترجيح الروايه المذكوره مع ضعف سندها و قوه سند غيرها.

هذا و المهم الكلام فى أن الجمع بين الصحيح المطلق و النصوص المقيده هل هو بالتقييد، أو بحمل النصوص المقيده على الاستحباب؟

و الأول و إن كان هو مقتضى الجمع العرفى فى أمثال المقام، إلا أنه قد يتعين الثانى بلحاظ كثره القيود المذكوره فى النصوص و عدم انصراف الذهن إليها مع احتياجها للعنايه فى مقام العمل، فلو كانت لازمه لم يناسب إهمالها فى صحيح محمد بن مسلم الوارد فى مقام التنبيه للاستبراء ليعمل عليه المناسب لاستكمال بيانه.

و لا سيما مع إهمال المشهور التنبيه إليها، حيث يبعد خطؤهم فى كفيته الاستبراء مع كثره الابتلاء به و شيوعه.

اللهم إلا أن يقال: لما لم تكن مطلوبيه الاستبراء نفسيه بل طريقه لاستكشاف حال الدم فالخصوصيات المذكوره فى نصوص التقييد إن لم تكن دخيله فى الاستكشاف لزم عدم مطلوبيتها حتى استحبابا، فيكون ذكرها فى النصوص لأنها أحد الأفراد، و هو مما تأباه تلك النصوص جدا، و إن كانت دخيله فى الاستكشاف لزم من الاكتفاء بالخالى عنها كون النقاء مع الاستبراء ظاهريا لا قطعيا و أن ترتيب أحكام الطهر من دون يقين به، و هو مما تأباه المرتكرات، بل قد تأباه مرسله يونس و موثق سماعه، لأن المنساق منهما لزوم معرفه الطهر. فتأمل.

و من هنا قد يحمل الصحيح على التنبيه لما قد يغفل عنه من احتمال وجود الدم فى باطن الفرج فى عنق الرحم، لمناسبه الصوره المذكوره فيه للدم الذى يظهر على

الكرسف بمجرد إدخاله، و تحمل بقيه النصوص على ما لو احتمال لبعض الطوائى و المشبهات وجود بقاء الحيض فى داخل الرحم و عدم اندفاعه حتى لباطن الفرج لقلته أو لضعف الدفع أو نحوهما، لمناسبه الصوره المذكوره فيها للدم الذى يحتاج خروجه لضغط الرحم، و لا دخل لها بإخراج ما فى باطن الفرج للظاهر، بل يكفى فيه مجرد إدخال الكرسف.

كما قد يناسب ذلك ظهور السؤال فى تلك النصوص فى تحير المرأه فى معرفه الطهر مع أنه لو كان المشكوك لها وجود الدم فى باطن الفرج لم يخف عليها إمكان معرفته بإدخال القطنه و لم يحتج للسؤال.

و لا- ينافى ذلك إهمال هذه الكيفيه فى الصحيح و كلام المشهور، لأن المنظور فيها الوضع الطبيعى للمرأه من اندفاع ما فى رحمها و عدم احتباسه، و تحتاج إثارة احتمال احتباسه إلى عنايه.

هذا و فى الفقيه أطلق وجوب الاستبراء قبل الغسل مع الاقتصار فى كيفيته على إدخال القطنه، ثم قال: «و إذا رأأت الصفرة و التنتن فعليها أن تلتصق بطنها ...»

و ذكر الكيفيه الأخرى. و ظاهره النظر لموثق سماعه الآتى و تخصيص الكيفيه المذكوره بصوره رؤيه الصفرة و التنتن، كما سبق احتمالها فيما سبق من المقنع.

فإن كان مراده رؤيتهما المثيره لاحتمال احتباس الدم فى الرحم حملا للموثق عليه رجع إلى ما ذكرنا، و ناسب تعميمه لكل ما يثير الاحتمال المذكور.

و إن كان مراده رؤيتهما فى الظاهر مع الشك فى وجود الدم فى باطن الفرج فقد يستدل له بموثق سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام: «قلت له: المرأه ترى الطهر و ترى الصفرة أو الشىء فلا تدرى أ طهرت أم لا؟ قال: فإذا كان كذلك فلتقم فلتلتصق بطنها إلى حائط و ترفع رجلها على حائط ...» (١).

لكن فيه: أنه لو تم وروده لاستكشاف وجود الدم فى باطن الفرج و غض

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض حديث: ٤.

أن تكون لاصقه بطنها بحائط (١) أو نحوه (٢)، رافعه إحدى رجليها (٣)، ثم تدخلها (٤). و إذا تركت الاستبراء لعذر من نسيان أو نحوه و اغتسلت

النظر عما سبق منا، فالظاهر إلغاء خصوصيه مورد السؤال فيه، لعدم دخل رؤيه الأمور المذكوره في كيفية استكشاف الدم المذكور. و لا سيما مع إطلاق مرسل يونس و خبر شرحبيل. فلاحظ.

(١) كما تضمنه موثق سماعه و مرسل يونس. و لا يهم خلو خبر شرحبيل عنه، لضعف سنده.

(٢) من الأجسام المنتصبه العريضه الثابته، لفهم العموم لها من ذكر الحائط مع إلغاء خصوصيته عرفا.

(٣) كأنه لإطلاق موثق سماعه، و الاقتصار على اليمنى في مرسل يونس معارض بالاختصار على اليسرى في خبر شرحبيل - بناء على ما هو الظاهر من أن المراد بقوله فيه: «تعمد برجلها اليسرى» أنها ترفعها - فيتساقطان أو يجمع بينهما بالتخير المطابق لإطلاق الموثق.

لكن خبر شرحبيل لا ينهض بمعارضه المرسل لضعفه، فينهض المرسل لتقييد الموثق، إلّا أن يستبعد تقييده به، لبعده إهمال مثل هذا القيد فيه لو كان دخيلا، لقوه ظهوره في استكمال بيان الكيفيه. فتأمل.

و مثله في ذلك التقييد بكون رفع الرجل على حائط، الظاهر في إرادته الاتكاء عليه بها، حيث تضمنه الموثق و خبر شرحبيل دون المرسل.

(٤) و في خبر شرحبيل أنها تدخلها باليد اليمنى، إلا أنه لا ينهض بالخروج عن إطلاق الموثق و المرسل، لضعف سنده، فيقوى حمله على كونه الأسهل بعد ما تضمنه من كون الرجل المرفوعه هي اليسرى. هذا و في الروض ذكر الصبر عند إدخال القطنه، و كأنه لانصراف النصوص إليه لمناسبه استكشاف الحال له.

و صادف براءة رحمها (١) صح غسلها (٢)، و إن تركته لا لعذر ففى صحه غسلها إذا صادف براءة رحمها وجهان أقواهما ذلك أيضا (٣).

(١) يعنى: فلا- بد من إحراز ذلك فى البناء على الصحه ظاهرا. أما لو لم تحرزها فلا مجال للبناء على الصحه بعد ما سبق من ظهور نصوص الاستبراء فى الوجوب الطريقي الراجع إلى عدم صحه العمل ظاهرا بدونه.

و دعوى: أن مقتضى قاعده الفراغ صحه الغسل، بناء على ما هو الظاهر من عدم اعتبار الالتفات لجهه الشك حين العمل.

مدفوعه بأن القاعده إنما تحرز صحه الغسل بمعنى تماميته المعبره فى ترتب الأثر المطلوب منه، و هو ارتفاع الحدث السابق عليه، و لا تحرز ارتفاع الحيض حين الغسل، بل مقتضى استصحاب الحيض حينه بقاء حدثه بعده.

و منه يظهر عدم التعويل على القاعده لو شك فى الاستبراء قبل الغسل. نعم، لو كان وجوب الاستبراء مقدما بلحاظ شرطيته فى الغسل مع الاكتفاء بالانقطاع الظاهري فى ارتفاع الحيض كان مقتضى قاعده الفراغ صحه الغسل و عدم الاعتناء باحتمال عدم تحقق شرطه. فتأمل.

(٢) فى الجواهر أنه ينبغى القطع بذلك، و نفى الإشكال فيه شيخنا الأعظم قدس سرّه.

و هو متجه بناء على ما سبق من كون الوجوب طريقيا، حيث يرجع إلى لزوم إحراز صحه الغسل من حيثيه براءة الرحم، فمع إحرازه بالوجدان لا وجه لعدم البناء على صحته.

أما لو كان مقدما لشرطيته فى الغسل، كما مال إليه فى الجواهر، فمقتضى إطلاق دليله شرطيته حال النسيان أيضا المستلزم لبطلان الغسل.

و ما ذكره قدس سرّه من أن احتمال الشرطيه التعبيديه حتى بالنسبه إلى ذلك بعيد جدا، ناشئ من بعد كون الوجوب مقدما.

الكلام فيما لو لم تستبرأ

(٣) كما هو مقتضى ما سبق من كون الوجوب طريقيا. أما لو كان مقدما

و إن لم تتمكن من الاستبراء فالأقوى أنها تبقى على التحيض حتى تعلم النقاء (١). و إن كان الأحوط استحباباً لها الاغتسال (٢) في كل وقت تحتمل فيه النقاء (٣)

فالإلزام البناء على البطالين، كما مال إليه في الجواهر مدعياً أنه قد يظهر من ملاحظه عباراتهم، و إن لم يتضح وجه استظهاره منها.

و كذا الحال بناء كون وجوبه نفسياً، حيث لا يمكن التقرب بالغسل حينئذ، لما فيه من رفع موضوع الاستبراء الواجب، المستلزم لتعذر امتثال التكليف به، فيكون مبعداً. نعم، هو يختص بصورة الالتفات لوجوبه.

الكلام فيمن تعذر عليها الاستبراء

(١) لقصور دليل وجوب الاستبراء عن صورته تعذره، فلا مانع من الرجوع فيها لاستصحاب الحيض الذي سبق جريانه في نفسه. و احتمال عموم مانعيه وجوب الاستبراء من الرجوع للاستصحاب المذكور لصورته تعذره في غير محله، على ما سبق نظيره في تعذر الاختبار عند الاشتباه بدم العذره و سبق هناك ما ينفع في المقام. فراجع المسأله الثانيه.

نعم، لو كان الجارى في المقام استصحاب عدم حدوث الدم في الرحم الذي سبق من شيخنا الأعظم قدس سرّه التعرض له لزوم البناء على الطهر و الاغتسال.

كما أنه بناء على عدم جريانهما معا يلزم الاحتياط بالجمع بين تكاليف الحائض و الطاهره، للعلم الإجمالى. و التخيير في مثل تمكين الزوج من الوطء عند مطالبته به، للدوران فيه بين المحذورين، على ما سبق نظيره في المسأله الثانيه.

(٢) مع القيام بتمام تكاليف الطاهر غير المنافيه للقيام بتكاليف الحائض، دون مثل تمكين الزوج من الوطء مع مطالبته به لأنه مخالفه لتكليف حال الحيض.

(٣) لاحتمال وقوع الغسل السابق حال الحيض، فيبطل و يحتاج لتجديد الغسل بتجدد النقاء المحتمل.

إلى أن تعلم بحصوله، فتعيد الغسل و الصوم (١).

(مسألة ٩): إذا استبرأت فخرجت القطنه ملوثة و لو بصفره فإن كانت مبتدئه أو لم تستقر لها عادة أو عادتها عشرة بقيت على التحيض (٢)،

(١) يعنى الذى احتاطت بالأتان به عند انقطاع الدم و تعذر الاستبراء، لو كان مما يقضى.

مسألة ٩: إذا استبرأت فخرجت القطنه ملوثة و لو بصفره

إشاره

(٢) أما مع التلوث بالدم فهو المتيقن من النص و الفتوى. و أما مع التلوث بالصفره فهو صريح المراسم و الروض، و مقتضى إطلاق التلطيخ و نحوه فى الوسيله و الشرائع و التذكرة و المنتهى و غيرها، كما هو الظاهر من إناطه الطهر بالنقاء فى النافع و القواعد و الإرشاد و الدروس.

بل لعله مراد بعض من عبر بخروج الدم ممن يرى عموم حيضيه الصفره فى أيام إمكان الحيض، لبعده خصوصيه ما يخرج بنفسه من دون استبراء فى ذلك. و هو متجه بناء على العموم المذكور.

كما يتجه عليه الاكتفاء بالكدره، كما هو ظاهر من سبق و صريح المراسم. لعدم الفرق بينهما فى العموم المذكور.

لكن سبق المنع من ذلك، و أن حيضيتها مختصه بما يرى فى العاده أو قبلها بيومين، فيلزم الاقتصار على ذلك. و لا سيما مع قرب انصراف الدم فى نصوص الاستبراء إلى غير الصفره، بل هو كالصريح من تقييده بالعبيط فى المرسل، و ما فى ذيل الصحيح من الحكم بالوضوء مع رؤيه الصفره بعد ذلك، و ما فى الموثق من فرض الشك فى الطهر مع رؤيتها.

و ما ذكره سيدنا المصنف قدس سرّه من حمل ما فى ذيل الصحيح على ما يرى بعد مده الاستظهار أو بعد العشره، بعيد جدا، لرجوعه إلى إلغاء خصوصيه الصفره. مع أنه لا ينفع فى بقيه ما ذكرنا.

نعم، لا بد من الخروج عن ذلك لو كان الاستبراء فى أيام العاده، فيكتفى

إلى تمام العشرة (١) أو يحصل النقاء قبلها (٢).

بالصفرة، لحكومته ما دل على أن الصفرة في أيام الحيض حيض على هذه النصوص، ولا مجال لتقييده بهذه النصوص ولا سيما مع أن تنزيلها على غير أيام العادة أقرب عرفاً من تنزيله على ما يخرج بنفسه من دون إدخال قطنه، لابتداء الصفرة على الخروج بقطنه كثيراً.

ولا سيما مع ما سبق في صحيح ثعلبه (١) من تعليل النهي عن نظر المرأة إلى نفسها في الليل بأنها قد تكون الصفرة والكدره، لظهوره في المفروغية عن بقاء الحيض في الجملة مع الصفرة والكدره الخارجيتين بالاستبراء الذي هو المنصرف الشائع من نظر المرأة إلى نفسها في آخر الحيض. فلاحظ.

(١) يعنى: مع الانقطاع عليها. أما مع التجاوز عنها فسيأتى الكلام فيه في المسألة العاشرة إن شاء الله تعالى.

(٢) كما صرح به في المبتدأه في الشرائع والقواعد والإرشاد والتذكرة وغيرها، بل في المدارك أنه إجماعى ونسبه في الدروس لظاهر الأصحاب في الدور الأول لها.

و يقتضيه - مضافاً إلى عموم قاعده الإمكان، وإطلاق نصوص الاستبراء، وأولويته من إلحاق الدم المنفصل الذي يرى في ضمن العشرة - موقوف عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: «المرأة إذا رأت الدم في أول حيضها فاستمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاة عشرة أيام، ثم تصلى عشرين يوماً، فإن استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاة ثلاثة أيام وصلت سبعة و عشرين يوماً» (٢) و قريب منه موقفه الآخر (٣).

و موقوف سماعه: «سألته عن الجارية أول ما تحيض فتقعد في الشهر يومين و في الشهر ثلاثة أيام يختلف عليها لا يكون طمثها في الشهر عدة أيام سواء. قال: فلها أن تجلس و تدع الصلاة ما دامت ترى الدم ما لم يجز العشرة، فإذا اتفق الشهران عدة أيام

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الحيض، حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٥.

سواء فتلك أيامها» (١).

و أظهر من ذلك ما لو كان عاداتها عشره أيام. و لا استظهار هنا و إن استمر الدم إجماعا، كما في المستند. و يقتضيه جملة من النصوص (٢).

و أما المضطربه فجريان الحكم فيها مقتضى إطلاق المنتهى و ظاهر جامع المقاصد، بل لعل مراد من ذكر ذلك في المبتدأه ما يعمها، لاقتصارهم في مقابلها على ذات العاده.

و لعله لذا قال في كشف الثام بعد ذكر حكم المبتدأه: «و لعل منها المضطربه عددا».

و يقتضيه - مضافا إلى ما تقدم من عموم القاعده، و إطلاق نصوص الاستبراء، و الأولويه - إطلاق موثق سماعه، بل هي متيقنه منه.

نعم، في الدروس أنها تعتبر التمييز و الروايات في جميع أدوارها.

فإن أراد أنها تعتبرهما مع تجاوز الدم العشره حتى بالإضافة إلى الدور الأول، حيث ينكشف عدم حيضيه ما زاد عليهما من العشره، و إن جاز لها ظاهرا التحيض في الدور الأول بتمام العشره قبل انكشاف التجاوز، فهو لا ينافي ما سبق بناء على ما عرفت من أن محل الكلام عدم التجاوز، إلا أنه يكون مطابقا لما ذكره في المبتدأه، مع ظهور كلامه في الفرق بينهما بالإضافة للدور الأول.

و إن أراد أنها تعتبرهما من أول الأمر فلا تبني على حيضيه تمام العشره واقعا حتى مع عدم التجاوز، كان مخالفا لما سبق هنا، و كفى في رده ما تقدم.

و إن أراد أنها لا تبني على حيضيه تمام العشره ظاهرا حتى ينكشف عدم التجاوز عن العشره فتتكشف حيضيه مجموعها، فالظاهر مخالفته لمساق كلماتهم و فقدته للدليل، بل هو مخالف لموثق سماعه الظاهر في بيان الوظيفه الفعلية، و لنصوص الاستبراء المصرحه بالبناء على الحيضيه مع عدم النقاء، و لقاعده الإمكان بناء على ما سبق احتمالاه في الدم المنقطع من أن موضوعها الإمكان بلحاظ الموانع السابقه على

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) راجع الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض.

و إن كانت ذات عاده دون العشره فإن كان ذلك الاستبراء فى أيام العاده فلا إشكال فى بقائها على التحيض (١). و إن كان بعد انقضاء العاده (٢) بقيت على التحيض استظهارا (٣).

الدم دون اللاحقه. فلاحظ.

الكلام فى الاستظهار

فى وجوب الاستظهار و عدمه لذات العاده بعد مضيها

إشاره

(١) لاتفاق نصوص الاستظهار و نصوص الاقتصار على قدر العاده التى يأتى الكلام فيها على التحيض فى أيام العاده. بل لعله المتيقن من إطلاق نصوص الاستبراء و قاعده الإمكان.

و يكفى فيها العاده العدديه و إن لم تكن وقتيه، بل يكفى لذات العاده الوقتيه و العدديه فيما لو تحيضت بالدم فى غير أيام عادتها عدم مضي العدد، كل ذلك لإطلاق نصوص الاستبراء و بعض نصوص الاستظهار. و لا ينافى ذلك اختصاص بعضها بذات العاده الوقتيه و العدديه كنصوص الاقتصار على العاده، كما لا يخفى.

نعم، بناء على ما تقدم لا مجال للتحيض بالصفرة إلا فى ضمن العاده الوقتيه، لظهور نصوصها المتقدمه فيها، فلا تنفع العدديه فقط فى التحيض بالصفرة قبل انقضاء العدد. كما لا مجال للاستظهار مع الصفرة مطلقا و إن كانت العاده عدديه و وقتيه.

(٢) يعنى العدديه و إن لم تكن وقتيه، كما صرح به غير واحد، و نسب لتصريح جماعه، لظهور أدله الاستظهار فيها. و يأتى الكلام فى ذلك.

(٣) أما أصل مشروعيه الاستظهار لذات العاده فالظاهر عدم الإشكال فيه بينهم، و قد ادعى الإجماع عليه فى المعتبر و التذكرة و الحدائق و المستند و المفاتيح و محكى شرحه، و نفى الخلاف فيه فى جامع المقاصد.

و صريح الاستبصار و السرائر أنه واجب، كما حكاه غير واحد عن ظاهر المرتضى، بل هو ظاهر كل من ذكره و لم ينبه لعدم وجوبه. و لعله لذا نسبه فى كشف اللثام لظاهر الأكثر.

و تقتضيه النصوص الكثيره الوارده فى المستحاضه و فيمن يستمر بها الدم بعد وقتها «١» و النفساء «٢» التى لا يبعد تواترها إجمالاً و إن اختلفت فى قدره على ما يأتى التعرض لها، و ربما ادعى أنها تزيد على التواتر. و ظاهرها الوجوب، لورودها فى مقام بيان الوظيفه و سوقه فيها مساق الحيض فى العاده.

لكن فى جملة من النصوص أن مستمره الدم و المستحاضه تقتصر على أيام عاداتها «٣». و من ثم اختلفت أنظارهم فى الجمع بينها أو استحكام التعارض الذى ينبغى النظر معه فى المرجحات.

و المذكور فى كلماتهم وجوه..

الأول: حمل أخبار الاستظهار على الاستحباب،

كما احتمله فى التذكرة و اعتمده فى جامع المقاصد و الروض و محكى الذكري و البيان و غيرها، و عن شرح المفاتيح أنه المشهور، و نسبه فى الروض و محكى اللوامع للأكثر، و فى المدارك لعامة المتأخرين. و قد يرجع إليه ما فى المنتهى من أن الاستظهار ليس على الوجوب.

و يشكل بأن ظاهر كل من نصوص الاستظهار و نصوص الاقتصار على العاده كون مضمونها الوظيفه اللازمه، فالجمع المذكور تصرف فى كل منهما بلا شاهد. و إنما يتجه الجمع بالاستحباب مع الاقتصار فى أحد الطرفين على الترخيص.

مضافاً إلى إباء بعض نصوص الاقتصار الحمل المذكور، كقوله عليه السلام فى مرسله يونس الطويله بعد حكاية أمر النبى المبتدأه بالحيض ستة أيام أو سبعة: «لا ترى أن أيامها لو كانت أقل من سبع و كانت خمسا أو أقل من ذلك ما قال لها تحيضى سبعا، فيكون قد أمرها بترك الصلاه أياما و هى مستحاضه غير حائض» «٤» لظهوره فى أن الأمر بالزيادة فى ترك الصلاه على العاده التى هى أماره على كون ما زاد عليها

(١) راجع الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض و باب: ١ من أبواب الاستحاضه.

(٢) راجع الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس.

(٣) راجع الوسائل باب: ٥ من أبواب الحيض، و باب: ١، ٢، ٣ من أبواب الاستحاضه.

(٤) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٣.

استحاضه مستنكر لا يصدر من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

هذا و ربما استشكل في الوجه المذكور بأنه لا معنى لاستحباب ترك العباده بعد فرض مشروعيتها الموقوفه على الأمر بها.

لكنه يندفع بأنه قد يتم لو كان الاستحباب واقعيًا، لا- في مثل المقام، حيث يكون ظاهريًا احتياطيًا لتجنب العباده حال الحدث المحتمل. مضافًا إلى أنه يكفي في استحباب الاستظهار ملاحظه بقيه أحكام الحائض.

الثاني: حمل أخبار الاستظهار على الإباحه،

كما جعله أحد وجهي الجمع في المعتبر، و قد يرجع إليه ما سبق من المنتهى، و عن الذخيره الجزم به.

و يشكل بأنه إن رجع إلى قصور نصوص الاستظهار عن إفاده الوجوب في نفسها بسبب ورود الأمر فيها مورد توهم الحظر لما فيه من احتمال التفريط بالعباده حال الطهر، أشكل بأنه كما يحتمل الحظر لذلك يحتمل الوجوب دفعا للتفريط بتكاليف الحيض المحتمل، فالأمر بالاستظهارة في النصوص ظاهر في لزومه ظاهرا مع تردد الواقع بالنحو المذكور.

و إن رجع إلى لزوم الخروج عن ظاهر نصوص الاستظهار و هو الوجوب و حملها على الجواز جمعا مع نصوص الاقتصار على العاده- كما هو ظاهر المعتبر و المنتهى- أشكل بأنه مستلزم للتصرف في كلتا الطائفتين بلا شاهد، كما مر في سابقه، سواء أريد بذلك استحباب الاقتصار على العاده أم إباحته أيضا.

و إن كان الوجه فيه ما سبق من امتناع استحباب الاستظهار فقد تقدم دفعه.

هذا مضافًا إلى أن ما تقدم من مرسله يونس الطويله كما يأتي استحباب الاستظهار يأتي إباحته.

كما أن بعض نصوص الاستظهار آت عن إباحته، كموثق مالك بن أعين:

«سألت أبا جعفر عليه السلام عن النفساء يغشاها زوجها و هي في نفاسها من الدم. قال:

نعم، إذا مضى لها منذ يوم وضعت بقدر أيام عده حيضها ثم تستظهر بيوم فلا بأس

بعد أن يغشاهما زوجها يأمرها فلتغتسل ثم يغشاهما إن أحب» (١) بناء على عدم الفرق بين الحيض و النفاس في ذلك، لقوه ظهوره في أن الاستظهار مانع للزوج من الوطء، و هو إنما يتجه مع مطلوبيته و لو استحبابا.

نعم، قد يظهر في إباحه الاستظهار صحيح محمد بن مسلم: «سألت أبا جعفر عليه السّلام عن النفساء كم تقعد؟ فقال: إن أسماء بنت عميس أمرها رسول الله صلّى الله عليه و آله أن تغتسل لثمان عشره و لا بأس بأن تستظهر بيوم أو يومين» (٢).

لكنه مختص بمورده لو أمكن العمل به، و ليس الاستظهار فيه فيما بين العاده و العشره الذى هو محل الكلام، فلا يكون شاهد جمع بين نصوص المقام.

الثالث: ما ذكره المحقق الخراسانى قدس سرّه من رفع اليد عن ظهور كلتا الطائفتين فى الوجوب التعيينى و حملهما على الوجوب التخييرى،

لأنه مقتضى الجمع العرفى الذى لا يحتاج إلى شاهد، مع البناء على أفضليه الاستظهار لاختلاف أخباره فى مقداره، مع التعبير فى بعض نصوصه بالاحتياط (٣)، الراجع عقلا و نقلا.

و فيه: أن اختلاف أخبار الاستظهار فى مقداره قد يبيد إرادته الوجوب التعيينى منها، من دون أن يكون شاهدا بحملها على الأفضليه، بل كما تحمل على كونه واجبا تخييريا تحمل على التخيير بين المراتب.

و الاحتياط إنما يكون راجحا عقلا و شرعا إذا لم يكن مزاحما بمثله، كما فى المقام، فالتعبير به هنا لا يدل على أفضليه الاستظهار، بل يحمل الأمر به على الوجوب التخييرى، لو حملت عليه بقيه نصوص الاستظهار.

كما أن الجمع بين الطائفتين بحملهما على الوجوب التخييرى ليس عرفيا، و لا سيما مع تنافى الوظيفتين المذكورتين فيهما عرفا.

بل لا معنى للتخيير بين الفعل و الترك أو نحوهما مما لا ثالث له، لأن امتناع

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١٥.

(٣) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٧.

الخلو عن الطرفين مستلزم للغويه الحكم بالتخيير بينهما شرعا.

و دعوى: أن الممتنع إنما هو التخيير بين مثل الصلاة و عدمها، لا التخيير بين البناء القلبي على الحيضيه المستلزم لحرمة الصلاة و البناء القلبي على عدمها المستلزم لوجوبها.

مدفوعه بأن الاستظهار إنما يكون بترك العباده و نحوه من أحكام الحائض، لا- بالبناء على الحيضيه، كما أن ظاهر نصوص الاقتصار على العاده لزوم فعل العباده، لا بالبناء القلبي على عدم الحيض، فالتخيير إنما يكون بين الفعل و الترك، لا بين البنائين، و لذا لا إشكال في عدم وجوب أحد البنائين، بل يكفي ترتب أحد الحكمين من دون بناء قلبي على موضوعه.

هذا كله مضافا إلى إباء مرسله يونس الطويله عن هذا الوجه، لنظير ما تقدم في الوجه الأول.

الرابع: ما جعله في المعبر أحد وجهي الجمع من حمل الاستظهار على ما يغلب عند المرأة في حيضها.

و لا يخفى أنه بعد فرض كونها ذات عاده يبعد إرادته غلبه زياده الحيض عليها، لأنه قد يوجب انقلاب العاده أو ارتفاع حكمها عندهم، فلا يبعد كون مراده غلبه عدم تجاوز الدم الزائد على العاده عن العشره الموجب لإلحاقه بالحيض، في مقابل ما إذا لم يكن الغالب تجاوزه، و إن لم يكن أصل الزياده على العاده غاليبا، فتحمل نصوص الاستظهار على الأول و نصوص الاقتصار على العاده على الثاني.

و كيف كان، فهو كما ترى جمع تبرعى بلا شاهد.

الخامس: ما احتمله في المدارك من حمل أخبار الاستظهار على ما إذا كان الدم بصفه الحيض و أخبار الاقتصار على العاده على ما إذا كان فاقدا لها.

و قد يستدل عليه بما تضمن أن الصفره في غير أيام الحيض ليست بحيض، مؤيدا بعموم أخبار الصفات، و بما في مرسله يونس المتقدمه في الاستبراء من اعتبار خروج الدم العييط في الحكم بالحيضيه، و بما في صحيح محمد بن مسلم المتقدم فيه

أيضا من اعتبار خروج الدم و الحكم مع الصفرة بالوضوء.

و لا- يخفى أن فقد صفة الحيض أعم من الصفرة، فإن كان المراد حمل نصوص الاقتصار على العادة على خصوص الصفرة و نصوص الاستظهار على ما عداها، فنصوص الصفات لا تطابقه، و نصوص الاقتصار على العادة آية عنه جدا، لورودها في الدم المنصرف لغيرها و ظهور بعضها في كثرته، فلا تناسب كونه صفرة. نعم، تقدم أن مقتضى نصوص الصفرة عدم التحيض بها بعد العادة و إن لم تتجاوز العشرة.

و إن كان المراد حمل نصوص الاقتصار على العادة على مطلق فاقد الصفة و نصوص الاستظهار على خصوص واجدها، فلا تطابقه نصوص الصفرة و لا نصوص الاستبراء.

و أما نصوص الصفات فهي- مع اختصاصها بغير ذات العادة- لا تقتضى الاستظهار في واجد الصفة الذي هو عبارته عن الاحتياط لاحتمال الحيض، بل البناء على حيضيته لأما ريه الصفة عليها، و لذا تقصر عما لو تجاوز الواحد للصفة العشرة لتعارض تطبيقها بالإضافة إلى أجزائه، فلا مجال لجعل نصوص الصفات مبينه للمراد من نصوص الاستظهار.

كما أن ظاهر نصوص الاقتصار على العادة خصوصيه العادة في تمييز الحيض عند اشتباه الدم، و لا تناسب دخل فقد الصفة في البناء على عدم حيضيه ما زاد على العادة، فلا تكون نصوص الصفات مبينه للمراد من نصوص الاقتصار على العادة، مع أن بعض نصوص الاستظهار يأبى الحمل على واجد الصفة، كموثق سعيد بن يسار فيمن ترى الشىء من الدم الرقيق بعد اغتسالها «١»، المتقدم في حكم الدم المتقطع.

السادس: تقييد نصوص الاقتصار على العادة بنصوص الاستظهار،

كما يظهر من المستند. و كأنه لدعوى: أن ترتيب أحكام الطهر بمجرد انقضاء أيام العادة إنما هو مقتضى إطلاق نصوص الاقتصار عليها لعدم أخذ أمر آخر زائد على ذلك في موضوعها، فيتعين تقييده بما إذا مضت أيام الاستظهار عملا بنصوصه، لأنها أخص.

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٨.

و يشكل بإباء نصوص الاقتصار على العادة عن الحمل على ذلك، لقوه ظهورها فى ترتيب أحكام الطهر بمجرد انقضاء العادة، بل ظهور بعضها فى استنكار ترك العباده بعدها، كما سبق عند الكلام فى الوجه الأول.

و أما ما فى الجواهر من أن التخصيص المذكور لازم للقائلين بالوجوب و الاستحباب.

فهو كما ترى، لأن استحباب الاستظهار لو تم يبنى على حمل نصوص الاقتصار على الترخيص فى التعجيل، ليلائم الاستحباب المذكور، لا إبقائها على ظهورها فى الوجوب لينافيه، فيحتاج لتخصيصه به كما ادعى تخصيصه بوجوب الاستظهار.

السابع: ما فى الحدائق من حمل أخبار الاقتصار على العادة - لو عمل بها و لم تحمل على التقيه،

على ما أتى الكلام فيه إن شاء الله تعالى - على مستقيمه الحيض و حمل أخبار الاستظهار على غيرها، كما هو الغالب فى ذات العادة.

و كأن مراده بالاستقامه عدم مخالفه حيضها للعادة بعد انعقادها بالمرتين فى مقابل ما إذا كان يختلف عليها بالتقدم و التأخر و الزيادة و النقصان.

و قد استشهد لذلك بموثق عبد الرحمن أو صحيحه: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن المستحاضه أ يطؤها زوجها و هل تطوف بالبيت؟ قال: تقعد قرءها الذى كانت تحيض فيه، فإن كان قرؤها مستقيما فلتأخذ به، و إن كان فيه خلاف فلتحتط بيوم أو يومين و لتغتسل ...» «١» و موثق مالك بن أعين: «سألت أبا جعفر عليه السّلام عن المستحاضه كيف يغشاها زوجها؟ قال: ينظر الأيام التى كانت تحيض فيها و حيضتها مستقيمه فلا يقربها فى عده تلك الأيام من ذلك الشهر، و يغشاها فيما سوى ذلك من الأيام ...» «٢».

و يناسبه - كما قيل - ما فى مرسل داود مولى أبى المغراء فىمن حيضها دائم

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضه حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الاستحاضه حديث: ١.

مستقيم سبعة أيام أو ثمانية، فترى الدم ثلاثه أيام ثم يتقطع عليها، حيث قال عليه السلام:

«إذا رأت الدم أمسكت، وإذا رأت الطهر صلت فإذا مضت أيام حيضها واستمر بها الطهر صلت، فإذا رأت الدم فهي مستحاضه»
«١»، حيث لم يحكم فيه مع الاستقامه بالاستظهار.

هذا وقد استبعد شيخنا الأعظم قدس سره حمل نصوص الاستظهار على غير مستقيمه الحيض. ولم يتضح وجه البعد فيه، ولا سيما مع ما يأتي منه من أنه مع الاستقامه تظمن بتجاوز الدم العشره، فيرتفع موضوع الاستظهار، ومع ما سبق من الحدائق من كون الغالب عدم الاستقامه.

نعم، قد يبعد حمل مرسله يونس - التي هي من نصوص الاقتصار على العاده - على خصوص المستقيه، بلحاظ ما تضمنته من تحديد العاده باستواء شهرين، و أنها تأخذ بما اتفقا فيه و تدع ما سواه، لقوه ظهورها في بيان تمام ما يعتبر في العاده التي جعلت مرجعا فيها، و لو اعتبرت الاستقامه مع ذلك كان المرجع فيها العاده الحاصله من استواء تمام الأشهر السابقه على الاستحاضه، لا استواء شهرين منها فقط، كما لعله ظاهر.

هذا مضافا إلى قصور النصوص المتقدمه عن أن تشهد بالجمع المذكور، لأن المرسل لما كان واردا في الدم المتقطع فهو أجنبي عما نحن فيه، مخالف لما دل على أن ما يكون في ضمن العشره فهو من الحيضه الأولى، و لذا تقدم حمله على تجاوز الدم الجديد للعشره أو رؤيته بعدها.

كما أنه لا يبعد ظهور موثق مالك في إرادته مطلق ذات العاده، لأن قوله عليه السلام:

«وحيضتها مستقيه» حال من جمله الصله، لا شرط للاقتصار على أيام الحيض بعد فرض تعيينها بعاده شرعيه، كيف و لو أريد به استقامه الحيض في تمام الشهور لزم الاقتصار في

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ١.

الجواب على الفرد غير الغالب، وهو بعيد جدا، ولا سيما مع كون الاقتصار على العاده مع الاستقامه على العاده أولى بأن يستغنى عن البيان بسبب كونه ارتكازيا من وظيفتها مع عدم الاستقامه عليها، فلتحمل الاستقامه على ما يقابل الاستحاضه. فلاحظ.

و أما حديث عبد الرحمن فقد استشكل فيه المحقق الخراساني قدس سرّه و غيره بأن الظاهر من فرض الخلاف في القرء عدم انعقاد العاده للمرأة، فيرجع للتفصيل في الاقتصار و الاستظهار بين ذات العاده و غيرها، لا بين مستقيمه الحيض على طبق العاده و غيرها، كما هو المدعى.

و أجاب عنه سيدنا المصنف قدس سرّه بأن ظاهر التردد بين الشرطيتين فيه تقسيم أيام القرء المفروضه لها التي أمرت بالعود فيها، لا فرضها غير ذات قرء. بل الاحتياط لها إنما يمكن إذا كانت ذات قرء معلوم محدد، ليتمكن الزيادة عليه.

و فيه: أن الحديث لم يتضمن نسبه الاستقامه و الاختلاف للحيض بالإضافة للقرء، ليكون شاهدا لما في الحدائق، بل لنفس القرء، و حيث كان المعتبر في انعقاد العاده اتفاق القرء، فلا مجال لاستفاده تحققها في صورتى الاستقامه و الاختلاف.

نعم، فرض القرء مع الاختلاف قد يناسب قله التفاوت بين الأقرء، بحيث يصح إطلاق القرء عرفا على القدر المشترك بينها، و بلحاظه يفرض الاحتياط بالزيادة عليه يوما أو يومين.

فإن أمكن العمل به، و إلا تعين طرحه، لا حملة على خلاف ظاهره من التفصيل المذكور، ليكون شاهدا للجمع به بين النصوص.

مضافا إلى ما ذكره سيدنا المصنف قدس سرّه من اختصاصه بالمستحاضه الظاهره في مستمره الدم مدته طويله، فلا يكون شاهد جمع بين نصوص الاستظهار و الاقتصار الوارده في غيرها، بل غايه ما ينهض به التفصيل في الاستظهار بالإضافة إليها لو قلنا بثبوتها فيها في الجملة، على ما يأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

الثامن: ما قرّبه شيخنا الأعظم قدس سرّه من إبقاء أخبار الاستظهار على ظهورها في الوجوب

و حملها على راجيه انقطاع الدم و عدم تجاوزه عن العشره، كما هو مقتضى التعبير فى بعضها بالاحتياط «١» و التربص «٢» و الانتظار «٣»، حيث يظهر منها احتمال كون الدم حيضا بسبب انقطاعه على العشره.

و كذا ما تضمنته جملة منها من أنها إن طهرت فلتغتسل، و إلا فهي مستحاضه «٤»، حيث يظهر منه توقع الأمرين.

بل لما كان الاستظهار طلب ظهور الحال كان المراد به فى المقام الانتظار ليظهر حال الدم، و أنه ينقطع على العشره ليكون بتمامه حيضا، أو يتجاوزها ليكون ما زاد على العاده منه استحاضه، و لا موضوع لذلك مع اليأس عن الانقطاع.

و أما أخبار الاقتصار على العاده فتحمل على اليأسه عن الانقطاع على العشره، إما جمعا مع نصوص الاستظهار بعد فرض تنزيلها على الراجيه، كما ذكره سيدنا المصنف قدس سره بل قال: «بل اليأس بنفسه استظهار لتجاوز الدم، فلا يكون معه استظهار».

أو لما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من أن موردها الدميه التى يستمر بها الدم شهورا أو سنين، حيث يغلب على ظنها عدم انقطاعه بالصبر يوما أو يومين، و من هى مثلها، كمستقيمه العاده - كما فى النصوص المتقدمه فى الوجه السابق - حيث تعلم عاده بسبب استقامه حيضها عدم انقطاع الدم الزائد على العشره ليزيد حيضها على عاداتها.

و كذا النفساء، حيث يغلب تجاوز دمها عن العشره، و لا بد من تنزيل ما تضمن الاستظهار لها على راجيه الانقطاع، كما يقتضيه التعبير فيها بأنها إن طهرت و إلا فهي بمنزله المستحاضه «٥».

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضه حديث: ٨، ١٠، ١٢.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١، ١١.

(٣) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١، ١١.

(٤) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١، ٤، و باب: ١ من أبواب الاستحاضه حديث: ٥، ١٠ و باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١١.

(٥) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٣، ١١.

و فيه: أن التعبير بالاحتياط و إن كان ظاهراً في الاحتمال، إلا أن الظاهر منه احتمال الحيض، و لا إشعار فيه بتفرع احتمالته على احتمال الانقطاع قبل العشرة و عدمه.

و أما التعبير بالتربص و الانتظار فإنما يراد به التربص بالصلاة و الانتظار فيها، من دون أن يشعر بأن موضوع الاحتمال المذكور.

كما أن ما تضمنته من أنها إن طهرت بعد الاستظهار فلتغتسل و إلا فهي مستحاضة فلا ظهور له في أخذ احتمال الانقطاع في موضوع الاستظهار.

بل هو وارد لبيان جريان حكم المستحاضة بعد الاستظهار لدفع توهم بقاء حكم الحيض، كما في مثل قوله عليه السلام في موثق سماعه: «فإن كان أكثر من أيامها التي كانت تحيض فيهن فلتربص بثلاثة أيام بعد ما تمضى أيامها، فإذا تربصت بثلاثة أيام و لم ينقطع عنها الدم فلتصنع كما تصنع المستحاضة» (١).

أو لبيان وظيفه المستحاضة و شرحها، كما في مثل قوله عليه السلام في صحيح زرارة: «تقعد بقدر حيضها و تستظهر بيومين، فإن انقطع عنها الدم و إلا اغتسلت و احتشت ... فإن جاز الدم الكرسف تعصبت و اغتسلت ... و إن لم يجز الدم الكرسف صلت بغسل واحد ...» (٢).

بل حيث كان ظاهره ابتداء حكم الاستحاضة بعد الاستظهار لا انكشاف ثبوته من حين انقضاء العادة كان مقتضاه عدم دخل احتمال الانقطاع في مشروعيته، إذ لو كان دخيلاً لانكشف بالاستمرار بعده كون الدم في مدته دم استحاضة.

و أما الاستظهار فليس المراد به طلب ظهور الحال، بل هو لغه الاحتياط و الاستيثاق، كما في نهاية ابن الأثير و لسان العرب و مجمع البحرين، و يناسبه كثير من اشتقاقته، و قد ذكروا أن منه الحديث: «أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ خَرَّاصِ النَّخْلِ أَنْ يَسْتَظْهِرُوا» أي:

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٥.

يحتاطوا لأربابها و يدعوا لهم قدر ما ينوبهم و ينزل بهم من الأضياف و أبناء السبيل. و به فسر الأخيران الاستظهار فى المقام.

بل لا- ينبغى التأمل فى ذلك مع ما هو المقطوع به من أن المراد به فى المقام ترتيب أحكام الحائض الذى يكون به الاحتياط لاحتمال الحيض، و لا دخل لها فى استكشاف حال الدم من حيثه الانقطاع و عدمه.

و من هنا كان الظاهر عدم القرينه على تنزيل نصوص الاستظهار على راجيه الانقطاع.

كما أن تنزيل نصوص الاقتصار على العاده على اليائسه عن انقطاع الدم على العشره إن كان للجمع بينها و بين نصوص الاستظهار فهو متفرع على حمل نصوص الاستظهار على الراجيه الذى عرفت خلوه عن القرينه.

و إن كان بلحاظ مواردها فهو غير ظاهر، أما فى الدميه فلأنها و إن كانت قد تعلم أو تطمئن باستمرار الدم فيما لو كان كثيرا و كانت العاده قريبه من العشره، إلا أنه قد لا يحصل لها ذلك لو قل الدم خصوصا مع بعد العاده عن العشره.

و أظهر منها مستقيمه الحيض، لوضوح أن استقامه الحيض ليست أماره على عدم انقطاع الدم على العشره، بل على عدم حيضيه ما زاد على العاده و إن انقطع عليها، و الحكم بحيضيته حينئذ- لو تم- إهمال لأماريتها.

كما أن النفاس لا يستلزم أحد الأمرين. و تنزيل كل من الطائفتين الواردتين فيه على أحدهما بلا شاهد. بل اليأس عن الانقطاع فى غير الدميه الكثيره الدم بعيد جدا، فيبعد تنزيل نصوص الاقتصار عليه.

ثم إن سيدنا المصنف قدس سره بعد أن قرب حمل نصوص الاقتصار على العاده على اليائسه عن الانقطاع بما تقدم ذكر أن الأقرب حملها على الحكم الواقعى للمستحاضه، لأنه الظاهر من غير واحد من النصوص، بل هو المقطوع به فى صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام: «سمعتة يقول: المرأه المستحاضه تغتسل التى لا تطهر

عند صلاة الظهر «١» ... و لا- بأس بأن يأتيها بعلمها إذا شاء إلا أيام حيضها فيعتزلها زوجها «٢» و مرسله يونس الطويله المتضمنه رجوع المستحاضه إلى أيام أقرائها قلت أو كثرت «٣».

و ليست وارده لبيان الحكم ظاهرا على الدم بأنه استحاضه مع احتمال انقطاعه على العشره كى يكون معارضا لنصوص الاستظهار. و لو فرض ظهور بعض نصوص الاقتصار على العاده فى الحكم الظاهرى تعين حملة على الحكم الواقعى جمعا بين النصوص.

و يشكل ما ذكره بأن نصوص الاقتصار على العاده لم تتضمن حيضيه خصوص ما فيها على تقدير تجاوزه عن العشره كى لا تكون متعرضه للوظيفه مع الشك فى التجاوز، و لا تنافى نصوص الاستظهار لو تمت دلالتها على حكم الشك فيه و غض النظر عما سبق، و إنما تضمنت الإرجاع للعاده فى تمييز الحيض من الاستحاضه، و مقتضاه أماريه العاده على نفى حيضيه ما زاد عليها و إن انقطع على العشره، فضلا عما إذا احتمل انقطاعه عليها، فتنافى نصوص الاستظهار الظاهره فى عدم حجيتها على نفى حيضيته و أنه لا بد فيه من الاحتياط فيه مده معينه.

و لم يتضح وجه خصوصيه الصحيح و المرسله الموجهه للقطع بإرادته الحكم الواقعى منهما، غايه الأمر أنهما تضمنتا استمرار الدم و عدم الطهر منه، و هو- مع عدم اختصاصه بهما لظهور المستحاضه فى ذلك فى جميع النصوص- لا يراد به التجاوز عن العاده و الاستمرار لما بعد العشره، ليكون الكلام مسوقا لبيان حيضيه خصوص ما فى العاده واقعا على تقدير الاستمرار من دون نظر للوظيفه مع الشك فيه. بل سبق استمرار الدم إلى حين الرجوع للعاده من دون نظر لتجاوزه عن العشره بعد ذلك، لكفايه ذلك فى صدق المستحاضه و قابليته للإدراك و لا طريق غالبا للعلم بالتجاوز عن العشره.

(١) هكذا فى الوسائل الطبعه الحديثه. و فى الكافى [ج: ١ ص: ٩٠] و التهذيب [ج: ١ ص: ١٧١]: قال:

المستحاضه تغتسل عند صلاة الظهر ...) و فى موضع آخر من التهذيب [ج: ١ ص: ٤٠١] بسند موثق:

(سمعتة يقول: المرأه المستحاضه التى لا تطهر قال: تغتسل عند صلاة الظهر ...).

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضه حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب الحيض حديث: ١.

إلا أن يرجع إلى ما سبق من شيخنا الأعظم قدس سرّه من يأس الدميه عن الانقطاع، الذى لو تم- و غرض النظر عما سبق فيه- لا يوجب ظهور نصوصها فى بيان الحكم الواقعى لصوره الانقطاع، بل اختصاص الوظيفه التى تضمنتها بصوره اليأس، فيكون وجهها للجمع مع نصوص الاستظهار، على ما سبق الكلام فيه.

و الذى تحصل من جميع ما تقدم أن حمل نصوص الاستظهار على صوره رجاء الانقطاع على العشره و نصوص الاقتصار على العاده على صوره اليأس منه أو على بيان الحكم الواقعى لصوره عدم الانقطاع لا شاهد له من النصوص المذكوره فلا مجال للبناء عليه فى مقام الجمع بين النصوص و رفع التنافى بينها.

نعم، لو ثبت أن الحكم الواقعى هو حيضيه خصوص ما فى العاده على تقدير تجاوز الدم عن العشره، و حيضيه تمام ما فى العشره على تقدير الانقطاع عليها، فحيث كانت نصوص الاستظهار ظاهره فى الوظيفه الظاهريه مع الشك فى حال الدم اختص موردها بالشك فى الانقطاع، و إن لم يتم ما سبق من القرائن فى تقريب كلام شيخنا الأعظم قدس سرّه. و حينئذ قد يتعين حمل نصوص الاقتصار على العاده على صوره العلم بالتجاوز جمعا.

لكن الظاهر ابتناء الحكم الواقعى المذكور على كيفيه الجمع بين الطائفتين من النصوص، على ما يأتى إن شاء الله تعالى، فلا يكون شاهدا على الجمع بينهما.

على أن بعض نصوص الاقتصار قد يأتى الحمل على العلم بعدم الانقطاع، لندرته فى موردها، كما سبق. فتحمل على صوره الشك فيه و تعارض نصوص الاستظهار فى الوظيفه الظاهريه. فلاحظ.

التاسع: هو تخصيص أخبار الاقتصار على العاده بالداميه التى يستمر دمها من الدور الأول إلى الثانى فما زاد

ما عن الوحيد فى شرح المفاتيح، و قد يظهر من الحدائق، و مال إليه فى الجواهر، بل قد يظهر من جمله من الأصحاب و إن لم يوضح فى كلماتهم، و هو تخصيص أخبار الاقتصار على العاده بالداميه التى يستمر دمها من الدور الأول إلى الثانى فما زاد، و تبقى أخبار الاستظهار فى الدور الأول للمستمره الدم المذكوره و لمن يتجاوز دمها العاده من دون أن يستمر.

و يقتضيه موثق إسحاق بن جرير في استئذان امرأه على أبي عبد الله عليه السلام، و فيه:

«فقلت له: ما تقول في المرأة تحيض فتجوز أيام حيضها؟ قال: إن كانت أيام حيضها دون عشرة أيام استظهرت بيوم واحد ثم هي مستحاضه. قالت: فإن الدم يستمر بها الشهر و الشهرين و الثلاثة كيف تصنع بالصلاه قال: تجلس أيام حيضها ثم تغتسل لكل صلاتين..» (١).

فإن ذيله صالح للقرينيه على أن المراد بالصدر تجاوز الدم أيام الحيض في أول رؤيته، لو لم يكن ذلك هو الظاهر منه في نفسه، لانصراف قولها: «تحيض...» إلى الحيض الحاصل من ابتداء رؤيه الدم، دون ما يحكم بحيضيته في الأشهر اللاحقه مع استمراره.

كما أن ظاهر الدليل بيان الوظيفه في الدم المستمر شهرا فما زاد من حين بلوغه الشهر، لا من أول الأمر، لظهوره في فعليه الخطاب بالجلوس قدر أيام الحيض، لا أنه مقتضى وظيفتها الواقعيه في الكل و إن لم يمكن العمل عليها من أول الأمر، لعدم انكشاف الاستمرار إلا بعد مضي الشهر. و لا سيما مع تضمن الصدر بيان الوظيفه في أول الدم المذكور، حيث يبعد جدا مع ذلك سوق الدليل لبيان لزوم تدارك ما فات في يوم الاستظهار الذي تضمنه الصدر.

كيف و لو كان عليه السلام بصدد ذلك كان المناسب بيانه في جواب السؤال الأول، لتعلقه به و شدة الاحتياج لبيانه بسبب لزوم انكشاف حال الاستمرار، لا- انتظار بيانه للسؤال الثاني الذي لا- قرينه على توقعه حين السؤال الأول، بل يظهر من حال المرأة توجهها له بعد استكمال معرفه الوظيفه في مورد السؤال المذكور.

و منه يظهر الإشكال فيما ذكره سيدنا المصنف قدس سرّه من أن ظاهر الدليل بيان الحكم الواقعي لمستمره الدم، سواء أراد أن ذلك هو الظاهر منه في نفسه أم بمقتضى الجمع بينه و بين الصدر.

و أشكال منه ما لو كان مراده ظهوره في الحكم الواقعي لمستمره الدم بالنعو

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

الذى لا ينافى ثبوت الاستظهار حتى فى الدور الثانى و ما بعده لو احتمل عدم التجاوز عن العشره بعد استكمال أيام الحيض، كما هو المناسب لما سبق منه قدس سره من حمل نصوص الاقتصار على العاده على ذلك.

لما تقدم من الإشكال فى الحمل المذكور، و لا سيما فى الموثق، لأن سبق التنبيه على الاستظهار فى صدره موجب لقوه ظهور إهماله فى الذيل فى عدم مشروعيته، و فى ثبوت الفرق بين مورديهما فيه.

ثم إن ظاهر الموثق أن المسؤول عنه- و لو بنحو القضييه الحقيقيه- فى كل من الصدر و الذيل امرأه واحده سئل أولاً عن حكم تجاوز دمها عن عاداتها، و ثانياً عن حكم استمراره بعد ذلك إلى شهر أو أكثر، كما يشهد به التعبير عن المسؤول عنه فى الذيل بضمير عائده للمرأة المذكوره فى الصدر.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبايى، مصباح المنهاج - كتاب الطهاره، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهاره؛ ج ٤، ص: ٢٧٩

فلا مجال لما عن بعض مشايخنا من عدم ورودهما فى امرأه واحده، بل هما سؤالان مستقلان، فلا مجال لتحكيم أحدهما على الآخر و جعله قرينه على المراد به.

على أن كونهما سؤالين مستقلين لا يمنع من قرينه أحدهما على الآخر بعد ورودهما فى مجلس واحد و سياق واحد، و لا سيما مع تفريع أحدهما على الآخر بالفاء.

و الحاصل: أنه لا إشكال فى ظهور الموثق فى التفصيل المذكور.

كما أن هذا التفصيل ملائم لجمله من النصوص، لصراحه بعض نصوص الاقتصار على العاده فى أن موردها التجاوز عن العاده فى أول رؤيه الدم، كموثق سماعه فيمن تعجل بها الدم «١» المتقدم فى الوجه السابق، و موثق سعيد بن يسار فيمن ترى الدم الرقيق بعد طهرها «٢».

و هو الظاهر من كثير من نصوص الاستظهار، للتعبير فى بعضها بمثل قوله:

«المرأه تحيض ثم يمضى وقت طهرها ...» «٣» أو: «رأت الدم فى حيضها ...» «٤» و نحوهما مما يظهر منه حدوث الحيض بتجدد الدم، لا باستمراره، و للسؤال فى بعضها عن

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١٢.

ص: ٢٧٩

حكم التجاوز مع ظهوره في المفروغيه عن جلوسها مدة العاده، كحديث زراره عن أبي جعفر عليه السلام: «سألته عن الطامث تقعد بعدد أيامها كيف تصنع؟ قال: تستظهر بيوم أو يومين ثم هي مستحاضه» (١) وغيره، لوضوح أن ذلك لا يتجه في المستمره في الدور الثاني، لاحتياج جلوسها مدة العاده للبيان، و لا يحتاج من اطع عليه للسؤال عما زاد عليها، لأن ما اطع عليه من البيان إما أن يتكفل بالاقصر أو الاستظهار، أما في الدور الأول فالجلوس مدة العاده يكون بمقتضى طبع المرأة، و إنما يسأل عما زاد عليها، لخروجه عن مقتضى طبعها. فلاحظ.

كما أن بعض نصوص الاقتصار على العاده صريح في أن موردها التي لا تطهر بين الحيضتين، كصحيح عبد الله بن سنان (٢) المتقدم في الوجه السابق، و هو المتيقن من مرسله يونس الطويله، لصراحتها في ورود بعض سنن المستحاضه في المستمره كثيرا، فتكون هي المتيقنه من مورد السنن الأخرى و منها سنه ذات العاده، بل حيث كان المفروض فيها سؤال ذات العاده من النبي صلى الله عليه و آله عن حكمها و تحيرها بسبب استمرار الدم، يبعد حملها على الدور الأول، لأنها تتحيز فيه بعادتها بمقتضى طبعها بلا حاجه للسؤال و إنما تسأل عن حكم الاستمرار بعده، لخروجه عن مقتضى طبعها.

و من هنا كانت هاتان الطائفتان من النصوص بنفسها شاهده للتفصيل المذكور أو مؤيده له، حيث قد تكون شاهده لتزليل المطلقات على ما يناسبها.

و إنما الإشكال فيه في منافاه بعض النصوص له بنحو لا- يمكن تنزيلها عليه، كما ادعاه غير واحد، حيث ادعى أن بعض أخبار الاقتصار على العاده ظاهر في الدور الأول، و بعض أخبار الاستظهار ظاهر في الدور الثاني.

أما الأولى فقد عدّ منها شيخنا الأعظم قدس سرّه مرسل داود مولى أبي المغراء (٣) المتقدم في الوجه السابع، و صحيح زراره عن أحدهما عليهما السلام: «قال: النفساء تكف عن

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١٣.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضه حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ١.

الصلاه أيامها التي كانت تمكث فيها، ثم تغتسل و تعمل كما تعمل المستحاضه» (١) و نحوه فى النفساء حديث عبد الرحمن بن أعين (٢)، و ما فى مرسله يونس القصيره من قوله عليه السلام: «و كل ما رأته المرأه فى أيام حيضها من صفره أو حمرة فهو من الحيض، و كل ما رأته بعد أيام حيضها فليس من الحيض» (٣).

و قوله عليه السلام فى مرسله يونس الطويله بعد حكاية أمر النبى صلى الله عليه و آله حمنه بنت جحش بالتحيض سته أيام أو سبعة: «ألا ترى أن أيامها لو كانت أقل من سبع و كانت خمسا أو أقل من ذلك ما قال لها تحيضى سبعا، فيكون قد أمرها بترك الصلاه أياما و هى مستحاضه غير حائض» (٤).

و قوله عليه السلام فيها فى بيان العاده: «فإن انقطع الدم لوقته فى الشهر الأول سواء حتى يوالى عليها حيضتان أو ثلاث فقد علم أن ذلك قد صار لها خلقا معروفا تعمل عليه و تدع ما سواه و تكون سنتها فيما تستقبل إن استحاضت قد صارت سنه إلى أن تجلس أقرأها و إنما جعل الوقت أن توالى عليها حيضتان أو ثلاث لقول رسول الله صلى الله عليه و آله للتي تعرف أيامها: دعى الصلاه أيام أقرأئك» (٥).

و أما الثانيه فلأن بعض أخبار الاستظهار وارده فى المستحاضه الظاهره فى الداميه، كحديث عبد الرحمن المتقدم فى الوجه السابع (٦)، و موثق زراره و محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام: «قال: يجب للمستحاضه أن تنظر إلى نساءها فتقتدى بأقرائها ثم تستظهر على ذلك بيوم» (٧). و خبر زراره عنه عليه السلام: «قال: المستحاضه تستظهر بيوم أو يومين» (٨)، و موثق زراره و فضيل عن أحدهما عليهما السلام: «قال: المستحاضه تكف عن الصلاه

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٩.

(٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ٨.

(٤) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٧ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٦) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضه حديث: ٨.

(٧) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٥.

(٨) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١٤.

ص: ٢٨١

أيام قرئها و تحتاط بيوم أو اثنين ثم تغتسل ...» (١) و نحوه خبر إسماعيل الجعفي (٢).

لكن الظاهر عدم نهوض كلتا الطائفتين بالمنع من التفصيل المذكور. أما نصوص الاقتصار على العاده فلأن مرسل داود- مع ضعفه في نفسه- وارد في الدم المتقطع، و هو أجنبي عما نحن فيه كما سبق في الوجه السابع. و صحيح زواره و حديث عبد الرحمن واردان في النفساء، و لا ملزم بالالتزام بكونها بحكم الحائض في الحكم المذكور.

و مرسله يونس القصيره مخالفه لنصوص الاستظهار على جميع وجوه الجمع المذكوره و منها الوجه الذي التزم به شيخنا الأعظم قدّس سرّه.

كما أنها مخالفه في الجملة لما تضمن أن ما يرى في ضمن العشره فهو من الحيضه الأولى، فلا مجال للالتزام بظاهاها بعد تظافر النصوص المذكوره و الاتفاق على العمل بها في الجملة، بل لا بد من حملها على الصفره أو طرحها، كما سبق عند الكلام في الدم المتقطع.

و الفقرة الأولى من مرسله يونس الطويله وارده في امرأه خاصه، و لا- إطلاق لها يشمل الدور الأول، بل لعل ظاهاها ما بعده، لتحيض المرأه بالدم في الدور الأول بمقتضى طبعها بلا حاجه للسؤال، و إنما تحتاج له بعد الاستمرار و خروجها عن وضعها الطبيعي.

و دعوى: أن اللازم إلغاء خصوصيه الدور بعد ظهورها في استنكار ترك الصلاه في غير العاده.

مدفوعه بأن موضوع الاستنكار ترك الصلاه حال عدم الحيض، فهو متفرع على حجيه العاده في نفى حيضيه ما خرج عنها، فمع قصور الإطلاق عن حجيه العاده على ذلك في بعض الأدوار لا موضوع لعموم الاستنكار.

كما أن الفقرة الثانيه و إن كان ظاهاها بدوا الرجوع للعاده مطلقا، إلا أن ورودها في شرح موضوع السنه الأولى و الاستدلال فيها على حجيه العاده بالنبوي الوارد في تلك السنه موقوف على شمول إطلاق النبوي للدور الأول، و هو في حيز

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضه حديث: ١٢.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضه حديث: ١٠.

الإشكال أو المنع، كما سبق.

على أنه لو تم إطلاق الفقرتين لزم تنزيلهما على غير الدور الأول لدليل التفصيل المتقدم. و ليسا نصا في الشمول للدور الأول لينايا الدليل المذكور.

و أما نصوص الاستظهار فحديث عبد الرحمن قد سبق في الوجه السابع ظهوره في ثبوت الاستظهار مع اختلاف القرء قليلا و إن لم تتعقد العاده الشرعيه، و هو أجنبي عما نحن فيه.

على أنه لو فرض ظهوره في اختلافه بعد انعقاد العاده كان شاهدا على التفصيل في هذا التفصيل، و أن الاقتصار على العاده مشروط باستقامه الحيض، و هو أمر آخر يأتي الكلام فيه، و لا يشهد بطلان التفصيل المذكور.

و موثق زراره و محمد بن مسلم وارد في المبتدأه- كما اعترف به شيخنا الأ-عظم قدس سره- لأنها هي التي ترجع إلى أقراء نساءها، و ثبوت الاستظهار لها زائدا على أقراءهن- لو تم- لا- يستلزم ثبوته لذات العاده زائدا على عادتها، لينايا التفصيل المذكور.

كما أن خبر زراره- مع عدم وضوح حجيته- لم يتضمن كون المستحاضه ذات عاده، بل لعلها مبتدئه ترجع إلى عادته نساءها، فيناسب موثق زراره و محمد بن مسلم.

و أما خبر الجعفي فضعفه مانع عن رفع اليد به عن هذا التفصيل الذي اقتضته الأدله. فلم يبق إلا موثق زراره و فضيل. و عن بعض مشايخنا الإشكال فيه بضعف السند، لضعف طريق الشيخ إلى علي بن الحسن بن فضال. لكن سبق في تحديد سن اليأس الاعتماد على الطريق المذكور.

و الذي ينبغي أن يقال: مبنى منافاته و منافاه غيره مما تضمن الاستظهار للمستحاضه للتفصيل المذكور هو دعوى ظهور المستحاضه في مستمره الدم بين الحيضتين، كما يناسبه ما في بعض عبارات لسان العرب من أن المستحاضه من لا يرقأ دم حيضها و لا يسيل من المحيض. و هي و إن فسرت فيه أيضا بمن يسيل دمها من غير المحيض، بل اقتصر على ذلك في القاموس و مجمع البحرين، و هو شامل لمن لا يستمر

الدم بين حيضتها، إلا أنه لا يناسب النصوص الكثيره المتضمنه أنها تجلس أيام قرئها، لظهورها في صدق المستحاضه عليها أيام القرء.

كما لا يناسب ما فى صحيح يونس بن يعقوب فيمن يتقطع عليها الدم من أنها تصلى كلما رأت الطهر و تدع الصلاه كلما رأت الدم، ثم قال عليه السّلام: «تصنع ما بينها و بين شهر، فإن انقطع عنها الدم و إلا فهى بمنزله المستحاضه» «١»، لظهوره فى عدم كونها مستحاضه حقيقه، بل بحكمها. و لا ينافيه تطبيق المستحاضه عليه فى أكثر نصوص الاستظهار و غيرها، لإمكان كونه تنزيلا لا حقيقيا.

و من هنا ينبغى حمل التعريف الثانى على من اتصل دم حيضها بدم غيره، حتى يشتهبه أحدهما بدوا بالآخر، فيرجع التعريفان إلى أمر واحد. و حينئذ لا- مجال لحمل الصحيح و نحوه على خصوص الدور الأول، لأن المرأه لا- تعلم غالبا بكونها مستحاضه بالمعنى المذكور إلا- فى الدور الثانى، فلا- يكون الاستظهار فعليا صالحا لأن يعمل عليه إلا إذا شمل الدور الثانى فلا مجال لإخراجه عنه، بل يكون متيقنا منه، و ينافى التفصيل المذكور.

لكن تكرر فى لسان العرب تفسير المستحاضه أيضا بأنها التى يستمر دمها بعد أيامها، و عليه اقتصر فى الصحاح و مختاره و نهايه ابن الأثير. و من هنا لا- يبعد أن يكون تعريفها بأنها التى يخرج دمها من غير المحيض بلحاظ ذات الدم و واقعه، كما تضمنته النصوص أيضا «٢».

و به تصدق على من يكون دمها المذكور قليلا غير متصل بدم الحيض، كما ورد فى صحيح صفوان فيمن ترى الطهر ثلاثه أيام بعد عشره الحيض ثم ترى الدم، و فيه: «هل تمسك عن الصلاه؟ قال: لا، هذه مستحاضه» «٣». و فى مرسل داود مولى أبى المعزى المتقدم: «فإذا مضت أيام حيضها و استمر بها الطهر صلت، فإذا رأت الدم

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤، ١، و باب: ٥ منها حديث: ١، و باب: ١٢ منها حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضه حديث: ٣.

فهى مستحاضه» (١) .

و بهذا المعنى وقعت موردا للتقسيم إلى الأقسام الثلاثة ذات الأحكام الخاصة.

أما عنوان المستحاضه فلم يطلق عليها بلحاظ ذلك، بل بلحاظ اختلاط دمها بدم الحيض، حتى كأنه بقاء له. و إليه يشير تعريفها بأنها التى يستمر دمها بعد أيامها، لأن غالب اختلاط الدمين إنما يكون بذلك.

و لعله عليه جرى إطلاقه على مستمره الدم بعد أيام الاستظهار فى جملة من النصوص (٢). كما قد يكون بلحاظ ذلك التنزيل فى صحيح يونس المتقدم، فالدم المذكور فيه و إن كان استحاضه بلحاظ ذاته، إلا أن عنوان الاستحاضه لا يصدق عليه إلا تنزيلا.

نعم، الظاهر أن المعيار فى ذلك مطلق استمرار الدم بعد الحيض و لو لم يحرز الحيض بالعادة، بل بقاعده الإمكان، كما فى المضطربه و المبتدأه. و عليه جرى ما فى موثق ابن بكير: «قال فى الجارية أول ما تحيض يدفع عليها الدم فتكون مستحاضه:

انها تنتظر بالصلاه، فلا تصلى حتى يمضى أكثر ما يكون من الحيض ...» (٣) و غيره.

و أما تعريفها بأنها التى لا يرقأ دمها- الذى تقدم من لسان العرب- فلا يبعد رجوعه للمعنى المذكور، بأن يكون المراد به عدم انقطاعه فى الوقت الذى ينبغى انقطاعه فيه، و هو وقت انتهاء الحيض. و ربما يكون بلحاظ قسم منه، و هى التى يعبر دمها ما بين الحيضتين، لأنها التى جرت فيها السنن الثلاث المشهوره، حيث قد يكون لها نحو من التميز بسببها أو بسبب آخر.

و كيف كان، فلا مجال لدعوى اختصاص المستحاضه لغه و عرفا بذلك، غايه الأمر أنها قد تستعمل فيه، مع كون المعنى بمقتضى أصل الاشتقاق متقوما باستمرار الدم بعد الحيض، و يناسبه جملة من الاستعمالات المتقدمه.

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) راجع الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٥.

و من هنا قد يكون ذلك هو المراد فى موثق زراره و فضيل و نحوه مما تضمن الاستظهار، فيمكن تنزيلها على ما يناسب التفصيل المذكور، بحملها على خصوص الدور الأول، فتكون وارده لبيان حكم ابتداء الاستحاضه و حدوثها، دون بقائها، و لا يلزم منه كون الحكم بالاستظهار غير فعلى، للاطلاع على موضوعه حين حدوثه.

و من هنا لا معدل عن هذا التفصيل بعد نهوض الموثق به، و ملائمته لصريح جملة من نصوص الاستظهار و الاقتصار و للمتيقن منها، و إمكان تنزيل بقيه النصوص عليه.

و لا سيما مع وهن بقيه الوجوه المذكوره للجمع، كما يظهر مما سبق. و مع تأيده بأن حيضيه ما زاد على العاده فى أول استمرار الدم مقتضى قاعده الإمكان و منافيه لأماريه العاده على عدم حيضيه ما زاد عليها، حيث يناسب ذلك تشريع الاستظهار فى مورد التعارض المبني على التحييض لاحتمال الحيض لا لإحرازه.

أما فى الدور الثانى فلا مجال لقاعده الإمكان، لأنها تقتضى حيضيه الدم قبل العاده بمضى أقل الطهر من الحيضه السابقه، فإرجاع الشارع للعاده مبني على رفع اليد عنها، فتنفرد أماريه العاده فى نفي حيضيه ما زاد عليها، المناسب للتعويل عليها و عدم تشريع الاستظهار. فإن ذلك موجب لارتكازيه الجمع المذكور بين النصوص جدا.

و لعله لذا نسب هذا التفصيل لظاهر النص و الفتوى فى كلام بعضهم، كما حكاه شيخنا الأعظم قدس سرّه عنه، و إن لم يتضح لنا عاجلا، بل استظهر قدس سرّه عدم الخلاف فى عدم استظهار الداميه، و إن خصه قدس سرّه باليائسه عن الانقطاع بالاستظهار جريا على مبناه المتقدم. فلاحظ.

بقي فى المقام أمور..

الأول: أنه ظهر مما تقدم أنه لا مجال من طرح نصوص الاقتصار على العاده

لما فى المستند و احتمله فى الحدائق من طرح نصوص الاقتصار على العاده لأنها موافقه للمشهور بين العامه، حيث لم ينقل الاستظهار إلا عن مالك فى التذكرة و المنتهى.

لأن الترجيح بموافقه العامه فرع استحكام التعارض و تعذر الجمع العرفى، لا

مع إمكانه كما تقدم. بل لو فرض استحكام التعارض بينها لم يحتج للترجيح بمخالفه العامه بعد استفاضه نصوص الاستظهار و تسالم الأصحاب على العمل بها الموجب لقطعيه مضمونها.

و منه يظهر الإشكال فيما عن بعض مشايخنا من أنه لا يبعد ترجيح نصوص الاقتصار على العاده، لموافقتها لعموم أحكام الطاهر، لأن الترجيح بموافقه الكتاب مقدم رتبه على الترجيح بمخالفه العامه.

وجه الإشكال: أن الترجيح فرع إمكان رفع اليد عن أخبار الاستظهار. مع أن موافقه أخبار الاقتصار على العاده لعموم أحكام الطاهر موقوف على إحراز كون المرأه طاهره، و العموم لا ينهض به بعد كون الشبهه مصداقيه.

نعم، يشكل الترجيح بمخالفه العامه مع موافقه مثل مالك ممن له ظهور فيهم و لا يعد قوله شاذا عندهم. فلو فرض استحكام التعارض لزم التساقط و الرجوع لما يقتضيه الأصل. و يأتي الكلام فيه فى الأمر الرابع إن شاء الله تعالى.

الثانى: أن ظاهر النصوص بمجموعها التفصيل بين الدورين فى وجوب الاستظهار و وجوب الاقتصار على العاده،

فلا مجال للبناء فى الدور الأول على استحباب الاستظهار أو إباحته مع مشروعيه الاقتصار على العاده، و لا فى الدور الثانى على استحباب الاقتصار على العاده أو جوازه مع مشروعيه الاستظهار.

بل فقره الأولى المتقدمه من مرسله يونس الطويله كالصريحه فى وجوب الاقتصار على العاده و عدم مشروعيه الاستظهار، و قد سبق أن الدور الثانى متيقن منها، أو هى محموله عليه جمعا بين النصوص.

نعم، قد يدعى أن اختلاف نصوص الاستظهار فى قدره مناسب لعدم وجوبه.

لكنه لا يكفى فى الخروج عن ظهور النصوص فى الوجوب.

و دعوى: أن كلا- منها ظاهر فى الوجوب التعيينى، فمع رفع اليد عنه لأجل بقيه النصوص لا يكون حملها على الوجوب التخيري أقرب من حملها على الاستحباب

التعيينى أو الإباحه، بل لعل الثانى أقرب.

مدفوعه بأن ذلك- مع توقفه على عدم الجمع العرفى بينها بوجه آخر على ما يأتى الكلام فيه- إنما يتم لو لم يكن هناك قدر مشترك تتفق على وجوبه.

أما حيث كان وجوب اليوم مشتركاً بين الكل فلا- مانع من إبقاء دليله على ظهوره فى الوجوب التعيينى، و يكون ما زاد عليه محمولاً على الاستحباب أو الإباحه.

و أما ما فى المستند من ورود نصوص الاستظهار بعبارة الخبر الدال على الرجحان دون الوجوب، عدا اثنين منها «١»، و هما غير باقين على حقيقتهما فى الوجوب التعيينى لأجل بقيه النصوص، و ليس حملهما على الوجوب التعيينى بأولى من حملهما على الاستحباب.

فهو كما ترى.. أولاً: لأن الجملة الخبرية ظاهره فى الوجوب.

و ثانياً: لأن الحديثين قد تضمننا التخيير بين اليوم و اليومين، و ظاهرهما لزوم اليوم و جواز الزيادة عليه بيوم آخر، و لا- ينافى مضمونهما ما تضمن جواز الزيادة على ذلك ليرفع به اليد عن ظهورهما فى لزوم اليوم.

فالعمده فى الخروج عن ظهور النصوص المتقدمه فى الوجوب صحيح عبد الرحمن بن الحجاج: «سألت أبا ابراهيم عن امرأه نفست فمكثت [و بقيت].

يب، صا] ثلاثين ليله [يوماً] أو أكثر، ثم [و] طهرت وصلت، ثم رأته إما أو صفره.

قال: إن كانت [كان. صا] صفره فلتغتسل و لتصل و لا تمسك عن الصلاه فإن [و إن.

صا] كان إما ليس بصفره فلتمسك عن الصلاه أيام قرئها ثم لتغتسل و لتصل» «٢».

فإن الإرجاع لأيام القراء يناسب استمرار الدم، و حيث هو صريح فى رؤيه الدم بعد انقطاع دم النفاس يكون وارداً فى الدور الأول، و مقتضاه جواز الاقتصار فيه على أيام القراء و عدم وجوب الاستظهار فيه، فيتعين معه حمل نصوص الاستظهار

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضه حديث: ٨، ١٤.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب النفاس حديث: ٢.

على الاستحباب. فلاحظ.

الثالث: أشرنا آنفاً إلى احتمال التفصيل في الدور الثاني،

لأن مقتضى حديث عبد الرحمن المتقدم في الوجه السابع مشروعيه الاستظهار للمستحاضه في الدور الثاني مع عدم استقامه الحيض على العاده، فيخصص به إطلاق ذيل موثق إسحاق بن جرير و نحوه مما ظاهره عدم مشروعيه الاستظهار في الدور الثاني. لكنه موقوف.. أولاً: على كون المراد بعدم استقامه الحيض مخالفه الحيض للعاده بعد انعقادها.

و ثانياً: على كون المراد بالمستحاضه من يتصل دمها بين الحيضتين، لا مطلق من يستمر دمها. وقد سبق في الوجه السابع المنع من الأول. كما ظهر مما تقدم هنا عدم وضوح الثاني.

مضافاً إلى ما أشرنا إليه في الوجه السابع من أن تنزيل مرسله يونس الطويله الظاهره في عدم الاستظهار في الدور الثاني على خصوص مستقيمه الحيض بالمعنى المذكور بعيد جداً. فراجع. و لعله لذا رماه بالشذوذ في المستند حاكياً له عن بعضهم أيضاً.

الرابع: المحكى عن بعض مشايخنا أنه بعد رد الوجه المتقدم عن الوحيد حمل أخبار الاستظهار على غير مستمره الدم،

و أخبار الاقتصار على العاده على مستمره الدم قبل العاده، مستدلاً بإطلاق ما تضمن الاقتصار على العاده لمستمره الدم أو للمستحاضه التي هي بمعناها، و ورود أخبار الاستظهار فيمن يستمر دمها بعد العاده لا قبلها.

و مقتضاه أنها لو رأت الدم قبل العاده بأربعة أيام مثلاً لم تستظهر و بهذا خالف الوجه المتقدم عن الوحيد المقتضى للاستظهار في الفرض المذكور، لعدم صدق الدور الثاني عليه.

لكنه مخالف لصريح موثق سماعه المتقدم: «سألته عن المرأه ترى الدم قبل وقت حيضها. فقال: إذا رأت الدم قبل وقت حيضها فلتدع الصلاه فإنه ربما تعجل بها الوقت، فإن كان أكثر من أيامها التي كانت تحيض فيهن فلتربص ثلاثه أيام

بعد ما تمضى أيامها، فإذا تربصت ثلاثه أيام و لم ينقطع الدم عنها فلتصنع كما تصنع المستحاضه» (١).

إلا أن يكون مراده ما إذا امتنع التحيض بأول الدم السابق على العاده المستمر إليها، كما لو رآته قبل مضى أقل الطهر من الحيضه السابقه و استمر للعاده اللاحقه و تجاوزها، حيث يخرج عن مفاد موثق سماعه.

و حينئذ يتجه الاقتصار على العاده و عدم الاستظهار بناء على ما تقدم منه من ضعف حديث زراره و فضيل المتقدم كغيره مما تضمن استظهار المستحاضه، لاختصاص بقيه نصوص الاستظهار المعتبره بمن تحيض فتجوز أيام حيضها الظاهر فى كون أول رؤيه الدم فى العاده، و فى المفروغيه عن التحيض به، فلا- يشمل محل الكلام، بل المرجع فيه إطلاق ما تضمن اقتصار المستحاضه على عاداتها.

أما بناء على ما سبق من اعتبار الحديث المذكور فهو معارض للإطلاق المذكور فى محل الكلام، و من الظاهر خروج محل الكلام عن كلا الفرضين اللذين تضمنهما شاهد الجمع بين الطائفتين، و هو موثق إسحاق بن جرير، لظهور صدره فى الدم الذى يتحيز به حين خروجه، و اختصاص ذيله بالدم المستمر شهرا أو أكثر، فلا- رافع لتعارض الاطلاقين فيه، بل يتعين تساقطهما و الرجوع لاستصحاب الحيض، المقتضى للتحيز فى مده الاستظهار، دون قاعده الإمكان، لما أشرنا إليه آنفا- فى ذيل الكلام فى التفصيل المتقدم- من ابتناء الإرجاع لأيام العاده فى مستمره الدم قبل أيام العاده على إلغاء القاعده.

و دعوى: أنه بعد عدم حكم الشارع بحيضيه ما قبل العاده مما يتم العشره يكون مقتضى قاعده الإمكان حيضيه ما بعدها مما يتمها، لعدم المانع من حيضيته.

مدفوعه بأن حكم الشارع بعدم حيضيه ما قبل العاده ليس بملاك امتناعه، ليرتفع المانع من حيضيه ما بعدها، بل إلغاء للقاعده فى مقام الإحراز و تعويلا على

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١.

العاده، و ذلك لا يوجب تبدل مفاد القاعده.

و مثلها دعوى: أنه لا مجال لاستصحاب الحيض بعد أيام العاده فى الفرض، لانفاق الطائفتين على إهماله، أما نصوص الاقتصار على العاده فظاهر، و أما نصوص الاستظهار فلأنها تقتضى الحيض احتياطا لاحتمال الحيض من دون إحراز له، و لو جرى استصحاب الحيض كان التحيض متفرعا على إحرازه، لا استظهارا و احتياطا.

لاندفاعها بأن التعبير بالاستظهار و الاحتياط فى النصوص قد يكون بلحاظ عدم الأماره على الحيض واقعا و لا على عدمه، فلا ينافى إحراز الحيض ظاهرا بالاستصحاب، بل قد يبتنى الاستظهار عليه و إن لم يصرح به فى نصوصه.

هذا و لكن الإنصاف ان تحكيم دليل الاقتصار على العاده فى الفرض أقرب عرفا، إلغاء لخصوصيه الشهر فى ذيل موثق إسحاق بن جرير، لفهم أن المعيار تحير المرأه فيما ترجع إليه بسبب استمرار الدم، فى مقابل ما يظهر من الصدر من المفروغيه عن الرجوع للعاده و الشك فى الزيادة عليها. و لا سيما بملاحظه ما تقدم من المؤيد للتفصيل المذكور فى آخر الكلام فى دليله. و إن كان الأمر لا يخلو عن إشكال.

فلاحتياط لا يترك بحال. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

الخامس: قال فى الوسيله: فإذا طهرت و كان عادتها أقل من عشره أيام استبرأت بقطنه،

«فإن خرجت نقيه فهى طاهرا [كذا] و إن خرجت ملوثة صبرت إلى النقاء، و إن اشتبه عليها استظهرت بيوم أو يومين ثم اغتسلت». و ظاهره أن موضوع الاستظهار اشتباه النقاء لا استمرار الدم، بل تبقى على التحيض واقعا مع استمراره من دون استظهار. و لا يظهر وجهه مع صراحه النصوص فى تشريعه مع استمرار الدم.

ثم إنه قال فى كشف اللثام فى تعقيب ما ذكره: «فإما أن يريد بالاشتباه أن ترى عليها صفره أو كدره، أو يريد أن فى فرجها قرحا أو جرحا يحتمل تلطخها به».

و لا يخفى أن فرض الاشتباه مع خروج الصفره أو الكدره يبتنى على اختصاص الحيض بعد العاده بالدم مع احتمال كون أصل الصفره و الكدره دما و قد اختلط حال

إخراج القطنه برطوبات الفرج فصار صفره أو كدره و تعذر معرفه الحال.

السادس: الظاهر أن المعيار في الاستظهار على العاده العدديه

و إن لم تكن وقتيه، كما هو ظاهر إطلاق بعضهم، بل صريح جامع المقاصد و كشف اللثام و الروض و غيرها، بل قد يظهر من بعضهم المفروغيه عنه. و لا ينافيه ظهور كلام بعضهم في الوقتيه و العدديه، لعدم سوقه في مقام الحصر.

و كيف كان، فيقتضيه إطلاق بعض نصوصه، كصحيح محمد بن عمر بن سعيد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «سألته عن الطامث و حدّ جلوسها. فقال: تنتظر عده ما كانت تحيض، ثم تستظهر بثلاثه أيام ثم هي مستحاضه» (١) و نحوه صحيح زراره (٢) و خبره (٣) و مرسلا عبد الله بن المغيرة (٤).

بل مقتضى إطلاقها ثبوته لذات العاده الوقتيه و العدديه بمضى العدد إذا تحيضت بالدم في غير وقتها لقاعده الإمكان أو لواجديته للصفات.

بل هو كالصريح من موثق سماعه: «سألته عن المرأه ترى الدم قبل وقت حيضها.

فقال: إذا رأت الدم قبل وقت حيضها فلتدع الصلاه، فإنه ربما تعجل بها الوقت، فإن كان أكثر من أيامها التي كانت تحيض فيهن فلتربص ثلاثه أيام بعد ما تمضى أيامها، فإذا تربصت ثلاثه أيام و لم ينقطع الدم عنها فلتصنع كما تصنع المستحاضه» (٥) فإن مقتضاه الاستظهار بمضى العدد دون الوقت.

و أما ما تضمنته جمله من النصوص من أن الاستظهار بعد مضى الوقت، فهو لا ينافي ذلك، لعدم وروده مورد الحصر، فيحمل على ما إذا رأى الدم في الوقت، كما صرح به في بعضها، فلا تنافي تشريعه بمضى العدد في غير ذلك.

و لا سيما مع التعبير في بعضها بأنها تنتظر عدتها التي كانت تجلس (٦) لإشعاره

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١٠.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضه حديث: ٥، ٩.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضه حديث: ٥، ٩.

(٤) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١١، ٢.

(٥) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١، ١٢.

(٦) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١، ١٢.

ص: ٢٩٢

يوماً أو يومين أو أكثر (١) إلى أن يظهر لها حال الدم و أنه ينقطع على العشره أو يستمر إلى ما بعد العشره (٢)، فإن اتضح لها الاستمرار قبل تمام العشره اغتسلت و عملت عمل الطاهره.

بأن المعيار على مضي العدد لا الوقت.

مقدار الاستظهار

اشاره

(١) يعنى إلى العشره، كما يظهر من قوله بعد ذلك: «فإن اتضح لها الاستمرار قبل تمام العشره اغتسلت» لظهوره فى اعتبار ظهور الاستمرار فى ترك الاستظهار قبل العشره.

(٢) كأنه لما تقدم منه قدس سرّه من حمل نصوص الاستظهار على الحكم الظاهرى لرجاء انقطاع الدم على العشره.

لكن تشريع الاستظهار لذلك- لو تم- لا يستلزم دوران قدره مداره، لإمكان اقتصار الشارع فى التعويل على احتمال الانقطاع قبل العشره و فى طلب ظهور الحال على زمن خاص مما تضمنته النصوص، فلا بد من الرجوع إلى نصوصه المختلفه فى قدره.

و حملها بتمامها على اختلاف ظهور الحال باختلاف الموارد مع كون المعيار عليه فى جميعها بعيد جدا عن ظاهرها، و إن احتمله شيخنا الأعظم و جزم به سيدنا المصنف (قدس سرهما)، سواء أريد به حمل ذكر كل من المقادير التى تضمنتها النصوص على ظهور الحال به فى مورد النص المشتمل عليه، فيكون الرجوع إليه فى مورده فعليا، أم تقييد جميع النصوص المتضمنه لكل منها بما إذا حصل به ظهور الحال، فيكون الرجوع إليه فى مورده تعليقيا منوطا به.

على أنك عرفت ضعف المبنى المذكور فى نفسه عند الكلام فى الوجه الثامن من وجوه الجمع بين النصوص.

هذا و قد خير بين اليوم و اليومين فى النهايه و ما تقدم من الوسيله و الشرائع و النافع و التذكره و الروض، و حكاه فى المعبر و التذكره عن الصدوق و المفيد، كما حكى عن غيرهما، و نسبه فى المعبر و محكى الذكرى للمشهور، و عن كشف الالتباس

أنه المشهور بين المتأخرين.

و يقتضيه موثق زراره و فضيل «١» و خبر زراره «٢» المتقدمان في الوجه التاسع، و خبر الجعفي «٣» المشار إليه هناك، و حديث عبد الرحمن فيمن اختلف قرؤها «٤» المتقدم في الوجه السابع، و صحيح محمد بن مسلم «٥» و حديث زراره «٦».

و بها يجمع بين ما اقتصر فيه على اليوم الواحد، كموثق إسحاق بن جرير المتقدم «٧» و مرسل داود مولى أبي المغراء عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن المرأة تحيض ثم يمضى وقت طهرها و هي ترى الدم. قال: فقال: تستظهر بيوم إن كان حيضها دون العشرة أيام، فإن استمر الدم فهي مستحاضة ...» «٨».

و ما اقتصر فيه على اليومين، و هو صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: «قلت له:

النفساء متى تصلى؟ قال: تقعد بقدر حيضها و تستظهر بيومين، فإن انقطع الدم، و إلا اغتسلت ... قلت: و الحائض. قال: مثل ذلك سواء، فإن انقطع عنها الدم و إلا فهي مستحاضة» «٩».

فإن الجمع بذلك و إن كان مخالفا لظاهر كل من الدليلين بلحاظ ما اشتمل عليه من الحكم بالاستحاضة بعد مدة الاستظهار، لأن الاستحاضة من الأمور الواقعية غير التابعة للاختيار، فمع العلم بها بعد اليوم الواحد لا موضوع للاستظهار باليومين، و مع توقف العلم بها على اليومين لا مجال للجزم بها بعد اليوم الواحد، إلا أن اشتمال النصوص الأول على التخيير بين اليوم و اليومين مع الحكم بالاستحاضة بعد الاستظهار شاهد بأن الحكم بالاستحاضة ليس للجزم بها بعده، بل للتعبد بها

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٢.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١٤.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٠.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٨.

(٥) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١٥.

(٦) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١٣.

(٧) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٨) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

(٩) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضه حديث: ٥.

ص: ٢٩٤

ظاهرا بعده، فلا مانع من إناطه الشارع التعبد بها بالاختيار، فتصلح لأن تكون شاهد جمع بين النصوص المقتصره على أحدهما، كما لا يخفى.

لكن ذلك يجرى فى الثلاثه أيام أيضا، حيث اقتصر عليها فى موثق سماعه المتقدم «١».

و موثقه الآخر فى الجبلى «٢»، و صحيح محمد بن عمرو بن سعيد المتقدم «٣»، كما تقدم فى موثق سعيد بن يسار قوله عليه السّلام فىمن ترى الشىء من الدم الرقيق بعد اغتسالها من طهرها: «تستظهر بعد أيامها بيومين أو ثلاثه ثم تصلى» «٤»، و فى صحيح البزنطى عن أبى الحسن الرضا عليه السّلام: «سألته عن الحائض كم تستظهر؟ فقال: تستظهر بيوم أو يومين أو ثلاثه» «٥». حيث يسهل الجمع بينها بالتخير بين اليوم و اليومين و الثلاثه، و لا سيما بملاحظه صحيح البزنطى.

بل يجرى ذلك فى تمام العشره، لصحيح يونس بن يعقوب: «قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: امرأه رأّت الدم فى حيضها حتى تجاوز وقتها متى ينبغى لها أن تصلى؟ قال: تنتظر عدتها التى كانت تجلس ثم تستظهر بعشره أيام» «٦» بناء على ما هو الظاهر من حمله على الاستظهار فى بقيه العشره مما زاد على العاده- كما ذكره الشيخ وغيره- لامتناع الاستظهار فى تمامها زائدا عليها.

و لا سيما بملاحظه مرسل عبد الله بن المغيرة عن أبى عبد الله عليه السّلام: «فى المرأه التى ترى الدم. فقال: إن كان قرؤها دون العشره انتظرت العشره، و إن كانت أيامها عشره لم تستظهر» «٧».

فإنه و إن اقتصر فيهما على العشره، و لا- نص يتضمن التخير بينها و بين ما دونها، ليكون شاهد جمع بينهما و بين النصوص المتقدمه، إلا- أن حملهما على بيان منتهى مداه الاستظهار جمعا مع النصوص السابقه قريب جدا بعد شهاده النصوص السابقه بابتناء الاستظهار على التخير بين الأقل و الأكثر.

و ما فى الرياض من قصورهما سندا و عملا و عددا، مع احتمال ورودهما مورد

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١٠.

(٤) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٨.

(٥) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٩.

(٦) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١٢.

(٧) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١١.

ص: ٢٩٥

الغالب، و هو كون العاده سبعة أو ثمانية. كما ترى، لكفايه الأول بعد اعتبار سنده، و وجود العامل به فى الجملة بنحو يخرج به عن الهجر، و كون حملته على التخيير لما سبق أقرب عرفاً من حملته على الغالب، بل ليس حملته على الغالب عرفياً.

و من هنا كان المتعين التخيير بين اليوم و اليومين و الثلاثة و تمام العشره، كما فى الحدائق و المستند و ظاهر الروض. لكن ليس لتعارض النصوص المقتضى للتخيير مع عدم الترجيح، كما فى المستند. لأن التخيير فى التعارض - لو تم - إنما يكون مع استحكامه، لا مع الجمع العرفى، كما هو الحال فى المقام لما سبق.

بل الانصاف أن الأقرب التخيير بين اليوم و ما زاد عليه إلى العشره، كما فى الدروس، و ربما يرجع إليه ما عن الذكري من جواز الاستظهار بالعشره، و ما عن البيان من جوازه مع ظن بقاء الحيض.

فلو كانت عاده المرأه خمس أيام جاز لها الاستظهار بأربعه أيام و إن خرجت عن العناوين المذكوره فى النصوص، لأن حمل النصوص على أن أقل الاستظهار يوم واحد و أكثره تمام العشره مع التخيير عقلاً بين المراتب التى تدخل فى الحد المذكور أقرب عرفاً من حملها على التخيير بين خصوصيات الأطراف التى تضمنتها بنحو لا يخرج عنها، و لا سيما مع عدم اشتمال شىء منها على تمام أطراف التخيير، و من الظاهر أن الجامع بين خصوصيات الأطراف المذكوره عقلى غير ارتكازى لا يدرك إلا بأطرافه، فيبعد إرادته الشارع له و اكتفاؤه فى كل نص ببيان بعض أطرافه، بل الأقرب كون بيان الأطراف المذكوره لدخولها تحت الجامع الارتكازى المذكور.

نعم، لا إشكال فى أن الأحوط الاقتصار على أحد الأطراف الأربعة المذكوره فى النصوص. و أحوط منه الاقتصار على ما عدا العشره منها، لشبهه التعارض بين نصوصها و حديثى العشره و فقد الشاهد على الجمع المتقدم، و رجحان نصوصها بالاستفاضه، أو وهن حديثى العشره بضعف دلالة الأول و لبعض المناقشات الموهونه فى سنده، و ضعف سند الثانى.

و لعله لذا اقتصر فى التخيير على اليوم و اليومين و الثلاثة فى السرائر و المدارك،

و حكي عن جماعه، و في المفاتيح أنه الأشهر.

و أما ما في المعبر من أن الأحوط الاقتصار على اليوم أو اليومين و إن جاز الاستظهار للعشره، فهو يبتنى على إهمال الثلاثه بلا وجه.

هذا و قد استشكل في المنتهى في التخيير بامتناع التخيير في الواجب، و لذا حمل النصوص على التفصيل اعتمادا على اجتهاد المرأه في قوه المزاج و ضعفه الموجبين لزياده الحيض و قلته.

و كأن مراده أن كثيرا من أحكام كل من الحائض و الطاهر لما كانت على اللزوم ففرض اللزوم لا يناسب التخيير. و هو نظير ما تقدمت الإشارة إليه في الوجه الأول من وجوه الجمع بين نصوص الاستظهار و نصوص الاقتصار على العاده من أن تشريع العباده موقوف على الأمر بها، فلا يجتمع مع استحباب تركها.

و يظهر الحال فيه مما تقدم هناك، فإنه قد يتم لو كان التخيير واقعا، لا في مثل المقام مما يكون فيه طريقا لتجنب العباده حال الحدث، حيث يكون الواقع هو الإلزام في ضمن أحد الحكمين تبعا لتحقيق موضوعه واقعا، مع التخيير ظاهرا في العمل على طبق كل منهما برجاء ثبوته. كيف و قد التزم قدس سره بأن أصل الاستظهار ليس على الوجوب فلتكن الزيادة فيه كذلك.

و أما ما ذكره من تنزيل النصوص على ما يقتضيه اجتهاد المرأه في قله الحيض و كثرته. فهو مما تأباه النصوص جدا، لرجوعه إلى عدم العمل بجميع العناوين المذكوره فيها، بل تبعا لأمر مابين لها قد يقارنها غير مشار إليه في تلك النصوص و لا في غيرها.

مع أن جعل المعيار على الاجتهاد الموجب للعلم ببقاء الحيض في المده التي تضمنها النص - مع منافاته لفرض الاستظهار المبني على الاستيثاق من جهه الاحتمال - مستلزم لتنزيل النصوص على فرض غير واقع، و على الاجتهاد الموجب للعلم بعدم الحيض بعد المده التي تضمنها النص راجع للاقتصار على العشره و إهمال بقيه

النصوص، لعدم تيسر العلم بعدم الحيض قبلها، و على الاجتهاد الموجب للظن بأحد الأمرين مستلزم لتنزيل النصوص على فروض نادره، و هو مما ياباه إطلاقها جدا.

فلا معدل عن حمل النصوص على التخيير الراجع لوجوب الأقل و جواز الزيادة عليه حتى يبلغ العشره.

و منه يظهر الإشكال فيما فى الإرشاد من الاقتصار على اليومين، لابتناؤه على إهمال أكثر النصوص و التزام واحد منها.

و مثله ما فى الجواهر و عن المرتضى و الإسكافى من الاقتصار على العشره، بل هو مقتضى إطلاق الصبر إلى عشره أيام فى الفقيه و المقنع و الهدايه، و إلى النقاء فى المقنعه و المبسوط و محكى الجمل، حيث لم يقيدوه بغير ذات العاده. بل يظهر من كلام الصدوق الآتى فى أول المسأله العاشره فرض كونها ذات عاده.

لكن استدل فى الجواهر للزوم الاستظهار بالعشره بصلاحيه كل من الأخبار المتقدمه لإثبات ما اشتملت عليه، مؤيدا باطلاق الاستظهار فى مرسل عبد الله بن المغيره عن أبى عبد الله عليه السّلام: «قال: إذا كانت أيام المرأه عشره أيام لم تستظهر، فإذا كانت أقل استظهرت» «١». و صحيح يونس: «سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول: النفساء تجلس أيام حيضها التى كانت تحيض ثم تستظهر و تغتسل و تصلى» «٢». قال: «فإن المراد به بحسب الظاهر طلب ظهور الحال من الحيض و عدمه و ذلك لا يحصل إلا بالانتظار إلى العشره».

كما يؤيد أيضا باستصحاب أحكام الحائض، و بقاعده الإمكان، و بأصالة الحيض فى دم النساء، و بما تضمن أن ما تراه المرأه فى ضمن العشره فهو من الحيضه الأولى «٣»، و بقوله عليه السّلام فى مرسله يونس القصيره: «فإذا حاضت المرأه و كان حيضها

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحيض حديث: ١١ و باب: ١١ منها حديث: ٣. و باب: ١٧ من أبواب العدد من كتاب النكاح حديث: ١. و قد تقدمت فى أول الفصل الخامس.

خمسه أيام ثم انقطع الدم اغتسلت وصلت، فإن رأت بعد ذلك الدم و لم يتم لها من يوم طهرت عشره أيام فذلك من الحيض تدع الصلاه. فإن رأت من أول ما رأتها [رأت. فى] الثانى الذى رأتها تمام العشره أيام و دام عليها عدت من أول ما رأت الدم الأول و الثانى عشره أيام، ثم هى مستحاضه ... « ١ » إلى غير ذلك من المؤيدات الكثيره، كأخبار الصفات مع التتميم بعدم القول بالفصل، و غيرها.

و هو كما ترى، فإن صلاحه كل من أخبار الاستظهار لإثبات ما اشتمل عليه إنما هو بالنظر إليه وحده، أما بالنظر إلى غيره مما خالفه فى المقدار فلا مجال لذلك بعد أن كان كل منها كالصريح فى جواز الاقتصار على ما تضمنه، حيث يقع التناقض بينهما، و لا بد من الجمع العرفى، و قد سبق أنه يقتضى التخيير.

نعم، لو تم ما سبق منه فى الوجه السادس للجمع بين نصوص الاقتصار على العاده و نصوص الاستظهار من تقييد الأولى بالثانيه اتجه نظيره فى المقام، حيث يكون المشتمل على الأقل أعم من المشتمل على الأكثر، فيقيد به.

لكن سبق إباء تلك النصوص عنه فنصوص المقام تأباه أيضا. و لا سيما مع اشتمال جمله منها على التخيير بين الأقل و الأكثر، حيث تكون صريحه فى عدم تقييد الأكثر للأقل.

و مثله ما احتمله شيخنا الأعظم قدس سرّه من تنزيل ما تضمن غير العشره على ما يطابقها بحسب عاده المرأة، فاليوم على ما إذا كانت العاده تسعه، و اليومان على ما إذا كانت ثمانيه و هكذا.

فإنه تكلف تأباه النصوص لرجوعه إلى عدم العمل على العناوين المأخوذه فى أكثرها، بل على عنوان آخر لم يشر إليه إلا فى نادر منها. بل تنزيل اليوم و اليومين اللذين اشتملت عليهما أكثر النصوص على من عادتها تسعه أو ثمانيه تنزيل على الفرد غير الشائع.

و أما إطلاق الاستظهار فلا بد من رفع اليد عنه بالنصوص المتضمنه لمقداره بعد الجمع بينها بما ذكرنا. على أن مرسل عبد الله بن المغيره - مع ضعفه فى نفسه - وارد

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

ليبيان شرط الاستظهار و مورده و لا إطلاق له في بيان مقداره.

و صحيح يونس - مع وروده في النفساء - يقرب جدا كون المراد به الإشارة للمقدار المعهود من الاستظهار من دون أن يراد به بيان مقدار بالإطلاق، إذ لو أريد به الاستظهار للعشره الذي يرتفع به احتمال الحيض كان الأنسب أن يقول: تجلس عشره أيام، لأنه أخصر و أفيد.

و أما بقيه المؤيدات المذكوره في كلامه فهي - لو تمت في أنفسها - لا تعدو الأصل المحكوم لنصوص الاستظهار بعد الجمع بينها بما سبق، أو العموم و الإطلاق اللذين يخرج عنهما بها، فيحملان على غير ما تراه ذات العاده بعد مضي قدر عاداتها.

و دعوى: أن ظاهر قوله عليه السّلام في مرسله يونس القصيره: «و كان حيضها خمسه أيام» كونها ذات عاده. ممنوعه، بل هو ظاهر في إرادته الحيض الخاص المفروض في قوله عليه السّلام: «فإذا حاضت المرأة» لا الحيض النوعي السابق على ذلك الذي تنعقد به العاده، و لذا كان ظاهره كون الانقطاع على الخمسه، و لولاه لا مجال لاستفاده ذلك.

هذا مضافا إلى أن مقتضى قاعده الإمكان، و أصاله الحيض في دم المرأة، و ما تضمن أن ما تراه في ضمن العشره فهو من الحيض الأولي، و نصوص الصفات، هو حيضيه ما في ضمن العشره واقعا، لا التحيض به استظهارا، فلا يصلح لتأييد وجوب الاستظهار في تمام العشره، كما لعله ظاهر.

ثم إن الصدوق في المقنع اقتصر في مقدار استظهار الجبلى على الثلاثه أيام. فإن ابنتى ذلك منه على كونه المقدار المتعين لاستظهار الحائض مطلقا، أشكل بنظير ما سبق لابنتائه على إهمال أكثر النصوص و العمل بثلاثه منها.

و إن ابنتى على خصوصيه الجبلى في ذلك فقد يوجه بانحصار الدليل فيها بموثق سماعه: «سألته عن امرأه رأته الدم في الجبل. قال: تقعد أيامها التي كانت تحيض، فإذا زاد الدم على الأيام التي كانت تقعد استظهرت بثلاثه أيام ثم هي مستحاضه» (١). و لا

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٦.

موجب للخروج عن ظاهره بعد إمكان خصوصيه الحامل من بين أفراد الحائض.

و يشكل بأنه كما يمكن الجمع بينه وبين ما ورد في مطلق الحائض مما يخالفه في المقدار بالتخصيص، كذلك يمكن الجمع بحمله على بيان أحد أطراف التخيير.

و لعل الثانى أقرب، بلحاظ ورود الثلاثه في مطلق الحائض و لزوم تنزيلها على ذلك جمعا «١»، و بلحاظ بعد خصوصيه الحامل في ذلك، بل لعله مغفول عنه عرفا، كما يغفل عن دخل غيرها من الخصوصيات المذكوره في بعض النصوص، كخصوصيه من تعجل بها الدم التي تقدم في موثق سماعه استظهارها بثلاثه أيام، و خصوصيه من عاد الدم إليها بعد انقطاعه التي تقدم في موثق سعيد بن يسار استظهارها بيومين أو ثلاثه. و لذا لم أعر على من أشار لاحتمال دخل خصوصيه الموارد المذكوره في قدر الاستظهار.

بل ظاهر غير واحد المفروغيه عن عدم الفرق في حكم الاستظهار و قدره بين الحائض و النفساء، فضلا عن أفراد الحائض. و إن كان في بلوغ ذلك حدا يصح الاستدلال بنصوص الحائض في النفساء و بنصوص النفساء في الحائض إشكال.

و لذا لم نشر لما ورد في النفساء مخالفا للمقادير السابقه، كما سبق عدم نهوض ما تضمن اقتصار النفساء على عاداتها برفع اليد عما دل على الاستظهار للحائض في الدور الأول. بل يوكل ذلك لمبحث النفاس.

و قد تحصل مما سبق: أن ما وصلنا من أقوال الأصحاب في قدر الاستظهار عشره: تبعيته للشك في تجاوز الدم على العشره، و اختلافه باختلاف اجتهاد المرأه في قدر الحيض، و تعين اليومين، و تعين الثلاثه، و تعين إتمام العشره، و التخيير بين اليوم

(١) قد يؤكد ذلك بلحاظ صحيح الصحاف الوارد في حيض الحبلى، لقوله عليه السلام: «فإن انقطع عنها الدم قبل ذلك فلتغتسل و لتصل، و إن لم ينقطع الدم عنها إلا بعد ما تمضى الأيام التي كانت ترى الدم فيها بيوم أو يومين فلتغتسل ثم تحتشى و تستدفر ... فإنها إذا فعلت ذلك أذهب الله بالدم عنها» [الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضه حديث: ٧] بحمل اليوم و اليومين على جلوسها لا على انقطاع الدم عنها، لظهور الذيل المتقدم في عدم تحقق الانقطاع. لكنه لا يخلو عن إشكال. (منه عفى عنه).

و اليومين، و التخيير بين اليوم و اليومين و إتمام العشره، و التخيير بين الأولين و الثلاثه، و التخيير بين الأمور الأربعة، و التخيير بين اليوم و ما زاد إلى أن تتم العشره. و أن الأقوى الأخير، ثم ما قبله، ثم ما قبله.

كما أن مرجع التخيير إلى وجوب الأقل مع الترخيص في الزيادة عليه، على أن يكون حكما طريقيا مراعاة لاحتمال الحيض، لا إلى الوجوب التخييري لأطرافه، لما تقدم في الأمر الثاني في ذيل الكلام في حكم الاستظهار، و لا- إلى وجوب اختيار أحد الأمرين من الحيض و الاستحاضه في الزائد بنحو يتعين حكم ما يختار منهما بمجرد اختياره، لعدم إشعار النصوص به. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

[تنبيه: فيما لو انقطع الدم على العشره أو تجاوزها بعد الاستظهار]

إشاره

ذكر في المنتهى أنه لو لم ينقطع الدم بعد أيام الاستظهار، فصامت، و انقطع الدم على العشره اغتسلت لانقطاع الدم و قضت الصوم، للقطع بحيضه الدم بتمامه، و لو تجاوز الدم العشره وجب عليها قضاء الصلاه التي تركتها أيام الاستظهار، للقطع بعدم حيضه ما زاد على العاده حينئذ، و نحوه في جامع المقاصد و الروض و كشف اللثام و محكى البيان و الموجز و فوائد الشرائع و غيرها.

و قد يرجع إليه ما في الدروس من وجوب قضاء الصوم في الفرض إن لم يطابق الطهر، و وجوب قضاء الصلاه التي تركتها أيام الاستظهار إذا ظهر أنها مستحاضه فيها، و قريب منه في الذكرى، لعدم معهوديه شىء مظهر للحال غير ما سبق. و قد نسب التفصيل المذكور للمشهور في كلام غير واحد، و في المستند أنه صرح به الأكثر، بل قيل: إنه المعروف. و في الحدائق أنه صرح به الأصحاب. فإن تم ذلك اتجه ما ذكره في المتن في معيار الاستظهار.

لكن لم يتضح الوجه في التفصيل المذكور، بل الظاهر انحصار الدليل عليه بنحو يتم بكلا شقيه بما سبق في الوجه الثامن من وجوه الجمع بين نصوص الاقتصار على العاده و نصوص الاستظهار، الذي سبق المنع منه.

كما أنه لم يتضح نسبته للمشهور بعد عدم نسبته لأحد قبل العلامة و ظهور الخلاف فيه منه فى بعض كتبه و من غيره على ما يأتى إن شاء الله تعالى.

و من هنا ينبغى الكلام فى كلا شقى التفصيل فى مقامين..

المقام الأول: فى انكشاف حيضيه ما بعد أيام الاستظهار مع انقطاع الدم على العشرة.

و قد صرح به - مضافا إلى من عرفت - فى الشرائع و النافع و التحرير و القواعد و الإرشاد و الذكرى و عن المرتضى، و فى مفتاح الكرامه أن الأصحاب ذكروه قاطعين به، و فى الجواهر: «بلا خلاف عندهم فى ذلك ... بل قد يظهر من بعضهم دعوى الإجماع عليه، كما عن صريح آخر».

و العمده فيه: عموم ما تضمن أن ما تراه المرأه فى ضمن العشره من الحيضه الأولى، و نحوه مما تقدم فى أول الفصل الخامس، و إطلاقه شامل لذات العاده، و تقدم هناك أن ما تضمن عدم حيضيه ما بعد أيام العاده مطروح أو مؤول. فراجع.

و دعوى: أنه يلزم رفع اليد عنه بما تضمنته نصوص الاستظهار من الحكم بأن ما بعد أيامه استحاضه، و حيث يمتنع تنزيل أيام الاستظهار فيها على خصوص ما يتمم العشره، لما تقدم، تعين تنزيل ما تضمن حيضيه تمام ما فى العشره على غير ذات العاده العددية.

مدفوعه بأنه تقدم فى وجه الجمع بين نصوص الاستظهار المختلفه فى مقداره أن الحكم بالاستحاضه بعد أيامه ليس واقعا، بل ظاهريا، فلا ينافى حيضيه الدم واقعا لو انقطع على العشره، عملا بالنصوص المذكوره.

اللهم إلا أن يقال: ما تضمن حيضيه تمام ما فى العشره لا يختص بالدم المنقطع عليها، بل يعم المتجاوز عنها، فهو يقتضى حيضيه ما فيها واقعا مطلقا، فينافى نصوص الاستظهار الشامله للقسمين و الصريحه فى احتمال عدم حيضيه ما فى أيامه و فى التعبد بكون ما بعدها استحاضه.

و الجمع بينهما بحمل نصوص حيضيه ما فى العشره على خصوص المنقطع عليها، و حمل نصوص الاستظهار على الحكم الظاهرى المراعى بعدم الانقطاع على العشره، بلا شاهد.

بل يتعين حمل ما تضمن حيضيه ما فى العشره على غير ذات العاده بقريته نصوص الاستظهار، مع إبقاء ما تضمنته نصوص الاستظهار من التعبد بكون ما بعد أيامه استحاضه على إطلاقه من حيثه الانقطاع و التجاوز.

و لا سيما مع عدم التنبيه إلى لزوم التدارك فى شىء من نصوص الاستظهار على كثرتها، مع ظهورها فى بيان الوظيفة من حيثه الشك فى حيضيه الدم مطلقا لا فى خصوص حال الشك فى الانقطاع على العشره و التجاوز عنها، حيث يبعد جدا مع ذلك الاكتفاء فى بيان لزوم التدارك بما تضمن حيضيه تمام ما فى العشره.

و من ثم كان ظاهرها عدم وجوب التدارك، كما اعترف به فى الرياض، و إن قرب حملها على ما إذا كانت أيام الاستظهار متممه للعشره، الذى سبق أنه لا مجال له.

و من هنا ذكر فى الجبل المتين عدم نهوض شىء من الأخبار بوجوب التدارك، و توقف فى وجوبه فى المدارك، مدعى ظهور الأخبار فى عدمه، و وافقه فى محكى الكفايه، و استقر عدمه فى المفاتيح و الحدائق لذلك أيضا.

بل هو الظاهر من كل من ذكر الاستظهار و لم ينبه إلى وجوب التدارك كالصدوق. فالبناء على عدم رفع اليد عن التعبد بالاستحاضه بعد أيام الاستظهار بانقطاع الدم على العشره أو قبلها قريب جدا. فتأمل جيدا.

المقام الثانى: فى انكشاف عدم حيضيه ما فى أيام الاستظهار مع تجاوز الدم على العشره.

فيجب تدارك الصلاه المتروكه فيها، الذى تقدم التصريح به ممن سبق، بل فى الجواهر أنه المشهور نقلا و تحصيلا.

لكن توقف فيه فى المدارك، مدعى ظهور الأخبار فى خلافه، كما صرح فى

الحبل المتين بعدم نهوض شىء من الأخبار به، بل استقرب عدمه فى المفاتيح و الحدائق و الرياض، عملا بظاهر النصوص، و عليه جرى فى المستند و محكى الكفايه، و هو المحكى عن مصباح السيد، كما هو الظاهر من كل من ذكر الاستظهار و لم ينبه على وجوب التدارك هنا، خصوصا من نبه على بيان وجوب التدارك فى المقام الأول مقتصرا عليه، كما فى الشرائع و النافع و التحرير و القواعد و الإرشاد.

و كيف كان، فقد استدل عليه فى الجواهر..

تاره: بما تضمنته نصوص الاستظهار من الحكم بأن المرأه مستحاضه مع استمرار الدم.

و اخرى: بما تضمن جلوس المستحاضه أيام حيضها، بضميمه ما دل على أن من استمر بها الدم بعد أيام الاستظهار مستحاضه.

و ثالثه: بما تضمن الاقتصار على العاده مع التجاوز، و أن ما عداها استحاضه، كمرسله يونس الطويله.

و رابعه: بما تضمن أن ما تراه المرأه بعد أيام حيضها ليس من الحيض كمرسله يونس القصيره و غيرها مما تقدم فى أول الفصل الخامس، غايته أنه يخرج عنه فيما لو انقطع الدم على العشره.

مؤيدا ذلك كله بأنه لما كان الزائد على العشره غير حيض قطعا، فيظن بعدم حيضيه ما قبله لاتصاله به و كونه دما واحدا، حيث يستبعد حدوث سبب الاستحاضه عند تمام العشره.

و الجميع كما ترى. لاندفاع الأول بأن ظاهر نصوص الاستظهار كونها مستحاضه بعد أيامه إذا لم ينقطع بعدها، لا من حين انقضاء العاده إذا لم ينقطع الدم على العشره.

و منه يظهر الحال فى الثانى حيث يكون مقتضى الجمع بين الطائفتين ترتيب حكم المستحاضه بعد أيام الاستظهار المقتضى لاقتصارها على أيام العاده فى الدور الثانى، لا انكشاف حيضيه خصوصا ما فى العاده من أول الأمر، لينكشف به أن أيام

الاستظهار استحاضه.

و لا- سيما مع ظهور نصوص الاقتصار على العاده فى لزومه من أول الأمر بمجرد انقضاء العاده، بنحو ينافى الاستظهار، لا بنحو ينكشف به الحال بعد ذلك مع العمل على الاستظهار من أول الأمر.

و بذلك يظهر الجواب عن الثالث، لأن نصوص الاقتصار على العاده لم ترد فيما يتجاوز العشره، كى لا يراد بها العمل على ذلك من أول الأمر بمجرد التجاوز على العاده، لعدم إحراز موضوعها إلا بعد مضى العشره، فتتعين لبيان الحكم الواقعى المنكشف حينئذ، بل وردت فى المستحاضه كبعض نصوص الاستظهار.

و لما كانت ظاهره فى لزوم الاقتصار على العاده من أول الأمر بمجرد مضى أيامها، لا فى مجرد بيان وظيفه واقعيه لا يعمل عليها بانقضاء العاده، كانت منافيه لنصوص الاستظهار، فبعد فرض العمل بنصوص الاستظهار إما لتخصيصها لتلك النصوص - كما تقدم منه- أو لحملها على الدور الأول- كما تقدم منا- أو لغير ذلك، لا وجه لتحكيم النصوص المذكوره فى مورد نصوص الاستظهار، بحيث تنهض بكشف الواقع بعد مضى أيامه، إلا بناء على الوجه الثامن من وجوه الجمع الذى تقدم ضعفه.

و أما الرابع فيندفع بمنافاه النصوص المذكوره لنصوص الاستظهار، فلا تكون محكمه فى موردها بل هى مطروحه أو مؤوله، كما تقدم.

كما يندفع المؤيد المذكور بأن إلحاق الدم المذكور بما بعد العشره فى كونه استحاضه ليس بأولى من إلحاقه بما فى العاده فى كونه حيضاً مع اتصاله بهما معا و توسطه بينهما، و ليس حدوث سبب الاستحاضه بانقضاء العشره أو أيام الاستظهار بأبعد من حدوثه حين انقضاء العاده.

و لذا كان الحكم بالاستظهار و بالاستحاضه بعده مبني على مراعاة احتمال الحيض فى أيامه دون ما بعدها من دون إعمال أماره على الحيض و عدمه.

و من هنا لا مخرج عما سبق من غير واحد من ظهور نصوص الاستظهار فى كونه

وظيفه مطلقه لا- مراعاة بالتجاوز عن العشره و عدمه. و لا- سيما مع عدم التنبيه فيها على كثرتها للزوم التدارك على تقدير الاستمرار مع عدم ما يصلح لبيانه من دليل آخر.

و ما فى الجواهر من أنه لا دلالة فيه على عدم وجوب التدارك، بل هو كعدم التعرض لقضاء الصوم المتروك فى أيام الاستظهار مع القطع بوجوب قضائه.

كما ترى، لأن مبنى الاستظهار على التوثق لاحتمال الحيض باجراء أحكامه التى منها ترك أداء الصوم و الانتقال لقضائه و ترك الصلاة من دون قضاء، فوجوب قضاء الصوم مناسب للاستظهار مستغن عن التنبيه أما وجوب قضاء الصلاة مع التجاوز عن العشره فهو على خلاف مقتضى الاستظهار، فلو كان واجبا لزم التنبيه عليه، و إهماله موجب لظهور أدلته فى عدمه، و بقاء مقتضى الاستظهار حتى مع التجاوز.

ثم إنه لو تم انكشاف عدم حيضه أيام الاستظهار مع التجاوز عن العشره، فلا مجال للاستشكال فى وجوب قضاء الصلاة الفائته فيها من جهه عدم وجوب الأداء، بل حرمة بناء على وجوب الاستظهار، كما عن نهايه الأحكام.

لاندفاعه بأن وجوب الأداء أو حرمة ظاهرا للشك فى حال الدم لا ينافى وجوبه واقعا لفرض حيضته، فيجب القضاء مع انكشاف الحال، لتبعيه وجوبه لوجوب الأداء واقعا، لا ظاهرا.

اللهم إلا أن يستند عدم وجوب القضاء لظهور أدله الاستظهار فى عدمه الموجب للبناء على العفو عنه و إن انكشف عدم الحيض حينه بسبب استمرار الدم.

لكنه لا يخلو عن إشكال.

بقى شىء: و هو أنه لو انقطع الدم فى أيام الاستظهار لم يبعد البناء على كونه بتمامه حيضا، لقاعده الإمكان و استصحاب الحيض، من دون أن ينافى نصوص الاستظهار.

و منه يظهر أنه لو بنى على انقلاب العاده باتفاق شهرين لا حقين على خلافها- على ما تقدم الكلام فيه منا فى فروع العاده- فهى إنما تنقلب فيما إذا كان الدم فى الشهرين اللاحقين أقل من العاده أو أكثر فى ضمن أيام استظهار المرأة حسب اختيارها، أما لو

(مسألة ١٠): قد عرفت أنه إذا انقطع الدم على العشرة كان الجميع حيضا واحدا، من دون فرق بين ذات العاده و غيرها (١)، و إذا تجاوز العشرة فإن كانت ذات عاده عدديه و وقتيه تجعل ما فى العاده حيضا (٢)

زاد عليها فيشكل انقلابها له بعد الحكم بكون ما بعد الاستظهار استحاضه ظاهرا من دون رافع له. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

مسألة ١٠: الكلام فى جملة من أحكام المستحاضه

رجوع مستمره الدم للعاده مع تحقيق العاده التى ترجع إليها

إشارة

(١) سبق المنع من ذلك فى ذات العاده لو انقطع دمها بعد أيام الاستظهار.

(٢) رجوع ذات العاده إليها فى الجملة هو المصرح به فى كلام الأصحاب بنحو يظهر فى التسالم عليه، و ادعى الإجماع عليه فى المعبر و التذكرة و المنتهى و كشف اللثام و غيره.

لكن أشرنا آنفا إلى أنه لم نعر على نص يتضمن حيضيه خصوصا ما فى العاده لمن تجاوز دمها العشرة، بل النصوص بين ما ورد فىمن تجاوز دمها العاده، و ما ورد فىمن يستمر بها الدم مده طويله كشهرا أو أكثر، كموثق إسحاق بن جرير «١» الآتى و المتقدم فى نصوص الاستظهار، و مرسله يونس الطويله «٢»، و ما هو مردد بينهما، كنصوص المستحاضه، لما سبق فى مبحث الاستظهار من الكلام فى مفهومها.

و حيث كانت الطائفة الأولى متضمنه الاستظهار زائدا على العاده، و الثانية متضمنه الاقتصار على العاده، و الثالثه مختلفه فى ذلك، تعين تنزيل نصوص الاستظهار على الدور الأول، و نصوص الاقتصار على العاده على ما بعده، على ما تقدم توضيحه فى حكم الاستظهار، كما تقدم أن تجاوز الدم عن العشرة بعد الاستظهار لا يكشف عن كون أيام الاستظهار استحاضه و الحيض مختصا بأيام العاده.

و من ذلك يظهر أن مستمره الدم فى الدور الأول ترجع للعاده عدديه فقط،

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب الحيض حديث: ١.

ص: ٣٠٨

لأنها هي المعيار في الاستظهار كما تقدم، و المفروض دخولها في أدلته، بل تحيض بأول رؤيه الدم مع إمكان حيضيته، لعموم قاعده الإمكان، سواء رأته في أول العاده الوقتيه، أم في أثنائها، أم قبلها، أم بعدها، فتتحيض بمقدار عاداتها ثم تستظهر و تكون مستحاضه بعد أيام الاستظهار و إن صادفت عاداتها الوقتيه.

لأن ما دل على الرجوع للعاده الوقتيه مختص بمن يستمر دمها كثيرا، و هي غير شامله للدور الأول، و بالمستحاضه، و هي لا تنطبق على المرأه في أول رؤيه الدم مع إمكان حيضها، لأن مقتضى قاعده الإمكان كونها حائضا، لا مستحاضه، و إنما تكون مستحاضه بعد أيام الاستظهار بمقتضى نصوصه، فترجع لعاداتها حينئذ مع إمكان حيضها في أيام عاداتها لفصل أقل الطهر بينها و بين تحيضها بأول الدم، و يكون هو الدور الثاني لها الذي لا استظهار فيه.

أما مع عدم فصل أقل الطهر فالمتعين عدم التحيض بالعاده الأولى و انتظار العاده اللاحقه، و تكون هي الدور الثاني لها.

و دعوى: أن مقتضى إطلاق إرجاع المستحاضه لعاداتها الوقتيه لما كان هو تحيضها في العاده الأولى، و هو لا يجتمع مع تحيضها في أول الدم الذي هو مقتضى قاعده الإمكان، لزم رفع اليد عن التحيض بأول الدم، لأن قاعده الإمكان من سنخ الأصل و العاده من سنخ الأماره الحاكمه عليه.

مدفوعه بأن موضوع النصوص المذكوره و إن كان هو المستحاضه، إلا أنه لا بد من حمله على المستحاضه التي يحتمل كونها حائضا حين العاده، لأن أماريه العاده على الحيض فرع احتمالها، و لا طريق لإحراز كون المرأه في الفرض كذلك، بل مقتضى قاعده الإمكان بضميمه نصوص الاستظهار حيضيتها في أول الدم و عدم كونها مستحاضه إلا بعد أيام الاستظهار، و مثل هذه المستحاضه يقطع بعدم حيضيتها وقت العاده، فقاعده الإمكان رافعه لموضوع حجيه العاده، و الأماره إنما تحكم على الأصل إذا بقي موضوع حجيتها معه، لا مع رافعيته لموضوعها، بل يكون واردا عليها حينئذ.

نعم، لو كان موضوع نصوص الرجوع للعاده مستمره الدم لم تنهض قاعده الإمكان برفع الموضوع المذكور، لأن المرأه بالوجدان مستمره الدم محتمله للحيض وقت العاده، فتكون قاعده الإمكان منافيه لها، محكومه لها. لكن سبق أنه ليس فى النصوص ما يتضمن ذلك.

كما أنه لو بنى على عدم جريان قاعده الإمكان فى الدم الزائد على العشره، للتعارض بين تطبيقاتها على أجزاءه، كان المحكم فى البين هو إطلاق دليل الرجوع للعاده، لأن مقتضى الإطلاق كون المرأه مستحاضه من أول رؤيه الدم.

لكن سبق فى الدم المتقطع أن موضوع القاعده هو الإمكان من غير حيثيه الدم اللاحق، فىكون تطبيقاتها على أول الدم واردا على بقية التطبيقات، فىنفرد بالاعتبار، و يرد على عموم دليل الإرجاع للعاده فى الفرض، كما ذكرنا.

و يشهد بما ذكرنا فى قاعده الإمكان و فى المقام موثق سماعه: «سألته عن المرأه ترى الدم قبل وقت حيضها. فقال: إذا رأت الدم قبل وقت حيضها فلتدع الصلاه، فإنه ربما تعجل بها الوقت، فإن كان أكثر من أيامها التى كانت تحيض فىهن فلتربص ثلاثه أيام بعد ما تمضى أيامها، فإذا تربصت ثلاثه أيام و لم ينقطع عنها الدم فلتصنع كما تصنع المستحاضه» (١).

فإنه مع اشتماله على التعليل الذى هو من أدله قاعده الإمكان قد تضمن حيضيه أول الدم لا غير، على ما سبق فى الدم المتقطع توضيحه.

كما أن مقتضاه حيضيه الدم حين رؤيته قبل أيام العاده و كون ما بعد الاستظهار استحاضه و إن صادف شيئاً من أيام العاده، المستلزم لعدم حجيه العاده الوقتيه فى أول رؤيه الدم، و عدم نهوضها برفع اليد عن قاعده الإمكان فى أوله.

و حملة على خصوص صورته فصل أقل الطهر بين أيام العاده و أيام الاستظهار بعيد جداً، بل هو كالمقطوع بعدمه. و كفى به شاهداً لما ذكرناه.

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١.

نعم، لو لم يمكن التحيض بأول رؤيه الدم لعدم فصل أقل الطهر بينه وبين الحيض السابق كانت المرأه مستحاضه من أول رؤيته، كما تضمنه صحيح صفوان (١) المتقدم فى الدم المتقطع، فتدخل فى إطلاق ما تضمن رجوع المرأه إلى عاداتها الوقتيه.

وفى ثبوت الاستظهار لها بعد أيام العاده ما تقدم فى الأمر الرابع من لواحق الكلام فى وجوب الاستظهار. فراجع.

ثم إن ما ذكرناه من تحيضها فى الدور الأول برؤيه الدم وإن كان على خلاف عاداتها الوقتيه مخالف لإطلاق الأصحاب رجوع من تجاوز دمها عن العشره إلى عاداتها، بل خلاف صريح بعضهم، ففى المبسوط والخلاف والسرائر أن من كانت عاداتها خمسه أيام فى كل شهر، فإن رأت خمسه قبلها و فيها و خمسه بعدها اقتصرت على عاداتها، و فى المعتمر والشرائع والتذكرة و المنتهى و القواعد و الدروس و جامع المقاصد و كشف اللثام و غيرها أنها لو رأت العاده و الطرفين و تجاوز المجموع العشره اقتصرت على ما فى العاده، و قد يظهر من بعض عباراتهم الإجماع عليه، لاقتصارهم فى نسبه الخلاف على العامه.

لكن لا مجال للخروج بذلك عما سبق، لعدم ثبوت الإجماع التعبدى بذلك بعد ظهور جمله من عباراتهم فى ابتناؤه على فهمهم من النصوص إطلاق رجوع من تجاوز دمها العشره و اختلط حيضها باستحاضتها للعاده، كما يظهر من بعضها ابتناؤه على عدم المرجح لما قبل العاده عما بعدها، أو أقوائيه العاده من قاعده الإمكان المقتضيه لحيضيه ما قبلها.

إذ من الظاهر أنه لا مجال للتعويل عليه بعد ما سبق من عدم ثبوت الإطلاق المذكور من النصوص و قصورها عن الدور الأول، مع نهوض قاعده الإمكان و موثق سماعه بترجيح أول الدم و أنهما رافعان لموضوع حجية العاده.

و لا سيما مع ظهور كلام الصدوق فيما ذكرناه فى الجملة. قال فى الفقيه: «و إن

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضه حديث: ٣.

و إن كان فاقدا للصفات، و الزائد عليها استحاضه و إن كان واجدا لها (١)،

زاد الدم أكثر من عشره أيام فلتتعد عن الصلاه عشره أيام و تغتسل يوم حادى عشر و تحتشى، فإن لم يثقب الدم الكرسف صلت صلاتها كل صلاه بوضوء ... إلى أيام حيضها، فإذا دخلت أيام حيضها تركت الصلاه» و نحوه فى المقنع و الهدايه، بل قد يظهر من الفقيه أنه مأخوذ من رساله والده.

فإن ذيل كلامه ظاهر فى فرض كون المرأه ذات عادته و قتيه، فيكون تحيضها فى أول الدم عشره أيام للاستظهار، و لم يقيده بما إذا كان ظهور الدم فى أول أيام العاده الوقتيه.

على أن النظر فى كلماتهم فى مباحث الحيض يشهد باضطرابها فى تحديده و فى مفاد نصوصه و تعبيرهم عند تحرير الفتاوى بما يشابه مضامين النصوص و لا- يطابقها، إذ لا- مجال مع ذلك لإحراز مطابقيه فتاواهم لفتاوى من سبقهم ممن كان يقتصر على إثبات النص أو التعبير بعبارته، كالكلينى و الصدوق و غيرهما من قدماء الأصحاب، ليحرز اتصال الإجماع بعصور المعصومين عليهم السلام و يكشف عن حكمهم.

نعم، لو كانت لهم فتاوى يظهر منهم التسالم عليها تعبدا من غير جهه النص أو الاعتبار تعين انحصار مأخذها بالتسالم المتصل بعصور المعصومين عليهم السلام الكاشف عن حكمهم، و ليس منه المقام. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

ترجيح العاده على التمييز

(١) تقديمًا للعاده على التمييز، كما ذكره المحقق و العلامه و الشهيدان و المحقق الثانى و غيرهم، و هو ظاهر الاقتصاد و السرائر و المحكى عن ابن الجنيد و المفيد و المرتضى و الشيخ فى الجمل و أتباعهم و عن الكافى و الجامع و سائر المتأخرين.

و فى التذكرة و الرياض و المستند أنه الأشهر، و نسبه للأكثر فى جامع المقاصد، و للمشهور فى محكى الذكرى، و فى الجواهر أن عليه الشهره العظيمة التى كادت تكون إجماعا.

و نسب غير واحد للشيخ فى النهايه تقديم التمييز. و كأنه لقوله: «فإن اشتبه

على المرأة دم الحيض بدم الاستحاضه فلتعتبر بالصفات التي ذكرناها، فإن اشبهه عليها و كانت ممن لها عاده بالحيض فلتعمل في أيام حيضها على ما عرفت من عاداتها و تستظهر ...» حيث أخرج الرجوع عن العاده عن الرجوع للصفات.

لكنه موقوف على كون المراد بالاشتباه الذى هو موضوع الرجوع للعاده الاشتباه المساوق لعدم التمييز، و هو غير ظاهر، بل مقتضى إطلاقه إرادته مطلق التردد بين الحيض و الاستحاضه، فيكون استدراكا من الارجاع للتمييز و يطابق المشهور.

و لعله لذا توقف فى الجواهر فى نسبة الخلاف للنهايه.

نعم، صرح فى المبسوط و الخلاف و محكى الإصباح بترجيح التمييز، بل فى الخلاف أن عليه إجماع الفرقه. لكن صرح فيها بعد ذلك بأن تقديم العاده قوى، و خير فى الوسيله بين العمل على العاده و العمل على التمييز.

و الأقوى تقديم العاده، لما تضمن أن الصفه فى أيام الحيض حيض «١»، و لموثق إسحاق بن جرير: «سألتنى امرأه منا أن أدخلها على أبى عبد الله عليه السلام فاستأذنت لها فأذن لها فدخلت ... قالت: فإن الدم يستمر بها الشهر و الشهرين و الثلاثه كيف تصنع بالصلاه؟ قال: تجلس أيام حيضها ... قالت له: إن أيام حيضها تختلف عليها و كان يتقدم الحيض اليوم و اليومين و الثلاثه و يتأخر مثل ذلك فما علمها به؟ قال: دم الحيض ليس به خفاء، هو دم حار تجد له حرقة، و دم الاستحاضه دم فاسد بارد ...» «٢»، حيث تضمن الإرجاع للعاده أولا ثم للتمييز عند اختلاف الحيض.

و مرسله يونس الطويله الصريحه فى رجوع ذات العاده إليها، و فى اختصاص الرجوع للتمييز بفقد العاده قال عليه السلام: «فهذا يبين أن هذه امرأه قد اختلط عليها أيامها لم تعرف عددها و لا وقتها ... فهذا احتاجت إلى أن تعرف إقبال الدم من إداره و تغير لونه من السواد إلى غيره، و ذلك أن دم الحيض أسود يعرف، و لو كانت تعرف أيامها

(١) راجع الوسائل باب ٤ من أبواب الحيض.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

ما احتاجت إلى معرفه لون الدم، لأن السنه فى الحيض أن تكون الصفرة و الكدره فما فوقها فى أيام الحيض إذا عرفت حيضا إن كان الدم أسود أو غير ذلك، فهذا يبين لك أن قليل الدم و كثيره أيام الحيض حيض كله إذا كانت الأيام معلومه، فإذا جهلت الأيام و عددها احتاجت إلى النظر حينئذ إلى إقبال الدم و إدباره و تغير لونه ... « (١) ».

و هذه النصوص شاهده بتقديم إطلاقات رجوع المستحاضه للعاده « (٢) » على إطلاق الرجوع للتمييز فى صحيح حفص بن البختري: «دخلت على أبى عبد الله عليه السلام امرأه فسألته عن المرأه يستمر بها الدم فلا تدرى أحيض [حيض. خ ل] هو أو غيره؟

قال: فقال لها: إن دم الحيض حار عبيط أسود له دفع و حراره، و دم الاستحاضه أصفر بارد، فإذا كان للدم حراره و دفع و سواد فلتدع الصلاه ... « (٣) »، فإنه و إن أمكن تنزيل أحد الإطالقين على الآخر إلا أن ما تقدم كاف فى القرينيه على تقديم الأول.

بل لا- مجال لتقديم الثانى حتى لو غرض النظر عما تقدم، لأن الجمع بين الإطالقين يكون إما بتقييد كل منهما بالآخر فى ذات العاده، فلا- يكفى أحد الأمرين فيها، أو بحمل نصوص العاده على موافقه التمييز، أو على صورته فقده، أو بحمل نصوص التمييز على غير ذات العاده.

و لا- قائل بالأول، و الثانى مستلزم لإلغاء خصوصيه العاده و نصوصها آبيه عنه جدا، و الثالث ليس بأولى من الرابع لو لم يكن الرابع أولى، لأن تنزيل المرأه فى الصحيح على غير ذات العاده أهون من تنزيل الدم على الفاقد للتمييز فى نصوص العاده الكثيره.

و أما التخيير فهو يبتنى إما على الجمع بين الإطالقين بذلك، و هو غير عرفى، أو على كونه المرجع مع استحكام التعارض، و هو ممنوع صغرى و كبرى.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

(٢) راجع الوسائل باب: ٥ من أبواب الحيض و باب: ١ من أبواب الاستحاضه.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٢.

من دون فرق بين كون عاداتها حاصله من تكرر التمييز أو من رؤيه الدم على الأقوى (١)، و من دون فرق أيضا بين كون الواجد للصفات الزائد على ما فى العاده مما يمكن جعله حيزا منضمًا إلى ما فى العاده، لكون المجموع منهما و من النقاء المتخلل بينهما لا يزيد على العشره (٢) أو حيزا مستقلا، لكونه

(١) بناء على انعقاد العاده بالتمييز، كما سبق منه قدس سرّه فى المسأله السابعه، و سبق المنع منه، كما سبق احتمال انصراف أدله الإرجاع إليها فى المقام عن العاده المذكوره لو فرض انعقادها، لأن الفرع لا يزيد على أصله، و إن لم يخل عن إشكال. فراجع.

(٢) كما هو مقتضى إطلاق من أرجع للعاده أو حكم بتقديمها على التمييز مع التعارض، لأن حجيه العاده أو التمييز فى مستمره الدم لما لم تختص بإثبات حيزيه ما يطابقهما، بل تشمل نفى حيزيه ما يخالفهما، كانا متعارضين فى الفرض، و يختص عدم التعارض بينهما الذى لا موضوع فيه للكلام فى الترجيح و التخيير بما إذا تطابقا، كما هو مقتضى إطلاق من جعل موضوع البحث ما إذا اختلفا زمانا كالتحرير و القواعد، و صريح من جعل من فروض محل البحث فى الترجيح أو التخيير ما إذا اتصل التمييز بالعاده أو تداخلا أو انفصلا و لم يبلغ المجموع العشره، كما فى المبسوط و الوسيله و التذكره و محكى نهايه الأحكام و ظاهر غيرهم ممن ذكر أقوالهم، كما فى المعبر و الشرائع و المنتهى و غيرها.

و كيف كان، فيقتضيه إطلاقات الإرجاع للعاده الظاهره أو الصريحه فى الاقتصار فى التحيض على ما فيها.

خلافًا لما يظهر من الروض من عدم التعارض بين العاده و التمييز فى ذلك، فيلزم التحيض بما يقتضيه كل منهما فيه، و فى الرياض و الجواهر أنه لا- يخلو عن قوه، مدعىا فى الأول أن عليه الإجماع المنقول، و فى الثانى تصريح جماعه به و أن ظاهر التنقيح نفى الخلاف فيه.

بل ظاهرهم خروجه عن محل الكلام فى ترجيح العاده على التمييز، لعدم التعارض بينهما بعد إمكان حيضيه المجموع. و قد يناسبه ما فى المعبر و المنتهى من تقييد محل الكلام فى الترجيح بما إذا لم يتجاوز المجموع العشره، و ما فى الذكرى من تفسير التعارض بما إذا لم يمكن الجمع.

لكن سبق تحقق التعارض الذى هو مورد الكلام فى الفرض المذكور، و أنه مقتضى إطلاق أو تصريح جمله من الأصحاب.

و ما سبق من المعبر و المنتهى إما أن يبنى على اختيار الجمع بين الأمرين فى الفرض المذكور خلافا لمن سبق، كالذى سبق من الذكرى، أو على أن المراد من عدم التجاوز عن العشره عدم تجاوز مجموع الدم، لعدم وجود دم آخر غير ما فى العاده و الواجد للصفات، إذ ليس محل كلامهما من تجاوز دمها عن العشره، بل من اختلف تمييزها مع عاداتها، كما يحتمل أن يراد من عدم إمكان الجمع فى الذكرى تكاذب الأمارتين لاختلاف موردهما، لا عدم إمكان الجمع بين الدميين فى الحيضيه، ليناسب بقيه عباراتهم الظاهره فى عدم خروجهم فى تحرير محل النزاع عما سبق من الأصحاب.

و قد أطال شيخنا الأعظم قدس سره فى تقريب ذلك و توضيحه.

و كيف كان، فقد يستدل لما ذكره..

تاره: بأنه عمل بكل من الأمارتين، فيجب لإطلاق دليليهما.

و اخرى: بأنه مقتضى قاعده الإمكان.

و يندفع الأول بما سبق من أن مبنى كل من الأمارتين ليس مجرد حيضيه ما يطابقها، بل نفى حيضيه ما خرج عنها أيضا، فيتعارضان فى الفرض، و حيث سبق ترجيح العاده تعين الاقتصار عليها.

و منه يظهر اندفاع الثانى، لصلوح دليل العاده حينئذ للحكومه على قاعده الإمكان.

مفصولا عن الدم الذى فى العاده بعشره أيام (١)، أو ليس بأقل من ثلاثه أيام (٢)، أو لا يمكن جعله حيفا أصلا لا منضما و لا مستقلا. إن لم تكن ذات عاده وقيته و عددية (٣)

(١) كما فى الحدائق و المستند و عن الذخير و شرح المفاتيح، و حكاه شيخنا الأعمم بعد تقويته عن جماعه من متأخرى المتأخرين، بل هو مقتضى إطلاق من أرجع للعاده أو صرح بتقديمها على التمييز مع التعارض بالتقريب المتقدم.

و يظهر الوجه فيه مما تقدم فى سابقه. خلافا للمسالك و ظاهر المدارك من التحيض بهما معا، و فى الرياض و الجواهر أنه لا يخلو عن قوه، و نسبه فى الحدائق لجملة من الأصحاب. و فى المستند أنه المحكى عن الأ-كثر، بل يظهر من المدارك أنه لا خلاف فيه لحكمه بخروجه عن مورد البحث فى الترجيح أو التخيير. و يظهر وجهه و الجواب عنه مما تقدم فى سابقه.

(٢) هكذا فى غير واحده من طبعات الكتاب. و الظاهر أن الصحيح العطف بالواو، لا (أو) و يراد به بيان شرط حيضيه الدم المذكور، و المناسب حينئذ ذكر عدم الزيادة على العشره أيضا، لما يأتى فى شرط الرجوع للتمييز.

(٣) سواء كانت ذات عاده عددية فقط أم ذات عاده وقيته فقط أم لم تكن ذات عاده أصلا. و فى رجوع الأوليين لما انعقد لهما من العاده كلام يأتى فى ضمن الفروع الآتية إن شاء الله تعالى. و من ثم كانت الأخيره أظهر أفراد مورد الكلام الآتى.

و مقتضى ما سبق فى بيان انعقاد العاده يكون المراد بالأخيره من لم يتفق لها شهران متواليان فى وقت الحيض و عدده، فيخل الاختلاف بيوم أو أكثر. بل سبق فى الفرع الثالث من فروع انعقاد العاده الإشكال فى إطلاق عدم اخلال الاختلاف ببعض يوم، و أن اللازم الاقتصار على ما يتسامح فيه عرفا، كالساعه و الساعتين.

لكن فى صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن

المستحاضه أ يطؤها زوجها، و هل تطوف بالبيت؟ قال تقعد قرءها الذى كانت تحيض فيه، فإن كان قرؤها مستقيما فلتأخذ به، و إن كان فيه خلاف فلتحتط بيوم أو يومين و لتغتسل و لتستدخل كرسفا ...» (١).

و قد سبق فى الوجه السابع من وجوه الجمع بين نصوص الاستظهار و نصوص الاقتصار على العاده أن ظاهره فرض اختلاف القرء بنحو لا تنعقد به العاده الشرعيه المتقدمه و إن لم يمنع من صدق القرء عرفا لطول المده و قله الاختلاف كالיום و اليومين.

و لا- ينافيه دليل انعقاد العاده الصريح فى اعتبار عدم الاختلاف بذلك، لأن عدم انعقاد العاده الشرعيه بالقرء المذكور إنما يقتضى عدم ترتب حكمها و هو الاقتصار عليها من دون استظهار، و لا ينافى ثبوت الحكم الذى تضمنه الصحيح.

ثم إن المنساق منه كون المراد بالجلوس فى القرء الذى تضمنه هو الجلوس فى المقدار الذى تتفق فيه الأقرء المختلفه زمانا و عددا المتيقن دخوله فى القرء، و أن الاحتياط باليوم و اليومين إنما هو مراعاة لاحتمال الزيادة عليه تبعا لما حصل فى بعض الأقرء. و لو تم كان مقيدا لما دل على رجوع غير ذات العاده الشرعيه للتمييز أو غيره، فيحمل على صورته عدم كون المرأه ذات قرء عرفى بالوجه المذكور.

نعم، يشكل التعويل على الصحيح المذكور فى المورد المذكور و الخروج به عن إطلاق نصوص التمييز مع إهمال الأصحاب له فى المضمون المذكور و ظهور مرسله يونس الطويله فى حصر حكم المستحاضه بما تضمنته من السنن الثلاث.

و لا سيما مع شيوع الابتلاء بمورده، حيث يبعد جدا مع ذلك خطأ الأصحاب فى حكمه و إهمال المرسله له. و مع قرب معارضه موثق إسحاق بن جرير «٢» المتقدم له، لتضمنه الإرجاع للتمييز مع تقدم الحيض اليوم و اليومين و الثلاثه و تأخره مثل ذلك، لقرب حمله على الاكتفاء فى الإرجاع له بتحقيق الاختلاف بأحد الوجوه المذكوره فيه،

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضه حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

كالاختلاف بيوم واحد، لا إلى لزوم تحققها بأجمعها المستلزم للاختلاف بسته أيام.

فإن ذلك كله مما يثير الريب في الصحيح و يقتضى التوقف عن مضمونه و إرجاع علمه لأهله عليه السلام، و لا يخرج به عن إطلاقات النصوص الواضحة الدلالة المعول عليها بين الأصحاب. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم. و منه نستمد العصمه و التوفيق.

رجوع غير ذات العاده للتمييز

(١) و الأولى هي المرأه في أول رؤيتها للدم، و الثانيه هي التي رأت الدم قبل ذلك لكن ليس لها عاده ترجع إليها بسبب اختلاف الدم في الشهور. كذا فسرهما في المعبر و محكى كشف الرموز و استفاد من المنتهى و الدروس.

لكن ظاهر السرائر و الشرائع و عن الشهيد أن المبتدأه مطلق من لا عاده لها، و أن المضطربه هي الناسيه لعادتها بعد انعقادها، و قد استفاد من الإرشاد و القواعد، كما هو صريح المسالك و الروض ناسبا له فيهما للمشهور، و جعله في الروضه الأشهر، و في المدارك: «هو الذى صرح به العلامة رحمه الله و من تأخر عنه».

و يناسبه في المبتدأه ما في التذكرة من انحصار المستحاضه بها و بذات العاده، و ما في الخلاف من الاقتصار عليهما في بيان صور المستحاضه.

و في المسالك و الروض و الروضه ظهور الفائده في رجوع من تكرر منها الحيض من دون أن تستقر لها عاده إلى عاده نساؤها على التفسير الثانى للمبتدئه دون الأول.

لكن في المدارك أن الاختلاف لفظى، لأن الحكم المذكور غير منوط في الأدله بعنوان المبتدأه. و ما ذكره متين جدا.

إلا- أن يكون المراد أن المناسب تعميم المبتدأه اصطلاحا تبعا لعموم الحكم، لأنه أنسب بالتقسيم، لا- أن عموم الحكم تابع لعمومها الذى هو الظاهر بدوا ممن سبق، كما قد يناسبه ما في الروض أيضا من أن كلام المعبر أدخل في اسم المضطربه، و إن كان التعميم أولى، لندرته المخالف، و لعموم حكمه الرجوع لعاده نساؤها، و غيرهما.

و أظهر منه ما فى جامع المقاصد، حيث ذكر التفسير المشهور ثم تعرض لتفسير المعتبر السابق، ثم قال: «و هذا التفسير صحيح، إلا أن الأول هو الذى يجرى عليه أحكام الباب، فإن من لم تستقر لها عادة أصلاً ترجع إلى النساء مع فقد التمييز كالتى ابتدأت الدم، و المضطربه [و مراده بها الناسيه تبعاً للمشهور] لا ترجع إلى النساء، لسبق عادة لها ...».

لكن لو صحح عموم الحكم خروج الاصطلاح فى العنوان عن معناه العرفى فهو إنما يتجه مع كون العموم اتفاقياً، أما مع الاختلاف فيه فاللازم إبقاء العنوان على معناه العرفى ثم النظر فى عموم الحكم تبعاً لدليله.

نعم، فى الروض أن ظاهر مرسله يونس الطويله دخول من لم تستقر لها عادة فى المبتدأه لتضمنها حصر أقسام المستحاضه فى الناسيه لعادتها، و الذاكره و المبتدأه، و حيث لا تدخل من لم تستقر لها عادة فى الأوليين تعين دخولها فى الأخيره، و إلا بطل الحصر.

و دعوى: منافاته لصريح قوله عليه السّلام فى بيان المبتدأه: «و إن لم يكن لها أيام قبل ذلك و استحاضت أول ما رأت فوقتها سبع ...» (١).

مدفوعه بأن قوله عليه السّلام: «و إن لم يكن لها أيام قبل ذلك» شامل لمن لم تستقر لها عادة، فلا بد من تنزيل قوله: «و استحاضت أول ما رأت» على ما يناسب عمومها لها، بحمل الأوليه على الإضافيه بلحاظ عدم استقرار العاده، محافظه على الحصر المذكور.

و يشكل بأنه - مع بعد التنزيل المذكور فى نفسه - مناف لصريح قوله عليه السّلام قبل ذلك: «و أما السنه الثالثه ففى التى ليس لها أيام متقدمه و لم ترى [تر. فى. يب] الدم قط، و رأت أول ما أدركت فاستمر بها ...».

و أما الحصر فليس هو لحالات المستحاضه، بل لأحكامها و سننها، فلا ينافى عدم دخول من لم تستقر لها عادة فى أحد الأقسام المذكوره إذا كانت مشاركته فى الحكم لغير ذات العاده منها، كما نبه له شيخنا الأعظم قدّس سرّه.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٣.

و كانت ذات تمييز- بمعنى أن الدم بعضه بصفات الحيض (١) و بعضه فاقدا [فاقد. ظ] لها- و جب عليها التحيض بالدم الواجد للصفات (٢) بشرط

و من ثم كان الأولى تخصيص المبتدأ بمن ابتدأ بها الدم، و المضطربه بمن اضطرب حيضها من دون أن تستقر لها عادة، مع خروج الناسيه لعادتها عنها، فضلا عن أن تختص بها، ثم النظر في حكم كل منها. و الأمر سهل بعد ما ظهر من عدم ترتب ثمره عمليه على النزاع المذكور.

(١) تقدم في المسأله الخامسه التعرض لصفات دمى الحيض و الاستحاضه التى عليها المعيار فى الحكم بكل منهما، و يأتى قريبا تمام الكلام فى ذلك إن شاء الله تعالى.

(٢) أما فى المضطربه فهو المصرح به فى كلام الأصحاب، و فى مفتاح الكرامه:

«لا- أجد فى ذلك خلافا و لا نقله». بل ادعى الإجماع عليه فى المعبر و المنتهى، و يستفاد ممن يأتى منه دعواه فى المبتدأ إن كان ممن يعممها لها.

و يقتضيه- مضافا إلى إطلاق صحيح حفص بن البخرى «١» المتقدم فى ترجيح العاده على التمييز- موثق إسحاق بن جرير «٢» - المتقدم هناك أيضا- الصريح فى الإرجاع إليه فىمختلف أيام حيضها.

و قوله عليه السلام فى مرسله يونس الطويله: «و أما سنه التى قد كانت لها أيام متقدمه ثم اختلط عليها من طول الدم فزادت و نقصت حتى أغفلت عددها و موضعها من الشهر، فإن سنتها غير ذلك. و ذلك أن فاطمه بنت أبى حبيش أتت النبى صلى الله عليه و آله فقالت:

إنى استحاض و لا- أظهر. فقال لها النبى صلى الله عليه و آله: ليس ذلك بحيض، إنما هو عرق، فإذا أقبلت الحيضه فدعى الصلاه، و إذا أدبرت فاغسلى عنك الدم و صلى ... و كان أبى يقول: إنها استحيضت سبع سنين، ففى أقل من هذا تكون الريبه و الاختلاط فلهدا احتاجت أن تعرف إقبال الدم من إداره و تغير لونه من السواد إلى غيره، و ذلك أن

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

دم الحيض أسود يعرف، و لو كانت تعرف أيامها ما احتاجت إلى معرفه لون الدم ...

فإذا جهلت الأيام و عددها احتاجت إلى النظر حينئذ إلى إقبال الدم و إدباره و تغير لونه ...» (١).

فإن المراد بالاختلاط إن كان هو سقوط حكم العاده بسبب كثره مخالفتها في الأشهر اللاحقه كان من أفراد ما نحن فيه من فرض الاضطراب و عدم العاده التي يرجع إليها.

و إن كان هو نسيان وقتها- كما هو الظاهر، للتعبير بالجهالة و الريبه و الإغفال و المعرفه الظاهره في فرض واقع محفوظ- كانت داله على ما نحن فيه بالأولويه العرفيه، لأنه إذا كان التمييز حجه في ظرف وجود عاده مجهوله صالحه لأن يرجع إليها في نفسها، كان أولى بالحجيه في ظرف عدم انعقاد العاده أصلاً. فلاحظ.

هذا و عن أبى الصلاح الحلبي أن المضطربه «٢» ترجع إلى عاده نساؤها، فإن فقدن فإلى التمييز فإن كان مراده بالمضطربه من لم تنعقد لها عاده كان خلافا فيما نحن فيه، و إن كان مراده بها الناسيه خرج عنه.

و كيف كان، فكأن الوجه فيه ما يأتي من نصوص رجوع المستحاضه إلى نساؤها.

لكن النصوص المذكوره- كما سيأتي- بين ما يختص بالمبتدئه و هو مورود أو محكوم لاطلاقات التمييز، لظهوره في فرض التحير و عدم الطريق لمعرفه الحيض، فلا مجال لاستفاده حكم المضطربه منه بنحو يعارض إطلاق التمييز، فضلا عن أن يقدم عليه.

و مثله ما هو مختص بالنفساء، بل هو غير معمول به فيها، فضلا عن أن يتعدى منها للمستحاضه، و بين ما هو وارد في مطلق المستحاضه، و لا وجه لتقديمه على إطلاق التمييز، لعدم المرجح له بعد كون النسبه بينهما العموم من وجه.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

(٢) هكذا حكاه عنه غير واحد لكن الذى حكاه عنه فى المختلف أنه قال: «و أما المختلطه و هى التى لا تعرف زمان حيضها من طهرها ففرضها أن ترجع إلى عاده نساؤها ...». و ربما يظهر منه إرادته مطلق المستحاضه التى يستمر بها الدم أو خصوص غير ذات العاده منها. (منه عفى عنه).

بل الظاهر لزوم تقديم إطلاق التمييز عليه، فيحمل هو على صورته فقد التمييز، لأن الرجوع للتمييز أظهر من الرجوع لعاده النساء، لتمييزه بارتكازيته في نفسه و بكون أدلته النقلية أظهر و أكثر، فحمل إطلاق الإرجاع لعاده النساء على صورته فقد التمييز اتكالا على وضوح الرجوع إليه لو وجد أقرب من حمل إطلاق الإرجاع للتمييز على صورته تعذر الرجوع لعاده النساء.

ولا سيما مع ما أشرنا إليه من ظهور ما ورد منه في المبتدأه في فرض التحير، حيث يصلح عرفا لأن يكون شاهد جمع بين الإطلاقين المذكورين و قرينه على تقديم إطلاق دليل التمييز على إطلاق دليل الرجوع للعاده، لكون صورته التحير هي المتيقنه منه.

على أن ظهور مفروغيه الأصحاب عن تقديم التمييز حتى لم يتعرض كثير منهم لخلاف أبي الصلاح أو لبيان دليله تكفى في دفع احتمال تقديم إطلاق الإرجاع لعاده النساء، لبعد خفاء ذلك عليهم جدا.

هذا كله بناء على العمل بالإطلاق المذكور في المضطربه، و إلا فالأمر أظهر.

و سيأتى الكلام في تحقيق ذلك تبعاً للمتن إن شاء الله تعالى.

هذا كله في المضطربه. و أما المبتدأه فرجوعها للتمييز هو المعروف من مذهب الأصحاب، و قد ادعى الإجماع عليه في الخلاف و المعبر و المنتهى و التذكرة. و يقتضيه إطلاق صحيح حفص المتقدم في ترجيح العاده على التمييز.

بل لا يبعد فهمه مما ورد في المضطربه أو الناسيه، لإلغاء خصوصيتهما عرفا، و فهم أن إرجاعهما إليه لعدم العاده المخرجه عنه. و لا سيما بملاحة التعليل في الفقرات المتقدمه من مرسله يونس بقوله عليه السّلام: «فلهذا احتاجت أن تعرف إقبال الدم من إداره» و غيره مما يظهر بملاحظتها.

لكن استشكل فيه في الحدائق بخلو النصوص الوارده في المبتدأه عنه، فمرسله يونس الطويله قد تضمنت حصر سنن الحيض في ثلاث، و أن النبي صلّى الله عليه و آله بين فيها كل مشكل حتى لم يدع لأحد فيها مقالا بالرأى، و مع ذلك قال عليه السّلام فيها في بيان سنه

المبتدأه: «و أما السنه الثالثه ففى التى ليس لها أيام متقدمه و لم ترى [تر. فى. يب] الدم قط و رأت أول ما أدركت فاستمر بها، فإن سنه هذه غير سنه الأولى و الثانيه، و ذلك أن امرأه يقال لها حمنه بنت جحش أت رسول الله صلى الله عليه و آله فقالت: إنى استحضت حيضه شديده، فقال: احتشى كرسفا. فقالت: إنه أشد من ذلك إنى أثجه ثجا، فقال: تلجمى و تحيضى فى كل شهر فى علم الله سته أيام أو سبعة أيام ... و هذه سنه التى استمر بها الدم أول ما تراه، أقصى وقتها سبع ... فجميع حالات المستحاضه تدور على هذه السنن الثلاث لا تكاد أبدا تخلو من واحده منهن إن كانت لها أيام معلومه من قليل أو كثير فهى على أيام «أيامها» ... و إن لم يكن لها أيام قبل ذلك و استحاضت أول ما رأت فوقتها سبع ...» (١).

و موثق عبد الله بن بكير عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: المرأه إذا رأت الدم فى أول حيضها فاستمر بها الدم تركت الصلاه عشره أيام، ثم تصلى عشرين يوما فإن استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاه ثلاثه أيام ...» (٢)، و نحوه موثقه الآخر (٣) فى الجاربه أول ما تحيض يدفع عليها الدم فتكون مستحاضه، و موثق سماعه: «سألته عن جاربه حاضت أول حيضها فدام دمها ثلاثه أشهر و هى لا تعرف أيام أقرائها. فقال:

أقراؤها مثل أقرء نساءها، فإن كانت نساؤها مختلفات فأكثر جلوسها عشره أيام، و أقله ثلاثه أيام» (٤).

فإن خلو هذه النصوص عن التعرض للتمييز مع ورودها فى مقام البيان موجب لقوه ظهورها فى عدم اعتباره فى المبتدأه. و ليس تقييدها بنصوص التمييز بأولى من العكس و قصر نصوص التمييز على غير المبتدأه تحكيما لهذه النصوص عليها.

بل الثانى أولى بلحاظ مرسله يونس التى قصرت التمييز على المضطربه و أهملته فى المبتدأه، لقوه ظهورها فى الفرق بينهما. فلا تصل النوبه للتعارض بين الإطلاقين و التماس المرجح الخارجى لأحدهما أو التساقط. و لعله لذا حكى عن أبى الصلاح الاقتصار فى المبتدأه على الرجوع لعاده نساءها من دون تعرض للتمييز.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٢.

و يشكل بأن ذيل مرسله يونس شاهد باختصاص التحيض بالعدد بالفاقده للتمييز، لقوله عليه السلام بعد التعرض للسنن الثلاث و لمواردها: «فجميع حالات المستحاضه تدور على هذه السنن الثلاث لا تكاد أبدا تخلو من واحده منهن، إن كانت لها أيام معلومه من قليل أو كثير فهي على أيام [أيامها] و خلقها ... و إن اختلط عليها أيامها و زادت و نقصت حتى لا تقف منها على حد، و لا من الدم على لون عملت باقبال الدم و إداره ... فإن لم يكن الأمر كذلك و لكن الدم أطبق عليها فلم تزل الاستحاضه داره و كان الدم على لون واحد و حاله واحده فسننتها السبع و الثلاث و العشرون، لأن قصتها كقصه حمه حين قالت: إني أئجه ثجا» (١).

لصراحته في أن موضوع السنه الثالثه كموردها فاقده التمييز، فلا بد من كون تطبيقها في الصدر على المبتدأه لفرض كون المبتدأه كذلك، لغلبه ذلك فيها - كما قيل - أو لغيرها.

و هو المناسب لإهمال التنبه في الصدر على كون حمه مبتدئه و الاقتصار على بيان كونها غير ذات عاده، و لعموم تعليل الرجوع للتمييز في الناسيه بأن دم الحيض أسود يعرف فيرجع إليه مع عدم العاده المخرجه عنه، مع ظهور الإرجاع للعدد فيها في كونه من قبيل الأصل في مورد فقد الدليل على تعيين الحيض، حيث يكون مقتضى ذلك رجوع ذات التمييز إليه مطلقا، و أن التحيض بالعدد في المبتدأه و غيرها في ظرف فقده، و أن ذكر الناسيه في السنه الثانيه و المبتدأه في الثالثه ليس لخصوصيتهما، بل لكون الأولى ذات تمييز، و الثانيه فاقده له، فيشار كهما فيهما كل من كانت مثلهما.

و هو المناسب لما تضمنته المرسله من انحصار سنن المستحاضه في الثلاث و عدم خروجها عن واحده منها، إذ لو بنى على الجمود على خصوصيتهما كانت الناسيه الفاقده للتمييز و المضطره مطلقا خارجتين عنهما، و لم يكن وجه لتحيض الأولى و الثانيه مع فقد التمييز بالعدد، مع ظهور حال صاحب الحدائق - تبعاً للأصحاب - في المفروغيه عنه.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٣.

و منه يظهر صلوح المرسله لأن تكون شاهدا على تقديم إطلاق دليل التمييز على إطلاق تحيض المبتدأه بالعدد أو اقراء النساء في الموثقات، حيث تكون قرينه على تعارف إرادته خصوص غير ذات التمييز من المبتدأه فيها، كما قد يشعر به قوله في الثاني: «يدفع عليها الدم ...» الذي لا يبعد اتحاده مع الأول و الاختلاف بينهما بسبب النقل بالمعنى.

كما أن قوله في موثق سماعه: «وهي لا تعرف أيام أقرائها» لما لم يرد أيام عاداتها، لفرض كونها مبتدئه، بل أيام حيضها يكون مورودا أو محكوما لاطلاقات التمييز مع قطع النظر عما تقدم.

بل قد يشعر بإمكان معرفتها لها، المستلزم حجية التمييز في حقها، لعدم المرجع لها غيره بعد فرض عدم كونها ذات عاده، كما نبه له بعض مشايخنا فيما حكى عنه. بل ادعى بلوغه مرتبه الظهور في ذلك و صلوحه لتقييد المطلقات الأخر لو تمت. لكنه لا يخلو عن إشكال أو منع.

و كيف كان، فلا ينبغي التأمل بعد ما ذكرنا في تقديم إطلاق الإرجاع للتمييز على إطلاق تحيض المبتدأه بأقراء نساءها أو بالعدد. و هو المناسب لكون خصوصيه تحقق التمييز في الرجوع إليه أقوى بسبب ارتكازيته من خصوصيه المبتدأه في التحيض بأقراء النساء أو بالعدد.

و بالجملة: لا ينبغي التوقف في رجوع المبتدأه للتمييز، و لا سيما مع ما سبق من الأصحاب، حيث يبعد جدا خطؤهم في ذلك مع شيوع الابتلاء به. فلاحظ.

بقي في المقام أمور..

الأول: قال في مفتاح الكرامه: «و ليعلم أن جماعه من الأصحاب لم يتعرضوا للتمييز فيما أجد،

كالصدوقين و المفيد و أبي المكارم و سلار».

لكن الصدوق لم يتعرض في كتبه الثلاثه إلا لما تقدم منه في ذيل الكلام في الرجوع للعاده، و سبق أنه قد يظهر منه حكايته عن رساله والده، و كلامه المذكور ظاهر

فى أن موضوعه ذات العاده، فعدم تعرضه للتمييز لا يدل على خلافه فيه. فلاحظ.

و نحوه المفيد و سلالر فى المقنعه و المراسم، لأنهما لم يذكر فى مبحث الحيض إلا أن أكثره عشره أيام فإن زاد الدم عليها كان استحاضه، و أما فى مبحث الاستحاضه فقد قال فى المقنعه: «و المستحاضه لا- تترك الصلاه و الصوم فى حال استحاضتها و تتركهما فى الأيام التى كانت تعتاد الحيض قبل تغير حالها بالاستحاضه» و فى المراسم: «و لا حرج على زوجها فى وطئها بعد فعل ما يجب عليها من الاحتشاء و الغسل إلا فى أيام المعتاده للحيض».

و أما أبو المكارم فى الغنيه فقد قال- بعد أن ذكر أقل الحيض و أكثره، و أنه أصل تعمل عليه من لم تسبق بعاده:- «فإذا رأت المبتدأه الدم و انقطع لأقل من ثلاثه أيام فليس بحيض، و إن استمر ثلاثه كان حيضاً، و كذا إلى تمام العشره. فإن رأت بعد ذلك دما كان استحاضه إلى تمام العشره الباقي [الثانى]، لأن ذلك هو أقل أيام الطهر، فإن رأت فى اليوم الحادى و العشرين دما و استمر بها ثلاثه أيام فهو حيض، لمضى أقل أيام الطهر. و كذا لو انقطع الدم أول ما رآته بعد ثلاثه أيام ثم رآته اليوم الحادى عشر من وقت ما رأت الدم الأول، فإنه دم الاستحاضه، لأنها رآته فى أيام الطهر، و كذا إلى تمام الثالث عشر، فإن رأت فى اليوم الرابع عشر دما كان من الحيضه المستقبليه، لأنها قد استوفت أقل أيام الطهر، و هى عشره. و على هذا تعتبر بين الحيضتين أقل أيام الطهر ...».

و من هنا نسب إليه فى محل الكلام عمل المبتدأه و المضطربه على أصل أقل الطهر و أكثر الحيض.

لكن لا يبعد انصراف صدر كلامه إلى فرض انقطاع الدم و عوده فى اليوم الحادى و العشرين، نظير ما فى ذيله من فرض انقطاعه على الثلاثه و عوده فى اليوم الرابع عشر أو قبله، فهو خارج عن محل الكلام من فرض الاستمرار، و إلا كان المناسب له الحكم بالحيض فى اليوم الحادى و العشرين ابتداء و لم يحتج لفرض رؤيه الدم فيه.

نعم، قد يناسب ذلك ما فى إشارة السبق، حيث قال: «فتعتبر المرأة بين حيضتها أقل أيام طهرها إن كان خروج الدم مستمرا بها، و تعمل على أن ما تراه منه فيها ليس حيضا».

لكنه لا يناسب قوله فى تعريف الحيض: «و هو ما يحدث بالنساء من خروج الدم ابتداء إلى حيث يتميز لهن بصفته المخصوصه أو بعاده مألوفه» مع قوله بعد الكلام المتقدم: «و متى تميز لها عملت على التمييز إلى أن تستمر [تستقر. ظ] عاداتها به فتعمل عليها، و متى تعذر عملت على المروى ...» لوضوح أن الرجوع للتمييز ثم للروايات لا يناسب العمل بأصل أقل الطهر.

الثانى: ذكر فى المبسوط أن المستحاضه المبتدأه ذات التمييز تحيض بتمام الدم الواجد للصفه فى كل شهر مع اختلاف الشهور فى قدره،

ثم قال: «فإن رأت فى شهرين متواليين مثلا ثلاثه أيام و رأت فى الشهر الثالث خمسہ أيام حكم فى الشهرين الأولين بأن حيضها ثلاثه أيام، لأن عاداتها قد استقرت بالشهرين، غير أنها فى الشهر الأول و الثانى لا تصلى و لا تصوم إلا بعد أن يمضى عليها عشره أيام أقصى مدته الحيض على أى صفه كان، فإذا ثبت فى الشهر الثالث أن ما زاد فى الشهر الأول و الثانى على الأيام التى رأت فيها دم الحيض كان استحاضه قضت الصوم و الصلاه، و أما فى الشهر الثالث الذى استقرت فيه عاداتها فإنها تغتسل إذا مضت عليها الأيام التى رأت فيها دم الحيض فى الشهر الأول و الثانى و تصوم و تصلى».

و قد سبق الكلام فيما ذكره من انعقاد العاده بالتمييز و ترجيحها على التمييز عند التعارض.

و إنما الإشكال فيما ذكره من عدم اقتصارها فى التحيض على الدم الواجد للصفه قبل انعقاد العاده، بل تنتظر العشره، و من أنه لو انعقدت العاده انكشفت حيضيه خصوص مقدارها فى الشهرين اللذين انعقدت بهما و وجب قضاء ما تركته فيما زاد عليه إلى العشره. لأن الأول مخالف لفرض حجيه التمييز، التى لولاها لم تنعقد العاده به.

و الالتزام باختصاص حجته بحيشه انعقاد العاده دون سائر أحكام ارتفاع الحيض. كما ترى لا يناسب نصوصه جدا. و قد تقدم نظيره فى الاستدلال على انعقاد العاده بالتمييز بمرسله يونس. فراجع.

و أما الثانى فيشكل بأن ظاهر أدله حجه العاده الرجوع إليها فى خصوص الأشهر اللاحقه لانعقادها، دون ما قبله من الشهرين اللذين تنعقد بهما أو غيرهما.

فإذا فرض عدم نهوض التمييز فى الشهرين المذكورين بالحجيه على انتهاء الحيض بالثلاثه و لزوم التحيض للعرشه لقاعده الإمكان أو نحوها لم تنهض العاده المنعقدة بهما بالحجيه على ذلك، ليجب قضاء الصلاه المتروكه فيما زاد على الثلاثه.

الثالث: سبق أن رجوع مستمره الدم إلى العاده الوقتيه و العدديه لا يشمل الدور الأول،

بل هى فيه تحيض بأول الدم و إن لم يصادف العاده ثم تستظهر.

و أما رجوعها للتمييز فمقتضى إطلاقهم رجوع من تجاوز دمها العشره له عدم الفرق فيه بين الدور الأول و غيره، بل هو صريح جملة منهم، كما يظهر بملاحظه كثير من الفروع المذكوره فى المبسوط و المعبر و التذكره و المنتهى و غيرها.

و لا يخفى قصور موثق إسحاق بن جرير عنه لاختصاصه بمن يستمر دمها شهرا أو أكثر. و كذا مرسله يونس الطويله، لظهور كثير من فقراتها، بل صريح بعضها فى أن السنن التى تضمنتها قد سنت للمستحاضه و مقتضى قاعده الإمكان حيضه الدم فى أول ظهوره، و أن المرأه لا تكون مستحاضه إلا بعد مضى العشره الأولى، كما لا يمكن حيضها إلا بعد مضى العشره الثانيه التى بها يمضى أقل الطهر بين الحيضتين، كما سبق نظيره فى الرجوع للعاده.

مضافا إلى صراحتها فى أن مورد الإرجاع للتمييز- الذى هو السنه الثانيه- من اختلطت عليها أيامها بسبب طول الدم، و أنها استحيضت سبع سنين، فتقصر عن الدور الأول.

و التعدى بها عن المورد المذكور لمن استمر بها الدم دون ذلك، بل لغير من

اختلفت أيامها، و هي المضطربة و المبتدأه، للقرائن المتقدمه و غيرها، لا يستلزم إلغاء خصوصيه طول المده مطلقا بنحو يشمل الدور الأول، لقرب خصوصيه الدور الأول بارتكازيه الرجوع فيه لقاعده الإمكان، بخلاف ما إذا استمر بعد ذلك، لأن مقتضى قاعده الإمكان التحيض بمضى أقل الطهر، و لما كان خارجا عن المتعارف أهمل الشارع كالعرف القاعده المذكوره، و أرجع للتمييز و غيره مما يناسب الوضع الطبيعي.

فلم يبق في المقام إلا- إطلاق صحيح حفص «(١)» فيمن يستمر بها الدم الشامله للدور الأول. و به ينحصر الوجه فيما سبق من الأصحاب.

اللهم إلا أن يقال: قول الراوى فى صحيح حفص: «فسألته عن المرأة يستمر بها الدم فلا تدرى [أ] حيض هو أو غيره» و إن كان ظاهرا فى التحير فى معرفه الحيض بسبب الاستمرار، الذى قد يشمل الدور الأول، إلا أن قوله عليه السلام فى الجواب: «فإذا كان للدم حراره و دفع و سواد فلتدع الصلاه» ظاهر فى أن تمييز الحيض بالصفات لترتيب أحكامه حين وجوده، و هو لا يشمل الدور الأول الذى يتحيز فيه برؤيه الدم أو بعد مضى ثلاثه أيام لقاعده الإمكان و لو مع فقد الصفات، و لو فرض عموم حجه التمييز له كان كاشفا عن حال العمل حينه من دون أن يستند العمل إليه.

و من هنا لا يبعد صلوح الجواب للقرينيه على انصراف السؤال للاستمرار الموجب للتحير فى العمل الذى يكون بعد التحيض بعشره فى أول الدم- بمقتضى قاعده الإمكان- و بعد مضى أقل الطهر منه، حيث لا يكون الرجوع لقاعده الإمكان ارتكازيا و يحتاج للسؤال عن طريق معرفه الحيض.

بل لعل ذلك هو المنصرف أو المتيقن من السؤال فى نفسه مع قطع النظر عن الجواب، إذ بعد أن لم يكن المراد به مطلق الاستمرار، بل خصوص ما يوجب التحير فى حال الدم منه فارتكازيه الرجوع لقاعده الإمكان فى الدور الأول تمنع من إحراز عمومه له. فلاحظ.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٢.

و دعوى: أن قصور الأدله عن الدور الأول لفظا لا يمنع من فهم عموم حجيه التمييز له، لعدم الفرق في كاشفيه الصفات عرفا بعد ظهور الأدله تبعا للمرتكزات في كونها من خواص صفه دم الحيض الطبيعیه.

مدفوعه بأن الصفات المذكوره لما لم تكن لازمه للحيض و لا مختصه به، بل كانت غالبیه له لم تكن حجيتها عرفیه، بل تعبدیه، و لذا احتیج للسؤال عن كيفية معرفته، فلا مجال للتعدى عن مورد أدلتها، و قد تقدم توضیح ذلك عند الكلام في عموم حجیه الصفات لغير مستمره الدم في بحث قاعده الإمكان.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهاره، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهاره؛ ج ٤، ص: ٣٣١

على أنه لو فرض تحصيل الإطلاق من الأدله بنحو يشمل الدور الأول كفى في الخروج عنه موثق سماعه: «سألته عن الجاربه البكر أول ما تحيض فتقعد في الشهر يومين و في الشهر ثلاثه أيام يختلف عليها لا يكون طمثها في الشهر عدّه أيام سواء.

قال: فلها أن تجلس و تدع الصلاه ما دامت ترى الدم، ما لم يجز العشره، فإذا اتفق الشهران عدّه أيام سواء فتلك أيامها» «١»، لظهوره في أن تجاوز الدم عن العشره إنما يمنع من البناء على حيضيه الزائد، لا التوقف في حيضيه العشره و لزوم الرجوع للتمييز الذي قد يقتضى حيضيه ما بعدها دونها.

و مثله في ذلك قوله عليه السّلام في مرسله يونس القصيره: «فإذا حاضت المرأة، و كان حيضها خمسّه أيام ثم انقطع الدم اغتسلت وصلت، فإن رأت بعد ذلك الدم و لم يتم لها من يوم طهرت «٢» عشره أيام فذلك من الحيض تدع الصلاه، فإن رأت الدم من أول ما رآته [رأت. في] الثاني الذي رآته تمام العشره و دام عليها عدت من أول ما رأت الدم الأول و الثاني عشره أيام ثم هي مستحاضه تعمل ما عمله المستحاضه» «٣».

مؤيدا بما في صحيحى يونس بن يعقوب و أبى بصير «٤» فيمن ترى الدم ثلاثه

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) تقدم في ذيل الكلام في أقل الحيض الكلام في هذه الفقره و أنه حكى عن بعض: (من يوم طمشت) فراجع.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٣، ٢.

ص: ٣٣١

أيام أو أربعة أو خمسة و الطهر كذلك أو ستة أيام و يتكرر ذلك منها من عدم جريان حكم المستحاضه عليها إلا بعد مضي شهر، فإن عدم الإرجاع فى ذلك لوظيفه المستحاضه- من العمل على العاده أو التمييز أو العدد- إلا بعد الشهر مع التحيض بجميع الدم فى الشهر الأول- مع كونه احتياطاً مخالفاً للقواعد- يناسب عدم إرجاع مستمره الدم إليها فى الدور الأول مع اقتضاء قاعده الإمكان التحيض فيه بالأولويه العرفيه.

و مجرد عدم العمل بهما فى التحيض بتمام الدم لما سبق فى الدم المتقطع لا يمنع كونهما مؤيدين فيما نحن فيه.

و دعوى: أن بين إطلاق هذه الأدله و إطلاقات التمييز عموماً من وجه لشمول هذا الإطلاق لفاقده التمييز و شمول إطلاقات التمييز لما عدا الدور الأول.

مدفوعه بأن حمل إطلاقات التمييز على ما عدا الدور الأول الذى يقرب الاستغناء بقاعده الإمكان و الاستصحاب عن التمييز فيه أقرب عرفاً من تنزيل هذه الإطلاقات على فاقده التمييز.

و لا- سيما مع أنه يشارك إطلاقات التمييز فى النسبه المذكوره إطلاقات المرتبتين الأخيرتين. و هما الرجوع لأقراء الأقارب و التحيض بالعدد. و حيث كانت إطلاقات المراتب الثلاث من سنخ واحد وارده لتمييز الحيض عن الاستحاضه عند اختلاطهما كان الظاهر تقديم إطلاق هذه الأدله عليها جميعاً، لأن تقديمه على بعضها دون بعض بلا مرجح و تقديمها جميعاً عليه مستلزم لعدم بقاء مورد له.

على أنه لو فرض التوقف فى تقديم أحد الإطالقين على الآخر لزم البقاء على مقتضى قاعده الإمكان و الاستصحاب، و عدم الخروج عنهما بالتجاوز عن العشره، لسقوط ما يلزم بالخروج عنهما من إطلاق التمييز و غيره بالمعارضه.

هذا و بمراجعته ما تقدم فى الرجوع للعاده يتضح أنه لا مجال للخروج عما اقتضته الأدله المتقدمه بظهور إعراض المشهور عنه. و لا سيما مع ظهور ما ذكرنا ممن ذكر أنه مع زياده الدم على العشره يتعين الزائد لأن يكون استحاضه، كما فى المقنعه و الاقتصاد

و الغنيه- فيما تقدم منه فى التنبيه الأول- و المراسم، لظهور كلماتهم بل صريح بعضها تعين اليوم الحادى عشر و ما بعده لأن يكون استحاضه، و هو لا يلائم الرجوع للتمييز مع الزيادة على العشره، لأنه قد يقتضى حيضه المتأخر، أو بعض العشره لإتمامها، كما صرح بذلك أيضا الصدوق فيما تقدم من كلامه فى الرجوع للعاده، و هو و إن كان ظاهرا فى ذات العاده، إلا أن البناء على حيضه العشره فيها يقتضى ذلك فى غيرها بالأولويه العرفيه.

كما صرح بذلك فى الوسيله أيضا، حيث ذكر أنه مع استمرار الدم ثلاثه عشر يوما تتعين العشره للحيضيه و الثلاثه الأخيره لأن تكون استحاضه، و أن الاشتباه الذى يرجع معه للتمييز و غيره إنما يكون فيما لو زاد على ذلك لمضى أقل الحيض و أقل الطهر، و إن عرفت أن مقتضى قاعده الإمكان لما كان هو حيضه تمام العشره تعينت العشره الثانيه لأن تكون استحاضه، و يبدأ الاشتباه بالثالثه.

بل تعين ما زاد على العشره لأن يكون استحاضه منتشر فى كلماتهم، حتى من بعض من سبق منهم الجرى على المشهور فقد تكرر فى كلماتهم أن الاستبراء إنما يحتاج إليه إذا كان الانقطاع فى أثناء العشره فلو كان بعد مضيها فلا حاجه له، لمضى الحيض، إلى غير ذلك مما يظهر منه اضطراب كلماتهم. فلا- مجال للخروج بها عما اقتضته الأدله. و يأتى فى التنبيه الرابع من تنبيهات مبحث الرجوع لأقراء الأقارب ما ينفع فى المقام. فلاحظ.

الرابع: ذكر غير واحد أن المعيار فى التمييز على اختلاف حال الدم من الشديد إلى الضعيف بما لهما من واقع إضافي

من دون أن يختص الحيض أو الاستحاضه بصفه خاصه من لون أو غيره، قال فى المعتبر: «إذا رأَت الأسود و الأحمر فتجاوز فالأسود حيض و الأحمر طهر و لو رأَت الأحمر و الأصفر فالأحمر حيض و الأصفر طهر».

و نحوه فى التذكرة و قريب منه فى المنتهى.

بل عن نهايه الأحكام: «تعتبر القوه و الضعف بإحدى صفات ثلاث:

اللون، فالأسود قوى بالنسبه إلى الأحمر، و الأحمر قوى بالنسبه إلى الأشقر، و الأشقر

قوى بالنسبه إلى الأصفر و الأكدرد. و الرائحه، فذو الرائحه الكريهه أقوى مما لا رائحه له. و الثخن، فالثخين أقوى من الرقيق». و عنه أيضا أن المتصف بواحد أضعف من المتصف باثنتين، كما أنه أضعف من ذى الثلاث.

و قريب منه فى جامع المقاصد و الروض و الروضه و المسالك و المدارك و محكى الموجز و شرحه. و زاد فى جامع المقاصد و الروضه و المسالك و الروض أن الأصفر أقوى من الأكدرد، و فى الأخيرين أن ما تقوى رائحته أقوى مما تضعف رائحته.

و ذلك يجرى فى مراتب الألوان و الثخن، كما لو كان أحدهما أشد سوادا من الآخر أو أشد ثخنا منه، على ما نبه له فى الجمله غير واحد.

و كأن الوجه فى ذلك التعبير بالإقبال و الإدبار فى مرسله يونس الطويله، و هما من الأمور الإضافيه التى لا تختص بصفه خاصه.

و لعله لذا عمموا التمييز للرائحه و الثخانه، مع عدم حجه النص الذى تضمنهما، لعدم ذكر الأولى إلا فى مرسله الدعائم، و الثانيه إلا فيها و فى الرضوى، كما سبق فى المسأله الخامسه.

لكن لازمه التعميم للحراره و الدفع، و لا سيما مع اشتمال النصوص المعتمره عليهما على ما سبق هناك. فراجع.

و كيف كان، فيشكل الاستدلال المذكور بأن المرسله كما اشتملت على الإقبال و الإدبار فى بعض فقراتها من دون إضافه أضافت فى بعض فقراتها إليهما تغير لون الدم من السواد إلى غيره، قال عليه السلام: «فلهذا احتاجت إلى أن تعرف إقبال الدم من إدباره و تغير لونه من السواد إلى غيره»، فكما يمكن بدوا إبقاء الإقبال و الإدبار على إطلاقهما، مع تنزيل ذكر السواد على أنه أحد أفراد الإقبال، كذلك يمكن العكس بالمحافظه على خصوصيه السواد و تنزيل إطلاق الإقبال و الإدبار على ما يساوقه.

بل لعل الثانى أولى، لقرب كون العطف تفسيريا، بل هو المتعين بلحاظ قوله عليه السلام بعد ذلك: «و ذلك أن دم الحيض أسود يعرف» المسوق لتعليل ما قبله،

و قوله عليه السّلام: «و كذلك أفتى أبى ... فقال: إذا رأيت الدم البحرانى فدعى الصلاه ...»

و قوله: البحرانى، شبه معنى قول النبى صلّى الله عليه و آله: إن دم الحيض أسود يعرف. و إنما سماه أبى بحرانيا لكثرتة و لونه، فإن عدول الباقر عليه السّلام عن الإقبال و الإدبار إلى التخصيص بالبحراني دليل على أنه المراد بهما و المعيار فى التمييز.

على أن الدليل على التمييز لا يختص بالمرسله، بل منه صحيح حفص و موثق إسحاق الظاهران فى خصوصيه ما اشتملا عليه من الصفات و الآيبان عن التنزيل على مطلق الاختلاف بالشده و الضعف، حيث يتعين لأجلهما تنزيل الإقبال و الإدبار على ما يساوق الصفات الخاصه.

و أما ما ذكره شيخنا الأعظم قدّس سرّه من أن ظاهر التعبير فى المرسله بأن دم الحيض أسود يعرف، و فى الموثق بأنه ليس به خفاء، هو الإيكال فى معرفته لوضوحه، و حيث كان المدار فى وضوحه عرفا على مطلق القوه و الضعف لا خصوص الصفات المنصوصه، كان ظاهر ذلك أن العبره فى التمييز بمطلق الأمارات المختصه بالحيض غالبا الكاشفه عنه عند العرف كشفا ظنيا.

فهو كما ترى، لأن الحديثين لم يقتصر فيهما على الإرجاع للوضوح، ليحمل على الوضوح العرفى المدعى حصوله بمطلق القوه و الضعف، بل تضمننا الوضوح بالصفات الخاصه، بنحو يظهر منه انحصار طريقه بها. بل ظاهرهما انحصاره بها عرفا أيضا، كما هو غير بعيد، و قد يناسبه قول المرأه فى صحيح حفص: «و الله أن لو كان امرأه ما زاد على هذا».

و أضعف من ذلك ما يظهر من الرياض تبعاً لمن سبقه من الاكتفاء بالظن فى المقام.

لعدم الدليل على حجيتة، بل مقتضى إطلاق الإرجاع لعاده النساء أو العدد عدمها.

و من هنا يتعين الجمود على ظاهر نصوص التمييز بالاختصار على الصفات المنصوصه، كما هو ظاهر من جعل المعيار على صفه الحيض و صفه الاستحاضه - كما فى المبسوط - أو على مشابهه أحد الدميين - كما فى الشرائع - أو أطلق التمييز، لانصراف العناوين المذكوره إلى ما ذكره من الصفات الغالبية لكلا الدميين، و قد سبق فى المسأله

الخامسه بيان ما عليه المعول من الصفات، مع الكلام فى صورته التعارض بينها.

ثم إنه لو بنى على التعميم لمطلق الاختلاف بالشده و الضعف، فلو اختلف الدم بأكثر من مرتبتين هل تلحق المرتبه المتوسطه بما فوقها فى الحيضيه، أو بما دونها فى الاستحاضه وجهان. ففى المعبر و المنتهى و التذكره أنها لو رأت ثلاثه أسود و ثلاثه أحمر و ثلاثه أصفر تنحيز بالأسود خاصه، معللا فى الأولين بأن الحمره مع السواد طهر.

و فيه: أنها كما تكون مع السواد طهرا فهى مع الصفرة حيض، فمع اجتماعها معهما معا لا وجه لتقديم جانب الطهر.

و مثله ما فى التذكره من الاستدلال بالاحتياط للعباده و بالقوه و الأولويه.

لوضوح تعارض الاحتياطين، و اختلاف القوه بالإضافه لكل من الطرفين، و أن أولويه الأسود بالحيضيه لا تقتضى تخصيصها به، كأولويه الأصفر بكونه استحاضه.

و منه يظهر ضعف ما فى الرياض من الاستدلال على ما عن محكى نهايه الأحكام و موضع من التذكره من حيضيه الأسود و الأحمر معا لأنهما أقوى من الصفرة.

نعم، قد يتجه استدلاله له بقاعده الإمكان، لتعارض مقتضى التمييز فيه باختلاف جهه الإضافه، فتكون القاعده مرجعا بعد فرض كون المرأه ذات تمييز، لتماميته فى الأشد و الأضعف، فليس لها التحيز بالعدد. و لو غرض النظر عن القاعده كان مقتضى الاستصحاب إلحاقه بالأسبق من الأسود و الأصفر.

هذا و أما بناء على ما ذكرناه من الاقتصار على الصفات المخصوصه فى التمييز فقد سبق فى المسأله الخامسه أن المراد من السواد شده الحمره، و يقابلها فى الاستحاضه خفه الحمره بنحو يناسب التعبير بالصفرة، و لكل منهما مراتب، و المرجع فى تحديدهما العرف، فلو توسط بين القسمين ما يتوقف العرف عن إلحاقه بكل منهما لزم البناء على حيضيته، لقاعده الإمكان، أو الرجوع فيه للاستصحاب. فلاحظ.

الخامس: استظهر فى الدروس مشروعيه الاستظهار لذات التمييز بما تستظهر به المعتاده،

عدم نقصه عن ثلاثه أيام (١)، و عدم زيادته على العشره (٢) و إن لم تكن

و مقتضاه ترتيب أحكام الحيض ظاهرا عند رجوع الدم إلى صفة الاستحاضه.

و لم أعر عاجلا على موافق له في ذلك.

و مقتضى ظهور نصوص التمييز في أماريه صفات الاستحاضه عليها عدمه. بل هو كالصريح من قوله عليه السّلام في مرسله يونس: «فإذا جهلت الأيام و عددها احتاجت إلى النظر حينئذ إلى إقبال الدم و إدباره و تغير لونه، ثم تدع الصلاه على قدر ذلك».

و قوله عليه السّلام فيها في بيان فتوى أبيه عليه السّلام: «فقال: إذا رأيت الدم البحراني فدعى الصلاه، و إذا رأيت الطهر و لو ساعه من نهار فاغتسلى و صلى» (١)، و بذلك يخرج عن إطلاق دليل الاستظهار لو تم، على أنه غير تام كما يأتي في مبحث التحيض بالعدد إن شاء الله تعالى.

الكلام في شروط التمييز

إشاره

(١) و لا بد من كونها متواليه بناء على اعتبار التوالى في أقل الحيض، كما نبه له في المعبر و المنتهى و المدارك. و أما بناء على عدمه فالكلام فيه يظهر مما يأتي عند الكلام في اعتبار عدم نقص ما هو بصفه الاستحاضه عن أقل الطهر إن شاء الله تعالى.

(٢) كما في المبسوط و المعبر و الشرائع و التذكرة و المنتهى و القواعد و الدروس و اللمعه و الروضه و الروض و المدارك و غيرها، و في جامع المقاصد أنه لا خلاف فيه بين الأصحاب، و ربما استظهر دخوله في معقد إجماع المعبر و التذكرة، و إن كان ظاهره أو المتيقن منه أصل الرجوع للتمييز.

و كيف كان، فيقتضيه ما تضمن تحديد الحيض بذلك، خلافا لما في الحدائق من عدم اعتبار ذلك، لإطلاق أدله التمييز، خصوصا مرسله يونس الطويله، لقوله عليه السّلام فيها: «فهذه سنه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله فِي التِي اخْتَلَطَ عَلَيْهَا أَيامَهَا حَتَّى لَا تَعْرِفَهَا، وَ إِنَّمَا تَعْرِفُهَا بِالْدمِ مَا كَانَ مِنْ قَلِيلِ الأَيَامِ وَ كَثِيرِهِ» (٢).

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

و فيه: أنه كما يمكن تنزيل إطلاق أدله التحديد على غير مستمره الدم محافظه على إطلاق نصوص التمييز يمكن العكس بتنزيل إطلاق نصوص التمييز على الواجد للحد محافظه على إطلاق أدله التحديد.

و التعميم للقليل و الكثير في مرسله يونس ليس في مقام نفى الحد للحيض، ليكون نفا في خلاف أدله التحديد، بل في مقام نفى قدر معين له، في مقابل ذات العاده، فهي كسائر مطلقات التمييز التي ذكرنا إمكان تنزيلها على ما يناسب إطلاق أدله التحديد.

بل هو المتعين بلحاظ عدم ورود أدله التمييز في مقام تحديد الحيض بالصفات ثبوتاً، لتكون في عرض أدله تحديده في طرفي القله و الكثيره، و تنهض بمعارضتها، بل لتمييز الحيض عن غيره في مقام الإثبات في مورد اشتباهه، فتقصر عما لا يمكن حيضته، لتفرع مقام الإثبات على مقام الثبوت، فتكون محكومته لأدله التحديد المتكفله ببيان ما يمكن حيضته، و لذا لا يتوهم عمومها لما كان في غير سن الحيض مثلاً.

و أما تأييده ذلك بما في حديثي يونس بن يعقوب و أبي بصير فيمن ترى الدم ثلاثه أيام أو أربعه أو خمسه، ثم الطهر كذلك أو سته أيام، ثم الدم كذلك و هكذا «١».

فهو في غير محله، لعدم فقد الدم فيهما لحد الحيض، و إنما يصلح لتأييد ما يأتي من عدم اعتبار كون دم الاستحاضه بقدر أقل الطهر، كما لا يخفى. و ربما يحمل كلامه عليه و إن كان مخالفاً لظاهره.

هذا و لكن الشيخ قدس سره في المبسوط مع أنه ذكر الشرط المذكور قال: «و كذلك إذا رأت أولاً دم الاستحاضه خمسه أيام ثم رأت ما هو بصفه دم الحيض باقى الشهر، يحكم في أول يوم ترى ما هو بصفه دم الحيض إلى تمام العشره أيام بأنه حيض، و ما بعد ذلك استحاضه، فإن استمر على هيئته جعلت بين الحيضه و الحيضه الثانيه عشره أيام طهراً، و ما بعد ذلك من الحيضه الثانيه، ثم على هذا التقدير. فإن رأت أقل من ثلاثه أيام

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٣، ٢.

دم الحيض و رأته فيما بعد دم الاستحاضه إلى آخر الشهر كانت هذه لا تتميز لها»، و هو صريح فى حيزيه مقدار أكثر الحيض من الواجد للصفه مع زيادته على العشره، و فى كشف اللثام أنه غير بعيد، و فى الرياض لعله الأقرب، مستدلين عليه بعموم أدله التمييز.

و كأنه بتقريب أنه حيث كان مقتضاها حيزيه واجد الصفه فتعذر حيزيه تمامه فى المقام لعدم زياده الحيض على العشره لا يقتضى إلغاء العموم فيه رأساً، بل رفع اليد عنه فى الزائد عليها لا غير.

و من هنا يتجه ما فى كشف اللثام و الرياض من إعمال العموم المذكور مع نقص واجد الصفه عن الثلاثه باكماله من الفاقد له- خلافاً لما سبق من الشيخ قدس سرّه فى ذيل كلامه- لعدم الفرق بين دليلي أقل الحيض و أكثره، و عدم كون التصرف فى عموم التمييز برفع اليد عن ظهوره فى اختصاص الحيض بواجد الصفه بأبعد من التصرف فيه برفع اليد عن ظهوره فى حيزيه تمام الواجد.

و بعبارة أخرى: إذا أمكن رفع اليد عن ظهور دليل التمييز فى التطابق بين واجد الصفه و الحيض، لأدله التحديد، مع المحافظه على عمومه، فكما يتجه رفع اليد عن ظهوره فى كون تمام الواجد حيزياً يتجه رفعها عن ظهوره فى كون الواجد تمام الحيض.

و دعوى: أن وجه البناء على أن الواجد تمام الحيض لا ينحصر بظهور ما تضمن حيزيه الواجد فى ذلك، ليتجه التصرف فيه برفع اليد عن ذلك كما ترفع اليد عن ظهوره فى كونه بتمامه حيزياً، بل هو أيضاً مقتضى ما تضمن كون الفاقد استحاضه، فيقع التعارض فى الفرض بين عموم حيزيه الواجد و عموم عدم حيزيه الفاقد، لأن مقتضى الأول حيزيه الواجد الناقص المستلزم لحيزيه ما يتمه من الفاقد، و مقتضى الثانى عدم حيزيه تمام الفاقد المستلزم لعدم حيزيه الواجد، و ليس الأول أولى بالتقديم من الثانى.

مدفوعه بأن عموم عدم حيزيه الفاقد ليس حجه فى المقدار المكمل للواجد على كل حال، إما لتخصيصه فيه- كما هو المدعى- أو لخروج المورد عن أدله التمييز

و دخوله فى أدله التحيض بالعدد، كما هو مدعى المشهور القائلين باختصاص التمييز بما إذا كان الواحد للصفه واجدا لحدى الحيض.

و بعبارة أخرى: لا- معنى لحجيه عموم عدم حيضيه الفاقد فى المقام مع استلزامه تعذر التمييز فى الدم و لزوم الرجوع للعدد المستلزم لعدم حجيه فقد الصفه على الاستحاضه.

و كأن هذا مراد شيخنا الأعظم قدس سره مما ذكره فى دفع الدعوى المذكوره، و قد تعرض له سيدنا المصنف قدس سره و دفعه كما تعرض لوجه آخر ذكره المحقق الخراسانى قدس سره فى دفع هذه الدعوى، و دفعه أيضا، و لا يسع المقام الزيادة على ما ذكرنا. فراجع و تأمل.

و على هذا لا يكون بلوغ الواحد لأقل الحيض و عدم تجاوزه لأكثره شرطا فى الرجوع للصفات، كما هو المنساق من كلام من سبق و المصرح به ممن يأتى، بل هو شرط لمطابقه الحيض لواحد الصفه بنحو لا يزيد عليه و لا ينقص عنه، و لذا جعله فى كشف اللثام معقد الاتفاق على شرطيته.

و كيف كان، فيشكل الاستدلال المذكور بأن الأدله حيث تضمنت الإرجاع للصفات فى مستمره الدم التى اختلط حيضها باستحاضتها فهى كالصريحه فى دوران تمييز الحيض عن الاستحاضه مدار الصفات و أنه باختلافها يتحقق التمييز بينهما، و التصرف فيها بأحد الوجهين المذكورين مخرج للصفات عن مقام التمييز، و الأدله آبيه عنه جدا، فأخراج صورتى زياده واجد الصفه على أكثر الحيض و نقصه عن أقله محافظه على ظهورها فى التمييز أقرب عرفا من إخراجها عن مقام التمييز محافظه على عمومها للصورتين المذكورتين، بل هو المتعين بأدنى تأمل فيها.

و من الغريب ما سبق من الشيخ من البناء مع استمرار واجد الصفه على تعاقب الحيض و الطهر عشره عشره الذى هو وظيفه رابعه غير الوظائف التى تضمنتها النصوص فى مستمره الدم.

و كيف يمكن فهم ذلك من أدله التمييز مع التصريح فى المرسله بأنه مع اتحاد لون الدم يكون التحيض بالعدد الخاص فى كل شهر مره، حيث يبعد جدا قصره على ما إذا لم يكن شىء من الدم بصفه الاستحاضه و لو قليلا، إذ أى أثر للدم القليل فى التمييز بالصفات؟ بل الظاهر أن المعيار فيه عدم اختلاف صفه الدم اختلافا صالحا للتمييز، كما هو مقتضى إطلاق بقية نصوص التحيض بالعدد.

نعم، لو لم يرد التعبد بأن واجد الصفه حيض و فاقداه استحاضه فى مقام تمييز أحدهما عن الآخر عند اختلاطهما، بل فى مجرد بيان الوظيفه العمليه عند الشك فى حال الدم اتجه ما ذكره قدس سره لأن امتناع العمل به فى تمام الدم فى المقام لتجاوزه لحد الحيض لا يقتضى رفع اليد عنه رأسا، بل الاقتصار فى الخروج عنه على المتيقن، و هو ما زاد على أكثر الحيض بمقدار أقل الطهر، و يتعين أول الدم للحيضيه بقاعده الإمكان، بناء على ما سبق فى الدم المتقطع.

كما أنه لو كان بلسان أماريه كل من صفتى الحيض و الاستحاضه عليهما كان المورد من تعارض الحجيتين، لمعارضه حجيه صفه الحيض على حيضيه أول الدم لحجيتها على حيضيه آخره، بناء على ما سبق فى الدم المتقطع من عدم ورود الأولى على الثانيه، خلافا لما ذكره شيخنا الأستاذ قدس سره فى المقام و بعض مشايخنا دامت بركاته فى ذلك المقام. و بعد تساقطهما يكون المرجع قاعده الإمكان المقتضيه لما ذكره قدس سره أيضا.

كل ذلك مع غض النظر عما أشرنا إليه من أن مقتضى نصوص التحيض بالعدد فى مستمره الدم أن المدار فيه على عدم صلوح اختلاف صفه الدم لتمييز الحيض من الاستحاضه، المستلزم لإهمال قاعده الإمكان و عموم حيضيه واجد الصفه لو تم.

و منه يظهر الحال فى فرض نقص واجد الصفه عن أقل الحيض، فإنه لو فرض تمحض الأدله فى التحيض بواجد الصفه و عدم التحيض بفاقداه، من دون نظر فيها للتمييز بذلك فى مقام الاختلاط فى مستمره الدم، تعارض فيه العمومان، حيث يكون مقتضى الأول حيضيه الواجد المستلزمه لحيضيه ما يتممه، و مقتضى الثانى عدم حيضيه

الفاقد بتمامه المستلزم لعدم حيضه الواجد أيضا، فيتساقطان.

و دعوى: أن عدم حيضه الفاقد ليس لكون الفقد مقتضيا للبناء على عدم الحيضه و الاستحاضه، بل لعدم المقتضى للحيضه، و هو صفة الحيض، و حينئذ يتعين فى المقام الرجوع لعموم حيضه الواجد، لأنه يرجع إلى تحقق مقتضى البناء على الحيضه فيه و فى الفاقد بتبعه، من دون أن يعارضه عموم عدم حيضه الفاقد، لأن اللامقتضى لا ينهض بمزاحمه المقتضى.

مدفوعه بأن ظاهر الأدله كون فقد صفة الحيض مقتضيا للبناء على عدمه و على الاستحاضه، كما يكون وجودها مقتضيا للبناء على الحيضه، لسوق صفة كل من الحيض و الاستحاضه بالإضافه إلى ما يناسبهما فى مساق واحد فى ظاهر الأدله، فيتعين التزاحم بين المقتضيين و التعارض بين العمومين فى الفرض، و حيث لا مرجح يتعين تساقطهما.

نعم، بعد تساقطهما يكون مقتضى قاعده الإمكان حيضه الواجد مع تكميله من الفاقد، لو لا ما ذكرناه من ظهور نصوص التحيض بالعدد فى إهمال قاعده الإمكان فى مستمره الدم مع تعذر التمييز.

و قد يظهر من جميع ما تقدم أن المتعين فى فرض زياده واجد الصفة على أكثر الحيض أو نقصه عن أقله عدم كون المرأه ذات تمييز- إما لقصور أدله الصفات عنه ابتداء، أو لتعارضه فيه بنحو تنتج وظيفه لا تناسب مفاد نصوص مستمره الدم- كما صرح به فى المعبر و التذكرة و المنتهى و محكى التحرير، و هو المنساق من كل من أطلق اعتبار واجديه الدم الواجد للصفه لحدى دم الحيض، كما سبق.

بقى الكلام فيما صرح به جماعه من أنه يعتبر فى التمييز زائدا على ذلك أن لا ينقص الفاقد لصفه الحيض و المتصف بصفه الاستحاضه عن أقل الطهر.

و الكلام فى هذا الشرط..

تاره: فى اعتباره فى جواز التحيض بكل من الدميين الواجدين لصفه الحيض المكتنفين له، أو عدم اعتباره فيه، فيجوز التحيض بهما معا مع الاقتصار فى الطهر على

الفاقد وإن كان دون العشرة.

و اخرى: فى أنه بعد الفراغ عن اعتباره فى المقام السابق فهل يعتبر فى حجه التمييز حتى بالإضافة إلى أحد الدميين الواجدين لصفه الحيض، فلا تكون المرأه ذات تمييز مع نقص الفاقد عن العشره، أو لا يعتبر، بل مع نقصه تحيض بأحد الدميين الواجدين لصفه الحيض، و تلحق الآخر بالفاقد فى عدم كونه حيضا.

أما اعتباره فى المقام الأول فهو المتيقن ممن تعرض له، كما فى جامع المقاصد و المسالك و الروض و الروضه و المدارك و كشف اللثام و محكى نهايه الأحكام و الموجز و شرحه و غيرها، و عليه جرى فى المبسوط، بل ظاهر المعبر و التذكرة و المنتهى المفروغيه عنه، و فى كشف اللثام أنه لا خلاف فيه. و يقتضيه ما تضمن أن أقل الطهر عشره أيام.

لكن ظاهر المحكى عن الذكرى التردد أو الميل لعدم اعتبار ذلك، كما أصر عليه فى الحدائق، مستدلا عليه بإطلاق نصوص التمييز، و خصوص صحيحى يونس بن يعقوب و أبى بصير «١» فيمن ترى الدم ثلاثه أيام أو أربعه أو خمسه و الطهر كذلك أو سته أيام، و يتكرر ذلك منها من أنها تحيض كلما رأت الدم و تصلى كلما رأت الطهر ما بينها و بين شهر، و فى الأول: «فإن انقطع عنها الدم و إلا فهى بمنزله المستحاضه»، و فى الثانى: «فإذا تمت ثلاثون يوما فرأت دما صبيا اغتسلت و استثفرت ...».

و استظهر من الاستبصار الميل إليه، حيث احتمل حمل الصحيحين على من استمر بها الدم مع اختلاف بين صفتى الحيض و الاستحاضه على التعاقب بقدر الأيام المذكوره بأن يراد من الطهر رؤيه الدم بصفه الاستحاضه، بل قرّبه بأن قوله عليه السلام: «ثم تعمل ما عمله المستحاضه» دليل على فرض كونها مستمره الدم.

كما تعرض لكلام من يظهر منه الجرى على مضمون الخبرين ممن تقدم منا تعرض له فى لواحق الكلام فى الدم المتقطع، مستظها موافقتهم له فى الجملة، ثم قال: «و إلى ما ذكرنا أيضا يميل كلام الذخيره».

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٢، ٣.

بل قد يستفاد ما ذكره ممن تعرض للشرطين السابقين دون هذا الشرط، كما فى الشرائع و القواعد و الدروس، إذ لو كانوا فى مقام الاتكال على ما يذكر فى شروط الحيض لكان المناسب إهمالهم الشرطين أيضا.

وفيه: أنه لا مجال للخروج بإطلاقات التمييز عن إطلاق ما تضمن أن أقل الطهر عشره أيام، لعين ما تقدم فى الشرطين السابقين.

و أما الصحيحان فموردهما تقطع الدم لا استمراره كما هو ظاهر الطهر و لا سيما مع مقابلته بالدم لا بالحيض. و مجرد الحكم على المرأة بأنها تعمل عمل المستحاضه أعم من كونها مستحاضه، بل قوله عليه السّلام: «و إلا فهى بمنزله المستحاضه» كالصريح فى عدم كونها مستحاضه على الحقيقة. بل المستحاضه قد تطلق على ذات الدم الخاص و إن لم يكن مستمرا، على ما تقدم فى أواخر الاستدلال على وجوب الاستظهار.

كما أنه تقدم فى لوائح الكلام فى الدم المتقطع عدم إمكان العمل بالصحيحين فى موردهما، فكيف يتعدى بهما عنه لصوره استمرار الدم. على أنهما صريحان فى اختصاص الوظيفه المذكوره فيهما بالشهر و الرجوع بعده إلى حكم المستحاضه التى ذكرنا أن مقتضى القاعده البناء على الشرط المذكور فيها، و لا ينهضان بإثبات جواز كون الفاقده دون عشره أيام فيها مطلقا و لو بعد الشهر، كما هو المدعى. و من هنا كان المتعين البناء على الشرط المذكور.

هذا كله فى الفاقده المتخلل بين الدميين الواجدين اللذين يمتنع كونهما من حيضه واحده، أما المتخلل لما يمكن كونه بتمامه من حيضه واحده، لكونه فى ضمن العشره، إما لرؤيته بعد مضى ثلاثه أيام للواجد، أو لرؤيته قبل ذلك، بناء على عدم اعتبار التوالى فى ثلاثه الحيض، فلا- ينبغى التأمل فى عدم إخلاله بالتمييز، بناء على أن النقاء المتخلل بين الدميين من حيضه واحده بحكم الطهر، فيبنى على أن الواجد حيض و الفاقده استحاضه.

و أما بناء على أنه بحكم الحيض فظاهر الفاضلين فى المعتبر و المنتهى و السيد فى

المدارك الرجوع للتمييز أيضا، لأنهم ذكروا أنه إنما يجب كون الواحد ثلاثه أيام متواليه بناء على اعتبار التوالى فى ثلاثه الحيض، إذ مقتضاه أنه بناء على عدم اعتبار التوالى فى ثلاثه الحيض يتحيز بالدم الواحد للصفه فى الثلاثه المتفرقه المستلزم عندهم للتحيز فيما بينها حال خروج الفاقد.

و نحوه ما فى الروض من أن المعيار فى التوالى فى المقام هو المعيار فى التوالى فى أقل الحيض، فإن اكتفى فيه بوجوده فى كل يوم من الثلاثه المتواليه لحظه كفى وجود الواحد فيها كذلك، لأن لازمه أيضا التحيز فى تمام الثلاثه أيضا حتى حال خروج الفاقد المتخلل.

و هو الذى قواه شيخنا الأعظم قدس سره فى آخر كلامه و إن لم يشر إلى وجهه، بل أصر فى أوله على ضعفه، كما أنه استقر به فى الجواهر أولا، لإطلاق أدله التمييز المقتضى لحيضيه الدميين الواجدين المستلزمه لحيضيه الفاقد المتخلل، لأن الطهر لا يقل عن عشره.

و لا مجال لدعوى العكس بتقريب أن مقتضى عموم كون الفاقد استحاضه عدم حيضيه المتخلل المستلزم لعدم حيضيه الطرفين معا.

لاندفاعها بأن احتمال الحيضيه مقدم على غيره، كما يوضحه البناء على حيضيه النقاء المتخلل الذى يكون الدم الفاقد المتخلل فى المقام أولى بالحيضيه منه.

لكنه استشكل فيه بعد ذلك بإمكان الفرق بين النقاء و الدم الفاقد بالإجماع على حيضيه الأول، و حيث لا إجماع فى المقام و كان مقتضى التمييز متصادما فى الدم الواحد و الفاقد من دون مرجح تعين قصوره و كون المرأه فاقده للتمييز. و هو الذى أصر عليه سيدنا المصنف قدس سره.

هذا و لا يخفى أن دليل حيضيه النقاء المتخلل ليس هو الإجماع عليه بخصوصه، بل ما يعم المقام من عموم أقل الطهر عشره أيام أو غيره، و لذا لو قطع بحيضيه الدميين الواجدين فلا إشكال عندهم فى حيضيه الفاقد.

و لو لا ذلك لزم البناء على مقتضى التمييز بتمامه من حيضيه الواجدين دون الفاقد المتخلل من دون تصادم بينهما- كما ذكرناه- و هو خلاف مبنى الكلام فى المقام.

فالعمده فى الفرق بين النقاء و المقام أن حيضيه الدميين معا مع تخلل النقاء مفروض الثبوت بأدلتها، فيثبت لازمه، و هو حيضيه النقاء، أما حيضيه الدميين الواجدين معا فى المقام فلا- طريق لإثباتها إلا- نصوص التمييز المقتضيه أيضا لكون الدم الفاقد استحاضه، و مع امتناع الجمع بين الأمرين يكون ترجيح الحيضيه بلا مرجح.

و كون الفاقد أولى بالحيضيه من النقاء- لو تم- إنما ينفع مع ثبوت الدميين المكتنفين معا، و لو ثبت فلا كلام عندهم فى حيضيه المتخلل من حاله النقاء و حاله خروج الدم الفاقد، و إنما وقع الكلام فى حاله خروج الدم الفاقد لعدم ثبوت حيضيه الدميين.

هذا و قد يوجه البناء على الحيضيه فى المقام بما أشرنا إليه آنفا من دعوى: أن عدم حيضيه الفاقد ليس لكون الفقد مقتضيا له، بل لعدم المقتضى للبناء على حيضيته، فلا يصلح فى المقام لمزاحمه مقتضى البناء على حيضيته، و هو تخلله للواجد الذى ثبت مقتضى حيضيته.

لكن سبق منع الدعوى المذكوره و أن ظاهر أدله الصفات كون فقد صفه الحيض مقتضيا للبناء على عدم حيضيته، كما تكون واجديتها مقتضيه للبناء على الحيضيه.

فالأولى فى تقريب ذلك أن يقال: إن خروج دم الاستحاضه إنما يقتضى عدم حيضيه المرأة و عدم جريان أحكام الحيض من حيثته، لا- مطلقا، و لذا لو فرض العلم بخروج دم الحيض معه فلا- إشكال فى حيضيه المرأة و جريان أحكام الحائض عليها، و حينئذ فاقضاء نصوص التمييز حيضيه الدميين الواجدين و عدم حيضيه الفاقد و أنه استحاضه، راجع إلى كون المرأة حائضا حال خروج الدميين الواجدين مستحاضه حال خروج الفاقد و ليست حائضا من حيثته، و لا- مانع من البناء على ذلك من دون أن ينافى البناء على حيضيه النقاء المتخلل، لأنه لا يقتضى حيضيه المرأة حال خروج

الفاقد من حيثته، بل من حيثه اكتناف دمى الحيض، كما لو علم بخروج دم الحيض مع الفاقد.

على أنه سبق عند الكلام فى حىضه النقاء المتخلل أنه لا- مجال للبناء على حىضته حقيقه، لما هو المعلوم من تقوم مفهوم الحىض عرفا بخروج الدم و عدم تصرف الشارع فى مفهومه، بل غايه ما يدعى أنه حىض تنزيلا، لأنه بحكم الحىض.

و حينئذ يتجه تحكيم نصوص التمييز فى المقام بحملها على أن كلا من صفه الحىض و الاستحاضه أماره على ما يناسبها من نوع الدم، فيحكم بحىضيه الواجدين، و كون المتخلل الفاقد دم استحاضه تجرى عليه أحكامه لو اختص بأحكام، و هو لا- ينافى ترتيب أحكام الحىض حال خروجه، كما تترتب حال النقاء، لفرض اشتراكهما فى دليل التنزيل منزله الحىض، فيحكم لأجله بأن المرأه بحكم الحائض و إن كان دمها دم استحاضه بمقتضى التمييز.

و بالجمله: لو كان مرجع حىضيه النقاء المتخلل إلى حىضيه الدم الفاقد فى الفرض و كون المرأه حائضا من جهته كانت منافيه لمفاد التمييز و موجه لتصادم مقتضيه، و كذا لو كان مفاد التمييز كون المرأه غير حائض حال خروج الدم الفاقد و لا بحكم الحائض مطلقا و لو من غير جهته، حيث تنافى حىضيه النقاء المتخلل.

أما حيث كان مقتضى حىضيه النقاء المتخلل حىضيه المرأه أو كونها بحكم الحائض من غير جهه خروج الدم الفاقد، و مقتضى التمييز عدم حىضيتها و عدم جريان أحكام الحائض عليها من خصوص حيثه خروج الفاقد، فلا تنافى بينهما، بل يتعين العمل بهما معا بالبناء على حىضيه الدميين الواجدين و كون المتخلل الفاقد استحاضه مع كون المرأه حال خروجه حائضا أو بحكم الحائض من حيثه اكتناف دمى الحىض، لا من حيثه نفس الدم. فلاحظ.

و أما اعتبار الشرط المذكور فى المقام الثانى، بنحو تكون فاقدته للتمييز مع قصور الضعيف عن أقل الطهر، فيظهر من المبسوط إنكاره و أنها تحيض بأحد الواجدين

و تلحق الآخر بالفاقد، ليتم أقل الطهر، فقد ذكر أن من رأت ثلاثه أيام بصفه الحيض ثم ثلاثه بصفه الاستحاضه ثم عشره بصفه الحيض كان حيضها الثانى خاصه، و أن من رأت خمسه أيام أو أقل أو أكثر بصفه الحيض ثم أقل من عشره أيام بصفه الاستحاضه ثم انقلب إلى صفه الحيض لم تحيض بالثانى الواجد لصفه الحيض إلا بعد مضى عشره أيام من الأول.

و فى المنتهى أنها لو رأت أحمر بين أسودين واجدين لشرائط التمييز، فإن تخلل بين الأسودين عشره أيام كانا حيضتين، و إلا فالأول حيض و الباقي فساد.

لكن ظاهره كمحكى التحرير فى الفرع الأول المتقدم من المبسوط التردد فى كونها ذات تمييز، بل جزم بعدمه فى المعبر و التذكرة. و عليه جرى فى جامع المقاصد و كشف اللثام و المدارك و ظاهر المسالك و الروض و الروضه و محكى نهايه الأحكام و الموجز و شرحه و غيرها بنحو يظهر منهم عدم اختصاصه بالفرع المذكور و أن المعيار عموم الشرط المتقدم.

و هو المتجه بناء على ما تقدم فى الشرط الأول من ظهور أدله الصفات فى دوران التمييز بين الحيض و الاستحاضه مدارها، و أنه مع عدم التمييز بها تحيض بأقراء النساء و العدد، حيث يتجه قصورها عن المقام.

نعم، لو غرض النظر عن الجبهه المذكوره و كان مفاد الأدله مجرد التحيض بواجد الصفه و عدم التحيض بفاقدتها اتجه تعارض التطبيقين فى واجدى الصفه فى الفرض و كان مقتضى قاعده الإمكان التحيض بالأول، كما تقدم من المبسوط فى الفرع الثانى و من المنتهى فى الفرع الذى ذكره، و هو الذى ذكره فى جامع المقاصد و المدارك و محكى الذكرى لو بنى على التحيض بأحد الدمين.

و أما ما فى المبسوط من التحيض فى الفرع الأول بالثانى، فكأنه للترجيح بالأكثرية، لأنه الأقرب لقاعده الإمكان، و للتحيض بواجد الصفه. لكنه يشكل بأن القاعده إنما تقتضى حيضيه الأكثر بعد شمولها، و هى غير شامله له فى المقام بعد ما سبق

من أنها تقتضى حيضيه الأسبق المستلزمه لامتناع حيضيه المتأخر الأكثر في الفرض، فيخرج عن القاعده موضوعا. و مرجحيه الأكثرية في التحيض بواجد الصفة غير ثابتة.

بقى في المقام أمران..

الأول: و إذا رأت المبتدأه ما هو بصفه دم الاستحاضه ثلاثه عشر يوما ثم رأت ما هو بصفه الحيض بعد ذلك و استمر

قال في المبسوط: «و إذا رأت المبتدأه ما هو بصفه دم الاستحاضه ثلاثه عشر يوما ثم رأت ما هو بصفه الحيض بعد ذلك و استمر كان ثلاثه أيام من أول الدم حيضا و العشره طهرا و ما رآته بعد ذلك و استمر كان من الحيضه الثانيه».

و استشكل فيه في المعبر بأنه لم يتحقق لها تمييز، ثم قال: «لكن إن قصد أنه لا تمييز لها و أنه يقتصر على ثلاثه لأنه اليقين كان وجهها» و نحوه في التذكره.

و كأن مرادهما عدم التمييز لها في ضمن الثلاثه عشر التي هي الاستحاضه و التي حكم في المبسوط بأن الثلاثه الأولى منها حيض، و إلا فالمفروض اختلاف لون الدم بعدها.

و حينئذ يشكل ما ذكره أيضا بأنه لا وجه لليقين بحيضيه الثلاثه، بل بناء على شمول إطلاق نصوص التمييز للدور الأول تكون الثلاثه عشر كلها استحاضه، و بناء على قصورها عنه تكون العشره الأولى حيضا و الثانيه استحاضه و لا يرجع لنصوص التمييز إلا بعد ذلك.

نعم، يتم ما ذكره الشيخ قدس سره بناء على عموم نصوص التمييز للدور الأول و أن التحيض بالواجد لأماريه صفة الحيض عليه، فيقدم على قاعده الإمكان، و أن عدم التحيض بما يكون بصفه الاستحاضه لعدم المقتضى للحيض لا لأماريه صفة الاستحاضه عليها، فتقدم قاعده الإمكان عليه، حيث يتعين البناء على حيضيه الواجد في الفرض، و عدم التحيض بتمام العشره السابقه عليه من دم الاستحاضه لامتناع حيضيتها معه، مع التحيض بالثلاثه الأول منه، لقاعده الإمكان بعد فرض تقديمها على عدم التحيض بما هو بصفه الاستحاضه.

لكن سبق ضعف المبنى المذكور. مع أنه لا يناسب ما ذكره قدس سره أيضا من

أنها لو رأت ثلاثه أيام بصفه الاستحاضه و ثلاثه أيام بصفه الحيض ثم رآته بصفه الاستحاضه و استمر تحيضت بالثلاثه التي بصفه الحيض فقط، قال: «لأنه ليس بأن يجعل الثلاثه الأوله مضافه إلى الحيض بأولى من التي بعد أيام الحيض، فسقط [فسقطا. خ. ل] و عمل على اليقين مما هو بصفه دم الحيض». إذ لو تم المبنى المذكور اتجه إلحاق الثلاثه الأول بالحيض لقاعده الإمكان، بل يتجه إلحاق ما يتمم العشره من الفاقد الثاني أيضا.

و إن كان تعليله عدم الإلحاق بعدم المرجح لأحد الدمين الفاقدين ظاهرا في أن عدم التحيض بأحد الفاقدين لتعارض المقتضيين فيهما، لا لأن فقد الصفه بنفسه مقتض لعدم حيضتهما معا. فلاحظ.

الثاني: مقتضى بعض الكلمات السابقه و غيرها من تصريحاتهم التحيض بالواحد لصفه الحيض

و إن استلزم التحيض في الشهر الواحد بأكثر من حيضه، بل ظاهر من تعرض للشرط السابق المفروغيه عنه. و يقتضيه إطلاق أدله التمييز.

لكن قال شيخنا الأعظم قدس سره: «إلا أنه يشكل هذا في الناسيه، فإن ظاهر روايه يونس أنها تعرف أيامها بصفه الدم. و فيها مواضع آخر من الدلاله على عدم تحيض المستحاضه أكثر من شهر. فتأمل».

و ظاهره أن المستفاد من الروايه كون التمييز طريقا لمعرفة أيام العاده، فلا يمكن حججه على خلافها بالتحيض بأكثر من مره في الشهر، و ليس طريقا لمعرفة أيام الحيض ابتداء و لو كان على خلاف العاده ليتمكن حججه على ذلك. و كأن منشأ ما ذكره من دلالة الروايه على طريقه التمييز لمعرفة أيام العاده قوله عليه السلام: «فهذه سنه النبي صلى الله عليه و آله في التي اختلط عليها أيامها حتى لا تعرفها، و إنما تعرفها بالدم ما كان من قليل الأيام و كثيره» «١».

و فيه: أنه لا بد من حمل الأيام فيه على أيام الحيض لا أيام العاده، لما هو المعلوم

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

من الروايه و غيرها من لزوم العمل بالتمييز و إن اختلف مقاديره و مواضعه باختلاف الأشهر، مع وضوح امتناع اختلاف أيام العاده فيها، فلا بد من كون التمييز طريقا لمعرفة أيام الحيض رأسا في قبال العاده، كما يناسبه قوله عليه السلام: «و ذلك أن دم الحيض أسود يعرف» و لو لا ذلك لامتنع التعدى في الروايه من الناسيه للمضطربه و المبتدأه في حجيه التمييز، لفرض عدم العاده لهما ليكون التمييز حجه عليها كالناسيه.

نعم، الناسيه إن قيل بحجيه العاده لها فيما تذكره إجمالا منها، كعدم الزيادة على عدد خاص أو عدم التحيض في زمن خاص لزم الخروج بما تذكره منها عن إطلاق التمييز في سائر الموارد و منها المقام، بناء على عدم انعقاد العاده بالتحيض بأكثر من حيضه في الشهر، على ما سبق الكلام فيه في فروع العاده، و إن قيل بسقوط عاداتها عن الحجيه رأسا حتى فيما تذكره منها اتجه عملها بإطلاق نصوص التمييز في المقام و غيره.

و أما دلالة مواضع من روايه يونس على عدم تحيض المستحاضه أكثر من مره في الشهر فهو مختص بالتحيض بالعدد، دون التحيض بالعاده أو بالتمييز، و لذا كان ظاهرهم المفروغيه عن التحيض بالعاده في الشهر أكثر من مره لو فرض انعقادها كذلك، و إنما الكلام في انعقادها بالوجه المذكور. و من هنا لا- مخرج عن إطلاق نصوص التمييز في غير الناسيه و فيها على الكلام المتقدم.

و أما ما قد يظهر من الجواهر من منافاته لما دل على أن الحيض في الشهر مره «١».

ففيه: أن الحديث محمول على القضييه الغالبية، أو لبيان أنها إذا لم تحض في كل شهر فهي مسترايه، كما تضمنه صحيح الحلبي «٢» و لا يخرج به عن الإطلاقات المذكوره.

كما أن مقتضى إطلاقها عدم لزوم التحيض في الشهر مره، كما لو كانت ترى ما هو بصفه الحيض في كل شهرين أو أكثر مره واحده.

نعم، لو طالت المده بحيث يصدق عرفا اتحاد وصف دمها إما ابتداء أو بعد

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب الحيض حديث: ١.

ذات تمييز- إما لأنه كله واجدا [واجد. ظ] للصفات أو كله فاقدا [فاقد.

ظ] لها، أو لأن الواحد أقل من ثلاثه أيام، أو أكثر من عشره أيام (١)- فإن كانت مبتدئه رجعت إلى عادته أقاربها (٢)

اختلافه اتجه رجوعها للوظيفه المتأخره عن التمييز.

بل لا- يبعد الاكتفاء في الرجوع للوظيفه المذكوره باتحاد الوصف في شهر إذا لم يعلم برجوع الاختلاف، لأن ارتكاز تحيض المرأه في كل شهر يوجب انصراف المعيار في الاختلاف و الاتفاق إلى الشهر.

و أما لو علم برجوع الاختلاف بعد أكثر من شهر فلا يبعد كونها ذات تمييز عرفا، و أن حيضها على خلاف المتعارف. و لا بد من التأمل. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

رجوع المبتدأه لعاده نساءها

إشاره

(١) أو لعدم الفصل بين الواجدين بعشره أيام، على ما تقدم. و يأتي في آخر التنبيه الرابع الوجه في عموم الرجوع لأقراء الأقارب لصوره فقد شروط التمييز.

(٢) كما صرح به جماعه كثيره من قدماء الأصحاب و متأخريهم و نسبه في المعبر للخمسه و أتباعهم، بل في المدارك أنه المعروف من مذهب الأصحاب، و في كشف اللثام و المفاتيح و عن مجمع الفائده أنه المشهور، و عن كشف الرموز أن به فتوى الأصحاب، و في المعبر أنه الذي اتفق عليه الأعيان من فضلائنا، بل ادعى الإجماع عليه صريحا أو ظاهرا في الخلاف و التذكره و محكى شرح المفاتيح، و عن التنقيح نفى الخلاف فيه، كما يظهر من السرائر.

و يقتضيه مرفوع أحمد بن محمد عن زرعه عن سماعه: «سألته عن جاريه حاضت أول حيضها فدام دمها ثلاثه أشهر، و هي لا تعرف أيام أقرائها. فقال: أقرأوها مثل أقراء نساءها، فإن كانت نساؤها مختلفات فأكثر جلوسها عشره أيام و أقله ثلاثه أيام» (١)،

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٢.

و موقوف زرارته و محمد بن مسلم - بناء على ما سبق في تحديد سن اليأس، من الاعتماد على طريق الشيخ إلى على بن الحسن بن فضال - عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: يجب للمستحاضه أن تنظر بعض نساءها فتقتدى بأقربائها ثم تستظهر على ذلك يوم» «١».

و قد يستدل على ذلك أيضا بموقوف أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: النفساء إذا ابتليت بأيام كثيره مكثت مثل أيامها التي كانت تجلس قبل ذلك و استظهرت بمثل ثلثي أيامها ... و إن كانت لا تعرف أيام نفاسها فابتليت جلست بمثل أيام أمها أو أختها أو خالتها و استظهرت بثلثي ذلك» «٢». بدعوى إلحاق الحائض بالنفساء، لما دل على اتفاقهما في الأحكام.

لكنه يشكك بأنه لو تم اتفاقهما في الأحكام بنحو يشمل المقام فظاهر الحديث الرجوع للأقارب في نفاسهن لا في أيام حيضهن، و هو - مع عدم القائل به، كما يأتي في محله إن شاء الله تعالى - أجنبي عن المدعى.

و دعوى: أن عدم العمل به في ذلك ملزم بحمله على أيام الحيض. مدفوعه بمخالفه ذلك لظاهره جدا، فلا مجال لحمله عليه بنحو يكون حجه فيه في النفساء، فضلا عن التعدى به للحائض.

و مثله في الضعف الاستدلال بأن الحيض يعمل فيه بالعادة و الأماره، و مع اتفاقهن يغلب أنها كإحداهن، إذ من النادر أن تشذ واحده عن جميع الأهل، أو نحو ذلك مما يرجع إلى العمل بالظن، لعدم الدليل على عموم حجته في المقام.

فالعمده الحديثان الأولان، و قد سبق عند الكلام في رجوع المبتدأه للتمييز أنه لا بد من تنزيل إطلاقهما على صورته فقد التمييز، فيتم الاستدلال بهما للمدعى.

هذا و قد تردد في المعبر في الحكم المذكور، و تبعه في ظاهر المدارك و مجمع البرهان، للإشكال في الأول بإضمامه، و انقطاع سنده، و بأن زرعه و سماعه واقفيان.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٢٠.

و فى الثانى بأن فى سنده على بن الحسن بن فضال و هو فطحى، و بتضمنه الاكتفاء ببعض النساء و هو خلاف الفتوى. مضافا إلى الاقتصار فى مرسله يونس الطويله على التحيض بالعدد عند فقد التمييز مع التصريح فيها بانحصار حالات المستحاضه بالسنة الثلاث.

لكن يندفع الإشكال فى الأول- مضافا إلى حجيه خبر الواقفى الثقه، و وضوح عدم روايه سماعه عن غير الإمام، و لذا عده الأصحاب فى عداد رواياتهم- بأن ضعف سنده منجبر بظهور اعتماد الأصحاب عليه، حتى كان ظاهر الخلاف الإجماع على قبوله و صريح المعبر اتفاق الأعيان من فضلائنا على الفتوى بمضمونه، و فى المنتهى و عن كشف الرموز أن الأصحاب تلقوه بالقبول.

و أما الثانى فلا يقدر فى سنده كون بن فضال فطحيا بعد الاتفاق على وثاقته، و ورود الروايه بقبول روايات بنى فضال، و لا فى مضمونه الاكتفاء فيه ببعض النساء، لإمكان الجمع بينه و بين المرفوع بجعل عاده البعض أماره على عاده البواقى، لعدم تيسر الاطلاع على عاده الكل، فمع ظهور الاختلاف ينكشف خطأ الأماره- كما أشار إليه فى المعبر- أو بحمل أماريه الكل على الانحلال، فمع ظهور الاختلاف يسقط الكل بالتعارض، و مع عدمه يعمل بما وصل لأصالة عدم المعارض. و يأتى تمام الكلام فى ذلك فى التنبيه الثانى إن شاء الله تعالى.

و أما الإشكال بمنافاتهما للمرسله فقد يدفع..

تاره: بما عن الشهيد من احتمال أن يكون المراد من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فى المرسله:

«تحيضى فى كل شهر فى علم الله ستة أيام أو سبعة أيام» تحيضى فيما علمك الله من عادات النساء، لأنه الغالب عليهن.

و اخرى: بما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من احتمال حكومتها على المرسله، لظهور المرسله فى كون الرجوع إلى العدد لفقد الأماره على تعيين الحيض، نظير الأصل، فإذا ثبت طريقه أقرء الأقارب كانت مقدمه عليه، و يكون الحصر فى السنة

الثلاث إضافيا، إما بلحاظ الغالب، لغلبه اختلاف الأقارب أو لغير ذلك.

لكن الأول بعيد جدا، بل المرسله كالصريحه في خلافه، كما يظهر بالتأمل في بعض فقراتها. و ما في الجواهر من أنه لا بأس بارتكابه في مقام الجمع بين الأدله لا يصغى إليه، لعدم كون الجمع بذلك عرفيا.

و كذا الحال في الثاني، لأن المرسله و إن كانت ظاهره في أن الإرجاع للعدد بمفاد الأصل لعدم الطريق لمعرفة الحيض، إلا أنها ظاهره في أنه يكفي في تحقق موضوعه فقد التمييز المستلزم لعدم وجود طريق آخر بعده. فلا ينبغي التأمل في التنافي بين الحديثين و المرسله.

نعم، لا محيص عما ذكره غير واحد من تقييد المرسله بالحديثين، الملتزم بحمل الحصر فيها على الإضافي، و لو لغلبه اختلاف الأقارب أو عدم وجودهن أو عدم انعقاد العاده لهن. فلا مجال للتردد في ذلك ممن سبق، فضلا عن الخلاف فيه، كما قد ينسب للغنيه، بناء على عموم كلامه المتقدم في ذيل الكلام في حجه التمييز لمستمره الدم، و إن كان الظاهر عدمه، كما سبق.

نعم، هو ظاهر إشاره سبق، لانتقاله في مطلق المستحاضه من التمييز للتحيض بالعدد من دون تعرض لعاده نسائها.

(١) كما في الجواهر و جعله ظاهر إطلاق النص و الفتوى، خلافا لظاهر التذكرة و المسالك و الروض من اختصاص الرجوع لهن بالعدد، للحكم في الأخيرين بأنها تتخير في وضع الأيام حيث شاءت، و إن كان الأولى وضعها في أول الدم، و في الأول بتعيين أقرب الدم في مطلق من لا تمييز لها.

و هو المنصرف من إطلاق غيرها، لعدم التعرض فيها في صوره الاختلاف إلا للتحيض بالعدد، إذ لو كان المراد بالإرجاع إليها الإرجاع في الوقت و العدد معا كان

المناسب التعرض للوقت أيضا في صورته الاختلاف.

و منه يظهر كون ذلك هو المتيقن من إطلاق الإرجاع إليهن في مضمرة سماعه، بل هو الظاهر منه، إذ لو كانت الجهة المسؤول عنها والتي كان الإرجاع بلحاظها تعم الوقت، للتحير فيه كالعدد، لم يكن الواجب في صورته الاختلاف مستوفيا للجهة المسؤول عنها والمتصدى لبيانها.

بل لعل العدد هو المنصرف من موثق زراره و محمد بن مسلم بسبب ارتكاز التحيض في أول الدم لقاعده الإمكان و ارتكاز أن الأصل تحيض المرأة في كل شهر مره، الموجب لارتفاع التحير من حيثه الوقت و كون المتيقن من الارجاع هو العدد لا غير.

كيف و لو كان المراد الارجاع إليهن في الوقت و العدد معا بنحو المجموعيه لزم عدم الرجوع إليهن مع اختلافهن في الوقت فقط، و لو كان المراد الإرجاع فيهما بنحو الانحلال لزم الرجوع إليهن في الوقت لو اتفقت فيه و اختلفن في العدد، و كلاهما بعيد، كما اعترف به في الجواهر.

لكن قال: «إلا- أنه قد يدفع بأنه لا- تلازم بين وجوب الرجوع إلى الوقت و العدد عند الاتفاق قضاء للتشبيه، و عدم صدق الاختلاف إلا بالعدد خاصه و إن اتفقت في الوقت. فتأمل فإنه دقيق».

و هو كما ترى، لأن الجهة الملحوظه في الإرجاع و التشبيه إن عمت الوقت صدق الاتفاق و الاختلاف بلحاظه، و لا- يختص المعيار في الاختلاف بالعدد إلا- مع قصر الإرجاع و التشبيه عليه، لوضوح أن جهة كل من التشبيه و الإرجاع و الاختلاف غير مصرح بها، و لا بد في تعيينها من قرينه عامه أو خاصه، و ما تقتضيه القرينه في أحدهما تقتضيه في الباقي، و حيث كان الظاهر منهم المنصرف من الأدله أن المعيار في الاختلاف هو العدد تعين كونه هو جهة التشبيه الملحوظه في الإرجاع.

و يناسب ذلك ارتكاز أن العدد هو المستند لطبيعته المرأة و مزاجها التي تشاركها فيه أرحامها، بخلاف الوقت، فإنه يستند لأمر تخصها من وقت ولادتها و نحوه مما

على الأحوط وجوبا إن اتفقن في الوقت، وإلا تخيرت في تعيين الوقت (١).

لا- يسرى إلى أرحامها إلا بمحض المصادفات التي قد تتم في غير أرحامها، والتي لا يبتنى الإرجاع لأقراء نسائها عليها. وبهذا افترق رجوع المبتدأه لأقراء نسائها عن رجوع ذات العاده لعادتها.

و لعله لما ذكرنا نسب شيخنا الأعظم قدس سرّه الاقتصار في الإرجاع على العدد لظاهر النص و الفتوى، بل ظاهر سيدنا المصنف قدس سرّه في مستمسكه في حكم ذات العاده العديده فقط المفروغيه عن اختصاص طريقيه أقراء الأقارب بالعدد دون الوقت. و هو المتعين.

و أما الوقت فمقتضى ما ذكرنا في وجه الانصراف كونه في أول الدم، بناء على شمول الإرجاع لأقراء الأقارب للدور الأول، و بناء على قصوره عنه يكون بمضى شهر منه. و سيأتي الكلام في تحقيق ذلك إن شاء الله تعالى.

(١) بناء على التخيير في الوقت مع عدم المرجح فيه. و يأتي إن شاء الله تعالى الكلام في ذلك في مبحث التحيض بالعدد.

بقي في المقام أمور..

الأول: المراد بالنساء هنا الأقارب من الأبوين، لا من خصوص أحدهما-

كما صرح به جماعه- لا لما في جامع المقاصد و عن الذكرى من أن المعتبر الطبيعه، و هي جاذبه من الطرفين، لعدم التعويل على مثل ذلك في الأحكام الشرعيه. بل لإطلاق المضممر و الموثق لصحه النسبه في كلتا الطائفتين.

و لا يهم معه اختصاص خبر أبي بصير بالأم و الأخت و الخاله، لقرب إلغاء خصوصيتهن فيه و حمله على بيان بعض الأفراد، جمعا مع الأولين، لأنه أقرب من تنزيل إطلاق (نسائها) فيهما على خصوصهن، على أنه سبق عدم كونه من أدله المقام.

فلا مخرج عن الإطلاق المذكور.

ص: ٣٥٧

هذا و المتيقن عموم الأقارب للأُم و الجدتين و الأخوات و الخالات و العمات القريبات، و لا يبعد شموله لبناتهن، و فى شمول الإطلاق لما زاد على ذلك كخالات الأمهات و جداتهن إشكال.

ثم إن المراد من عمومهن للأقارب من الأبوين بأصنافهن ليس هو لزوم واجديتها لهن، بنحو لو لم يكن لها بعض الأصناف لم تكتف بالباقي، بل لا- إشكال ظاهرا فى الاكتفاء بمن حصل منهن، لأن ظاهر الإرجاع للنساء فى الحديثين كونه بنحو القضييه الحقيقيه التى تتبع فعليتها فعلية موضوعها، فالمراد به الرجوع لمن هى من أقاربها فعلا.

و لا- يبتنى ذلك على ما يأتى من الاكتفاء ببعض، إذ المراد به البعض من الحاصل، لا البعض مما يمكن فرضه و إن كان تمام الحاصل.

و لعل هذا هو المراد مما فى مفتاح الكرامه، حيث نسب لأكثر من عثر على كلامه أن المراد الأقارب من الأبوين أو من أحدهما. نعم، الظاهر أن الموت لا- يوجب الخروج عن موضوع الإرجاع- كما نبه له فى الروض- لشمول الإطلاق للميته، و لا سيما مع عدم دخل الحياه ارتكازا فى كاشفيه الأقرء.

و عن الذكرى اعتبار اتحاد البلد، لأن للبلدان أثرا ظاهرا فى تخالف الأمزجه، و فى كشف اللثام أنه لا بأس به.

لكنه كما ترى لا- ينهض بالخروج عن عموم النص، و لا- سيما مع أن فتح هذا الباب يقتضى اعتبار اتحاد سنخ المزاج بمثل الحراره و البروده و الصحه و المرض و السن و نوع الغذاء و غير ذلك مما قد يكون له أثر فى تخالف الأمزجه من حيثيه الحيض.

و دعوى: انصراف النص إليه ممنوعه جدا. و أضعف منه ما حكاه فى الروض عن شيخه السيد حسن من اعتبار البلد، فإن فقدان فأقرب البلدان. لأن وجه اعتبار البلد إن كان بنحو ينهض بتخصيص العموم فلا وجه للاكتفاء مع عدمه بأقرب البلدان، و إلا فلا وجه للخروج عن العموم به.

على أن فتح هذا الباب يقتضى التدرج فى الأقارب من الأقرب فالأقرب و فى السن كذلك، إلى غير ذلك مما يناسب أخذ الحكم من اعتبارات ظنيه لا من نصوص شرعيه تعبدية.

الثانى: حيث كان ظاهر المضمّر اعتبار أقرء جميع الأقارب و صريح الموثق الاكتفاء بالبعض فقد سبق الجمع بينهما

إما بحمل الموثق على كون البعض طريقا لمعرفة الكل مع عدم تماميه مقتضى الحجيه إلا باتفاق الكل، أو بحمل المضمّر على حجيه الجميع بنحو الانحلال، فيتم مقتضى الحجيه فى كل منها و تسقط مع الاختلاف بالتعارض، و يلزمه الاكتفاء بالبعض مع عدم ثبوت الاختلاف لأصالة عدم المعارض.

و لعل الثانى أقرب، لوضوح أنه كثيرا ما لا تكون قرابه بين جميع أقارب المرأه، بل تكون أقرباؤها من طرف الأب بعيدات عن أقربائها من طرف الأم، حيث لا مجال مع ذلك لطريقيه أقرء بعضهن على أقرء البعض الآخر ارتكازا.

بل طريقيه قرء البعض على قرء الكل - كما هو مبنى الوجه الأول - تناسب طريقيه قرء البعض على قرء المبتدأه لعدم الفرق بين المبتدأه و غيرها فى ذلك ارتكازا.

و من هنا يتجه الاكتفاء بالواحد مع انحصار الأمر فيها و لو لعدم انعقاد العاده لغيرها، أما على الأول فيشكل بعدم صدق نساؤها على الواحد، بل يشكل صدقها على الاثنتين.

هذا و فى الجواهر أنه لا قائل بالاكتفاء بالواحد مع الجهل بالاختلاف. و من ثم اعتبر البعض المعتمد به حينئذ. بل قد يظهر من الروض دعوى الإجماع على عدم حجيه غير الأغلب. بل سبق من المعتمد أن الاكتفاء بالبعض خلاف الفتوى. بل صرح فى الحدائق بعدم القائل به. لكن فى بلوغ ذلك حد الحجيه بنحو يخرج به عن مقتضى الأدله إشكال، بل منع.

الثالث: أهمل الأكثر التعرض لحكم الاستظهار مع اشتمال الموثق عليه،

بل يظهر من الفقيه الهمدانى قدّس سرّه معروفه عدم مشروعيته، حيث جعل اشتمال الموثق

عليه من جمله الموهنات المذكوره فيه، و دفعه بأنه لا مانع من الالتزام به، ثم قال: «إلا أن ينعقد الإجماع على خلافه».

لكن يظهر من الدروس و جامع المقاصد الاعتداد باحتمال شرعيته تبعا للموثق، بل عن الذكري الفتوى به.

و لعل إهماله في كلام جماعه هنا اتكالا- على ما ذكره في الجمع بين نصوص الاستظهار و نصوص الاقتصار على العاده، لدعوى ورود نظيره في المقام. و من هنا لا مجال لدعوى الإجماع على عدم مشروعيتها، ليسقط الموثق عن الحجية فيه.

نعم، قد ينافيه ظهور المضمرة في عدم جوازه و أن المرأة لا- تجلس إلا- بقدر أقران نساءها. و لا- مجال للجمع بينهما بحمل الاستظهار في الموثق على خصوص الدور الأول، لما يأتي من قصورها معا عنه، كما لا مجال لأكثر الوجوه المتقدمه للجمع بين الاستظهار و نصوص الاقتصار على العاده، كما يظهر بالتأمل فيها.

لكن الظاهر إمكان الجمع بينهما برفع اليد عن ظهور المضمرة في بيان مقدار جلوس المبتدأه، بحمله على مجرد بيان طريقه أقران الأقارب لحيضه ما يساويها من الدم المستمر من دون أن ينافي لزوم الجلوس زياده على ذلك يوما واحدا للاستظهار و إن لم يحرز حيضه الدم فيه، كما تضمنه الموثق.

نعم، قد لا- يناسب وجوب الاستظهار إهماله في المضمرة مع وروده في مقام البيان، حيث قد يكون ذلك ملزما برفع اليد عن ظهور الموثق في وجوبه و حملة على الاستحباب، و لا سيما مع إهمال الأصحاب التعرض له. و إن لم يخل ذلك عن إشكال، فلا يترك الاحتياط بالاستظهار.

الرابع: مقتضى إطلاق الأصحاب عموم الرجوع لأقران الأقارب لأول رؤيه الدم،

فالمرأة و إن كانت تتحيز في أوله للعشره للجهل بتجاوز الدم عنها، إلا أنه إذا تجاوزها انكشف كون حيضها خصوص ما يساوي أقرانها و أن الزائد استحاضه تقضى ما تركته لأجله من الصلاه، ثم تتحيز في الأدوار اللاحقه بقدر أقران الأقارب

لا غير، فلا فرق بين الدور الأول و ما بعده واقعا، بل يمتاز الدور الأول بالتحيز للعشره ظاهرا بتجاوز الدم عنها. و قد نسب في الدروس ذلك لظاهر الأصحاب.

و كأنه لدعوى عموم تحيز المبتدأه التي يتجاوز دمها العشره بأقراء الأقارب، الملزم برفع اليد عن مقتضى قاعده الإمكان و الاستصحاب من حيضه تمام العشره، لأنهما بلسان الأصل المحكوم للأماره، و هى أقراء الأقارب، و إن عمل بهما قبل ظهور التجاوز و تحقق موضوع الرجوع للأقارب.

لكنه يشكل بعدم الدليل على العموم المذكور، لاختصاص المضمم بمن يستمر دمها ثلاثه أشهر، فلا إطلاق لها في الاستمرار شهرا واحدا أو أقل، و لا سيما مع فرضها فيه لا تعرف أيامها، و قاعده الإمكان تقتضى كون أيامها العشره.

كما أن الموثق مختص بالمستحاضه، و مقتضى قاعده الإمكان و الاستصحاب كونها في أول الدم حائضا إلى العشره، و لا تكون مستحاضه داخله في موضوع النص إلا بعد ذلك، نظير ما تقدم في وجه قصور عموم رجوع مستمره الدم للعادة عن الدور الأول.

و عليه لا ترجع إلى الحكم الذى تضمنه الموثق إلا بمضى شهر من رؤيه الدم، و هو الدور الثانى لها، لما تقدم من ارتكاز أن الأصل كون الحيض في كل شهر مره، و لذا كان هو المعيار عندهم في بقيه الأدوار.

و لا- سيما مع ظهور المضمم و الموثق في كون التحيز بأقراء النساء وظيفه فعليه ترجع إليها حين العمل، لا- ما يعم الوظيفه الواقعيه التي ينكشف بعد تجاوزها العشره ثبوتها من أول الأمر، لأن ذلك هو المناسب لما في المضمم من تخيرها مع اختلاف النساء في مقدار الجلوس بين الثلاثه إلى العشره، و لما في الموثق من الأمر بالاستظهار الظاهر في نفس الجلوس لا في كون الجلوس السابق في محله.

و دعوى: أن قصورهما لفظا عن الدور الأول لا- ينافى فهم عموم حكمهما له إلغاء لخصوصيته عرفا، لعدم الفرق ارتكازا في طريقه أقراء الأقارب بين جميع الأدوار.

مدفوعه بأن الرجوع للطريق المذكور ليس ارتكازيا، ليتعدى عن مورد دليله،

لضعف طريقيته جدا، بل هو تعبدى محض لرفع التحير، فلا مجال لإلغاء خصوصيه مورد دليhle.

بل لو فرض عمومه لفظا للدور الأول لم يبعد انصرافه عنه سؤالا و جوابا بسبب ارتفاع التحير فيه بقاعده الإمكان و الاستصحاب المفروض العمل عليهما فى أول الأمر فيه و اختصاص التحير ببقية الأدوار بناء على ما هو الظاهر من قصور القاعده عن إحراز الحيض فى أثناء الدم المستمر، بل حتى بناء على جريانها لما كان مقتضاها- و هو الحيض بمضى أقل الطهر- على خلاف المتعارف كان مثيرا للريب الموجب للسؤال.

و من هنا لا مجال لرفع اليد عن مقتضى قاعده الإمكان و الاستصحاب فى الدور الأول المعتضد بإطلاق موثق ابن بكير عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: المرأه إذا رأت الدم فى أول حيضها فاستمر بها الدم تركت الصلاه عشره أيام ثم تصلى عشرين يوما، فإن استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاه ثلاثه أيام وصلت سبعة و عشرين يوما» «١»، و نحوه موثقه الآخر «٢»، بناء على ظهور ذيلهما فى التحيض بالثلاثه فى جميع الأدوار اللاحقه، حيث لا يكون حملة على من لا ترجع لأقراء أقاربها منافيا لبقاء صدرهما المتضمن التحيض للعشره فى أول الدم شاملا لمن ترجع لأقراء أقاربها، و ظاهرهما عدم وجوب رفع اليد عن التحيض فى أول الدم للعشره باستمرار الدم.

نعم، لو كان المستفاد منهما التحيض بالعشره و الثلاثه بالتعاقب فى تمام الأدوار كان ما تضمنه الصدر و الذيل وظيفه واحده مختصه بمن لا ترجع إلى أقراء أقاربها، و لا تنفع فيما نحن فيه. لكنه مخالف لظاهر الموثق الأول و صريح الثانى.

على أنه لو فرض عموم المضممر و الموثق للدور الأول فقد تقدم فى التنبيه الثالث من مبحث الرجوع للتمييز ما ينهض بالخروج عنه فى الدور الأول، لأن المقامين من باب واحد. فراجع ما تقدم هناك فإن له نفعاً فى المقام.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٥.

ثم إنه قد يدعى اختصاص ما ذكرناه من التحيض بأقراء النساء بمضى شهر من رؤيه الدم بما إذا كان الدم بصفه واحده أما إذا اختلفت صفته من دون أن تتم شروط التمييز المتقدمه فيلزم جعل ما يساوى أقراء النساء من الواجد لصفه الحيض مهما أمكن تقدم أو تأخر، عملاً بالمقدار الممكن من دليل الصفه.

و يظهر ضعفه مما تقدم عند الكلام فى الشروط المذكوره من اختصاص دليل الصفات بما إذا كان الاختلاف فى الوصف صالحاً للتمييز بين الحيض والاستحاضه.

و دعوى: أن ارتكازيه حجيه الصفات على ما يناسبها ملزمه بتعميمها للمورد.

مدفوعه بما تقدم فى أدله حجيه الصفات - عند الكلام فى قاعده الإمكان - من أن الإرجاع إليها بملاك الغلبه التى لا تكون حجيتها ارتكازيه، بل تعديه يقتصر فيها على مورد أدلتها، نظير ما ذكرناه هنا فى الرجوع لأقراء الأقارب.

كما لا مجال لدعوى قصور دليل الرجوع لأقراء الأقارب عن صورته اختلاف صفه الدم و إن لم يمكن التمييز بها. إذ يكفى فى دفعها إطلاق دليله، أما الموثق فظاهر، و أما المضمّر فلأنه لم يؤخذ فيه إلا فرض الجهل بأيام الأقراء و يكفى فيه تعذر التمييز. فلاحظ.

الخامس: ذكر الشيخ فى جملة من كتبه رجوع المبتدأ فى المرتبه المتأخره عن أقراء أقاربها إلى أقراء أقرانها فى السن،

و تبعه على ذلك فى السرائر و الوسيله و أكثر كتب العلامه و الشهيدين و غيرهم. و فى المسالك و عن شرح المفاتيح أنه المشهور، و عن فوائد الشرائع أنه مذهب الأكثر، و عن شرح الجعفرية أنه ظاهر المتأخرين، و فى الجواهر أنه المشهور نقلاً و تحصيلاً، بل قد يظهر من السرائر عدم الخلاف فيه.

على اختلافهم فى تعليقه.. تاره: على فقد أقاربها، كما فى الاقتصاد و الوسيله و السرائر و محكى جمل الشيخ و المهذب و التحرير و المختلف و غيرها.

و اخرى: على اختلافهن، كما فى اللمعه.

و ثالثه: عليهما معاً، كما فى المبسوط و القواعد و الإرشاد و محكى نهايه الأحكام و غايه المرام و غيرهما. و لا يبعد رجوع الكل لأمر واحد، و هو تعذر الرجوع لأقراء الأقارب.

كما اختلفوا في إطلاقه، كما في الاقتصاد والقواعد والإرشاد ومحكى نهايه الأحكام والموجز وغيرهما، و تقييده باتحاد البلد، كما في المبسوط والوسيله وأكثر الكتب، بل هو داخل في معقد الشهره المدعاه في المسالك و في النسبه للأكثر في محكى فوائد الشرائع.

بل عن شرح المفاتيح أنه لولاه لزم المحال. و كأنه لامتناع الإحاطه بجميع الأقران في السن عاده. لكنه مبني على الاعتبار بالكل أما لو اكتفى بالبعض فلا محذور.

ثم إن ظاهر النافع و محكى التلخيص كون الأقران في عرض الأقارب، لعطفهما لها بالواو أو (أو) و كذا ما حكاها في الشرائع قولاً، و جعله في الدروس ظاهر الأصحاب في المقام.

هذا و يظهر التردد في أصل الرجوع للأقران من الشرائع و التذكرة و جامع المقاصد و محكى مجمع البرهان و كشف الرموز و تلخيص التلخيص و المهذب البارع، بل قد يستظهر من بعضهم الميل لعدمه، كما هو ظاهر المدارك، بل جزم به في المعبر و محكى التنقيح، و هو الظاهر من كل من حكم بالتحيز بالعدد مع فقد الأقارب أو اختلافهن، كما في الفقيه و النهايه و الخلاف و المفاتيح و حكاها جماعه عن المرتضى، بل ادعى الإجماع على ذلك في الخلاف. و اشتهر عدم التعويل على أقران الأقران في العصور المتأخره.

و كيف كان، فقد استدلل للرجوع لأقران الأقران..

تاره: بإطلاق (نسائها) لأن الإضافه تصدق بأدنى ملبسه، كما عن الذكري، قال: «و لما لابسنها في السن و البلد صدق عليهن النساء، و أما المشاكله فمع السن و اتحاد البلد تحصل غالباً».

و اخرى: بالغلبه، كما يشير إليه ذيل كلام الذكري المتقدم. قال في المنتهى:

«و يمكن أن يقال: إن الغالب التحاق المرأه بأقرانها في الطبع، و يدل عليه من حيث المفهوم ما رواه يونس عن بعض رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أدنى الطهر عشره

أيام، وذلك أن المرأة أول ما تحيض ربما تكون كثيره الدم فيكون حيضها عشره أيام فلا يزال كلما كبرت نقصت حتى يرجع إلى ثلاثه أيام، فإذا رجعت إلى ثلاثه أيام ارتفع حيضها و لا- يكون أقل من ثلاثه أيام «١»، فقله عليه السلام: «كلما كبرت نقصت دال على توزيع الأيام على الأعمار غالباً. وذلك يؤيد ما ذكره الشيخ».

و ثالثه: بما عن شرح المفاتيح من أن في بعض نسخ موثق زراره و محمد بن مسلم:

«فتتدى بأقرانها» و عن مجمع الفائده و البرهان أن في بعض الأخبار: «أقرانها».

و الكل كما ترى، لاندفاع الأول بأن المتبادر من إطلاق الإضافه كونها بلحاظ الانتساب و القرابه، بل هو المتيقن، للاتفاق على إرادته، و لا- مجال معه للحمل على غير ذلك مما يصحح الإضافه، لأن الإضافه معنى حرفي لا يكون موضوعاً للأحكام و لا موطناً للأغراض إلا بمصححه، فلا بد من لحاظ المصحح بخصوصيته، فمع عدم الجامع العرفي بين المصححين يكون الجمع بينهما بمنزله الجمع بين المعنيين في استعمال واحد ممتنعاً عرفاً.

و ليس هو من سنخ العموم كى يجب العمل به في غير مورد ثبوت التخصيص، و يدعى في المقام أن الإجماع على عدم الاكتفاء بسائر ما يصحح الإضافه- كالصداقه و الاتفاق في البلد أو العمل أو نحوهما- لا- يمنع من العمل بعموم الإضافه في الاتفاق بالسن، لأن العام المخصص حجه في الباقي، كما في الروض و الرياض.

كما يشكل الثاني بعدم وضوح الغلبه، و عدم ثبوت حجيتها. و ما تضمنته مرسله يونس من توزيع الحيض على الأعمار لا يناسب رجوع المبتدأه لأقرانها، بل تحيضها بالأكثر.

و يندفع الثالث بأنه لا مجال للتعويل على النسخه المذكوره بعد عدم إشاره أعيان الأصحاب من أهل الحديث و أهل الاستدلال إليها، و ظهور اضطراب الروايه معها، لأن نظرها إلى نساءها لا يناسب اقتداءها بأقرانها، إلا أن يراد بها أقرانها من

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

نسائها، و هو- مع عدم خلوه عن الاضطراب أيضا- أجنبي عن المدعى.

مع أن التعويل عليها يقتضى سقوط النسختين معا، لقصور نصوص العلاج عن اختلاف النسخ- كما حقق في محله- و حيث كانت الروايه المذكوره فى التهذيب و الاستبصار، فلا تسقط إلا فى الكتاب الذى اختلفت نسخه مع بقائها فى الآخر حجه فى الوجه المشهور.

بل كلام الشيخ فى الاستبصار كالصريح فى كون الروايه بالوجه المشهور، لجعله لها موافقه لمضمرة سماعه فى المضمون.

و أما الخبر المشار إليه فى مجمع الفائده و البرهان فإن أريد به هذه النسخه لحقه حكمها، و إن أريد به خبر آخر مستقل فليس بحجه لإرساله و عدم ذكر مضمونه.

ثم إن مقتضى هذا الوجه- كالوجه الأول- كون الأقران فى عرض الأقارب، كما تقدم من النافع و غيره، لا فى طولها، كما هو المشهور المعروف بينهم.

و ما عن شرح المفاتيح من أن الروايات الأولى معمول عليها عند الجميع فهى أولى بالتقديم مهما أمكن. كما ترى.

نعم، قد يتجه الترتيب المذكور على الوجه الثانى، لدعوى: أن الغلبه حجه حيث لا حجه.

و أما ما فى كشف اللثام من توجيهه باتفاق الأعيان على الأهل دونهن، و تبادل الأهل من نسائها، و التصريح بهن فى خبر أبى بصير. فهو كما ترى، لأن هذه الأمور لا تنهض بالترتيب مع إطلاق دليل الحجيه، و بدونه يتجه التعليل به، إذ مع عدم الإطلاق لدليل حجيه عاده الأقران يتعين الاقتصار فيه على المتيقن و هو صورته فقد الأقارب.

و كيف كان، فلا مجال للتعويل على شىء من الوجوه المتقدمه فى الرجوع للأقران، بل يلزم الاقتصار على الأقارب، و مع تعذر الرجوع إليها يتحيز بالعدد، عملا بإطلاقاته، و منها مضمرة سماعه.

و إن اختلفن في العدد (١) أيضا فلا يبعد التخيير لها في التحيض فيما بين

(١) فلا مجال للرجوع إليهن مع الاختلاف، كما صرح به جماعه من الأصحاب.

و لعل اقتصار بعضهم على فقد الأقارب ليس للخلاف في ذلك، بل لأن المراد به تعذر الرجوع إليهن الشامل لصوره الاختلاف، نظير ما تقدم في الرجوع للأقران.

و كيف كان، فيقتضيه مضمير سماعه الذي يخرج به عن إطلاق الرجوع للبعض في موثق زراره و محمد بن مسلم، لما سبق في التنبيه الثاني من الجمع بينهما بالبناء على حجيه الجميع بنحو الانحلال و السقوط مع الاختلاف للتعارض.

ثم إنه صرح في جامع المقاصد باعتبار الأغلب مع الاختلاف، و هو المحكى عن الذكرى و حواشى القواعد للشهيد و مجمع البرهان، و استجوده في الروضه و الجواهر، كما قد يظهر من كشف اللثام. و كأنه لظهور الحال في موافقه الأغلب، كما أشير إليه فيما يأتى من نهايه الأحكام.

لكن لا دليل على حجيه الظهور المذكور، كعدم الدليل على مرجحيه الغلبه في تعارض الحجج، بل هو خلاف إطلاق الاختلاف في مضمير سماعه.

و حملة على الاختلاف الراجع للظن - كما احتمله في كشف اللثام - بلا قرينه.

كحمل إطلاقه على ذلك في كلام جماعه الذي احتمله في مفتاح الكرامه.

و غلبه عدم اتفاق الكل و تعسر الاطلاع على عادتهن - لو تمت - إنما تكون قرينه على عدم اعتبار العلم بعاده الجميع، فيكتفى بالبعض، كما سبق، و هو لا ينافى السقوط مع الاختلاف مطلقا، عملا بالإطلاق.

نعم، لو تمت غلبه الاختلاف فقد تكون قرينه على حمل إطلاق المضمير على الاختلاف الفاقد للغلبه، لثلا يلزم ندره العمل بأقراء الأقارب، بنحو يلغو دليله عرفا. فتأمل.

لكنها غير تامه، لإمكان قلتها أو عدم انعقاد العاده لبعضهن، و اتفاق من

انعقدت العاده لهن منهن حينئذ غير عزيز.

و أما دعوى: أن مقتضى إطلاق الموثق الاكتفاء بالبعض و لو مع الاختلاف، خرج منه بالإجماع غير الأغلب، فيبقى حجه في الأغلب، فهي لو تمت إنما تنفع لو انحصر الدليل بالموثق، أما مع المضمرة فحيث كان مقتضى إطلاقه مانع الاختلاف و لو مع الغلبة لزم البناء على ذلك، كما لعله ظاهر.

هذا و في العروه الوثقى عدم الاعتداد بمخالفه النادر إذا كان كالمعدوم، و أقره بعض محشيها. و كأنه لانصراف الاختلاف عنها، أو اعتبار الجميع العرفي أو التسامحي لا الحقيقي. لكن الانصراف بدوى لا يخرج به عن الإطلاق. و اعتبار الجميع التسامحي لا وجه له بعد ما سبق في مفاد الأدله.

و من هنا يتعين البناء على مانع الاختلاف مطلقا، كما هو مقتضى إطلاق جماعه و صريح آخرين، فعن نهايه الأحكام: «الأقرب أنها مع الاختلاف تنتقل إلى الأقران لا إلى الأكثر من الأقارب، فلو كن عشرين فاتفق تسع رجعت إلى الأقران. و كذا الأقران.

مع احتمال الرجوع للأكثر، عملا بالظاهر».

نعم، عن نهايه الأحكام أيضا: «الأقرب اعتبار الأقارب مع تفاوت الأسنان، فلو اختلفن فالأقرب ردها إلى من هو أقرب إليها» ثم قال: «لو كانت بعض الأقارب تنحيز بست و الآخر بسبع احتمل الرجوع إلى الأقران، لحصول الاختلاف، و الرجوع إلى الست للجمع، و الاحتياط».

لكن إطلاق الاختلاف في مضمرة سماعه مانع من الأول، سواء أريد به ترجيح الأقرب في النسب أم في السن. كما أنه ملزم في الثاني بعدم الرجوع للأقارب، كما صرح به في الجواهر. لأن وجود القدر المشترك لا ينافي صدق الاختلاف في قدر الحيض، و إلا لم يصدق الاختلاف أصلا، إذ لا بد من وجود القدر المشترك و إن كان هو أقل الحيض، و لا خصوصيه لليوم الواحد في ذلك.

و بذلك يخرج عن الاحتياط لو كان هو مقتضى الأصل. على أن الاحتياط

معارض بمثله و الدوران فى المقام بين محدورين. بل مقتضى استصحاب الحيض عدم الاقتصار على الستة، و هو المرجع لو فقد الدليل دون الاحتياط. فلاحظ.

(١) كما فى الحدائق. و يقتضيه ظاهر قوله عليه السّلام فى مضمّر سماعه المتقدم فى الرجوع للأقارب: «فإن كانت نساؤها مختلفات فأكثر جلوسها عشره أيام، و أقله ثلاثه أيام» (١)، و موثق الحسن بن على الخزاز الوشاء- بناء على ما سبق فى تحديد سن اليأس من الاعتماد على على بن محمد بن الزبير- عن أبى الحسن عليه السّلام: «سألته عن المستحاضه كيف تصنع إذا رأت الدم و إذا رأت الصفرة، و كم تدع الصلاه؟ فقال:

أقل الحيض ثلاثه و أكثره عشره، و تجمع بين الصلاتين» (٢).

لأن الاقتصار على بيان الأقل و الأكثر عند السؤال عن مقدار التحيض ظاهر فى التخيير بين المراتب كل شهر، كما اعترف به غير واحد، لا مجرد بيان قضيه واقعيه من شئون ما يجب عليها أو فى أصل الحيض من دون أن يصلح لبيان ما يجب عليها و تحديده. و بذلك يخرج عن ظهور بقيه النصوص فى تعيين بعض المراتب.

ففى مرسله يونس الطويله عن أبى عبد الله عليه السّلام: «و أما السنه الثالثه ففى التى ليس لها أيام متقدمه و لم تر الدم قط و رأت أول ما أدركت فاستمر بها ... و ذلك أن امرأه يقال لها: حمه بنت جحش أتت رسول الله صلّى الله عليه و آله فقالت: إني استحضت حيضه شديده ... فقال: تلجمى و تحيضى فى كل شهر فى علم الله ستة أيام أو سبعة أيام، ثم اغتسلى غسلا و صومى ثلاثه و عشرين يوما أو أربعة و عشرين ... فأراه قد سن فى هذه غير ما سن فى الأولى و الثانيه ... ألا ترى أن أيامها لو كانت أقل من سبع و كانت خمسا أو أقل من ذلك ما قال لها تحيضى سبعا ... و هذه سنه التى استمر به [بها. خ ل] الدم أول ما تراه، أقصى وقتها سبع، و أقصى طهرها ثلاث و عشرون ...».

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٤.

ثم قال عليه السلام: «وإن لم يكن لها أيام قبل ذلك واستحاضت أول ما رأت فوقتها سبع و طهرها ثلاث و عشرون» إلى أن قال عليه السلام: «فإن لم يكن الأمر كذلك و لكن الدم أطبق عليها فلم تزل الاستحاضه داره و كان الدم على لون واحد و حاله واحده فسنتها السبع و الثلاث و العشرون، لأن قصتها كقصه حمه ...» (١).

و فى موثق ابن بكير عنه عليه السلام: «قال: المرأه إذا رأت الدم فى أول حيضها فاستمر بها الدم تركت الصلاه عشره أيام ثم تصلى عشرين يوما، فإن استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاه ثلاثه أيام وصلت سبعة و عشرين يوما» (٢).

و قريب منه موثقه الآخر، إلا أن فى ذيله: «ثم تترك الصلاه فى المره الثانيه أقل ما تترك امرأه الصلاه و تجلس أقل ما يكون من الطمث، و هو ثلاث [ثلاثه. خ ل] أيام، فإن دام عليها الحيض صلت فى وقت الصلاه التى صلت و جعلت وقت طهرها أكثر ما يكون من الطهر و تركها الصلاه أقل ما يكون من الحيض» (٣).

فإن هذه النصوص و إن كانت ظاهره فى تعيين ما تضمنته إلا أن المضمرة و الموثق صالحان للقريه على تنزيلها على بيان بعض الأفراد أو أفضلها. و بذلك يتم الجمع بين جميع النصوص، كما جرى عليه فى الحدائق، و حكاها فى المستند عن والده.

و أما تنزيل المضمرة و الموثق على مفاد موثقى ابن بكير بحمل الأقل و الأكثر فيهما على تحيضها بالأكثر فى شهر و بالأقل فى آخر كما سيأتى من بعضهم. فيشكل - مضافا إلى عدم كون ذلك مفاد الموثقين، كما يأتى - بأنه لا إشعار فى المضمرة و الموثق بالتفريق بين الأشهر، بل يقوى ظهورها فى بيان الوظيفه فى كل شهر.

و حملهما على مجرد بيان حال وظيفتها من حيثيه القله و الكثره من دون شرح لها.

كالمقطوع بعدمه، لأن العدول عن بيان المسئول عنه مع مسيس الحاجه إليه إلى بيان ما لا ينفع فى مقام العمل بعيد عن الطريقه العرفيه فى البيان، فكيف يقدم على ما عرفت فى وجه الجمع الراجع لصلوح جميع النصوص لأن يترتب عليها العمل و إن لم يكن

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٥.

بنحو الإلزام.

و مثله دعوى: أن دلالة المضمرة و الموثق على التخيير بين المراتب بالإطلاق فيكون محكوما للمرسله و موثقى ابن بكير الداله على تعيين المقادير التى تضمنتها.

لاندفاعها بأن حمل إطلاق المضمرة و الموثق على خصوص المقادير المذكوره فى المرسله و الموثقين موجب لاستهجانها، و ليس هو كحمل تلك المقادير على كونها من أطراف التخيير أو أفضلها. و لا- سيما مع لزوم حمل كل منها على التخيير فى الجملة و لو للجمع بين المرسله و الموثقين. فلاحظ.

و لعله لذا قال فى الفقيه: «و إن كن نساؤها مختلفات فأكثر جلوسها عشره أيام» و فى كشف اللثام: «و عن السيد أن المبتدأه تحيض فى كل شهر بثلاثه إلى عشره».

كما يظهر القول بذلك من الكلينى، حيث اقتصر فى باب أول ما تحيض المرأه من النصوص الوارده فى مستمره الدم على مضمرة سماعه، و إن ذكر مرسله يونس الطويله فى باب مستقل بعد ذلك، و لم يعرف القول بذلك عن غيرهم على كثره أقوال الأصحاب و انتشارها.

و من هنا قد يوهن الحديثان بظهور إعراض المشهور عنهما. لكن لا- طريق لإحراز الإعراض الموهن بعد عمل من ذكرنا من الأعيان، و بعد ظهور اضطراب أقوال الأصحاب فى هذه المسأله جدا، و ابتناء كثير منها على إهمال بعض نصوص المقام و فهم غير ما هو الظاهر من بعضها، كما يأتى، حيث يقرب ابتناء إعراضهم عن مفاد الحديثين المتقدم على فهمهم منها غير ما سبق منا، كما قد يظهر من الخلاف و الاستبصار، أو تخيل استحكام التعارض بينهما و بين بقيه نصوص المقام، أو أقربه الجمع بينهما و بينها بتزيلهما عليها بالوجه السابق، دون العكس بالوجه الذى ذكرناه، و مثل هذا الإعراض لا يكون موهنا للنصوص.

نعم، لا- بد من كون مبدأ التخيير الدور الثانى، أما الدور الأول فيتعين فيه التحيض للعشره، للاستصحاب، و لما تضمن لزوم التحيض بها فى أول الدم مما تقدم

فى التنبيه الثالث من مبحث الرجوع للتمييز، لأن المقامين من باب واحد، و لموثقى ابن بكير الظاهرين فى خصوصيه الدور الأول فى ذلك، كما يأتى.

ولا سيما مع قصور ما تضمن التخيير بين الثلاثه إلى العشره عن الدور الأول، لورود مضمّر سماعه فيمن يستمر بها الدم ثلاثه أشهر و ورود موثق الخزاز فى المستحاضه، و هى لا تصدق على مستمره الدم إلا بعد مضى أيام الحيض و مقتضى الاستصحاب و النصوص المتقدمه كونها حائضا إلى العشره. و كذا الحال فى مرسله يونس المتضمنه للتحيض بالسته أو السبعه.

و من ثم كان اللازم التحيض فى الدور الأول إلى العشره على جميع الأقوال الآتية.

و منه يظهر أنه لا مجال لما يظهر منهم و صرح به فى الدروس من أن وجوب التحيض فى أول الدم إلى العشره ظاهرى، لاحتمال انقطاعه عليها، فإذا استمر الدم بعدها وجب الرجوع فيما سبق إلى الوظائف المقرره من العاده أو التمييز أو اقراء النساء أو التحيض بالعدد. لأنه موقوف على تماميه إطلاق أدله الوظائف المذكوره بنحو يشمل أول الدم، و قد عرفت المنع عنه هنا، كما سبق فى بقيه الوظائف.

على أن ظاهر مضمّر سماعه و موثق الخزاز و مرسله يونس بيان الوظائف الفعلية التى يعمل عليها حين خروج الدم، لا الواقعيه التى ينكشف لزوم العمل عليها من أول الأمر، كما سبق نظيره فى بعض الوظائف المتقدمه. فراجع ما سبق فيها فإن له نفعاً فى المقام. فلا مخرج عما ذكرنا.

و حيث ظهر ما ينبغى العمل عليه فالمناسب النظر فى بقيه الأقوال على تداخلها و اضطرابها.

الأول: التخيير بين التحيض فى كل شهر بسته أيام أو سبعة و التحيض فى شهر عشره أيام و فى آخر بثلاثه،

و لعله المعروف بين الأصحاب، و عن شرح المفاتيح أنه المشهور.

و هو يبتنى على العمل بمرسله يونس و موثقى ابن بكير مع تنزيلهما على التحيض بالعشره و الثلاثه على التعاقب بنحو الاستمرار. بدعوى: أن المرسله

والموثقين وإن كانت ظاهره فى تعيين ما تضمنته، إلا- أنه لا- بد من البناء على التخيير بينهما إما لأنه مقتضى الوظيفة فى المتعارضين، كما يظهر من المبسوط، أو للجمع به عرفاً بين النصوص فى المقام، كما قد يظهر من الخلاف وصرح به فى الجواهر.

وفيه: أولاً- أنه لم يثبت كون الوظيفة فى المتعارضين التخيير، بل العمل على أصاله التساقت، كما لم يتضح كون الجمع به فى المقام عرفياً، مع ظهور كل منهما فى التعيين و عدم الجامع الارتكازى بين الطرفين.

و مجرد تقاربهما فى قدر التحيض فى مجموع الشهرين- بناء على ما فهموه من الموثقين- لا يوجب تقارب مضمونيهما، لتعلق الغرض بمقدار التحيض فى كل شهر شهر. فما فى النهايه و التذكرة من أن الروايتين متقاربتان، غير ظاهر. و من هنا كان الظاهر أن الجمع المذكور تبرعى بلا شاهد.

و هو لا ينافى ما سبق منا من تنزيلها على بيان أحد الأفراد أو أفضلها، لأن ذلك إنما كان بضميمة مضمرة سماعه و موثق الخزاز الصالحين عرفاً لأن يكونا شاهد جمع فى المقام. و مقتضاهما التخيير بين تمام المراتب من الثلاثه إلى العشره، لا خصوص ما تضمنه الموثقان و المرسله.

و ثانياً: أنه لا- اشعار فى موثقى ابن بكير بكون التحيض بالعشره و الثلاثه على التعاقب بنحو الاستمرار مع مسيس الحاجه إلى التنبيه إلى ذلك و تأكيده، لمخالفته للمتعارف فى مزاج المرأه من تقارب حيضها فى الشهور، بل ظاهرهما- كما ذكره غير واحد- اختصاص التحيض بالعشره بأول الدم مع الاستمرار على التحيض بالثلاثه بعد ذلك، كما هو مقتضى إطلاق الذيل فيهما، و لا سيما الثانى المصرح فيه بالتحيض بالثلاثه مع دوام الحيض بعد بيان التحيض بها فى المره الثانيه.

و لا- وجه مع ذلك لما فى الجواهر من حمل ذكر العشره فى الدور الأول على المثال. و مثله ما ذكره من إمكان استفاده ذلك من مضمرة سماعه و موثق الخزاز، لما سبق من قوه ظهورهما فى خلافه.

و كذا ما ذكره هو و غيره من عدم القول بالفرق بين الدور الأول و غيره، فإنه- لو تم فى نفسه، و غض النظر عن عدم التعويل عليه ما لم يرجع إلى القول بعدم الفرق- إنما ينفع لو كان الموثقان ساكتين عن حكم بقيه الأدوار، أما حيث كانا دالين على الفرق بينها كان لازمه إهمالهما، لا الاستدلال بهما على خلاف ظاهرهما.

و ثالثاً: أن الدليل فى المقام لا ينحصر بالمرسله و الموثقين، بل سبق الاستدلال بمضمرة سماعه و موثق الخراز، و أن مقتضى الجمع العرفى تنزيل بقيه النصوص عليهما دون العكس.

ثم إن جملة منهم خيروا فى الشق الأول بين الستة و السبعة، كما فى الخلاف و النافع و الدروس و جامع المقاصد و المسالك و الروض و الروضه و محكى نهايه الأحكام و البيان و اللمعه و فوائد الشرائع و الجعفرية و شرحها.

و كأنه لما تضمنته مرسله يونس من اشتمال سنه النبى صلى الله عليه و آله فى قصه حمته على التخيير المذكور.

لكن قد يستشكل فيه بأنه لا يناسب اقتصار الإمام عليه السلام فى بقيه الفقرات على السبعة، و لا سيما الأخيره المتضمنه للتشبيه بقصه حمته.

و أما قوله عليه السلام: «أقصى وقتها سبع و أقصى طهرها ثلاث و عشرون» فهو لا يدل على عدم الاختصاص بالسبعة و وجود مرتبه دونها، لأنه لا يناسب كون الثلاث و العشرين أقصى طهرها، فلا بد من كونه مسوقاً لبيان مقدار الحيض و الطهر لا بيان أكثرهما.

و من هنا احتمال بعضهم كون ذكر الستة و هما من الراوى. و لعله لذا اقتصر على السبعة فى المبسوط و الاقتصاد و النهايه و الوسيله و الشرائع و القواعد و الإرشاد و محكى الجمل و العقود و المهذب و الإصباح و التبصره، و فى كشف اللثام نسبتة للأكثر.

اللهم إلا أن يقال: احتمال كون ذكر الستة و هما من الراوى بعيد جداً بلحاظ ذكر ما يناسبه من الطهر. و كذا شكه و تردده فيما قاله الإمام عليه السلام لا يناسب اقتصاره

على السبع فى بقيه الفقرات.

بل الأقرب كون اقتصار الإمام عليه السّلام على السبعة لأنها أحد طرفى التخيير أو أفضلهما، ولا سيما مع ظهور اضطراب فقره المتقدمه، لأن التعبير بالأقصى لتحديد المقدار غير مألوف.

نعم، الإنصاف عدم خلو الحديث عن الإشكال، و الاحتياط بالاقتصار على السبعة.

كما أنهم اختلفوا فى الشق الثانى بين من صرح بجواز تقديم كل من العشره و الثلاثه- كما فى الروض و الروضه- و من أطلق- كما فى الشرائع و النافع و القواعد و الإرشاد و الدروس و اللمعه و جامع المقاصد و محكى نهايه الأحكام و التبصره و البيان و فوائد الشرائع و الجعفرية و شرحها- و من صرح بتقديم الثلاثه- كما فى الخلاف و المبسوط- و من صرح بتقديم العشره- كما فى الاقتصاد و النهايه و الوسيله و عن الجمل و العقود و المهذب و الإصباح- و هو المناسب للموثقين بناء على دلالتهما على استمرار التعاقب، كما لا يخفى.

بل لا إشكال ظاهرا نصا و فتوى فى وجوب التحيض فى أول الدم بالعشره إما واقعا- كما ذكرنا- أو ظاهرا لاحتمال انقطاع الدم عليها- كما يظهر منهم- فالتحيز معه فى الشهر الثانى بالعشره أيضا بعيد جدا. و من ثم قد ينزل كلام من أطلق على لزوم البدء بالعشره. فلاحظ.

الثانى: وجوب الاقتصار على الستة و السبعة

و جعله فى التذكرة الأشهر.

و كأنه لمرسله يونس مع طرح بقيه النصوص، أما موثقا ابن بكير فلما فى المنتهى من أن ابن بكير فطحى، و لم يسند الثانى إلى إمام، أو لما فى الرياض من ظهورهما- كما تقدم- فى التحيز بالعشره فى الشهر الأول فقط ثم بالثلاثه لا غير و لم يعرف القول بذلك إلا عن الاسكافى مع انه حكى عنه القول بالتحيز بالثلاثه لا غير. فهما شاذان لا تكافئان المرسله. و على تقدير التكافؤ فالجمع بالتخيير بلا شاهد.

و أما مضمّر سماعه و موثق الخزاز فلما فى الرياض أيضا. قال: «و فى التمسك بهما مع أعميه الثانى فى مقابل المرسل المتقدم المعتضد بالشهره و الإجماع المحكى إشكال.

و إن تأيد باختلاف الأخبار فى التحديد».

لكن فطحيه ابن بكير لا- تقدح فى روايته بعد نصهم على وثاقته، بل هو من أصحاب الإجماع و لا- سيما مع ظهور اعتماد الأصحاب عليها، فقد ادعى فى الخلاف الاتفاق عليها فى المقام.

كما لا يقدر عدم اسناد الثانى للإمام بعد ظهور حاله و حال الأصحاب فى كونه روايه عنه. و ظهور الموثقين فيما ذكره و إن تم إلا- أن عدم القول به- لو تم- لا- يوجب شذوذهما بعد قرب حملهما على التخيير بالنحو الذى يقتضيه مضمّر سماعه و موثق الخزاز اللذان يمكن تنزيل المرسله عليهما أيضا، و لا يستحكم التعارض بينهما و بينهما، لينظر فى الترجيح.

نعم، لو بنى على التخيير بين خصوص مفاد الموثقين و المرسله أشكال بما ذكره من عدم الشاهد، نظير ما تقدم منا.

ثم إنهم اختلفوا بين من اقتصر على الستة- كما حكاها فى السرائر و المنتهى قولاً- و حكى عن الموجز الحاوى فى غير الدور الأول، حيث تحيىض فيه بعشره- و من اقتصر على السبعه- كما فى الرياض و المستند و قد يحمل عليه ما فى النهايه و حكاها فى السرائر و المنتهى قولاً و حكى عن التلخيص و مجمع الفائده و البرهان و شرح المفاتيح و السيد الطباطبائى- و من ردد بين الأمرين- كما فى التذكرة و المنتهى و محكى التحرير- على تفصيل يأتى.

و كأن وجه الأول: أن اضطراب المرسله، إما لما سبق من التدافع بين صدرها و ذيلها، أو لما يأتى من دعوى امتناع التخيير بين الأقل و الأكثر فى المقام ملزم بالاقتصار على الأقل، لأنه المتيقن.

لكن التدافع بين صدرها و ذيلها ليس بنحو يوجب الشك فى السبعه، بل فى

السته، كما سبق و التخيير بين الأقل و الأكثر غير ممتنع، كما يأتي.

و لو تم فكون الستة متيقنه لا يقتضى الاقتصار عليها بل الاحتياط فى اليوم السابع بعد عدم الرجوع فيه لاستصحاب الحيض، لعدم إحرازه سابقا لا وجدانا و لا تعبدا، لظهور المرسله فى كون التحيض بالعدد محض تعبد بأحكام الحائض من إحراز الحيض، و لا لاستصحاب عدمه، لعدم اليقين به إلا قبل زمان التحيض بالعدد، و حيث يمتنع التعبد به حال التحيض بالعدد، لمنافاته له، يمتنع بعده، لابتناء الاستصحاب على التعبد باستمرار المتيقن، لا بوجوده فى الزمان اللاحق و إن كان منفصلا عن زمان اليقين، و بنحو الطفره.

اللهم إلا- أن يقال: ظهور أدله التحيض بالعدد فى محض التعبد بأحكام الحائض من دون إحراز الحيض لعله بلحاظ عدم قيام الأماره على تعيين الحيض الواقعى به، نظير ما تقدم فى الاستظهار فى التنبيه الرابع من تنبيهات الكلام فى وجوبه، فلا ينافى إحراز حيضيه الثلاثه أيام لأنها أقل الحيض بضميمه أصله كون الحيض فى كل شهر مره التى يظهر من هذه النصوص الجرى عليها، و حيضيه ما زاد عليها بالاستصحاب، ما لم يصل إلى عدد لا يجوز تجاوزه. و لازم ذلك التحيض بالسبعه لو فرض التردد بينها و بين الستة، كما تقدم. إلا أن يتم ظهور المرسله فى التردد بينهما، فيتعين العمل عليه.

نعم، صرح فى المعتمد و غيره من أهل القول الأول بأن التردد بين الستة و السبعه راجع للتخيير بينهما. عملا بظاهر دليله.

و صرح فى المنتهى بامتناع التخيير فى اليوم السابع بين وجوب الصلاه و عدمه، إذ لا تخيير فى الواجب، فلا بد من تنزيل الدليل على الرد إلى اجتهاد المرأه فيما يغلب على ظنها أنه أقرب إلى عاداتها أو عادته نساءها أو ما يكون أشبه بلونه، و نحوه عن نهايه الأحكام، و ظاهر التذكرة التردد بين الوجهين.

و قد حاول فى المعتمد و غيره دفع محذور التخيير فى الواجب بثبوت التخيير بين القصر و التمام فى بعض الموارد. و بأن التخيير إنما هو البناء على أحد الأمرين من

الحيض و عدمه فيثبت حكمه تبعا لذلك لا التخيير في نفس الحكم ابتداء.

و كلاهما كما ترى، لأن التخيير بين القصر و التمام تخيير في أطراف الواجب، للتباين بين القصر و التمام، لا في أصله، كما في المقام. كما أنه لا إشعار في النص بتوقف حكم الحيض و عدمه على البناء على أحد الأمرين في مرتبه سابقه.

فالأولى في دفع المحذور المذكور أن يقال: إنه قد يتم لو كان التخيير واقعيًا، لا- في مثل المقام مما يكون التخيير فيه طريقًا لرجاء تحصيل الواقع الذي لا تخيير فيه، إذ لا محذور في التخيير في مراعاة أحد الاحتمالين، كما تقدم نظيره عند الكلام في مقدار الاستظهار.

على أن الحمل على الرد إلى اجتهاد المرأه بعيد جدا عن ظاهر النص، و عن حال المبتدأه التي لم تسبق بشىء يوجب لها الظن بالحال. و كذا عن حال الدم المفروض في النص كونه بلون واحد.

نعم، قد لا يبعد عن حال أقراء نسائها، إلا أن المناسب له اختيار ما هو الأقرب إليهن و إن كان أقل من الستة أو أكثر من السبعة، فاقتصار النص على العددين لا يناسب النظر إليهن جدا.

الثالث: الاقتصار على التحيض بعشره في شهر و ثلاثه في آخر،

إما مع تقديم العشره- كما حكاها في السرائر و المنتهى قولاً، و يظهر من الاستبصار- أو مع تقديم الثلاثه- كما حكاها فيهما أيضا قولاً، و في مفتاح الكرامه أنه المنقول عن القاضى- و يبتنى على العمل بموثقى ابن بكير بعد تنزيلهما على استمرار التعاقب بين الثلاثه و العشره، و إهمال مضامين بقيه النصوص.

و لعله لما في الاستبصار من تنزيل مضمير سماعه على التحيض بالأكثر في شهر و بالأقل في آخر- و هو يجرى في موقوف الخراز- و تنزيل مرسله يونس على ما يصيب كل شهر تقريبا على تقدير العمل بما تضمنه الموثقان. أو ل طرح النصوص المذكوره، لضعف سندها، لما أشرنا إليه آنفا في المضمير و الموثق.

و أما المرسله فلإرسال أو لما ذكره في المعتبر من أن راويها عن يونس محمد بن عيسى، و قد حكى الصدوق عن ابن الوليد أنه لا يعمل بما ينفرد به محمد بن عيسى عن يونس.

لكن سبق أن الموثقين لا يدلان على استمرار التعاقب بين الثلاثة و العشره، و أن تنزيل المضمرة و الموثق على ذلك بعيد جدا. و أضعف منه تنزيل المرسله عليه، حيث لا يناسب ورودها لبيان الوظيفة التي يعمل عليها، بل هو خلاف المقطوع به منها.

كما تقدم حججه المضمرة و الموثق و مراسيل يونس، خصوصا هذه المرسله التي رواها عن غير واحد، و عمل بها الأصحاب، بل ادعى في الخلاف الإجماع عليها.

و استثناء ابن الوليد ما ينفرد به محمد بن عيسى عن يونس قد عقب عليه النجاشي بقوله: «رأيت أصحابنا ينكرون هذا القول و يقولون:

من مثل أبي جعفر محمد بن عيسى ... قال أبو عمرو: قال القتيبي: كان الفضل ابن شاذان رحمه الله يحب العبيدي و يثنى عليه و يمدحه و يميل إليه و يقول:

ليس في أقرانه مثله. و بحسبك هذا الثناء من الفضل».

و ملاحظه مجموع ما ورد في ترجمه الرجل تشهد برفعه مقامه، كما صرح به النجاشي و غيره. و لا مجال لإطاله الكلام في ذلك.

الرابع: التحيض في كل شهر ثلاثة أيام،

كما حكى في التذكرة و المنتهى و محكى السرائر قولاً، و حكاه في المدارك عن ابن الجنيد، و في المعتبر أنه الوجه، و قواه في المدارك و محكى المفاتيح.

لكن حكى عنهما استثناء الدور الأول للمبتدئه فتتحيض فيه بعشره. و لعله مراد الكل، لما سبق من ظهور النصوص و الفتاوى في التحيض بها في أول الدم، و لو لاحتمال عدم تجاوز الدم عنها، و هو الذي حكاه غير واحد عن ابن الجنيد. فيناسب موثقي ابن بكير، بناء على ما سبق من ظهورهما في ذلك، و يبتنى على مضامين بقية النصوص، لضعفها أو لتزليلها على ذلك، على ما تقدم منشؤه و دفعه.

بل استشكل في المعتبر في الموثقين أيضا بأن ابن بكير فطحى، و إنما يقتصر

على الثلاثه لأنها المتيقن. لكن سبق فى مناقشه القول الثانى أن اليقين بجواز التحيض بمقدار خاص لا يقتضى الاقتصار عليه، بل مقتضى الأصل الاحتياط فى الزائد ما لم يكن محكوما للأدله، و قد عرفت مفادها.

الخامس: التخيير بين السبعه و الثلاثه،

كما عن الجامع، عملا بالروايه و اليقين.

و كان الأولى له إبدال اليقين بموثقى ابن بكير بعد استثناء الدور الأول، كما يظهر مما سبق.

و أضعف منه ما قد يظهر من المعتبر من توجيه السبعه- بعد تضعيف المرسله- بأنها الغالب فى حيض النساء. لوضوح عدم حجيئه الغلبه. و كيف كان، فيظهر ضعف هذا القول مما تقدم.

السادس: أنها تعد عشره حيضا و عشره طهرا حتى تنعقد لها عاده،

كما عد قولاً لبعض أصحابنا فى السرائر و المنتهى، و نسب فى كلام غير واحد للغنيه. و قد تقدم التشكيك فى قوله بذلك فى التنبيه الأول من مبحث الرجوع للتمييز.

و لو تم فظاهر كلامه إهمال جميع وظائف المستحاضه غير العاده و انحصر دليله بقاعده الإمكان، لكن سبق قصورها عن الدم المستمر، مع أنها محكومه لنصوص المقام و غيرها من نصوص وظائف المستحاضه.

السابع: التحيض بعشره فى كل شهر،

كما حكى قولاً فى المعتبر و التذكرة و المنتهى، مستدلاً عليه فى الأول بقاعده الإمكان. لكن مقتضاها القول السابق، مع ما سبق من قصورها عن الدم المستمر.

كما لا مجال للاستدلال عليه بالاستصح اب بعد العلم بوجوب التحيض فى الجملة بالنظر للنصوص المختلفه و كلمات الأصحاب. لما سبق فى القول الثانى من المنع من جريانه بلحاظ التحيض التبعدى، لعدم سبق اليقين بالحيض معه. إلا أن يكون المراد به أن أكثر ما يجوز التحيض به العشره، و إن جاز التحيض بما دونها، كما قد يناسبه نسبه للصدوق و السيد (قدس سرهما) فى كلام بعضهم، فيرجع إلى المختار الذى سبق الاستدلال عليه.

هذا وقد عدّ في مفتاح الكرامه من أقوال المقام أنها تدع الصوم و الصلاة كلما

ص: ٣٨٠

رأت الدم و تفعلهما كلما رأت الطهر. لكنه خارج عن محل الكلام الذى هو فرض استمرار الدم، و إنما يتجه مع تقطعه الذى يأتى الكلام فيه بعد ذلك إن شاء الله تعالى.

بقى شىء: و هو أنه قال فى التذكرة: «إذا رددناها إلى الأقل فالثلاثة حيض بيقين، و ما زاد على العشرة طهر بيقين، و ما بينهما هل هو طهر بيقين أو مشكوك فيه يستعمل فيه الاحتياط؟ للشافعية قولان ... و إن رددناه [رددناها. ظ] إلى الست و السبع فالأقل حيض بيقين، و الزائد على الأ-كثر طهر بيقين، و ما زاد على الأقل إلى الست و السبع هل هو حيض بيقين أو مشكوك فيه؟ للشافعية قولان ... و فيما زاد على الست و السبع إلى العاشر قولان. و كلا القولين فى التقادير عندى محتمل».

بل قال فى المنتهى فى حكم الناسيه: «لو اتفق لها ذلك فى رمضان قضت صوم عشرة احتياطاً. و كذا المبتدأه و المضطربه، قاله علماءنا. و الأقرب عندى أنها تقضى أحد عشر يوماً».

و كأن ما ذكره أخيراً يبتنى على احتمال ابتداء الحيض فى أثناء النهار، فلا تتم العشرة إلا فى اليوم الحادى عشر.

لكن لا- يخفى أن التحيض بمقدار خاص حيث كان من جهة النص الذى تضمنه- كما جرى عليه هو «قدس سره» - فالمتعين إجراء أحكام الحيض لا غير فى تمام المقدار الذى تضمنه و أحكام الطهر لا غير فيما زاد عليه، لظهورها فى تحديد التحيض و الاقتصار فيه على القدر الخاص تعبدًا، بل هو صريح أكثرها، فإيجاب الاحتياط مع ذلك إلغاء للعمل بالنصوص فى الحقيقة.

و ما يظهر منه من الإجماع على ذلك فى الصوم لم أعثر على مصرح به و لا يناسب كلماتهم فى المقام. فلا مجال للخروج به عن ظاهر الأدلة. إلا أن يريد بيان كيفية الاحتياط و إن لم يكن لازماً، فلا إشكال عليه. لكنه خلاف ظاهر كلامه.

نعم، لو كان أصل التحيض معلوماً من جهة النصوص دون مقداره لاختلافها فيه اتجه وجوب الاحتياط فيما زاد على المتيقن، لما سبق فى القول الثانى من عدم جريان

استصحاب الحيض و لا عدمه حينئذ. و قد تقدم فى المسأله الثانيه الكلام فى وجه وجوب الاحتياط فى مثل ذلك و فى كيفيته. هذا و يأتى من المنتهى فى الفرع الثالث عشر من فروع كفاره وطء الحائض ما يناسب ذلك.

(١) أما كونها أفضل فلعله للتعبير فى المرسله بالسنة الذى هو أظهر فى خصوصيتها فى الرجحان من مجرد الأمر بالثلاثة فى موثقى ابن بكير. بل قد يحمل الأمر فيهما على محض الترخيص لبيان أدنى المراتب السائغه، حيث لا يبعد كونه أقرب عرفا من الحمل على الاستحباب التخييرى، فلا تكون الثلاثة مستحبه أصلا.

كما أنه لو تم اشتغال المرسله فى بيان السنة على التخيير بين الستة و السبعة فلا يبعد ظهور اقتصار الإمام عليه السلام فى بقيه الفقرات على السبعة فى أفضليتها من الستة.

و أما كونها أحوط من بقيه المراتب فلاحتمال عدم حجيه مضممر سماعه و موثق الخزاز، لضعفهما أو الإعراض عنهما، أو إجمالهما أو تنزيلهما على ما يناسب غيرهما على ما سبق. فلا يبقى إلا المرسله و موثقا ابن بكير. و مما سبق فى المرسله يتضح وجه كون السبعة أحوط من الستة.

نعم، لم يتضح وجه كونها أحوط من الثلاثة، لأنه إن فرض استحكام التعارض بين المرسله و الموثقين لزم التساقط فيفتقر كل منهما للدليل، أو التخيير من دون وجه لأولويه السبعة، و كذا لو جمع بينها و بينهما بالتخيير.

اللهم إلا أن يدعى رجحان المرسله بالشهره، لروايه يونس لها عن غير واحد.

و إن كان لا يخلو عن إشكال. فتأمل.

و مما سبق يظهر كون السبعة أفضل على جميع الأقوال المتضمنه كونها طرفا للتخيير. لكن فى المسالك و الروضه أن الأفضل لها اختيار ما يوافق مزاجها، فتأخذ ذات المزاج الحار السبعة و البارد الستة و المتوسط الثلاثة و العشره. و لا يخفى عدم نهوض

ذلك بإثبات الأفضلية شرعا، لا على القول المذكور و لا على بقية الأقوال المتضمنه للتخيير فى الجملة، فضلا عن أن يخرج به عما ذكرناه من الوجه فى أفضليه السبعه.

إلا- أن يريد الأولويه بلحاظ الأقربيه لإصابه الواقع، التى هى مرتبه من مراتب الاحتياط الحسن عقلا. على أنه لا يتم فى الثلاثه و العشره، لما أشرنا إليه آنفا من مخالفته للمتعارف فى مزاج المرأه من تقارب حيضها فى الشهور.

بقى فى المقام أمور..

الأول: صرح فى جامع المقاصد و الروض و الروضه و المدارك و محكى الموجز بأن الأولى لها جعل العدد الذى تختاره فى أول أيام الدم،

و إن لم يكن لازما، و نسبه فى الحدائق لتصريح الأصحاب، كما صرح بعدم لزومه و أنها مخيره فى وضعه حيث شاءت من أيام الدم فى المنتهى و المسالك و محكى المعبر و الإصباح و التحرير و الجعفرىه و شرحها، و هو ظاهر القواعد.

بل قد يظهر من المبسوط، حيث ذكر فى الناسيه لعدد عاداتها و وقتها أنها تحتاط فى تمام الدم. ثم قال: «و لا يمكن أن تطلق هذه على مذهبنا، إلا على ما روى أنها تترك الصوم و الصلاه فى كل شهر سبعة أيام و تصوم و تصلى فيما بعد. و تكون مخيره على هذه الروايه فى السبعه الأيام من أول الشهر و أوسطه و آخره».

لظهوره فى أن مقتضى إطلاق الروايه التخيير، فيجرى فى المبتدأه و المضطربه و لا يختص بالناسيه.

و لعله إليه يرجع ما فى المنتهى من الاستدلال بعدم الرجيح فى حقها، لأن عدم الترجيح إنما ينفع فى التخيير مع الإطلاق.

و يشكل بأنه لا- ريب فى ظهور جملة من نصوص المقام و غيرها فى لزوم التحيض بعشره من أول الدم و لو ظاهرا لاحتمال انقطاع الدم عليها، كموثقى ابن بكير من نصوص المقام، و قوله عليه السّلام فى موثق سماعه فيمن ترى الدم أول حيضها فيختلف عليها فى الأشهر: «فلها أن تجلس و تدع الصلاه ما دامت ترى الدم ما لم يجز

العشره» (١)، وقوله عليه السّلام في مرسله يونس القصيره: «عدت من أول ما رأت الدم الأول و الثاني عشره أيام ثم هي مستحاضه ...» (٢). كما أنه مقتضى قاعده الإمكان بضميمه الاستصحاب. بل الظاهر عدم الإشكال في ذلك بينهم. وقد سبق منا بقاؤها على ذلك و عدم عدولها عنه بظهور استمرار الدم، و أن وظائف المستحاضه تبدأ من الدور الثاني.

و أما لو فرض البناء على ما هو ظاهرهم و صريح بعضهم من العدول عن ذلك بظهور استمرار الدم، لعموم دليل وظائف المستحاضه، و منها التحيض بالعدد، للدور الأول، المقدم على عموم التحيض بالعدد في أول الدم، و الملزم بحمله على التحيض بها ظاهرا لاحتمال الانقطاع عليها، فحيث كان التنافي بين أدله التحيض بالعدد و أدله التحيض بالعدد في أول الدم مختصا بمقدار التحيض، لزم الاقتصار عليه في الخروج عن أدله التحيض بالعدد في أول الدم، و إعمالها في الوقت، فليس لها أن تجعل العدد في غير العشره الأولى.

كما يلزم جعله من أولها- لا من أثنائها بنحو ينتهي بها- لأنه أظهر عرفا في الجمع بين الدليلين. و لا أقل من كون حيضه الأول مقتضى قاعده الإمكان، من دون أن تنافيا في ذلك أدله التحيض بالعدد.

هذا في الدور الأول، و أما بقيه الأدوار فإن قلنا بقصور نصوص التحيض بالعدد عن الدور الأول، و أن مبدأ إعمالها الدور الثاني فالمنصرف منها بقرينه ارتكاز أن الحيض في كل شهر مره- كما تضمنته بعض النصوص (٣) - أن مبدأ إعمالها بمضى شهر من رؤيه الدم، بل هو صريح قوله عليه السّلام في موثق ابن بكير: «ثم تصلى عشرين يوما فإن استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاه ثلاثه أيام» (٤) و في موثقه الآخر: «فمكثت تصلى بقيه شهرها، ثم تترك الصلاه في المره الثانيه أقل ما تترك امرأه الصلاه» (٥).

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٣) راجع الوسائل باب: ٩ من أبواب الحيض.

(٤) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٦.

(٥) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٥.

و إن قلنا بشمولها للدور الأول فالأمر أظهر، للتصريح في مرسله يونس و الموثقين بأنها تصلى تمام الشهر ثم تحيض.

و ما قد يظهر من المنتهى من حمله على ما يعم الصلاة في طرفي الشهر أو في أوله.

بعيد جدا بل لا يناسب العطف بالفاء و «ثم» في بعض الفقرات.

و منه يظهر الحال في بقيه الأدوار، و أن مبدأ التحيض في كل مره بمضى شهر من مبدأ التحيض في سابقتها.

و لبعض ما ذكرنا قُرب لزوم جعل العدد في أول الشهر في التذكرة و كشف اللثام، بل قد يكون هو المنصرف ممن أطلق، لما ذكرناه في وجه انصراف النصوص.

هذا و في العروه الوثقى: «الأحوط أن تختار العدد في أول رؤيه الدم، إلا إذا كان مرجح لغيره» و لم يتضح مراده بالمرجح لغير الأول. بل مقتضى ما ذكرنا عدمه، كما أنه مقتضى إطلاق التخيير لو تم. إلا أن يريد تجدد التمييز، حيث لا إشكال في الرجوع إليه، لما دل على تقدمه على التحيض بالعدد. لكنه خارج عن محل الكلام من التحيض بالعدد. و كذا تجدد عادة الأقارب، بناء على الرجوع إليها في الوقت.

و أظهر منه الاطلاع عليها مع سبق انعقادها و الجهل بها، حيث قد يدعى لزوم تدارك التحيض السابق لو كان على خلافها، عملا بإطلاق دليلها، و إن كان لا يخلو عن إشكال. فتأمل.

ثم إنه بناء على التخيير فقد صرح في جامع المقاصد و الروض باختصاصه بالشهر الأول، فتجرى في بقيه الشهور على ما يناسبه، مع اعترافه في الأول بإطلاق كلام الأصحاب. و قد علل فيهما ببعده اختلاف زمان الحيض، و لأن ذلك بمنزله العاده.

لكن في الروض: «مع احتمال بقاء التخيير للعموم، لأن العاده تتقدم و تتأخر».

و فيه: أن احتمال تقدم العاده و تأخرها لا يعتد به في مستمره الدم. فالأولى الجواب بعدم الدليل على كون التحيض بالعدد بمنزله العاده، و عدم كفايه استبعاد التقدم و التأخر - لو تم - في الخروج عن عموم التخيير.

نعم، الظاهر عدم تماميه عموم التخيير، لأن النصوص لو كانت قاصره عن تعيين أول الدم فهي صريحه فى لزوم التطابق بين الشهر، للتنصيص فيها على مقدار الصلاه فى كل شهر بعد التحيض، كما سبق.

كما أنه صرح غير واحد ممن ذهب للتخيير بأنه لا اعتراض للزوج فى ذلك.

و الوجه فيه: ظهور الأدله فى كون الاختيار لها، وقصور أدله وجوب تمكين الزوج من الوطاء عن إلزامها باختيار ما يوافقها، لاختصاصها بغير حال الحيض، فيكون اختيارها رافعا لموضوع الوجوب المذكور تعبدا، كما لعله ظاهر.

فما ذكره فى العروه الوثقى من وجوب إطاعه الزوج، فى غير محله كاستدلال سيدنا المصنف قدس سره له بعموم وجوب إطاعته. و منه يظهر أنه لا اعتراض له على اختيارها فى مقدار التحيض.

الثانى: بناء على التخيير لها فى مقدار التحيض

بالنحو الذى ذكرناه أو غيره فقد صرح فى جامع المقاصد و الروض و المسالك بأن التخيير ابتدائي، فإذا اختارت عددا جرت عليه فى بقية الشهور. مستدلا عليه فى الأول بنظير ما تقدم منه فى وجه كون التخيير فى الوقت ابتدائيا، من بعد اختلاف مرات الحيض عددا، و أن ذلك قائم مقام العاده للمعتاده.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبايى، مصباح المنهاج - كتاب الطهاره، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهاره؛ ج ٤، ص: ٣٨٦

و يظهر الإشكال فيه مما سبق. فلا مخرج عن إطلاق أدله التخيير الظاهر فى الاستمرار عليه. و هو مقتضى إطلاق كلام الأصحاب، كما اعترف به قدس سره.

نعم، بناء على التخيير بين الستة أو السبعة و الثلاثه فى شهر و عشره فى آخر لو اختارت الشق الثانى لزمها الجرى عليه فى شهرين، و لا يجوز لها أخذ الثلاثه أو العشره فى شهر و الستة أو السبعة فى الثانى، لخروجه عن أطراف التخيير المنصوصه، كما لعله ظاهر.

الثالث: لا يبعد كون الشهر الحيضى لمستمره الدم هو الشهر الهالى،

كما صرح به فى الروض، و هو ينقص تاره و يتم أخرى، لا الثلاثين يوما، لأن مقتضى الجمود على

عبارة النصوص المتضمنه لبيان مقدار التحيض و الصلاه و إن كان هو الثانى، إلا- أن الأول هو الأنسب بوضع الحيض، حيث يقرب معه تنزيل النصوص المتضمنه للثلاثين على الجرى على مقتضى الأصل فى الشهر. و إن كان الأمر لا يخلو عن إشكال. و لذا احتمل المحقق جمال الدين الخوانسارى فى حاشيته على الروضه اعتبار الثلاثين. فتأمل جيدا.

الرابع: قال فى الدروس بعد الحكم برجوع المبتدأه و المضطربه إلى التمييز ثم الروايات:

«و هل تستظهران إذا رجعتا إلى ذلك بما استظهرت به المعتاده؟ الظاهر:

نعم،» و فى جامع المقاصد: «إذا لم ينقطع الدم على العدد الذى تحيضتا به هل تستظهران كذات العاده بيوم أو يومين؟ الظاهر: نعم.»

و لم أعثر عاجلا على من وافقهما فى ذلك. كما لم يتضح الوجه فيه عدا إطلاق بعض نصوص الاستظهار، ففى صحيح البنزنى عن أبى الحسن الرضا عليه السّلام: «سألته عن الحائض كم تستظهر؟ فقال: تستظهر بيوم أو يومين أو ثلاثة» (١) و فى خبر زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: «قال: المستحاضه تستظهر بيوم أو يومين» (٢).

و يشكل الأول- مضافا إلى أن ظاهر الحائض فيه من يحرز حيضها دون من تتحيز تعبدا، كما فى المقام- بأنه وارد لبيان قدر الاستظهار مع المفروغيه عن مشروعيتها، فلا إطلاق له فى أصل مشروعيتها، لينفع فيما نحن فيه.

كما يشكل الثانى- مضافا إلى ضعف سنده- بأن تشريع الاستظهار لما لم يكن لبيان مقدار جلوس المستحاضه، بل لبيان مقدار احتياطها زائدا على الجلوس اللازم عليها طبعاً، فلا بد من أخذ أصل الجلوس اللازم عليها فى موضوعه مفروغا عنه، و كما يمكن أن يكون الملحوظ مطلق الوظائف المشروعه لها فى تمام المراتب يمكن أن يكون الملحوظ الجلوس فى العاده المفروغ عن مشروعيتها فيه.

و من هنا لا يبعد كونه واردا لبيان مقدار الاستظهار بعد المفروغيه عن تشريعه،

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١٤.

و أما إذا كانت مضطربه غير مستقره العاده فالأحوط وجوبا لها الجمع بين الوظيفتين أعنى الرجوع إلى عدد الأقارب (١)

كالصحيح، لا لبيان تشريعه و مقداره معا. و لعله لذلك أهمل الأصحاب الكلام فيه لغير ذات العاده، بنحو قد يظهر في اختصاصه بها، و إن سبق تشريعه مع الجلوس بأقراء النساء للموثق. فلاحظ.

على أنه لا يبعد انصراف إطلاق الاستظهار لو تم عما نحن فيه، لأنه لما كان عباره عن الاستيثاق و الاحتياط في احتمال الحيض كان تشريعه مسانخا لتشريع التحيض بالعدد الذى سبق أنه لا يبتنى على إحرازه، و ليس كتشريع حجه العاده أو التمييز، فلا يحسن تشريعه معه، بل يكتفى عنه بتكثير أيام التحيض بالعدد.

و من ثم كان تحديد التحيض بالعدد ظاهرا جدا في عدم التحيض بما زاد عليه استظهارا، و ليس هو كتشريع الرجوع للعاده أو التمييز.

و لو فرض تماميه إطلاقه و شموله له لزم الخروج عنه بمرسله يونس و موثقى ابن بكير المصرح فيها بأنها تصوم و تصلى بعد التحيض بالعدد المذكور فيها.

حكم المضطربه

(١) حيث كان تعيينه ظاهر جماعه و صريح آخريين ممن يظهر منه أو صرح بعموم المبتدأه لمن اضطرب حيضها، الذى ادعى أنه المشهور، على ما تقدم التعرض له عند الكلام في معنى المبتدأه و المضطربه، خلافا لظاهر المعبر و المنتهى و صريح المختلف و غيره من تحيضها مع عدم التمييز بالعدد.

و الوجه في الأول: إطلاق قوله عليه السّلام في موثق زراره و محمد بن مسلم: «يجب للمستحاضه أن تنظر بعض نساءها فتقتدى بأقرائها، ثم تستظهر على ذلك بيوم» «١»، الذى لا ينافى الاقتصار على المبتدأه في مضمهر سماعه، لعدم وروده بلسان الحصر.

بل قد يدعى أن قوله فيه: «و هي لا تعرف أيام أقرائها» مشعر بعلة الحكم، فيتعدى

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ١.

و العدد الذى تختاره مما ذكر (١). و أما الناسيه لعادتها وقتا و عددا فترجع

منه للمضطربه. و إن كان الظاهر عدم صلوحه لذلك بعد وقوعه فى كلام السائل.

و أما الاستدلال بإطلاق موثق أبى بصير الوارد فى النفساء «١». فيظهر مما سبق فى رجوع المبتدأه لعاده نساها أنه لا مجال له. كما لا مجال للاستدلال ببعض الوجوه الاعتباريه المتقدمه هناك.

فالعمده فيه إطلاق الموثق المتقدم، الذى تقدم هناك دفع بعض المناقشات فى الاستدلال به.

نعم، قد يقرب حمله على المبتدأه بأن المضطربه حيث ثبت مخالفتها قبل أن تستحاض لنساها، فلا مجال لرجوعها لهن عند استحاضتها و اشتباه الحال عليها.

لكن استشكل فيه فى الجواهر بأنه مجرد اعتبار لا يصلح مدركا للأحكام الشرعيه. مع أنه لا يتم فيما إذا وافقت نساءها فى المره الأولى و استمر بها الدم فى الثانيه، و أنه وارد فى المبتدأه المستمره الدم لو خالف مقتضى تمييزها عاده نساها فى الأدوار الأولى ثم فقدت التمييز. و ما ذكره متين جدا.

و ليس رجوع مستمره الدم لأقراء نساها مع مخالفتها لهن قبل استمراره إلا كرجوعها لعادتها مع سبق مخالفتها لها فى بعض الشهور بنحو لا ينتقض حكم العاده.

و لا- يتضح الوجه فى توقف سيدنا المصنف قدس سرّه مع ظهور كلامه فى مستمسكه فى اعتماده على الموثق و استضعافه للمناقشات التى وجهت إليه.

ثم إن ما سبق من الفروع المتعلقة برجوع المبتدأه لعاده نساها- و منها الاستظهار- جار فى المضطربه، لأن بعض أدلتها و إن كان يخص المبتدأه إلا أن بعضها يعم المضطربه، كما يظهر بالتأمل فيها. فراجع.

(١) لأن بعض نصوص التحيض بالعدد و إن اختص بالمبتدئه و هو

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١٠.

مضمرة سماعه و موثقاً ابن بكير، إلا- أن الباقي يعم غيرها من أقسام المستحاضه، و هو موثق الخزاز و مرسله يونس، و الجمع بينهما بالتخيير المذكور، كما يظهر مما سبق.

و يأتي في الناسيه تمام الكلام في ذلك لاشتراكهما في الأدله، مع التعرض لكلمات الأصحاب، لتردد المضطربه في كلماتهم بين من لم تنعقد لها عاده و الناسيه لعادتها.

فلاحظ.

هذا و لما كان العدد المذكور أعم من عاده الأقارب كان الأنسب التعبير عن كيفية الاحتياط بالترتيب بين عاده الأقارب و الرجوع للعدد، لا بالجمع بينهما.

نعم، لو لم نقل في التحيض بالعدد بالتخيير بين تمام المراتب من الثلاثه إلى العشره، بل بوجه آخر كان بين الأمرين عموماً من وجه و اتجه التعبير بالجمع.

حكم الناسيه الرجوع للتمييز

(١) كما صرح به جمهور الأصحاب رضى الله عنهم، بل يظهر من جمله من كلماتهم المفروغيه عنه، و ظاهر المنتهى و صريح المستند دعوى الإجماع عليه، بل في الثانى أن نقل الإجماع عليه متكرر، و نفى وجدان الخلاف فيه في الجواهر سوى ما يأتي من أبى الصلاح و الغنيه و إن كان مقتضى إطلاق الدروس رجوع الناسيه للعدد الخلاف في رجوعها للتمييز، لكنه في غير محله بعد و ضوح دليل التمييز.

و من هنا لا- يهمل الكلام في دليله، بل في كيفية استفادته من الأدله التي لا إشكال في دلالتها عليه في الجملة، لما يترتب على ذلك من الثمرات في جمله من الفروع.

فاعلم أنه سبق أن عمومات الرجوع للتمييز مخصصه بغير ذات العاده، و منها الناسيه فلا بد في رجوع الناسيه للتمييز من دليل خاص.

و دعوى: أن دليل التخصيص لما كان هو عمومات الرجوع للعاده و هي تقصر عن الناسيه، لتعذر رجوعها لعادتها لزم بقاؤها تحت عمومات التمييز.

مدفوعه بأن تعذر رجوع الناسيه لعادتها لا يوجب خروجها عن عموماته رأساً و بقاءها تحت عمومات التمييز، بل هو تعذر طارئ لا ينافي حجيه العاده ذاتاً

على حيضيه ما فيها واقعا و إن لم يمكن تعيينه عملا بعموم حجيتها، و لذا قد يلتزم بحجيه العاده مع العلم بمقتضاها إجمالا و مع تذكرها بعد مضي وقتها على خلاف مقتضى التمييز، مع وضوح أن حجيتها إجمالا أو بعد تذكرها فرع حجيتها على مؤداها بما له من حدود واقعيه من أول الأمر بلحاظ عموم حجيتها، لا لدليل خاص يقتضى أحد الأمرين أو كليهما.

و من هنا كان رجوع الناسيه للتمييز بالنظر لعموم الأدله غير خال عن الإشكال.

نعم، لو كان التمييز حجه على تعيين العاده اتجه الرجوع إليه حينئذ مع نسيانها.

لكن من الظاهر أنه حجه على تعيين الحيض ابتداء في مقابل العاده في حق من لا ترجع إليها.

و كذا الحال في التحيض بالعدد، فإن مفاده التعبه بحكم الحيض فيه، لا بأنه مقدار العاده، و يأتي في التحيض بالعدد ما ينفع في المقام.

فالعمده في ذلك مرسله يونس الطويله، لظهور جمله من فقراتها في ذلك.

منها: ما يدل على اختصاص الرجوع للعاده بما إذا كانت معلومه عددا و وقتا، كقوله عليه السّلام: «إن رسول الله صلّى الله عليه و آله سن في الحيض ثلاث سنن بين فيها كل مشكل لمن سمعها و فهمها حتى لا [لم] يدع لأحد مقالا فيه بالرأى.

أما إحدى السنن فالحائض التي لها أيام معلومه قد أحصتها بلا اختلاط عليها ثم استحاضت و استمر بها الدم و هي في ذلك تعرف أيامها و مبلغ عددها، فإن امرأه... [استحاضت...] فأنت أم سلمه... فسألت رسول الله صلّى الله عليه و آله عن ذلك فقال:

تدع الصلاه قدر أقرائها... هذه سنه النبي صلّى الله عليه و آله في التي تعرف أيام أقرائها لم تختلط عليها ألا ترى أنه لم يسألها كم يوم هي... و إنما سن لها أياما معلومه ما كانت من قليل أو كثير بعد أن تعرفها... فهذه سنه التي تعرف أيام أقرائها... إلى أن قال عليه السّلام:

«فجميع حالات المستحاضه تدور على هذه السنن الثلاث لا تكاد أبدا تخلو من

واحد منهن، إن كانت لها أيام معلومه من قليل أو كثير فهي على أيامها ...» (١).

فإن التقييد بالعلم بالأيام و عدم اختلاطها و إن أمكن أن يكون طريقيا لاختصاص التمكن من العاده به مع كون الموضوع الواقعي مطلق العاده، كما هو الحال في كثير من موارد التقييد بالعلم، إلا أنه لا يناسب كثرة التأكيد عليه في الفقرات المتقدمه، و لا سيما مع ما تضمنه الحديث صدرا و ذيلا من انحصار السنن التي تعمل عليها المستحاضه و التي يرتفع بها كل مشكل بالثلاث حيث يوجب ذلك ظهور التقييد في كونه واقعيًا، و أن العلم مأخوذ في موضوع حجيه العاده شرعا، و إلا-لزم كون السنه في الناسيه التي أشير إليها في المرسله بالتعرض للذاكره غير عمليه بالإضافه إليها، من دون أن تبين وظيفتها الثانويه التي تعمل عليها، و هو مما تأباه المرسله جدا.

و حينئذ تصلح هذه الفقرات لتقييد إطلاقات الإرجاع للعاده بغير الناسيه، و تبقى الناسيه داخله تحت عمومات الرجوع للتمييز.

و منها: الفقرات المتضمنه سنه الرجوع للتمييز، فإنها صريحه في جريانها في الناسيه، على ما تقدم التعرض له في الاستدلال بالمرسله على رجوع المضطربه للتمييز، حيث تصلح لتقييد عمومات الرجوع للعاده بالذاكره.

هذا و مما تقدم في المباحث السابقه يظهر الوجه في تقدم التمييز على الرجوع لأقراء النساء و العدد. و لا مجال معه لما عن أبي الصلاح من رجوع المضطربه لأقراء نساءها ثم التمييز ثم العدد، أما إذا كان مراده بالمضطربه من لم تستقر لها عاده فلما تقدم في حكم المرأه المذكوره، و أما إذا كان مراده بها الناسيه فالأمر أظهر، لما يأتي من الإشكال في رجوعها لأقراء نساءها حتى مع فقد التمييز.

و مثله في الضعف ما عن الغنيه من إطلاق أن غير ذات العاده تعد عشره حيضا و عشره طهرا، لمخالفته لأدله جميع وظائف المستحاضه، و إن تقدم في التنبيه الأول من مبحث رجوع المبتدأه و المضطربه للتمييز التشكيك في النسبه المذكوره. فراجع.

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب الحيض حديث: ١.

ثم إنه بما ذكرنا يظهر أنه لا مجال للبناء على حججه العاده إجمالاً لو علم ببعض خصوصياتها من الوقت أو العدد، ككونها فى النصف الأول من الشهر أو أكثر من خمسه، بنحو تمنع من الرجوع للتمييز إلا فيما لا ينافيها، لأن الفقرات المتقدمه من المرسله كالصريحه فى أن المراد بالعلم بوقت العاده و عددها العلم التفصيلى الذى يكتفى معه بها فى مقام العمل و يستغنى عن التمييز، لا ما يعم الإجمالى المقابل للجهل المطلق.

و دعوى: أن المرسله و إن كانت قاصره عن صورته العلم الإجمالى، إلا أنه يلزم التعدى لها، لإلغاء خصوصيه العلم التفصيلى عرفاً، بسبب عدم دخله فى كاشفيه العاده و طريقتها التى هى المعيار فى حجيتها ارتكازاً.

مدفوعه بعدم وضوح كون المعيار فى حججه العاده محض كاشفيتها. كيف و لم يتضح بناء العرف على كاشفيتها فى حق مستمره الدم التى تخرج عن مقتضى الوضع الطبعى للنساء، بل إرجاع الشارع إليها بلحاظ كاشفيتها و صلوحها لرفع الإشكال و الحيره الذى لا يتأتى مع العلم بها إجمالاً، كما قد يناسبه التأكيد على اعتبار العلم بالعاده. و لا سيما مع قوه ظهور المرسله فى تباين موارد السنن الثلاث و عدم تداخلها.

و الالتزام بعدم الرجوع لبقية السنن فى تعيين الحيض من بين أطراف العلم الإجمالى، بل يجب الاحتياط فى تمامها لا يناسب قوه ظهور المرسله فى انحصار وظيفه المستحاضه بالسنن الثلاث و ارتفاع الإشكال عليها بها.

خصوصاً مع ندره النسيان المطلق للعاده و غلبه العلم ببعض خصوصياتها إجمالاً، حيث يبعد معه حمل النسيان الذى حكم معه بالرجوع للتمييز على خصوص النسيان المطلق. بل التأمل فى الفقرات المتقدمه شاهد باختصاص حججه العاده بصوره العلم التفصيلى بنحو لا مجال لتنزيلها على ما يعم الإجمالى.

و بالجمله: لا مانع من البناء على ما هو ظاهر المرسله من إلغاء الشارع حججه العاده مع العلم بها إجمالاً فى القدر المشترك بعد كون حجيتها تعبيديه، كما لم يعتد بالقدر المشترك فى أصل انعقاد العاده لو اختلف الشهران بالزياده و النقيصه، و فى التمييز لو

اقتضى حيضيه ما زاد على العشره، حيث سبق عدم حجيته فى حصر الحيض فى الواجد للصفه إجمالاً، بل تكون المرأه فاقده للتمييز و تنتقل للمرتبه اللاحقه و إن كانت مخالفه له، إلى غير ذلك مما يناسب المقام.

على أن لازم البناء على حجيه العاده بنحو تمنع من الرجوع للتمييز المخالف لها فى حق الناسيه امتناع رجوعها للتمييز مع اختلاف مقتضاه باختلاف الشهور للعلم بمخالفته للعاده إجمالاً، مع أنه خلاف صريح المرسله. و يأتى فى التحيض بالعدد ما ينفع فى المقام.

كما ظهر أيضاً مما تقدم أن الناسيه لعادتها إن عملت بالتمييز ثم ذكرت عادتها بعد مضى عملها و جب عليها العمل بها فيما يأتى، لإطلاق دليلها، و لم يجب عليها تدارك ما مضى من عملها لو خالفها، لظهور دليل التمييز فى أن موضوعه النسيان حين العمل، فيكون مقتضى إطلاقه أجزاءه ظاهراً و لو بعد ارتفاع النسيان ما لم يعلم بالخطأ، و ظهور دليل حجيه العاده مع العلم بها فى وجوب الرجوع إليها فى الوقائع المتجدده حين العلم، لا- ما يعم تدارك الوقائع السابقه على ذلك فهو نظير ما لو تجددت لها العاده، حيث لا- يجب عليها تدارك عملها سابقاً على التمييز لو لم يطابق العاده المتجدده. و يأتى إن شاء الله تعالى فى تحيض الناسيه بالعدد ما ينفع فى المقام.

نعم، لو علم إجمالاً ببطان أحد الأمرين من مفاد التمييز الذى كان عليها العمل به حين النسيان و مفاد العاده بعد تذكرها كما لو لم يفصل بينهما أقل الظهر لزم التوقف عنهما معاً.

و دعوى: لزوم ترجيح العاده، لأنها مقدمه عليه شرعاً. مدفوعه بأن تقديمها عليه يبتنى على أخذ عدمها فى موضوع الإرجاع عليه، فلا موضوع لحجيته معها، و هو لا يلازم تقديمها عليه مع التعارض بينهما و تحقق موضوع كل منهما فى مورد.

اللهم إلا أن يستفاد عرفاً من أخذ عدمها فى موضوع الإرجاع إليه أفوائيتها منه شرعاً، فترجح عليه عند التعارض. لكنه لا يخلو عن إشكال. بل يأتى فى الأمر الأول

من تتميم هذه المسألة تقريب ترجيح العمل على الأسبق الذي هو التمييز في المقام.

فتأمل جيدا.

(١) و لا ترجع إلى عادة أقاربها، كما صرح به غير واحد، و هو مقتضى اقتصار من عثرنا على كلامه في الرجوع إلى النساء على تخصيصه بالمبتدئه، سواء أراد منها من يبتدئ بها الدم- كما في المعتبر و المنتهى- أم ما يعم من لم تسبق لها عادة، كما سبق أنه المشهور، كما لم يذكروا في وظائف الناسيه- التي عبر عنها جملة منهم بالمضطربه و بعضهم بالمتحيره- الرجوع لأقراء الأقارب. و لعله لذا نفى سيدنا المصنف قدس سره ظهور الخلاف فيه.

لكن لا يخفى مخالفه ذلك لإطلاق موثق زراره و محمد بن مسلم المتضمن رجوع المستحاضه لأقراء نساءها، حيث لم يخرج منه إلا- ذات العاده و ذات التمييز، و الناسيه و إن كانت ذات عاده إلا- أن دليل خروج ذات العاده عن الإطلاق المذكور هو دليل الإرجاع إلى العاده، و قد سبق لزوم حمله على الذاكره لعادتها للمرسله، و يقصر عن الناسيه، فتبقى تحت الإطلاق المتقدم. نظير ما سبق في وجه رجوعها للتمييز.

فلا بد في الخروج عن الإطلاق المذكور من دليل آخر، و المذكور في كلماتهم وجهان:

الأول: ما في جامع المقاصد من أنه سبق لها عادة فلم يناسب الرجوع لعاده غيرها. و هو نظير ما سبق في وجه المنع من رجوع من لم تستقر لها عادة إلى عادة نساءها، بل يظهر من كشف اللثام رجوعهما لجامع واحد، حيث قال: «لأن المضطربه رأّت دما أو دماء قبل ذلك فربما خالفت نساءها، و ربما كانت معتاده فنسيتها أو اختلطت عليها».

و قد سبق ضعفه. بل هو هنا أولى بالضعف، إذ قد يحتمل مطابقه عادتها المنسيه لعاده نساءها، بخلاف من لم تستقر لها عادة حيث يقطع بمخالفتها لهن بسبب اختلاف دما عليها.

و لو فرض العلم بمخالفه عاداتها لهن فلا مانع من حجيه عاداتهن لها بعد ما سبق من سقوط عاداتها عن الحجيه رأسا بالنسيان.

نعم، لو علم بمطابقه حيضها لعاداتها واقعا امتنع رجوعها لعاداتهن مع العلم بمخالفتها لعاداتها، إذ يمتنع جعل الحجيه لما يعلم بخطئه. لكن الظاهر خروجه عن مفروض الكلام.

الثاني: ما ذكره سيدنا المصنف قدس سرّه من أنه لا مجال للعمل بالإطلاق المذكور بعد ظهور الإجماع على خلافه. لكن لم يتضح الإجماع التعبدي في المقام، لعدم مصرح به، غايه الأمر عدم ظهور الخلاف.

و لعله يتنى على إعمال أنظارهم و اجتهاداتهم في مفاد النص أو في الوجه الاعتباري المتقدم و غيره، لا لإجماعهم على ذلك تعبدا و أخذهم له يدا بيد متصلا بعصور المعصومين عليهم السلام.

و لا- سيما مع عدم وضوح شيوع الابتلاء بنسيان العاده، كي يبعد خطؤهم في حكمه، خصوصا مع ما ذكرناه مرارا من ظهور اضطرابهم في كثير من أحكام الحيض و أدلتها.

فلا مجال مع ذلك للوثوق فضلا عن اليقين بعدم رجوع الناسيه لأقراء نساؤها من مجرد عدم ظهور الخلاف فيه، ليرفع اليد عن إطلاق النص. و إن كان الركون للإطلاق مع ذلك لا يخلو عن إشكال. فالمتعين الاحتياط الذي سبق أنه يكون بالرجوع لأقراء الأقارب، بناء على ابتناء التحييز بالعدد على التخيير بين تمام المراتب من الثلاثة إلى العشرة، كما سيأتي. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) لما كان مضمّر سماعه و موثقا ابن بكير مختصه بالمبتدئه ينحصر الدليل في المضطربه و الناسيه بموثق الخزاز الذي سبق في حكم المبتداه أنه ظاهر في التخيير بين تمام المراتب من الثلاثة إلى العشرة، و مرسله يونس الظاهره في تعين السبعه أو التخيير

بينها وبين الستة، على ما سبق الكلام فيه، و موردها في كلام الإمام عليه السلام و إن كان هو المبتدأ، إلا أن الظاهر من ذيلها و بقيه فقراتها أن الموضوع فيها مطلق الفاعله للتمييز التي ليست لها عاده ترجع إليها مبتدئه كانت أو مضطربه أو ناسيه، على ما يتضح بالتأمل فيما تقدم في وجه رجوع المبتدأ للتمييز.

و قد سبق في تحيض المبتدأ بالعدد أن الأقرب في الجمع بين المرسله و الموثق تنزيل المرسله على بيان أفضل أطراف التخيير، فيتجه ما في المتن، كما أشرنا إلى نظيره في حكم المضطربه.

و هو و إن كان في المبتدأ أظهر من حيثيه اعتضاد الموثق بمضمر سماعه الذي لا يبعد كونه أظهر منه في التخيير، إلا أنه في المضطربه و الناسيه أظهر من حيثيه عدم تأتى الجمع بتنزيل الموثق على بيان التحيض بالأكثر في شهر و بالأقل في آخر- الذي تقدم من بعضهم في المبتدأ- إلا بتنزيله على خصوص المبتدأ أو تعميم موثقى ابن بكير لمطلق المستحاضه إلغاء لخصوصيه المبتدأ في موردهما، و كلاهما تصرف زائد على مفاد النص.

و كيف كان، فلا معدل في المضطربه و الناسيه عما يقتضيه الجمع المتقدم. و مجرد عدم ظهور عامل عليه هنا، لا اختصاص كلام من سبق ظهور كلامه في البناء على التخيير المذكور بالمبتدأ، لا يمنع من ذلك بعد عدم رجوع ذلك منهم للخلاف هنا، بل إلى مجرد عدم تعرضهم لحكم غير المبتدأ، و لا سيما بعد ما سبق من اضطراب كلمات الأصحاب رضى الله عنهم في المقام.

ثم إن أقوال الأصحاب المذكوره في المضطربه و الناسيه تبتنى على إهمال مفاد موثق الخزاز، كإهمالهم له و لمفاد مضمر سماعه في المبتدأ، الذي تقدم التعرض لوجهه و ضعفه.

كما أن جمله منها تناسب الرجوع في المضطربه و الناسيه لموثقى ابن بكير بعد تنزيلهما على الاستمرار على الثلاثه، أو التعاقب بينها و بين العشره في كل شهرين، و مع الاقتصار عليهما أو التخيير بين مفادهما و مفاد المرسله.

و هو موقوف على فهم عدم الخصوصية للمبتدئه فيهما، الذي هو لا يخلو عن إشكال زائد على إشكال موثق الخزاز، و على الإشكال فى فهم الموثقين، و فى الجمع بينهما و بين المرسله مما تقدم التعرض له فى المبتدأه.

و أشكال من ذلك ما يظهر من بعضهم من التفريق بين المضطربه- التى هى داخله عندهم فى المبتدأه- و الناسيه- المعبر عنها فى كلماتهم بالمضطربه- لوضوح اتحاد الأدله فيهما.

و لا مجال لإطاله الكلام فى تفصيل أقوال الأصحاب رضى الله عنهم فى الناسيه و المضطربه بعد ظهور حال أدلتها مما ذكرناه هنا و فى نظائرها فى المبتدأه. فلاحظ.

هذا و فى المبسوط: «و إن كانت ناسيه للعدد و الوقت فعلت ثلاثه أيام من أول الشهر ما تفعله المستحاضه، و تغتسل فيما بعد لكل صلاه، و صلت و صامت شهر رمضان، و لا- يطؤها زوجها، لأن ذلك يقتضيه الاحتياط. و لا يمكن أن تطلق هذه على مذهبنا إلا على ما روى أنها تترك الصوم و الصلاه فى كل شهر سبعة أيام، و تصوم و تصلى فيما بعد. و تكون مخيره على هذه الروايه فى السبعه الأيام فى أول الشهر و أوسطه و آخره ...».

و ربما يظهر من المعتبر متابعتة له فى ذلك. و ظاهره لزوم الاحتياط و عدم التعويل على الروايه المذكوره، و هو لا يناسب ما فى الخلاف من دعوى الإجماع على تحيض الناسيه بسبعه و الاستدلال عليه بمرسله يونس.

و من الغريب ما فى المنتهى من الجمع بين الأمرين، حيث ذكر التحيض بالسته أو السبعه فى حكم مستمره الدم، و الاحتياط المذكور فى مبحث أحكام الحائض. و لا ينبغى التأمل فى بطلانه بعد النظر فى كلمات الأصحاب. و لعله لذا حكى عن الشهيد فى البيان أن ذلك ليس مذهبنا لنا.

و أضعف منه ما فى السرائر عن بعض أصحابنا من أنها تعد عشره حيضا و عشره طهرا. و تقدم وجه ضعفه فى حكم المبتدأه.

ثم إن ما فى المبسوط فى بيان الاحتياط من الاجتزاء فى الثلاثه الأيام الأول بأعمال المستحاضه- التى ليس فيها الغسل لكل صلاه- كأنه للعلم بعدم وجوب ما زاد عليها فيها بعد عدم احتمال انقطاع الحيض قبلها، فلا يجب الغسل له، بل هى فيها إما حائض لا صلاه عليها أو مستحاضه تجتري بأعمالها، بخلافه بعدها، حيث يزيد على ذلك احتمال انقطاع الحيض بعد كل صلاه الملزم بالغسل بعده للصلاه اللاحقه و إن لم تقتضه وظيفه المستحاضه.

نعم، لا يتم الاحتياط بذلك، بل يلزم لأجله إعاده الصلاه السابقه لو بقى وقتها، بل لا دافع لاحتمال انقطاع الحيض فى أثناء الصلاه، إلا أن يدفع بتعذر الاحتياط من هذه الحيثيه لعدم انحصار الاحتمالات.

يشكل ما ذكره من تعذر طلاقها، لإحراز صحه طلاقها لو طلقت مرتين بينهما عشره أيام فما زاد من دون أن يبلغ قدر طهرها بمقتضى عاداتها، للعلم بأن أحدهما حال الطهر، كما نبه له غير واحد فى الجمله. فلاحظ.

ثم إن ما تقدم من الفروع لتحيض المبتدأه بالعدد جار فى الناسيه، كما يجرى فى المضطربه، على ما يظهر بملاحظتها و التأمل فى ادلتها.

نعم، تختص الناسيه بالكلام فى أمرين تقدم الكلام نظيرهما فى رجوعها للتمييز، و أمر ثالث تقدم نظيره فى غير الناسيه.

الأول: حيث عرفت هنا التخيير فى العدد بين تمام المراتب من الثلاثه إلى العشره، و سبق فى الفرع الأول من الفروع المذكوره أنه يلزم وضعه بمضى شهر من رؤيه الدم، ثم تجرى على ذلك فى كل دور فربما يدعى هنا لزوم الخروج عن ذلك لو علمت العاده إجمالاً، فيقتصر فى العدد و الوقت على ما لا ينافى العاده، فإن علمت عاداتها فى النصف الثانى من الشهر مثلاً و جب جعل العدد فيه و إن لم يصادف مضى شهر من أول الدم، و إن علمت أنها تزيد على خمسه أيام لم يجز لها اختيار عدد ينقص عن ذلك.

و كأنه لدعوى: أن تعذر العمل بالعادة بسبب نسيانها و عدم العلم التفصيلي بها لا يوجب إهمالها رأساً، بل تلزم موافقتها مهما أمكن، و ذلك بعدم الخروج عما هي متردده فيه إجمالاً.

و يشكل بأن ترك العمل بالعادة مع النسيان ليس للتعذر، لما سبق في رجوع الناسيه للتمييز من أن النسيان لا يقتضى الخروج عن موضوع الحجية، فيلزم الاحتياط، كما يأتي في الفرع الثاني توضيحه، بل لأخذ العلم بها قيماً في موضوع حجيتها، فلا تكون حجة في مورد النسيان، و مع عدم حجيتها لا- وجه لمراعاتها فيما يعلم منها إجمالاً، بل خلاف إطلاق دليلي التخيير و التوقيت المتقدمين.

و دعوى: أن ذلك لا يناسب قوله عليه السّلام في المرسله في بيان حال من أمرها النبي صلى الله عليه و آله بالتحريض بالعدد: «ألا- ترى أن أيامها لو كانت أقل من سبع و كانت خمسا أو أقل من ذلك ما قال لها: تحيضى سبعا، فيكون قد أمرها بترك الصلاة أياماً و هي مستحاضه غير حائض، و كذلك لو كان حيضها أكثر من سبع و كانت أيامها عشراً أو أكثر لم يأمرها بالصلاه و هي حائض» (١) لظهوره في استنكار التحيض بأقل من أيام العاده أو أكثر منها.

مدفوعه بأن الجمود على إطلاق الأيام في هذه الفقرة يقتضى مانعيه العاده الواقعيه من اختيار العدد المخالف لها، و لازمه انسداد باب التحيض بالعدد على الناسيه، لاحتمال مخالفته لها، فلا بد من تنزيله على خصوص الأيام المعلومه، كما تناسبه بقيه فقرات الروايه، فإن ملاحظتها تشهد بأن المراد من أيام الحيض في هذه الفقرة هي الأيام التي سبق الإرجاع إليها في تلك الفقرات، و هي التي اعتبر في الرجوع إليها معرفه الوقت و العدد تفصيلاً.

كما يناسبه أنه لم يكن موضوع الاستنكار ترك الصلاة بعد أيام العاده و فعلها فيها، بل تركها أيام الطهر و فعلها أيام الحيض، و هو لا يتم إلا بضميمه المفروغيه عن

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٣.

حجيه أيام العاده على تعيين الحيض بملاحظه الإرجاع إليها فى الفقرات السابقه.

و لو لا ذلك لم تكن السنن الثلاث حاصره لسنن المستحاضه و لا رافعه لكل مشكل فيها، خلافا لما تضمنته المرسله.

و دعوى: أن ارتفاع الإشكال يكون باختيار العدد الذى لا يعلم بمخالفته للأيام المعلومه إجمالاً.

مدفوعه.. أولاً: بأن ذلك لا يتم بناء على اختصاص الحيض بالعدد بالسبع الذى ذهب إليه جماعه، و هو المتعين لو أهمل موثق الخزاز، كما هو ظاهر جميع من ذكر له قول فى المقام.

و ثانياً: أن ظاهر المرسله وفاء السنن التى تضمنتها بحل مشكل المستحاضه، و منها الحيض بالسبع- و إن حمل على الاستحباب- لا مطلق الحيض بالعدد و إن كان مستفاداً من غير المرسله، كموثق الخزاز الدال على التخيير المذكور.

و أما احتمال حمل السبعه فى كلام النبى صَلَّى الله عليه و آله على بيان أحد أفراد التخيير من دون خصوصيه لها، بحيث يكون المبين منه صَلَّى الله عليه و آله الحيض بما بين الثلاثه إلى العشره.

فهو بعيد جداً.

و ثالثاً: أن لازم ذلك تداخل السنن الثلاث مورداً، حيث يعمل فى المورد المذكور على ما يقتضيه الجمع بين العاده و الحيض بالعدد، و هو بعيد عن ظاهر المرسله جداً.

و من هنا كان المتعين ما ذكرنا، و لا سيما بعد ما سبق فى رجوع الناسيه للتمييز من تقريب كون حجيه العاده فى حق مستمره الدم تعبدية، فلا يستبعد رفع الشارع الأقدس اليد عنها فى بعض الموارد، لعدم وفائها بحل الإشكال.

نعم، لا- إشكال فى أولويه اختيار العدد الذى لا- يخالف العاده المعلومه إجمالاً، لأنه أحوط بعد كون الدوران بين التعيين و التخيير. و هذا بخلاف الوقت فإنه مخالف لما استفيد منه تحديده بالنحو المتقدم.

الثانى: ذكرنا فى تحييض الناسيه بالتمييز أنها لو ذكرت عاداتها بعد العمل على

التمييز مده لزمها العمل على العادة فيما يأتي، و لا يجب عليها تدارك عملها حال النسيان لو انكشف مخالفته للعادة، لظهور دليل حجيه التمييز فى اجزاء العمل عليه ظاهرا، و ظهور دليل حجه العاده المعلومه فى لزوم العمل بها فى الوقائع المتجدده بعد العلم، لا ما يعم تدارك العمل فى الوقائع السابقه عليه.

و ذلك يجرى فى التحيض بالعدد، خلافا لما فى التذكرة و القواعد و كشف اللثام و عن نهايه الأحكام من لزوم التدارك، و ذكره فى المنتهى فى ناسيه الوقت، و ظاهر جامع المقاصد المفروغيه عنه.

قال فى كشف اللثام: «لأنها إنما رجعت إلى غيرها لنسيانها، فإذا ذكرتها اعتبرتها، لعموم الأدله».

و يشكل بأنه إن أراد أن عموم وجوب الرجوع للعادة يقتضى حجيتها حتى حال النسيان، و يكون النسيان عذرا فى الرجوع للعدد- كما لم يستبعد سيدنا المصنف قدس سرّه استفادته من النصوص- ففيه: أن ذلك إنما يتجه لو كان عدم الرجوع للعادة لمجرد تعذر العمل بها مع النسيان كما سبق منا فى وجه رجوع الناسيه للتمييز. أما حيث كان الوجه فيه المرسله المتضمنه أخذ العلم بالعادة قيذا فى حجيتها فمقتضاه خروج الناسيه عن موضوع الحجيه واقعا. مع أن لازم حجيتها واقعا، صلوحها لتنجز مفادها على إجماله، و هو يقتضى حجيتها مع العلم بها إجمالا، و قد سبق أنه لا مجال لحمل المرسله عليه.

كما لا مجال معه للإرجاع لأمر غير العاده فى معرفه الحيض- كالتمييز- أو فى التعبد بأحكامه ظاهرا- كالتحريض بالعدد- مما قد ينافى مقتضاها، لامتناع التعبد بالمتنافيين.

و دعوى: أنه لا ينافى التعبد بحجيه العاده مع عدم العلم بمخالفته لها، كما هو المفروض. مدفوعه بأن مرجع التعبد بمفاد العاده على إجماله عدم العذر فى مخالفته واقعا، فينافى التعبد بمفاد المرجع الآخر الذى قد ينافيه.

نعم، يصح التعبد بتعيين مفاد العاده، لحكومته على دليل الإرجاع إليها، لكونه فى طولها و رافعا للاشتباه فيها. إلا أن من الظاهر عدم تشريع بقيه وظائف

الحائض لذلك، بل لتعيين الحيض رأساً، كتشريع الرجوع للعادة، وإن سبق من شيخنا الأعظم قدس سرّه ظهور المرسله في أن رجوع الناسيه للتمييز لمعرفة أيام عاداتها، لا لمعرفة أيام حيضها ابتداءً، و سبق ضعفه. فراجع الفرع الثاني من ملحق الكلام في شروط التمييز.

و دعوى: أن لازم ذلك عدم الرجوع عند نسيان مؤدى الحججه إلى حججه أخرى، أو أصل متأخر عنها رتبه، لوضوح شمول إطلاق الحججه المنسيه لحال النسيان، و عدم كون الحججه أو الأصل الآخر شارحا لمفاد الحججه المنسيه، بل متضمن للتعبد بالواقع في قبالتها، مع وضوح جواز الرجوع لهما بملاحظه السيره و المرتكزات.

مدفوعه بابتناء الرجوع لهما على عدم ارتفاع موضوعهما ظاهرا بوجود الحججه المنسيه و لو لأصالة عدم معارضتها لهما، فيصلحان لتنجيز مؤداهما، و ينحل بهما العلم الإجمالي بثبوت مؤدى الحججه المنسيه، لأن العلم بمؤدى الحججه إجمالاً لا يزيد على العلم الإجمالي بالواقع الذى لا إشكال فى انحلاله بالتعبد بالتكليف فى بعض أطرافه.

أما فى الواقع فلا يعقل اجتماع التعبدين المتنافيين، بل لا بد مع منافاه الحججه المنسيه لهما إما من سقوطهما بالمعارضه، أو انحصار الحججه الواقعيه بها، كما لو كانت مقدمه رتبه.

و أظهر من ذلك الخطأ فى تشخيص مؤدى الحججه، فإنه لا يوجب ارتفاع حجيتها شرعا فى مؤداها الواقعي، لعدم حجيه الخطأ شرعا و إن كان المكلف معذورا فى العمل عليه عقلا.

و لا مجال لذلك فى المقام، لما هو المعلوم من حجيه التمييز و التحيض بالعدد شرعا واقعا حال نسيان العاده لدلاله الدليل عليهما بالخصوص، و ليسا حججه ظاهرا لإحراز موضوع حجيتهما بأصل أو نحوه من دون أن يكونا حججه فى الواقع، فضلا عن أن يكونا عذرا عقليا فى مخالفه العاده الحججه من دون أن يكونا حججه حتى ظاهرا، كالخطأ، فلا بد من ارتفاع حجيه العاده حال النسيان لئلا يلزم التعبد بالمتنافيين. غايه

ما يدعى أنها حجه اقتضائية. لكن لا- دليل على لزوم التدارك على طبقها بعد صدوره على طبق الحجه الفعلية التي لم يثبت خطؤها.

و إن أراد أن عموم وجوب الرجوع للعاده و إن اختص بصوره العلم بها إلا أنه يقتضى حجيتها فى تعيين الحيض حتى بالإضافه إلى الوقائع السابقه على العلم، كما جعله سيدنا المصنف قدس سرّه وجهاً آخر فى المقام.

ففيه: أن حجيه الطريق فى تمام مدايله فرع عموم حجيتها لها، و لا مجال له فى المقام، لظهور المرسله فى الإرجاع للعاده المعلومه فى خصوص الوقائع المتجدده بعد العلم بها، دون السابقه عليه، بل هى كالوقائع السابقه على انعقاد العاده يكون مقتضى إطلاق أدله تشريع وظائفها أجزاء العمل عليها ظاهراً حتى بعد تبدل حال المرأة و دخولها فى موضوع وظيفه أخرى، كما تقدم.

و دعوى: إلغاء خصوصيه الوقائع المتجدده فى حجيه العاده المعلومه، لعدم الفرق ارتكازاً فى كاشفيتها بينها و بين ما سبقها. مدفوعه بمنع مجرد كون الكاشفيه معياراً فى حجيه العاده، بل لعل حجيتها تعديده، لرفع الإشكال بها، فتقتصر عن الوقائع السابقه التى رفع الإشكال فيها بطريق مشروع. و قد تقدم فى رجوع الناسيه للتمييز ما يناسب ذلك. فلاحظ.

الثالث: الظاهر أن الناسيه لا- تنحيز بالتمييز و العدد إلا فى الدور الثانى، أما فى أول رؤيه الدم فتتحيز للعشره، لإطلاق ما تضمن ذلك، و قصور أدله الوظيفتين المذكورتين عنه بعد اشتمالها على عنوان المستحاضه و عنوان مستمره الدم التى لا تصدق فى أول رؤيه الدم مع الحكم بحيضيته.

و كذا الحال فى المضطربه، كما يتضح بملاحظه ما ذكرناه فى وظائف المستحاضه. فراجع.

الأول: لا بد فى الانتقال من وظيفه لأخرى من ارتفاع موضوع الأولى و تحقق موضوع الثانية،

كما لو كانت ذاكره لعادتها فنسيتها أو بالعكس، أو لم تنعقد لأقاربها عاده ثم انعقدت، أو لم تكن ذات تمييز ثم صار لها، و هكذا. و لا بد مع ذلك من فصل أقل الطهر بين الحيضين، و إلا كان دليل الحيض بكل من الوظيفتين معارضا لدليل الحيض بالأخرى، كما سبق فيما لو ذكرت الناسيه لعادتها بعد عملها بالتمييز.

نعم، لا- يبعد مضى العمل على الوظيفة السابقه، و لزوم الانتظار فى إعمال الوظيفة اللاحقه إلى الدور اللاحق، لانصراف دليل الإرجاع للاحق إلى صورته التحير الذى لا يتحقق مع الرجوع للوظيفة السابقه فى موردها عملا بدليلها إلا بعد مضى أقل الطهر، للزوم البناء قبله على عدم الحيض. و إن كان الأمر محتاجا للتأمل، حيث قد يختلف الحال وضوحا و خفاء باختلاف الصور التى لا يسع المقام استقصاءها.

الثانى: لا إشكال فى جريان الوظائف السابقه فى مستمره الدم أكثر من شهر،

لأنها مورد أكثر أدلتها و المتيقن من جمله منها، مثل ما تضمن عنوان المستحاضه الذى قد يصدق مع تقطعه.

نعم، سبق منا أنها لا تجرى إلا فى الدور الثانى، مع لزوم تحيض ذات العاده العديده فى أول الدم بقدرها مع الاستظهار و تحيض غيرها للعشره.

و منه يظهر عدم جريان الوظائف فىمن يتجاوز دمها العشره و ينقطع بعد قليل و إن تكرر ذلك منها، بل تحيض به مع عدم المانع كتحيض مستمره الدم فى الدور الأول و تجعل الباقي استحاضه، و لا ترجع للتحيض به بمضى أقل الطهر، لأنه و إن أمكن أن يكون حيضا حينئذ، إلا أنه سبق أنه لا عموم فى أدله قاعده الإمكان للدم المستمر.

و لو فرض عمومها له لزم الخروج عنه بأدله الوظائف المذكوره، لظهورها فى

لزوم تحيض المستمره بها لا بالقاعده، فترجع إليها على التفصيل المتقدم.

و أما إذا امتنع التحيض بالدم فى أول رؤيته لعدم مضى أقل الطهر بينه و بين الحيض السابق فلا بد من البناء على كونه استحاضه، و لا تحيض به بمضى أقل الطهر أيضا، لما سبق من قصور القاعده عن الدم المستمر، بل ترجع لمقتضى وظائف مستمره الدم.

و حينئذ لو كانت وظيفتها التحيض بأقراء الأقارب أو العدد فهل تحيض بهما بمضى أقل الطهر، أو بمضى شهر من أول الحيض أو التحيض السابق، أو بمضى شهر من رؤيه الدم الأخير؟

قد يستدل على الأول بإطلاق ما تضمن رجوع المستحاضه لأقراء الأقارب و العدد- و هو موثقا زراره و محمد بن مسلم و الخزاز، و مرسله يونس- لصدق المستحاضه عليها برؤيه الدم بعد فرض عدم تحيضها به، فيجرى حكمها بمجرد إمكانه، لمضى أقل الطهر.

و أما موثقا ابن بكير المتضمنان تحيضها بالعدد بعد شهر من رؤيه الدم، فهما مختصان بالتي تحيض برؤيه الدم و يستمر بها إلى الشهر، و الدم الأول فى المقام و إن تحيضت به إلا أنه لم يستمر، و الثانى و إن أمكن استمراره إلى الشهر إلا أنها لم تحيض به.

لكنه يشكل بعدم وضوح الإطلاق فى الأدله المذكوره بنحو يقتضى التعجيل بالتحيض، و إلا كان مقتضاه الاكتفاء بالإمكان فى كل دور، فتبقى على التحيض بأقراء النساء و العدد كلما مرّ أقل الطهر، و لا يحتاج الدور إلى الشهر، و هو بعيد عن منصرف الإطلاق المذكور.

و من هنا يقرب ورود هذه الأدله لبيان مقدار الحيض، مع الإيكال فى وقته إلى ما هو المرتكز من تحيض المرأه فى كل شهر مره الراجع للوجه الثانى.

و لا سيما بلحاظ أنه لا بد من حملها على صوره فقد التمييز فلا بد من إحرازه بالنحو الموجب للتحرير و الاحتياج للوظيفه، و هو لا يكون قبل ذلك عرفا. و من ثم كان هو الأقرب بعد عدم وضوح وجه الثالث.

هذا و لو استمرت على حاله تقطع الدم بنحو لا يكون مجموع الدماء حيضا واحدا لتجاوزها العشره، و لا كل دم حيضا مستقلا، لعدم تخلل أقل الطهر بينها، فمقتضى قاعده الإمكان التحيض بأولها، ثم إكماله من الآخر بما تتم به من حين أول الدم العشره أو العاده العدديه مع الاستظهار، عملا بما تضمن الحكمين، ثم تبنى على كون الباقي استحاضه، و لا تحيض إلا بمقتضى الوظائف المتقدمه، أو بدم جديد تراه بعد مضي أقل الطهر.

لكن صحيحى يونس بن يعقوب و أبى بصير «١» قد تضمننا أن من ينقطع عليها الدم من دون أن يتخلله أقل الطهر- كما لو رآته أربعة أيام و انقطع أربعة أو خمسة و خمسة، أو أربعة و ستة- تحيض كلما رأت الدم و تصلى كلما رأت الطهر إلى شهر. ثم قال فى الأول: «فإن انقطع عنها الدم و إلا فهى بمنزله المستحاضه».

و فى الثانى: «فإذا تمت ثلاثون يوما فرأت دما صبيبا اغتسلت و استتفرت و احتشت بالكرسف فى وقت كل صلاه، فإذا رأت صفره توضأت».

و مقتضى إطلاق التنزيل فى الأول أنها بعد الشهر ترجع إلى وظائف المستحاضه المتقدمه، كمستمره الدم. و عليه يحمل الثانى، و إن كان مقتضى إطلاقه استمرارها على الطهر و عدم تحيضها أصلا، الذى هو فى نفسه بعيد جدا، لا قائل به ظاهرا.

و من هنا لا يبعد البناء على ذلك بعد الشهر، عملا بصحيح يونس، كما تقدم التعرض لذلك فى أوائل الفصل الخامس فى الدم المتقطع. و أما ما تضمناه من حكم الشهر الأول فقد سبق فى التنبيه الثانى فى أواخر الفصل المذكور أنه لا مجال للتعويل عليه. فراجع و تأمل جيدا.

الثالث: لا يخفى أن تشريع الوظائف المذكوره لا يرجع إلى تحديد الحيض واقعا بها،

كتحديده بالسن و المقدار فى طرفى القله و الكثره، لما هو المعلوم من عدم ملازمه الحيض لها، و عدم مناسبتة للتعبير بالسنن، لظهوره فى كونها مجعولات شرعيه لا قضايا واقعيه، و لا للتخير فى مقدار التحيض بالعدد لامتناع التخير فى الحد

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٢، ٣.

الواقعي، بل صريح مرسله يونس أن التحيض بالعدد من سنخ الأصل الظاهري مع الجهل بالحيض، كما هو المناسب لتشريع الاستظهار الراجع للاستيثاق لاحتمال الحيض ظاهرا.

و منهما يظهر أنه لا- يرجع أيضا إلى تحديد أحكام الحيض واقعا بها، تخصيصا لعمومات أحكام الحيض و الطهر، بأن يكون ما يطابقها بحكم الحيض واقعا و إن لم يكن حيضا، و ما يخرج عنها بحكم الطهر واقعا و إن كان حيضا.

مضافا إلى ظهور جملة منها في أن إجراء أحكام الحيض و أحكام الطهر تبعا لها تطبيقا لكبرياتها لا خروجا عنها، مثل ما تضمن سؤال- أو جوابا معرفه الحيض بالطرق المذكوره، و ما تضمن تطبيق عنواني الحيض و الاستحاضه على ما يطابق السنن و ما يخالفها، و ما تضمن أن أقراءها مثل أقراء نساءها، و ما تضمنته مرسله يونس في وجه عدم تحيض ذات العاده بالعدد من استنكار الأمر بالصلاه أيام الحيض و بتركها أيام الطهر.

و من هنا كان المتعين حملها على أنها وظائف ظاهريه للتعبد بالحيض عند الشك فيه، إما بلسان الأماره- كما في العاده و التمييز- أو بمفاد الأصل التعبدى، كما في التحيض بالعدد و الاستظهار.

و مثلهما في ذلك قاعده الإمكان التي تجرى في غير مستمره الدم، لظهور جملة من أدلتها في أن موضوعها الاحتمال و الإمكان، الذي هو لا يلازم الفعلية، مع تطبيق عنوان الحيض.

و لازم ذلك عدم التعويل عليها لو علم بمخالفه الحيض الواقعي لها، لامتناع التعبد الظاهري مع العلم بالواقع. و هذا بخلافه على الأول لمصادمتها للعلم المذكور فقد يمنع الالتفات إليها من حصوله. و كذا على الثاني، حيث لا وجه لإهمالها بانكشاف عدم مطابقه الحيض لها بعد ابتناء تشريعها على تخصيص عمومات أحكام الحيض و الطهر، بنحو قد تثبت أحكام الحيض حاله الطهر و بالعكس.

نعم، لا بد في ذلك من العلم الوجداني، و لا تكفى الحجج الظاهريه لو تم

(مسألة ١١): الأقوى عدم ثبوت عادة شرعيه مركبه (١)، كما إذا رأت في الشهر الأول ثلاثه و في الثاني أربعة و في الثالث ثلاثه و في الرابع أربعة، فإنها لا تكون ذات عادة في شهر الفرد ثلاثه و في شهر الزوج أربعة، و كذا إذا رأت في شهرين متواليين ثلاثه ثم شهرين متواليين أربعة، فإنها لا تكون ذات عادة في شهرين ثلاثه و شهرين أربعة (٢)، و إن تكررت الكيفيه المذكوره مرارا عديده.

(مسألة ١٢): الفاقد للتمييز إذا ذكرت عدد عاداتها تاما و نسيت وقتها، أو كانت ذات عادة عديده لا وقتيه، تحيضت من الشهر بمقدار العدد المعلوم لها (٣).

عموم حجيتها للمقام، حيث قد يستفاد تخصيص عمومها و الردع عنها في المقام مما تضمنته مرسله يونس من انحصار سنن المستحاضه في الثلاث، و أن النبي صَلَّى الله عليه و آله بين فيها كل مشكل حتى لم يدع لأحد مقالا فيه بالرأى. على أن عموم حجه البيئه يقصر عن أمثال المقام مما كان الإخبار فيه عن حدس.

و قول أهل الخبره يشكل التعويل عليه في مقابل التعبد الشرعي، لأن المتيقن من بناء العقلاء على الرجوع إليه صورته انسداد باب العلم و العلمى على الجاهل، و لا- يتضح رجوعهم إليه في مقابل الطرق الظاهريه الواصله. فلاحظ و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم. و من نستمد العون و التوفيق.

(مسألة ١١): الأقوى عدم ثبوت عادة شرعيه مركبه

(١) كما تقدم في الفرع الخامس من فروع العاده و تقدم وجهه.

مسألة ١٢: الكلام في ذات العاده العديده

(٢) بل لا- يبعد البناء على انعقاد العاده على الوجه الأخير، بناء على ما تقدم في الفرع السابع من فروع العاده من انقلاب العاده بمرتين متفتتين.

(٣) و لا ترجع للتحريض بالعدد، لتأخره رتبه عن التحريض بالعاده المفروض

انعقادها فى العدد و عدم نسيانها، و لا يقدر فى ذلك عدم انعقادها فى الوقت أو نسيانه، لأنه يقتضى التوقف فيه فقط أو الرجوع لوظيفه أخرى. لكنه لو يتجه تخصيصه بالفاقد للتمييز، لما سبق من أن الأظهر الأشهر تأخر التمييز أيضا عن العاده.

و لعله لذا أطلق جماعه فى ناسيه الوقت على الخلاف بينهم فى المرجع فيها من حيثته، على ما يأتى.

نعم، أطلق فى الشرائع رجوع المضطربه- و مراده بها الناسيه- إلى التمييز، ثم تعرض لحكم أقسامها الثلاثه- من ناسيه الوقت و العدد أو أحدهما- بعد فرض فقدتها له، كما جرى عليه فى الرياض فى ناسيه الوقت أو العدد، بل نسبه فى الروض لإطلاق الأصحاب، حيث أطلقوا رجوع المضطربه- التى يراد منها الناسيه بأقسامها- للتمييز.

و استشكل فيه فى جامع المقاصد و غيره بما ذكرناه من تأخر التمييز عن العاده، و حاولوا توجيهه بما لا ينافى ذلك. و إن لم يبعد عدم توجه الإشكال على إطلاق الأصحاب هذا، إذ قد يستفاد من إطلاقهم المتقدم فى ناسيه الوقت و الآتى فى ناسيه العدد أن حكمهم ب رجوع المضطربه للتمييز مختص بناسيه الوقت و العدد معا.

نعم، يتوجه ذلك على مثل الشرائع مما قيد فيه أحكام أقسام الناسيه بما إذا فقدت التمييز.

و أما العاده العددية فقط فيستفاد تقدمها على التمييز مما فى الجواهر من أنه لا إشكال عندهم فى عموم حكم العاده لها، و فى الرياض: «و أما مع تجاوزه عن العشره ترجع ذات العاده إليها مطلقا وقتيه و عدديه كانت، أو الأول خاصه، أو بالعكس.

لكنها فى الأخيرتين ترجع إلى أحكام المضطربه فى الذى لم يتحقق لها عاده فيه، فيجعل ما يوافقها خاصه حيا مع عدم التمييز المخالف اتفاقا نصا و فتوى، و مطلقا على الأشهر الأظهر، كما سيأتى».

و بالجملة: اللانزم بناء على عموم حجيه العاده- كما هو المفروض فى الاستدلال- و تقديمها على التمييز- كما تقدم أنه المعروف الذى عليه المعول- مراعاة العاده

العدديه غير المنسيه- مع عدم انعقاد الوقتيه أو نسيانها- حتى فى ذات التمييز، فتقدم عليه. إلا أن يمنع عموم مرجحيه العاده على التمييز و يخص بالعاده الوقتيه العدديه، كما يأتى.

و كيف كان، فيشكل أصل الاستدلال بعدم وضوح إطلاق يقتضى الرجوع للعاده العدديه فقط إما لعدم انعقادها فى الوقت أو مع نسيانها، لأن نصوص الرجوع للعاده بين ما تضمن جلوس المرأه قدر حيضها، و ما تضمن جلوسها أيام حيضها أو أقرائها أو أنها تعمل عمل المستحاضه بعد مضى أيام حيضها، و نحو ذلك.

و الأولى بين ما هو صريح فى الدور الأول- مثل ما ورد فىمن تعجل بها الدم « ١»، و فى الحامل ترى الدم « ٢» - و ما هو ظاهر فيه للتعبير فيه بمثل « ترى الدم» الظاهر فى تجدد الرؤيه أو محمول عليه بسبب تعرضه للاستظهار الذى تقدم حمل نصوصه على الدور الأول، و لا سيما مع عدم التعبير فيه بالمستحاضه أو نحوها مما هو ظاهر فى مستمره الدم، بل بمثل الطامث و الحائض و الظاهر فى المفروغيه عن تحيضها بقدر العاده، و إنما النظر للاستظهار زائدا عليها. فتلحظ النصوص المذكوره فى باب الاستظهار من الوسائل.

و أما الثانيه فهى ظاهره فى تعيين الأيام و الاكتفاء بالرجوع إليها فى أداء الوظيفه، و هو إنما يكون بمعرفه العدد و الوقت معا، و لا يشمل صوره الجهل بأحدهما فضلا عن عدم انعقاد العاده فيه.

و لو فرض ثبوت الإطلاق لبعضها أمكن رفع اليد عنه بما فى صدر مرسله يونس الذى هو كالصريح فى اختصاص رجوع مستمره الدم للعاده بما إذا عرفتها وقتا و عددا، للتأكيد على ذلك فى جملة من فقراتها التى تقدم تعرض لها فى الاستدلال لرجوع الناسيه للتمييز.

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٣.

نعم، قد ينافيه ما فى بعض فقراتها الواردة فى الرجوع للتمييز الظاهره فى أن موضوعه الجهل بالوقت و العدد معا، كقوله عليه السلام: «و أما سنه التى كانت لها أيام متقدمه ثم اختلط عليها ... حتى أغفلت عددها و موضعها من الشهر»، و قوله عليه السلام: «فهذا يبين أن هذه امرأه قد اختلط عليها أيامها لم تعرف عددها و لا وقتها»، و قوله عليه السلام:

«فإذا جهلت الأيام و عددها احتاجت إلى النظر حينئذ إلى إقبال الدم و إداره» (١). فإن مقتضى مفهومها عدم الرجوع للتمييز مع العلم بأحد الأمرين.

لكن الظاهر لزوم رفع اليد عن المفهوم المذكور بالاكتفاء بالجهل بأحد الأمرين فى الرجوع للتمييز، لأن ظهور الصدر فى اعتبار العلم بكلا الأمرين فى الرجوع للعاده أقوى من ظهور هذه الفقرات فى اعتبار الجهل بكليهما فى الرجوع للتمييز.

و لو فرض التكافؤ بين الظهورين فى نفسيهما تعين تحكيم ظهور الصدر، لقرب اتكال المتكلم عليه فى بيان موضوع التمييز. و أنه عباره عن تعذر الرجوع للعاده التى تضمنها الصدر، و هى المعلومه وقتا و عددا.

و لا مجال للعكس باتكاله فى بيان الرجوع للعاده على ما يذكر بعد فى الرجوع للتمييز بعد ظهور حاله فى عدم بيان السنه الثانيه إلا بعد استكمال بيان السنه الأولى.

و لا سيما مع قوه ظهور الصدر فى الاكتفاء بالرجوع للعاده فى مقام العمل الذى لا يتم إلا مع العلم بوقتها و عددها معا، و قوه ظهور المرسله فى تباين السنن الثلاث موردا و عدم تداخلها، كما ذكرناه غير مره.

و أما دعوى: إبقاء كل من سنه العاده و سنه التمييز على ظهورهما فى المفهوم بحملهما على بيان من تستقل بالرجوع للعاده و من تستقل بالرجوع للتمييز، و تبقى ذات العاده الذاكره لوقتها فقط أو لعددها فقط خارجه عن السنن المذكورتين فى المرسله و يتعين الرجوع فيهما لاطلاقات أدله العاده الآخر لو تم شمولها لها.

فهى مدفوعه بأن ذلك لا يناسب ما تضمنته المرسله من استيعاب السنن

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

الثلاث لأقسام المستحاضه.

بل هو ملزم برفع اليد عن خصوصيه الناسيه فى سنه التمييز و تعميمها للمضطربه و المبتدأه بحملها على كل من لم تكن لها عاده ترجع إليها، و مقتضى ذلك رفع اليد عن ظهور تلك الفقرات فى المفهوم، ليعارض ظهور الصدر فى اختصاص الرجوع للعاده بالذاكره للعدد و الوقت معا.

مع أنه لو تم فليس الرجوع فى ناسيه أحد الأمرين لاطلاقات العاده لو تمت بأولى من الرجوع فيها لإطلاق التمييز الذى قد يعارض العاده العدديه للاختلاف بينهما فى المقدار، لاختصاص أدله ترجيح العاده على التمييز بموثق إسحاق بن جرير المتقدم و الآتى و مرسله يونس، و هما مختصان بالوقتيه العدديه التى يكتفى بها فى مقام العمل، و لا بعد فى تقديم التمييز على غيرها من أقسام العاده، لكفايته فى مقام العمل دونها، و لازم ذلك التسايط لا الرجوع للعاده، كما هو المدعى.

و أما ما فى الروض من عدم التعارض بينهما، لإمكان البناء على حيضيه الأكثر منهما بعد فرض عدم تجاوزهما العشره. فيندفع بأن ذلك لا يرفع التعارض بينهما بعد ابتداء كل منهما على حصر الحيض فى مقتضاه، كما تقدم فى ترجيح العاده على التمييز.

هذا على تقدير التنزل و فرض استحكام التعارض بين هذه الفقرات و ظهور الصدر، و إلا فقد عرفت لزوم تحكيم الصدر، فيكون مقيدا لإطلاق حجيه العاده لو تم.

هذا كله فى الناسيه للوقت، و أما من لم تنعقد لها عاده فيه فالأمر فيها أظهر، لأن الفقرات المتقدمه لا تقتضى اختصاص الرجوع للتمييز بمن لم تنعقد لها عاده أصلا لتدل على قصوره عن ذات العاده العدديه فقط، و ينافى الصدر الظاهر فى عدم رجوعها للعاده، بل بمن نسيتهما معا الذى هو فرع انعقادهما، فلا مخرج فيها عن ظهور الصدر فى عدم حجيه العاده لها، و إنما ترجع للتمييز لعموماته، و لما يستفاد من المرسله من انحصار صور المستحاضه بالسنن الثلاث، الملزم بحمل سنه التمييز فيها على مطلق من لم تنعقد لها عاده حجه، و منها ذات العاده العدديه فقط بمقتضى ما

استفيد من صدرها.

مضافا إلى ما في موثق إسحاق بن جرير عن أبي عبد الله عليه السلام: «... قالت:

فإن الدم يستمر بها الشهر والشهرين والثلاثة كيف تصنع بالصلاه؟ قال: تجلس أيام حيضها ثم تغتسل لكل صلاتين. قالت له: إن أيام حيضها تختلف عليها، و كان يتقدم الحيض اليوم واليومين والثلاثة ويتأخر مثل ذلك فما علمها به؟ قال: دم الحيض ليس به خفاء هو دم حار تجد له حرقة، و دم الاستحاضه دم فاسد بارد...» (١) فإن قولها في بيان وجه اختلاف أيام الحيض: «و كان يتقدم الحيض اليوم...» إن لم يكن ظاهرا في اختصاص اختلاف أيام الحيض بالوقت مع اتفاقها في العدد فلا أقل من قوه ظهوره في الشمول لذلك، فالإكتفاء في الجواب بالتمييز من دون تنبيه إلى لزوم أخذ العدد مع انعقاد العاده به ظاهر جدا في إهمال العاده العدديه فقط و تقديم التمييز عليها.

و مما ذكرناه يظهر لزوم التحيض بأقراء الأقارب مع فقد التمييز، عملا بإطلاق بعض أدلته- كموثق زراره و محمد بن مسلم- الذي لا- مخرج عنه إلا- دليل الإرجاع للتمييز المفروض فقده، و دليل الإرجاع للعاده، الذي عرفت قصوره عن المقام بدوا أو لمرسله يونس الظاهره في اختصاص حجيه العاده بالذاكره لوقيتها و عددها.

نعم، لو قيل بعدم رجوع الناسيه لأقراء النساء اتجه عدم رجوع ناسيه الوقت لهن و اختص الرجوع لهن بمن لم تنعقد لها عاده فيه. إلا أن يستبعد حجيه عاده نساها في العدد دون عاداتها فيه. فتأمل.

كما يظهر أيضا لزوم تحيضها بالعدد مع فقد التمييز مطلقا و مع تعذر الرجوع لأقراء الأقارب أيضا، عملا بإطلاق بعض أدلته- كموثق الخزاز- لنظير الوجه المتقدم.

و ليس في ذيل مرسله يونس المتضمن لسنة التحيض بالعدد ما ينافي عدم حجيه العاده العدديه فقط- كما كان هو الحال في سنه التمييز على ما سبق- لاختصاص موردها بالمبتدئه، و التعدى لغيرها إنما هو بضميمه ظهور المرسله في استيفاء السنن

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

لأقسام المستحاضه الملزم بالتعدى منها لكل من ليس لها عاده ترجع إليها بمقتضى السنه الأولى أو تمييز ترجع إليه بمقتضى السنه الثانيه، و هو يقتضى التحيض بالعدد بعد ما ذكرنا من اختصاص السنه الأولى بالذاكره لعادتها وقتا و عددا، كما لا يخفى.

نعم، استدل سيدنا المصنف قدس سره على لزوم التحيض بعدد عاداتها بقوله عليه السلام فى المرسله فى بيان مورد سنه التحيض بالعدد: «ألا- ترى أن أيامها لو كانت أقل من سبع و كانت خمسا أو أقل من ذلك ما قال لها تحيضى سبعا، فيكون قد أمرها بترك الصلاة أياما و هى مستحاضه غير حائض، و كذلك لو كان حيضها أكثر من سبع و كانت أيامها عشرا أو أكثر لم يأمرها بالصلاه و هى حائض» (١).

فإن مقتضى إطلاقه عدم الفرق فى عدم التحيض بالعدد على خلاف العاده العديده بين انعقادها فى الوقت و ذكرها و عدمهما.

بل قد ادعى قدس سره أن مقتضى عموم التعليل باستنكار الأمر بالصلاه حال العاده و بتركها خارجها عدم التحيض بالتمييز أيضا على خلاف العاده العديده. و إن كان قد يشكك بأنه لا مجال للتعدى عن مورد التعليل و هو التحيض بالعدد الذى هو من سنخ الأصل المحكوم للأماره للتحيض بالتمييز الذى هو من سنخ الأماره الصالحه لمعارضه الأماره. إلا أن يتم عموم ترجيح العاده على التمييز الذى عرفت المنع منه، و أن المتيقن منه العاده الوقتيه العديده المعلومه. و من هنا قد يتجه ما فى المتن من فرض الكلام فى الفاقده للتمييز. فلاحظ.

و كيف كان، فيندفع هذا الاستدلال بأن هذه الفقره غير وارده لبيان حجيه العاده، و لا للتعليل بها، بل لتعليل عدم كون المرأه ذات عاده بامتناع الإرجاع للعدد مع قيام الحججه على تعيين الحيض و الطهر. للمفروغيه عن حجيه العاده فى ذلك.

و لذا لم يكن موضوع الاستنكار الأمر بالصلاه فى العاده و بتركها خارجها، بل الأمر بها حال الحيض و بتركها حال الطهر، الذى لا يتم إلا بضميمه المفروغيه عن حجيه

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٣.

العاده عليهما، و من الظاهر أن منشأ المفروغيه المذكوره هو الإرجاع للعاده فى السنه الأولى، و حيث قيد موضوع الإرجاع فيها بالذاكره لوقتها و عددها فلا مجال لاستفاده عموم الحجيه للناسيه لأحدهما، فضلا عن لم تنعقد لها عاده فيه من هذه الفقره.

على أن الاستدلال بهذه الفقره إن ابنتى على كشفها عن عموم العاده فى موضوع السنه الأولى، فهو لا يجتمع مع التأكيد فى بيان تلك السنه على اعتبار العلم بالوقت و العدد، و لا يناسب ظهورها فى الاكتفاء بها فى مقام العمل.

و إن ابنتى على استفاده عموم حجيه العاده العديده منها مع قصور السنه الأولى عنه، لورودها فى خصوص صوره الاكتفاء بالعاده، لا لبيان مورد حجيتها مطلقا لزم عدم استيعاب سنن النبى صلى الله عليه و آله الثلاث لأقسام المستحاضه، و المرسله تأبى ذلك جدا.

فلا بد من حمل الأيام فى هذه الفقره على مورد السنه الأولى، و هو الأيام المعلومه وقتا و عددا. و قد تقدم ما يناسب ذلك عند الكلام فى تحيض الناسيه بالعدد. فراجع.

و منه يظهر أنه لو بنى على حجيه العاده العديده مع نسيان الوقت أو عدم انعقاد العاده فيه فلا مجال لاستفادتها من المرسله، فضلا عن استفادتها من خصوص السنه الأولى، بدعوى انحصار صور المستحاضه فى السنن الثلاث، فمع عدم دخولها فى الأخيرتين يتعين دخولها فى الأولى، كما يظهر من سيدنا المصنف قدس سره.

لأن بيان السنه الأولى صريح فى اختصاصها بالمعلومه وقتا و عددا فمع فرض انحصار صور المستحاضه بالثلاث لا بد من دخول غيرها من أقسام العاده فى مورد السنن الأخيرتين المستلزم لعدم حجيتها، و ليس فى بقيه الفقرات ما ينهض برفع اليد عن ذلك و يدل على عموم حجيه العاده. بل لا بد من استفادته من أمر آخر، كإطلاق حجيه العاده لو تم و لم تنهض المرسله لتقييده، أو دعوى القطع بابتناء حجيه العاده الوقتيه العديده على حجيتها فى كل من الأمرين بنحو الانحلال، أو نحو ذلك. و إن كان الحق عدم ثبوت شىء من ذلك، بل ثبوت خلافه، كما يظهر مما ذكرنا.

و من هنا كان المتعين عدم حجيه العاده العديده فى المقام، و الرجوع للتمييز، ثم

التحيض بأقراء النساء احتياطاً، ثم بالعدد على الوجه المتقدم.

وقد جرى على ذلك في الخلاف. قال: «الناسيه لأيام حيضها أو لوقتها ولا تميز لها تترك الصوم والصلاه في كل شهر سبعة أيام وتغتسل وتصلى [و تصوم] فيما بعد ولا قضاء عليها في صوم ولا صلاه... دليلنا إجماع الفرقه. و أيضا فإن خبر يونس... يتضمن تفصيل ذلك و ينبغي أن يكون محمولاً عليه... و أما قضاء الصوم فإنه يحتاج إلى شرع، لأنه فرض ثان...».

و ما في الجواهر من استغراب ذلك في غير محله بعد ما عرفت. و مثله ما ذكره سيدنا المصنف قدس سرّه من استغراب دعوى الإجماع على التحيض بالسبعة مع أنه لم يحك القول به عن غيره.

لأن الأقوال الأخر قد نسبت لمن تأخر عنه، فلا- يبعد ابتداء دعواه الإجماع على ظهور حال الأصحاب أو تصريحهم بالعمل بالروايه، بل ادعى الإجماع عليها في مورد آخر، مع استفادته منها ما ذكر، كما يناسبه إطلاق الحكم برجوع المضطربه للتمييز و التحيض بالعدد في الاقتصاد و النافع و اللمعه و محكى الجمل و العقود و المهذب و الإصباح من دون استدراك لحكم انعقاد العاده أو ذكرها من إحدى الجهتين فقط، سواء أريد من المضطربه من لم تنعقد لها عاده أم من نسبتها.

و ما يأتي من المبسوط من الاحتياط لعله يبتنى على إهمال الروايه، كما أهملها في الناسيه للوقت و العدد معا، كما سبق.

و أما حكمه بعدم وجوب قضاء الصوم و الصلاه فالظاهر أنه لا يريد به قضاء ما تركته في السبعه التي تحيضت بها، ليتجه من سيدنا المصنف قدس سرّه استغراب دعوى الإجماع على عدم قضاء الصوم، بل قضاء ما فعلته بعد السبعه لاحتمال كونها حائضاً حينئذ، كما يظهر من سوجه لأقوال العامه. فراجع.

هذا كله في غير الدور الأول، و أما فيه فيتعين العمل بالعاده العديده مع الاستظهار، عملاً بما دل على ذلك فيمن يتجاوز حيضها قدر عاداتها، مع ما

تقدم من قصور أدله وظائف المستحاضه عن الدور الأول و ابتداء الرجوع إليها في الدور الثاني.

كما أن الأولى لها مع التحيض بالعدد اختيار ما يوافق عاداتها، لأنه الأحوط من حيثه الشبهه الحكميه و الأقرب في الجملة من حيثه الشبهه الموضوعيه، كما تقدم نظيره.

(١) كما في كشف اللثام و المستند و الجواهر و عن الذخيره. و قد استدل عليه في كشف اللثام بما تقدم منه في التحيض بالعدد. لكن الذى ذكره في التحيض بالعدد هو النصوص المتضمنه التحيض في أول الدم و تماميه كل دور بشهر، و قاعده الإمكان المقتضيه للتحيض بأول الدم من دون موجب للعدول عنه، بضميمه أن الظاهر موافقه كل شهر لمتلوه.

لكن لا مجال للاستدلال بنصوص التحيض بالعدد بعد فرض التحيض بالعادة.

و التحيض بأول الدم و إن كان مسلماً لقاعده الإمكان أو غيرها، إلا أن ظهور موافقه كل شهر لمتلوه - لو تم - لا مجال له في مضطربه الوقت، لخروجها عن مقتضاه.

كما لا ينفع في ناسيه الوقت التي يحتمل كون رؤيه الدم فيها قبل وقت العاده أو بعدها إلا إذا كانت حيضيه أول الدم محرزه بأماره، حيث يكون مقتضى الجمع بينها و بين الظهور المذكور ظهور حيضيه الدم بمرور كل شهر شهر، أما حيث كان محرزا بقاعده الإمكان أو نحوها من الأدله التعبيديه - لوجوب التحيض في أول الدم و لو مع سبقه على العاده الوقتيه، كما تقدم - فلا طريق لإحراز ذلك بعد أن لم تكن قاعده الإمكان حجه في لازم مؤداها، و لا نظر في غيرها من الأدله التعبيديه لبقية الأدوار.

على أن حجيه ظهور موافقه كل شهر لمتلوه تحتاج إلى دليل. و هو لا ينافى ما تقدم من ارتكاز أن الحيض في كل شهر مره، لأن ذلك لا يستلزم حجيته استقلالاً و إن أمكن أن يكون قرينه متممه لدلاله الإطلاق، كما تقدم و يأتي.

و مثله ما فى الجواهر من أنه المنساق من التدبر فى الأخبار بعد فرض شمولها للمورد. إذ لم يتضح وجه انسياقه منها بعد تمحضها فى بيان حجيه العاده التى قد تنهض بتعيين الوقت و العدد معا، و قد تقصر عن تعيين أحدهما، لإمكان كون المرجع أمرا آخر فيما هى قاصره فيه كالتمييز أو غيره.

و لا مجال لقياسه على ما تقدم منا فى وجه استفاده التحيض فى أول الشهر من رؤيه الدم من إطلاق الإرجاع لأقراء الأقارب.

للفرق بينهما بأن الإرجاع لأقراء الأقارب حيث كان موضوعه فقد العاده و التمييز الصالحين لتعيين الوقت، كان ظاهره الاتكال فى تعيين على قاعده الإمكان الارتكازيه بضميمه ارتكاز أن الحيض فى كل شهر مره، و إلا لم يكن الإطلاق المذكور صالحا لأن يترتب عليه العمل، بل يكون لاغيا عرفا.

أما فى المقام فحيث كانت العاده العديده قد تجتمع مع الوقتيه و مع التمييز الصالحين لتعيين الوقت، فلا قرينه على الاتكال فى تعيين الوقت على الارتكاز المذكور فى صوره فقدهما، لكفايه ترتب العمل عليه فى الصورتين المذكورتين فى عدم لغويته.

كما يمكن ترتيبه فى صوره فقدهما لو كانت العاده الوقتيه معلومه إجمالا، حيث قد يستفاد من الإطلاق المدعى العمل بها فى الجملة. و لا سيما إذا كان استفاده حجيه العاده العديده مما دل على حجيه العديده الوقتيه معا، لفهم أن حجيتها على كل من الأمرين انحلاليه. لأن الدليل المذكور وارد لبيان العمل فى حال العاده المذكوره، و لا نظر له لكيفيه العمل فى حال انفراد العاده بأحد الأمرين، و إن استفيد منه حجيتها.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أنه حيث لا إطلاق يقتضى التخيير المذكور فيدور الأمر مع الشك بين تعيين الأول و التخيير، و الأصل يقتضى الأول، لأنه القدر المتيقن فى الخروج عن قاعده الاحتياط من جهه العلم الإجمالى بالحيض.

فهو موقوف على عدم وجوب الاحتياط الذى هو مقتضى العلم الإجمالى المذكور.

و قد استدل قدس سره عليه بأن وجوبه خروج عن السنن الثلاث المنحصر بها أمر

الاستحاضه. و بوفاء النصوص برجوع ذات العاده العدديه إليها.

و يشكل بما سبق آنفا من قصور السنه الأولى عن محل الكلام فانهصار صور المستحاضه فى السنن الثلاث يستلزم دخوله فى السنين الأخيرتين، المستلزم لعدم حجيه العاده العدديه فقط.

على أن استفادة حجيه العاده العدديه من المرسله أو غيرها من النصوص لا- ينافى وجوب الاحتياط، للفراغ عن حكم الحيض الواقعى الذى كان مقتضى العاده أنه بالقدر الخاص بعد فرض عدم نهوض العاده و لا غيرها بتعيينه، فهو وظيفه ظاهريه فى طولها، نظير ما لو علمت فاقده العاده بقدر التمييز و ترددت فى موضعه من الدم. و ليس وجوب الاحتياط وظيفه فى قبال حجيه العاده ليكون منافيا و ينهض دليل حجيتها بمنعه.

و يظهر أثر حجيتها معه فى مثل مقدار الصوم الذى يجب قضاؤه احتياطا، و الصلاه التى تقضيها فى تمام الشهر، و فى كيفية طلاقها بوجه تحرز صحته، و فى مقدار الكفاره لو تكرر و طء الزوج لها.

نعم، لو كان ما دل على حجيه العاده العدديه مختصا بمورد فقد ما يعين الوقت كان ظاهرا فى عدم وجوب الاحتياط للغويته معه عرفا و أمكن استفادة وجوب جعل العدد فى أول الشهر لنظير ما تقدم فى التحيض بأقراء النساء، لكنه ليس كذلك، كما ذكرنا، و من هنا كان الاحتياط هو مقتضى القاعده فى المقام.

لكنه مختص بما إذا علم بحيضيه بعض الدم المستمر أو كانت المرأه ذات عادته وقتيه قد نسيته، بناء على عدم سقوط حجيه العاده بالنسيان عن الحجيه فيما هو المعلوم منها بالإجمال، و منه التحيض فى كل شهر، أو فى خصوص قسم منه، و إلا- كان المرجع استصحاب عدم الحيض فى غير الدور الأول، بناء على قصور قاعده الإمكان عن إحراز الحيضيه فى أثناء الدم المستمر، كما تقدم.

اللهم إلا أن استفاد من مجموع نصوص مستمره الدم المفروغيه عن لزوم تحيض

مستمرة الدم مطلقا فى كل شهر مره، و إن اختلفت فى كفيته باختلاف الوظائف، كما هو غير بعيد، فيكون لها فى كل شهر علم إجمالى منجز يقتضى وجوب الاحتياط.

نعم، لا ملزم به فى أول الدم خصوصا فيمن لم تنعقد لها عاده فى الوقت أصلا، لنهوض قاعده الإمكان و غيرها بحيضيته بمقدار العاده مع الاستظهار، و يكون ما بعده طهرا، فإذا تم الشهر الأول و جب الاحتياط، كما أنه لو كان لها تمييز مطابق للعاده قدرا تعين الرجوع له فى معرفه الوقت - كما ذكره غير واحد، منهم سيدنا المصنف قدس سره - عملا بدليله بعد فرض عدم منافاته للعاده، و لا تصل النوبه للاحتياط.

لكن مورد ما تقدم من سيدنا المصنف قدس سره فى تعيين الأول صورته فقد التمييز، كما هو مفروض المتن. و اللازم فيها الاحتياط، كما تقدم.

و أما دعوى: أن الاحتياط المذكور مستلزم للعسر و الحرج، فلا بد من الاكتفاء بالامتثال الاحتمالى، فيكون المورد من صغريات لزوم الاقتصار على المتيقن عند الدوران بين التعيين و التخير.

فإن كان المراد بها لزوم الحرج النوعى بالنحو الذى يعلم معه بعدم إيكال الشارع الحائض للاحتياط و تشريع طريق لتعيين الحيض. فهو غير واضح بالنحو الصالح للحجيه، بل لا يظن منهم المنع كليه من لزوم الاحتياط فى موارد تردد الحيض.

و إن كان المراد بها لزوم الحرج الشخصى، فيدخل فى عموم قاعده رفع الحرج.

فلا مجال لدعواه كليه، بل هو يختلف باختلاف النساء، و أحكام الحيض و الطهر، و مده استمرار الدم، و مقدار المواضع التى يحتمل فيها انقطاع الحيض و تبدله بالاستحاضه، و المده التى ينحصر فيها احتمال الحيض حقيقه أو تعبدا، بناء على لزوم جعل الحيض فى الوقت الذى يعلم إجمالا بكون العاده الوقتيه فيه، أو فى الوقت الذى يقتضيه التمييز إذا كان أكثر من مقدار العاده، أو فى أحد الوقتين اللذين يقتضى التمييز حيضيه الدم فيهما إذا كان بينهما أقل الطهر.

على أنه قد يحتمل التعيين في غير الأول، كما هو الحال بناء على عدم ثبوت حجيه العاده الوقتيه المعلومه إجمالاً، حيث لا طريق للقطع بعدم حجيتها، و كذا لو اختلفت صفات الدم و لم تجتمع شرائط التمييز المتقدمه، حيث يحتمل حجيه التمييز في الجملة لإثبات كون الحيض بعض واجد الصفه أو كون الواحد للصفه بعض الحيض.

و من هنا لا معدل عما تقتضيه القاعده من الاحتياط بالمقدار الذى لا يلزم منه الحرج الشخصى. و إن كان ما يظهر من مرسله يونس من اهتمام الشارع الأقدس بحل مشكل المستحاضه لا- يناسب إيكالها في المقام إلى ذلك مع عدم تيسر تشخيص صغرياته في كثير من الموارد. بل يناسب ما ذكرنا من إهمال العاده و الرجوع للتمييز، ثم للتحيض بالعدد، الوافين بضبط العدد و الوقت معا. إلا أن مبنى الكلام على غض النظر عن ذلك.

و منه يظهر ضعف القول بالتخير لها في وضع قدر العاده حيث شاءت من الشهر مطلقاً، كما هو مقتضى إطلاق القواعد و الدروس و المسالك و الروض و الروضه و محكى نهايه الأحكام و المختلف و البيان و الموجز و الجعفرية و شرحيهما و فوائد الشرائع و مجمع البرهان، و في المدارك أنه مذهب الأكثر، و في الحدائق أنه المشهور، أو في ضمن الدم الواحد للصفه، كما يظهر من الوسيله، أو مع فقد الأماره المفيده للظن بموضع خاص، كما عن الذكرى و البيان. لما قيل من استواء الأيام بالنسبه إليها بعد فرض عدم العاده الوقتيه لها أو نسيانها.

إذ فيه: أن ذلك إنما ينفع لو كان هناك إطلاق يقتضى التخير، أما بدونه فحيث كانت الأحكام تابعه للحيض الذى هو متعين ثبوتاً مردد بين الأيام إثباتاً كان مقتضى القاعده الاحتياط بالوجه المتقدم. و لا سيما في أول الدم، لوفاء قاعده الإمكان و غيرها بحيضيته، كما سبق.

و من ذلك كان ما في الروضه من اختصاص التخير بالشهر الأول، ثم يلزم مطابقه بقيه الشهور له، أشكال، لمخالفته لقاعده الإمكان و غيرها، و لعدم الدليل على لزوم

و ليس للسيد أو الزوج منعها عنه (١). و إن كان الأحوط استحبابا لها الجمع

التطابق بين الشهر، كما سبق عند الكلام فيما ذكره في كشف الثام وجها لتعين الأول.

و لعله لذا خص في جامع المقاصد الخلاف في التعيين و التخيير ببقية الشهور، و أما في الشهر الأول فيتعين جعل العدد في أول الدم، إلا أن تجهل أوله لجنون و نحوه، فتتخير.

و إن كان ما ذكره أخيرا مشكلا، لعدم كفايه الجهل في التخيير. بل اللازم إما الرجوع للاستصحاب بالبناء على تأخر الدم، أو الاحتياط لإحراز الحيض في أول الدم إلى أن تتيقن مضي الشهر الأول.

(١) لما كان تعيين الأول عنده قدس سره ليس لقيام الدليل عليه، ليكون واردا على وجوب إطاعه الزوج و السيد القاصره عن التمكين من الوطء حال الحيض، بل لأن المتيقن براءة الذمه به بسبب الدوران بين التعيين و التخيير، فإن قيل بأنه مع ثبوت التخيير لها ليس لهما منعها من تعيين الأول لم يخرج الأول بسبب منعها عن كونه المتيقن، فيجب اختياره عقلا.

و إن قيل بأنه مع التخيير لها يكون لهما منعها من ذلك فلا مجال لليقين ببراءة الذمه به، لاحتمال وجوب إطاعتها بسبب احتمال التخيير. لكن من الظاهر أن وجوب إطاعتها لما لم يكن معلوما لم يجب إحراز الفراغ عنه عقلا بعدم اختيار الأول.

أما سائر أحكام الحيض و الطهر فهي لما كانت معلومه و جب إحراز الفراغ عنها باختيار الأول الذي يقطع معه بالتعبد بحيضيته دون ما بعده، فيقطع معه بالفراغ عن تلك الأحكام.

هذا كله بناء على لزوم اختيار الأول، أما بناء على التخيير فقد صرح في القواعد و الروضه و محكى البيان و الموجز بأن لها اختيار مالا- يرضى به الزوج، و في جامع المقاصد: «لأن ثبوت الحيض لها بأصل الشرع لا باختيارها، و التخيير لم يثبت أصاله، بل لأن جهلها بالحال اقتضى استواء جميع أيام الشهر بالنسبه إليها، فامتنع تكليفها

بشيء مخصوص، فكما لم يكن ذلك منوطاً باختيارها أصاله لم يكن للزوج في ذلك اعتراض. و يحتمل أن يكون كالواجبات الموسعة».

و يشكل التعليل الذي ذكره بأن تخييرها بسبب استواء أيام الشهر بدوا لا ينافي وجوب اختيارها خصوص بعض الأيام من حيثه وجوب إطاعه الزوج الذي هو من سنخ الحكم الثانوى الصالح للترجيح، كما لو حلفت على تعيين بعض الأيام، و كما هو الحال لو كان التخير ثابتا لها شرعا، الذي يظهر منه قدس سرّه التسليم بأنه عليه يجب عليها إطاعه الزوج.

بل الظاهر رجوع الأول للثانى، لأن مجرد استواء أيام الشهر بالنسبه إليها لجهلها بالحيض لا يكفى فى تخييرها ما لم يستكشف معه حكم الشارع لها بالتخير، لتكون باختيارها محرز له للحيض تعبدا و يرتفع مقتضى العلم الإجمالى و هو الاحتياط فى حقها.

نعم، سبق منا فى ذيل الفرع الأول من فروع التحيض بالعدد أنه بناء على التخير لها لا- يجب عليها إطاعه الزوج، بل تكون باختيارها محرز له للحيض الذى لا يجب معه التمكين.

و لعله إليه يرجع ما فى كشف اللثام من الاستدلال لعدم وجوب إطاعه الزوج بالأصل. و منه يظهر ضعف ما ذكره جمال الدين الخوانسارى فى حاشيته على الروضه من قوه احتمال كون المقام نظير الواجبات الموسعه فى وجوب إطاعه الزوج. على أن وجوب إطاعته فى الواجبات الموسعه محل كلام، و لا مجال للبحث فيه هنا.

هذا كله فى الزوجه و أما الأمه فقد يدعى وجوب إطاعتها لسيدها فى الاختيار، لا من حيثه وجوب التمكين الذى يقصر عن حال الحيض، بل من حيثه ملكيته لها، فلا- يرتفع موضوعه باختيارها الذى يحرز معه الحيض. نعم، لو اختارت ما يكرهه ترتب عليه الأثر و إن كانت عاصيه فى اختيارها.

اللهم إلا- أن يدعى قصور وجوب الإطاعه من حيثه الملكيه عن مثل الاختيار الذى هو أمر نفسى و لا- يكون تصرفا عرفا فى الملك. و لذا لا إشكال ظاهرا فى عدم

بين أعمال الحائض والمستحاضه (١)، و تغتسل في كل وقت تحتل النقاء (٢) إلى أن تطهر، و تقضى صوم عادتھا (٣).

(مسأله ١٣): إذا حصرت وقت عادتھا في عدد من أيام الشهر يزيد على أيام عادتھا- كأن تذكرت أن عادتھا خمسہ أيام مثلا كانت في العشره الأولى- فالأحوط إن لم يكن أقوى أن تضع العدد فيه (٤)، و أحوط منه

وجوب استئذان المولى فيه.

و دعوى: أن مقتضى ما تضمن قصور سلطنه العبد في الاعتباريات من بيع أو نكاح أو طلاق أو غيرها يقتضى عدم نفوذ الاختيار بغير إذن مولاها، فضلا عن صوره منعه.

مدفوعه بأن ترتب التعبد بالحیض على اختيارها له في الوقت الخاص ليس من باب نفوذ التصرف الاعتباري، لعدم كون التعبد بالحیض مجعولا- اعتباريا تابعا لجعل المرأه له، كالبيع، بل هو حكم شرعى مجعول للشارع تبعا لتحقق موضوعه و هو الاختيار، نظير اختيار أحد الخبرين المتعارضين الموجب لحجيته على بعض المباني. فلاحظ.

مسأله ١٣: إذا حصرت وقت عادتھا في عدد من أيام الشهر يزيد على أيام عادتھا

(١) سبق منا أنه اللازم بناء على حجیه العاده العددیه. و عليه جرى في المبسوط و الإرشاد و الحدائق و ظاهر المعبر، كما قد يظهر من المنتهى حيث اقتصر في بيان الحكم على نسبه ذلك للشيخ، و يظهر من الإيضاح التوقف للاقتصار فيه على بيان القولين، كما قد يظهر من الشرائع للاقتصار فيه على نسبه الاحتياط للقليل.

(٢) و إن لم تقتضه وظيفه المستحاضه. و لایزمه إعادة الغسل و الصلاه لو احتمل الانقطاع بعد فعلهما قبل خروج الوقت. و في أجزاء الغسل الواحد للاستحاضه و الحیض معا كلام قد يأتي في أحكام المستحاضه.

(٣) بل مقتضى الاحتياط زياده يوم، لاحتمال حصول الحیض في أثناء اليوم.

(٤) يظهر ممن سبق منه حجیه العاده العددیه فقط المفروغیه عن ذلك، و أن

أن يكون العدد في أوله (١).

(مسألة ١٤): إذا ذكرت وقت عاداتها و نسيت عددها، أو كانت ذات عاده و قتيه لا عدديه، لا يبعد الرجوع في العدد إلى الروايات (٢)،

الخلافاً إنما هو في وجوب وضع الحيض في أول الأيام التي تتردد العاده الوقتيه المعلومه إجمالاً بينها أو التخيير في وضعها في أيها شاءت أو الاحتياط في جميعها، من دون احتمال جواز وضع الحيض في غيرها أو وجوب الاحتياط فيه.

و عليه بنوا تحقق متيقن الحيضيه لو كان العدد أكثر من نصف الزمان المردد فيه الوقت، كما لو علمت أن عاداتها سبعة في العشره الأولى من الشهر، حيث تحرز حيضيه الأربعة المتوسطه بمقتضى حجيه العاده الإجماليه، و فرعوا الفروع الكثيره المتفرعه على فرضي وجود المتيقن و عدمه، و خصوصاً في المبسوط.

و يبتنى أصل المسأله على حجيه العاده الوقتيه الإجماليه التي سبق الكلام فيها في تحيض الناسيه بالتمييز و العدد، و قربنا هناك عدم حجيتها.

نعم، قد يدعى حجيتها في المتيقن منها لو كان العدد أكثر من نصف الزمان المردد فيه الوقت، لما يأتي في المسأله الرابعه عشره، و يأتي الكلام فيه.

و لم يتضح الوجه فيما يظهر من سيدنا المصنف قدس سره من نحو من التردد فيه مع عدم مناسبه لمبانيه التي تظهر بالنظر في كلماته في مستمسكه، و منها ما ذكره في وجه تدارك الناسيه لو ذكرت عاداتها بعد عملها على خلافها من حجيه العاده ذاتا و إن كان النسيان عذرا في العمل على خلافها، لوضوح أن ذلك يقتضى لزوم العمل فيما يعلم منها إجمالاً.

مسألة ١٤: إذا ذكرت وقت عاداتها و نسيت عددها،

اشاره

(١) المناسب لما سبق منه كون ذلك هو الأقوى، و سبق أن ظاهرهم المفروغيه عن أن محل الخلاف في تعيين الوقت أو الاحتياط هو الأيام التي تتردد فيها العاده قلت أو كثرت.

(٢) ظاهره المفروغيه عن حجيه العاده الوقتيه، كما هو ظاهر جملة منهم،

ص: ٤٢٦

حيث لم يتعرضوا إلا للخلاف في تعيين العدد بما يناسبها. وقد استدل عليه سيدنا المصنف قدس سرّه بإطلاق ما تضمن الرجوع إلى أيام الأقراء.

و منه قوله عليه السّلام في مرسله يونس: «و لو كانت تعرف أيامها ما احتاجت إلى معرفه لون الدم، لأن السنه في الحيض أن تكون الصفرة و الكدره فما فوقها في أيام الحيض إذا عرفت حيضا كله إن كان الدم أسود أو غير ذلك» (١).

لكن ما تضمن الرجوع إلى أيام الأقراء و إن كان جملة كثيره من النصوص، إلا أنها ظاهره في تعيين الأيام و معرفتها معرفه تامه، لظهور الإضافه في العهد و الاستغراق، و هو لا يكون إلا بمعرفه عددها و موضعها من الشهر.

و لا سيما مع ظهورها في استغنائها بالرجوع للأيام في معرفه الوظيفه، بل هي كالصريحه في ذلك، كما يظهر بأدنى ملاحظه لها.

و أما فقره المتقدمه من المرسله فالاستدلال بها إن كان بلحاظ قوله عليه السّلام:

«و لو كانت تعرف أيامها ما احتاجت ...»، فهو ظاهر في معرفه التامه التي يستغنى بها في مقام العمل، إذ مع معرفه الناقصه تحتاج عندهم للتمييز.

و إن كان بلحاظ التعليل بأن الكدره فما فوقها في أيام الحيض إذا عرفت حيض. بدعوى: أن معرفه لو كانت ظاهره بدوا في معرفه التامه فمناسبه كون التعليل ارتكازيا تقتضى إلغاء خصوصيه ذلك و الاكتفاء بالمعرفه في الجملة، لأن كاشفيه العاده عن حيضيه ما يخرج فيها لا يختص بمعرفتها من حيثيه العدد.

ففيه: أن ملاحظه مجموع فقرات المرسله تشهد بأن المراد به الإشاره للعاده التي سبق في السنّه الأولى الإرجاع إليها بيان صريح في اعتبار معرفه وقتها و عددها معا.

و يناسبه قوله عليه السّلام بعد التعليل المتقدم بلا فصل: «فهذا يبين أن قليل الدم و كثيره أيام الحيض حيض كله إذا كانت الأيام معلومه». فليس المراد بالتعليل حجه العاده مطلقا لينفع فيما نحن فيه.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

على أنه إن أريد بذلك كون التعليل قرينه على عموم حجيه العاده فى السنه الأولى، فهو لا يناسب التأكيد فى بيان تلك السنه على اعتبار العلم بالوقت و العدد معا، كما لا يناسب الاكتفاء بها فى مقام العمل، و لا ظهور المرسله بمجموعها فى تبين السنن الثلاث موردا و عدم تداخلها.

و إن أريد به كونه دالا على عموم حجيه العاده و إن قصرت السنه الأولى عنه، لورودها لبيان ما يكتفى به فى مقام العمل، فهو لا يناسب ما تضمنته المرسله من انحصار صور المستحاضه فى السنن الثلاث و عدم خروجها عنها.

و قد تقدم نظيره فى حكم العاده العدديه فقط. كما تقدم هناك أنه لا بد من رفع اليد عن ظهور بعض فقرات المرسله فى اختصاص حجيه التمييز بالجهل بالوقت و العدد معا. فراجع.

و بذلك ظهر أنه لو تم إطلاق دليل يقتضى حجيه العاده الوقتيه فقط - كما لعله فى مثل ما تضمن: أن الصفه فى أيام الحيض حيض «١» - كانت المرسله صالحه لرفع اليد عنه و تقييده بصوره انعقادها و العلم بها فى العدد أيضا، كما تقدم نظيره عند الكلام فى حجيه العاده العدديه فقط.

و كأن ظهور المفروغيه من جماعه عن حجيه العاده بجميع أقسامها، و الاكتفاء بالعلم بها بالإجمالى منه ناش عن تخيل قوه أماريتها بنحو يصلح لتتيمم دلالة الأدله، أو الغض، أو الغفله عن بعض ما يظهر منها فى خلافه، مع قضاء التدبر بعدم قوتها بالنحو المذكور، و أن أماريتها تعبيديه لحل مشكله المستحاضه، فيسهل رفع اليد عنها فى مورد قصورها عن ذلك، كما يظهر من الاكتفاء فى انعقادها بمرتين، و من رفع الشارع اليد عنها فى الجملة بتشريع الاستظهار، و بالحكم بحيضيه الدم مع تقدمه أو تأخره عنها، و غير ذلك.

بل عدم التعرض فى نصوص المستحاضه على كثرتها لفرض انعقاد العاده أو

(١) راجع الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض.

العلم بها من إحدى الجهتين فقط يشرف بنا على القطع بإهمال الشارع لها حينئذ.

ولا سيما مع ما تستلزمه حجيتها من كثرة ارتباك الوظيفة على مستمره الدم مع الرجوع إليها- كما يظهر مما تقدم و يأتي- مع ظهور المرسله و غيرها فى تنظيم الشارع وظيفتها و تسهيلها.

و من جميع ما تقدم يظهر أن اللازم رجوع ذات العاده الوقتيه للمراتب المتأخره عن العاده من التمييز أو غيره، كما هو مقتضى إطلاق جملة منهم فى الناسيه و المضطربه ممن تقدم التعرض له عند الكلام فى حجيه العاده العدديه فقط. فراجع.

هذا و لو بنى على حجيه العاده فى خصوص الوقت فى المقام فما فى المتن من الرجوع للعدد الذى تضمنته الروايات هو المذكور فى المسالك و الروض و الروضه و المستند، و فى بعض كلمات صاحب الجواهر أنه الأقوى، و فى المنتهى أنه لو قيل به كان وجهها، و احتمله فى جامع المقاصد و محكى الذكرى و فوائد الشرائع، و عن شرح المفاتيح أنه يحتمل احتمالاً ظاهراً، كما قد يظهر من حاشيه المدارك، و فى المستند أنه حكى عن الأكثر.

و يستدل عليه بإطلاق موثق الخزاز الظاهر فى التخيير بين تمام المراتب من الثلاثه إلى العشره، و مرسله يونس المتضمنه للتحريض بالسته أو السبعه، التى سبق أن مقتضى الجمع العرفى حملها على الأفضليه.

و هى و إن كانت وارده فى المبتدأه، إلا أنه تقدم لزوم تعميمها لكل فاقده للعاده و التمييز الحججه، و المفروض فى محل الكلام عدم التمييز- لما يأتى- و العاده الوقتيه حيث لا تنفع فى العدد تعين شمولها لموردها.

و من هنا لا يهم اختصاص بقيه نصوص التحريض بالعدد- و هى موثقا ابن بكير و مضمهر سماعه- بالمبتدأه.

لكن سبق أن ظاهرهم إهمال مضمون موثق الخزاز، و معه يتعين العمل على الستة أو السبعه، لمرسله يونس.

و لا وجه لما يظهر من بعضهم من العمل بمفاد موثقى ابن بكير، لابتنائه على إلغاء

خصوصيه المبتدأه، الذى لا يخلو عن إشكال، كما تقدم فى حكم الناسيه للوقت و العدد معا.

و أشكل منه ما صرح به بعضهم من أنها تختار من العدد ما لا تعلم بمخالفته لعاداتها إجمالاً.

إذ فيه: أنه- مع ابتناؤه على حجية العاده المعلومه إجمالاً- قد يتجه بناء على الرجوع لما تضمن التخيير بين تمام المراتب الثلاثه إلى العشره، بتقييده بعدم المنافاه للعاده المعلومه إجمالاً، أما بناء على إهماله و العمل بغيره مما تضمن عدداً أو أعداداً خاصه- كما هو ظاهرهم- فمع الخروج عنه لا معنى للاستدلال به على أصل التحيض بالعدد ثم التخيير فى العدد.

بل هو لا يجتمع مع ما صرح به بعضهم من جواز التحيض فى شهر عشره و فى آخر ثلاثه، فإنه لو تم الدليل عليه فى غير الناسيه لا مجال له فيها بناء على عدم جواز الخروج عن العاده المعلومه إجمالاً، للعلم معه بمخالفه أحد الشهرين لها.

و منه يظهر أن البناء على حجية العاده المعلومه إجمالاً يوجب قصور مرسله يونس عن بعض صور المستحاضه حتى لو حملت حجية العاده فيها على الانحلال و التفكيك بين الوقت و العدد، و قد سبق أنه خلاف ما صرح به فيها.

و لبعض ما ذكرنا احتمال فى الجواهر التحيض بالعشره ما لم تعلم انتفاء بعضها، و إلا فبالممكن منها، لاستصحاب الحيض، و قاعده الإمكان، و غيرها. بل قال فى بعض كلماته: «و هو لا يخلو عن قوه».

و إن كان قد يشكل بأن تعذر العمل بالروايات فى بعض الموارد لا يقتضى إهمالها مطلقاً، بل الاقتصار على مورد التعذر. على أن الاستدلال حينئذ بقاعده الإمكان لا- يخلو عن إشكال، لما تكرر من قصور أدلتها عن الدم المستمر، و غيرها مما تضمن التحيض للعشره «١» مختص بالدور الأول.

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢، و باب ١٤ منها حديث: ١.

فالعنده الاستصحاب بعد فرض حجيه العاده على حيضيه ما فيها، لما هو التحقيق من جريان استصحاب مؤدى الأماره.

و أما ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سرّه من عدم جريانه فى التدريجيات، فهو ممنوع، على ما تقرر فى محله، و أوضحه هو قدس سرّه فى أصوله.

نعم، الاستصحاب إنما يقتضى التحيض للعره إذا ذكرت أول الدم أو حيضيه يوم يحتمل أنه الأول، أما إذا ذكرت آخره فالعاده حجه على حيضيته و حيضيه اليومين اللذين قبله، و لا مجال للبناء على حيضيه ما زاد على ذلك إذا لم يعلم بأن حيضها أكثر من ثلاثه، لأن عاداتها الوقتيه حجه على نفي حيضيه ما بعد اليوم الذى ذكرته، و الاستصحاب لا ينهض بإثبات حيضيه ما قبل الثلاثه، بل بنفيها.

كما أنها لو ذكرت وسطه فالعاده حجه على حيضيته و حيضيه اليومين المكتنفين له، و مقتضى الاستصحاب استمرار الحيض إلى ما بعد اليوم الذى ذكرته بمقدار نصف أكثر الحيض، دون حيضيه ما قبله بالمقدار المذكور، و إن كان ملازماً لكون ذلك اليوم وسط الحيض مع استمرار الحيض المده المذكوره، لعدم حجيه الاستصحاب فى لازم مؤداه.

و على هذا القياس بقيه الفروض المتصوره، حيث لا- تكون العاده حجه على الحيضيه إلا- فى المقدار المتيقن، و لا- ينهض الاستصحاب إلا بإثبات استمراره من اليوم الذى تذكره بمقدار نسبته إلى أكثر الحيض. هذا ما تقتضيه الأدله و الاستصحاب فى المقام.

و بقى فى المقام أقوال آخر ذكرت فى أغلب كلماتهم فى الناسيه لعدددها،

إشاره

التي هى مورد تحريرهم للمسأله، و منها يستفاد حكم من لم تنعقد لها عاده فيه..

الأول: الاقتصار على الثالثه،

كما فى الوسيله و المعتبر، و استحسنة فى المدارك، و احتمله فى جامع المقاصد و محكى الذكري و فوائد الشرائع. و كأنه للاقتصار على المتيقن فى الخروج عن عموم أحكام الطاهر.

و يشكل بأن الشك في الحيض حيث كان بنحو الشبهه الموضوعيه فلا مجال للرجوع للعموم المذكور بناء على ما هو التحقيق من عدم حجيه العام في الشبهه المصدقيه من طرف الخاص.

بل المرجع استصحاب الحيض الذي عرفت مقتضاه لو لم يكن محكوما لدليل التحيض بالعدد على الوجه المتقدم.

و ما قد يظهر من المعبر من أنه مقتضى الاحتياط، كما ترى، إذ هو يخالف الاحتياط من بعض الجهات، إلا أن يريد أن إجراء أحكام الاستحاضه بعد الثلاثه يختص بما يطابق الاحتياط منها، فيرجع للقول الثالث. لكنه خلاف ظاهر كلامه.

ثم إن متيقن الحيضيه تفصيلا قد يزيد على ثلاثه، كما لو علمت أن يومين معينين وسط الحيض أو ثلاثه معينه أوله أو آخره. كما قد يكون أقل، كما لو علمت بحيضيه يوم في الجملة إما أول الحيض أو وسطه أو آخره. و إنما اقتصروا على الثلاثه لأن المفروض في أكثر كلماتهم العلم بأن يوما معيناً أول الحيض أو وسطه أو آخره.

الثاني: جواز كل من الاقتصار على الثلاثه و التحيض بالروايات،

كما في محكى البيان. و قد يحمل عليه قوله في الدروس: «و لو ذكرت أوله فقط أكملته ثلاثا، و لها العود إلى السبعه أو الستة. و لو ذكرت آخره فكذلك».

و هو كما ترى، لظهور الروايات في تعيين مضامينها، فلو كانت حجه منعت من الاقتصار على الثلاثه، و لزم الخروج بها عن مقتضى الأصول الأخر، و إلا لم يجز العمل على مضامينها في قبال الأصول.

الثالث: الاحتياط فيما زاد على الثلاثه إلى تمام العشره،

كما في المبسوط و الشرائع و التذكرة و القواعد و الإرشاد و محكى التحرير و نهايه الأحكام و الجامع، و عن الذكري أنه المشهور.

و هو مقتضى العلم الإجمالى، لو لا ما سبق من مقتضى الأدله و الاستصحاب

فتختار عددا من الثلاثة إلى العشرة تتحيز فيه إذا لم تكن عادة لأقربائها، وإلا فالأحوط وجوبا اختيارها (١).

التي يخرج بها عنه.

هذا وقد اقتصر في المبسوط في كيفية الاحتياط على الجمع بين أعمال المستحاضه و قضاء الصوم. و زاد غيره الاغتسال لاحتمال انقطاع الحيض. و هو في محله، كإضافه تمام أحكام الحائض من حرمة الوطء و غيرها، كما صرح بها بعضهم.

كما اقتصر في المبسوط و غيره على قضاء صوم عشره أيام، و ذكر آخرون أنه أحد عشر يوما، معللا بما تقدم من احتمال كون مبدأ الحيض في أثناء النهار.

و قد استثنى جمله منهم ما إذا علمت أن عاداتها دون العشره. و هو يبتنى على حجيه العاده المعلومه إجمالا.

كما تقدم في المسأله الثانيه أن احتياطها لا يقتضى منع الزوج من الوطء لو طالب به. فتأمل جيدا.

(١) لإطلاق موثق زراره و محمد بن مسلم «١» المتقدم في رجوع المبتدأه لأقراء نساءها الشامل لفاقدته العاده و ناسيتها، وإنما خرج عنه قدس سرّه في ناسيه الوقت و العدد معا، لظهور الإجماع، و قد ذكر قدس سرّه أنه لا مجال للتعويل عليه مع نسيان العدد فقط، لخروجه عن المتيقن منه.

لكن سبق أنه لم يصرح بالإجماع في كلماتهم، غايه الأمر أنه لم يظهر القول من أحد برجوع الناسيه لهن، حيث اقتصروا على المبتدأه في الرجوع للأقارب، و لم يذكروا أقراء الأقارب في وظائف الناسيه، و كلاهما لا يختص بالناسيه للوقت و العدد معا، فدعوى أنها المتيقن من الإجماع غير ظاهره المنشأ.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ١.

و حينئذ فإن ذكرت أول الوقت تحيضت في أوله و أكملته بالعدد الذى تختاره (١). و كذا إن ذكرت آخره أكملته بما قبله، و إن ذكرت وسطه أكملته من طرفيه (٢).

نعم، سبق عدم ثبوت الإجماع بنحو معتد به، ليرفع به اليد عن إطلاق الموثق.

و من هنا يتعين العمل به فى الناسيه للوقت فقط أو مع العدد. غاية أنه بناء على حجية عاداتها فى الوقت تحيض بقدر أقرائهن فيه، و بناء على ما ذكرناه من عدم حجيتها تحيض بمرور شهر من رؤيه الدم، لنظير ما سبق فى المبتدأه.

(١) و ليس لها اختيار ما تعلم بمخالفته لعاداتها العددية لو علمت به إجمالاً، كما صرح به هو قدس سرّه و غيره، بناء على حجية العاده المعلومه إجمالاً. و قد سبق الكلام فى ذلك.

(٢) بالتساوى لو كان الذى ذكرته وسطاً حقيقياً، و إلا فعلى نحو ذكرها له، فإن ذكرت أنه آخر ثلثه الأول مثلاً جعلت ما بعده ضعف المجموع منه و مما قبله. أما لو ذكرت أنه فى الأثناء من دون تعيين موقعه، ففى وجوب الاحتياط، أو التخيير، أو إكمال المتيقن مما قبله، أو مما بعده، و جوه أقربها الأخير، لاستصحاب عدم الحيض إلى حين المتيقن، المانع من التحيض قبله، و الراجع لوجوب الاحتياط، من دون أن يتضح إطلاق يقتضى التخيير، ينهض بالخروج عنه.

و به يفترق المقام عما لو كانت ذات عاده عدديه فقط، أو ذكرت عدد عاداتها فقط، حيث سبق فيه وجوب الاحتياط، فإن الاستصحاب لا يجرى هناك بعد عدم وجود زمان معين متيقن الحيضيه، بل مقتضى الاستصحاب عدم الحيض فى تمام الشهر، فينافى العلم الإجمالى بوجوب التحيض فيه، و مقتضى العلم المذكور وجوب الاحتياط. أما هنا فحيث يعلم بالحيض فى وقت العاده لا مانع من استصحاب عدمه قبله، و تحيض بما يتمم العدد بعده. فلاحظ.

و هكذا الحال لو علمت بحيضيه يوم معين فى الجملة من دون أن تعلم أنه أول

هذا إذا لم تكن ذات تمييز، وإلا رجعت إليه في تعيين العدد (١).

حيضها، أو آخره، أو في أثنائها.

(١) كلماتهم في المقام لا- تخلو عن اضطراب، فإن جملة منهم أطلقوا رجوع المضطربه و الناسيه للتمييز، كما أن الأ-كثر لم يتعرضوا لرجوع ناسيه العدد أو الوقت إليه في التعيين من الجبهه المنسيه، فقد يكون ذلك للمفروغيه عن حجتيه في تلك الجبهه، كما قد يظهر من بعضهم، وقد يكون للبناء على تقدم التمييز حتى على العاده المذكوره من أحد الطرفين، كما هو ظاهر الشرائع، ويشعر به ما تقدم في المتن في المسأله الثانيه عشره، كما قد يكون لاستثناء ذات العاده مطلقا من الرجوع إليه، فلا يرجع إليه معها حتى في الجبهه المنسيه، كما قد يظهر من بعض كلماتهم. وقد أشرنا إلى بعض ذلك في أول المسأله الثانيه عشره.

و كيف كان، فمقتضى عموم حجيته التمييز- المستفاد من مثل موثق حفص بن البخري «١» - و ظهور مرسله يونس في تقدمه على التحيض بالعدد هو الرجوع إليه في المقام في معرفه وقت الحيض و قدره، بناء على عدم حجيته العاده الوقتيه فقط، و في معرفه قدره فقط، بناء على حجيتها.

نعم، لا- بد من تحققه في الوقت المذكور لها بالنحو المناسب للذكر من حيثه الأول و الآخر و الوسط، فلو خالف ذلك كانا متعارضين و لزم سقوطه بناء على عموم تقديم العاده على التمييز.

لكن تقدم منا في المسأله الثانيه عشره الإشكال في عموم تقديمها عليه، لاختصاص دليل تقديمها بالعاده الوقتيه العديده. و لعله عليه يبتنى ما تقدم من الشرائع. فلاحظ.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٢.

ص: ٤٣٥

و الأحوط لها الجمع بين أعمال الحائض و المستحاضه (١)، إلى العشره أيام (٢)، أولها أوله فى الصوره الأولى، و آخرها آخره فى الصوره الثانيه، و وسطها وسطه فى الصوره الثالثه، فتحتاط فى خمسه قبله و خمسه بعده (٣).

(١) كأنه لاحتمال قصور نصوص التحيض بالعدد عن المقام، لما سبق من الجواهر أو غيره.

(٢) ما لم تعلم بقصور عاداتها عنها، بناء على حجيه العاده المعلومه إجمالاً التى تقدم الكلام فيها.

(٣) ظاهر ما ذكره فى هذه الفروض عدم تأدى الاحتياط إلا بالجمع بين الوظيفتين فى تمام العشره.

و يشكل بأنه بناء على حجيه العاده الوقتيه فقط يلزم الاكتفاء بأعمال الحائض فى المتيقن المتعين، و هو الثلاثه أو الأكثر أو الأقل، على ما سبق، و بناء على عدم حجيتها يكتفى بالرجوع للوظائف المتأخره عن العاده من التمييز أو غيره. فتأمل جيداً.

و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم، و الحمد لله رب العالمين.

انتهى الكلام فى الفصل السادس من مباحث الحيض فى النجف الأشرف ببركه الحرم المشرف على مشرفه و آله أفضل الصلاه و السلام، بقلم العبد الفقير (محمد سعيد) عفى عنه نجل علامه الجليل حجه الإسلام السيد محمد على الطباطبائى الحكيم دامت بركاته، فى شهر ذى القعدة الحرام سنه ألف و أربعمائيه للهجره النبويه على صاحبها و آله أفضل الصلاه و أزكى التحيه.

و منه سبحانه نستمد العون و التوفيق، و هو حسبنا و نعم الوكيل.

كما انتهى تبييضه بقلم مؤلفه الفقير فى الشهر المذكور حامداً مصلياً مسلماً.

المقصد الثاني: فى غسل الحيض ٥

تعريف الحيض ٥

الفصل الأول: فى سببه ٩

تترتب أحكام الحيض بخروجه من الموضع غير المعتاد ١٠

هل تترتب أحكام الحيض بنزوله الى فضاء الفرج من دون أن يخرج ١٠

اشتباه دم الحيض بدم البكاره ١٤

كيفية الفحص عند الاشتباه ١٤

لو نفذ الدم فى بعض جوانب القطنه من دون تطويق و لا استنقاع ١٧

لا يختص وجوب الفحص بما يخرج فى العاده ١٩

الكلام فيما يظهر من المعتبر من عدم الحكم بالحيضيه مع استنقاع القطنه ١٩

لو احتمل استناد الدم للبكاره و الحيض معا ٢١

الكلام فيما لو سبق الحيض و احتمل استناد استمرار الدم للبكاره ٢١

الكلام فيما لو عملت من دون فحص و اختبار لحالها ٢٣

إذا تعذر الاختبار على المرأه ٢٥

إذا لم تعلم الحاله السابقه من الحيض و الطهر ٢٧

(تنبيه): الاحتياط فى حق المرأه لا يقتضى منع الزوج عن الوطء ٣٠

(تتميم): فى اشتباه دم الحيض بدم القرحة ٣١

الفصل الثاني: فى تحديد وقت الحيض ٣٧

كل دم تراه المرأه الصبيه قبل التسع سنين ليس بحيض ٣٧

المراد بالسنين الهلاليه ٣٨

ص: ٤٣٧

الكلام فى سببىه الحىض للبلوغ ٤٠

الكلام فىما لو علم بالحىض قبل البلوغ أو بعد سن الیأس ٤١

الكلام فى سن الیأس من الحىض ٤٥

تصحیح طریق الشیخ لابن فضال ٤٧

تحدید قبیلہ قریش ٤٩

لا بد فى كون المرأه قرشیه من انتسابها لقریش من طریق الأب ٥٤

الشك فى أن المرأه قرشیه ٥٥

تحقیق مفاد استصحاب عدم بلوغ المرأه أو عدم دخولها فى سن الیأس ٥٦

الكلام فىمن انتسبت لقریش من الزنا. مع الكلام فى أن قاعده الفراش واقعیه مع العلم بانعقاد الولد من ماء الزانى أو ظاهریه عند

الشك فى ذلك ٥٨

الكلام فى حىض الحامل ٦٣

الفصل الثالث: فى تحدید مده دم الحىض ٨١

أقل الحىض ثلاثه أيام ٨١

أقل الحىض للحامل ٨٢

هل یعتبر التوالى فى الأيام الثلاثه التى هى أقل الحىض ٨٤

مفاد الأصل العملى عند تردد الدم بین الحىض و الاستحاضه ٨٥

الكلام فى معیار وحده الحىض ٨٩

مقدار الفصل بین الدمین من حىضه واحده ٩٥

حكم النقاء المتخلل بین الدمین ١٠٣

حكم الغسل بانقطاع الدم لدون الثلاثه ١٠٧

يكفى فى استمرار الحيض بقاء الدم فى باطن الفرج ١١٤

الكلام فى الليالى ١١٤

الكلام فى مقدار خروج الدم المعتبر فى اليوم ١١٨

يكفى التلقيق فى الأيام ١٢٢

أكثر الحيض عشره أيام ١٢٣

أقل الطهر عشره أيام ١٢٦

ص: ٤٣٨

لا حدّ لأكثر الطهر ١٢٨

الدم الفاقد للحد ١٢٨

إذا انقطع الدم بدعاء الحيض ١٣٠

الفصل الرابع: فى معيار العاده و أحكامها ١٣١

لا بد فى انعقاد العاده من تكرار الحيض مرتين متواليتين على نحو واحد ١٣٢

العاده الوقتيه و العدديه ١٣٣

العاده الوقتيه دون العدديه ١٣٥

إذا اختلف الحيض فى العدد لم تنعقد العاده فى الأقل ١٣٨

لا يعتبر فى انعقاد العاده العدديه استقرار عاده الطهر ١٤٠

لا يضر فى انعقاد العاده الاختلاف اليسير ١٤٠

هل المدار فى انعقاد العاده على الشهر الهلالى أو الشهر الحيسى؟ ١٤١

الكلام فى العاده المركبه ١٤٧

الكلام فى كيفيه انعقاد العاده مع تخلل النقاء بين الدمين ١٥٠

الكلام فى انقلاب العاده، و زوال حكمها ١٥٢

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبايى، مصباح المنهاج - كتاب الطهاره، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج -

كتاب الطهاره؛ ج ٤، ص: ٤٣٩

تحيض ذات العاده برؤيه الدم فى العاده و إن لم تعلم استمراره ثلاثه أيام ١٥٥

إذا رأّت الدم قبل العاده أو بعدها ١٥٨

الصفرة فى غير أيام العاده. مع الكلام فى المراد مما تضمن أنها قبل الحيض بيومين حيض و بعده بيومين ليست بحيض ١٦٠

الحكم بعد حيضه الصفرة لا يستلزم عدم حيضه فاقد الصفات ١٦٦

الكلام فيما لو تقدم الدم على العاده كثيرا أو تأخر كذلك ١٦٧

الكلام فى قاعده الإمكان ١٧١

أدله قاعده الإمكان. وجوه تقريـب مقتضى الأصل ١٧٢

نصوص قاعده الإمكان ١٧٥

الكلام فى عموم حجية الصفات ١٨٥

قصور قاعده الإمكان عن الصفرة ١٩٠

الكلام فى موارد قاعده الإمكان ١٩١

ص: ٤٣٩

الكلام فى جريان قاعده الإمكان مع الشك فى حيضه الدم للشبهه الحكميه ١٩٢

الكلام فى ثبوت إطلاق يرجع إليه عند الشك فى اعتبار شىء فى حيضه الدم للشبهه الحكميه ١٩٥

الكلام فى جريان قاعده الإمكان مع الشك فى وجود الشرط و المانع بنحو الشبهه الموضوعيه ١٩٦

لو تردد الدم بين أن يكون من الرحم و أن يكون من جرح أو قرح فى الفرج ١٩٧

ملخص الكلام فى قاعده الإمكان ١٩٩

الكلام فى تحيض غير ذات العاده برؤيه الدم إذا لم تعلم استمراره ثلاثه أيام، و كان واجدا للصفات ٢٠٠

هل يعتبر فى أماريه الصفات اجتماعها؟ ٢٠٠

تحقيق صفات الحيض المعتره فى الحكم به ٢٠٢

الكلام فى تحيض غير ذات العاده برؤيه الدم الفاقدا للصفات إذا لم تعلم استمراره ثلاثه أيام ٢٠٦

الكلام فى استصحاب بقاء الدم ثلاثه أيام بلحاظ الزمان المستقبل ٢١٢

إذا تقدم الدم على العاده الوقتيه أو تأخر عنها بمقدار كثير ٢١٥

الكلام فى انعقاد العاده بالتمييز ٢١٦

الفصل الخامس: فى الدم المتقطع ٢٢٣

الدم المتقطع إذا لم يزد على عشره أيام مع النقاء فهو حيض واحد ٢٢٣

إذا تجاوز الدم المتقطع عشره و لم يفصل أقل الطهر فهل تنهض العاده بتعيين حيضه ما فيها دون غيره؟ ٢٣٠

إذا تجاوز الدم المتقطع عشره و لم يفصل أقل الطهر فهل تنهض الصفات بتعيين حيضه الواحد لها دون الفاقدا؟ ٢٣٣

الكلام فى ترجيح الدم الأول و الحكم بحيضته دون الثانى ٢٣٥

الكلام فى أن موضوع قاعده الإمكان هو الإمكان المطلق أو الإمكان من حيثه الموانع السابقه دون اللاحقه ٢٣٦

الكلام فيما تضمنته بعض النصوص من فرض تقطع الدم و استمراره متقطعا في فترات قصيره مده طويله ٢٤١

إذا تخلل أقل الطهر بين الدمين كان كل منهما حيضا مستقلا ٢٤٤

الفصل السادس: في تشخيص الحيض مع انقطاع الدم و استمراره ٢٤٧

إذا انقطع الدم لدون العشره و احتملت بقاءه في الرحم وجب الاستبراء ٢٤٧

عدم وجوب الاستبراء لو انقطع الدم ليلا، بل تنتظر به النهار ٢٥١

الكلام في الاستظهار مع النقاء و احتمال العود في ضمن العشره ٢٥٢

كيفية الاستبراء ٢٥٥

الكلام فيما لو لم تستبرئ ٢٥٩

الكلام فيمن تعذر عليها الاستبراء ٢٦٠

إذا لم يتحقق النقاء بقيت غير ذات العاده على التحيض الى العشره ٢٦١

الكلام في وجوب الاستظهار لذات العاده بعد مضيها ٢٦٤

تحقيق معنى الاستظهار و أنه الاستيثاق لا طلب ظهور الحال ٢٧٣

التفصيل في المختار من مشروعيه الاستظهار في الدور الأول دون الأدوار اللاحقه مع استمرار الدم ٢٧٧

تحقيق معنى الاستحاضه ٢٨١

الكلام في وجوب الاستظهار في الدور الأول أو استحبابه ٢٨٧

المعيار في الاستظهار على العاده الوقتيه دون العدديه ٢٩٢

الكلام في مقدار الاستظهار ٢٩٣

الكلام في مقدار استظهار الحبلى ٢٩٩

(تنبيه): فيما لو انقطع الدم على العشره أو تجاوزها بعد الاستظهار. و فيه مقامان: ٣٠٢

(الأول): لو انقطع الدم على العشره فهل ينكشف حيضيه مجموعه حتى ما زاد منه على أيام الاستظهار؟ ٣٠٣

(المقام الثاني): لو تجاوز الدم العشره فهل ينكشف أن جميع ما زاد على العاده استحاضه حتى أيام الاستظهار؟ ٣٠٤

رجوع مستمره الدم للعاده، مع تحقيق العاده التي ترجع اليها ٣٠٨

ص: ٤٤١

ترجيح العاده على التمييز ٣١٢

الكلام فى ذات العاده العرفيه دون الشرعيه ٣١٧

رجوع المبتدأه و المضطربه للتمييز ٣١٩

معنى المبتدأه و المضطربه ٣١٩

التعرض لكلام من نسب له عدم التعرض للتمييز ٣٢٦

عدم حجيه العاده الحاصله بالتمييز على تعيين قدر الحيض فى الأشهر السابقه على انعقادها ٣٢٨

الكلام فى عموم دليل التمييز للدول الأول ٣٢٩

المعيار فى التمييز، و أنه أمر إضافى أو حقيقى ٣٣٣

الكلام فى استظهار ذات التمييز ٣٣٧

شروط التمييز ٣٣٧

لا بد من كون الفاقد للصفه بقدر أقل الطهر ٣٤٢

لا يقدر فى الرجوع للتمييز لزوم التحيض فى الشهر أكثر من مره ٣٥٠

رجوع المبتدأه مع فقد العاده و التمييز لعاده نساها ٣٥٢

الكلام فى حجيه أقرء الأقارب فى الوقت ٣٥٥

المراد من الأقارب من يتصل من أحد الأبوين ٣٥٧

يكفى بعض الأقارب ٣٥٩

الكلام فى الاستظهار مع الرجوع للأقارب ٣٥٩

الكلام فى الرجوع لأقرء الأقارب فى الدور الأول ٣٦٠

الكلام فى رجوع المبتدأه لأقرء أقرانها فى السن ٣٦٣

حكم اختلاف الأقارب ٣٦٧

الكلام فى التحيض بالعدد تعبدا عند فقد الطريق المعين لمقدار الحيض، مع الكلام فى مقدار العدد الذى تحيض به ٣٦٩

الكلام فى التحيض بالعدد فى الدول الأول ٣٧١

التعرض لبقية الأقوال فى مقدار العدد و أدلتها ٣٧٢

الكلام فى وجوب الاحتياط مع التحيض بالعدد ٣٨١

ص: ٤٤٢

الكلام فى موضع العدد من أيام الدم ٣٨٢

تحديد الشهر الحىضى فى التحيض بالعدد ٣٨٦

الاستظهار مع التحيض بالعدد ٣٨٧

حكم المضطربه مع فقد التمييز ٣٨٨

حكم الناسيه لعادتها ٣٩٠

رجوع الناسيه للتمييز ٣٩١

الكلام فى حجيه العاده المعلومه إجمالاً ٣٩٣

لو ذكرت الناسيه عادتها بعد العمل على التمييز ٣٩٤

لا ترجع الناسيه لعادتها ٣٩٥

رجوع الناسيه للتحيض بالعدد ٣٩٦

هل يجوز مخالفه التحيض بالعدد للعاده المعلومه إجمالاً؟ ٣٩٩

هل يجب التدارك لو ذكرت العاده ٤٠١

حكم الناسيه فى الدور الأول ٤٠٤

متى يصح الانتقال من وظيفه لأخرى ٤٠٥

مورد وظائف المستحاضه، و أنها تشمل الدم المتقطع أو لا؟ ٤٠٥

الوظائف من سنخ الطرق الظاهريه لتعيين الحيض ٤٠٧

لا تنعقد العاده المركبه ٤٠٩

ذات العاده العدديه دون الوقتيه أو ناسيه الوقت ٤٠٩

هل يجب إطاعه السيد أو الزوج فى تعيين وقت الحيض ٤٢٣

إذا حصرت وقت عادتها فى عدد من أيام الشهر إجمالاً ٤٢٥

ذات العاده الوقتيه دون العدديه أو ناسيه العدد ٤٢٦

الكلام فى رجوع ذات العاده الوقتيه لأقراء نساءها. و كذا ناسيه العدد ٤٣٣

الكلام فى رجوع ذات العاده الوقتيه للتمييز. و كذا ناسيه العدد ٤٣٥

الفهرست ٤٣٧

ص: ٤٤٣

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونى : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبحان

الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

